

العراق القديم

دراسة تحليلية لأحواله الاقتصادية والاجتماعية

ترجمة وتعليق
سليم طه التكريتي

تأليف
جماعة من علماء الآثار السوفيت



مكتبة المصطفى السباعي

al-maktabeh



دار الشؤون الثقافية العامة
وزارة الثقافة والأعلام

.com

العنوان - العراق - بغداد - الأعظمي ص ب ٤٠٤٣٣ فاكس ٢١٤١٣ هاتف ٤٤٣٦٠٤٤

المهتدين



طباعة ونشر
دار الشؤون الثقافية العامة، أفلاق مربية.

الطبعة الثانية ١٩٨٦ - بغداد
حقوق الطبع محفوظة
تعلنون جميع المراسلات
لرئيس مجلس إدارة دار الشؤون الثقافية العامة
العنوان :
العراق - بغداد أظممية
ص. ب. ٤٠٣٢ - تليكس ٢١٤١٢ هاتف ٤٤٣٦٠٤٤



العراق القديم

دراسة تحليلية لأحواله الاقتصادية والاجتماعية

تأليف
جماعة من علماء الآثار السوفيت

ترجمة وتعليق
سليم طه التكريتي

مقدمة الطبعة الثانية

كان الاقبال الشديد من لدن القراء الكرام على اقتفاء وقراءة الطبعة الاولى من هذا الكتاب والتي صدرت في ربيع سنة ١٩٧٦ ، مدعاة فخر واعتزاز لنا ، بهذه الثقة الغالية التي تخطى بها مؤلفاتها . فقد نفذت اعداد الطبعة الاولى في وقت قصير جداً يعد قياسياً بالنسبة للمكتب المطبوعة ، الامر الذي شجعنا على اصدار طبعة جديدة منقحة له ، مع فصل جديد ، تلقيناه من المصادر الاساسية فاضفنا ترجمته في هذه الطبعة . ولقد كنا قد اعدنا هذه الطبعة الجديدة من الكتاب في اليوم الاول من حزيران سنة ١٩٨٢ ، غير ان بعض العقبات قد اعترضت سبيل ذلك في حينه ، الى ان قامت وزارة الثقافة والاعلام مؤخراً بشموله بين قائمة الكتب التي قررت اعادة طبعتها .

والحقيقة ان هذا الكتاب الذي ينشر لأول مرة باللغة العربية ، يعتبر من اهم المؤلفات التي صدرت حتى الان عن تاريخ العراق القديم ، واكثرها خطراً ذلك ان الغربيين الذين انكبوا على دراسة ماكشفه من اثار العراق القديم ، لم يعنوا العناية التامة والخالصة بدراسة الازواضع الاجتماعية والاقتصادية لسكان من العراق القدماء . ومن هنا اكتسبت هذه الدراسة الفريدة والقيمة التي وضعها علماء الازواضع السوفيت ، اهمية كبرى في هذا الميدان ، لانها ابرزت للعالم ، وللمرة الاولى ، جوانب خفية ومجهولة من العوامل والاسس الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سارية المفعول في العراق قبل اكثر من ستة الاف سنة .

لقد عانيت المزيد من المشقة في ترجمة هذا الكتاب . ذلك لان ابحاثه قد كتبت باللغة الروسية أولاً ثم نقلت الى الانكليزية ، ولان كثيراً من التراكيب والكلمات تركت على صيغتها الاصلية باللغات السومرية او البابلية ، او الاشورية وكل ما ارجوه من القراء ، واهص الاثريين منهم ، بان لا يخلوا علي باية تصويبات خلال هذا الكتاب ، وان لا يحول تقديرهم لهذا الجهد ، دون نقده بروح خالصة منزهة عن الاغراض والاهواء الشخصية ، والله ولي التوفيق .

الخامس من حزيران ١٩٨٦

كلمة الناشرين

قد يهم القارى ان يعرف الكثير عن كتاب المقالات التى نشرت فى هذا الكتاب ، وان معظمها قد ادت مساهمة ملموسة فى التأريخ الاجتماعي والاقتصادي للشرق القديم ، وهي تؤلف مدرسة مهمة من المؤرخين الذين ما يزالون غير معروفين معرفة تامة فى الغرب .

فلقد درس فاسيلى فاسيليفيچ ستروف (١٨٨٩-١٩٦٥) الآثار المصرية فى جامعة بطبرسبرغ مع ب.أ. توراييف ، واخيرا مع « ارمان » و « ماير » فى برلين . وقد ظهرت اولى مؤلفاته الدراسية قبل الحرب العالمية الاولى بزمان قصير . وكان كعالم متخصص بالدراسات المصرية معروفا على نطاق واسع بمطبوعه الذى نشر فى موسكو عن الرياضيات التى تضمنتها اوراق البردي ، وكمؤلف لعدد مختلف من الدراسات الاخرى .

واتناء عمله كامين للآثار الشرقية القديمة فى متحف الدير ، اخذ العلامة ستروف يهتم بدراسة الوثائق الادارية السومرية واتى كانت تكشف ، كما هو شأنها ، عن صورة حية لواحدة من اولى حضارات الانسان . ومنذ اوائل ثلاثينات القرن الحالي خصص معظم جهد العلامة ستروف لبلاد سومر .

فى اوائل ثلاثينات القرن الحالي اخذ المؤرخون السوفيت يدرسون بشوق تعقيدات النظرية المادية للتأريخ فى مجالاتهم الخاصة . وقد تركز البحث بصفة خاصة حول قضية السمة الاجتماعية الاقتصادية لمجتمع الشرق القديم .

وقد نشرت محاضرة العلامة ستروف التى امتدت اربع ساعات فى اكااديمية تأريخ الثقافة المادية (فى لينغراد سنة ١٩٣٣) فى هذا الكتاب ، وقررت لجملة من عشرات السنين اتجاه الدراسات السوفيتية فى ميدان تأريخ الشرق القديم . ولقد نجح العلامة ستروف فى وجه معارضة واسعة ، فى ان يقنع المؤرخين

السوفيت بان صفة الرق للاتاج كانت نموذجية للشرق القديم • اعقب ذلك عدد من الكرايس واكثر من مائة مقالة كتبها ستروف تؤكد هذا المفهوم ، تشمل مجالا واسعا للمدنيات في مصر القديمة الى فارس القديمة فالدول الهلنستية •

وتعد دراسة العلامة ستروف للاقتصاد السومري في عهد سلالة اور الثالثة كلاسيكية • ومن المهم جدا ايضا دراساته عن « لكش » قبل عهد سرجون والتي لم يمض في اتمامها لسوء الحظ •

ومنذ انتخابه في سنة ١٩٣٤ عضوا في اكااديمية العلوم للاتحاد السوفياتي حتى وفاته المفجعة كان ستروف معروفا بانه عميد المؤرخين السوفيت للشرق القديم • كما انتخب ايضا عضوا في جملة من الجمعيات الشهيرة في الخارج •

اما الكسندر الج تيومنيف (١٨٨٠-١٩٥٩) فهو خريج آخر من جامعة بطرسبرغ وكان في اوائل شبابه من المهتمين بالنظرية الماركسية للتأريخ (نظرية المادية التأريخية ١٩٠٥) • ولقد عمل تيومنيف سنوات عديدة في ميدان الآثار القديمة • وقد اكسبته مساهماته العديدة في التأريخ الاجتماعى والاقتصادى لبلاد اليونان شرف الاختيار لأكاديمية العلوم في سنة ١٩٣٢ • وحين تمت مناقشة صفات الاتاج في الشرق القديم ، وذلك في سنة ١٩٣٣ ، لم يقتنع ببراهين العلامة ستروف وقرر ان يسير غور هذه اقضية بنفسه ، فبدأ وهو في سن الخامسة والخمسين من عمره يتعلم اللغة السومرية ، وبعد سنوات كثيرة من التحريات المضنية نشر في سنة ١٩٥٦ مؤلفه الرئيس المضمون « اقتصاد الدولة في بلاد سومر القديمة » ، وهو تأريخ شامل للمعبد والمزارع الملكية في بلاد سومر • وقد نشرت في مجموعتنا هذه خلاصة موجزة لهذا الكتاب الذى يقع في خمسمائة صفحة • وكانت وفاة تيومنيف في سنة ١٩٥٩ خسارة فادحة بالنسبة الى المؤرخين السوفيت •

ويتمي ايفور م • دياكونوف الى جيل اصغر عمرا • فقد ولد سنة ١٩١٥ • وبعد ان امضى طفولته في النروج ، درس الاشوريات والساميات تحت اشراف كل من أوب رفين ، و أوج كراجكوفسكى و ن • ف جوشمانوف وغيرهم

في جامعة لينغراد وقد تركزت اهتماماته في ميادين علم اللغات والتأريخ الاجتماعي الاقتصادي . وقد ظهرت اولى مطبوعات دياكونوف عن السومريات في اواخر الثلاثينات من القرن الحالي . وقد نشر بعد الحرب العالمية الثانية جملة من الرسائل منها (تطور الاوضاع الزراعية في بلاد آشور ١٩٤٩) و « المصادر الاشورية والبابلية لتأريخ ارارتو ١٩٥١ ، وطبعة روسية من القوانين المسمارية ١٩٥٢ ، تأريخ ماضي ١٩٥٦ ، المجتمع والدولة في العراق القديم : سومر ١٩٥٩ ، ترجمة روسية للمحة لكلامش ١٩٦١ ، رسائل ووثائق ارارتية ١٩٦٣ ، اللغات السامية - الهيتية ١٩٦٥ .

وقد نشر بالاشتراك مع أخيه م.م. دياكونوف و ف.أ. لفشتس سجلات مكتب مخازن الخمر الفرثية في « نيسا » والتي يبدأ تأريخها بالالف الاول قبل الميلاد . كما انه كاتب عدد من المقالات عن اصلاحات اوروكاجينا ، وعن الاحوال الاجتماعية في مختلف اقطار الشرق القديم ، بما في ذلك بلاد سومر وبابل وارارتو وبلاد فارس في عهد الاخمينيين ، وكذلك عن اللغات الشرقية القديمة ايضا .

والى جانب العلامة ب.جى. غفروف رئيس المؤتمر الدولي الخامس عشر للمستشرقين ، رحب المؤتمر دياكونوف بالمستشرقين الذين جاؤا من كل الاقطار الى موسكو كسكرتير عام للمؤتمر . وقد شارك في الكثير من الاتحادات الدراسية الدولية ، وكان في سنة ١٩٣٦ استاذ زائرا في جامعة شيكاغو .

وفي الوقت الحاضر يرأس العلامة دياكونوف جماعة باحثي علم اللغات في الشرق القديم في فرع لتفرد من معهد شعوب اسيا (اكااديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي) . وقد انتخب عضو شرف في الجمعية الاسيوية الملكية في بريطانيا العظمى .

كانت الانسة نيل ب . يانكوفسكا (ولدت ١٩٢٥) تلميذة لدياكونوف عندما كان مساعد استاذ في جامعة لتفرد وقد عملت معه اخيرا كمساعدة امين لمتحف الدير . وقد عهد اليها منذ سنة ١٩٥٩ بالاشراف لوحدها على مجموعة الكتابات

المسمارية فيه • وقد الفت جملة من نصوص المطبوعات التى تخص وثائق « نوزا » وبلاد اشور وكبادوكيا ، وتعتبر واحدة من احسن النظريين بين مؤرخي السوفيت المشرق القديم فى الجيل الحديث •

يمثل غاغيك سركيسيان (الذى ولد سنة ١٩٢٦) الدراسة الارمنية لكنه درس في لينغراد ايضا • وتتركز اهتماماته في حقل الآثار الشرقية المتأخرة ولذلك فهذه الاهتمامات مقسمة بين الدراسات الاشورية والهلمستية والارمنية • وما عدا مطبوعاته عن النصوص المسمارية ومقالاته التى الفت ضوءا جديدا كلية على بلاد بابل فى العصر السلوقي ، فهو مؤلف كتاب مهم جدا عن المدن القديمة فى ارمينيا واسم هذا الكتاب (تفرانوسترا) وقد صدر في ١٩٦٠ كما انه واضع دراسة عن المؤرخ الارمني القديم موسيس خورانسى ، وهو من الباحثين الممتازين فى معهد تأريخ اريفان (اكاديمية العلوم فى ارمينيا) •

اما محمد دنداميف فهو باحث كلاسيكى اخر لكنه تحول الى متخصص بالاشوريات • ولد في سنة ١٩٢٨ في وطن « لاکي » الجبلي الصغير الذي يقع في القفقاس ودرس الآثار الكلاسيكية ثم اتجه مؤخرا تحت اشراف العلامة ستروف الى دراسة تأريخ فارس • وكان عمله فى رسالته الاولى « فارس فى عهد الاخمينيين الاوائل » التى نشرت سنة ١٩٦٤ ، قد حول اهتمامه الى الوثائق البابلية المهمة في العصر الاخميني ، كما نشر عدة مقالات تمهيدا لدراسة ضخمة عن موضوع الحياة الاقتصادية في بلاد بابل خلال الحكم الاخميني جعلته واحدا من افضل علماء الاشوريات من الشباب في الاتحاد السوفياتي • وبعد وفاة ستروف سنة ١٩٦٥ ترأس محمد دنداميف جماعة تأريخ الشرق اقديم فى فرع لينغراد من معهد شعوب آسيا •

اما فلاديمير أ • ياكوبسون فهو محام عن طريق التعليم • حول اهتمامه الى المشاكل النظرية للقانون وللعلوم الاقتصادية • درس الاشوريات تحت اشراف العلامة دياكونوف ونشر مؤخرا جملة مقالات عن القانون المسمارى وفلاديمير ياكوبسون واحد من اعضاء فرع معهد شعوب اسيا •

المقدمة

خلال المناقشة العامة للمسائل النظرية عن التأريخ الاقتصادى ، والتي جرت في الاتحاد السوفياتي في اوائل سني الثلاثينات طرح « ف . ف ستروف » الذي انتخب فيما بعد عضوا في المجمع العلمي بالاتحاد السوفيتي - مفهوما عن تطور الشرق القديم في صفة مجتمعات تقوم على اساس الرق . ولقد تقبل المؤرخون السوفيت ، المظاهر الاساسية لهذا المفهوم ، كما انهم منحوا زخما لبحث آخر في ميدان اتأريخ الاقتصادى لمعظم المدن القديمة في العالم ، وذلك ميدان تم اهماله من لدن الغرب زمنا طويلا .

وكان العراق القديم بترائه الهائل من المصادر الوثائقية ، يؤلف مركز الاهتمام في هذا البحث . ومنذ سنة ١٩٣٣ كانت الدراسات العديدة التي خصصت للتأريخ الاقتصادى في الشرق القديم ، ونشرت في الاتحاد السوفياتي ، قد تكاثرت فبلغ عددها المئات .

وفي الآونة الاخيرة اثار العمل الذي انجز في هذا المضمار ، اهتماما ملموسا في الغرب مما نراه ظاهرا في عدد كبير من الاشارات التي وردت عنه في الصحف على ايدي الباحثين الغربيين ، وان لم تكن منهم سوى قلة صغيرة جدا كانت تعرف اللغة الروسية معرفة جيدة لتعقيب الادبيات الخاصة بصفة منتظمة والانتفاع من الملاحظات التي ابداءها الباحثون الروس . وقد عزز هذا الامر فكرة اصدار مجموعة من اكثر الابحاث السوفيتية اهمية عن التأريخ الاقتصادي لبلاد الرافدين باللغة الانكليزية .

من بين الباحثين السوفيت الذين شاركوا في هذا الميدان اربعة ، طرحوا مفاهيمهم الشاملة عن الصورة العامة لكامل التطور الاقتصادي في بلاد الرافدين .

ونشروا - بالاضافة الى عدد من المقالات - دراسات واسعة عن قضايا تأريخها الاقتصادي^(١) .

ويعتبر العلامة « ستروف » الذي توفي سنة ١٩٦٥ ، عميد المستشرقين السوفيت القدامى ، وقد احتل مكاتنه هذه بلا منازع . وكذلك يجب ان يذكر ايضا مؤرخ الآثار البارز وعضو المجمع العلمي السوفياتي « أ . تيمنيف » الذي توفي سنة ١٩٥٩ . ذلك لان مقاته « اقتصاديات الدولة في سومر القديمة » ، وهى تأريخ شامل للمقاطعات الزراعية العائدة الى المعابد والدولة فى الالف الثالث قبل الميلاد ، قد احدثت تعديلات فى كثير من مظاهر المفهوم الاساسي الذي جاء به ستروف .

ويحتل النقد الذي وجهه « ن . م . نيكولسكى (ابن العالم م . ف . نيكولسكى المتخصص في السومريات والذي توفي سنة ١٩١٧) الى مفهوم « ستروف » ، مكانة مهمة لانه كان آخر العلماء الذين قبلوا الفكرة القائلة بان المجتمع في الشرق القديم يعتبر مجتمع ارقاء ، ولانه قد كشف عن اهمية المجتمع الريفي والعائلي . واخيرا تنبغي الإشارة الى « م . دياكونوف » الذي اشرف على تحرير هذه المجموعة من الدراسات .

(١) ف . ف . ستروف « مشكلة تكوين مجتمعات الرق في الشرق القديم وتطورها وانحلالها » نشر في مجلة IGAIMK عدد ٢٧ لينايفراد ١٩٣٤ ، ومقالات فى التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لشرق القديم فى ذات المجنة عدد ٩٧ سنة ١٩٣٤ ، و « دولة لكش فى القرنين الخامس والعشرين والرابع والعشرين قبل الميلاد موسكو ١٩٦١ .

« ١ . تيمنيف » : الحالة الاقتصادية فى سومر القديمة موسكو ١٩٥٦ .
« ن . م . نيكولسكى » الملكية الخاصة وفلاحة الارض فى بلاد الرافدين القديمة « منسك ١٩٤٨ .

« م . دياكونوف » : تطور العلاقات الاقتصادية فى آشور ، لينايفراد ١٩٤٩ ، المجتمع والدولة فى سومر ، موسكو ١٩٥٩ .

ملاحظة: وضعنا اعدادا مسلسلية للشروح والتعليقات الواردة فى اصل الكتاب أما تعليقاتنا وشروحنا فقد اشرنا اليها بعلامة نجمة * أو أكثر .

المترجم

وفي سنى الخمسينات اقتحم عدد من الشبان المتخصصين بالاشوريات هذا الميدان ، فساهموا بفعاليات جديدة فى الاطار العام لهذا الموضوع ، نذكر منهم « ج . خ . سر كيسان ، و . ج . ن . يانكوفسكا ، و . م . ا . دندميف ، و « ف . ا . جاكوبسن ، حيث ركز هؤلاء اهتمامهم فى التأريخ الاقتصادي لمملكتي بابل وآشور . والى اعمال هؤلاء الباحثين يجب ان تضاف مساهمات سوفياتية مهمة عن التأريخ الاجتماعي الاقتصادي لاقطار اخرى فى الشرق الادنى القديم من امثال مصر ، وفينيقياء وفلسطين ، واوغاريت(*) ، وسوريا ، والامبراطورية الحيثية ، وارارتو ، وعيلام ، وماذي ، وفارس ، والشرق الهلنستي(**) ، وكذلك فرثيا(***) وآسيا الوسطى ، والهند ، والصين .

على اننا قد انفردنا ، فى هذا الكتاب ، بتأريخ العراق وحده ، تاركين تأريخ الاقطار الاخرى فى الشرق القديم الى مطبوعات اخرى مقبلة ، اذا ما تقبل انقارىء هذه المجموعة قبولا حسنا .

وعلى هذا فان العمل ذا الاهمية الكبيرة ، انما قام على اساس مصادر الكتابات المسمارية لكن الاشارة التى وردت عن مناطق اخرى غير العراق الحالي ، قد اهملت . ومن هذه صحائف اعدّها كل من « س . م . باسيفا » و « غ . غ . نيورغارسي » ، و « م . ل . هلزر » ، و « ف . ف . ايفانوف » ، و « غ . ا . ملكسفىلى » « ا . ا . مبدى » ، و « ي . ب . يوسفوف » وغيرهم . وكذلك صحائف بعض المؤلفين المشاركين فى هذا الكتاب .

* ارغاريت : هي المعروفة باسم رأس شمرة وتقع على الساحل السوري من البحر الابيض المتوسط شمالي مدينة اللاذقية بثلاثة عشر كيلومترا . نقب فيها الاثري الالماني « شافير » فعثر على آثار تعود الى القرن الخامس عشر قبل الميلاد .

** الشرق الهلنستي يقصد به المناطق التي احتلها اسكندر الكبير من الشرق من امثال العراق وايران وسوريا .

*** فرثيا هي منطقة فارس التي تقع فى الجزء الشمالى من ايران واليهما ينسب الفرثيون الذين حكموا ايران فى الفترة من سنة ٢٥٠ قبل الميلاد الى سنة ٢٢٦ ميلادية .

وحين اقدم المحرر على اختيار مواضيع هذه المجموعة ، حذف منها بحث « م.ن. نيقولاكسي » لانه اصبح الآن فى معظمه عقيما ولانه اعتمد ، الى حد كبير على معلومات معروفة . ذلك لان الميزة الوحيدة لبحث نيقولاكسي هى تحذيره الباحثين من الافراط فى تقدير اهمية الرق ، وفى اشارته الى الدور الكبير الذي لعبته ملكية المجتمع للارض حيث وردت هذه الآراء فى عدة مقالات متأخرة لعدد من المؤرخين من بينهم بعض المشاركين فى هذا الكتاب .

ومن ناحية اخرى فان المحاولات التى اراد بها نيقولاكسي العشور على سمات الاقتصاد الاقطاعي فى العراق القديم لم تكن مقنعة ، وقد تخلى هو نفسه عنها فى النهاية .

ولكي نعرض للقارئ المسلم باللغة الانكليزية ، النتائج العامة للدراسات التى وضعها كل من ستروف وتيمينيف ودياكونوف برمتها ، بما فى ذلك اسبابها وتحليلاتها المنطقية والمصادر التى استندت عليها ، ومن ثم الاشارة اليها ، فلا بد من ترجمة هذه الدراسات ترجمة كاملة . ولما كان ذلك يعتبر مستحيلا بشكل واضح فى كتاب مثل كتابنا هذا ، فقد قرر المحرر ان يعرض على كل واحد من هؤلاء المؤلفين ومقالة واحدة تضم المحتوى العام الذي يبين مفاهيمهم كاملة جهد المستطاع . كما خصصت مقالة اخرى لموضوع خاص كما يوضح بذلك طرائق البحث ومدى المصادر الاصلية وكيفية استعمالها .

ويستطيع القارئ بصفة خاصة على الاقل ان يحكم على المدى الذي تكون فيه انتائج التى توصل اليها كل من هؤلاء الباحثين ، مقنعة ويعتمد عليها ، وبذلك تنهياً له فرصة التأكد من اسبابها عن طريق المصادر التى تشير اليها .

اما اولئك الذين يهتمون بتعقب الجدل حول الموضوعات الاخرى بصفة اوثق ، فان فى مقدورهم العودة الى المطبوعات الروسية الاصلية .

يتمثل الجيل الناشئ لباحثى اقتصاديات العراق القديم من السوفيت فى بحث او بحثين كتبهما كل واحد من هؤلاء . وقد تم اختيار هذه الابحاث بحيث

تشمل كل عهود تأريخ العراق القديم التي تمت دراستها في الاتحاد السوفياتي . وعلى القارىء الذي يهتم بالحصول على معلومات صائبة عن تطور مدرسة المؤرخين الاقتصاديين السوفيت عن الشرق القديم ان يدرس في الدرجة الاولى بحث « ستروف » المعنون « قضية تكون مجتمعات الرقيق الاولى وتطورها وانجلالها في الشرق القديم » . اما المقالات الاخرى التي نشرت في كتابنا هذا الذي نضعه بين يدي القارىء ، فانها ستطلعه على تطور آخر في الآراء والدراسات في هذا الميدان في الاتحاد السوفياتي ، وعلى مختلف الفروق في المفاهيم والافكار الشائعة لدى علماء الاشوريات من السوفيت ، ونطاق محاولتهم فيما بينهم ومع الباحثين الغربيين .

يأمل المحرر ان يتمكن القارىء من تقييم هذه الانجازات التي لا يتطرق اليها الشك ، والتي حققتها المدرسة السوفياتية (والتي تعود - على نطاق كبير - الى قاعدتها النظرية) مما لم يقم الباحثون الغربيون ازاؤها الا بجهد ضئيل . مقارنة في هذا الميدان .

ان كل البحوث التي نشرت في هذا الكتاب تعتبر تلخيصات موجزة لبحوث اصلية موسعة ، وان البعض منها (من امثال بحث تيمينيف عن الافراد العاملين في مزرعة معبد « با - او » ، وبحث ستروف عن الافراد العاملين في المزارع الملكية في عصر سلالة اور الثالثة ، وبحث دياكونوف عن آشور في العصر الوسيط ، وبحث سركيسيان عن بابل في العصر السلوقي) قد اختصر بشكل آخر .

اما بحث « ستروف » الذي يفتح به هذا الكتاب^(٢) وكذلك بحث « جاكوبسن » عن امبراطورية آشور الحديثة ، فقد تم اختصارهما كثيرا .

(٢) في بحث ستروف فقرات ذات مناقشات عامة . وتحدث معظم فقراته عن مصر وفلسطين وفينيقيا وآسيا الصغرى وغيرها . وقد تم حذفها في هذه الطبعة في حين ان الاجزاء التي تشير الى العراق لم تلخص تلخيصا واسعا .

والبحوث الباقية التي قدمها كل من تيمينيف ودياكونوف تعتبر تلخيصا
لكتب متعددة الاجزاء ، بينما كانت بحوث كل من يانكوفسكا عن « نوزا » ،
ودندمينيف عن بابل في العصر الاخميني (*) ، تلخيصات استخلصها الكاتبان
المذكوران من عدد من البحوث التي كتبها عن هذه المواضيع ، وقد افردت هذه
التلخيصات لهذه الطبعة من الكتاب بصفة خاصة •

ولابد والحالة هذه ان تدبر القدر الهائل من الاسانيد والاقباسات من
النصوص وما شاكلها ، وكذلك الجدل المستفيض الذي اريد به تعزيز البيانات
المطلوب • وعلى هذا فان المفهوم بداهة هو ان هذه التلخيصات لا تعني التعويض
عن الدراسات الاصلية •

وكما سبق وان اشرنا فان اهم بحث من وجهة النظر الى تأريخ دراسات
الشرق القديم في الاتحاد السوفياتي يتمثل في الكتاب الذي وضعه « ستروف »
عن « قضية تكون مجتمعات الرقيق ، وتطورها وانحلالها في الشرق القديم » •
فلقد كان لهذا البحث تأثيره الهائل في الدراسات اللاحقة التي قام بها العلماء
السوفيت ، وكانت الفكرة الاساسية فيه والقائلة بان مجتمعات الشرق القديم
يجب ان تصنف الى مجتمعات تقوم على اساس الرق ، هذه الفكرة قد حظيت
بالتقبل من لدن المؤرخين السوفيت طيلة ثلاثين سنة •

كان طبعيا ان بعض بيانات المؤلف وتأكيداته لمدة ثلث قرن ، لم تبقى ذات
مفعول بعد ذلك الوقت ، كما ان العلماء السوفيت قد انتقدوا البعض منها ، ونبدوا
البعض الآخر • كما تخلى المؤلف نفسه عن كثير من مفاهيمه السابقة في مؤلفه
الاخير المعنون « الرق الجماعي » • وعلى الرغم من ذلك فان مساهمة ستروف
ظلت مهمة • لان الدراسات التي وضعها عن احوال العمال في المزارع الملكية
في عصر سلالة اور الثالثة اصبحت عتيقة ، ولو ان البحث الشامل الذي اجراه

* العصر الاخميني يقصد به الوقت الذي استولى فيه الاخمينيون الذين هبطوا
من فارس على بابل وذلك في الفترة ما بين سنة ٥٥٠ - ٣٣١ ق م •
وينسب الاخمينيون الى اخمينس اول ملك استقل عن الحكام الماذاين في
ايران واذريجان •

تيمينيف عن المشكلة في القسم الثالث من كتابه (اقتصاد الدولة في سومر القديمة) والذي لخص على نطاق واسع في هذه الطبعة ، قد اضاف ثروة من التفاصيل ، وجعل معلوماتنا عن عصر سلالة اور الثالثة اكثر كمالات ودقة ، ولانقل عنها اهمية تلك الملاحظات التي ابداهها تيمينيف نفسه عن اقتصاديات المعابد السومرية في العهود السابقة ، والنتائج التي عرضها في الخلاصة الموجزة التي ضمها هذا الكتاب .

وتتمثل مشاركة دياكونوف بصفة اساسية في دراسة اقتصاديات المزارع الملكية ، والمزارع الخارجة عن اشراف المعبد ، وكذلك اقتصاديات آشور في عصور مختلفة .

اما الجيل الناشئ من المتخصصين بالاشوريات فقد اهتم معظمهم بدراسة العصور الاخيرة من تاريخ بابل ، او المناطق المحيطة بها . وربما كانت اهم الانجازات التي تحققت في فترة ما بعد الحرب (*) هو التأكيد على الاهمية المطلقة لدراسة مجتمع العائلة والريف في الالفين الثالث والثاني قبل الميلاد ، وذلك بشكل منفصل عن ارض المعبد (او الملك) وعن الافراد العاملين فيها .

وكان « ن.م. نيقولسكي » اول من صاغ هذه الفكرة (لكنه مع ذلك لم يفرق بين المجتمع وارض المعبد) ، ومن ثم برهن عليها دياكونوف بالاستناد الى معلومات آشورية اساسية ، وكذلك « ينكوفسكا » اعتمادا على المصادر التي اكتشفت في « نوزا » في خمسينيات القرن الحالي .

وكان « ستروف » حتى وفاته سنة ١٩٦٥ يمثل اشخصية البارزة بين علماء الآثار السوفيت . ولسوء الحظ لا يسمح المجال هنا للمحرر بان يضم دراساته الحديثة كبيرة الاهمية في هذا المضمار ، وان يعرض آراءه الاساسية بالتفصيل ، ومنها مدوناته الكثيرة عن تاريخ « لكش » قبل عصر سرجون (*) ، وعن اقتصاديات « اور » في عصر السلالة الثالثة ، وكذلك بحثه المهم بصفة خاصة ، والذي لم يدرج في هذا الكتاب ، والذي يتحدث فيه عن « المجتمع ، والمعبد ، والقصر » [نشر هذا البحث في مجلة VDI ١٩٦٣ العدد ٣ ص ١١-٣٤] .

* يقصد بذلك الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ .

ففي هذا البحث ، وان كان ستروف يعترف بان المجتمع السومري لم يكن يشمل افراد المعبد وارض المعبد حسب ، بل وافراد المجتمع وارض المجتمع خارج المعبد ايضا ، الا انه قد اوضح بأن هذا امتياز لم يكن واضحا وظاهرا بالشكل الذي كان يظنه دياكونوف ، والذي اعرب عنه بقوله ان كل اراضي المجتمع وارض المعبد ، كانت تعتبر ملكا للآله .

ومع ان هذه الثغرة لا يمكن تجنبها في مجموعة محدودة النطاق مثل هذا الكتاب الحالي الا ان الملاحظات والآراء الرئيسة التي عرضها العلماء السوفيت في دراستهم اقتصاديات العراق القديم ، كانت ممثلة بصفة شاملة هنا .

فمن بين النقاط التي اجبرنا على حذفها بسبب ضيق المجال ، الدراسة التي تشير الى دور العامل الديني في العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في العراق القديم^(٣) من امثال آشور القديمة ، وكبادوكيا^(٤) وهي تحديد مفصل للمجتمع البابلي^(٥) ، والعصر الكشي^(٦) ، وعن الدور المهم للمدينة المتمتعة بالاستقلال

* هو سرجون الاكدي اعظم ملوك سومر وأكد وهو اول منك من السلالة الاكديّة التي بنى عدد ملوكها أحد عشر ملكا حكموا احدى وثمانين سنة في النصف الثاني من الألف الثالث قبل الميلاد وقد دام حكم سرجون ستا وخمسين سنة (٢٣٥٠ - ٢٢٩٥ ق.م) .

(٣) ل. أ. ليبين : مشاركة في تاريخ الأوضاع الاجتماعية في بلاد آشور (65) PAL. SB9 ١٩٥٨ و P. 41-58. M دياكونوف : التركيب الاجتماعي في بلاد آشور والتركيب الديني للمجتمع الآشوري SV ١٩٥٨ عدد ٦ ص ٤٣ - ٥٦ . العوامل الدينية والاجتماعية في العالم القديم (على أساس المصادر السومرية مجلة VDI ١٩٦٣ عدد ٢ ص ١٦٧ - ١٧٩ .

(٤) ان الفصل الخاص في كتاب دياكونوف في RZOA يعتبر عتيقا ، وان هناك دراسة حديثة يجرى نشرها الآن عن آشور وكبادوكيا على يد دن. ب. بانكوفسكا .

(٥) انظر القهرس ص ٢٠٣ .

(٦) ان البحث الوحيد الذي كتب في الاتحاد السوفياتي عن العصر الكشي قد وضعه د. شوشنزه ، وهو يعتمد في الدرجة الاولى على آراء ستروف ولم تنشر منه سوى خلاصته (مأخوذ عن ن . م بوستوفسكايا) « تاريخ دراسة الشرق القديم : الاتحاد السوفياتي موسكو ١٩٦٢ ص ٢٥٢ وما بعدها .

الذاتي في الامبراطورية الاشورية ، والعلاقات بين السلطة الملكية والمدنية المستقلة ذاتيا(٧) .

وقد كشفت بعض الآراء المهمة ، ولا سيما بالنسبة للاقتصاد في الالف الثاني قبل الميلاد ، ومع ذلك قرر المحرر بان لا يتعهد مثل هذا الكشف الذي يعكس بالضرورة آراءه الموضوعية والذي قد لا يتلاءم دائما مع آراء المؤلفين كل على انفراد . وفي مستطاع القارئ الذي يهمه هذا الامر ، ان يشير الى البحث الذي كتبه المحرر بعنوان « السمات الاساسية للاقتصاد في ممالك غربي آسيا القديمة » والذي نشر بالانكليزية ضمن فعاليات « المؤتمر الدولي للتأريخ الاقتصادي » الذي عقد في ميونخ سنة ١٩٦٥ ، وكذلك الترجمة الانكليزية للبحث المعنون « المجتمع في الشرق القديم طبقا لاعمال الباحثين السوفيت » مجلة VDI ١٩٦٢ عدد ١ ص ٣٤-١٦ ، والذي نشر بالانكليزية في مجلة « علوم الاجناس » والانشاء السوفياتية « نيويورك عدد ٢ سنة ١٩٦٣ بالاضافة الى سلسلة الابحاث التي كتبها دياكونوف ، التي نشرت سنة ١٩٦٧-١٩٦٨ في مجلتي VDI و IO

(٧) وضع دياكونوف ترجمة معدلة تماما لهذا البحث الذي نشر أصلا في مجلة VDI ١٩٤٦ عدد ٤ من ٤١-٥٣ وقد صدرت الآن بالانكليزية تحت عنوان دياكونوف : كراس عن بابل من حوالي سنة ٧٠٠ قبل الميلاد .
دراسات في تكريم « بنو لاندسبرجر Beno Landsberger معهد جامعة شيكاغو للدراسات الآشورية : شيكاغو ١٩٥٥ ص ٣٤٣ .

(٨) وعلى هذا الاساس كان بحث ستروف عن مسألة مانشتوسو (*) (وكذلك بحث تيمينيف الذي لم يدرج في هذا الكتاب) عقيما تماما وقد أعاد المؤلف النظر فيه مؤخرا . وكانت ملاحظات ستروف عن وثيقة البيع التي نشرها كل من « ج . ن . ناييس » و « سي . كايتسر » وترجمته للكلمة السومرية توگ شي كين Túc se kin وبعضها من نقوله قد غدت قديمة . في حين ان تفسيره للتأريخ السومري الأسبق ، وللأحداث التي رافقت حكم « اوروكاجينا » قد أثار الكثير من النقاش .

(*) مانشتوسو Manistusu هو الملك الثالث من الاسرة الاكدية وهو أخ سرجون الاكدي دام حكمه ١٥ سنة من ٢٢٨٥ الى ٢٢٧١ ق م .

يرى محرر هذه المجموعة بأنه غير محق في اجراء تغييرات على طرق الترجمة (باستثناء بعض الحالات القليلة) او انماط الاشارات التي استعملت من لشدن مختلف الكتاب . فالأخطاء البسيطة تم توضيحها وُغدت واضحة بمرور الزمن في مؤلف ستروف وكذلك في مؤلفات تيمينيف^(٩) ودياكونوف ، وان بعضا من مفاهيم هؤلاء الكتاب لم تحظ بشهرة واسعة في الاتحاد السوفياتي^(١٠) .

ولم تجر في هذا الكتاب اية محاولة لاستئصال الأخطاء المحتملة الوقوع في مؤلفات الباحثين الذين أصبحوا الآن من بين الاموات ، ولو انه خيل الى المحرر ان في الامكان - وبموافقة الباحث نفسه - تصحيح بعض الأخطاء التي تكتشف في ابحاث الأحياء من الكتاب .

ولقد أضيف الى كل بحث في هذه المجموعة فهرس بالأبحاث السوفيتية عن الموضوعات الموجودة اضافة الى فهرس بالأبحاث السوفيتية عن سومر وبابل وآشور نشرت بالانكليزية مع تلخيصات لمحتوياتها من قبل المعهد الشرقي في جامعة شيكاغو وطبعت مصورة سنة ١٩٦٣ . وكذلك كتاب « ن . م بوستوفسكايا » تاريخ دراسة الشرق القديم في الاتحاد السوفيتي ، الذي نشر بالروسية مع خلاصة لكل البحوث في موسكو سنة ١٩٦٢ .

(٩) وجه النقد بحق الى نقول تيمينيف وبضعة من ترجماته . كما انه اتهم باهماله الحرب الفعلية التي وقعت بين اوروكاجينا^(*) و «لوكالزايكي» وتأثيرها على اقتصاديات لكش .

(١٠) وهكذا ناقش ستروف تفسير دياكونوف للكلمة السومرية (كان - كا Gan Ga أي الارض المرتفعة) فاعتبرها مغلوطة ، في حين ان وجهة نظر دياكونوف عن الكلمة « مشكينم »^(**) قد أثارت التساؤل ، بينما انتقد بعض الكتاب السوفيت المعنيين بالدراسات الخاصة بالسلاسل البشرية تفسيره للمجتمع العائلي الأبوي .

(*) اوروكاجينا من أشهر ملوك لكش وهو العاشر والاخير منهم . انتزع الملك من لوكال لندا الذي نشتهر بظلمه ، وقام باصلاحات اقتصادية واجتماعية واسعة حكم في حدود سنة ٢٣٥٥ قبل الميلاد قضى عليه لوكال زاكيسي ملك الوركاء الذي غزا لكش وأخضعها لحكمه .

(**) مشكينم Muskénum تعني باللغة السومرية « المفتش » .

اما البحوث التى نشرت بعد سنة ١٩٥٥ فانها ادرجت تحت عنوان « فهرس الكتابة المسمارية Kielschriftbiblio Graphie في مجلة الشرق Orientalia » وان المحرر مدين كثيرا بالشكر الى الدكتور « اميلى غريس » التى اعادت النظر فى قسم من الترجمات • وعلى القارئ الذى يتحدث بالانكليزية ان يدرك بعض العبارات المهمة التى وردت فى تناجات بعض الباحثين من المدرسة المادية التاريخية ، والتى استخدمت فى معانى تختلف عن معناها الحالي فى مؤلفات المؤرخين الغربيين ، ذلك ان التكوين الاجتماعي الاقتصادى يعد مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى الاقتصادى العام للبشرية كلها متميزا بصفة متفوقة محددة (وان لم تكن هي الصفة الوحيدة بالضرورة) عن الانتاج النموذجي فى تلك المرحلة •

ولقد اعتاد المؤرخون الماركسيون ان يفرقوا بين خمسة من التكوينات الاجتماعية الاقتصادية هي : المجتمع البدائي ، ومجتمع الرق ، ومجتمع الاقطاع والمجتمع الرأسمالي ، والمجتمع الشيوعي (الذى يعتبر المجتمع الاشتراكي اول مرحلة فيه) • ومع ذلك فقد حدث مؤخرا شيء من الجدل حول تصنيف التكوينات التى سبقت تكوين المجتمع الرأسمالي • فالطبقة الاجتماعية الاقتصادية تتألف من جماعة من الافراد متحدة فى علاقاتها المميزة لها ، فى تملك وسائل الانتاج ، وبمصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وبمعارضتها للجماعات الاخرى • وعلى هذا فان اي تجمع آخر للسكان لا يمكن ان يعتبر طبقة •

اما الرقيق فهو الشخص الذى يكون مملوكا لشخص آخر ، لكنه يستطيع - فى حالات معينة - ان يحوز وسائل الانتاج ليس فى صفة ثروة له • وعلى هذا فهو يعتبر خارجا عن المجتمع المدنى •

واما القن فهو شخص يمتلك وسائل الانتاج لكنه يكون تابعا بصفة شخصية الى شخص آخر (اي انه ينتمي عادة بصفة شرعية الى مقاطعة اخرى من المجتمع) ، او تابعا لهيئة ما ويخضع للاستغلال ، ويجبر على اطاعة بوسائل غير اقتصادية •

ومجتمع الرق هو المجتمع الذي يقوم فيه التناقض بين الطبقة التي تملك وسائل الانتاج (التي تضم المنتجين انفسهم غالبا) وبين الطبقة الاجتماعية الاقتصادية المحرومة من وسائل الانتاج ، والتي ترغم على العمل بوسائل غير اقتصادية ، وتلك هي السمة السائدة فيه •

ولا تعنى هذه العبارة بالضرورة ان يكون الانتاج فى مجتمع كهذا نتيجة استغلال العمل الذي يؤديه الارقاء وحده ، او ان لا يوجد هناك جمهور من المنتجين-الاحرار ، او شبه التابعين •

اما المجتمع الاقطاعي فهو المجتمع الذي يقوم على اساس الطاعة الاقتصادية المطلقة من جانب الطبقة المستغلة من المنتجين الذين يملكون وسائل الانتاج لكنهم يكونون تابعين بصفة شخصية لاعضاء فرديين من الطبقة الحاكمة ، ولهئة تمثل تلك الطبقة • والمثال النموذجي لمجتمع من هذا القبيل هو انقسامه الى مقاطعات (تكون فيها لاعضاء كل مقاطعة درجة مختلفة من القدرة القانونية) ، وملكية المنتجين فيه لبعض وسائل الانتاج على أقل تقدير • وهذه العبارة لا تعنى بالضرورة التركيب الابوي للمجتمع القائم على اساس الاقطاع ، وهى الظاهرة التي تظهر ايضا فى التكوينات الاجتماعية الاقتصادية الاخرى •

ومن المؤكد ان القارىء سيلاحظ عبارات محددة اخرى استعملها افراد المدرسة التاريخية السوفياتية ، لكنها لن تؤدي فى معظم الحالات الى اساءة فهمها •

الفصل الاول

مسألة تكوين مجتمعات الرق ، وتطورها ، وانحلالها في الشرق القديم^(١)

ف. ف. ستروف

يبرز الوادي الممتد بين المسارب الدنيا لنهري دجلة والفرات ، اذا ما قورن بالمجرى ، الواطى لنهر النيل في شمالي افريقيا ، نقاطا مهمة وعديدة من الفروق ، كما يبرز عددا معينا من المظاهر المماثلة . فلقرون عديدة لا تحصى ، وقبل ان يحولها عمل الانسان ، لم تكن بلاد بابل ولا مصر على الاقل تعطينا صورة عما ستصبحان عليه في فترة تاريخية متأخرة ، فتعدوان جنة مزدهرة ، ومخزن حبوب لجزء من العالم الذي كانتا تؤلفان مركزه .

فلقد كانت هذه المسارب سهولا تغمرها المستنقعات ، وتستوطنها الحميات ، والوحوش الخطرة والافاعي السامة وعدد لا يحصى من الحشرات . وعلى هذا يفترض بان القبائل السومرية قد ارغمت في الاصل على الانتقال الى سهل بابل ، بينما انتقلت القبائل الحامية^(*) الى وادي النيل ، خلافا لرغبتها . ولقد خضعت هذه القبائل لضغط من قبائل اخرى متفوقة عليها من ناحية القوة ، فوجدت الامن لها في مستنقعات الوادي ، مثلما وجد أعداء الاشوريين مأنا لهم في

(١) اهمل الجزء الذي يشير الى مصر من هذا البحث في طبعته الحالية - المحرر .
(*) لقبائل Hamitic () كانت تنتشر على سواحل نهر النيل وامتدت حتى شرقي افريقيا ، وهي تنسب شرقي التواريخ العربية القديمة ، الى «حام» ، احد اولاد نوح صاحب الطوفان في حين نسبت الاقوام السامية الى «سام» الابن الاخر لنوح عليه السلام

مستنقعات الفرات الأدنى ، أو اعداء الفرس في مناطق المستنقعات عند مصب نهر النيل بعد ذلك بعدة قرون^(٢) .

وبالإضافة الى الأمن ، وحد المستوطنون في اي من الوادين قدرا وقبرا نسبيا من الطعام الذي يمكن الحصول عليه من وراء صيد الاسماك . ولعل ظل صيد السمك يحتفظ بأهميته في اقتصاديات بابل ومصر طوال تاريخهما الطويل المتلاحق^(٣) ، ففي الاقتصاد القائم على اساس صيد السمك ، وعندما اخذت المجتمعات توطن نفسها على الحياة المستقرة ، كانت الظروف ملائمة لاستخدام الرقيق بنطاق واسع نسبيا . فاذا ما قورن صيد السمك بالقنص نجد ان صيد السمك يضمن الحصول على تموين من الطعام اكثر ثباتا واوفر كمية . وقد برهن عمل الارقاء في الصيد وفي صنع الشباك وغيرها ، على كفاءته المتزايدة^(٤) .

(٢) ما نزال المستنقعات منذ ذلك الوقت حتى الآن تستعمل بمثابة أماكن لجوء وسكن من لدن كل القبائل التي تعرضت للهزائم على أيدي القبائل القوية المجاورة لها . فعلى سبيل المثال نجد المنطقة الممتدة بين الشاطئ الغربي لبحيرة تنجانيقا وبحيرة « امويرو » قد استوطنتها قبائل « بابيسا » التي جاءت من المستنقعات بعد أن دفعت الى ذلك المكان ، القبائل المجاورة لها سابقا والتي برهنت على انها كانت أقوى من ذي قبل . ولذلك استوطنت قبائل « بابيسا » قطعا من أراضي مرتفعة لا تغمرها مياه الفيضان .
Mauchoux : Volkerkunde IP. 188-189

(٣) بالنسبة الى مصر : انظر مشاهد صيد السمك المنقوشة على جدران القبور وقد نشر « ف » فرسزنكسي W. Wreszinski هذه الرسوم في أطلسه المعنون « عن الثقافة المصرية » Kulturgeschichte Zur Agyptischen كما تم درسها على يد « ل . كليس » في مؤلفاتها التي تتناول أفاريز قبور المملكتين القديمة والوسطى في مصر والتي نشرتها أكاديمية العلوم في هيدلبرغ سنتي ١٩١٥ و ١٩٢٩ .

أما بالنظر الى البابليين فان الدور الذي لعبه صيد الاسماك قد أكدته الألواح التي أخذت من سجلات معبد الآلهة (با - او) . وقد علمنا من تلك الألواح ان كميات وفيرة من الاسماك الطرية والمجففة حديثا كان يؤتى بها الى ذلك المعبد أو يتم توزيعها منه انظر A. Schnieder: Summerische Tempelstadt Essen an der Rheim P. 55

وعن أهمية صيد السمك في عصر سلالة بابل الاول انظر Scheil: RAX, V. P. 187
Koschaker: Ungnad Hg Vol 6 P. 17 وكذلك

واضافة الى امكانيات صيد السمك ، اخذ يتحقق بمرور الزمن لدى اولئك الذين شرعوا بزراعة الغلال في التربة الخصبة في المستنقعات ، حصاد طيب يمكن الحصول عليه من وراء زراعة الاراضي المرتفعة بمعونة الادوات الزراعية البدائية جدا (كالعصا الخشبية الشائعة الاستعمال) • وكانت النساء تؤدي هذه الاعمال بصفة اساسية • ولذلك فلا بد ان تكون فترة الزراعة بالمحراث البدائي قد استمرت ازمنا طويلا وهذه الحقيقة لا بد من ذكرها بالنسبة الى الآثار الناطقة جدا بسيطرة الام على الاسرة في المجتمع الطبقي الذي نشأ في مصر وفي بابل في المصور المتأخرة • وتعتبر سيطرة الام على الاسرة من بقايا المعارف الشائعة في مصر^(٤) •

اما في سومر فان قطعة ذات ميزة رفيعة عثر عليها في احدى مدونات اوروكاجينا ، تبين - طبقا للترجمة التي وضعها « دايميل Diemel » بان اوروكاجينا ملك لكش المصلح الذي سترد الاشارة عنه فيما بعد ، قد اوضح في مدونته تلك بان النساء السابقات (اي المواتي سبقنه هو) يستطعن ان يتزوجن رجلين ، وان النساء الآن يتم رجمهن بالحجارة^(٥) بسبب ذلك ، وبعبارة اخرى يحكم عليهن بالموت^(٥) •

ولربما صاحبت الزراعة البدائية في اراضي المستنقعات حرفة تربية المواشي^(٦) • وقد وفرت التقييات دليلا على تربية الدواجن في كلا الواديين في عصور سابقة جدا^(٧) •

(٤) كان الرق شائعا بين القبائل الهندية التي كانت تقطن الاجزاء الشمالية الشرقية من امريكا الشمالية ، والتي كان اقتصادها يعتمد على صيد السمك • عن الرق بين هذه القبائل انظر التقرير الذي قدمته « افركييفا Averkiyeva » بعنوان « الرق بين هنود امريكا الشمالية • لننغراد - موسكو ١٩٤١ •

٥) في مستطاعنا أن نتذكر هنا مثل هذه السمات المميزة للعائلة المصرية حيث كان الولد يسمى باسم أمه ، وحيث كانت عقود الزواج تمنح النساء حقوقا متساوية مع الرجال •

(٦) لسوح اوروكاجينا المصور ٢ : ٢٠ - ٢٤ توربو - دانكان ساكي Thurean Danguin Saki ص ٢٤ وترجمة « دايميل » في مجلة « الشرق » عدد ٢ ص ٤٠ سنة ١٩٢٠ •

(*) الرجم بالحجارة هو ما يسمى باللغة السومرية (زاش دا بي



ولقد احدثت مثل هذه الظروف فى وادى النيل تطورا فى حق تملك المرأة
للالاموال غير المنقولة ، وان كانت هذه العملية بطيئة جدا • ومع ذلك فقد وجدت
بعض عناصر المبادلة بين مجتمعات النبلاء المنزلة حتى فى مصر • ومع ان وادى
النيل بمجموعه كان مزودا تزويدا حسنا بالمواد الاولية من امثال الحجر والخشب
الضروريين لتطور اقتصادي اكثر تعقيدا ، الا ان مثل هذه المواد كانت مفقودة فى
بعض المناطق • وهذا هو السبب الذي جعل الاشكال السابقة للمبادلة واضحة
دون شك فى مصر وفى تأريخ مسبق سبق تفكك انظام القبلي •

اما فى بابل فقد لعبت المبادلة دورا اعظم حتى فى ذلك الوقت السحيق •
فهنا تجد الطلب على الاخشاب والحجر - وهما المادتان اللتان لم تكونا متوفرتين
فى وادى الرافدين ، ولا يمكن الاستغناء عنهما فى صناعة ادوات العمل البدائية -
قد ادى فى وقت مبكر جدا الى نشاط فعال أكثر فى المبادلة التى اصبحت ، تبعا
لازدياد اهمية دور تقسيم العمل والنمو اعوام فى القوى المنتجة ، ذات اثر ملموس
فى تفكك نظام مجتمع النبلاء • ذلك لان جماعات من العوائل الشرقية اخذت
تنفصل عن بقية اعضاء مجتمع النبلاء •

اما فى مصر ، كما اشرنا الى ذلك قبلا ، كانت عملية تفكك مجتمع النبلاء
هناك تسير ببطء نظرا للبطء الذي صاحب تطور المبادلة •
ولقد كان العامل المؤثر المائل فى عملية التفكك الداخلى لنظام مجتمع
النبلاء يتمثل فى حروب الغزو التى كانت تنظم ضد المجتمعات المجاورة ، او
القبائل التى تسكن حافة وادى النيل • فهذه الحروب بايجادها الامكانيات
لاحداث توسع آخر فى نظام الرق ، قد شددت بدورها من عملية التفكك • ففى

(٧) عن الزراعة فى مناطق الاهوار انظر
Klingen: Among The
Patriarchs of Agriculture

وعن الفصل الذي يخص زراعة المستنقعات فى مصر انظر
E. Hann: von der hcke zum pflug 1914 وعن أقدم فترة فى مصر انظر
T. E. Newbery: Aegypten Alsfeld Für Anthropologische
Forschung (Der A. O. 27 Moller scharff. das Vorgeschich- وكذلك
tliche Graberfeld von Alwsir-il- Meleq Wissenschaftliche

سهل بابل بدأت القضايا الفردية لتملك العائلات قطعا من الاراضي ، بالظهور حتى في مثل ذلك الزمن البعيد . كذلك ظفر استخدام عمل الرقيق بمكانة له في هذه المرحلة من مراحل التطور الزراعة في وادي بابل ومصر .

وكان صيد السمك بحد ذاته يوفر فائضا كافيا من المنتج من شأنه ان يضمن الحفاظ على الرقيق بالنسبة لاستغلال عمله . وقد وسعت المحارث لزراعية في اراضي المستنقعات ، والاشكال البدائية لتربية الدواجن ، هذه الامكانيات . ثم جاءت الحروب بعدد ملموس من الارقاء ، وظهرت مع ذلك ظروف ملائمة اخرى لتطبيق عمل الرق ، وذلك بظهور اتجاه لدى قسم من العوائل الثرية التي برزت من خلال عملية انقسامها الى طبقات ، نحو توسيع المناطق التي تجري زراعتها بوسائل تعتبر من اقصى اعمال البزل التي كانت تنجز على نطاق ضيق .

فهذه المبادئ الاولى في اعمال الري التي يمكن ان تحدث في مرحلة تفكك مجتمع النبلاء ، قد اكدتها المعلومات الخاصة بعلم الاجناس^(٨) . ذلك لانه في اعمال البزل (من حفر الترع ، ورفع التراب وما شاكلة) لا بد وان يتعاظم العمل حين يكون الفرد المرغم على العمل تحت تصرف شخص آخر . فتوسيع منطقة زراعية ، وان كانت مساحتها غير كافية ، في سهل مستنقع ، لا بد وان تنجم عنه زيادة ملموسة في المنتج ، وبذلك توجد الظروف اللازمة لدعم عمل الرقيق الذي كان ينهض بمثل هذه الاعمال . وهذا هو السبب الذي جعل قوة العمل لدى المجتمعات النيلية في وادي الفرات والنيل ، تظفر « بقيمة » لها في وقت مبكر ، وان يتم اكتشاف « حقيقة » كبرى خلال تلك العصور القديمة في مثل هذه المناطق ، تقول بان « الانسان قد يكون هو الآخر سلعة ، وان القوة البشرية يمكن مبادلتها واستغلالها عن طريق تحويل الانسان الى رقيق » [فردريك انجلز : اصل العائلة ، « الملكية الخاصة والدولة » ، موسكو الطبعة الروسية ١٩٦٤ ص ٢٩٠] .

(٨) ن . ل . سليبر : مقالات عن الثقافة الاقتصادية البدائية ص ٤٧ سنة ١٨٩٩

ففي البداية زاد تعاظم الرقيق ، وتوسع الاراضي المستغلة في الزراعة ، من تفكك مجتمع النبلاء ، وواجدا ، في النهاية، دافعا نحو اندماج المجتمعات على قاعدة اوسع . ففي نطاق اعمال الري برهن استخدام المذكور من الرقيق بانه كان اكثر كفاية من استخدام الاناث ، وان في الامكان اخضاع عدد كبير من الارقاء بجهود مشتركة يؤديها الرجال الاحرار الذين ينتسبون الى عدة مجتمعات نبيلة . وما ان توحدت المجتمعات على هذه الشاكلة حتى تعاظم عدد الاحرار من الرجال الذين لم يكونوا منهمكين في العمل ، لان بعض المجتمعات اصبحت تملك من الرقيق اكثر مما تملكه المجتمعات الاخرى .

وحتى باستثناء ذلك ، كانت اعمال الري ذاتها ترغم الطوائف النبيلة على الانتظام في وحدات كبيرة فوق اراضي واسعة من اجل الكفاح المشترك للسيطرة على النهر . ذلك لان السيطرة على النهر في منطقة واسعة هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها تهيئة الاساس لاقتصاديات الري المنظمة تنظيميا صحيحا . ذلك لان العمل على هذا المستوى كان يتجاوز امكانيات اية عائلة مفردة او حتى طائفة نبيلة ، لانه يتطلب سلسلة من هذه الطوائف التي تسيطر على اراضي شاسعة . وعلى اساس هذا الظرف وحده، وفي مرحلة ابتدائية من مراحل التطور التقني (عصر الادوات الخشبية والحجرية والنحاسية) ، تستطيع احدى القوى الطبيعية - كالنهر في حالة الفيضان - ان تتحول الى قوة منتجة .

كانت الطوائف النبيلة التي تملك اراضي كبيرة الى حد يكفي لتنظيم اقتصاديات ري مستقل نسبيا^(٩) ، قد توحدت معا لتؤلف وحدة ارض فردية واسعة ، وذلك هو التحالف القبلي الذي يتم عن طريق الاتفاق حيناً ، وعن طريق الفتح حيناً

(٩) تنعكس أهمية نظام الري بالنسبة الى مصر في كتاب الميت . فالرجل الميت يعطى تأكيد انادرا بأنه قد استغل مرافق الري التي وضعت تحت تصرفه استغلالا صحيحا . ونجد في فصل من مكتبة آشور ان الكلمات التالية قد استعملت عن العلاقة بخلق الكون [عندما حفرت القنوات والترع في أنهارها الاصلية

Ungnad: Religion der Babylon und Assyri 1221 P. 56-67]

آخر . ففي الكتابات السومرية القديمة نجد اسماء الطوائف التي كانت تملك الاراضي ، يضاف اليها على وجه التحديد اسم « كي Ki » الذي يعنى « الارض » . اما في مصر فكان يطلق على هذه الطوائف اسم « هشب Hsh » وهذه الكلمة تعنى فى اللغة الاغريقية « نوموس Nomos » ومعناها « منطقة » . وتعنى كلمة « هشب » المصرية قطعة من الارض تخترقها اقنوات . وعلى هذا فان النموذج السومري للارض (كي) يمكن ترجمته بأنه (ارض تخترقها القنوات)^(١٠) .

ونستطيع ان نكشف الحقيقة القائلة بان كل اسم يمتلك درجة معينة من الاستقلال بالنسبة الى نظام الري ، من العادة التي سرت بين قدماء المصريين الذين كانوا يميزون بين عدد من فروع نهر النيل طبقا لتعدد اسمائهم . ومع ذلك فلا بد للمرء ان يفكر بان الطوائف السومرية والمصرية التي كانت تمتلك الاراضي ، قد تحولت فيما بعد الى كيانات دول متخاصمة . فبعد ان اصبحت المهمة الرئيسة للرجال الاحرار هي اخضاع العبيد لسيطرتهم ، ثم استبدال مجتمع النبلاء بشكل فطري الى دولة تمتلك العبيد . ذلك لان التاريخ الثابت لتكوين المجتمع الطبقي فى المناطق الفردية لم يكن قد عرف بعد الا بصفة ضئيلة .

ولقد كانت حاجات الزراعة الموسعة القائمة على اساس اري التي تم تنظيمها فى نطاق مجتمعات الاراضي الواسعة التي تمتلكها الطوائف ، تؤلف الظروف للملكية الارقاء الجماعية . فقد كان حق ممارسة السلطة على الارقاء يعود الى افراد الطوائف المالكة للارض في بلاد سومر ومصر بصفة جماعية ليس الا ، وان هذه الحقيقة وحدها سبق لها ان ربطت هؤلاء الارقاء بصفة جماعية بملكية الدولة للارض .

(١٠) عن الحقيقة المرتبطة بالاسماء انظر كتاب G. Steindorf: dir Agyptischen

Gaue und ihr Politische Entwicklung 1909

وعن معنى كلمة « كي » السومرية انظر كتاب

Barton: Baix hect 11 (1913) P. 217

وكانت هذه الملكية الجماعية للطوائف التي تملك الارض تدار من قبل ممثلين عن الطوائف يطلق عليهم فى اللغة السومرية اسم [با - تي - سي PA-TE-SI] (وهي عبارة تتحدى الترجمة)^(١١) او « لوگبال Lugal »^(*) - اي الرجل الكبير ، وفى المصرية كلمة « د D » (وهذه الكلمة تعادل في معناها الكلمة اليونانية « نوماركوس Nomarchos » وقد سماه « انجلز » باسم « المستبد » والمرزبان (الحاكم) Satrap الشرقى^(١٢) .

وكان الممثل او الملك يشرف على عمل الارقاء ، ويستخدمهم بصفة رئيسة في اعمال البناء ، وفي صيانة نظام الري الذي كان يؤلف اساس كل الرخاء الذي تتمتع به الطائفة المالكة للارض ، وقد جعلهم هذا الامر من المستبدن ، فى حين ان الطوائف المالكة للارض والتي لم يكن اقتصاد الري معروفا لديها ، مثل دول المدن الفينيقية ، او المصرية ، او الدولة الحثية ، لم تكن تعرف الاستبداد لانها لم تكن تعرف اقتصاديات الري على نطاق واسع .

وكانت سلطة الملك على رأس دولة تضم كل المصريين او كل البابليين ، وتوحد كل الطوائف المالكة للارض فى مجرى النهر ، كاملة واستبدادية تماما . فلقد وقع بابلينا نص برقي تأريخه الى عصر سلاله اور الثالثة يؤكد سيطرة الدولة على قنوات الري فى اور^(١٤) .

(١١) عن الكلمة با - تي - سي . انظر كتاب N. Schneider
das Derhem-und Djoccha Archives: OrientaliaHeft 5 Nos 45-46 P. 40

(١٢) لوكال تعني الملك أو الحاكم - المترجم -

(١٣) كارل ماركس وفردريك أنجلز ١٩٦٠ K. Mapgc: 1960

(١٤) يبين النص ان توزيع الماء من القناة ، وكذلك مدة الارواء ، كانت تنظم من قبل موظفين فى الدولة .

انظر المجموعة ٧ لوح ١٨أ) وقد استشهد شنايدر بترجمة دايمل فى ص ٤٥ من كتابه الآنف ذكره .

وقد تنتقل الان الى تحليل اكثر تفصيلا المكيان الاقتصادي والاجتماعي لدول الطوائف المالكة للارض وللارقاء فى بلاد سومر ومصر . فهذه الطوائف، وفى مصر على الاقل ، ظلت تحتفظ داخل حدود الدولة الموحدة باوضاعها كوحدات مستقلة ، وتبدي ميلا جذا ظاهر نحو الاستقلال طيلة التاريخ المصري الذي اعقب ذلك الوقت حتى العصور الوسطى ، حيث كانت توجد فروع لهذه الطوائف فى بلاد سومر وفى مصر . . ولم يكن عدد نفوس تلك الطوائف فى العصور السالفة كبيرا اذ ارتفع مجموع عدد السكان لدى احدى هذه الطوائف المالكة للارض فى بلاد سومر ، وهي من مدينة لكش التى توفرت لدينا المعلومات الحسنة عنها نتيجة التنقيبات التى اجريت فيها الى حوالي ستة وثلاثين الف نسمة ، وذلك بالاستناد الى كتابات الملك اوروكاجينا^(١٥) . وقد تأيد هذا العدد بالاحصاءات التى اخذت عن رقم المحاسبة فى معبد الآلهة يا - اوفى لكش واتى يرقى تأريخها الى عهد الملك اوروكاجينا نفسه . ولا بد ان يكون عدد سكان الطوائف المصرية مماثلا لذلك غالبا .

واخيرا بنتيجة التطور الذى طرأ على الاراضى اتى تقع على مستويات عالية والتى كانت تحتاج الى ري اصطناعي ، اخذ عدد السكان يتزايد بصفة مؤكدة . فقد كان كرويا الملك الشهير الذى حكم لكش بعد اوروكاجينا ، بعدة مئات من السنين ، يتحدث عن السكان الخاضعين لحكمه ، ويقول ان عددهم كان مائتين وستة عشر الف نسمة^(١٦) .

ومثل هذه الزيادة الملموسة فى عدد السكان يجب ان تعزى الى النمو الطبيعي ، وكذلك الى الزيادة فى عدد الارقاء الذين اخذ عددهم فى ذلك الوقت

(١٥) المخروط ب ج اوروكاجينا المجموعة ٧ : ٢-٦ [ي] ٠ د سارازيك : وثائق كلدانية : قسم الكتابات المصورة لوح ١٥ ترجمة دايمل فى مجلة الشرق

Orientalia العدد ٢ ص ٨

(١٦) تورييف تاريخ الشرق القديم ج ١ ص ٩٦ .

يتعظم على حساب القبائل الأبريرية المجاورة • فقد كانت العلامة المسماة بالرقيق والريقة عبارة عن نقش يمثل رجلا أو امرأة من بلد اجنبي (١٧) •

وكان الأرقاء المملوكون لأصحاب الأراضي في بلاد سومر يطلق عليهم بصفة مميزة اسم «ايكي - نودو» أي الأشخاص الذين لا يرفعون أبصارهم (امام اسيادهم دون شك) (١٨) اما في اللغة المصرية فكان الرقيق يدعى «هم HM

(١٧) مايسنر : بابل وآشور ج ٢ ص ٣٩٣ وهو يترجم الكلمة «رجل» أو «امرأة» من أرض جبيلة تقع في الشرق • وواضح من هذا ان العبيد في بابل كانوا يجندون بصفة رئيسة من سكان المناطق الجبلية في ناحية الشرق •

(١٨) استعملت هذه الكلمة في المستندات الحسابية للدلالة على العمال الذين كانوا يشتغلون طيلة أيام السنة تحت اشراف أحد البستانيين في مزرعة الآلهة « با - او » ولدينا نصوص تسجل شراء وبيع هؤلاء الأرقاء [انظر Niki No 293 وفورش Fortsch في كتابه « الاوضاع البابلية في عصر لوكالندا واوركاجينا وهناك عدد من المؤلفين يصف هؤلاء بالعبيد • انظر دايمل مجلة الشرق عدد ٢ ص ٢٨ والوت دي لافايي ص ٨٦٩ ، ٥٩ الذي خصص دوااسة منفردة لهذا الموضوع انظر RA 17 P. 7 ومن ناحية الذئنة تعني الكلمة ايكي نودو صفة سلبية بالنسبة للكلمة (ايكي - دو) التي تعني « يرفع بصره » انظر دايمل قواعد اللغة السومرية ص ٦٥ •

وهناك الضمير « ايكي - دو » الذي يقصد به « المحترف » [دايمل مجلة الشرق عدد ٢ ص ٣٠] وكذلك تعني الكلمة « ايكي - نو - دو » الشخص الذي لا عيون له أي « أعمى » وقد وردت هذه التسمية في قائمة من العبيد يرقى تاريخها الى عصر سلالة أكد • ودونت عبارة « وفقاً عيون أربعة عشر ألف وأربعمائة أسير أسرهم الآشوريون » في مسلة الملك شلمنصر الاول (النصف الاول من القرن الثامن قبل الميلاد) وقد اقتبسها ادور مير في كتابه Geschichte des Altertcm 11 P. 477 على أساس كلمة « ايكي - نو - دو » بأنها تعني « لا يرفعون أبصارهم » الوت دي لافاي في الدراسة التي تدلل على ان هؤلاء هم أسرى الحرب العالمون بمعنى أشبه بالدواب التي تحرك دولا ب أداة الري ، في حين في NIK 1, 293 وفي ITT 5, 9236 نجد الرجال الأرقاء يقابلون ال (ايكي نو دو) •

ويعرف جنوبيواك في مقدمة كتابه الآنف الذكر (ص ٢١) ال (ايكي نو دو) بأنهم الخصيان الذين تدور حولهم علامة استنفهام • ولقد كان يسمح لبعض هؤلاء ال (ايكي نو دو) - ولم يذكر أكثر من ثلاثة منهم - بأن يصبحوا من الحرفيين وبذلك كانوا يصيبون مركزا يجعلهم متساوين مع



أي « الشخص المغلوب » أو « مرت MRT أي الشخص الذي يحرق الأرض والكلمة مشتقة من العمل الذي كان يمارسه .

ففي بلاد سومر وبلاد مصر كليهما كان العبيد يسمون « بالروؤوس » مثل المواشي تماما أو « القطع » [ساغ في السومرية و « تب » في المصرية] . وهكذا كانت السفينة المحطمة المرسومة في أوراق البردي الشهيرة تصور على

الأحرار وقد جمع هؤلاء سوية مع العمال الأحرار في قائمة واحدة (الوت دي لافايي عدد ١٣٠) وبلغوا درجة أنه كانت تمنح لهم قطع من الأراضي (جنويك TSA عدد ٧) .

(١٩) وبما كانت الكلمة مرت ذات صلة بالكلمة (ت مري T, MRV التي تعني الاسم القديم لشمالى مصر وهو (ان لي ا) فإذا ما حددت كلمة « مرت » بأنها تعني الأرقاء فإن هذا التحديد حدث بالنظر إلى صلتها بكلمة مصنع (انظر ما يلي) ولقد قام « بيه Baillet بجمع المعلومات التي تخص الرق ومختلف التوابع في P. (1906) 28 & 193 P. 32, (1905) RT 27 ولكن النتائج

التي توصل إليها مشكوك في صحتها ذلك لأنه لم يجد كلمة محددة لكلمة «رقيق» في اللغة المصرية وهناك عدد من الكلمات التي بحثها «بيه» لا علاقة لها بأوصاف الأرقاء لأنها تصفهم بأنهم يمارسون مختلف أنواع التبعية التي كثيرا ما تميز العلاقة بين المواطنين الأحرار أو تشير إلى الحرفة بكل بساطة . أما الكلمات الأخرى فيمكن أن تفسر بصفة صائبة بأنها تعني الأرقاء . وهكذا فإن الكلمة « هم » التي نحكم عليها من عدد من الأمثلة التي وردت في أوراق البردي ، إنما تعني «الأسير الرقيق» . وإذا ما استبعدنا الكلمات التي لا علاقة لها بالإشارة إلى الرقيق من هذه الشاكلة فإننا قد لا نحصل على كلمات أخرى تدل على الرقيق في اللغة المصرية بنفس المقدار الذي نجده في اللغة الإغريقية . وعلى هذا ينبغي للقارئ أن يتذكر الكلمات الإغريقية « دولوس » و « أوكيتس » و «ايكيوس» و «دموس» و «ثرابون» و «اندرا بودون» و «سوما» وغيرها . وقد طرحت دلالة غريبة مؤداها أن الكلمة الإغريقية «دولوس» قد استعيرت من الكلمة البابلية «دلو» أي «العمل» [انظر اسمان Assmann في Glotta ص ٩٤ - ٩٦ . وكذلك فايدنر E. F. Weidner « الآشوريات » ١٩٢٢ ص ١٨٨ عدد ١٨٠٩ .

شكل ملك ذي رؤوس • وكان الارقاء يوسمون بسمه كالمواشي تماما^(٢٠) • وقد ظلت مشاهد وسم اسرى الحرب قائمة منذ عهد الملكية الحديثة • ذلك لان وسم الارقاء في المجتمعات الشرقية القديمة بقي ساري المفعول حتى العصور المتأخرة ذلك لان القوانين التي شرعت ضد هذا الوسم لم تظهر الا في العصر الهليني^(٢١) وكان الارقاء ينظمون شعورهم في زي خاص يميزهم عن الرجال الاحرار • ففي العصر السامي في بابل كانت شعور الارقاء تقص قصيرة عند الجبهة وواضح ان القصد من ذلك هو ان يكون الوسم ظاهرا على الدوام •

وتظهر المنحوتات المصرية رعاة - كان عدد كبير منهم من اسرى الحرب

(٢٠) عن وسم الارقاء في مصر انظر ارمان ورنكه في Aegypten und

Aegyptischen Leben وفايدرمان في Aegypten

عن وسم الارقاء وتصنفهم في ملحق

Wörterbuch der Aegyptischen Sprache

ومنها الكلمة «ب» BW التي تعني «يسم» أو «يدمغ» • وقد ظل مشهد

وسم اسرى الحرب حيا في معبد مدنت - حبو Medinet-Habu

[انظر نسون وهولشر في مدنت - حبو ١٩٢٤ - ١٩٢٨ الشكل ٢٥

وكذلك « • • • » Az 165 P. 95 وعن وسم العبيد في بابل انظر مايسنر

المصدر السابق ج ١ ص ١٥١ ، ٣٧٥-٣٨٠ ، ٣٨٢ انظر توريو دانكان في

ITL. P. 15 Notel عن وسم العبيد في العصر الاكدي •

وكانت المحاولات التي بذلها دايمل في مقاله « قواعد اللغة السومرية

ص ٨٧ وفي « القاموس السومري ص ٥٩٦ لاعطاء تفسيرات مختلفة قد

أخفقت في عدم البرهنة على التفسير الذي أورده توريو - دانجان لعبارة

زاك - شوش ZAG-SUS فاذا كانت هذه العبارة تشير أحيانا الى

« جمع العشور » فانها تكون ذات صلة بالوسم أو العلامة ، ذلك لأن المواد

التي تؤخذ في دفع العشور كانت تعلم بعلامة وعلى هذا فالكلمة تستحق

دراسة خاصة عن وسم العبيد في العصر البابلي الحديث انظر انكناد في

OLZ ٢ (١٩١٨) ص ٢٣ وسان نيكولو وانكناد في مستندات بابل الحديثة •

(٢١) انظر أوراق پردي « ليل Lilie في : Mitteis und Wilken:

Grandjuge und Chrestomatie Papyriuskund Vol 2 P. 412

المسترقين - يحلقون رؤوسهم بشكل خاص كما انهم يرتدون ملابس خاصة (٢٢) .
ولما كان الارقاء يعتبرون من الملكيات الجماعية فانهم لذلك كانوا يوضعون في
تكنات خاصة من « بيوت العمد » تدعى (سنو SN'W) فى المصرية
و (بت اسير BIT-ASIR) اي (بيت الاسرى) فى البابلية على
عهد السلالة الاولى (٢٣) .

وكانت « بيوت العمل » تتركز حول معابد آلهة الطوائف التى كانت تؤلف
بؤرة مناطق المدينة السومرية والمناطق المصرية .
وكانت المعابد بمزارعها ومواشيها وعبيدها ثروة جماعية للطوائف المالكه
للارض . وقد كان هذا نوعا من المزارع العامة التى تملك بصفة جماعية وتزرع
من قبل اعضاء الطائفة .

ويمكن العثور على المعلومات التى تخص اقتصاديات هذه المزارع العامة
التي تملكها الطوائف الشرقية صاحبة الاراضي فى الألواح المختصة بالحابات
فى المعابد السومرية القديمة (٢٤) وكذلك فى الكتابات المدونة على جدران
المعبد ، وفى النصوص التى خلفها ملوك مصر والتي يعود تأريخها الى عهد
الملكية القديمة والعصر الوسيط (٢٥) .

(٢٢) عن حلاقة الرأس لدى الأحرار انظر مايسنر Meissner الكتاب
السابق ص ٣٧٢ op. cit. P. 372 . عن حلاقة الرعاة المصريين
وملابسهم انظر ارمان Aegypten und Agyptische Leben: ERMAN
(٢٣) انظر كوشيكرو وانغناد Kaschaker und Ungnad HG 6 P. 171
وكلا المؤلفان يعتبران هذه القراءة أكثر صوابا .
(٢٤) عن الطائفة المالكه للارض فى لكش فى الفترة السابقة للعهد السرجوني انظر
ف . ستروف « مقالات عن التأريخ الاجتماعى الاقتصادى للشرق القديم
فى مجلة GAIMEK ٩٧ موسكو لننغراد ١٩٣٤ وكذلك انظر شنابير .
المصدر السابق .

(٢٥) انظر مراسيم الملوك عن منح النذور الى المعابد القبطية

Well: Les Decrets Royaux 1910

Göttinger Gelehrt

و كذلك مقالة كتبها K. Sethe

Anzeigen 1912 P. 705



وقد كان العبيد في مزارع المعابد المملوكة بصفة جماعية من لدن الطوائف يؤلفون قوة العمل الرئيسة^(٢٦) وكان عملهم الرئيس مرتبطا بنظام الري الذي كان يخدم الارض المملوكة بصفة جماعية او فردية .

وبالنسبة الى المنحوتات النائمة التي تزين قبور ملوك المملكة القديمة والتي تبين الفلاحين الاحرار وهم يزرعون الحقول المخصصة للطقوس الجنائزية الخاصة بتوريث نبلاء الطوائف ، لا نجد الاعمال التي تتعلق بحفر القنوات واعمال البناء ممثلة في هذه المنحوتات . فقد كانت هذه من الاعمال الكادحة التي

وكذلك موريه Moret في Comptes-Rendus
لاكاديمية باريس لسنة ١٩١٤

ص ٥٣٨ وما بعدها و ص ٥٦٥ وللسنة ١٩١٦ ص ٣٢٧ وما بعدها . وعن مقاطعات الملوك أنظر كتابات الملوك على قبورهم في « بني حسن » في اسيوط والفاتنين Elephantine وغيرها وقد اقتبست في فصول متلاحقة في مؤلفات كل من : Meyer :

Geschechte Des Altertums / 3

B. A. Touraise History of Ancient Orient و

وأهم من ذلك كتابات ملوك Hieropolitan في مقال هتوب Hatnub
Anthes: Die Feilsinschriften Von Hatnub Untersuchungen انظر

Zur Geschechte Agyptens 1927

(٢٦) كان هؤلاء العبيد يعتبرون ملكية جماعية ما داموا يعودون الى « المدينة » A Nom في مصر أو الى إحدى طوائف المدن في سومر . ذلك لان الكهنة في مثل هذه الايام لم يكونوا قد تملكوا المعابد ، وانما كانوا يديرون شؤونها باسم مجموع الطائفة المالكة للارض . وكانت رهينة المدينة تحت اشراف الملك في مصر ، وفي عهدة الباتيسي (الحاكم) في بلاد سومر ولكن حتى رئيس هذه الطائفة المالكة للارض كان قادرا ، خلال عهد المملكة الوسطى ، أن يسيطر على جزء مهم من الايراد الذي يدره المعبد . وكان تحول الملك و « الباتيسي » من مديرين لشؤون أملاك المعبد الى مالكين لها ، قد جرى وفق عملية متدرجة ، وقد تأكدت العلاقة بين الملك ومعبد المدينة بالاتفاقات الشهيرة التي عقدت بين حبيدزيفاي Hapidzefai ملك اسيوط وكهنة معبد اسيوط [انظر ERMAN AZ 1882]

ينهض بها العبد بصفة رئيسة^(٢٧)، وحتى او اراد الاحرار ان يساهموا فى هذه الاعمال ، وذلك لا يحدث الا في حالات طارئة جدا من امثال حدوث كسر فى احد السدود ، او وقوع كارثة اخرى تتطلب بذل جهود مشتركة من السكان جميعا^(٢٨) .

وقد ظلت ذكرى الصدف التى ساهم فيها السكان الاحرار فى اعمال البناء او فى انشاء القنوات سوية مع الارقاء ، حية لمدة طويلة فى مجتمعات الشرق القديم .

وعلى هذا فان التقليد الذى دونه المؤرخون الاغريقون يتحدث عن الارهاب الذى مارسه فراغة مصر والرؤساء الذين كانوا يرغمون المصريين الاحرار على انجاز اعمال البناء التى يريدونها .

وواضح ان العمل الذى ينهض به الارقاء لم يكن يكفى لبناء المباني الهائلة التى عاشت الاف السنين . ولذلك كان من الضروري استخدام السكان الاحرار على نطاق واسع .

فالبنايات التى اقامها سيسوستريس Sesostris او رعمسيس الثانى

(٢٧) وجدت أعمال الحفر والحمل مدونة لأول مرة فى شكل قوائم فى مراسيم المعبد القبطي وكان عمال المعبد معقوبين من هذه الاعمال ما دامت تشير الى الاعمال التى تؤدى لحساب الملك . ذلك ان الارقاء والبستانيين « دو آثار » التابعين لمعبد الآلهة با - او فى لكش الذين كانوا يتسلمون جراياتهم من الطعام طينة السنة ، أو بعبارة أصح الذين كانوا مستعبدين اقتصاديا ، كان هؤلاء يساهمون بصفة رئيسة فى أعمال البناء وصيانة نظام الري انظر جينويك فى كتابه (نصوص معبد تللو) ص ٦٦ .

(٢٨) الشيء المعتاد بصفة اسمية هو أن يشارك كل السكان فى أعمال الري وهكذا نجد رعمسيس الثالث فى أوراق البردي (مجموعة هريس Harris) يصدر أوامره الى جميع المصريين بأن « يحفروا القنوات » لحساب ولده رعمسيس الرابع . وفى نص من أشور أشير اليه قبلا يتناول مسألة خلق الكون ، يتحدث فى جزء منه عن واجبات الرجل فيقول عنه انه يجب عليه « أن يحول الماء الكامل الى القنوات ، وأن يقيم الحواجز من الاحجاز ، وأن يروي التربة » . اثنكناد . الدين فى بابل وأشور ص ٥٧ .

يقول عنها « هكتايوس الابديري Hektaios of Abdra » ، كما حفظ ذلك المؤرخ ديودورس الصقلي في مؤلفه ، بان المصريين لم يشاركوا في اقامة المباني التي اقامها ، وانما الذين عملوا في بنائها هم الارقاء (٢٩) .

وتتضم ملحمة گلگامش الشعرية هي الاخرى مشهدا يصور استخدام المواطنين الاحرار على نطاق واسع في اعمال البناء . فالحكاية توجه بمثابة تعزيز الى گلگامش ملك الوركاء الذي لم يسمح للآباء - اثناء بناء سور حول مدينته - بزيارة اطفالهم ، او ان يسمح للازواج بزيارة زوجاتهم (٣٠) .

ويوضح غوديا حاكم لكش في كتاباته ان الذكور من الارقاء حسب هم الذين شاركوا في بناء معبده ، حتى ان الفتيات من الرقيق لم يجبرن على حمل السلال (٣١) .

واذا كان الاحرار من الرجال قد شاركوا في بناء القنوات ، فان مهماتهم كانت محدودة جدا . فلدينا نص يضم قائمة باسماء جميع الاحرار في مزرعة تعود الى معبد الآلهة با - او ابتداء من القس الكبير الى مجموعة من الجنود الاعتياديين الذين حددت اعمالهم في بناء القنوات (٣٢) .

وكان الارقاء بالطبع يشتغلون دون تحديد الوقت الذي يعملون فيه ، او تحديد للمهام التي يعهد بها اليهم . ومن الغريب ان نلاحظ ان لفظة ضمير التملك في اول شكل اللغة السومرية القديمة وهي بي (BI-) تشير الى المواشي والى الارقاء ، في حين ان ضمير التملك بالنسبة للاحرار كان مختلفا اذانه (اني Ani) (٣٣) .

(٢٩) (بودودوروس) ج ١ ص ٥٦ .

(٣٠) لغرض ترجمة قطعة اخرى في بداية الملحمة انظر Ungndd

Gilgamesch Epos und Odysee. Breslau 1923 P. 7.

Thureau Dangin SAKI P. 68.

(٣١) توريود دانجان

Genoielac TSA No 23.

(٣٢) جنبويك

Deimel: Sumeresche gramatik P. 99 161-162 .

(٣٣)

دايمل قواعد اللغة السومرية .

صحيح ان هذه القاعدة لم تكن لتلاحظ. بدقة في كل الحالات ، واننا نجد في عدد من النصوص السومرية نفس ضمير التملك يستخدم للإشارة الى الرقيق والى الحر معا^(٣٤) .

ومثل هذه القاعدة لم تكن معروفة لا في اللغة البابلية السامية ، ولا في المصرية والاعريقية واللاتينية .

ولقد جاء ادور مير ، برأي غدا الآن منتشرأ انتشارا واسعا بين المؤرخين البورجوازين فشعروا ان الرق من الناحية الاقتصادية لم يلعب في الشرق دورا ذا اهمية . وطبقا لرأي « مير » فان هذه الحالة تعتبر من الصفات المميزة للحروب التي نشبت بين اقطار الشرق ، والتي تميزها عن الحروب التي قامت في اليونان او الامبراطورية الرومانية^(٣٥) .

(٣٤) هذه الملاحظة القيمة جدا والتي كان « دايمل » أول من سجلها (والتي لم يدخلها بوبل Poebble في كتابه (Greendfiiege Der Smurtschen Grammatik) يجب تقبلها مع شيء من التحفظ . ففي عهد لوغالندا واوروكاجينا ، لم تكن هذه القاعدة مطبقة بشكل محدد انظر أمثلة على ذلك في VS. XIV Nos 14'144

(العهد السابق لسرجون) ZA XXV P. 211-212,213 وانظر توربودنجان SAKI ص ١٠٢ cyl A XIII)

6-9 of Godea) ZA XXV 216-217 Babylonica 111 P 101 (No 11) P.110 (No XV) RAP 4 (No 111) P5 (NOV) P20 No XVI) P 20-21 (No XVII)

سلالة اور الثالثة

ففي كل الحالات التي ذكرت أعلاه يكون ضمير التملك (اني -ANI)) وليس

(بي -BI)) ولو انه لا يشير الى الرقيق . ولم يستطع دايمل أن يعطي

سوى مثلين لتأييد القاعدة التي جاء بها الاول : من عهد حكم غوديا والثاني من عصر السلالة الثالثة في اور وهذان المثالان يكفيان على وجه التأكيد للبرهنة على ان الارقاء في عصر أسبق كانوا يعاملون معاملة « مواد عديمة الحياة » حتى في اللغة . لكن ينبغي الاعتراف في ذات الوقت بأن هذه القاعدة قد اهمل استعمالها في وقت مبكر جدا . ويعترف دايمل نفسه في كتابه (قواعد اللغة السومرية ص ٢٢٨) بأن هذه القاعدة لم تشاهد في القانون التشريعي الذي وضعته السلالة الثالثة في اور .

(٣٥) ادورمير : تاريخ الرق ص ٣٠ .

والذى اقرره هنا هو ان المعلومات التى وجدت فى المصادر التاريخية للشرق القديم تناقض هذا الرأي • فقد كان الاسرى قبلا فى العصور السابقة لنشوء السلالات الحاكمة فى مصر ، يمثلون فى كثير من المناظر اما على انفراد او فى صفوف (٣٦) •

وتتحدث كتابات ملوك مصر الجنوبية المنتصرين الذين قمعوا ثورة الشماليين بمنتهى القسوة ، عن مائة وعشرين الف وسبعة واربعين الف سير (٣٧) • وليس من شك فى ان هذه الارقام مبالغ فيها كثيرا لكنها تؤكد ان عدد الاسرى كان كثيرا جدا حقا • وتشير النصب المصرية القديمة (حجر بالرمو Palermo Stone) الى جلب الملك (سنوفرع Snofru) سبعة آلاف اسير نوبي (٣٨) وقد امر الملك ساهورع Sahure من السلالة الخامسة ان تزين جدران معبد مدقه بالاسرى الذين اسروا اثناء الحملة التى قام بها على ليبيا (٣٩) •

ويتحدث « اوناس الشهير Unas » الذى ازدهر حكمه فى الفترة الانتقالية بين السلالتين الخامسة والسادسة عن اعداد مضاعفة من الاسرى الذين اسروا نى حملته على الاسويين (٤٠) وتسجل منحوتات مدفن (سahورع) مناظر لحملة فيما وراء البحر التى عادت على مصر بعدد كبير من الارقاء الاسويين (٤١) • وتظهر هذه المناظر سقنا تصل الى مصر محملة بالارقاء الاسويين ذوي البشرة الصفراء •

(٣٦) انظر تصاوير من هذه الشائكة فى كتاب : CAPARAT:

Les De'bute De L'Art En Egypte 1904 Langdon

ولقد اكتشفت تصاوير مشابهة فى كيش انظر

Ausgrabungen in Babylonien Seit 1918 P 62-63

(٣٧) تورايف تاريخ الشرق القديم ج ١ ص ١٧ •

(٣٨) انظر حجر بالرمو الذى نشره H. Schäfer فى Abhandlungen

D. Berbner Akademie 1902

Burchardt: Grabdenkmal Des

(٣٩) انظر مقال بركهارت

Königs Sahure 11 (WVDOG XI) PL 1

(٤٠) تورايف المصدر السابق ص ٢١٢ •

(٤١) ذات المصدر ص ٢١١ •

وفي مقدوري ان اضيف الى هذا انه جاء في مصر ايضا زمن « لم يوجد فيه اي استخدام للاسرى ولذلك كانوا يقتلون بكل بساطة » وهذا ما تؤكده كلمة « اسير » في اللغة المصرية القديمة وهي « سكرنه SQR-NH » ، التي تعنى « الحياة قتل واحدا » (٤٢) .

وهناك مجتمعات شرقية اخرى اظهرت ذات الاهتمام بالاسرى . ذلك ان كتابات الملوك الحثيين قد اشارت اليهم .. ففي المجتمع الحثي كان الارقاء ، كما يظهر ، يؤلفون طبقة منفصلة هي طبقة الارقاء (٤٣) .

وتشير الكتابات الاشورية الى عشرات الالاف من الناس الذين كانوا يؤسرون . وفي عدد من الاحالات كانوا يتحولون الى ارقاء فعلا . وهكذا نجد اشور بانيبال يسجل ان عدد الاسرى والابل في نينوى ، بعد حملته على العرب ، كان كبيرا جدا الى درجة انهم كانوا يقايضونها بمختلف انواع السلع (٤٤) .

Wörterbuch Der Agyptischen Sprache IV

(٤٢) انظر

(٤٣) انظر

F. Sommer: Die Ahhyaria Urkunden (Abhandlungen Der Bayrischen Akademie D. Wissenschaften 1932)

Meyer Geschichte D. Altertume 112 P 440, 517 انظر ميير

أدخل الملوك الحثيون في معاهداتهم التي عقدها مع الدول المتحالفة فقرة تنص على ان جميع الاسرى الهاربين (الارقاء) يجب تسليمهم ، وهكذا نجد ان المادة ١٢ من معاهدة مرشليش الثاني Mursiles مع دوبي - تيشوب Duppi-Tesub امير عمورو (شمالي سوريا) تنص على ما يلي :

ان اسرى بلاد نوهاش NOHASS واسرى بلاد كنزا Kinza

الذين كان يقودهم والذي أقودهم أنا أيضا . فاذا ما حرب واحد من هؤلاء الاسرى وجاء اليك وانك لم تقبض عليه وتعيده الى ملك بلاد حثي ، بل على العكس اذا ما قنت له بالحكمة التالية « اذهب اذهب حيث تشاء » كما تقول لي ذلك فاني لن أعرفك وان عنيك أن لا تخرق القسم) .

انظر الترجمة التي قام بها J. Fredrich • • فردريخ .

AUS DEM HETHITTISCHEN Schreften Der. A. O. XXIV 1

(1927) P 17 P 12-13 25.

وعن مطاردة الاسرى انظر

(٤٤) مسينير : بابل وآشور مجلد ١ ص ٣٨١

وكانت نسبة العمل الذي ينجزه الاحرار الى عمل الاسرى (اثناء العصور السابقة) ضئيلة جدا ، ان هي وجدت ، بين افراد مجتمع المدينة الذين انحطوا الى حالة الارقاء) . وقد بينت هذه الحقيقة على معلومات وجدت في وثائق معبد الآلهة « با - او » في لكش ويعود تأريخها الى حكم اوروكاجينا . ففي مزرعة المعبد التي تملكها الطائفة المالكة للارض بصفة جماعية كان هذان النوعان من العمل يقومان على اساس نسبة واحد الى اربعة بالنظر الى عمل الارقاء (٤٥) .

ولست اعنى بهذا نسبة الارقاء الى الاحرار وانما نسبة عمل الارقاء الى عمل الاحرار . والواقع انه كان يعمل في المزرعة ٤٤٣ رقيقا من الذكور والاناث و ٢٦٠ رجلا من الاحرار . ولكن اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان الارقاء من كلا الجنسين كانوا يعملون طيلة ايام السنة في الوقت الذي لا يعمل فيه الاحرار سوى اربعة اشهر ، تكون نسبة عمل الارقاء الى عمل الاحرار تعادل واحدا الى اربعة (٤٦) .

وكان الاحرار يعملون سوية مع الارقاء في مزرعة المعبد . وكانت الوظيفة الرئيسة التي يمارسونها هي حراثة الارض . والشئ المؤكد ان الاحرار في العصور القديمة كانوا وحدهم هم الذين يعتمد عليهم في اعداد الارض لتعطي ثمارها . والشئ الشائع في المجتمعات الشرقية هو ان العلاقة بين الرجل والتربة كانت تترجم الى عبارات « زواج الرجل من

(٤٥) نتجت هذه النسبة من الحسابات التي وضعت على اساس الارقام التي تم الحصول عليها من قوائم أرزاق العمال من الارقاء والمولودين أحرارا في مدة سنة واحدة (هي السنة الثانية من حكم اوروكاجينا) انظر مقالتي التي اشير اليها أعلاه (الملاحظة ٢٥) عن اقتصاد الرق في لكش خلال الفترة السابقة لتأريخها .

(٤٦) من مجموع ٤٣٣ من الارقاء ، رجالا ونساء يكون حوالي النصف الاول من الاطفال غالبا . وطاقة العمل التي يبذلها ٣٥٠ من الشبان الارقاء خلال سنة تعادل طاقة عمل ينفقها ٢٦٠ من الاحرار يعملون مدة أربعة أشهر حسب بأربع مرات . وعن مقدار الارزاق التي كانت تصدر للاحرار في مدة أربعة أشهر بالمقارنة عن المقدار الذي يصدر للارقاء طيلة السنة كلها انظر VAT 4437 التي نشرها دايمل في كتابه قواعد اللغة السومرية ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

ارض الآلهة ، • وهذا هو السبب الذى جعل مجتمعات الرق المتطور تطورا
عاليا فى القدم ، من امثال مجتمعات اليونان والرومان ، تعتبر عمل الرجل الذى
يحرث الارض شريفا على الدوام ، وهذا انعم لا يحط من قدر الرجل
الحر ابدا •

وكان العمل فى حقول اراضي المعبد فى بلاد سومر يتم انجازه من قبل هؤلاء
الاحرار بممونة من الماشية والمحارث التى لم تكن ملكا خاصا لهم بل ملكا
للمعبد ، او بعبارة اخرى ، ملكية جماعية للطائفة المالكة للارض • ونجد ذلك
ثابتا فى سلسلة من النصوص التى وجدت فى سجلات معبد الآلهة با - او (انظر

NIKI No 287

نيقولسكي ج ١ رقم ٢٨٧

- ٥ محارث للمحارث (ويأتى بعد ذلك اسم الرجل)
- ٤ محارث للمحارث (ويأتى بعد ذلك اسم الرجل)
- ٤ محارث للمحارث (ويأتى بعد ذلك اسم الرجل)
- ٣ محارث تم تصليحها جيدا للمحارث (يأتى بعد ذلك اسمه)
- ١ محراث مكسور للمحارث (يأتى بعد ذلك اسمه)
- ٣ محارث مكسورة للمحارث (يأتى بعد ذلك اسمه)

فيكون المجموع ١٩ محراثا فى حالة تصلح جيد وواحدا مكسورا ، جلبها
الحارثون (ساغ - ايين) الى المخزن وقد قام « انيغال » مدير المزرعة بفحصها
وهناك ايضا نصوص مطولة تحتوى قوائم بمختلف الادوات الزراعية الصادرة
الى العمال من مخازن المعبد^(٤٧) اذ كان الحارثون يزودون بالمواشي الضرورية
لعملهم كالثيران والحمير^(٤٨) •

وفى مصر كان الفلاحون الذين يعملون فى حقول الزارع المخصصة لمدفن

(٤٧) جينويك TSA عدد ٢٨ و ٣١ انظر مقدمته أيضا ص ٢٧ X

(٤٨) انظر جينويك ص ٢٧ X وشتيدر ص ٥٢ •

أحد النبلاء ، يزودون بدواب الجبر التي تعود الى مزرعة المعبد ، وهذا مستخلص من تحليل عدد من النصوص والكتابات (٤٩) .

وكان المنتج الذي تغله اراضي المعبد ذات الصفة العامة والتي يزرعها الفلاحون بصفة جماعية ، يذهب لتسديد نفقات صيانة نظام الري الذي جعل ازراعة ممكنة فى الاراضى المملوكة للطوائف او فى قطع العائلة التى يملكها الفلاحون المنفردون .

وكان المنتج يستخدم للعناية بالعبيد الذى كانوا يستخدمون فى اعمال « الحفر » و « الحمل » اى فى اعمال التربة كما يشاهد ذلك فى مختلف انصب المصرية .

وكان العمل فى التربة والري يؤلف المهام الرئيسة التى يقوم بها العبيد فى لكش ، كما يظهر ذلك من مستندات سجلات معبد الآلهة با - او (٥٠) .

وكان جزء كبير من محصول اراضي المعبد المملوكة جماعيا ينفق للعناية بالعبيد الذين كان عملهم هو الذى خلق قاعدة الملكية فى المجتمع . وكانت نسبة ملموسة من حاصل الحبوب يستعمل بمثابة علف لقطعان الماشية التى تعود الى المزرعة المملوكة جماعيا .

(٤٩) وهكذا نجد فى منحوتات قبر « تبي » أحد حارثين وهو يحلب بقرة مخصصة للحرثاء ويقول الثانى له « احلبها بسرعة قبل أن يقدم هذا القطيع من الإبقار » [ارمان ERMAN

Reden, Rule und Lieder Auf Gräberbildern Des Alten Reiches,, Abhandlungen D. Berleiner Akademie 1919 P 21)

وتبين الكتابات والمنحوتات العديدة فى القبر بأن الماشية كانت تحفظ فى زرائب وحظائر واسعة ويعتنى بها من قبل رعاة خاصين [انظر

Monet : Les Scenes De La vie Prvée Dans Les Tombaux De L'ancien Empire P 103.

وتشير كتابة طقوس الدفن الى ان الرجال والمواشي معهم يجب أن تخصص للعبادة . وكل هذه الاحوال تشير الى حقيقة مؤداها ان الماشية التى تظهر فى مناظر القبر لا تكون ملكا للفلاحين الاحرار الذين يعملون فى حقول مزرعة مدفن النبيل ، وانما هي ملك للمزرعة . ولقد توصل « بريلكن G. Perépilkin الى نفس النتيجة بصفة مستقنة عن البحث الذى كتبه أنا .

(٥٠) انظر الملاحظة الاولى من هذا الفصل .

وهناك جزء من المتوج العام كان يخص للفلاحين المستخدمين فى اراضي
المعبد المملوكة جماعيا ، وكان يوزع فى شكل جرايات • وكان الفلاحون
يتسلمون هذه الجرايات فى مدى اربعة اشهر ويكونون قد عملوا اثناءها فى
مزرعة المعبد^(٥١) وكانت الجرايات تؤلف كمية اضافية الى متوج القطعة الفردية •
وهذا هو السبب الذى جعل للعمل فى الاراضي العامة قيمة فى نظر الفلاحين •

وبمرور الزمن وحين اخذ افراد المجتمع الموسرون الذين كانوا يؤلفون
الطبقة العليا فيه ، يتطلعون نحو تحويل ملكية الطائفة الى ملكية خاصة لهم ، اخذ
هؤلاء يقللون من عدد الاحرار الذين كانوا يقومون باعمال الحقل فى الاراضى
المملوكة جماعيا خلال مدة الاشهر الاربعة والذين كانوا يتسلمون جرايات
الطعام كمرتب لهم •

وما خلا الطعام كانت جرايات الصوف توزع عليهم ثلاث مرات فى السنة
على اكثر احتمال^(٥٢) وكان الصوف يعطى للمعيد ايضا •

كانت الجرايات التى تمنح للاحرار تختلف بعض الشيء عن الجرايات
التي تعطى للمعيد ولكن فى العطلات كان يوزع عليهم الشوفان الذى كان فى تلك
الايام يقوم مقام القمح •

وهناك برهان مماثل عن منح فائضة من الخبز كانت تعطى لقاء انجاز بعض
الاعمال الخاصة^(٥٤) ففي ايام العطلات ايضا كانت توزع جرايات اضافية من
الخبز • والشيء المؤكد هو ان حصة من التذور التى كان المعبد يحصل عليها ،
كانت تذهب الى الاحرار العاملين فى مزرعة المعبد او المخصصين له •

وكانت التذور وفيرة • وهكذا نجد ان النضحايا التى كانت تقدم الى معبد
الآلهة با - او فى عطلة الآلهة ناناش NANSE كانت تضم ثورا واحدا و ٢٩

(٥١) انظر النصوص التي نشرها وترجمها دايمل فى كتابه قواعد اللغة السومرية
ص ١٧ و ٢٩٥ •

(٥٢) انظر وشنيدير ص ٣٩ Allot de la Fugé D P. No 171

(٥٣) انظر ألوت دي لافاي D P. No 130 جرايات الخبز عن دفع الضريبة
المرتبة على الارض •

شاة واربعة حملان و ٢٧ من الجداء وغزالين وكذلك كمية كبيرة من الشوفان والشعير والقمح والدقيق وارغفة الخبز والجعة والزيت والتمور والخمر والسملك •

وكانت هناك مقادير مماثلة من الماشية والحبوب والدقيق والجعة وغيرها تقدم الى معبد الالهة با - او كل شهر في عيد الهلال الجديد^(٥٤) •

والذي اعتقده ان نسبة من هذه الهبات كانت توزع بين الاحرار العاملين في اراضي مزرعة المعبد المملوكة جماعيا • وبصفة عامة كان استهلاك الطعام الذي يقدم الى المعبد في شكل نذور امتيازا مقتصر على الاحرار وحدهم • فليس للارقاء ، ولا للاجانب الحق في الحصول على اية منتجات تخصص لغرض العبادة • وهكذا وجدنا احدى الكتابات المصرية التي تحدد حقوق العمال العاملين في حقول معبد قبر « سنوفرع » اقرية من هرمه ، تشير الى انه ما خلا سكان من الهرم لا يحق لاحد ان « يقدم نذرا او يقوم بطقوس العبادة الشهرية او يستهلك النذور التي تقدم الى معبد مدن هذين الهرمين »^(٥٥) كذلك كانت الهبات الجنائزية التي تقدم الى ممثلي المجتمع ، كالمملك والقائد والنبلاء القدامى بالوراثة ، تعتبر على نطاق واسع من نتاج الارض المملوكة جماعيا •

وبالاضافة الى منتج الاراضي الجماعية التي تستغل بصفة جماعية ، فقد كانت المعابد تستخلص ايرادا اضافيا في صفة ايجار من تأجير الارض الى ممثلي المجتمع مقابل مكافأة محددة • وكانت هذه الارض تقل ايرادا يتجاوز ، طبقا لتقديرات « دايمل » الفضة ، كل النفقات بشكل ماموس جدا^(٥٦) • وكان الفائض يتم خزنه بصفة جلية ، احتياطاً من فشل الغلة او نشوب الحرب ، في مخازن واسعة ، وقد اكتشفت بقايا مخزن هائل للحبوب في لكش^(٥٧) •

(٥٤) شنيدر المصدر السابق ص ٨٦ وما بعدها •

(٥٥) ب ٠ أ ٠ توراييف و ٠ ن ٠ بورودين « العالم القديم » ص ١٥ - ١٦ •

(٥٦) شنيدر : المصدر السابق ص ٩٣ - ٩٤ •

(٥٧) ل ٠ و ٠ كنغ : تأريخ سومر وأكد ١٩١٠ ص ٩٠ • وقد تم تحديد صفة هذا البناء بأنه معبد منذ ذلك الوقت - المحرر

وكان الافراد الاحرار من المجتمع الاقليمي الذين يعملون فى مزرعة المعبد خلال النصل الثالث من السنة ، يمتلكون - كما اشير الى ذلك قبلا - قطعا فردية من الارض لم تكن كبيرة كقاعدة • ففى لگش ، وبالنظر الى المعلومات التى عثر عليها فى سجلات وثائق دعبد الآلهة (با - او) فى عهد اوروكاجينا ، كانت هذه القطع تصل الى مقدار ثلث او نصف هكتار •

وكان الجنود الاعتياديون يحصلون على قطع اراضي فردية صغيرة المساحة جدا تؤلف مشاركات لغرض استغلالها بصفة جماعية ، وكانت هذه القطع الجماعية تدرج فى قوائم تضم اسماء الأمرين الذين يتزعمون تلك الجماعات من الجنود ايام الحرب وفى فترات العمل السلمى • ولقد منح قسم من هذه القطع فى لگش بمثابة « ارض الالعاشة » ولا يؤخذ ثمن عنها فى مثل هذه الحالة • ومن المحتمل ان يدفع مالك هذه الارض ضريبة بسيطة مقابل استخدامه نظام الري • وهناك تسم آخر يتم تأجيله شريطة دفع ضريبة عنه ، وهذا ما يعرف باسم (ارض اورو لال « الخاضع للضريبة »)^(٥٨) ولم تكن الضريبة التى تفرض على هذه الارض مرتفعة • فهى تعادل ١٢١ر٢٥ لتر من الشعير عن كل ثلث من الهكتار ولما كانت الغلة تتراوح بين ١٠٦٠ الى ١١٠٠ لتر ، فان هذه الضريبة لا تبلغ أكثر من سبع او ثمن الحصاد^(٥٩) •

وكان الافراد الاحرار من المجتمعات الاقليمية فى بلاد سومر ومصر يعيشون فى قرى • وكان الرجال اليافعون من سكان القرى او جزء منهم يؤلفون ، ايام الحرب ، كتائب تحت امرة قادتهم ، « با PA » •

ولما كان هؤلاء القرويون يملكون اراضهم حسب العادة القديمة الجارية التى تمنح الاحرار من الرجال حق امتلاك اراض قروية ، فان القرى فى مناطق المدينة فى بلاد سومر ومصر كانت تعتبر بمثابة « مجتمعات بدائية » اذا ما استعملنا

(٥٨) يمكن العثور على هذه المعلومات فى مطبوع م • ج • هوزي • M. J. Hussey

« الالواح السومرية فى المتحف السامى بجامعة هارفارد ١ (١٩١٠) عدد ٤٠

(٥٩) شنيدر : المصدر السابق ص ٥٧ •

العبارة التي ابتدعها كارل ماركس • ويبدو ان هذه المجتمعات لم تكن تؤلف مجتمعات طبقية الا في الحالة التي تكون فيها تلك المجتمعات تمتلك وتستغل بصفة جماعية ، الارقاء في زراعة اراضيها المملوكة جماعيا ، حيث كان استخدام نظام الري اجماعي يؤلف اساس اقتصادياتها •

وهكذا كان الفلاح في المجتمع الشرقي القديم الذي يعتمد نظامه الاقتصادي على الري ، بمثابة منتج مباشر نظرا لقدرته على العمل من ناحية ، لكنه من ناحية اخرى كان مستغلا لان الارض المزروعة لا يمكن ان تنتج غلة الا بمعمونة نظام ري يبنى ويصان بعمل الاسرى المسترقين • ولما كانت الارض التي يزرعها الفلاح مدينة بخصبها الى نظام الري ، فانه كان يمتلك اداة الانتاج التي لا يأمن ان يسلمها الى الرقيق ، ونعني بها الارض ذاتها •

وام يسمح للرقيق باستعمال هذه الاداة القيمة للانتاج الا في وقت متأخر ، اى في اعلى مستوى من تطور القوى المنتجة • وقد حقق المجتمع السومري مثل هذا المستوى ، كما سنرى فيما بعد ، ليس قبل عصر سلالة اور الثالثة ، فسي حين كانت الاراضي - في عصر اسبق - تزرع بصفة رئيسة من قبل الافراد الاحرار في بلاد سومر وفي مصر كليهما • اما كعمال يعملون في اراضي جماعية يمتلكها المجتمع الاقليمي ، فان الفلاحين الاحرار كانوا يخضعون لمبدأ عمل صارم • فقد كانوا يعملون بطريقة مماثلة لعمل الجنود في المجتمع والذين كان عليهم زمن الحرب ان يطيعوا الاوامر العسكرية الصارمة • فقد كان الفلاح السومري ، مثل الفلاح المصري ، يتعرض للعقوبة اذا ما تراخى في عمله فسي الحقل ، او اذا لم يدفع الضرائب المستحقة عليه • اما في مصر فعلى الاقل لم يكن الجندي ولا الراهب بل وحتى نديم الملك ، يعفى من هذه العقوبة •

هناك عدد من الارقاء الذين يعودون الى ممتلكات اصناف الافراد والاحرار ، قد ورد ذكرهم في وثائق سجلات معبد الآلهة با - اوو في لگش (٦٠) • وقد

(٦٠) تضم مجموعة السجلات (١) عدد ١٩ قائمة بعوائل مؤلفة من رجال ونساء واطفال وأرقاء وهم سائرون الى (گوابا GUABBA) وهي ضاحية لمدينة

يعترض بان هؤلاء الارقاء ما يزالون يعتبرون ، بطريقة ما ، من ممتلكات المعبد لانهم يتلقون جرايات من اسيادهم ومن المعبد . وقد وردت الاشارة الى هذا الطراز من الظواهر في عصر متأخر هو العصر الكشي^(٦١) اما في بابل فان حالات الملكية الفردية للارض وللرقيق قد ظهرت في وقت مبكر . ذلك ان اقدم النصوص من « شروباك » تسجل حالات بيع الارض والرقيق^(٦٢) .

ولقد ارتبط تطور الملكية الفردية للارض والرقيق في بلاد بابل بنمو القوى المنتجة والتبادل الذي صاحبه . ففي المجتمعات الاقليمية ببلاد بابل كانت الانواع الضرورية من المواد الخام التي لايمكن الاستغناء عنها لصيانة اقتصاد الري الجماعي المعقد ، كالاخشاب والاحجار والمعادن ، غير متوفرة ، وكان هذا يستلزم تطوير التجارة والتبادل .

تشير النصوص السومرية القديمة الى انواع مختلفة من التبادل . فقد كانت التجارة تمارس في صيغة تبادل للمهبات ، وحملات المسلب . وهكذا كانت التجارة تدعى على وجه التأكيد . وبمرور الزمن اخذت صيغة التبادل التي اشرنا اليها تتوطد . فكان يعهد بها الى « دام - گار DAM - GAR اي وكلاء التجار في المجتمعات الاقليمية . وقد اشير الى هؤلاء الوكلاء صراحة في النصوص التي يرقى تأريخها الى اوائل حكم اوروكاجينا في لكش . فقد كان هؤلاء الوكلاء يمتلكون قطعاً من الاراضي مثل بقية الافراد . وكانت معاملاتهم التي تخضع

لكش تقع على الشاطيء وقد ادرجت في القائمة أسماء سبعة آباء للعوائل وتسع أمهات عوائل ، واحد عشر ولداً وسبع عشرة بنتاً وستة أرقاء من الذكور وخمس ٢ الاماء . ولما كان الارقاء يدرجون في القوائم فان الارقاء المملوكين بصفة فردية كانوا يخضعون الى حد ما لسيطرة مزرعة المعبد المملوكة جماعياً .

(٦١) تورزينر :

Torczyner: Altbabylonische Tempelurkunden D. W. A. W.

LV H. 11, 1913 P. 75.

Wirtschaftstexte aus fara 1924 P. 10-12

(٦٢) انظر دايمل

لرقابة رؤساء المجتمع تدار داخل اراضى المجتمع او خارج حدوده ، فى
« عيالم » مثلاً •

ولا حاجة بنا الى القول بان رئيس المزرعة الجماعية وان كان يمارس
مقداراً محدداً من الاشراف على تصرفات الوكلاء التجاريين الا ان هؤلاء كانوا
فى وضع يستطيعون به ان يغنوا انفسهم عن طريق هذه العمليات التبادلية • فهم
يبيعون السلع من مزرعة المعبد ، ويشتررون سلعا اخرى غيرها (٦٣) وكتيجة
لفعالياتهم التجارية فقد كان هؤلاء التجار يبرزون من بين مجموع اصناف الافراد
الاحرار الذين استوطنوا بين السكان المحليين ، ويؤلفون طبقة ممتازة من المواطنين
وذلك عن طريق عملية مماثلة لعملية تكوين طبقة النبلاء القديمة المتوارثة •

والشئ الذي يثير الغرابة بشكل واف ان الكلمة « دام - گار » ليست من
اصل سومري بل هى من اصل سامي هو « تامكروم TAMKARUM » ، وان كانت
قد وجدت فى النصوص السومرية المتقدمة •• وعلى غرار ذلك تأتى كلمة
« ناكيد NA-KID » التى تعنى « راعي » التى وردت فى النصوص
السومرية فى وقت اقدم ، فانها هى الاخرى ذات اصل سامي • ويبدو ان هذا
يشير الى ان التجارة وتربية الاغنام والماعز فى اقدم المجتمعات الاقليمية فى بلاد
سومر ، كانت من الوظائف التى يمارسها السكان الاجانب الذين لم يكونوا من
الاحرار فى الغالب •

ولقد لعب التجار (دام گار) دوراً مهماً فى المجتمع السومرى القديم ارتبط
بازدهار التجارة التى كانت شرطاً ضرورياً لتعاظم القوى المنتجة فى بلاد بابل •
وقد ادى ازدهار التجارة هذا الى ظهور استعمال المعدن كمقياس مشترك للقيمة •
ففى اقدم النصوص من شروباك يظهر النحاس فى هذه الحرفة (٦٤) • وقد
سبق ان اشارت نصوص من لكش يعود تاريخها الى عهد حكم اوركاينا ، الى

(٦٣) انظر شنيدر : المصدر السابق ص ٦١ وما بعدها •

(٦٤) انظر دايميل : نصوص شؤون البيت من فارا ١٩٢٤ الفهرس •

الفضة كمقياس للقيمة^(٦٥) . ولقد تسرت هذه العملية بفعل كيان المجتمع الاقليمي الذي كان يقوم على اساس تجميع المجتمعات النيلية المفككة . وقد سار ظهور طائفة مالكة من بين صفوف اعضاء المجتمعات الاقليمية بمعدل متزايد كثيرا، واصبح محددا اكثر فاكتر . فهذه الطائفة كانت تمتلك الاموال غير المنقولة التي حصلت عليها اما بطريقة الشراء او انها وجدت حديثا في الاراضي المرتفعة^(٦٦) . وقد استعملت عبارة (الاراضي المرتفعة) لوصف الاراضي التي تحتاج الى ري اصطناعي والتي تسقى اما من بئر او من قناة يكون حوضها واطىء المستوى . وكانت الاراضي المرتفعة تزرع من قبل طائفة ممولة بمساعدة الارقاء وهي عملية ادت الى توطيد تطوير القوى المنتجة في المجتمع الاقليمي . فقد كان الارقاء يشترون من اعضاء آخرين من المجتمع وكذلك من خارج حدوده . وقد ابدت النصوص هاتين الحقيقتين كلتيهما^(٦٧) . كذلك اضيف الارقاء ايضا الى القوة الاقتصادية للطائفة الممولة . فهم يستطيعون في الوقت ذاته ان يزيّدوا من قوتها العسكرية ، وان يساعدوا الموظفين العسكريين والدينيين والتجار على امتصاص الثروة الجماعية ، وبذلك يحولوا انفسهم - حسب كلمات انجلز - من خدم الى اسياد .

(٦٥) انظر شنيدر : المصدر السابق ص ٦٨ وما بعدها .
(٦٦) صورت أهمية الحقول التي تقع على مستوى عال بالنسبة لاقتصاد لكش في عهد « كوديا » بالكلمات التي وجدت على الاسطوانة (أ) العائدة الى كوديا(*) مجموعة ١١ : ١٢ وما بعدها وهي (الى التلال التي لا يصعد الماء اليها فهل سيصعد الماء اليها ؟ انظر فتزل Witzel, BA 7 P. 87
(*) كوديا GUDEA من أشهر ملوك لكش (٢١٤٤-٢١٢٤ ق.م) وهو الملك الثاني عشر من سلالة ملوك لكش اشتهر بأعماله العمرانية وجبه للفنون والآداب انتشرت التجارة في عهده الى لبنان والبحرين وجنوبي الجزيرة العربية .

(٦٧) زوجة الكاهن الاعلى للاله نغرسو (الاله الراعي لمدينة لكش) تشتري امة : ZA 15 P. 211-212 زوجة الحاكم اناي تدرى (سلف لوغلندا) تشتري من رجل حر ونسه (المصدر السابق ٢١٢ - ٢١٤) . فالمثل الاول يسجل ارتهان او بيع اولاد احد الاراء وثلاثة ارقاء تم شراؤهم من ثلاثة أشخاص مختلفين من قبل « برنامترا » زوجة لوغلندا (شرويدر : الملاحظتان ١٤١ ، ١٤٤ ودايميل : قواعد اللغة السومرية ص ١٧٢-١٧٣

كانت عملية التفكك التي حدثت داخل المجتمع الاقليمي ، وتعاظم الطائفة الحاكمة التي حصل افرادها على اهمية متزايدة نتيجة قدرتهم على امتلاك الارقاء ، قد اثارت الحروب التي كانت - اذا ما حكمنا عليها من الكتابات الموجودة - غالباً ما تثار في هذا العصر . فقد كانت الحروب بين المجتمعات الاقليمية المتجاورة في بلاد سومر ، وكذلك الحروب التي كانت تؤجج ضد القبائل التي تسكن المناطق الجبلية في تخوم بلاد سومر ، سبباً في اغناء بعض الناس . وافقار آخرين غيرهم . وهكذا تتحدث الكتابات التي عثر عليها في لكش عن عدة حروب وقعت بين لكش ومدينة « امّا » المجاورة لها(*) وكانت الحروب تثار بسبب الارض . وفي هذه الحالة يكون الاقليم المتنازع عليه ميداناً لد (غوايدين GU - EDIN)

ونتيجة لمختلف الاسباب التي اشرنا اليها اعلاه فان عملية تفكك مجتمع لكش الاقليمي الذي نملك الوفير من الشواهد الوثائقية عنه ، قد بلغ مرحلة متقدمة بحيث شرع الاعضاء الموسرون في المجتمع ، الاغنياء بالارض وبالارقاء ، يتخذون الاجراء للاستيلاء على الاموال المملوكة بصفة جماعية كالاراضي الزراعية والمراعي التي تعود الى المعبد والى الاغنام والارقاء . ولم تعد هذه الاموال تعرف الآن باسم اموال الآله (ذلك لان كل الاموال التي تعود الى المعبد تسمى اسماً باموال الآله ^(٦٧)) وان مالكة الحقيقي هو المجتمع الاقليمي دون شك) . فقد غيرت ملكية المعبد مالكة واصبحت تعتبر ملكاً للحكام (باتي سي) الذين سبقوا المصلح اوروكاجينا ^(٦٨) .

ومع ذلك فان الحكام لم يكونوا بالطبع سوى مالكين اسميين لملكية المعبد .

(*) امّا UMMA تقع آثارها في الموقع المعروف باسم « تل جوخة » على الشاطئ الأيمن من نهر الغراف شمالي غربي مدينة الشطرة وكانت في نزاع دائم مع مدينة لكش .

(*) غوايدين اسم سهل يقع في جنوبي العراق .

(٦٧) أي ان الممتلكات التي تعود الى المعبد تدعى في نصوص عثر عليها في شروباك بأنها ملك الآله راعي مدينة شروباك . انظر دايمل : نصوص شؤون البيت من « فارة » عدد ١٥ .

(٦٨) انظر دايمل مجلة الشرق عدد ٢ ص ٢٣ .

فهي في الواقع تعود الى « الرجال العظام » اي الطائفة الحاكمة من مالكي الارقاء الذين اشارت اليهم نصوص اوروكجينا التاريخية . فما ان شرع هؤلاء يستعملون عبيدهم ، بل وحتى العبيد الذين يؤلفون جزءا من الملكية الجماعية ، حتى اخذوا يتطلعون الى ممارسة الضغط على افراد طبقة الرجال الاحرار في لكش . وتحدث كتابات اوروكجينا التاريخية التي تسجل عيوب اسلافه ، وتشيد باصلاحاته التي صحت تلك العيوب ، انه حينما يحضر جندي (*) والمدحرا في حقله الذي يقع على ارض مرتفعة ، ويروي بصفة اصطناعية ، فان احد العبيد (**) (وهو يتناول جارية طيلة ايام السنة ونتيجة لذلك لا يملك ادوات الانتاج ، خلا النصوص المتوفرة لدينا والتي تسجل شراء العبيد) لابد وان يملك الماء . (وقد تعقبت هنا الترجمة التي قام بها « دايميل » والتي تقول (فاذا ما حفر (اي الجندي) قناة اشبه بالشعبان في ارضه التي تروى اصطناعيا ، فعندئذ يأخذ العبد الماء) (٦٩) .

وما ان راح أفراد الطائفة المهيمنة في المجتمع ، والتي اصبحت الآن تمثل الطبقة الخاصة التي تمتلك العبيد ، يتصرفون على هذه الشاكلة ، حتى شرعوا يتطلعون عن طريق الارقاء الذين يمتلكونهم ، الى امتلاك الاراضي والقنوات والآبار وقطعان الماشية وغيرها التي يمتلكها افراد آخرون غيرهم سواء بصفة فردية او في شكل طوائف من المجتمع الاقليمي (٧٠) وفي مثل هذه الحالة كان الارقاء يتصرفون ايضا في شكل تابعين مباشرين لان العنف الذي كانوا يتعرضون

(*) الجندي باللغة السومرية يسمى « شوب لوغال Sublugal » ،

(*) يسمى العبد أو الرقيق في اللغة السومرية اي - كي - نو - دو I-GI-NU-DU (٦٩) انظر دايميل المصدر السابق ص ٢٩ المجموعة ٧ : ١٧-٢٣ ويبدو لي ان الترجمة التي اقترحها دايميل أكثر دقة من الترجمة التي قدمها « بوبيل » والتي وردت في ملاحظتي بفضل السيد أ. ب. رفتين . ففي نظر بوبيل ان الرقيق لا يملك الماء وحده حسب ، أو جزءا منه ، بل البئر برمتها والقناة كلها . ولما كان مثل هذا الامتلاك ممكنا فانه يعني ان كل أعمال حفر الآبار والقنوات سوف تتوقف وتلك حالة يصعب ازاؤها توطيد مصالح الطائفة الحاكمة .

(٧٠) انظر الترجمة الفاخرة والتعليق الشامل لنصوص اوروكجينا التاريخية الواسعة التفصيل التي أوردها « دايميل » في مجلة الشرق عدد ٢ .

له كان يرتشى بالجرايات المتزايدة (والتي كانت تتناقص ثانية نتيجة ذلك) (٧١) .
كما انهم كانوا يخلقون فائضا من المنتج الذي ساعد اسيادهم على الاحتفاظ بجيوش
خاصة من الجند المسلحين .

ففى جزء من النص الذي خصص لوصف انتهاكات اوروكاجينا نجد النص
يتحدث عن الجند الخاص الذي كان يحتفظ به الباتسى ، والذي كان يتسلم
مدفوعات منفصلة من القمح من احتياطي طائفة معينة من الكهنة ، هم على وجه
التأكيد ليسوا من الرهبان الذين كانوا اعضاء فى الطائفة الحاكمة (٧٢) .

واخيرا اصبحت احوال صنوف الرجال الاحرار فى لكش لاتطاق . فقد كان
التغيير السياسى تحت الطلب يوميا ، وكانت القوى. القادرة على دعمه فى متناول
اليد . ولقد اثار اغتصاب الاراضى الجماعية من قبل الطبقة الحاكمة مقاومة
الرجال الاحرار الذين كانوا على استعداد لوقف الاتجاهات العاصبة التى يرتكبها
اداريوهم الجشعون بقوة السلاح .

ولقد وضع اوروكاجينا نفسه على رأس طبقة رجال الاحرار الذين كانت
قوتهم تكمن فى التنظيم العسكرى وفى التهذيب فاستطاع ان يزيح سلفه
«لوغالندا» (*) وقد عرفنا هذا الامر من كتابات اوروكاجينا التاريخية . كما وجدت
الثورة لها انعكاسا فى الوثائق الحسابية التى تخص معبد الآلهة با - اوو . ولعل
ما هو اعظم احتمالا ان حسابات مزرعة هذا المعبد كانت تحتوي على معلومات
مماثلة بصفة جوهرية لتلك المعلومات التى يمكن العثور عليها فى الوثائق التحليلية

(٧١) كان هؤلاء بشكل واضح هم الارقاء الذين كانوا ما يزالون يتسنمون (طبقا
لمجموعة هوبزى عن الألواح السومرية فى متحف هارفارد ١ عدد ١٥) حوالى
كيلوغرامين من الحبوب يوميا فى السنة الاولى من حكم اوروكاجينا (والغالب
ان يكون ذلك بمثابة ارث مكروه من الماضى) .

(٧٢) CONE B-C, Col. V, 1-3

(*) لوكالندا LUGALANDA أحد المتسلطين فى مدينة لكش عرف بشدة البطش
وقد تغلب عليه اوروكاجينا وتولى الحكم مكانه فى لكش سنة ٢٣٥٥ قبل الميلاد

للمعابد الأخرى في لكش • وعلى هذا فنحن مصيرون في استخدام المعلومات التي أصبناها من سجلات معبد - با - او لاعطاء صورة عامة عن الحياة الاقتصادية والسياسية في لكش خلال العصر الذي نتحدث عنه •

وتبين الرقم التي اشرنا اليها ان اموال المعبد المملوكة جماعيا ، أصبحت الآن تعتبر مملوكة اسما للآلهة • ففي بداية حكم اوروكاجينا صدرت الاوامر بمضاعفة الجرايات للجنود الذين ساندوه • فبدلا من كمية الشعير المعتادة التي تبلغ ٧٢ كيلة والتي كانت تؤلف جرايتهم الشهرية ، تسلموا في السنة الاولى من حكم اوروكاجينا ١٤٤ كيلة (٧٣) •

وفي الوقت ذاته فان التحليل النسبي لنصوص اوروكاجينا ونصوص الحكام الذين سبقوه يبين بوضوح ان احدى الوحدات المسلحة قد حلت (٧٤) ومن الواضح انها هي الوحدة التي اشير اليها في كتابات اوروكاجينا التاريخية بانها جند الباتسي (٧٥) •

وفي السنة الثانية من حكم اوروكاجينا انقصت الجرايات التي تسلمها الجنود خلال اربعة شهور من تلك السنة الى حجمها السابق ، ومن ناحية اخرى حصلت زيادة في عدد الافراد الاحرار في لكش الذين استحقوا الجرايات التي كانت تدفع لهم من ايراد اراضي المعبد الجماعية • ففي معبد الآلهة با - او ارتفع عدد الرجال الذين يتسلمون مثل هذه الجرايات من ١٥٠ الى ٢٦١ (٧٦) • وهناك نسبة مماثلة من الزيادة ، اي ٦٥٪ كانت قد حدثت في معابد اخرى في لكش والتي لا نملك عنها في الوقت الحاضر اية معلومات • وكانت طبقة الرجال الاحرار الممثلة بهذه النسبة ٦٥ في المائة من الزيادة تسلم قبلا جرايات مماثلة الى ان جردت من هذا الحق على يد الطائفة المرفهة • وقد اعاد اوروكاجينا امتيازاتها وفرض عبء المدفوعات على الميزانية الجماعية لمجتمع المدينة •

(٧٣) انظر هويزي : المصدر السابق العددان ٥ ، ٦

(٧٤) توريو - دانكان RTC No 54

(٧٥) مجلة الشرق عدد ٢ المجموعة ٥ : ١-٣

(٧٦) هويزي المصدر السابق عدد ٧

وهذه النفقات الباهظة التي حدثت قد تحملها مزرعة المعبد فى اى وقت من العام شريطة زيادة الانتاج . وهذا بدوره قد يتأثر - فى مستوى معين من التطور الاقتصادى للمجتمع ، وبصفة نادرة - باستخدام عدد اوسع من الارقاء . والواقع ان السنة الثانية من حكم اوروكاجينا قد شهدت ارتفاعا بلغ ٨٠٪ فى عدد الارقاء العائدين الى معبد الآلهة با - او^(٧٧) . وكتيجة لذلك بلغ المجموع من الفائض الذي انتجه الارقاء مجموعا جعل فى الامكان تخصيص كميات اوسع من المنتج للجرايات التي كانت توزع على طبقة الاحرار .

ان النصر الذي حققه احرار لكش على الاغنياء ، وهو نوع من الثورة الديمقراطية ، لا بد وان اثار فزع المدن المجاورة من امثال مدينة « اما » مثلا التي كان الاغنياء فيها يتولون السلطة المطلقة . وقد ادى هذا الامر الى نشوب حرب استمرت طيلة بقية عهد حكم اوروكاجينا . وتعكس الحسابات التجارية فى لكش هذه الحرب عن طريق تسجيل النقص الذي حدث فى الجرايات التى تعطى الى الارقاء والاحرار معا . ولا حاجة بنا الى القول بان نقص الطعام كان وقعه ثقيلا على الارقاء . ذلك لان جرايانهم قد انقصت الى الحد الأدنى ، وفي كثير من الحالات هبطت هذه الجرايات الى حد الثلث مما كانوا يتسلمونه خلال السنوات الاخيرة من عهد الحاكم الذي سبق اوروكاجينا^(٧٨) ، وذلك كتيجة للخسائر التي تحملتها الدولة اثناء الحرب^(٧٩) . وكان مجموع السكان الارقاء ولا سيما الذكور منهم ، قد هبط بشكل ملموس . وربما كان الارقاء قد هربوا الى العدو^(٨٠) . وقد يتذكر القارئ حادثة (دقليان) في الحرب البيلوبونيزية^(*) .

(٧٧) انظر Allotte de la ruy No 113 (قائمة الارقاء من الرجال و ١١٢

(قائمة الممتلكات) . وكان عدد الارقاء من الرجال والنساء الذين يمتلكهم

معبد الالهة باو او وافي السنة الثانية من حكم اوروكاجينا قد بلغ ٤٣٣ رقيقا

(٧٨) هويزي المصدر السابق عدد ٢٤

(٧٩) المصدر السابق عدد ١٢

(٨٠) انظر المعنومات التي أوردها هويزي عدد ٢٤

(*) دقليانوس DEKELEIAN . وقعت حرب البيلوبونيز بين اثينا واسبارطة

واستمرت ثمانى وعشرين سنة (٤٣١-٤٠٣ ق م) وقد سجل أحداثها

الكاتب الاثيني ثوكيديديس فى كتابه الشهير «حرب البيلوبونيز» .

واخيرا استولت « اما » على لكش وخربتها وكان على رأسها حاكمها لوغال زاگيزي LUGAL-ZAG-GI-SI (*) والغيت الاصلاحات الديمقراطية فيها . وقد ناعها أحد الكتاب الذي عاش في لكش فأظهر في نعيه مدى حزنه على مدينته القوية التي ساد عليها السكون . وينتهي النعي بالكلمات التالية « لقد اسلم رجال « اما » مدينة لكش الى الضياع وقد اقترفوا جريمة الاضرار بنفوسهم . ان القوة التي حصلت لديهم سوف تؤخذ منهم . ان اوروكاجينا ملك (گرسو) لا يلام على هذا . اما بالنسبة الى لوغال زاگيزي حاكم اما فان الالهة « نيبابا » تتحمل عبء وزره على رأسها » (٨١) .

يعزى اخفاق ثورة لكش التي كانت تستهدف اعادة وحدة المجتمع ضمن حدود المجتمع الاقليمي ، بكل وضوح ، الى ان الاصلاحات التي اوجدها اوروكاجينا كانت عديمة الجدوى في ازالة السبب الرئيس المسؤول عن تفكك المجتمع الاقليمي ونعنى به تعاظم القوى الانتاجية وما صاحبه من تطور في التبادل . فقد استمر التبادل والعمل في تقويض قوة مجتمع لكش الاقليمي .

ولقد استمر تجمع الثروة في أيدي الاعضاء الافراد من المجتمع الاقليمي في لكش حتى في عهد اوروكاجينا . وهذا ما اكدته النصوص التي عثر عليها في سجلات معبد يا - اوو اي النصوص التي تشير الى التجار . غير ان ذلك قد برز بصفة خاصة وبطريقة مدهشة ، في النصوص التاريخية للملك المصلح نفسه . فمسلسلة الانظمة التالية تؤلف قانونا تم تشريعه لمنفعة طبقة الجنود الخاصة « اذا ملك أحد افراد الجند حمارا جيدا وقال له امره : انني ساشتره منك ، واذا ما اراد ان يشتريه فقل له : ادفع لي بالفضة الجيدة ؟ » .

واذا لم تتم الصفقة لا تدع الأمر ان يجعل الرجل يشعر بسخطه . واذا ما التصق بيت رجل عظيم بيت احد افراد الجند وقال له ذلك العظيم : سوف

(*) لوكال زاگيزي من أقوى ملوك اماكهاجم لكش واستولى عليها كما استولى على اوروك (الوركاء) وجعلها عاصمة له وأسس بها سلالة الوركاء الحاكمة وذلك سنة ٢٣٥٥ ق م .

(٨١) توراييف : تاريخ الشرق القديم جزء ١ ص ٨٣

اشترىه منك فاذا جاء ليشتريه قل له : ادفع لي بالفضة الجيدة ولكن اذا لم تتم الصفقة فلا تدع الرجل العظيم يجعل الجندي يحس بسخطه » (٨٢) .

يتضح من هذه الانظمة ان تركيز الثروة المنقولة وغير المنقولة في أيدي الاغنياء كان مسموحا به في قوانين الملك المصلح . فقد كان في هذا المضمار أقل توسعا من حمورابي الذي كانت تشريعاته تهدف الى حماية جنوده من التصرفات الارهابية التي يرتكبها أمروهم ، ومن الاعتداءات التي يرتكبها الاغنياء . وهكذا نجد المادة ٣٤ من شريعة حمورابي تنطق بما يلي : « اذا اغتصب أحد الآمرين مال جندي فيجب اعدام مثل هذا الأمر » . وقد وجهت المادة ٥ ضد شراء مال منقول لأحد الجنود . فهي تقول « اذا اشترى أحد ما ثورا أو شاة من أحد أفراد الجند فان مثل هذا الرجل سوف يخسر نقوده » . وتمنع المادة ٣٦ الاعتداءات على الاموال غير المنقولة لطبقة الجنود فتقول « اذا اشترى أحدهم حقلًا أو حديقة أو بيتا يعود الى جندي فسوف تمزق وثيقته ، وسوف يخسر نقوده ويعاد الحقل والحديقة والبيت الى مالكها » .

ان هذه المقارنة بين المعلومات التي تميز اصلاحات اوروكاجينا والمواد المتجاوبة معها من شريعة حمورابي ، تكشف عن نقص في القرارات التي اتخذها اوروكاجينا في كفاحه ضد أعمال الغصب التي يمارسها الاغنياء من أفراد المجتمع . فهو لم يستطع تطبيقها وقد اخفق في تطبيق الاجراءات الشديدة ، وان القوة التي لم تستأصل كلية قد برزت لتهممه .

بعد سقوط لگش بسنوات قليلة كانت كل بلاد بابل (في عهد حكم سرجون) قد توجدت تحت سيطرة « أكد » ، المدينة التي تقع في الجزء الشمالي من البلاد ذلك الجزء الذي استقر السكان الساميون فيه تماما في مثل هذا الوقت . ولقد كانت أكد مركزا تجاريا قويا ، وانها بتأثير توحيد بلاد بابل ، قد أشبعت رغبة الطبقة العليا الثرية من مواطني بلاد بابل في توطيد مركزهم ضد

الهجمات المحتملة التي قد يقوم بها الفقراء من الاحرار • كذلك لبي هذا الاتحاد طلبات كل مجتمع اقليمي في ايجاد نظام اوسع للري • كما انه شارك في احداث تطور اخر في التبادل ، كان ضروريا بالنسبة لاقتصاد الري ، وذلك عن طريق خلق سوق واسعة ذات قدرة كبيرة • واستجابة للطلب الاول تم تنظيم جيش قوامه ستة الاف رجل^(٨٣) قادر على كبح أية اضطرابات تقع في أي من المدن البابلية • أما بالنسبة الى تلبية الطلب الخاص بايجاد اقتصاد موسع فان السلالة الحاكمة في اكد قد انشأت قنوات كبيرة ، وصهاريج للماء ، وسدودا وغيرها^(٨٤) . أما بالنظر الى تلبية الطلب عن الحاجة الى توسيع التبادل والسوق ، فان اجراءات حاسمة قد اتخذت في هذا الشأن ، وانشئت علاقات تجارية مع الاقطار مثال ذلك بلاد كبادوكيا النائية^(٨٥) •

كذلك تم انشاء مشغل كبيرة مزودة بعدد كبير من الارقاء في المزرعة الملكية •

وكانت المشاغل تصنع مختلف المواد لاستعمالها في المزرعة الملكية • وقد أدى خلق سوق موسعة الى تطور اخر في الاقتصاد النقدي وهذا قد سارع في تفكك المجتمعات الاقليمية • ذلك لان شراء قطع الاراضي الصغيرة على نطاق واسع قد ادى الى ايجاد ملكيات كبرى للاراضي • وتشير الكتابة الموجودة على مسلة مانشتوسو^(٨٧) الى ملاك الاراضي الكبار الذين اشترى هذا الملك

(٨٣) مايسنر : بلاد بابل وآشور ج ١ ص ٨٤ •

(٨٤) ان التقليد الذي جعل سرجون يعمل بصفة بستاني في مبكر سلوكه ربما

برز في العلاقة مع حقيقة اقدامه على ايجاد نظام ري خاص به •

(٨٥) صورت علاقات سرجون مع كبادوكيا النائية في رقيم عشر عليه سنة ١٩١٣

في تل العمارنة في مصر • ويتحدث الرقيم كيف ان تجار مدينة «بوروشاند»

وافقوا على تقديم معونة الى سرجون ملك اكد • عن نشر محتويات ذلك الرقيم

انظر ي • فايدنر : دراسات بوغازكوي • وعن حملات سرجون في الاقطار

الغربية انظر مايسنر المصدر السابق ص ٢٥ •

NIK-II No 59, No 57 (٨٦)

(٨٧) مانشتوسو MANISHTUSU ثالث ملك في اكد أخ سرجون الاكدي حكم

في الفترة ٢٢٧٥-٢٢٦٠ ق م ودام حكمه خمس عشرة سنة - المترجم •

الارض منهم^(٨٨) . ولاول مرة في تأريخ بلاد بابل يظهر العمال المستأجرون باعداد كبيرة . وهؤلاء العمال هم ، بكل وضوح ، من الاحرار الذين أصبحوا الان مجردين من وسائل الانتاج^(٨٩) وحتى في هذا العصر كان الاغنياء ما يزالون يعون الالتزام بتهيئة العمل لرفاقهم من الفقراء وقد أكدت هذا الامر كتابات الملك مانشتوسو التي أشرنا اليها قبلا^(٩٠) .

وما خلا العمل المأجور ، كان هناك الارقاء المملوكين بصفة جماعية أو

(٨٨) انظر المقالة التي نشرها ف. هروزني في مجلة WZKM عدد ٢١ ص ٢٠ وما بعدها . وطبقا لما ورد في النصوص كان مانشتوسو قد اشترى أرضا في الشمال من منطقة اكد لغرض توطين نبلاء المدن السومرية في هذه المنطقة . ولم يشتر الملك الارض من الافراد وانما من مجموعات من الاشخاص (من مجموعتين أو أكثر) . وقد عرف هؤلاء الاشخاص بأنهم « أسياذ الحقل ومستهلكوا الفضة » . وهم في كل قضية أفراد عائلة واحدة . وإلى جانب أسمائهم يقف اخوتهم الصغار الذين لم تحدد حصتهم مع ذلك . وقد قدر ثمن الارض بالفضة غير ان جزءا منه سدد بالقمح والارقاء وغيرها . وهناك تقدير مماثل تم تطبيقه عشر عليه في وثائق العصر الكشي وكذلك في أوراق البردي الخاصة بالملكة الجديدة . وفي عهد النصف الثاني من السلالة الاكدية كان التطبيق مختلفا ، وعلى أية حالة فان ما نشره كل من نايس NIES وكيسر KEISER بعنوان « نصوص وآثار تاريخية ، دينية واقتصادية » ، و « الكتابات البابلية » ، لنيسس ، الجزء الثاني ، كانت تحتوي عدة سجلات لأعمال بيع قطع صغيرة نسبيا من الاراضي وقد سمي شخص واحد حسب كبائع . وان دفع المبلغ كله جرى بالفضة . وواضح ان نظام النبلاء أو النظام الابوي للعائلة الموسعة كان في طريقه قبلا إلى الانهيار في نهاية السلالة الاكدية .

(٨٩) انظر NIK 11 No 24

(٩٠) اشترى الملك أربع مجموعات من الحقول في مدن دور - سن وگيش ومراد وشدتاب ، وتعهد بأن يزود بالاقوات والعمل في النهاية ، سكان تلك المدن . ويبدو ان النبلاء السومريين قد انتقلوا إلى الشمال يصبحهم قسم من سكان مدنها ، والذين كانوا ينهضون بالعمل الذي تتطلبه الاراضي التي حصلوا عليها حديثا . أما بالنسبة إلى سكان المدن الاربع التي أشرنا إليها أعلاه فانهم كانوا في الغالب يقومون بأعمال الحصاد ، وقطع القصب ، وبكلمة موجزة كل الاعمال التي ينهض بها العمال المأجورون عادة في عهد حكم سلالة اور الثالثة [أصبحت ترجمة المؤلف لكتابات مسلة مانشتوسو مفقودة في الوقت الحاضر] .

فردية^(٩١) وكان عمل الرقيق هو السائد آنذاك وهناك عدد من الوثائق تشير الى بيع الرقيق ما زالت موجودة من هذا العصر^(٩٢) . وكان الارقاء يجري دمنهم^(٩٣) .

ومها يكن الامر فان الاعتماد قد تركز على احدى وثائق هذا العصر من قبل عالم الاشوريات الشهير ، « ف توربور دانجان » ، ذلك لان دمن الارقاء كان مطبقا في عصور لاحقة أيضا . فالارقاء الذين يعودون الى حوزة الملك أو الحاكم^(٩٤) (وهذا هو اللقب الذي أصبح يطبق الان على حكام المناطق الخاضعة لسيطرة ملك اكّد) كانوا يتمتعون بامتيازات معينة . فهناك حالات كان يحصل فيها ارقاء القصر أو ارقاء الحاكم حتى على المركز الذي يتمتع به الاحرار .

(٩١) لقد أصبح يطلق عليهم الآن ببساطة اسم (كال KAL) أي «الشبان» وهم كأرقاء جماعيين يتميزون عن ال (اردو ARDU) عبيد الحاكم انظر NIKI 11 No 1, 5, 9, TT. V No 1181 P. 11 والفتيات الرقيقات أي نساء من بلد اجنبي ادرجن في قائمة واحدة سوية مع الرجال NIKI 11 No 9 وكان من بينهن بعض الاجنبيات فعلا ITTI No 1473 (المجموع ٣ ص ٣٠) . وادرج الشبان في قوائم جرد ITT V Nos 1333'1336'1337'1387 ارسلت الى مدن اخرى . انظر RTC No 91 ITT V No 1043 وعن قوائم الشبان ITT V Nos 1043,1256,1382 الآبقين انظر

(٩٢) صياد سمك الملك يبيع قنا الى حاكم لكش ITT I No 1040 وشراء صبي وفتاة ITT V No 1120 وطبقا للكتابة على واجهة مسلة مانشتوسو المجموعة ١٢-٧ : ٥ ، اشترت قطعة أرض مقابل خمسة أرقاء من الذكور وأربعة من الاناث قدرت أثمانهم بثلاثة مينا من الفضة بالاضافة الى فتاة قدرت بثلاثة عشر شاقل (كان الشاقل يعادل مائة وثلاثين حبة من الذهب) . انظر هويزي ٧٤٤٨٨ XXI P. 33 وعن قائمة الارقاء برمتها انظر ITT V No 1167

وكذلك NIK II No 16 رقيق مملوك لراهب ، ورقيق مملوك لطباخ ورد ذكرهما في النص ITT V No 1253 P. 16 وهناك قن يعود الى دباغ اشير اليه في النص ITT. V No 1463 P. 29 ويمكن تأجير الارقاء للخارج NIK II No 68

(٩٣) انظر ما سبق الملاحظة (٢٠) من هذا الفصل .

(٩٤) أرقاء الحاكم ITT V No 9398 أرقاء الملك ITT V No 9428 ويمكن تأجير أرقاء الملك من قبل الآخرين ITT I No 1467 قائمة أرقاء الحاكم الآبقين ITT I No 1470 P. 70

+ ولما كان قسم من السكان الاحرار قد حرموا من ملكية وسائل الانتاج ، فان قوى المقاومة في مجتمع المدينة في العصر الاكدي قد تناقصت بصفة جوهرية ولذلك لم يعد في الامكان وقف تأثير القوى الدافعة التي تعمل ضمن حدود بلاد بابل . فبعد انشاء نظام ري مشترك اكتشفت بعض مجتمعات المدن البابلية ان من المناقض لمصالحها ان تستمر في الخضوع لسيطرة اكد عليها . كذلك بدأ الخوف من فقراء الاحرار الذي كان الاغنياء يعيشون فيه يضعف . ومن ناحية اخرى كانت اكد في كل سنة تمضي تجد صعوبة متزايدة في الحفاظ على نفسها من هجمات القبائل المحبة للحرب الوافدة من المناطق الجبلية في الشرق والتي كانت بلاد بابل في نظرها أعظم هدف مرغوب نهبه . ذلك لان ثروة بلاد بابل قد نمت بشكل ملموس جدا خلال عشرات السنين من الحكم الاكدي .

وفي النهاية سقطت مملكة اكد تحت الضربات التي وجهها « الكوتيون » (*) وهم قبيلة من منطقة جبلية تقع في الشرق قامت بغزو البلاد . ولقد انهارت الدولة البابلية لان الكوتيين استخدموا المستوى الواطئ جدا من تطور قوتهم الانتاجية كيما يتمكنوا من بسط سيطرتهم على البلاد بأية وسائل يوفرها العنف البدائي لهم . وكنتيجة لانعدام الوحدة ، ونشوب الحروب الداخلية والخارجية فقد بدأت القوى المنتجة في البلاد بالانحطاط .

انجزت الوحدة الثانية لبلاد بابل على يد مدينة اور الجنوبية في بلاد سومر . ذلك ان مدينة اور لم تتأثر الا قليلا بالغزو الكوتي بالنظر الى موقعها الجغرافي في القسم الغربي الاقصى من البلاد . وقد ظلت بلاد بابل متحدة تحت سيطرة اور زهاء مدة قرن من الزمن وقد تمتعت خلال هذا العصر بسلام داخلي تام (٩٥) واستمر اقتصاد الرقيق في التطور . ففي المزارع الملكية في المدن السومرية ظهرت

(*) الكوتيون GUTIM أقوام جبلية نزحت من شرقي جبال زاغروس في حدود سنة ٢٢١٠ ق.م . وهبطت الى العراق واتخذت من «ارابخا» - كركوك الحالية - مركزا لها ثم استولت على بلاد سومر واكد تولى الحكم منهم واحد وعشرون منكا دام حكمهم حتى عام ٢١١٦ ق.م .

(٩٥) يمكن الاطلاع على عرض فاخر للحقائق الاساسية في تاريخ عصر سلالة اور الثالثة في كتاب «لجرين» [عصر ملوك اور] باريس ١٩١٢ .

اقطاعية رقيق حقيقية • ذلك لان الارقاء من الذكور والاناث كانوا يؤلفون قوة العمل الرئيسة في الاقطاعية الملكية الكبرى التي كانت تدار من قبل الحكام الذين أصبحوا الان - مثلما كانوا عليه في عصر السيطرة الاكديّة - ليس حكاما مستقلين بل محافظين يعينهم الملك •

لقد حاولت ان أبين حقيقة ظهور الارقاء في الاقطاعية الملكية في عصر سلالة أور الثالثة ليس عن طريق التحليل البشري أو اللغوي للعبارات الاجتماعية ، وانما عن طريق المعالجة التاريخية الاولى للحسابات السنوية التي أعدها نظام فرق العمل العائدة الى المقاطعة الملكية في مدينة « أمّا » (نشر ه • دي جنيويك هذه الحسابات سنة ١٩٢٢) (٩٦) •

ولغرض وصفهم بالارقاء فان العمال الذين كانوا يسمون باسم « كال » بكل بساطة في الرقم الحسابية - وهذه الكلمة تعنى بصفة حرفية « الشخص - القوى - فقد اعتمدت في تحليلي على تقارير النظار التي نشر عدد منها في يد هذا الباحث الفرنسي •

من بين التقارير المنشورة تقارير تشير الى فرق من العمال الذكور واخرى تشير الى فرق من النساء العاملات • وتتألف تقارير النظار عن فرق العمال الذكور من وثائق كبير الحجم تحتوى من أحد عشر الى ثلاثة عشر

(٩٦) ه • دي جنيويك النصوص الاقتصادية لمدينة « أمّا » في عصر اور باريس ١٩٢٢ • وقد نشر الخمسين نصا التي جمعها جينيويك - وهي ذات أهمية قصوى في تحديد اقتصاديات مدينة « أمّا » ، في نسخة خطية دون توضيح أو ترجمة أو تعليق • ففي المقدمة الموجزة التي لم تزد عن صفحة واحدة لم تظهر هذه المادة الفريدة بتقييم تاريخي • وفي ١٩٢٤ ظهرت مقالة قصيرة بعنوان « ملاحظات على نصوص اقتصاديات أمّا في المجلد الخامس من نصوص الكتابة السمارية في متحف اللوفر » وهي تعالج مادة هذه النصوص في العدد الاول من مجلة البابليّات Babylonia عدد ٨ ص ٤١-٥٥ • وحتى هنا لم تعط سوى خلاصة موجزة لمحتويات النصوص وعلى هذا لا يستطيع المؤرخ غير الملم بنظام الكتابة السومرية أو اللغة السومرية أن يعتمد على هذه المقالة الا بايجاز كبير في الواقع ، كيما يصل الى النتائج المهمة التي تتعقب بعض النصوص المنشورة وعلى الاخص من تقارير النظار عن الارقاء من الذكور والاناث •

عمودا ذات جملة من عشرات الاسطر^(٩٧) أما تقارير النظار عن فرق النساء العاملات فانها قصيرة بصفة ملحوظة^(٩٨) وتتعب هذه التقارير نهجا محددا • ويضم القسم الافتتاحي منها تخميناً لمجموع القوى العاملة تحت تصرف الناظر • ويمكن مقارنة مجموع القوى العاملة مع رأس المال الذي يمكن ان يهيئه أحد الموظفين لمختلف اجزاء المزرعة • ويؤلف حساب التوزيع القسم الثاني في التقرير وهو القسم الرئيس فيه • وهذا عبارة عن حساب مفصل لكيفية استخدام القوى العاملة المودعة تحت تصرف الناظر ، والمعتمدة على أساس المعلومات الواردة في المستندات الفردية الاولى •

والواقع ان كل أنواع العمل التي اشير اليها في التقارير ، أشير اليها ايضا في رقم تسجل العمليات الفردية مع القوة العاملة التي نشرها نيقولسكي وباحثون اخرون غيره والتي ما يزال القسم الاكبر منها - وهو غير منشور حتى الان - محفوظا في المتاحف الفنية وفي المتاحف الاخرى^(٩٩) •

(٩٧) الاعداد ٥٦٧٤ ، ٥٦٧٥ و ٥٦٧٦ (لوح ٨-١١)

(٩٨) الاعداد ٥٦٦٥ ، ٥٦٦٨ ، ٥٦٦٩ و ٥٦٦٧٠ (لوح ٨-١)

(٩٩) هذه هي الطريقة التي يحدد بها نيقولسكي الوضع الاجتماعي للعمال في مدينة امّا ، وسلسلة العمليات التي يمارسونها ، على أساس الرقم التي نشرها في المجلد الثاني من كتابه (نصوص اجتماعية واقتصادية) والتي يقول عنها « ان عددا كبيرا من الوثائق المنشورة (يبلغ مجموعها ٦٨ وثيقة) تضم معلومات عن عمل الاشياء من الشبان العاملين « كال » والتي تعني بكل مظاهرها انهم من العمال المأجورين الذين يرسلون في فرق تتألف من عشرة أشخاص الى ١٢٥٨ شخص الى أماكن مختلفة للقيام بمهام العمل • وغالبا ما كان نقلهم يتم بالماء (الانهار والقنوات) وبالارض أيضا ولكن بصفة جزئية • وكان العمل شديد الاختلاف في صفته (١) تحميل الزوارق وشحن القمح والدقيق (٢) نقل المواشي الحية والحيوانات المذبوحة (٣) زراعة الحبوب ، وانضاج الحنطة ودرسها ونقلها الى الاهراء ، والعمل في حقول الخضار وتسوير حقول الخضار بالقصب وقطع الحشيش ونقله وما شاكل ذلك • وفي الخاتمة وضع نيقولسكي قائمة بمختلف العمليات المرتبطة بنظام الري •

وتعمد التقارير التي نشرها دى جينويك العمليات المرتبطة بأعمال الحصاد^(١٠٠) والري ، والحراثة ، والتمشيط^(١٠١) والنقل وقطع القصب ، وبكلمة واحدة كل أنواع العمل التي يمارسها عمال الاقطاعات الملكية في مدينة « اما » ، وذلك بالتطابق الكامل مع النصوص التي نشرها نقولسكي . وهكذا يتضح بان المستندات التي نشرها دى جينويك حديثا تؤلف جزءا مهما من مجموعة نصوص ضخمة تم الحصول عليها من سجلات اما .

وقد تمت البرهنة على ذلك مرة اخرى بقسم ختامي من التقارير تحتوي - بالاضافة الى الارقام التي تمثل مجموع المبلغ والتاريخ - عنوان الوثيقة واسم الموظف الذي جمعها وحفظها .

وكانت التقارير تنون بعنوان (ممارسة الاعمال بالقوة العاملة من الرجال الذين هم تحت اشراف الناظر « لوداني ») . وهذا العنوان يتطابق تماما مع محتوى الرقم الطينية التي نشرها نقولسكي ايضا^(١٠٢) واخيرا فان التقارير تشير الى اسماء نفس الموظفين ، ونفس العمال ، ونفس فرق عمال الحقل

(١٠٠) هذه اولى العمليات التي اشير اليها في القائمة لان شهر الحصاد كان اول شهر في السنة طبقا لتقويم مدينة اما .

(١٠١) تسمى عمليات الحراثة والتمشيط في السومرية [توك - شي - كين TUG - SE - KIN او كش - اور - راي - GIS - UR - RA] وان تنفيذها

يتطلب ضعفين أو ثلاثة اضعاف من تكرار ذات العمل على يد مجموعة مؤلفة من ثلاثة عمال . وتبين صور مناظر الحراثة ان ثلاثة عمال كانوا مطلوبين للعمل بالمحراث البابلي . وقد أوضح جينويك الاحتماس المعقد لأيام عمل الرجل المرتبطة بهذه العمليات وذلك في كتابه « البابليات مجلد ٣ ص ١٤ ملاحظة ١ » . وقد أخطأ جينويك اذ اعتبر نفسه أول شخص يقوم بنشر المادة التي تخص هذه الاعمال . ذلك لان هذه المعلومات نشرت أول مرة من قبل نقولسكي [NIK II Nos 237 - 245]

(١٠٢) تقول الكتابة على أحد الرقم (NIK. II No 91) « سلة فيها وثائق . ممارسة العمليات بالقوة العاملة من رجال « لو - شارا » الناظر خلال السنتين الرابعة والخامسة من عهد الملك كمل - سن Gimil-Sin موجودة هنا » .

وغيرها ، مثلما تعالج الرقم العمليات المنفردة من قبل القوة العاملة ، والتي نشرت
بكميات واسعة خلال السنوات القلائل الاخيرة .

وتؤكد هذه المعلومات بما لا يقبل الشك ان تقارير تظار فرق العمل التي
نشرها جنيوباك ، لم تكن فيها فرصة لتصوير ادارة بعض المزارع التي لم تحدد
صفتها ، وانما هي قسم من مكتبة هائلة تضم عشرات الالوف من الوثائق التي
حفظت عن سجلات العمل في الاقطاعات الملكية في مدينة اما (١٠٣) .

فالرقم الجديدة التي نشرها نيقولسكي والتي تناول عمليات العمل المنفصلة
كانت هي الوثائق الاساسية لمجموعة التقارير والخلاصة فان التقارير التي نشرها
جنوباك والرقم التي تسجل عمليات العمل المنفصلة تؤلف بمجموعها دليلا يكمل
ويدعم احداها الاخرى .

ولغرض تحديد الطراز التشكيلي (١٠٤) للاقتصاد المطبق في المزرعة الملكية
في مدينة « اما » يكون القسم الاول من التقارير التي تحتوي على تقدير قوة
العمل المودعة تحت تصرف الناظر ، ضروريا جدا . وقد تم توضيح هذا القسم
بالنسبة الى الوثيقة رقم ٥٦٧٥ من نشرية دي جنوباك (١٠٥) . وهذه هي ترجمة
هذا القسم من الوثائق .

(١٠٣) ان مقارنة الاسماء الاصلية التي وجدت في التقارير مع الاسماء التي دونت
في رقم سجلات « اما » التي جمعها شنيدر في

Das Beamten und Arbiterpersonal

(وهو القسم الاول من بحثه « سجلات دريهم وجوخة » مجلة الشرق ٤ ،
١٩٢٧ العددان ٢٣ ، ٢٤) تقنع القارىء بكل يسر ، بصواب هذه الملاحظات .
فالمادة التي جمعها شنيدر . يمكن أن تلحق بالاسماء المدونة في الرقم التي
نشرها نيقولسكي . والحقيقة ان مطبوع نيقولسكي الاساسي لم يستعمل
في ملفات شنيدر » .

(١٠٤) انظر المقدمة ص ١٥ - الناشر

(١٠٥) عدد ٥٦٧٥ (لوح ١١-١٣) من طبعة دي جنيوباك والوثيقة مؤرخة بالسنة
الرابعة من حكم بور - سن الملك الثالث من سلالة اور الثالثة .

- ١ - ٢ حارث مع اولادهم .
- ٢ - ثلاثة عشر شهرا تبدأ بأول شهر من امّا وتتضمن شهراً اضافياً (أي شهر الثالث عشر) (١٠٦) .
- ٣ - ادل هذه القوة العاملة ٩٣٦٠ يوما ($24 \times 13 \times 30 = 9360$) .
- ٦ - ١٦٥ كيلة من القمح . قدرت القوة العاملة بمقدار سبع كيلات (للرجل واحد يومياً) .
- ٨ - هذه القوة العاملة ٢٣٧ يوما ($1659 : 7 = 237$) .
- ٩ - ٢٣٥٠ مكيال من القمح قدرت قوة العمل بست كيلات (للرجل الواحد يومياً) .
- ١١ - عادل قوة العمل هذه ٣٩٣ يوما ($2358 : 6 = 393$) .
- ١٢ - قوة العمل المؤلفة من العمال المأجورين تم تجهيزها من قبل (اراد) (١٠٧) .
- ١٣ - ٣٨٤ عامل ليوم واحد تم تجهيزهم من قبل « ايدباي » (١٠٨) وهكذا .

(١٠٦) تنبغي الإشارة الى ان السنة في بلاد سومر في المستندات الحسابية تتألف من ١٢ أو ١٣ شهراً عدد أيام كل شهر منها ثلاثون يوماً . وهذا نفس ما كان موجوداً في مصر كما ان السنة الاقتصادية كانت تتألف من ٣٦٠ يوماً . انظر العقد الثالث المعقود بين هيدزيفاي Hapidzefai ملك اسيوط وأبرشية معبد اسيوط (انظر SETHE : Aegyptische Lesestücke

(١٠٧) اراد ARAD هو اسم الموظف الذي يتردد ذكره غالباً في المستندات التي وجدت في امّا ويبدو انه كان تحت تصرفه عدد من العمال المأجورين ، وانه زود الشخص الذي نظم التقرير بقسم من أفراد فرقته .

(١٠٨) ادباي IDPAE وغيره من جملة الاسماء التي ذكرت في هذا السطر والسطور التالية من النص والذين يزودون القوة العاملة لواضع التقرير ، يرد ذكرهم أيضاً كموظفين في وثائق أخرى من سجلات امّا . ويبدو انهم كانوا نظاراً لفرق العمال وانهم قد حولوا قسماً من القوة العاملة التي تحت رقابتهم الى كاتب التقرير . وكان مثل هذا الأمر جوهرياً بصفة جلية من



ويعقب ذلك قائمة باسماء اربع وعشرين فرقة من العمال الشبان والجمالين (عمال غير ماهرين ؟) . وتختلف هذه الفرق في عدد العمال . فقد تم نقلهم الى الناظر الذى وضع التقرير مع النظار الاخرين طيلة يوم واحد والمجموع التالي يختم سجل قوة العمل .

العمود ٢

- ١٧ - المجموع ١٩٦٦ ٦/٥ من رجال العمل ليوم واحد .
١٨ - المجموع ٢٦٨ ٣/١ من الجمالين ليوم واحد .
١٩ - هذا هو مبلغ هذا .
٢١ - ٤٤٠٣ من رجال العمل ليوم واحد لغرض حصاد الشعير وغيره .
وقد ذكر مجموع عدد القوة العاملة من طائفة الشبان فى التقرير ، ناقصا منه عدد الجمالين البالغ ٦٢٨ ١/٣ بمقدار ١١٩٦٦ ٦/٥ عملا فى يوم واحد .
وتعتبر حسابات الكتبة السومريين صحيحة بصفة عامة (١٠٩) واننا نستطيع ان

الحقيقة الواقعة وهي انه فى مرحلة معينة من العمل فى القطاع المخصص لواضع التقرير يجد هذا الاخير نفسه فى حاجة الى القوة العاملة ، فى حين ان النظار الآخرين الذين تتوفر لديهم القوة العاملة يكونون فى وضع يمكنهم من اشراك قوتهم العاملة معه نظرا لأن العمل فى القطاعات التي يعملون فيها ليس شديدا . ولما كان هؤلاء يزودون كاتب التقرير بالقوة العاملة على مسؤوليتهم الشخصية فقد دونت هذه الحقيقة فى التقرير . فقد كانوا يسجلون بحق فى تقاريرهم عدد العمال والمدد التي يعملون فيها ، من الذين تم تزويد النظار الآخرين بهم . انظر تقريرا عن احدى فرق العمال فى نشرية جينويك عدد ٥٦٧٤ .

(١٠٩). حقق الكتبة السومريون درجة عالية من الدقة فى حساباتهم وذلك عن طريق استعمال أجزاء يوم الرجل . عن هذه المسألة انظر كذلك لكرين : عصور ملوك اور (باريس ١٩١٢ ص ٢٥) ولسوء الحظ فان بعضا من تقديراته لم تكن مصيبة وذلك بالنظر الى الحقيقة القائمة وهي انه لم يكن ، فى تلك المرحلة من تطور معلوماتنا ملما سوى المام طفيف بمستندات اور الحسابية فى عصر السلالة الثالثة فضلا عن انه اعتبر العامين العائدين الى الموظفين الأساسيين فى مزارع الحكام عمالا مأجورين وبذلك خلط بين الاعاشات التي كانوا يتسلمونها وبين أجور العمال المأجورين . وهذا هو الامر الذي جعلني أعتقد بضرورة وضع دراسة مفصلة عن الحسابات السومرية .

تقبل هذا الرقم بامانة كرقم صحيح ، ولو انه لا يمكن تدقيقه بالتفصيل لانه لم يتم حفظ بعض الارقام التي لها اهمية ثانوية . ومع ذلك فان الامر الجوهري بالنسبة لنا ليس الدقة الرياضية في الحسابات وانما المحتوى الذي ادرجت الارقام فيه وهو « ١١٩٦٦ ٥/٦ عاملا في اليوم الواحد » . فالواضح ان هذا الرقم يشتمل على ٩٣٦٠ يوما ذكرت في المجموعة الاولى وهي تعادل قوة عمل اربعة وعشرين حارثا مع اولادهم . كانوا يشتغلون طيلة ثلاثة عشر شهرا . وواضح ان كاتب التقرير موضوع البحث لا يعتبر ال ١١٩٦٦ ٥/٦ عاملا في يوم واحد ، من العمل الكثيرين المودعين تحت تصرفه ليوم عمل ، وانما بمثابة ١١٩٦٦ ٥/٦ ايام عمل رجال . وقد وردت عبارة «يوم رجل» في تقارير اخرى . وهكذا يمكن القول دون ريب بان المستندات الحسابية التي ينظمها الكتبة السومريون في عصر سلالة اور الثالثة انما تكشف عن وجود مفهوم واضح ليوم الرجل (١١) .

وما عدا عبارة «عمل رجل ليوم» نجد في تقارير النظائر ، المعلومات الضرورية عن الحل النهائي لمعضلة علاقة المنتجين المباشرين العائدين الى المزرعة الملكية في امّا بوسائل الانتاج .

والواقع انه يتبين بجلاء من حقيقة كون العمال الرئيسيين في فرق العمل الموجهة من قبل كتاب التقارير الذين يشتغلون طيلة ايام السنة (اى مدة ٣٩٠ يوما او ثلاثة عشر شهرا طبقا لتقريرنا) (١١) ان هؤلاء العاملين ليسوا سوى اقنان

(١١) علمت مؤخرا ان دايمل سبق له أن توصل في مجلة الشرق العدد الثاني سنة ١٩٢٠ الى نتيجة مؤداها ان عبارة «يوم رجل» كانت موجودة في حسابات عصر السلالة الثالثة .

(١١١) يعمل الاربعة والعشرون حارثا وأولادهم مدة ثلاثة عشر شهرا أي طيلة أيام السنة . والرقم ٢٤ لا يمثل قوة عمل الحارثين وحدها حسب وانما يمثل قوة عمل أولادهم أيضا والذين قدرت قوة عملهم بمقدار نصف قوة عمل العمال الشبان . انظر نشرية جينويك رقم ٥٦٧٤ التي تدرج كل العمال في فرقة الناظر « لوداني » وتقدر قوة عمل الفتيان بالنصف وكذلك العاملين الشبان الذين استخدمت قوة عملهم كوحدة في تقدير مقدار العمل المنجز . وقد وجد تقدير تحليلي لقوة عمل فتي تعادل نصف قوة عمل العامل اليافع ، في مصر في عهد المملكة الحديثة . انظر بولونا : أوراق البردي رقم ٥٦٧٤ والتعليق عليها من قبل « و . ولف » في AZ ٦٥ ص ٨٧

←

يمارسون عمل السخرة • فالرجال الذين ينهمكون طيلة ايام السنة فى زراعة حقول صاحب الارض ليست لديهم اية فرصة لزراعة اية حقول خاصة بهم فى سبيل انتاج الغذاء الضروري لادامة حياتهم وتنشيطها • وعلى هذا فاذا لم يكن العاملون فى المقاطعة الملكية فى امّا اقنانا ، فانهم اما ان يكونوا عمالا مأجورين او ارقاء • وعلى هذا ينبغي استبعاد الفكرة السابقة من البداية لانه سبق لنا ان رأينا ان ايام عمل العمال المأجورين (وهى قليلة جدا اذا ما قورنت مع ايام الطائفة الرئسة من العاملين)^(١١٢) ، تؤلف طبقة متميزة من ايام عمل الرجال فى تقدير قوة العمل المتوفرة التى تحتويها التقارير •

وهكذا لا تبقى هناك سوى وسيلة واحدة ممكنة لتصنيف العاملين الرئيسيين فى المزرعة الملكية فى مدينة امّا اى تعريفهم بانهم ارقاء • ولما كان لهؤلاء العاملين عائلاتهم وان اولادهم معهم^(١١٣) فان اوضاعهم

وجينويك عدد ٥٦٧٤ التى اشير اليها الآن ، تحتوي حساب عمل أربعة وعشرين حمالا واولادهم فى مدة ثمانية أشهر ، من الشهر الخامس حتى الشهر الثانى عشر وليس من الضروري أن يستخلص من هذا بأنهم لم يشتغلوا خلال الاشهر الاربعة الاولى من السنة • فالنص لا يبين سوى ان ادارة المقاطعة فى هذه الحالة تتطلب من الناظر حسابا عن وقت أقصر من الوقت المعتاد • ويجب أن يلاحظ بأن التقارير قد تشمل فترات جد مختلفة من الوقت • وهكذا توفر لدينا تقرير جزئي من سجلات مدينة لكش يحتوي احتساب ايام عمل رجل فى واحد من ابنية مرافق المبنى الملكى (أى المطبخ) فى مدة تسعة وعشرين شهرا ! فهنا نواجه مقادير من ايام عمل الرجل عبر عنها بأرقام عالية من أمثال ٣٤٠٣٥ ، ٦٥٧٥٢ وغيرها ، ويصل المجموع الى رقم ختامي « المجموع ٢٨٣١٤١ و ١/٢ عامل فى يوم واحد » انظر بارتون : مجموعة مكتبة هافرورد ٣ عدد ٣٥٩ •

(١١٢) فى نشرية جينويك رقم ٥٦٧٥ كان عدد ايام عمل العمال المأجورين ٦٤٠ بالمقارنة مع ٣٩٦٠ يوم عمل لعمال المجموعة الرئيسية • وفى العدد ٥٦٧٦ من نفس النشرة ١٨١٣ و ١/٢ يوم عمل للعمال المأجورين تقابل ٧٢٠٠ يوم عمل لعمال المجموعة الرئيسية •

(١١٣) التقريران ٥٦٧٤ و ٥٦٧٥ من نشرية جنويك يحتويان اشارة مباشرة الى حقيقة ان عبارة « الحارثين واولادهم » لم تكن مفهومة دوما فى تحديد فرقة من العاملين الشبان واولادهم • ففي أسفل القائمة جماعة معينة من الصينيان الذين وصفوا بكلمة « أطفال » وهذا يشير الى ان الاولاد الذين كانوا يعملون سوياً مع الشبان البالغين يساعدونهم « كأبنائهم » لكنهم فى الواقع ليسوا أبناءهم •

كانت نوعا ما أكثر احتمالا من اوضاع الارقاء فى عهد اوروكاجينا حين كان اطفال الارقاء يربطون بامهاتهم اى حين لا يكون للاب الرقيق الحق فى ان يكون رأس العائلة الابوية . ولكن من ناحية أخرى ومن وجهة النظر الاقتصادية لما كان هؤلاء العاملون مجردين من ملكية وسائل الانتاج ، وكانوا يختلفون عن العمال المأجورين ، فان العمال اليافين فى عصر سلالة اور الثالثة يجب ان يعرفوا بانهم كانوا ارقاء^(١١٤) وهذا التعريف يجد له تبرير آخر فى حقيقة ان النساء العاملات اللواتى كن ينهضن غالبا بنفس الاعمال التى ينهض بها الرجل ، واللواتى ادرجن صراحة فى المستندات الاولى مع الرجال سوية ، قد حددت صفاتهن ببساطة بانهن رقيقات^(١١٥) . وكانت الرقيقات يشتغلن فى فرق اوسع من فرق الرجال . فاذا كانت فرقة من الارقاء الذكور تتألف من عشرين الى ثلاثين شخصا فان الرقيقات كن يظهرن فى طوائف مؤلفة من ثلاثين الى اربعين رقيقة .

وعلى الاسس الواردة فى النقاش الدائر نستطيع ان نصف المقاطعة الملكية فى عصر سلالة اور الثالثة نوعا من مزارع الارقاء . فقد كان الارقاء يستخدمون فى كل اصناف عمليات العمل التى تجرى فى المزرعة ، فى الزراعة وفى الحرف اليدوية معا .

وكما هو الامر فى عصر السيادة الاكدي السابقة كانت المشاغل التى تجهز بعدد كبير من الرجال الارقاء والنساء الرقيقات ، ما تزال قائمة . ولدينا دليل

(١١٤) ترجمت الكلمة « شاب يافع [كال] » بكلمة « رقيق » من قبل بارتون فى مجموعة مكتبة هافرورد ١ ص ١٣ عدد ٣٤٠ . وأعطى نفس هذه الترجمة كل من هومل ودامل ومؤلفون آخرون .

(١١٥) يعمل الشاب والارقاء سوية (بارتون نفس المصدر ٣ عدد ٣٧٥) (العمل فى حانوت لطحن القمح) و ITT. V P. 58 No 9932 (النقل) انظر المعلومات التى حواها الرقم الطيني الذى نشره بنكس Pinches فى مقاله « النساء السومريات فى أعمال الحقل » فى مجلة JRAS ١٩١٥ ص ٤٥٨ - ٤٥٩ و NIK ٢ الاعداد ١٥٥ ، ١٥٩ وغيرها وجينويك المصدر السابق التقرير رقم ٥٦٧٦ مجموعة ٣ : ٢٥ رجال ونساء يتسلمون اعاشاتهم سوية انظر بارتون عدد ٣٠ لوح ٢٩ CT III No 18344 وهكذا فان عبارة النساء الرقيقات هي الصفة الانثوية المخالفة لعبارة كال « الشاب » انظر بارتون ذات المصدر ٢ عدد ١٩ لوح ٢٩ مجموعة ٤ : ٥-١

عن وجود حوانيت كبيرة لطحن القمح وللمطابخ التي كانت تستخدم قوة عمل واسعة (حوالي ٢٨٠ شخصا) ، وعن مشاغل النساجين والتجارين وبناء السفن . وهكذا نجد ان تقرير ناظر احد مشاغل التجارين يحتوي على قائمة باسماء العاملين والمواد التي اصدرت له . وفي كل هذا كان ذلك الناظر يملك ٣٢ رقيقا يشتغلون تحت امرته (١١٦) وكان العمال المأجورون يستخدمون كارقاء ايضا . وكانت نسبة عمل الرقيق الى العمل المأجور في المزرعة التي يديرها حاكم اما في الظروف الاعتيادية هي ٤ الى ١ بالنسبة للرقيق (١١٧) . وكان عدد العمال المأجورين يزداد في شهر الحصاد حيث تعد التقديرات لقوة العمل اللازمة للحصاد بالنظر الى كل المزارع الملكية عبر بلاد بابل .

ونجد في احدى الوثائق ان عدد العمال الاجراء المختصين بقطف الاثمار والعاملين في المزارع الملكية الرئيسة في بلاد بابل كان يتجاوز واحدا وعشرين

(١١٦) عن المطابخ انظر الملاحظة ١١٢ وعن النساجين انظر النصوص في نشرية م . ج . هوزي الرقم السومرية في متحف هارفارد السامي . ولسوء الحظ فان هذا المطبوع غير موجود في لنيغراد ، وقد اقتبست المعنومات من كتاب شنيدر الآنف الذكر ص ٨٢ . اما عن مشغل بناء السفن فعليك ان تراجع جينويك رقم ٦٥٧٣ وعن مشغل التجارين الكبير الذي يبلغ عدد العاملين فيه ٣٢ عاملا انظر الرقيم الطيني الكبير الذي نشره جينويك تحت رقم ٦٠٣٦ وهو حساب أعده الناظر المشرف على المشغل عن أيام عمل الرجال والمواد التي صرفت من قبله . فالعمال المشتركون في المشغل مثل العمال الزراعيين في التقارير التي بحثت قبلا كانوا يشتغلون طيلة أيام السنة ومع ذلك فانهم كانوا محرومين من ملكية وسائل الانتاج ويجب أن يتم تعريفهم كارقاء . ان وجود وثيقة كهذه بين المواد المتوفرة لدينا مثل هذا التقرير الذي أعده ناظر هذا المشغل ، له أعظم أهمية لتحديد الطراز الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع السومري في هذا العصر . ان مقارنة هذا التقرير مع تقارير نظار فرق الحقول تبين بما لا يقبل الشك ان الحرف اليدوية والزراعة في المزارع التي يديرها الحكام (با - تي - سي) في عصر سلالة اور الثالثة ، كانت تنظم على قواعد مماثلة وتمثل مظهرين لاقتصاد واحد يقوم على أساس عمل الرقيق . جينويك العددان ٥٦٧٣ و ٥٦٧٦ وقد بحث هذان الرقمان ايضا من قبل « الوت دي فاي » في مقالته « كتابتان غير مطبوعتين عن اما تتعلقان بالملاحة » ، مجلة RA العدد ٢٨ ص ١ وما بعدها .

(١١٧) انظر الملاحظة السابقة رقم ٢ ص ١٠٢ .

الف اجير • ومن بين هذا العدد كان الفان وستمائة رجل مستخدمين في مزرعة.
امّا (١١٨) •

وكان الفرق بين الرقيق والعامل المأجور يكمن بصفة رئيسة.
في حقيقة ان الرقيق يتسلم جرايات (لا تزيد عن لتر واحد او لتر ونصف لتر
من القمح يوميا) في حين يحصل العامل المأجور على اجور تبلغ ثلاثة او حتى
اربعة اضعا (١١٩) •

وما خلا ذلك فان العامل الاجير يشتغل دائما في عمل ما ، اى انه لا يتسلم
اجره الا بعد ان يتم عملا معينا خصص مسبقا (١٢٠) •

(١١٨) راجع النص المهم جدا رقم ٦٠٤١ في مطبوع جينويك فهو يحتوي على حساب
عدد من المشتغلين بالحصاد الذين يحتاج اليهم في المزارع الملكية ذات الاهمية
القصوى في سومر واكد • ولم تذكر مزرعة اور ذاتها • وكان يحتاج الى أكبر
عدد من العمال للمزرعة التي تحت تصرف حاكم « كيش » اذ كان مجموعهم
يبلغ ٦٧٦٢ شخصا • وكان عدد العمال المطوبين من قبل حاكم امّا صغيرا
بشكل ملموس اذ لم يزد مجموعهم عن ٢٦٠٠ شخص • ولا بد ان يكون هذا
العدد مساويا لعدد الفقراء من الاحرار الذين يسكنون في امّا وعلى كل فانه
بالنسبة الى تقرير جينويك رقم ٦١٦٥ كان عدد « الافراد في مدينة امّا »
الذين يتسلمون مبالغ من الفضة كاجور لهم ، يقدر بألفين وخمسمائة
وثمانين شخصا •

(١١٩) يتسلم الرقيق « جراية من القمح » (شي با Sé - BA) في حين يحصل
العامل الاجير على « اجور » أي مرتب عن قوة عمله • راجع « بديل : رقم
سومرية من مدينة امّا في مكتبة « جون ريلاندز » بمانجستر ١٩١٥ ص ٢
حيث تكون « جراية القمح » التي تصدر للرقيق (كال مقابلة لاجور
العمال الاجراء • وكانت جراية القمح التي تصدر للارقاء تدعى أحيانا
وبكل بساطة « طعاما » [شا - كال SA CAL] أي « غف » انظر
بارتون : المجموعة ٣ رقم ١٦٩١ • وبالإضافة الى القمح (الشعير) •
(١٢٠) راجع المعلومات عن العمال الاجراء في NIK II Nos 206 - 213 بارتون
مجموعة هافرورد ٣ عدد ٣٠٦ ، ٣٥٠ لكزين عصور ملوك اور عدد ٣٧٨
ص ٩٠ •

كانت طبقة الارقاء يجرى الان تجنيدها ، بشكل مغاير للعصور السابقة ،
ليس من بين طبقة الاسرى حسب (١٢١) وانما ايضا من عدد من مجتمع المدينة
الذين تحولوا الى ارقاء نتيجة الديون التي كبلوا بها . وهكذا اصبح المواطنون
المعدومون من افراد المجتمع أماء عملاء مأجورين او ارقاء للدائنين (١٢٢) .
وهناك سبب يدعو الى الافتراض بان ارقاء الدائنين كانوا يستعملون فى المزارع
الملكية (١٢٣) .

ففى عهد حكم سلالة اور الثالثة كانت عملية التفكك مستمرة داخل مجتمعات
المدينة فى بلاد بابل وذلك نتيجة لاعمال الاستغلال التى يمارسها الافراد
الاغنياء فى تلك المجتمعات (وقد اصبح الملك الآن واحدا من هؤلاء) ممن كان
عددهم يتزايد باستمرار .

وقد ادى ايجاد سوق ، فى هذا العصر ، تشمل فى الغالب كل اقاليم الشرق
القديم ، الى اقامة اقتصاد متطور بشكل جيد . وقد تأيد هذا بما بقي من مستندات
التجار الذين ظلوا يعملون ، فى مدى معين ، بمثابة وكلاء تجارة للملك .

(١٢١) عن مادة النساء الاسيرات المستخدمات فى مزرعة حاكم اما راجع NIK 329
وجينويك ٦٠٣٩ وعن المزرعة التى يديرها حاكم لكش . انظر

Reisner: Tempelurkunden aus Telloh No 150

(١٢٢) هناك عدد من النصوص تسجل بيع الاطفال من قبل آبائهم وقد أيدت
المحكمة هذه البيوعات . انظر جينويك RA 8 P. 6-7 No 5 . بيلاكود

PELAGAUD المجلة البابلية ٣ ص ١٠٣ - ١٠٤ (العدد ٦) جينويك ٨-٩
عدد ٦ ITT 5 No 6962 (لوح ٤٣) لم يكن يعترف بالاطفال أو انهم

لا يرثون من آبائهم أو يستأجرون للعمل ، وان من اليسير تحويلهم الى ارقاء
ITT 5 No 6792,6808 أما الارقاء الذين يعطون تعهدا بعدم الهرب فانهم ارقاء
بسبب الدين بكل جلاء انظر مهران MYHRMAN فى كتابه « مستندات
ادارية من عصر سلالة اور الثانية ج ١ ص ٥٢-٥٤ . جينويك رقم دريهم
عدد ٥٤٨١ .

(١٢٣) NIK II No 252 وبديل : ألواح سومرية من اما فى مكتبة جون ريلاندز
١٩١٥ ص ١٥ هنا يسمى المدينون باسم « الحارثين » ومن المحتمل أن بعض
الارقاء العاملين فى مزرعة الحاكم كانوا ارقاء بسبب الدين .

فالحسابات تسجل معاملات التجار وتحدد اسعار البضائع بالفضة • فهذه النصوص مصدر مادي مهم لتأريخ الاسعار (١٢٤) •

وفى الوقت الذي كان فيه الاقتصاد النقدي قد تطور تطورا عاليا فان الشدة التى كان الارقاء يستغلون بها قد بلغت درجة كبيرة جدا • مثال ذلك ان خمسين امرأة رقيقة ماتت من مجموع مائة وسبعين اخرى محسوبات على احدى مزارع الاقطاعيات الملكية فى امّا ، خلال سنة واحدة (١٢٥) • كذلك سجلت نسبة وفيات عالية بين الارقاء فى الرقم الحسابية من السجلات (١٢٦) •

(١٢٤) انظر جنيويك رقم : ٥٠٨٠ ، ٦٠٣٧ ، ٦٠٤٥ ، ٦٠٤٦ ، ٦٠٥١ ، ٦٠٥٢ ، ٦٠٥٦ ، ٦١٦٢ • ومثلما كانت عنيه الحالة قبلا فى عصر اوروكاجينا كان التجار يعملون بصفة وسطاء فى المعاملات التى تتعلق ببيع وشراء الرقيق. انظر RA 8 P 13-14 (العدد ٧) ، ومهرمان المصدر السابق عدد ١٥ (لوح ٨) ص ٦٠-٥٩ •

(١٢٥) جنيويك رقم ٦٠٣٩ والوثيقة مؤرخة فى الشهر الثانى من السنة الخامسة من حكم بور - سن ويبدو كانها تضم معلومات تخص التغييرات التى حدثت فى الفرق الشخصية من النساء الاسيرات فى قطاع معين من المزرعة التى كانت تحت تصرف حاكم امّا خلال سنة • وقد ادرج فى النص ١٢٣ امرأة ، وخمسة أطفال احياء ، و ٥٧ (٩) طفلا ماتوا • ويشير NIK II No 329 الى نفس النساء الاسيرات وهو مؤرخ بخمسة أشهر متأخرة • ففيه ادرجت ٣٩ امرأة رقيقة و ٨ بنات وولدان •

(١٢٦) انظر النص المطول والذي لم يحافظ عليه جيدا لسوء الحظ ، وقد نشره بارتون فى مجموعة مكتبة هافرورد ٢ عدد ٢٣٨ لوح ١١٣-١١٤ ففيه ادرجت أسماء الذكور والاناث من النساجين الذين ماتوا خلال سنة واحدة • وقد بلغ عددهم - كما هو مدون فى جزء من الرقيم مائة شخص • ونعرف من الرقم الطينية ان القوة العاملة من الرقيق كانت تخضع لاقصى الضرائب • وهكذا كانت النساء الرقيقات النواتي يعملن نساجات يرغمن أيضا على قطع القصب (بيدل : رقم سومرية من امّا الارقام ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ص ١٥ ، ١٦) ويحملن حمولات القمح فى السفن (ITT. I No 258) كما كن يستخدمن كمغنيات أيضا (انظر لجرين عصور ملوك اور عدد ٤١ ص ٥٥ •

والقطع القليلة الباقية نسييا من القوانين التي شرعتها السلالة الحاكمة فسي اور^(١٢٥) تين ان الدولة كانت تتطلع الى ان تضمن تملك عمل الرقيق عن طريق مالكي الرقيق انفسهم . فاحدى فقرات القانون موجهة ضد هرب الارقاء واولئك الذين قد يحاولون ايواء الارقاء الآبقين ، وكذلك ضد الارقاء المتبردين^(١٢٦) . وبهذه الطريقة يؤكد قانون السلالة الثالثة الحاكمة فسي اور انقسام المجتمع البابلي في العصر الذي نتحدث عنه الى طبقتين رئيسيتين هما طبقة مالكي الرقيق ، وطبقة الارقاء انفسهم .

ان زيادة استخدام الارقاء المملوكين بصفة فردية في المزارع العائدة الى المواطنين الافراد خلال حكم سلالة اور الثالثة^(١٢٧) قد ايدته الصيغة القانونية التي

(١٢٥) عن قطع قانون السلالة الثالثة الحاكمة في اور انظر ا. ت. كلاي : كتابات متنوعة في مجموعة «بل» البابلية لوح ٢٨ ص ٢٠ (دايميل : قواعد اللغة السومرية ص ٢٢٦ وما بعدها) وكذلك ه. ف. لوكنر : نصوص سومرية وبابلية مختارة UM 102 - 100 No 2, 1 (لغرض التفسير والترجمة انظر شيل : قطع من قانون سابق لحمورابي في طبعة سومرية RA XVII P 35 SQQ.) وقد ترجمت بعض المواد من قبل ي. ا. يتريف في كتابه الشرق القديم ص ١٥٦ وما بعدها .
(١٢٦) انظر شيل المصدر السابق .

(١٢٧) لدينا عدد من الوقائع التي تؤكد بأن وجود الرقيق في المزارع المملوكة بصفة فردية كان من الظواهر الاعتيادية . وهكذا نجد في قوائم اصحاب الحرف والجنود والكتبة أن ثمانية عشر منهم لم يكونوا قد ذكروا بأنهم من اصحاب الرقيق ، وان تسعة عشر منهم يملكون ارقاء (انظر جينويك رقم ٥٦٦٦) . وقد يقال أيضا بأن الاشخاص الذين قيل عنهم بأن لهم زوجات وبنات كانوا يمتلكون الرقيق أيضا . غير ان هؤلاء ، لسبب ما ، لم يدرجوا في القائمة . وهكذا ادرج سبعة أشخاص حسب بأنه كانت لهم بنات . وكان من سوء الطالع ان النص لم يعط أية اشارة الى الغرض الذي كانت القائمة تتوخاه . وقد يقال بأن افراد البيت الذين ادخلوا في القائمة وحدهم كانوا من الماهرين في حرفة معينة . وكان عدد الارقاء بصفة عامة اقل من عشرة أنغار (من ١ الى ٧ أنغار) . انظر جينويك المصدر السابق . النص الذي اشير اليه الآن رقم ٦٠٤٧ 752٩ ITT IV No ١٢٧٠ غير ان لدينا دليلا عن وجود عدد أكبر من الارقاء الفرديين . وعلى هذا الاساس ففي مزرعة تضم قطيعا من جملة رؤوس من الماشية كان يستخدم أيضا فيها جملة عشرات من



« رؤوس » الارقاء . انظر لـ LAU : سجلات معبد بابل القديم عدد ٢٤٤ (لوح ٢١) . كذلك كان الحرفيون يمتلكون الرقيق أيضا .)

P. 19'20 No XVI و RA VIII P. 15 No XIV

وكان الارقاء يورثون حسب الارث أو الوصية بـ بلاگود : البابليات

RA VIII P. 7-8 No VI

ص ١٠٤-١٠٥ عدد ٨ . جنيويك

وكان الارقاء يقدمون كهديا . RA VIII P. 23-24 No XX

لنذور IT. IV No 7727 . وكان الارقاء يؤجرون « رايسنر : معبد في

تلو عدد ٧٣) . وهناك عدد من الوثائق تسجل بيوعات الارقاء (بـ بلاگود :

البابليات ٣ ص ١٠٠ عدد ١ ، و ص ١٠١ عدد ١) جنيويك RA VIII P. 15 No 14

لـ گرين نفس المصدر عدد ٤ ص ٨٥-٨٦ . هرمان وثائق الادارة السومرية

من عهد سلالة اور الثانية عدد ١٦ (٩) ص ٦٠-٦١ جنيويك

ITT V P. 14-16 TSA No 6167

الاعداد ٦٧٢٢ ، ٦٧٢٧ ، NIK. II No 404-406 . وفي معاملات بيع وشراء

الرقيق من عصر سلالة اور الثالثة وجدت قبلا صيغة مميزة لمستندات التي

تعود الى عصر سلالة بابل الاولى . انظر لانگدون ZA XXV P. 206-207

ولدينا عدد من النصوص التي تؤكد الخصومات والدعاوى القانونية حول

حق ملكية الرقيق . انظر بـ بلاگود : البابليات ٣ ص ١٠٨-١١٠ عدد ١٤ ،

ص ١١٠ عدد ١٥ ص ١١٢ عدد ١٧ جنيويك RA ٨ ص ٤-٥ عدد ٣

ص ٢٨-٢٩ عدد ٢٤ . ITT ص ١٤-١٦ الاعداد ٦٦٨٨ ، ٦٧٠٧ ،

٦٨٤٢ ، ٦٨٤٦ وكان في مستطاع الارقاء المملوكين بصفة فردية أن يكونوا

عائلات خاصة لهم انظر بـ بلاگود البابليات ٣ ص ١١٠ عدد ١٣ . جنيويك

RA ص ٥-٦ عدد ٤ و ص ٢٠-٢١ عدد ١٧ ويستطيع الرقيق أن يشهد

في المحكمة بـ بلاگود ٣ ص ١٠٤-١٠٥ عدد ١٣ وأن يتصرف كوكيل عن سيده

جنيويك RA ٨ ص ١٣ عدد ١٢ وأن يمتلك مالا جنيويك ٨ عدد ١ ص ٤-٣

بـ بلاگود ص ٣ عدد ١٢ . وفي أعياد المعبد كان يتم العفو عن المجرمين من

الارقاء ، وتلغى عقوباتهم . وهكذا جعل «گوديا» الارقاء معفوين من العقوبة

أثناء تشييد معبده . « ان العبد الذي اقترف ذنبا يجب أن لا يتحمل سخط

سيده ، وان الامة التي تصرفت تصرفا ممنوطا يجب أن لا تتلقى لظمة على

وجهها من سيدتها » . (المجموعة ١٣ ، ٦-٩ CYL.) انظر أيضا الكتابة

على تمثال كوديا رقم ب ٧ ، ٣٠-٣٣ . واذا ما ضجر العبد - ومن المحتمل

أن هذا يقصد به الرقيق بسبب الدين - من سيده فان له الحق أن يشكوه

في المحكمة . انظر جنيويك RA ٨ ص ٣-٤ عدد ٢ وكان أصحاب المزارع

الخاصة يستخدمون العمال الاجراء الى جانب العمال الارقاء . انظر جنيويك

٨ ص ١٧-١٩ عدد ١٥ ومقالته : نصوص مستندات أمّا عدد ٦٠٤٨

لوح ٣٣ . كذلك انظر محاولة ترجمة هذا النص الشاق في المجنة البابلية

عدد ٨ ص ٥١ .

تعدد عناصر ملكية الرجل الحر ، حيث ورد ذكر الارقاء سوية مع المواشي والاموال غير المنقولة (١٢٨) .

ولقد ادى التطور القائم فى مجتمع الرقيق فى بلاد سومر وفى المناطق الشمالية من البلاد الى انحطاط وضعف عامين فى بلاد بابل ، ولذلك وقعت هذه البلاد فى حوالي قرن من الزمن ضحية للغزو العيلامي . فقد اخذ ابي - سن ، (١٢٩) ، آخر ملك من سلالة اور الحاكمة اسيرا وتم نقله الى المناطق الجبلية فى الشرق . وهدمت مدن بلاد سومر تهديما تاما على يد العيلاميين الذين لم يتركوا فى هذه المدن بيتا واحدا قائما (١٣٠) .

وفى العصر الذي واصل فيه الربا الفاحش يلعب دوره الفئاك فى زيادة تفكك المجتمعات الاقليمية فى بلاد بابل ، كان المرابون موجودين فى كل طائفة من الافراد المرفهين فى مجتمعات المدن البابلية ، اى بين الاداريين والكهنة والجنود مثلا (١٣١) .

ولم يكن الغنى بامتلاك وسائل الانتاج حسب وانما بامتلاك القوة العاملة ذاتها والتي كانت تكس عن طريق الشراء . لدينا جزء من سجلات اخوين

(١٢٨) انظر دايميل : قواعد اللغة السومرية ص ٢٢٧ .

(١٢٩) ابي - سن IBI - SIN هو الملك الخامس من سلالة اور الثالثة دام

حكمه ٢٥ سنة من ١٩٦٩ الى ١٩٤٥ قبل الميلاد وقد قضى عليه العيلاميون .

المترجم

(١٣٠) تؤكد التنقيبات التي اجريت فى مدينة اور التخريب الهائل المخيف الذي

حل فى المدن السومرية على يد العيلاميين . وكان السيد ن . د . فلتنر

FLITTNER هو الذي تلى ونهني الى هذه الحقيقة .

(١٣١) انظر النصوص المترجمة فى HG. 3-5 والتي نشرها كل من كوهلر وانگناد .

وقد كشفت أهمية الربا فى بلاد بابل فى سلسلة من النصوص عرفت

باسم خاررا HAR RA = خبولو HUBULLU . ففي الرقيم (١) من السلسلة

ادرج عدد من الشروط القانونية المتعلقة بالقروض والربا انظر المجنة البابلية

M. SCHORR

ص ٩٣ وما بعدها . وانظر أيضا م . سكور

Altbabylonische Rechtsurkunden P. 66

مرايين في الوركاء كانا قد اشترى بأسعار زهيدة أكثر من اربعين مسكنا ومواقع للنساء (١٣٢) .

وكان يوجد بين المرايين طبقة خاصة من المتاجرين بالرقيق الذين لا يتاجرون بالرقيق من الاقطار الاجنبية حسب بل ويتاجرون برفاقهم من المواطنين الذين فرضت عليهم العبودية بسبب الدين (١٣٣) .

وهناك اثنان من تجار الرقيق هما بلعنخي BALMUNAMHE و « ابار - شمس UBAR - SAMAS عرف عنهما بانهما كانا يسكنان في لارسا (٣٤) ، وكان يؤجران الارقاء المستعبدين للدائنين الى الصانع الذين كانوا يستخدمونهم بمثابة متدربين عندهم .

اخذت مجتمعات المدن في بلاد بابل تحط بسرعة . واخذ عدد الرجال الاحرار الذين كانوا يملكون الاموال ويتعرضون بسبب ذلك للخدمة العسكرية ، يتناقص بشكل مخيف . فقد كان عليهم اما ان يلتحقوا بطبقة العمال ذوي الاجور اليومية الواطئة ، أو يصبحوا أرقاء بسبب الدين .

(١٣٢) هذان الاخوان هما المشهوران باسم سني - عشتار SILLI - ISTAR

واول - سن AWIL - SIN أبناء اليسكالكو ILLISUKKALU انظر HG

٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٣٠٠-٣٠٨ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦-٣٣٠ ، ٣٣٢ - ٣٤٠ ، ٣٤٢-٣٤٣ بيع البيوت . العدد ٤٤٥ ، ٤٤٩ تحويل الاعداد ٦٦٩ ، ٧٧١ ، ٧١٢ - دعاوى عن البيوت . العدد ٥٠ ، ٤٦٢ ايجار . ولم يستطع سكور في كتابه أن يطلق على سني - عشتار الأخ الأكبر ، لقب « صنف من العاملين في المقاطعات الزراعية » . ذلك ان المرايين كانا يشتريان مساكن بقيمة تساوي لا شيء بالنسبة الى المعلومات المتوفرة عن الاسعار في عهد حكم سلالة بابل الاولى والتي جمعها ف . شفينزنر في دراسته القيمة المعنونة Altbabylinischen Wirtshftsleben في مجلة MVAG ١٩١٤ ، ٣ ، ١٠

ومما له أهميته في ذلك جداول الاسعار المنسقة جيدا .

(١٣٣) عن وسطاء الارقاء انظر ثي - گرانت : بلمونمخي تاجر الارقاء في مجلة

AJSI ٣٤ ص ١٩٩-٢٠٤ و ٦٣ ص ٢٠

(*) مدينة لارسا يعرف موقعها باسم سنكرة تقع شمالي غربي الناصرية وكانت عاصمة لسلالة حاكمة عرفت باسم سلالة لارسا بنغ عدد حكامها أربعة عشر ملكا دام حكمهم ٢٦٤ في الفترة (٢٠٢٥-١٧٦٣ ق م) وأولهم نيلانم الذي حكم عشرين سنة .

وفى المناطق الشمالية من البلاد التى كانت متأخرة فى تطورها نوعا ما ، لم يبلغ فيها تفكك المجتمعات الاقليمية المرحلة المتقدمة التى بلغها فى الجنوب • ذلك لان المجتمعات هنا ما تزال فى حاة تستطيع معها مقاومة الانهيار الذى يقترب منها ، والنضال ضد التفكك الذى احدثه جشع المرايين فيها • وكانت قوة المقاومة العظيمة جدا بصفة خاصة هى التى اظهرها مجتمع مدينة بابل ، تلك المدينة التى كانت آخر من انضم الى الكفاح فى سبيل السيطرة على القسم الادنى من بلاد الرافدين •

ففى عهد حكم سلالة حمورابى كان اعضاء مجتمع مدينة بابل الذين انشأوا دولة قوية ضمن حدود بلاد بابل ، يحتفظون بتنظيم عسكري موحد وقد اصابوا نتيجة له قوة عظيمة وبذلك شنوا - اثناء حكم حمورابى - كفاحا ناجحا ضد اغنيائهم الذين كان ميلهم الى الربا يهدد بتقويض قوة المدينة العسكرية •

وعن طريق حمورابى الذى كان يمثل مصالحهم ، سن الجنود وطبقة الاحرار سلسلة من القوانين كان يقصد بها حماية الضعيف من القوي اى حماية الفقير الحر بالولد من الغنى (من المؤكد انه لم يقصد بهذه القوانين حماية الرقيق من الرجل الحر) • وقد اتخذ جملة من الاجراءات لحماية ملكية الجنود للاراضي من تجاوزات المرايين^(١٣٤) كذلك كانت ملكيات الجنود المنقولة ، كما رأينا ذلك قبلا ، محمية ايضا • فقد كان الجند يؤلفون الطبقة العليا من السكان الاحرار فى بلاد بابل •

ولقد حمت قوانين الملك حمورابى المواطنين الذين اصبحوا ارقاء بسبب الدين من المعاملة السيئة التى كانوا يتعرضون لها على يد قسم من اسيادهم • ففى

(١٣٤) انظر الفقرة ٢٧ وما بعدها فى شريعة حمورابى • ويمكن معرفة اهتمام حمورابى بالجنود الذين كانوا يمتلكون الاراضي وخاصة الذين استوطنوا منهم بأعداد كبيرة فى المناطق الجنوبية التى افتتحت حديثا ، من تجاوبه مع الادارة فى الجنوب • انظر انكناد VB 6 (مراسلات مع سن - ادينام) • توريو - دانجان RA 21 P. ISQ. (مراسلات مع شمش - خسير) و ج • ر • درايفر G. R. DRIVER « الآداب البابلية الاولى » ، ١٩٢٤ •

الحالة التي يموت فيها اي من هؤلاء الارقاء - الذين لم يكونوا بهذه المناسبة تطلق عليهم مثل هذه الصفة باللقمة القانونية وانما يوصفون بانهم « رهائن » - نتيجة سوء المعاملة ، فعندئذ يقتل سيد ذلك الرقيق او واحد من افراد عائلته^(١٣٥) .

واخيرا فان شريعة حمورابي تحتوي على تشريع مهم جدا يعيد الى المسترق بالدين حريته بعد خدمة امدها ثلاث سنوات يؤديها في بيت دائه^(١٣٦) . وهذا الاجراء يصل بصفة عملية الى حد الغاء الرق الناجم عن الدين كبديل له . ومع ذلك فانه يلزم المدين بان يسدد بعمله ليس المبلغ الذي اقترضه حسب وانما الفائدة عنه ايضا . كذلك ينظم التشريع اسعار الاجارة وزيادتها^(١٣٧) . فطبقا لتشريع الملك حمورابي يجب ان يدفع الى العمال المأجورين من عشرة الى احد عشر شاقلا كل سنة . وكان هذا اجرا عاليا في الواقع . ذلك لانه يمكن بالشاقل الواحد شراء خنزير او مقدار من القمح يكفي لاعاشة شخص شاب مدة خمسة اشهر . اما العامل الذي يشتغل لحساب احد ملاك الاراضي فانه ينال اجرا اقل ، من ستة الى سبعة شواقل في السنة الواحدة . وتستطيع المزارع الملكية ان تدفع مثل هذه الاجور لتأجير العمال ، وذلك نتيجة الفوائد الناجمة من الزراعة الموسعة في مزارع صغيرة .

ولو استمرت قوانين حمورابي في التطبيق لفترة اطول من الزمن لارتفع سعر الاجارة في القطاع الخاص في النهاية ، ولاصبح العمل المأجور غير متوفر الا للمزارع الملكية وحدها لان الاجور فيها مرتفعة .

ونعرف من شريعة حمورابي ان معظم اصحاب الحرف الاحرار لم يكونوا يملكون مشاغل خاصة بهم ، وانما كانوا يتنقلون من مكان الى اخر يعرضون

(١٣٥) الفقرة ١١٦ من شريعة حمورابي . انظر أيضا الفقرة ١١٣ من الشريعة والتي تحمي ملكية المدين من الدائن .

(١٣٦) الفقرة ١١٧ من الشريعة . وطبقا لقوانين ال (ايلوهست ELOHOST

وقوانين ال (ديوتورونوم DEUTORONOMIC ، وشريعة برستلي

PRIESTLY لا يتحرر المدين من الرق الا في السنة السابعة .

(١٣٧) الفقرتان ٢٧٣-٢٧٤ من الشريعة انظر مايسنر بلاد بابل وآشور ١ ص ٣٦٦-٣٦٧ .

خدماتهم^(١٣٨) اما اولئك الصناع الذين كانوا يمتلكون مشاغل خاصة بهم فقد كانوا ينجزون اعمالهم بمساعدة المدرين الارقاء^(١٣٩) او العمال الاجراء^(١٤٠) اما فى المزارع الملكية فقد كانت توجد مشاغل كبيرة يشتغل فيها عدد كبير من الارقاء^(١٤١) كما كان العمل المأجور يستخدم فيها ايضا^(١٤٢) .

وكان مجتمع المدينة الحاكم فى بابل يتصرف باحترام تجاه افراد المجتمعات المحكومة الذين عرفوا باسم (مشكينو MUSKENU)^(*) او « الراعىا » الى هذه الدرجة التى كانوا فيها يمنحونهم حقوقا مدنية • صحيح ان امتيازاتهم كانت اقل من تلك الامتيازات التى كان يمتلكها احرار بابل • وكانت حياتهم وصحتهم تعتبر اقل قيمة من حياة وصحة اوائك المواطنين ، غير انهم كانوا يحتفظون بحريتهم الشخصية وبحق تملكهم الاموال • فهم ، مثل الاحرار فى مدينة بابل يمتلكون ارقاء لحسابهم^(١٤٣) وبذلك كانوا يؤلفون جزءا من الطبقة الاستغلالية مثلما يفعل ذلك افراد مجتمعات المدن التى كانت خاضعة لسيطرة اثينا او روما •

وكان الارقاء يؤلفون الطبقة المستغلة (بفتح الغين) ونتيجة لذلك فانهم لا يتمتعون باية حماية فى ظل قوانين حمورابى •

لا يوجد طراز اخر من العلاقات الاجتماعية ، غير هذه العلاقات ، التى تميز مجتمع الرق ، والتى كانت اساسية للكيان الاجتماعى فى بلاد بابل ، قد كشفت عنه شريعة الملك حمورابى • فقد توفرت لنا حتى عقود الاجارة التى

(١٣٨) الفقرة ٢٧٤ من الشريعة • انظر شنايدر ص ٨٦ •

(١٣٩) كان بنمنخي يؤجر ارقاءه لأصحاب الحرف بصفة رئيسة انظر

HG. 6 P. 22

HG. 5 Nos 1343, 1352, 1354, 1358, 1359

(١٤٠)

HG. 4, 1081, HG 6, 1970

(١٤١)

HG. 6 P 160

(١٤٢)

(*) تقابل كلمة مشكينو البابلية كلمة « مسكين » فى العربية تماما •

(١٤٣) يؤلف التركيب الطبقي للمجتمع فى بلاد بابل موضوع كتابي المعنون

[مقالات عن التاريخ الاجتماعى الاقتصادى فى الشرق القديم] مجلة IGAIMK

٩٧ موسكو - لينينغراد ١٩٣٤ •

يستأجر بها المستخدم رجلا حرا من نفسه (اي ان يتصرف في هذه الحالة بمثابة مالك للرقيق بالنسبة الى قوة عمله) • غير انه لا يوجد سطر واحد في شريعة حمورابي يتحدث عن وجود استغلال للأقنان ، اي وجود منتج مباشر غير محروم من وسائل الانتاج • كذلك لم نجد اي دليل من هذا النوع في اي من مستندات سلالة بابل الاولى التى ظلت سالمة • ولقد بسذل بعض الباحثين البوجوازيين محاولات ضعيفة لاعطاء تفسير عن وجود طبقة معينة من ملاك الاراضي هم المعروفون باسم الحكام (باتى سي) الذين ورد ذكرهم في بعض مستندات سلالة بابل الاولى ، كمستعمرين مثل اولئك الذين ظهروا في الفترة الاخيرة من الامبراطورية الرومانية^(١٤٤) غير ان المادة المتوفرة لدي من عصر سلالة بابل الاولى والعصر الكوشي توفر اسسا كافية لتحديد صفة هؤلاء الحكام كماكين لقطع الاراضي التى يملكها الجنود ، وهم اكثر امتيازا نوعا ما من طبقة المحاربين^(١٤٥) •

(١٤٤) انظر HG I P 107 وتوريبو دانكان ويضم كتاب مايسنر : بابل R 21 P 8 وآشور وجهة نظر مبانة •

(١٤٥) يظهر هذا واضحا من مقارنة المعلومات التي تضمنتها رسالة حمورابي VB ٦ عدد ٥٣ مع المعلومات الواردة في رسالة كتبها الموظف اول - نورتا الى شمش خسير (توريبو - دانكان RA 21 No 65) • أي ان ال (باتى سي) كانوا ينتمون الى طبقة الجنود وليس الى طبقة الاقنان انما يتضح من نصوص أخرى أيضا • انظر VB ٦٧ عدد ٧ ، ٢٤ ، ٣٩ ، ١٣٥ و RA ٢١ عدد ٨ ، ٣٩ ، ٧٣ ص ٥٥ ملاحظة ٢ • وقد كانت مزارع بعض الباتيسي ذات مساحة كبيرة • فنحن نجد في النص رقم ٥٥٥ في HG ٣ ان الحاصد الذي كان ينتدب للعمل كبواب للقصر أثناء فترة الحصاد انما يمثل نفسه في الحقل الذي يعود الى قطعة الباتيسي يوريا UERIA وقد كان الباتيسي يتصرف كدائن (HG ٣ عدد ١٩٠) • وفي رسالة حمورابي الى سن - ادينام ٤٧ عدد ٢٤ ذكر أولاد الباتيسي سوية مع ابن كاهن النبي • وفي الرسالة ٤٧ عدد ٢٥ ادرجوا سوية مع ابن أحد ندماء الملك ، وابن أحد كهنة النبي • وقد شهد أحد الباتيسي ، في عقود عن استئجار أحد العمال ، سوية مع الكاهن (شونغو SONGU) (سكورا ALT.B. RECHT. No 16١) وقد لا يكون الباتيسي في خدمة الملك حسب وانما في خدمة معبد ما أيضا • ويحتوي HG III No 141 معلومات عن الباتيسي في خدمة معبد الاله شمش •



تتحول الآن لتتظر في احوال الارقاء ، كما عكستها شريعة حمورابي وفي خلال عصر سلالة بابل الاولى بصفة عامة .

لقد كانت قوانين حمورابي تحمي مالك الرقيق بوضع ضمان ضد هرب او عدم خضوع قسم من الرقيق .. وكانت حماية القانون تمتد الى الرقيق حسب في حالة تكوينه روابط زواج مع المواطنين الاحرار . فالامة التي تلد اطفالا من سيدها تعتق بعد موته سوية مع اطفالها^(١٤٦) . وكان اطفال امرأة حرة متزوجة من احد الارقاء يصبحون احراراً بعد وفاة ابيهم وكذلك تتحرر امهم . وكان المال

فمزارع الباتيسي التي تعود الى المعبد كانت تزرع من قبل الكهان أحياناً . وكما يظهر من رسالة الملك « ايشوخ »* (في أواخر سلالة حمورابي) فان « نولكياتا » كاهن الالهة (انونيت) راعية مدينة « سبار »** كان يشتغل لمدة طويلة في حقل باتيسي الالهة « انونيت » . (VB ٦ عدد ٦٧) وكانت طبقة الباتيسي حتى في أثناء الخدمة الملكية ، تمتلك قطعة من الارض ومواشي بصفة جماعية ، وان افرادها يدفعون الضرائب المفروضة عليهم عينا أو نقداً بصفة جماعية أيضاً ، عن طريق التجار (تمكاروم TAM:KARUM *** . انظر رسالة حمورابي الى شمش - خضير ومودوك نصير RA 21 عدد ٢٣ ص ٢١-٢٢ . وبنفس الطريقة كان أفراد طبقة ال (ريدو REDU) أي الجنود المشاة يستطيعون امتلاك قطعة من الارض ملكية خاصة (انظر سكور المصدر السابق عدد ٢٤٦) . ولكي نستنتج بأن الباتيسي في عصر سلالة اور الاولى لم يكونوا أقناناً أو مستعمرين ، فانهم كانوا يوضعون بمثابة جنود لطبقة أعلى نوعاً ما من طبقة الجند المشاة . صحيح ان « كوشيكر » في كتابه « قانون الضمان البابلي الآشوري ١٩١١ ص ٦٤ يحاول أن يثبت بأن وضع الباتيسي يشبه وضع القن بالاستناد الى نص من العصر الكشي نشره كلاي Be 14 No 135 . ويقترح كوشيكر ترجمة مفسيرة لما أورده انكناد في Olz 1907 SP 143 أما توركزينر Torczyner فانه يرفض ترجمة كوشيكر للنص وبذلك يهدم أساس التأكيد بأن الباتيسي كانت لهم صفة الاقنان Altab. Tempe. ص ٦٤ انظر أيضاً مايسنر : بابل وآشور ج ١ ص ٣٧٦ .

(*) ايشوخ : هو الملك الثامن من سلالة بابل الاولى دام حكمه ٢٨ سنة من ١٦٤٩ الى ١٦٢٢ قبل الميلاد .

(**) مدينة سبار : يعرف موقعها باسم تل حبه غربي شمالي مدينة المحمودية وهي من المدن الشهيرة في بلاد سومر وأكد .

(**) تمكاروم وهي تحويل لكلمة دمكار السومرية وتعطي نفس المعنى وهو التاجر .

(١٤) المادة ١٧١ من الشريعة .

المنقول الى مثل هذا الرقيق يقسم الى قسمين يذهب احدهما الى سيده ويذهب القسم الثانى الى زوجته الحرة واطفاله الاحرار (١٤٧) .

وفي خلال عصر سلالة بابل الاولى اصبحت الملكية الخاصة للرقيق التى تطورت مع تطور الملكية الجماعية للرقيق ، ظاهرة عامة اكثر مما حدث فى اى من العصور السابقة . فالصفة القانونية التى تعدد انواع الاملاك التى يستطيع المواطن الحر تملكها ، تشير الى الارقاء بشكل مغاير^(١٤٨) كذلك اشير اليهم فى الصيغ التى وجدت فى قوائم الموجودات^(١٤٩) .

وكان العامل الرقيق يرد ذكره مع العامل الاجير فى الكتابات القانونية لذلك العصر والتى بقيت محفوظة حتى ايامنا هذه مع شريعة حمورابي (سلسلة انا ايتشو IANA ITTISU) الشهيرة^(١٥٠) . واشير الى الارقام فى النصوص التى تخص الحياة اليومية^(١٥١) ، وفى الامثال^(١٥٢) ، وفى النصوص الدينية^(١٥٣) . وهناك تطير يختص بهرب الرقيق^(١٥٤) فى نصوص ذات صفة ادبية من امثال « حديث بين رجل وعبده »^(١٥٥) وكذلك بشأن التعامل مع الارقاء . وتحتوي الرسائل العديدة^(١٥٦) والمعاملات القانونية اشارات مفرطة الى الرقيق . وهي تقدم براهين على ان الارقاء كانوا يوهبون فى صفة هدايا^(١٥٧)

(١٤٧) المادة ١٧٥ من الشريعة .

HG. VI No 1742

(١٤٨) انظر

HG VI 1403

(١٤٩)

(١٥٠) عن هذه السلسلة انظر مايسنر « الأدب البابلي الآشوري ١٩٢٨ ص ٩٨ »

أما بالنسبة الى النص فانظر ب. هوبت HAUNPT فى كتابه « نصوص الكتابة السومرية الاكدي ص ٦٠ » .

(١٥١) لانكدون : (الامثال البابلية) فى AJSL العدد ٢٨ ص ٢٢٣ وما بعدها .

(١٥٢) لانكدون : الحكمة البابلية مجلد ٣ لندن ١٩٢٣ ص ١٦٤ .

(١٥٤) كلاي : السجلات البابلية فى مكتبة ج. بيربون مورغان ٤ عدد ٢٠ مأخوذة عن مايسنر : ٢ ص ٢٥٦ .

(١٥٥) ف. ستروف : « حديث بين رجل وعبده » لينفراذ ١٩٢٦ ص ١٠

VB 6

(١٥٦) انظر الرسائل فى

(١٥٧) HG 3 No 493 وسكور ALT. RECHT. عدد ٢١١

ويورثون بالوصية (١٥٨) ويقايضون (١٥٩) ويودعون (١٦٠) ويؤجرون (١٦١) ويرهنون ، ويباعون ويشترى (١٦٢) والمتاجرين بالرقيق (١٦٣) وما شاكل ذلك .

ولدينا نصوص تسجيل عتق الرقيق ، وتبدو هذه النصوص في شكلها مشابهة الى درجة وثيقة بأحكام عتق الرقيق اليونانية . وقد سبق للمستتر « مير » ان لاحظ ذلك قبلا .

وكان عدد الارقاء من الذكور والاناث متساويا تقريبا . فلم يكن هناك تفوق عددي للرقائق على الارقاء ، وان كان مثل ذلك يزعم وجوده بصفة متكررة (١٦٤) .

ولقد دون اعظم عدد من الارقاء في وثيقة يرقى تاريخها الى عصر سلالة بابل الاولى فبلغ ستة وعشرين رقيقا (١٦٥) وقد دفع هذا العدد من احد الاباء كجزء من مهر الزواج . وينبغي التأكد بان هذا العدد كبير نسبيا ليس في مجتمع

HG 3, 682 (١٥٨)

HG 6, 1663 (١٥٩)

HB6, 1464 (١٦٠)

HG 6, 545 (١٦١)

(١٢٦) انظر النصوص التي جمعها « شفينزير »

Zum Altababylonischen Wirtschaftsleben

Wirtschaftsleben

وسان نيكولو

Die Schlussklauseln der Altababylonischen Kauf-und Tauschverträge 1923.

(١٦٣) بيسر Peiser في KB IV, 14, III وسكور المصدر السابق عدد ١٠٥ .

(١٦٤) طبقا لتقديراتي كان عدد الذكور والاناث من الرقيق ، الذي ذكر في المطبوعات المتوفرة لدي متساويا تقريبا . ذلك لان عدد الوثائق المحفوظة التي تسجل ببيعات الاناث من الرقيق التي تتجاوز وثائق معاملات شراء الذكور من الرقيق قد تم احتسابها ، على اكثر احتمال ، على أساس ان الذكور من الارقاء كانوا يبتاعون بصفة عامة دون تسجيل أية معاملات شكنية ، وان حضور الشهود بحد ذاته يعتبر كافيا لذلك . غير ان الامة — كام مقبلة للارقاء — كانت تشتري عادة حسب الاجراءات السارية المفعول . وكانت معاملات الشراء يجرى تدوينها بغية تجنب كل احتمالات سوء الفهم في المستقبل .

شرقي قديم حسب وانما حتى بالنسبة الى مجتمع الرقيق اليوناني • ذلك ان خمسين رقيقا كانوا يعتبرون ملكية كبيرة حتى في اليونان • فالاعداد العديدة من ستمائة رقيق او حتى الف رقيق التي تميز ثروة الشخص الغني جدا في اليونان ، قد تم استخلاصها من المصادر الادبية وليس من المصادر الوثائقية •

ولا بد ان يكون الكفاح البطولي الذي شنه الاحرار المسترقون في مجتمع بابل الاقليمي ضد اتجاهات المرايين من الاغنياء ، قد توج بنجاح ضئيل كذلك النجاح الذي حققه كفاح طبقة الاحرار في عهد حكم اوركاينا • فلفرض ان يضمن التطبيق الناجح لشريعته كان على حمورابي ان يخرج بلاد بابل من نطاق التبادل السلعي ، وذلك اجراء حاوثة « سبارطة » • غير ان مثل هذا الاجراء كان مستحيلا تطبيقه في بلاد بابل التي يتطلب اقتصاد الري فيها تبادلا كثيفاً كشرط ضروري لصيانة قوته الانتاجية في مستوى معين • وهكذا استمر الرق والربا يقوضان اقوى الانتاجية في البلاد •

وسقطت بلاد بابل تحت ضربات الكشيين • ولم يحدث الفتح الكشي اي تغيير في تركيب المجتمع • وقد يكون هذا الفتح قد ادخل في بلاد بابل عناصر معينة من الاقطاع ورثها في تنظيم الجيش الكشي ، غير ان هذه العناصر لم تطور الى نظام اقتصادي اقطاعي لان القوى المنتجة في البلاد المفتوحة لم تهيم التأثير الضروري لذلك •

استمر الربا خلال العصر الكشي يمارس نفوذه الفتاك • وقد توصلنا الى وجود مصرف حقيقي في هذا العصر يقوم على اساس راس مال الربا (١٦٦) • وكذلك تعرف انه كان يوجد ارقاء يؤخذون بمثابة اسرى حرب • ولدينا شاهد على استخدام ابنة خاصة كطراز من السجون كان يسمح لارباب الرقيق الذين لا يملكون مثل هذه الابنية في مزارعهم الخاصة ، ان يجسوا فيها ارقاءهم حين لا يحتاج اليهم للعمل •

(١٦٥) HG 3 No 494 انظر أيضا (شيل : موسم حفريات في سبار) العدد ١٠

فقد ادرج هنا عشرون رقيقا في عقد الزواج •

(١٦٦) انظر كوهلر وبيسر : مستندات من عصر سلالة بابل الثالثة برلين ١٩٠٥ •

ولقد أصبحت مجتمعات المدينة في ذلك العصر قادرة على الاحتفاظ بالقوى الانتاجية في مستواها العالي السابق . ذلك لان الفاتحين الكشيين القنات لم يستطيعوا ادارة اقتصاد الرى المقدر . فقد حدث آنذاك تعاظم في الميول الانفصالية . فبعض الاقطاعات التي تعود الى الاداريين والمعابد ، اخذت تتحرر من الاعمال المرتبطة بصيانة نظام الرى في الدولة . واستمر الارقاء يعملون في هذه المقاطعات . كما كان يوجد هناك مزارعون احرار (١٦٧) .

اخذت بلاد بابل بالانحطاط ، واخذ عدد الاحرار في مدنها يتناقض بسرعة ، وتحطمت قوة المقاومة لديها تحطما تاما ، واصبحت البلاد غير قادرة على التخلص من ربة الاحتلال الكشي . وبعد انتهاء السيطرة الكشية أصبحت بلاد بابل هدفا للغزو على يد الانسوريين ، والكلدانيين ، والفرس ، وغيرهم . وبعبارة اصح مثل اي مجتمع رق آخر في مرحلة متقدمة من انتفكك وهو يخضع لمجتمعات اقوى .

كانت الاقاليم البربرية القريبة من بلاد بابل ، ووجود عدد كبير من البرابرة المسترقين داخل القطر ، قد يسر انتصار الكشيين ، لان الغزاة تلقوا المساندة من داخل بلاد بابل على يد رفاقهم من افراد القبائل الذين كانوا يقيمون هناك كارقاء ، او ايدي عاملة في المزارع (١٦٨) وكجنود مأجورين دون ريب . ولكن حتى اليسر الذي تم به الفتح فأنه اخفق في انضاج تلك العناصر من الاقطاعيين الذين اخذوا يتكاثرون في المجتمع البابلي نتيجة تفكك اقتصاد الرقيق .

لدينا دليل ايجابي عن انتفاضات قام بها الارقاء في هذه المدن الشرقية القديمة التي كان اقتصادها يقوم على التجارة وامثال هذه الانتفاضات لا بد وان كانت خطيرة في بعض المدن من امثال صور التي كان عدد السكان الارقاء فيها كبيرا بصفة مفرطة (١٦٩) .

(١٦٧) عن أحجار الحدود * في العصر الكشي انظر (شتاينمترز : أحجار الحدود البابنية كمستندات) - بادورن ١٩٢٢ . ففيه ترجمة شاملة .

(١٦٨) أدورد مير : Geschichte D. Altertums I PAR. 323:

(*) يسمى حجر الحدود في اللغة السومرية والبابنية كدورو KUDURU وكان يقام عند حدود الممالك على شكل مسلة او شاهد .

(١٦٩) موفر Mover اسطورة من فينيقيا - ٢

ولقد سجل « جوستان » الذي اختصر مؤلف (بوميوس تروغوس) •
فقد ذكر انه « حين تجاوز عدد الرقيق في « صور » حدة ، ثاروا على اسيادهم
واغتصبوا سلطة الدولة وجعلوا النساء الاحرار زوجات لهم » •

ولقد شهد الالف الاول قبل الميلاد ظهور « سوق دولية » حقيقية كانت
تحتضن كل مجتمعات الشرق القديم • وينبغي بهذه المناسبة ان نتذكر الامبراطورية
الاشورية و « الامبراطورية العالمية » لبلاد فارس في عصر الاخمينيين • ذلك
ان الاقتصاد التقدي قد حقق درجة عالية من التطور • وهناك اسباب تدعو الى
الافتراض بان النقد بالمعنى الصحيح كان على شكل قطع من المعادن الثمينة لها
ختم يؤكد وزنها ، وان هذا قد تطور بصفة مستقلة عن « ليديا » (١٧٠) •

وقد نجم عن تعاظم واتساع نطاق التجارة والربا في بلاد بابل ، انشاء عدد من
المصارف التي تقوم على اساس رأس مال الربا • وقد ظلت هذه المصارف موجودة
لعدة قرون ، وكان نطاق اعمالها يشمل اقاليم شاسعة •

وثمة تطور آخر اثر في وضع المزارع الحر الصغير في بابل ، وزاد من
اعتماده على الغني • وقد وجدت هذه الاتجاهات تعبيرا لها في التطبيق الذي كان
يمارسه الاثرياء من البابليين (من امثال المرابي موراشو MURASU واولادهالذين
كانوا يمتلكون لهم مصرفا في « نفر » للقيام باعمال البناء ، والتداول ، وتوسيع انظمة
الري ، واستحصالهم من المزارعين ربع حاصلاتهم مقابل حق استعمال
الماء (١٧١) •

ولقد اشتد استغلال طبقة الاحرار نتيجة اقدام فارس في عهد الاخمينيين على
استخدام نظام تخريبي لفرض الضرائب على المزارعين شبيه بالنظام الذي اصيبت

F. Hrozny: Zum Gelwesen der Babylonier. BA 6 P. 545 (١٧٠)

(١٧١) مايسنر : بابل وآشور ج ١ ص ١٩١ • شنابل : شئون الاراضي في مصر
اهلنستية منشئ ١٩٢٥ ص ٢٩ • ولم يعثر المؤلف على قنوات مملوكة بصفة
فردية في مصر في العصر الهلنستي •

به اقاليم السكان الرومانيين مؤخرا على ايدي العوام^(١٧٢) . فالمزارع السابلي الخاضع للضريبة في العصر الاخميني كان يتصرف بطريقة تكاد لا تكون اقل وحشية من الطريقة التي كان الجمهوري يمارسها في عهد الجمهورية الرومانية . فهناك عدد من النصوص الباقية حتى اليوم تصور طرق الابتزاز الخاصة التي كان جباة الضرائب ينهبون بها جميع القرى . وكان هذا يقع بهدف جمع الفضة عن طريق وكلاء احرار وغير احرار يعملون في خدمة مصرف موراشو واولاده الذين وردت الاشارة عنهم قبل^(١٧٣) ، والذين كان غناهم يستند على ضريبة المزارع بصفة رئيسة .

وعلى هذا فليس من المستغرب ان يتفاقم الفقر بشكل مخيف بين الفلاحين . ذلك لان قطع الاراضي التي كان الفلاحون يملكونها اول الامر قد تدرت الى مساحات ضئيلة جدا ، وخفضت في بعض الاحيان الى اقل من ثلث الهكتار^(١٧٤) . واخيرا اختفت سوية . وبالتوسع الذي طرأ ثانية على السوق عقب القنوحات المقدونية والرومانية ، ازداد استغلال الفلاح الحر الى درجة اوسع .

ولقد اُتسم وضع الرقيق في مجتمع الشرق القديم خلال الالف الاول قبل الميلاد ببداية عملية موجهة مباشرة ضد العملية التي كانت تميز حالة الفقر الحر . فاذا كانت اكثرية الاحرار محرومة الان من وسائل الانتاج اولا ومن الارض قاطبة ، فان الارقاء - على عكس ذلك - شرعوا يربطون بوسائل الانتاج . صحيح انهم مازالوا يوسمون بسمة خاصة^(١٧٥) الا انهم كانوا يحصلون على درجة

(١٧٢) انظر كوتالا في BA 6 P. 553 و « اوگابفل » : النصوص البابلية في عهد ارتخشويريش الاول وداريوس الثاني ، وهو يشير الى وجود تعديل في هذا النص لكنني لا اراه مصيبا في ذلك . وكما سبق أن نوهت قبل فأنني أعزمت أن أكتب اطروحة خاصة تخصص لهذا الموضوع في مستقبل قريب . (انظر ستروف : الضرائب الثابتة في عهد الملوك الاخمينيين موسكو - ليننغراد ١٩٥٩ ص ٢٤٥ وما بعد - المحرر

(١٧٣) انظر كوهنر وانكناد مستندات من الكتابات البابلية ١٩١١ العددان ٦٦ ، ٦٧

(١٧٤) مايسنر المصدر السابق ج ١ ص ١٨٩

(١٧٥) انظر ما سبق ص ٢٤ من الاصل .

اوسع من الاستقلال الاقتصادي ، مثل الارقاء في « اثينا » في اواخر القرن الخامس ، او في روما خلال العصر الامبراطوري .

لدينا بصفة خاصة عدد كبير من المصادر تصور هذه العملية في بلاد بابل .
فالمجتمع البابلي الحديث خلال العصر الكلداني والعصر الفارسي ينبغي تمييزه
ايضا ، من وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية^(١٧٦) ، كمجتمع للشرق .

فقد كان الارقاء يستخدمون في الزراعة^(١٧٧) وفي الحرف^(١٧٨) معا .
وكانوا يعملون في مزارع المعبد^(١٧٩) والمزارع الملكية التي كانت ما تزال
تستخدم فرقا كبيرة من الارقاء^(١٨٠) كما كانوا يعملون لدى الافراد من اصحاب
الحرف الذين يحصلون على لوازمهم وموادهم من المزارع الكبيرة ، اي مزارع
المعبد (حيث نشأ تعاون اولي ضمن اقتصاد الرق)^(١٨١) .

غير ان عددا كبيرا من الارقاء كان يجمع الان في صفة ايدي خاصة ، كما
يظهر ذلك من قضية الشركة التجارية العائدة الى اولاد (ايكيبي

(١٧٦) لا يمكن التأكيد بصفة محددة بأن وثائق الاعمال التجارية في العصر البابلي
الحديث كانت ملزمة بأن تشير الى ان الارقاء كانوا يتصرفون كرعايا أو
كمواد في المعاملات .

(١٧٧) سان نيكولو وانكناد : «القوانين البابلية الحديثة» ١٩٢٨-١٩٣٠ عدد ٣٧٦
Skizze der Babylonischen Gesellschaft

(١٧٨) ف . ثي . بسبايزر : 1896 MVAG ٣ ص ١٤ (١٥٨) ومايسنر ج ١ ص ٢٥٥ .

(١٧٩) عن الارقاء المملوكين للمعابد انظر «او كابل المصدّر السابق ص ١٢-١٣
ص ٨٩ ومايسنر ج ٢ ص ٧٦

(١٨٠) كوهلر وبابيزر : Aus dem Babylonischen Rechtsl. ص ٨ ، ٧٥
(١٨١) Zehnpfund: BA IP 497, 506, 507 كذلك ذكر الرقيق

في صيغة أموال مدرجة انظر ZBA III P. 429 No 32 وكان الارقاء يقدمون
كهدايا (كوهلر وبابيزر : المصدّر السابق ص ١٩-٢٠) وكان يتم

تبادلهم كجزء من مهر الزواج (كوهلر وبابيزر ج ٢ ص ١٣) وكانوا يورثون
مثل أي نوع آخر من الاموال (المصدّر السابق ج ٢ ص ١٩ ، ٤ ص ٣٢-٣٣)

ويعاد بيعهم (كوهلر وبابيزر ج ٤ ص ٨١-٨٢) وكانوا يباعون (KB 4 P. 185 187)

وكانوا يرهنون (المصدّر السابق ج ١ ص ١٨-١٩) وكانوا يؤجرون

KB 4 P. 244 No XL III

(Egibi) (١٨٢) التي كانت تمتلك أكثر من مائة رقيق • وقد كان الارقاء يستخدمون في كل الاعمال التي تمارسها البيوتات التجارية وحتى في المزارع الخاضعة للضرائب ، وكذلك في الخدمات المنزلية •

ويشير استخدام عدد كبير من الارقاء واختلاف استخدامهم الى مشابهة بين المجتمع البابلي في مرحلة تطوره ومجتمعات الرقيق الاغريقية والرومانية ، حيث سبق للرق ان حصل على دور مهمين في ميدان الاتاج •

اود في هذه النقطة ان اقتبس رأي أحد العلماء الالمان المختصين بالاشوريات ومن البارزين في الوقت الحاضر وهو (ب مايسنر) الذي يعتبر في الوقت ذاته من أعظم الثقافات في تاريخ المجتمع البابلي الحديث والرق البابلي الحديث أيضا (١٨٤) وهذه هي الطريقة التي وصف بها المجتمع البابلي الحديث في كتابه « الثقافة البابلية والاشورية » • فقد قال « لقد ساءت أوضاع الاحرار الذين لا يملكون ثروات كبيرة بالتدريج في حين استفاد الارقاء بشكل متزايد من ناحية العدد والنتائج ... وفي النهاية وقف النبلاء والارقاء وحدهم وجها لوجه وقد أخذ عدد الاخيرين يتعاظم أكثر فأكثر • ولا بد ان يكون عددهم في قصور الملوك والامراء وكذلك في المعابد قد أصبح كبيرا جدا • فاذا ما وجدنا في الغالب مائة رجل وامرأة من الارقاء متركزين في يد شخص واحد حتى بعد التقسيم

(١٨٢) اقتسم الاولاد الثلاثة للصيرفي « اتي - مردوك بلاتي Itti-Maruk-Balati ما ورثوه عنه بطريقة حصل فيها الولد الاكبر على ثلاثة بيوت وموقع بناء في بابل ، وبيتين وموقع بناء في « بورسيبا » * وحوالي ٤٥ أو ٤٦ رقيقا (رقم المجموع تالف) • وحصل الاخوان الآخران الاصغران على ثلاثة بيوت وموقع بناء في بابل ، وبيتين في بورسيبا ، و ٥١ رقيقا • وهناك قسم من الثروة بقيت غير مقسمة كذلك لم يؤخذ عدد الارقاء الذين قدموا كمهر للبنات بنظر الاعتبار • والنص مؤرخ في السنة ١٤ من حكم داريوس وقد نشره « شتراسمير » بين المستندات الاخرى من عصر داريوس عدد ٣٧٦ (كوهلر وبايزر المصدر السابق ٣ ص ٣٧-٣٩)

(١٨٣) مايسنر : مقالته سنة ١٨٩٢ هي البحث الوحيد عن الرق في بابل •

الجزئي لاموال أحد الرجال فإن هذا الامر يبين بجلاء ان الحالة لم تكن كما يجب ان تكون عليه^(١٨٤) .

غير ان أوضاع الرقيق أو على أي حال ، أوضاع قسم من طبقتهم قد أحدثت - كما أشرت الى ذلك قبلا - تغييرات جوهرية . ذلك لان الرقيق كقاعدة أصبحت له الان عائلة خاصة به^(١٨٥) وربما كان الرقيق قد استقر الان في عمل مستقل وراح يدفع لسيده « منداتو » Mandattu اي رسم بدل اعفائه من الرق^(١٨٦) ، ذلك لان مالكي الرقيق - طبقا لرأي مايسنر - قد اخذوا يتحققون بالتدريج ان من المريح لهم بصفة أكثر ان يكون لديهم رقيق ، ذكي يدير أعماله الخاصة ويدفع لهم جزية (منداتو) بدلا من ان يجملوه يشتغل لحسابهم أو يؤجروه للغير^(١٨٧) .

فهذه الاعتبارات حملت مالكي الرقيق على تدريب ارقائهم ليصبحوا حرفيين يضيفون ايرادا الى ايراد مالك الرقيق عن طريق دفعهم جزية له باعتبارهم حرفيين مستقلين^(١٨٨) .

وكان الرقيق الذي يملك بيتا خاصا به يملك مالا بالطبع^(١٨٩) وقد يشتمل هذا المال حتى على رقيق أيضا . ولذلك كان الارقاء في المجتمع البابلي الحديث، مثل الارقاء في الامبراطورية الرومانية المتأخرة ، يستطيعون مقابل ذلك ان يمتلكوا الارقاء^(١٩٠) [انظر الاقنان المسترقون في روما] .

(١٨٤) مايسنر : المصدر السابق ١ ص ٣٨٥ .

(١٨٥) كوهنر وبايزر ٣ ص ١٦ ، ٤ ص ٣٧-٣٩ ، ٧٢

(١٨٦) المصدر السابق ١ ص ٢-٢٢٥ ص ٣٤-٣٥

(١٨٧) مايسنر : المصدر السابق ج ١ ص ٣٨٥ .

(١٨٨) كوهلر وبايزر : المصدر السابق ٢ ص ٥٤-٥٥ ، ٤ ص ٧٦

(١٨٩) عن مال الرقيق البابلي وعن وضعه بصفة عامة انظر تسيمر :

BA 3 P. 458-459:

وكوهلر : ص ٤٢٤

(١٩٠) انظر اوبير أحوال الرقيق في بابل ١٨٨٨ ص ٢ كوهلر وانكناد Opert

مائة وثيقة رقم ٥٧ ، ٦٢ . وكابفل ص ٥ و ٢٥

ويستطيع الرقيق ان يتصرف كممثل لسيده في معاملات تجارية مختلفة^(١٩١) كما يستطيع الرقيق ان يتعاقد على ديونه^(١٩٢) وان يستخدم ماله كضمان • غير ان الرقيق يستطيع مقابل ذلك ان يكون دائناً لرجل حر^(١٩٣) • وهناك بعض الارقاء كانوا يملكون مشاغل^(١٩٤) وكانوا يقبلون في المشاركة مع الرجال الاحرار^(١٩٥) ويستطيع ارقاء أحد الاسياد ان يتشاركوا فيما بينهم ، وان يقاضي أحدهم الآخر في المحاكم القانونية وبذلك يصبحون وكلاء احراراً ضمن إحدى مزارع الرقيق^(١٩٦) • وهناك عدد كبير من الارقاء كانوا يملكون مقادير كبيرة من النقود ، وكانوا يملكون بيوتات تجارية ، وحوانيت لتصريف النقود^(١٩٧) • وفي مثل هذه الحالات في مقدورهم ان يستخدموا وكلاء خاصين لهم^(١٩٨) كذلك يستطيع الرقيق ان يكون مالكا للارض وان يؤجر ارضه^(١٩٩) ويستطيع الارقاء ان يدخلوا في تعاقدات مع اسيادهم • وعلى الاخيرين ان يمدوهم بالنقود والطعام والمواد على أساس اقام الارقاء على مباشرة عمل تجاري أو اداة بيت عام وما شاكل ذلك^(٢٠٠) •

(١٩١) كوهلر وبايزر Aus dem Babylonisch. Rech. ج ١ ص ١٧ ،

٢ ص ٥٨ كوهلر وانكناد مائة وثيقة رقم ٧٦ اوكابفل : المصدر السابق ص ١٢ ، ١٣

(١٩٢) كوهلر وبايزر ج ٤ ص ١٠ ، ٢٥

(١٩٣) BA 3 P. 40 No 8 كوهلر وانكناد : مائة وثيقة ٨ اوكابفل ص ٩٢

(١٩٤) كوهلر وبايزر المصدر السابق : ج ٢ ص ٥٣

(١٩٥) المصدر السابق ج ٢ ص ٥٧ كوهلر وانكناد المصدر السابق عدد ٢٣٥

(١٩٦) كوهلر وبايزر المصدر السابق ج ٢ ص ٦

(١٩٧) المصدر السابق ج ٢ ص ٣٥ ج ٣ ص ٨ ج ٤ ص ٣٩ ، ٥١ ، ٦٢ كوهلر وانكناد : مائة وثيقة رقم ٤٤ • تسيير BA 3 P. 466-467

No. 16

(١٩٨) كوهلر وانكناد : مائة وثيقة عدد ٧٦ اوكابفل ص ٤٦-٦٠

(١٩٩) اوكابفل : ص ٩٠-٧٥

(٢٠٠) كوهلر وبايزر ج ٣ ص ٤١-٤٢ • تسيير : BA 3 P. 463-465

كوهلر وانكناد عدد ٣٧ ، ٥٨

وكان ملاك الرقيق يؤجرون قطعاً من اراضيهم لارقاتهم حسب شروط اجارة بسيطة أو متشددة^(٢٠١) وقد يجعل السيد من رقيقه مديراً لمقاطعة كبيرة ومساعد له الايمن في أعماله التجارية^(٢٠٢) .

فمثل هؤلاء الارقاء الذين لم يكونوا في الواقع سوى ارقاء بالاسم حسب لم يكونوا على الاقل منتجين بصفة مباشرة . ففي الواقع العملي انهم كانوا قبلاً أعضاء طبقة مستغلة (بكسر الفين) ، لكن معظم الارقاء كانوا في الواقع منتجين مباشرين يعملون في مقاطعات زراعية وفي الري أو في المشاغل الحرفية ، ويظلون كما كانوا قبلاً محرومين من تملك وسائل الانتاج . وما يزال هؤلاء الارقاء الذين كانوا يزرعون القطع الصغيرة من الاراضي أو يعملون كحرفيين ، ملزمين بان يدفعوا الى اسيادهم جزية تمثل عناصر بارزة لصفة جديدة من الانتاج ، هي صفة الاقطاع داخل اطار مجتمع الرقيق في العصر البابلي القديم .

وهكذا نرى ان الثغرة في مجتمعات الشرق القديم بين وضع الرجل الحر الفقير ووضع الرقيق كانت متقاربة . فكلتا هاتين الطائفتين المحرومتين من تملك وسائل الانتاج اخذتا بالتدريج تصبحان مقيدتين برغبات ومشية الطبقة المستغلة . وهكذا أصبح الشرق وكذلك الغرب مسرحاً « لثورة الرقيق » .

هناك انتفاضات فلاحية . مثال ذلك ما وقع في مصر في عهد حكم «اغسطس» وقد تهيأت لان أطلق عبارة « حركة الرقيق » على الانتفاض الذي قام به ال (بوكولوي Buakoloi ، أي الرعاة ، في القرن الثاني بعد الميلاد . فقد اعتاد المصريون ان يطلقوا على هؤلاء الرعاة اسم «اوم Aom وهي كلمة

(٢٠١) سان نيكولو وانكناد : الاعداد ٣٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤٦٠ ، ٤٧٤

(٢٠٢) اوكايفل : المصدر السابق ص ٩٦-٩٧

مميزة بصفة عالية تطلق على احد « الاسويين » (٢٠٣) ، وتشير الى ان الرعاية كانوا يجندون من بين الاجانب بصفة رئيسة .

وكانت كل هذه الحركات تعبيرا عن احتجاج اظهره قسم من المنتجين المباشرين المضطهدين ، والارقاء منهم في الدرجة الاولى ، ضد النظام الذي كانت تفرضه السيطرة الرومانية . وقد ميز « انجلز » هذا النظام ووصفه بأنه اغتصاب بالقوة تمارسه السلطات العسكرية والمدنية التي سلخت من المستولى عليهم ثروتهم اول الامر ومن ثم منحتهم قروضا وفوائد ربوية كيما تساعدنهم على تسديد المنهوبات الجديدة (٢٠٤) .

ولم يكن الفاتحون القادمون من ايران أقل قسوة من الفاتحين الرومان وقد وصف « ديودوروس » (*) طرائق استغلالهم وصفا حيا في مقطع عن « يوهروس (همروس) » (**) الحاكم الفرثي في بابل والذي حول - لأسباب جد تافهة - البابليين مع عوائلهم الى ارقاء ، وباعهم كاسرى حرب واحرق المدينة ونهبها عندما أصبح حاكما عليها (٢٠٥) ويمكن تقدير هذه التصرفات الوحشية بالحقيقة

(٢٠٣) انظر شبايفليرغ ١٩٠٩ ص ٥ وما يليها ! وستروف Petubastisroman Festschrift Griffith . ولما كان المصريون أنفسهم يسمون ال (بوكولوي) « اسويين » فلا يوجد سبب يدعو الى الشك في صواب تسميتهم بأنهم نوع من الارقاء الرعاية الذي كانوا في جنوبي ايطاليا وصقلية يتمتعون بحرية واقعية في الوقت الذين يرعون فيه قطعانهم .

(٢٠٤) كارل ماركس طبعة لنيغراد ١٩٣٢ ، ص ١٢٦ .

(*) ديودوروس Diodorus ويعرف بالصقلي . مؤرخ يوناني ولد في جزيرة صقلية وعاش في أثناء حكم يوليوس قيصر واغسطس زار بلاد مصر وأمضى في روما سبع سنوات . وضع كتابه « دليل المطبوعات التاريخية » في أربعين جزءا فقدت معظمها ولم يبق منها سوى خمسة اجزاء . وقد عثر مؤخرا على تسعة أجزاء اخرى والكتاب يتحدث عن مصر والعراق والشرق وروما باسهاب .

(**) همير تاسع ملوك الفرثيين لم يدم حكمه أكثر من سنة واحدة وقد امتد حكم الفرثيين في العراق ٤٧٨ سنة وكان عدد ملوكهم ٤٢ ملكا .

(٢٠٥) ديودوروس : المنتخبات ٥ ص ٢٢٢ الكتاب ٣٥ .

التي تبين ان همروس كان يستعمل نظام ضريبة الزرع التي استمر الفريون على تطبيقها في ولاياتهم ، والتي ورثوا تطبيقها من الدولة الاخمينية التي كانت تمتلك الرقيق .

ولقد أدت كل هذه الانتفاضات بالاشتراك مع الاستغلال الوحشي الذي مارسه الفاتحون الشرقيون منهم والغربيون على حد سواء ، الى الانهيار النهائي لمجتمع الرقيق في الشرق القديم . وقد استبدلت الاقطاعيات القائمة على أساس كدح الاشخاص المسترقين المحرومين من وسائل الانتاج ، بمزارع تجري زراعتها حسب نظام القطع الصغيرة من الاراضي ، غير ان هذه القطع الصغيرة لم تعد تستثمر من قبل الفلاحين الاحرار . فبدلا منهم وجد اقان مربوطون بالارض حسب ارادة الطبقة المستغلة (يكسر الغين) . وكانت هذه الظاهرة جلية في الغرب وفي الشرق معا . ولكن في الغرب أفسح اقتصاد الرقيق في كل اشكاله الطريق امام النمط الاقطاعي للانتاج المتبلور حديثا . ولقد تسببت ازمة الرقيق في الغرب (ايطاليا وصقليا وافريقيا) عن النمو المفرط لاقتصاد الرقيق .

ولم يكن الشرق - بما في ذلك اليونان - ليعرف مثل هذا الافراط في استخدام الرقيق . وهذا هو السبب الذي جعل المجتمع هنا لا يضاعف عدد الرقيق الى ذات الحد الذي بلغه في الغرب . ففي اليونان (بيزنطية) والشرق استمر وجود الرقيق ككيان اقتصادي فعال ضمن مجتمع يقوم على اساس الصفة الاقطاعية للانتاج حتى في الوقت الذي توطدت فيه اركان هذا المجتمع وما يزال يتفوق فيه على النظام الاجتماعي ونظام الدولة كله . وهكذا يقول « ادور مير » انه « في عصر السيادة العربية على العراق كانت بلاد بابل وسوسيانة(*) تنقص بالعديد من الارقاء الذين كانوا يعملون في المصانع بل انهم غالبا ما كانوا يقومون بثورة (٢٠٦) وحتى في أواخر القرن التاسع للميلاد وفي عصر الاقطاع المتقدم ظهرت انتفاضة

(*) سوسيانة : هي الجزء الجنوبي الشرقي من بلاد فارس وهي في الواقع منطقة الاحواز العربية .

(٢٠٦) « تاريخ الرق » ص ٢٩٠ .

كبرى للرق في العراق وضعت الدولة الاقطاعية على حافة الانهيار ، والمعروف ان هذه الانتفاضة استمرت طيلة اربع عشرة سنة (من سنة ٨٦٩ الى ٨٨٣ م) (*) وهي أطول بعشر مرات من ثورة « اسبارتكوس » ، (**) التي تقارن بها بصفة عامة (٢٠٧) . كذلك يمكن ان يذكر بهذه المناسبة ايضا الانقلاب الذي قام به الممالك اي الارقاء المحاربون ، سنة ١٢٥٠ م .

وفي نظري ان هذه الامثلة تكفي لتبيان الكيفية التي بقي بها الكيان الاقتصادي القوي لملك الرقيق محافظا في مجتمعات الشرق الاقطاعية . ذلك لان وجود الرق ككيان داخل النظام الاقتصادي الاقطاعي كان السبب الذي جعل النظام الاقطاعي الشرقي يحظى بصفة أكثر صلابة نوعا ما من النظام الاقطاعي الغربي الذي ظهر على انقاض التكوين الاعباطي لنظام رقيق اجتماعي اقتصادي متفكك .

الان وقد بلغت نهاية بحثي فاني آمل ان أكون قد هأت قدرا وافيا من الادلة الثابتة التي تبرر تحديد المجتمعات الشرقية القديمة كمجتمعات للرق بالمعنى الواسع لهذه الكلمة (ولو انها لم تكن مطابقة مع المجتمعات القديمة التقليدية) وليس كمجتمعات اقطاعية .

(*) يقصد المؤلف بذلك ثورة الزنج الكبرى في جنوبي العراق التي وقعت على عهد خلافتي المهدي والمعتمد العباسيين ، وكان على رأس الثورة رجل فارسي يدعى علي بن محمد استغل الاوضاع المزرية التي كان الزوج يحينها في تلك العهود . وقد كان التأثير الفارسي في هذه الثورة بارزا .

(**) سبارتكوس Spartacus قائد ثورة العبيد في روما ضد المجتمع الروماني الغني الذي كان يمسك بزمام السلطة ومنه يتم اختيار مجلس الاعيان الذي ينصب الاباطرة والقادة وحكام الاقاليم .

(٢٠٧) انظر تيودور نولدكه Em Sklavenkrieg in Orien في كتابه Oriental

برلين ١٨٩٢ ص ١٥٣-١٨٤ وقد عرفت هذا

Skizzen

المصدر الفاخر بفضل العطف الذي حباني به العلامة ر . ر . فاسمر .

الفصل الثاني

اقتصاد الدولة في سومر القديمة

بقلم تيومينيف

تم انشاء نظام الري ، الذي كون اقتصاد العراق ، وضمن تقدمه ، بالعمل الجماهيري الذي ساعد على تعزيز سيادة المجتمع ، وتوطيد حق ملكية الدولة للأراضي المروية .

وحق الملكية العليا هذا لوسائل الانتاج ، قد اوجد بدوره الظروف اللازمة لظهور مزارع واسعة تخضع للملكية عامة كانت تعود في اول الامر الى المعبد ، ومن ثم الى الحاكم (*) ، واخيرا الى الملك .

كذلك أوجدت هذه الملكية العليا ظروف استبعاد وتشغيل عدد كبير ، في هذه المزارع ، من سكان المجتمعات المحلية ، بالإضافة الى الارقاء ، واستسرى الحرب .

ولقد اعانتنا السجلات الوثائقية الكثيرة التي حفظت في عدد من المراكز المدنية في العراق ، على اعادة تخطيط التطور الذي طرأ على الاقتصاد التدريجي للدولة ، من مراحلها الاولى الى ان بلغ الذروة ، ذلك التطور الذي سار جنباً الى جنب مع تقدم الاسترقاق للسكان .

واقدم الوثائق التي تعود الى عهد مدينة « اوروك او الوركاء » الرابعة ،

(*) يدعى الحاكم باللغة السومرية « انسي Ensi » أي « أمير » .

ما تزال مدونة في الكتابات التصويرية ، وعلى مسرى التاريخ منذ نهاية الالف الرابع قبل الميلاد .

وارتبطت المعلومات الاصلية لهذه السجلات الوثائقية القديمة ارتباطا واضحا بسيادة «اوزوك» في المنطقة في تلك الايام واشتهر هذا العهد المبكر في اوروك ، بتفكك نظام النبلاء لان سلطة الدولة كانت في دور التكوين آنذاك ، كما أكدت ذلك ملحمة «جلجامش» السومرية القديمة ، والتي كانت الشخصية الرئيسة فيها ، هي شخصية حاكم السلالة الاولى في «الوركاء»^(١) .

ففي هذه الملحمة لا يتصرف جلجامش تصرف حاكم مستبد يختص بفترة متأخرة ، بل نجده اكثر شبها برب الاسرة ، يود ان يطيع رغبة مجلس الكبار ، و «مجمع الرجال» ، ويطلب قرارهم^(٢) ، وذلك لان الدولة لم تكن قد ظهرت بعد ، ولم تنتقل الاراضي المروية الى ايدي أولئك الذين يمسكون بسلطة الدولة . فلقد ظلت الملكية العليا للاراضي تعود ، بصفة آلية ، الى الاله الرئيس لمجتمع «الوركاء» وهي الآلهة «انين Innin لأن الارض كلها كانت ملكا للمعبد الرئيس للآلهة «انين» والذي يمثله رئيس اساقفة المعبد .

وكان هذا هو السبب الاساس في ظهور مزارع جماعية مركزة تضم

(١) في محاولة لايجاد تسلسل تاريخي للسلالات السومرية ، افترض ث. جاكوبسن Th. Jacobson في كتابه «قائمة ملوك سومر» شيكاغو ١٩٣٩ Sumerian Kings List: Chicago 1939.

ان جلجامش كان معاصرا للسلالة الاولى في «كيش» (ص ١٨٢) وكان ذلك التاريخ في حدود سنة ٢٩٠٠ ق.م . «اللوحة ٢» ولسوف نأخذ بنظر الاهتمام التخفيض الذي تم تقبله مؤخرا في تاريخ سومر القديمة . أما بالنسبة الى الفهرس التاريخي النسبي فان حكم جلجامش ، لم يسبق عصور القبور الملكية ، و سلالة « اور » الاولى ، الا بفترة قليلة على وجه التأكيد [انظر : م. لامير : «عصور ما قبل السرجونية ص ٢٨» .

M. Lambert: Epoque présargoniques p. 28

(٢) ورد ذكر موضع «مجمع الرجال» "Men Assembly" في وثائق «شروباك» بعد مرور خمسمائة سنة على معظم الوثائق القديمة لسلالة الوركاء، الرابعة .

جزءا كبيرا من أراضي المجتمع في المرحلة الاولى لتطوره ، من امثال مزارع
المعبد التي اخذت شكل مزارع للحكام ، ولكن في عصر متأخر كثيرا . وكانت
مزارع المعبد تدار وتخضع لاشراف كاهن المعبد (سانغا)^(٣) .

ولم تذكر وثائق السجلات التي تخص اقدم هذه المعابد ، ولا نصوص
الندارس ، اية اشارة عن وجود حاكم (انسي) .

✱ ولقد تطورت الحياة في «سومر» تحت سيطرة مزرعة المعبد في طريقين
اساسيين : فمن ناحية تطورت مزرعة المعبد فتحوّلت الى ملكية للدولة كان الحاكم
يمثلها اول الامر ، ثم الملك فيما بعد .

✱ ومن ناحية اخرى فاننا نلاحظ داخل المجتمعات تطويرا اقتصاديا لم يتأثر
باقتصاد المعبد او اقتصاد الدولة مباشرة . ذلك لان اقتصاد الدولة لم يتطور عن
طريق استغلال اتعاب الارقاء بالمعنى الضيق لهذه الكلمة ، اي اسرى الحرب
حسب ، وانما تطور بدرجة اوسع عن طريق تجنيد جزء من افراد المجتمع
للعمل في مشاريع الدولة .

✱ ومن المرجح ان اول الذين شملهم ذلك كانوا اولئك الافراد الذين يعيشون
في الاراضي التي خصصت كمزارع للمعبد ، وفي المجتمعات القريبة منها . فما
ان انهمك هؤلاء في العمل في هذه المزارع ، حتى اصبحوا بالتدرج اكثر اعتمادا
على المعبد ، وتحولوا في النهاية الى ارقاء .

✱ وفي الوقت ذاته لم يكن افراد المجتمع يعملون ، بصفة مباشرة في المزارع
ذات الملكية العامة التي كانت تعتمد عليهم ، وكانوا يساهمون في اقتصاد الدولة
الى درجة انجاز اعمال الري والبناء بطريقة العمل الاجباري الذي لم يمنع (وان
كان قد اُختر) التدرج الطبقي لافراد المجتمع ، وكذلك النمو التدريجي للملكية
الرفيعة الخاصة . وقد ادت هذه النتيجة في الاخير الى استبدال اقتصاد الدولة
الذي كانت تنقصه الكفاية ، بالعلاقات التي اوجدها الاقتصاد الخاص المتطور في
عهد السلالة الاولى في «بابل» .

الحشائش كالثيران والابقار ، والغنم والماعز . وربما كانت هناك قطعان للخنازير ايضا .

كانت كلاب الحراسة تساعد الرعاة في ذلك . ومع هذا فلم تتطور تربية الحيوانات الا تطورا ضئيلا نسبيا . فالقطعان لم تكن كبيرة ، ذلك لان الالواح لم تحدث الا عن عدد قليل نسبيا من المواشي ليس الا .

ويبدو ان القنص ظل يحتفظ باهمية مماثلة ان لم تكن اعظم ، اذا ما دققنا النظر في صورة كلب ذي خرطوم طويل تمت تربيته للقنص .

تضاف الى هذا حقيقة اخرى هي ان الصور التي تمثل الحيوانات البرية (أي الخنازير البرية) كانت من نوع الصور التي تمثل الخنازير الداجنة وغيرها . وكذلك كانت صور الطيور البرية اكثر وضوحا من صور الطيور الداجنة . وتدلل الصور الوفيرة لمختلف انواع الاسماك ، على الدور المهم الذي كان يلعبه صيد السمك في اقتصاديات المعبد .

ومن ناحية اخرى لم تكن للحرفين آنذاك سوى اهمية ضئيلة (داخل مزرعة المعبد على الاقل) .

وكان الخبازون وصانعو الجعة (وربما صانعو الفخار ايضا) اكثر اهمية نوعا ما . ولم تذكر الصناعات الحاذقة الا نادرا وعلى هذا الاساس فان الكلمة التصويرية «اوغر»^(٥) (النموذج الاصلي للكلمة السومرية الرمزية ناغار)^(٦) اي النجار ، قد ظهرت لأول مرة في طبقات «اوروك» الرابعة واوروك الثالثة ، ذلك لان عبارة (صانع النحاس) - التي تقابل الكلمة الرمزية المتأخرة (سيمغ) ، أي الحداد^(٧) لم تظهر لأول مرة الا في الطبقة الثالثة حسب لتدلل بذلك على تأخر ظهور حرفة الحدادة بشكل نسبي في مزرعة معبد «الوركاء» . وعلى هذا المنوال.

Auger (٥)

Nagar (٦)

Simug (٧)

وبقدر ما نستطيع ان نحكم به استنادا الى البرهان الذي تقدمه اللوحات
المأخوذة من سجلات معبد الآلهة (أنا) في الوركاء(*) ، فإن المزارع التابعة لذلك
المعبد ، ما زالت حتى في ذلك الوقت ، في المرحلة الاولى من تطورها ، في حين ان
مخططات مزارع المعبد المقبلة كانت بينة حتى في مظاهرها الفطرية .

وكانت فروع الاقتصاد ظاهرة للعيان تماما . ذلك ان الزراعة في المزارع
المملوكة للمعابد لم تتطور اطلاقا . وتضم اللوحات صوراً للحراث وللزراع
(صورة المحراث بالنسبة الى الرجل) وللثيران التي تجر المحارث (نفس صورة
المحراث مضافا اليها صورة الثور) .

ولسوء الحظ فإن اللوحات التي اخذت من سجل «اوروك» كانت مختصرة
وضيقة ولذلك لم نستشف منها اية معلومات عن تنظيم زراعة الارض ، بل حتى
عن الزراعة بصفة عامة .

ومهما يكن الامر ، وطبقاً للمعلومات القطعية المستخلصة من وثائق
السجلات الاخيرة ، فإن الارض لم تكن تزرع مباشرة ، وقد بقيت على هذه
الحالة زمناً طويلاً في المستقبل ، من قبل الاشخاص الخاصين بالمعبد . ذلك لان
الارض ، شأنها في ذلك شأن حيوانات الجر ، والبذور ، كانت قد تحولت الى
افراد المجتمع ليقوموا بزراعتها ، وكان المعبد يحصل على حصة من الغلة لقاء ذلك ،
وكانت هذه الحصة تجبي من قبل زراع يعينون بصفة خاصة لهذه المهمة(٤) .

على ان تربية الحيوانات حققت تقدماً كبيراً ، واتخذت شكلاً محدداً بصفة
اكثر . فاللوحات تشير الى رعاة يرعون قطعاناً مختلفة من المواشي التي ترعى

(٤) عثرنا على صور لمختلف اشجار البساتين (النخيل وما شاكنها) وكذلك
صور اشجار الطرفاء . ولكن يبدو ان البستنة لم تبلغ درجة عالية من
التطور .

(*) اوروك : سماها العرب باسم الوركاء وهي التسمية الغالبة عليها في الوقت
الحاضر . ورد ذكرها في التوراة باسم « ارك » و « ارك » ومنها اشتقت
كلمة « عراق » التي تطلق حالياً على بلادنا .

ظهرت ادارة مزرعة المعبد الى الوجود • فالشيء المفقود بصفة تامة ليس الحسابات الدقيقة التي تميز الاقتصاد الملكي وهو في ذروته في العراق محسب ، بل وحتى ابسط المستندات الاقتصادية كانت خارجة عن الصدد ، لان الكتابة ظلت رمزية بشكل خالص ، ولم تكن تستخدم للتعبير لا عن المعاني المجردة ولا عن الاشكال النحوية • ذلك لان الواح سجلات «الوركاء» كانت ذات حجم صغير ، ولم تستعمل الا بصفة معين للذاكرة •

وكذلك لم يكن عدد الاشخاص الاداريين في مزرعة المعبد كبيرا^(٨) • فالالواح لم تشر الا الى الكاهن (سانغا) ، الذي كان يمارس اعمال رئيس المزرعة كلها والوزير (سوكال)^(٩) والوكيل (اوغولا)^(١٠) الذي كان يترأس في الاخير فرق الاشخاص الاداريين والعاملين •

ومع ان السجلات المكتوبة غدت ضرورية داخل مزرعة المعبد ، وكانت هناك مدارس خاصة لتعليم الكتابة ، فان عنوان «الكاتب» (دوب - سار)^(١١) قد تأخر ظهوره لزم من طويل جدا^(١٢) (وقد ظهر هذا العنوان صراحة بعد خمسمائة سنة متأخرة في وثائق سجلات «شروباك» •

اما بالنظر الى تركيب الاصناف الدنيا من الاشخاص العاملين في مزرعة معبد «اوروك» فان البراهين التي توردها السجلات غامضة جدا • ذلك ان الشيء المسجل بصفة محددة هو عدد كبير نسبيا من الاناث الاقنان (غم)^(١٣) (اذ تظهر في احدى الالواح مائتان واحدى عشرة من هؤلاء الاناث من الارقاء) اللواتي دلل عليهن بكتابة رمزية تحمل المعنى الادبي لعبارة (امرأة من قطر اجنبي جبلي) •

(٨) يبدو ان أحدث الدراسات لا تؤيد مثل هذا القول • - المترجم -

(٩) Sukkal

(١٠) Ugula

(١١) Dub-sar

(١٢) ما خلا لوحة واحدة عثر عليها في « جمدة نصر » •

(١٣) geme

ولم يشر في الوركاء حتى على لوح واحد يحمل الرمز المكتوب للذكور من الاقنان «رجل من قطر جبلي» ، وان كنا نحكم من كتابات مدونة على حجر مؤرخ في نهاية هذه الفترة ، بان هذه العبارة كانت معروفة قبلا .

فلغرض تمييز الذكور من الاشخاص العاملين في مزرعة معبد «الوركاء» استخدمت اللوحات صورا رمزية تمثل رأس انسان ، وكان هذا هو النموذج الاصلي للرمز السومري «ساغ»^(١٤) أي الرأس ، والرمز (دومو)^(١٥) أي الابن .

ونحن نعرف ذلك من قضية واحدة ليس الا ، حين يظهر رمز الرأس بالاشتراك مع كتابة تصويرية لبلد جبلي (علام؟) (كور)^(١٦) كما يشير بذلك الى احد الاقنان .

واذا كانت تلك هي المسألة فان رمز الرأس وحده لا يمكن ان يشير الى الرقيق ، وان تحليل التهجئة الاخيرة لكلمة «رقيق» [نيتا + كور]^(١٧) (ايريه ، اراد)^(١٨) ، يجب ان يتضمن معنى الكلمة الرمزية (نيتا) أي الرجل .

ولسنا نعرف من الواح «الوركاء» شيئا ما عن الكيفية التي استعملت بها كلمة الرأس (ساغ) ، وكذلك كلمة (الابناء) (دومو - دومو)^(١٩) لانه لم ترد اية اشارة اليهما بالنسبة الى عدد جرايتهما .

وتشير الواح الطبقتين الثالثة والثانية في الوركاء ، وكذلك السجلات المعاصرة لهما من جمدة نصر ، الى ان مزرعة المعبد قد احرزت بمرور الزمن بعضا من التقدم . فقد كان عدد الذكور من الاقنان في «جمدة نصر» يبدو قليلا .

Sag	(١٤)
Dumu	(١٥)
Kur	(١٦)
Nita-kur	(١٧) رجل جبلي
Arad, Eré	(١٨)
Dumu-Dumu	(١٩)

يشكل محدد الى عدد الاناث من الاقنان فيها وكانت اراضي المعبد ما تزال تزرع من قبل كل افراد المجتمع •

وكانت للمعبد مؤسسة خاصة هي «مخزن المحارث» التي تزود افراد المجتمع الذين يزرعون ارض المعبد ، بوسائل الانتاج ، اي المحارث ، وحيوانات الجر •

وتشير الالواح الى عنوان الثيران الكبير «غال اودو» (٢٠) • ويبدو ان ذلك يشير الى الشخص المسؤول عن تربية المواشي •

اما البستة وتربية الطيور فقد تطورتا بشكل ملموس • وفي مقدورنا ان نميز بعض التطور في الحرف داخل مزرعة المعبد ايضا •

ولقد اشير ، بصفة عرضية ، الى حرفتين من مختلف الاصناف ، كما هو الامر بالنسبة الى الواح الطبقة السابعة في «الوركاء» • فالتجارون والحدادون يظهرون في مجموعات تتألف الواحدة منها من ستة اشخاص الى عشرين شخصا • كذلك نجد عبارة «الحداد الاكبر» (سيمغ - غال) (٢١) وهي تبين بأن هذه الحرفة كانت منظمة نوعا ما •

ولقد ازداد مجموع عدد اشخاص مزرعة المعبد زيادة كبيرة • فهناك لوح يسجل تسليم الجرايات يشير الى اثنين وتسمين من الابناء (دومو - دومو) • وهناك لوح مماثل يتحدث عن مائة وتسعة وخمسين شخصا •

ولقد غدت الواح هذه الفترة اكثر تحديدا بالنظر الى نظام الجرايات العينية • فعلى سبيل المثال نذكر لوحا كبير الحجم يسجل دفع جرايات القمح بالجمعة الى مجموعة كبيرة من الاشخاص • كذلك نلاحظ تقدما في الاتصالات الخارجية • ذلك لان كتابات الفضة التصويرية تظهر لأول مرة ، كما تظهر

Gal-Udu

(٢٠)

Simug-Gal

(٢١)

ابضا عبارة «شاب - غال»^(٢٢) التي تطابق عبارة «تاجر» المتأخرة ذاتها (دام - غار)^(٢٣) ، والتي تشير الى الوكيل التجاري للمعبد (او للحاكم) .

وهناك خطوة أخرى في تقدم المزرعة الخاصة بالمعبد . وهي خطوة ملموسة اشارت اليها الألواح المحفوظة في سجلات « اور » وهي تشير الى تحسين نظام الكتابة والتدوين . وذلك أمر يعود ، دون شك ، الى تطور آخر في مزرعة المعبد . ذلك ان الواح « اور » العتيقة كانت قد دونت بنظام رمزي متطور ، لان الكتابة التصويرية البدائية لم تعد تتلاءم والمتطلبات المتنامية للاقتصاد . فقد سبق ان تكاثر عدد الاشخاص الاداريين والعاملين معا في مزرعة المعبد . وكانت المزرعة ما تزال تخضع لزعامة الكاهن .

ومع ان الحاكم الأكبر (انسي غال)^(٢٤) لم يظهر في الألواح ، الا ان حامل هذا اللقب لم يكن يلعب دورا مهما في ادارة المزرعة . ومما يجب ان تذكره هو ان اللقب « الحاكم الأكبر » . كان يطلق على ممثلي الكهانة وليس على ممثلي السلطة السياسية^(٢٥) . فبالإضافة الى الكاهن نجد عددا من موظفي الادارة الاقتصادية الآخرين الذين عرفناهم من الوثائق المتأخرة ، من أمثال الوزير (سو كال) وخادمة (سل - سودو)^(٢٦) و (نمغي)^(٢٧) والمفتش «مشكيم»^(٢٨) والملاحظ « سخر »^(٢٩) والمشرّف «نوباندا»^(٣٠) والوكيل (اوگولا) الذي يختلف

Shab-Gal (٢٢)

Dam-Gar (٢٣)

Ensi-Gal (٢٤)

(٢٥) ظل لقب « الحاكم الكبير » يحتفظ بذات المعنى حتى بعد ان تشكلت سلطة الحاكم .

Sil-Sudu (٢٦)

Nimgli (٢٧)

Mashkim (٢٨)

Sahar (٢٩)

Nu-Banda (٣٠)

عن المشرف على القصر (نوباندا - ايغال) (٣١) ، والمشرف على مجتمع المدينة (نوباندا - اورو) (٣٢) ، واحد المشرفين على مدينة اور ذاتها (اوگولا - اوري) (٣٣) .

كذلك نجد محل الاجتماع الكبير (غال - اوكين) (٣٤) . وهذا يشغله رجل، يمثل ، على وجه الدقة ، مجمع الرجال ، اي مكان الاجتماع (٣٥) .
وبين وجود مثل هذه الدائرة ان الهيئات الحاكمة في مجتمع النبلاء ظلت موجودة حتى هذه الفترة ولو بشكل معتدل نوعا ما .

ولقد ازداد عدد الاشخاص العاملين التابعين بصفة ملحوظة . فغالبا ما نجد قوائم صغيرة باسماء دونت لغرض غير معروف . ومع ذلك توجد ايضا معلومات اكثر تحديدا عن تركيب الاشخاص العاملين في المعبد .

وكان الارقاء من كلا الجنسين يؤلفون جماعة قائمة بحد ذاتها . فهناك قائمة تضم اسماء ثلاثة وعشرين رقيقا من الذكور (ايري) واثني عشر رقيقا من الاناث « غم » .

ومن ناحية اخرى تشتمل سجلات اور القديمة على قائمة لطوائف كبيرة (من عشرين الى ثمانية واربعين شخصا) وعلى رأس كل قائمة منها وكيل خاص (اوگولا) وجملة من المشرفين (نوباندا) يرأس كل واحد منهم عددا من الطوائف . وبلغ المجموع العام لهذه القائمة حوالي اربعمائة شخص .

واذا ما حكمنا على المسألة من حقيقة ان الارقاء كانوا يدرجون في قائمة على حدة ، فان القائمة الاخرى يفترض فيها بأنها كانت سجلا للسكان الذين لم

Nu-Banda Egal	(٣١)
Nu-Banda Uro	(٣٢)
Ugula Uri	(٣٣)
Gal-Ukin	(٣٤)
Ukin	(٣٥)

يكونوا من الارقاء • ومما يعزز هذا القول ان هذه القائمة يبدو عليها وكأنها قد اعدت بالنسبة الى قطع الاراضي المخصصة لاولئك السكان •

ومهما يكن الامر فاننا لا نعرف اي شيء عن الطريقة التي كانت تستخدم بها هذه القوة العاملة ، ولا صفة تلك الطريقة ذاتها • وعلى الرغم من هذه الزيادة في عدد الاشخاص الاداريين التابعين لمزرعة المعبد ، فان اعمال الانتاج التي كانت تمارس داخل المزرعة بقيت غير مهمة ، ذلك لان المعبد في النطاق الرئيس للانتاج ، أي الزراعة ، لم يكن يستخدم - على الاقل - قوة عاملة خاصة به للعمل الزراعي الحقيقي • فالانواح في مثل هذا العهد لا تتحدث الا عن الارض التي خصصت للمزرعة من قبل المشاركين في الغلة (گانو - اورو) (٣٦) او التي تم منحها على شكل تخصيصات ، اي حقول جبلية (گان - كور) (٣٧) •

وكان الاشخاص الذين يقومون بزراعة قطع الاراضي هذه ، يزودون بالبذار وحيوانات الجر • وغالبا ما تشير السجلات الى المزارع او الفلاح (انگار) • لكن يتضح من محتويات الواح « اور » ومن وثائق « شروباك » في عصرها المتأخر ، ان الفلاحين (انگار) لم يكونوا - في تلك الحالة وفي هذا العصر - يزرعون الارض بصفة مباشرة ، وانما كانوا مسؤولين عن اقيام باعمال الحصاد ليس الا •

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد ، ان زراعة الكروم والاشجار في هذا العصر ، غالبا ما كانت تذكر على انفراد بالنسبة الى ممارسة زراعتها من قبل المشاركين في الغلة ، وان الألواح كانت في ذات الوقت تتحدث عن البستانيين (نو - گيس - كيري) (٣٨) ، وذلك امر يسمح لنا بان نفترض ان بعض النباتات كانت تزرع من قبل المعبد مباشرة •

وكانت قطعان الماشية ترعى تحت اشراف الرعاة ، وتسمن بعض الماشية

Ganu-Uru (٣٦)

Gan-Kur (٣٧)

Nu-Gis-Kiri (٣٨)

بصفة خاصة لاغراض الذبيح كذلك حققت بعض الحرف شيئا من التقدم ضمن مزرعة المعبد .

وما عدا الحرف المدونة فى الألواح الاولى ، فقد عثر على عنوان احد الحرفيين الحاذقين من امثال النحات (سال - الاماغ) (٣٩) .
وكان الرئيس الاعلى للمعبد وهو الكاهن ، يمتلك - مثل الحاكم فى العصر المتأخر - هيئة خاصة من الخدم . فنحن نصادف مثلا حامل قبعة الكاهن الشخصية ، وصانع جعة الكاهن ، وآخرين غيرهما من الاشخاص الذين خصصت لهم وظائف غير معروفة من امثال « الكاهن المسؤول عن الحقول الخارجة - ادن-بار - سنفا » (٤٠) ، والكاهن الذى يخدم المعبد (لكار سنفا) (٤١) .

وعلى الرغم من التقدم المهم نسييا الذى حققته مزرعة المعبد فى خلال الخمسمائة سنة التى مرت على الوركاء بطبقتهما الرابعة ، فان سجلات اور القديمة ماتزال بعيدة عن بلوغ الذروة . ذلك لان العمل المنتج ضمن اقتصاد المزرعة ، اى الزراعة مثلا ، لم يكن غير مهم حسب بل ان المستندات الادارية - بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة - كانت نادرة ولم يكمل تكوينها بعد .

فنحن لا نجد سوى سجلات قليلة لها طبيعة واهمية النصوص الحسابية الحقيقية ، من امثال المستندات التى تناول توزيع قطع الاراضى .
ولا تمثل الاغلبية الساحقة من الألواح شيئا ، سوى مذكرات موجزة .
فهي لا تحمل اسم الجهة المنفذة التى تثبت صحة السجل ، ولا توجد ادنى اشارة الى معنى هذه المذكرات واغراضها ، الامر الذى يجعل من المستحيل تحديد ما اذا كانت هذه المذكرات تمثل قوائم مختلف المواد والمعدات التى تناول قضايا الدفع والقبض ام لا .

Sal-Alamag	(٣٩)
Eden-Bar Sanga	(٤٠)
Lagar Sanga	(٤١)

كذلك لم تكن هذه الالواح مؤرخة بآية طريقة كانت ، ولم تدون فيها موجودات املاك المعبد وذلك امر كان مألوفاً جداً في العصور المتأخرة •
 فى مثل هذه الاحوال لا نستطيع ان نتحدث عن نظام الحسابات •
 والامر الذي ينبغي ان تذكره هو انه حتى فى هذا العصر ، ورغم تقدم الكتابة ، وسعة استعمال المذكرات المكتوبة ، وحتى المستندات الى حد ما ، وانتشارها على نطاق واسع ، مع ذلك فلم تكن هناك جماعة خاصة من الكتاب ، وان كلمة « كاتب = دوب - سار »^(٤٢) على وجه التحديد ، كانت مفقودة تماماً في الواح « اور » ، خلال هذه الفترة •

ومع ان الوثائق المأخوذة من سجلات مدينة (شروباك) كانت متأخرة قليلاً عن وثائق « اور » العتيقة ، الا انها تؤكد تقدماً آخر في مزرعة المعبد ، وان كان الهيكل التنظيمي لهذه الاخيرة لم تطرأ عليه تغييرات كبيرة • ففي سجلات شروباك ووثائقها يبرز تنظيم مزرعة المعبد للمرة الاولى في مظاهره الاساسية بدقة ووضوح كافيين •• ذلك لان هذه السجلات وان كانت ما تزال غير مؤرخة ، وليس لها شكل ثابت ، الا انها تؤلف ووثائق اكثر اصالة لان مزرعة المعبد ما تزال تسيطر على القطاع العام الاقتصاد في شروباك • ومع ان الحاكم قد ورد ذكره عدة مرات في الوثائق فانه لا يظهر في صفة رئيس للمزرعة بل صاحب علاقة بالحقل المخصص لحاجاته ، أو بتسليم مختلف انواع الاطعمة اليه • واستمر الكاهن يسيطر على الشؤون الاقتصادية بكفاءته في ادارة المعبد ادارة رسمية عالية •• ولم يساهم الحاكم في فعاليات مزرعة المعبد وان كان يتسلم حصة من المنتج •

ولقد توسعت الهيئة الادارية للمعبد بمرور الزمن ، ولم تكن للطبقات الدنيا من الموظفين وكلاء حسب ، وانما كان لجماعات معينة من الموظفين الاداريين وكلاؤهم أيضاً • وتظهر وظيفة الكاتب الخاصة (دوب سار) للمرة الاولى في هذه الفترة ، ويبدو ان هيئة الكتاب كانت وافرة العدد منذ البداية لاننا نجد اشارات الى وكلاء الكتبة ، والى الكاتب الكبير « دوب - سار - ماخ »^(٤٣) •

Dub-Sar

(٤٢)

Dub-Sar-Mah

(٤٣)

وازداد عدد أفراد الطبقة الدنيا في مزرعة المعبد ففدت أكثر تنوعا • فقبل كل شيء نلاحظ بينهم عددا كبيرا من العاملين اليافسين (غوروش)^(٤٤) ولما كانت هذه الكلمة قد استعملت في شروباك أيضا لتشير الى أعضاء المجتمع (اولئك الذين مكثوا منهم في المدينة ، وكذلك الذين يؤلفون الكتابب العسكرية في كل مكان) فاننا على حق لان نعتبر هؤلاء العاملين (غوروش) في مزرعة المعبد بمثابة اعضاء في المجتمع المحلي والذين اندمجوا نوعا ما في مزرعة المعبد وأصبحوا يتسلمون جرايات معينة هناك •

وتوجد طبقة أخرى تألفت من قبل الجمالين (لو - سي)^(٤٥) الذين كان دورهم واهميتهم في المزرعة غامضين بعض الشيء • فهذه الطبقة هي الاخرى كانت تتألف ايضا من سكان محليين ينتمي قسم منهم الى الطبقة العليا ، كما يمكن ان نستخلص ذلك من وجود عدد صريح من الموظفين الاداريين فيما بينهم ، وكذلك فيما بين العاملين اليافسين (غوروش) •

واحط افراد طبقة الاشخاص العاملين في مزرعة المعبد هم الانباء (دومي - دومي) الذين عرفناهم قبلا ، وقد اشير الى قسم منهم بانهم من اوطأ الخدم (لو - آد) •

ومن المرجح ان الانباء « دومي - دومي » كانوا من الارقاء ، ولو ان الكلمة قد استعملت في العصور المتأخرة لتشير الى العمال المساعدين من غير الباقين بدلا من الارقاء •

وكان الارقاء في الفترة السالفة في « اور » يؤلفون جماعة على حدة • أما في « شروباك » فكان الامر مختلفا • ذلك لان الاشخاص الذين كانوا يندرون للمعبد ، وتطبق عليهم كلمة (عبيد = أ - رو)^(٤٦) كانوا هم وحدهم ، دون شك ، من الارقاء • وكما حدث في المهود السابقة التي بدأت بالطبقة القديمة في

Gurush	(٤٤)
Lú-Si	(٤٥)
A-Ru	(٤٦)

• اوروك ، كان الاناث من الارقاء يؤلفن الاشخاص الوحيددين الذين تنطبق عليهم حالة الرق ، ويتم تصنيفهن بهذه الصفة على افراد •

ومن المرجح ان تفسر هذه الحالة بحقيقة ان نساء المجتمعات المحلية ، وعلى خلاف الرجال ، لم يكن مشمولات ضمن اقتصاد المعبد •

ولا توفر لنا وثائق سجلات « شروباك » معلومات مباشرة عن وظائف الاشخاص العاملين في مزرعة المعبد • ولذلك فنحن لا نشر ، بصفة خاصة ، على معلومات توضح الكيفية التي كانت تزرع بها ارض المعبد عمليا • غير ان نظام تخصيص قطع من الاراضي لاجزاء المجتمع بقصد زراعتها ، كان أكثر وضوحا في سجلات شروباك منها في سجلات « اور » العتيقة •

ولما كانت ادارة مزرعة المعبد تهيمن على اراضي المعبد المروية ، والتي كانت تؤلف الوسائل الاساسية للانتاج ، وكذلك على الاراضي الاخرى التي كانت تشتمل على عدد من حيوانات الجر (الحمير) ، فقد كان المتجون المباشرون الذين اعطيت لهم اراضي المعبد لزراعتها ، يتلقون من المعبد ايضا وعلى وجه الدقة حيوانات الجر اللازمة وبذور القمح • وكان عليهم ان يقدموا الى المعبد جزءا معينا من الغلة المحصودة ، لكن هذا الجزء - كما يبدو - لم يكن كبيرا ذلك لان الفلاحين الذين اصبحوا فيما بعد مشرفين على الزراعة يبدو عليهم انهم في هذه الفترة لم يكونوا سوى جباة • اما حيوانات الجر ، فكما نستطيع ان نحكم به استنادا الى الوثائق التي تناول توزيع قطع الاراضي والحيوانات ، فانها كانت تجهز ايضا الى اعضاء المجتمع الذين كانوا يملكون اراضي خاصة بهم ممن ليس لديهم حمير او ثيران •

وقد ساعد هذا الوضع على ان يصبح افراد المجتمع الذين لا تربطهم بارض المعبد رابطة ، مستقلين فيما بعد •

استمرت الحرف داخل مزرعة المعبد في التطور ، حيث ازداد العدد الاجمالي لصناع المعبد • وتذكر الوثائق عددا من الحرف الجديدة التي له

تذكر في ألواح السجلات السابقة • وكان يرأس الحرفيين من مختلف الحرف وكلاء خاصون • فضلا عن ذلك كان لبعض انواع الحرف رئيس (غال) (٤٨) الى جانب كل وكيل ، ويبدو بانه كان يرأس هذه الحرف من امثال رئيس النجارين (غال - ناغار) (٤٨) ورئيس الحدادين (غال - سيمغ) (٤٩) ورئيس الاسكافين (غال اشغاب) (٥٠) ورئيس الحكاكين (غال - زاديم) (٥١) • وهذا الامر نستنتج منه بان مزرعة المعبد لم تكن تضم اليها هؤلاء الصانع الذين كانوا يؤلفون جزءا من الاشخاص العاملين فيها حسب بل ان الحرف في المعبد كانت منظمة تنظيميا حسنا ايضا •

وكانت مزرعة المعبد كما صورتها سجلات شروباك في ذلك الوقت ، تمثل آخر مرحلة في تطور الاقتصاد العام للمجتمع والممثل في شكل مزرعة المعبد الكاملة •

فبعد هذه المرحلة تبدأ العملية التي تحولت بها مزارع المعابد الى اساس لمزارع الحكام • ففي البدء نجد شكلا محددا لمزرعة احد الحكام لم تأخذ بعد - على اية حالة - شكلها النهائي وذلك في « اور » في عهد السلالة الاولى • اما في عهد سلالة « اور نانشي » في « لكش » فقد كانت مزرعة الحاكم اكثر كمالا في التطور • ذلك لان وثائق « لكش » التي جاءت بعد حوالي ثلاثة أو اربعة قرون مضت على وثائق سجلات « شروباك » تصور مزرعة الحاكم في أوج تطورها • ففي عهد سلالة اور - نانشي في « لكش » تنامت سلطة الحاكم المحلي وتمززت في حين تقدمت مزرعة الحاكم على حساب ملكية المعبد •

وتحت حكم آخر ممثلي سلالة اور - نانشي لم تعد المزارع الكبرى المركزة التي كانت تعود قبلا الى المعبد ملكا تاما للحاكم ولافراد أسرته حسب ،

Gal	
Gal-Nagar	(٤٨)
Gal-Simug	(٤٩)
Gal-Ashgab	(٥٠)
Gal-Zadim	(٥١)

الملكة شاگ - شاگ (وهي مزرعة الآلهة ، با او ،) اسميا) كانت تدار من قبل ذات المشرف المدعو « انيغال »^(٥٨) الذي كان يديرها حين كانت ملكا الى « بارناماترا »^(٥٩) زوجة « لوغا لاندا » .

وظل نظام الادارة واجراءاته دون ما تعير . وكان الشيء المميز بصفة خاصة هو ان الاشخاص الذين كانوا يحترفون عددا كبيرا من الحرف كانوا يهتمون على انفراد بخدمة أعضاء اسرة الحاكم . وأكثر من هذا كان كل الاشخاص الاداريين والعاملين في المزارع المتتابع حول الحاكم (أو الملك) وحاشيته ، قد انقسموا الى طبقتين هما : طبقة الموظفين ، وطبقة الخدم الذين كانوا يعنون مباشرة بحاجات حاشية الحاكم ومتطلباتها مقابل لا شيء سوى جرايات عينية تعطى لهم ، في حين انهمك جمهور الموظفين في الاعمال الانتاجية العامة التي كانت اقل ارتباطا بالحاشية الملكية وذلك مقابل حصولهم على قطع من الاراضي بالاضافة الى الجرايات العينية التي كانوا يحصلون عليها ، أو بدلا عنها .

ولم تختلف مزارع المعابد الخاصة ككلية ، لكنها فقدت دورها المسيطر السابق ، وتحولت الى خلفية ليس الا . ففي « لگش » ذاتها بالاضافة الى معابد الآلهة الرئيسيين التي كانت تزود بيت الحاكم بالمواد الغذائية في الدرجة الاولى ، كان يوجد عدد من مزارع معابد الآلهة الثانويين التي كانت تملك الارض والافراد الخاضعين بها أيضا ، لكنها لم تعد مهيمنة على المركز الرئيس في الحياة الاقتصادية لمجتمع لگش .

ولقد بقيت الزراعة تمثل الفرع الرئيس للاقتصاد . ومع ان تطبيق عملية توزيع قطع من الاراضي على المشاركين في الغلة ما يزال قائما في مزارع الحكام ، فان هذه المزارع قد تأثرت بعملية اخرى لم تكن معروفة في مزارع المعابد قبلا .

Eniggal

(٥٨)

Barnamattra

(٥٩)

ذلك ان الارض اصبحت الآن تزرع من قبل زمرة من العمال يرأسهم موظفون خاصون يطلق عليهم اسم رؤساء الفلاحين (ساغ - انغار) • ولما كانت الزراعة تمثل النشاط الاقتصادي الرئيس - كما سبق أن ذكرنا قبلا - فان مركز العمال الزراعيين الذين أشير اليهم في الوثائق باسم « شوب - لوغال »^(٦٠) كان دقيقا لتمييز صفة استغلال القوة العاملة في مزارع الحكام والمعابد • وتبين دراسة احوال هؤلاء العمال الزراعيين انه ما ان تحولت مزرعة المعبد الى ملكية للحاكم حتى ازداد انهماك الشعب العامل أكثر فاكثر في المزارع واصبح تابعا بالتدريج تماما •

والحقيقة المستخلصة من كل الوثائق المتوفرة لدينا التي تتناول قضايا العمال الزراعيين « شوب غال » هي ان هؤلاء العمال الزراعيين قد برزوا من بين السكان المحليين اذ كان منهم يتألف مجموع القوات التي كانت تجند وقت الحرب • وبالإضافة الى الجرايات العينية كان هؤلاء العمال يمنحون قطعة من الاراضي ، وانهم كانوا يزرعونها بشكل جماعي على أكثر احتمال ، لاننا لا نجد في الوثائق واحدا من هؤلاء العمال الزراعيين (شوب لوغال) قد تسلم قطعة ارض بنفسه ، بل ان الذين كانوا يتسلمون تلك الاراضي هم رؤساء فرق اولئك العمال الزراعيين •

ففي مدونة « اوروكاجينا » الشهيرة تم تصوير العامل الزراعي (شوب لوغال) بصفة مالك للارض التي كان يروبوها بنفسه • ومع ذلك فان عمل هذا العامل في المزارع لم يكن حرا بل كانوا جميعهم مستغلين في الزراعة وفي مختلف انواع الاعمال الاخرى في مزارع الحكام والمعابد • ومع ذلك وحتى في مثل هذا الفرع الرئيس من فروع الاقتصاد الذي تؤلفه زراعة الأرض ولا نقول شيئا عن انواع العمل الاخرى - كانت القوى العاملة تزود من قبل السكان المحليين ، وان العامل الرقيق بمعناه الصحيح ، لم يكن مستخدما •

وليس في مقدورنا ان نحكم ، استنادا الى شواهد الوثائق الادارية المستخلصة

بل كانت تعتبر بصفة رسمية أيضا من ثروات الحاكم • ولم يعد اسم الآله يذكر في السجلات الادارية في حين أصبح الحاكم وزوجته وأفراد أسرته يعرفون الآن باسم المالكين المباشرين للأرض ، للأشخاص العاملين في المزرعة • وطبقا لذلك لم تعد مهمة الإشراف على الفعاليات الاقتصادية في المعبد من وظائف الكاهن الذي كان الرئيس الإداري لمزرعة المعبد ، وإنما أصبحت من مسؤولية المشرف (نوباندا) ، أو الموظفين الذين يعينهم الحاكم بصفة خاصة •

وارتبط اغتصاب السلطة من قبل المقتصب « اوروكاجينا »^(٥٢) ، الذي خلف « لوغالاندا »^(٥٣) • آخر حاكم من سلالة « اور - نانشي » بشيء من المقاومة التي أبداه ، إلى حد ما ، رجال الدين وجماهير واسعة من المجتمع في لكش ، التي عانت من اضطهاد موظفي الحاكم ومن الضرائب الفادحة • • ومهما يكن الأمر فإن الإصلاحات التي أجراها (اوروكاجينا) ، في حقول الإدارة الاقتصادية لم تتجاوز أكثر من إعادة حقوق الكهنة بوسيلة اسمية خالصة ، أي أن اسم الآله أخذ يظهر مرة أخرى في الوثائق الادارية لكن ذلك لم يدم طويلا •

والواقع أن اقتصاد الدولة برمته بقي في أيدي الحاكم أو (الملك) اوروكاجينا ، وزوجته شاگ - شاگ^(٥٤) وأطفاله ، وإن كانت هذه المزارع قد بقيت بالتتابع - من الناحية الاسمية - من أملاك الآله « نغرسو »^(٥٥) والآله « با - او »^(٥٦) زوجته ، والآله « إغاليم »^(٥٧) •

وكما حدث في عهد (لوغالاندا) تماما كانت إدارة كل هذه المزارع في أيدي الأشخاص الذين يعينهم الحاكم أي المشرفين « نوباندا » • بل إن مزرعة

Uruka-Gina	(٥٢)
Lugalanda	(٥٣)
Shag-Shag	(٥٤)
Nin Girsu	(٥٥)
Ba-U	(٥٦)
Igalim	(٥٧)

من سجلات معبد « با - او » ، على مدى العمل الذي كان يستغل فيه اسرى الحرب والرقيق المشتري في مجالات أخرى من الاقتصاد . وفي استطاعتنا أن نتحدث بشيء من التأكيد عن الاستخدام الواسع لعمل الاناث من الارقاء اللواتي كان يجري استغلالهن ، في ذلك الوقت ، بنوع من الطريفة الابوية ، اذ كان يطلب الى النساء القيام بأعمال طحن القمح ، وغزل الصوف ، ورعاية الحيوانات الداجنة . اما بالنسبة الى الذكور من الارقاء فلا نعلم أي شيء عنهم من الوثائق اطلاقا ، سوى قضايا قليلة تم فيها شراء البستانيين . وتشير احدى القضايا الى مساعدة أحد الرعاة المبايعين . وكان الذكور من الارقاء أكثر عددا بين العاملين في الزراعة (ايكي - نو دو) (*) ومن المحتمل ايضا بين العمال غير الحاذقين والحمالين ، وان كان وجود الارقاء بين الآخرين يعتبر امرا افتراضيا بالنظر الى نقص الشواهد المباشرة في الوثائق المتوفرة لدينا . كذلك كان استخدام الارقاء في الحرف ضئيلا هو الآخر .

والحقيقة ان من المستحيل اعطاء تأكيد عن وجود الارقاء في مزارع الحكام ، وهذا امر مهم بحد ذاته ، ذلك لان هذا يعني أن اسرى الحرب والارقاء المبايعين المستخدمين في المزارع لم يكونوا يؤلفون طبقة أو طائفة مميزة ، وانما كانوا قد ذابوا في الجمهور العام المؤلف من الاشخاص العاملين . ولم تكن مزارع الحكام والمعابد تحتضن كل السكان في أي من المهود . ذلك لان أكثر من نصف (وربما الثلث) من مجموع السكان القادرين على العمل جسمانيا في « لكش » ، ظلوا خارج هذه المزارع ، وقد اندمجوا في المجتمعات الريفية التي لم تجند الا لاداء عمل مؤقت في الري وفي اعمال البناء . وهذا يمكن التدليل عليه من الحقيقة القائلة بان مثل هذا العمل (الذي يعوق فعاليات الري الموقته في الحقول الخاصة والبساتين) لم يكن مسجلا بين المهام التي يؤديها الاشخاص الاعتياديون في مزرعة الحاكم .

كانت المرحلة التالية في تطور اقتصاد الدولة هي اندماج مزارع الحكام المحليين

(*) Igi-nu-du والترجمة الحرفية لهذه العبارة تعني (الذي لا يرفع بصره الى وجه سيده) .

ففي نظام اقتصادي مركز من المزارع الملكية التي كان يسيطر عليها حكام السلالة الثالثة في «اور» • ذلك ان توحيد العراق الذي حدث في عهد «سرجون» وورثته ، وكمل في عهد سلالة اور الثالثة ، لم يكن محددا - كما كان ذلك شأنه في العصور السالفة - بمحض الاعتراف الشكلي بسيادة المجتمع السائد ، في حين بقي الارث ومعظم ملكيات الحكام المستقلة من دون ان تمس بشيء ما • ذلك ان تطور مزارع الحكام ، وما نجم عنه من ظهور علاقات دائمة فيما بينها ، واخيرا وليس آخرا ، فان الضرورة لتوحيد القنوات وخزانات المياه في نظام ري يشمل القطر كله ، ان هذه الاحوال كلها كانت لازمة للتكامل الاقتصادي في العراق ، وقد مهدت السبيل لوحدة أكثر استقرارا وفعالية في المنطقة ، فأصبحت هذه الوحدة تستند الآن على أساس اقتصادي أكثر ثباتا •

كانت النتيجة المباشرة لتوحيد ارض العراق ، ضياع استقلال المراكز الاقتصادية للحكام المحليين ، والتي تحولت الى ما يشبه الفروع المندمجة في مزرعة ملكية موحدة تشمل المنطقة برمتها • ومع ان الفروع كانت خاضعة للحكام الا ان هؤلاء لم يصبحوا حكاما مستقلين بمقتضى حق الارث ، بل غدوا محض حكام يعينون ويعزلون من قبل الملك ، وكانوا ينتقلون من مركز اقتصادي الى آخر •

أما مزرعة الحاكم المستقلة التي كان هدفها الاول هو تلبية حاجيات الحاكم نفسه وحاشيته - كما كان الامر شائعا في عهدي «لوغانندا» و «اورو كاجينا» - ان هذه المزرعة قد اختفت تماما ، ذلك لان مصالح المزرعة الملكية قد تفوقت الآن على كل المصالح الاخرى •

ونتيجة لذلك فقد حدثت تغييرات ملموسة في التنظيم الاقتصادي بمجموعه • فالوثائق الادارية لتلك الفترة قد ارجت سني الحكم الجاري ، حيث اصبح نظام التأريخ موحدا في جميع انحاء القطر • ولقد عززت الوثائق باختم تحمل اسم الملك ، في حين احتل اسم الحاكم المرتبة الثانية باعتباره خادما للملك (رقيقا حسب اللفظة الاصلية) •

ولقد كان الملك يتدخل في الشؤون الاقتصادية عن طريق الرسل الذين كان يبعث بهم الى المراكز المحلية • وكان الملوك يضعون ايديهم على بعض الحقوق

والمراعي في الاقاليم لاغراضهم الخاصة • كذلك كانت أعمال البناء الواسعة في الاقاليم تجري باسم الملك ، كما كانت أعمال الري الواسعة التي تشمل اراضي شاسعة ، يتم تنفيذها من قبل السلطات الملكية •

وقد ادى تشكيل وحدة اقتصادية موحدة ومركزة تدار من مركز واحد الى ايجاد نظام محاسبة ومراقبة كان ضروريا بصفة مطلقة ، كما ادى الى تطور مثل هذه الوحدة ايضا • وكثيرا ما كانت سجلات « اور » ولاسيما سجلات المراكز الاقتصادية المحلية في هذه الفترة ، تحتوي على كشوفات خرائطية مفصلة للحقول تشير الى مساحتها ، وصفاتها ، والى كميات البذور التي تتطلبها • وكذلك كانت قوائم موجودات املاك الدولة (من المواد الخام والمواد الجاهزة) تحفظ في مخازن بالاضافة الى قوائم الماشية وسجلات الاشخاص الوفيرة • وكان من الامور الشائعة ايضا وجود وثائق المراقبة التي تسجل العدد المتوفر من الرجال العاملين الذين يمارسون مختلف الاعمال ، وكذلك الاشخاص العاملين في مشاغل الدولة •

ونجد نمطا غير معروف من الوثائق والتقارير (وهي تقارير سنوية عادة) التي ينظمها الموظفون الذين يعهد اليهم بادارة المخازن والتي يسجلون فيها ما يتسلمه الوكلاء التجاريون ، والرعاة ، ومراقبو فرق العمل ، ولاسيما المشرفون على الثيران (نو - باند - غود)^(٦١) ، وما يسلمونه الى هذه المخازن من مواد ودوات • كذلك كان هؤلاء الموظفون يسجلون مقدار العمل المنجز خلال الفترة المقدرة له ونفقات ايام العمل •

وفي ظل الظروف الجديدة طرأت على التنظيم الاقتصادي برمته تغييرات جسيمة • ذلك ان زراعة الارض مباشرة من قبل الاشخاص المستخدمين لدى الملك أو المعبد ، أصبحت هي الطريقة المطبقة لاستئلال الاراضي المملوكة • أما حالات منح قطع من الاراضي بالاجارة فكانت نادرة وشاذة • ويبدو ان نظام تخصيص قطع فردية من الاراضي للاشخاص العاملين في المزارع قد اسيء استعماله في هذه الفترة • فبدلا من ذلك طبق ، على نطاق واسع ، النظام القاضي بتخصيص

حقوق تحت اشراف جماعات متباينة من الاشخاص الاداريين والعمال يتم زرعها بذات الطريقة التي تزرع بها بقية المزارع الاخرى • وفي المزارع الملكية ومزارع المعابد معا كانت الارض تزرع من قبل الفلاحين وكان هؤلاء الفلاحون مع مساعديهم من رعاة الثيران (شا - غود)^(٦٢) وأبناءؤهم ينظمون في فرق تحت اشراف المشرفين على الثيران (نوباندا غود) ، وكانوا يحصلون على جراياتهم طيلة أيام السنة ، ولا يستخدمون في الزراعة وحدها حسب بل وفي أعمال أخرى ، وقد يقسمون الى فرق عمل متساوية بصفة مؤقتة تحت اشراف مراقبين آخرين • ويلزم مراقبو فرق العمل الزراعي ، مثل بقية زملائهم في فرق العمل الاخرى ، بتقديم تقارير سنوية عن تشغيل العمال الدائمين لديهم (ويحتسب ذلك على أساس الايام التي يمضيها الرجل في العمل) ، وكذلك الاشخاص الذين يتسلمونهم بصفة مؤقتة من المراقبين ومن المشرفين على الثيران •

ويطلب الى الفلاحين من ناحية اخرى تقديم معلومات عن احوال حيوانات الجبر الموضوعة تحت تصرفهم لانجاز العمل •

وقد أصبحت حرفة تربية الحيوانات أكثر اتقاناً • ذلك لان القطعان العائدة الى الملك والمعبد غدت ثابتة ووفيرة • وقد ازدادت وفرتها نتيجة للفتائم (ولاسيما في عهد شولگي Shulgi الممثل الثاني للسلالة الحاكمة) ولما يسلمه الحكام منها بشكل اعتيادي وكذلك بسبب النذور الطوعية من الافراد •

واحدث هذا النمو السريع في قطعان الماشية تغييرات في نظام صيانتها والحفاظ عليها • فبالاضافة الى عملية الرعي أصبحت عملية تسمين المواشي وتهيشة العلف لها تطبق على نطاق واسع جدا في عهد سلالة اور الثالثة نفسها ، وفي المراكز الاقليمية ولاسيما في المؤسسات التي برزت آنذاك وكانت تستخدم للقيام بعمليات التسمين

الواسعة ، حيث كانت تعنى بالثيران وبالمواشي السمينية على حد سواء وتعرف باسم « بيت الثيران » (أي غود - شى) (٦٣) وبيت الماشية « أي - اودو - شى » (٦٤) .

وتبين جملة من وثائق سجلات « لكش » ازدياد عدد الماشية والاغنام التي كانت تحفظ في هذه المؤسسات أو البيوت . ففي « دريهم » (٦٥) على مقربة من « نفر » (٦٦) كانت تجمع فيها بصفة خاصة قطعان كبيرة من الماشية المنذورة ويجري تسمينها استعدادا لتوزيعها .

وكذلك اصبح انتاج الحرف في الاقتصاد الملكي الآن احسن تنظيمًا . فقد ازدهرت انواع مختلفة من الحرف في مزارع الملوك والمعابد . وكان الصانع يتسلمون المواد الخام ويسلمون السلع المصنوعة . وكان عملهم - كما هو الامر في فروع اخرى من الانتاج - يخضع لمراقبة دقيقتين . فمثلا عندما يتم جرد موجودات النسيج لا يقوم الموظف المختص باحتساب كمية الصوف المستهلك في العمل حسب بل واحتساب عدد الايام التي انفقها كل شخص . ولقد نتج عن نمو الحرف وتوسعها ظهور اسلوب جديد في الانتاج ، وفي مشاغل الحرف حيث اخذ عدد من الرجال ، يبلغ العشرات أحيانا ، يعملون سوياً في تلك المشاغل على سبيل المثال ، مشغل الخوص ، ومشغل بناء السفن في « أُمّا » (٦٧) ، والمطاحن في « لكش » و « سفدان » (٦٨) .

ولقد تطور المشغل الجديد للحرف في « اور » تطورا كبيرا حيث كانت هناك ثمانى حرف أساسية يجري تطبيقها في مشاغل خاصة وهي موحدة في وحدة انتاجية واحدة تحت اشراف احد رؤساء الوكلاء او الملاحظين .

E-Gud She	(٦٣)
E-Udu-She	(٦٤)
Drehem	(٦٥)
Nippur	(٦٦)
Umma	(٦٧)
Sagdan	(٦٨)

وكانت اعمال الانتاج في هذه المشاغل تخضع لرقابة واشراف صارمين كما هو الامر في فروع الانتاج الاخرى •

وكان عدد الاشخاص العاملين في هذه المشاغل يتم تدقيقه كل شهر ، وفي بعض الاحيان عدة مرات في الشهر الواحد • كما كانت تقدم التقارير الخاصة عن صرف المواد المستعملة ، وكمية المواد المصنوعة •

ونظرا الى اتساع العلاقات والارتباطات الخارجية ، أصبح الدور الذي يقوم به الوكلاء التجاريون أكثر أهمية ، اذ تحتوي سجلات مختلف المدن على وثائق تتناول نشاطات هؤلاء التجار ، وتتضمن قوائم بالموجود من المواد المخصصة لهم ، وحسابات عن اعمالهم •

وقد احدث هذا التركيز لكل الفعاليات الاقتصادية في العراق تبدلات في اشكال استغلال العمل • ذلك ان آخر مظاهر الروابط الابوية التي تم الحفاظ عليها في مزارع الحكام في العصر قد اختفت دون ان تترك أي اثر لها • فقد كان عمل الاشخاص العاملين في المزرعة الملكية المركزة يستغل بطريقة وحشية ، ومن دون ادنى رادع • وكانت احوال العمال في المزرعة ، سواء كانوا من السكان المحليين أم من أسرى الحرب ، تتسم بمظاهر الرق الحقيقي • فقد كان جميع الرجال العاملين في المزارع الملكية وفي مزارع المعابد يوزعون - بغض النظر عن مهارتهم وحرفهم - في فرق يرأسها الوكلاء أو المراقبون ، ويجندون لاداء أشق الاعمال •

وما ان تقسم العمال في فرق حتى اخذوا يتنقلون من عمل واحد الى آخر ، ومن موضع عمل الى ثان ، ومن مراقب واحد الى آخر ، بل انهم لم يكونوا يمشون في مركز واحد من مراكز الاقتصاد • وكانوا منهمكين بالعمل حيلة ايام السنة كلها ، ولا يذوقون طعم الراحة الا في حالتي المرض أو الوفاة •

والى جانب اعمالهم الاعتيادية في الحصاد وقطع القصب ، والحطب وجمع

القصبة والبستنة ، وأعمال الري ، اضيفت أعمال أخرى نظرا لتعاظم أهمية النقل النهري ، وبصفة خاصة أعمال الكدح الاخرى من أمثال تحميل السفن وتفريغها ، وجر السفن الموسقة في الماء .

وكانت أحوال الاناث من الرقيق مشابهة لاحوال الرجال في التعاسة ايضا . فلم يعدن الان يمارسن أعمال طحن الحبوب ، وأعمال الحياكة حسب بل ان عددهن لم يقل عن عدد الذكور العاملين في المزارع الملكية . وكان يجري استغلالهن في أنواع عديدة من الاعمال بما في ذلك أعمال تفريغ السفن وتحميلها وجرها رغم انها كانت من الاعمال الثقيلة الشاقة . وحتى المراهقون كانوا يستخدمون أيضا في أعمال النقل النهري .

ولقد نجم عن شدة الاستغلال معدل مرتفع بشكل غير اعتيادي من الوفيات بين النساء والاطفال الذين كانوا يعملون في المزارع الملكية . وادت وطأة الاضطهاد الشديد الى انفجار الاحتجاج من قبل قسم من المستغلين . وكان الهرب نوعا من الاحتجاج الذي أكدته الوثائق والذي يبدو بجلاء انه قد انتشر على نطاق واسع .

والصادر المتوفرة لدينا أبعد ما تكون عن الصراحة في تصنيف الاشخاص العاملين في المزارع الملكية وفي مزارع المعابد ، وذلك بالنظر الى النسبة بين السكان المحليين الاصليين ، واسرى الحرب ، والارقاء المبيعين . والدليل الوحيد الواضح نسبيا يخص الاشخاص العاملين في « اور » .

وقد أدى توحيد القطر الى زيادة قوته في الخارج ولا سيما في عهد السلالة الاولى حيث جاءت سلسلة الحملات العسكرية الظافرة بطوفان من اسرى الحرب الامر الذي رفع النسبة المئوية من هؤلاء الاسرى المسترقين بين مجموع الاشخاص العاملين في مشاريع الدولة .

وتضم سجلات « امّا » و « اور » وثائق تشير الى الاسرى من النساء اللواتي كان يجري توزيعهن بين مختلف المصالح والمرافق . وكما كان الامر في العصور السابقة كان عدد الاناث من الرقيق في عهد السلالة الثالثة في « اور » يفوق عدد

الذكور المصنفين بشكل ارقاء • وأصبح عدد الاناث من الارقاء في هذه الفترة كبيراً جداً ، ذلك ان مئات منهم كن يستخدمن لا في المزارع الملكية حسب بل وفي مختلف مزارع المعابد أيضاً •

وكانت المعلومات المحددة والوحيدة عن الذكور من الارقاء تنبع من مدينة « اور » حيث كان عددهم أكثر ، وكانوا يؤلفون مع الاناث جماعة متميزة تعرف باسم مجموعة الارقاء من الذكور والاناث « غم – اراد – أي – ني »^(٦٩) وكان هؤلاء يعملون في مزارع المعابد ويتلقون جراياتهم وفقاً لوثائق من نوع خاص • وعن الاشخاص الآخرين تشير سجلات القصر الى جماعة متميزة تعرف باسم الخدم « نام – اراد »^(٧٠) •

والواضح ان كثيرين من الاسرى للذكور استقروا في « اور » حيث جرت العادة بان يؤتى بأسرى الحرب الى المكان الاول أي العاصمة ، فاما ان تبتلعهم المزارع الملكية ، أو ان يوزعوا بصفة جزئية على مزارع المعابد • أما المراكز الاقتصادية الاخرى فغالبا ما كانت تحصل على الاسيرات ، حيث تحتفظ السجلات المحلية بوثائق عن كيفية استلام اولئك الاسيرات •

وكما هي الحالة في سالف العصور كانت المعلومات عن الاسرى من الرجال في المراكز الاقتصادية الاخرى أقل وضوحاً • ذلك لان سجلات « لكش » مثلاً لا تحوي سوى وثائق قليلة تسجل شراء الفلاحين • ولا نجد في وثائق السجلات الاقليمية أى دليل مباشر عن وجود قن واحد بين الاشخاص العاملين في اقتصاد الدولة والمعابد ، وان عبارة « رقيق ، عبد » « ايرى – اراد » لم ترد في هذه الألواح قط •

وهذا السكوت المطبق في السجلات عن الذكور من الارقاء (وان كانت المعلومات عن الاناث من الرقيق وفيرة) ليس من الامور العرضية • ويبدو ان

Gim-Arad-é-Ne

(٦٩)

Nam-Arad

(٧٠)

التفسير المقبول لذلك هو ان الذكور من الارقاء ، وبصفة خاصة الاولاد المولودين منهم أو المشاركين معهم ، وكذلك الاناث من الارقاء ، كل هؤلاء قد ذابوا كليا بين العمال غير الماهرين في المزارع الملكية والدينية لان ظروفهم كانت ظروف استرقاق تام .

وتصور الوثائق الادارية للسلالة الثالثة في « اور » ، وبشيء من الوضوح ، أحوال السكان المحليين الذين وان لم يكونوا يعملون في المزارع الملكية الا انهم كانوا يرغبون على المشاركة في أعمال الري والبناء .

وتوجد سجلات قليلة متناثرة هنا وهناك تلقي بعض الضوء على تنظيم نظام العمل الالزامي هنا ، والذي يبدو عليه بانه كان منظما في كل الجهود على غرار ما كان عليه عمل العمال (غوروش) الذين كانوا يستخدمون بصفة مباشرة في المزارع الملكية .

وفي عصر السلالة الثالثة في « اور » ، بلغ اقتصاد الدولة في سومر القديمة ذروة تطوره ، لكن في الوقت ذاته بدأت نقاط الضعف تظهر فيه بشكل ملحوظ أكثر فأكثر . فحين كانت القوى المنتجة ما تزال ضئيلة التطور جدا ، لم يعد النظام الاقتصادي الموحد في المزارع الملكية الذي أوجده الملوك عن طريق دمج مزارع الحكام السابقة المتناثرة في كل انحاء القطر ، لم يعد هذا النظام قادرا على اداء وظيفته الا عن طريق الضغط على المصادر الى أقصى حد ، واستغلال العمل بطريقة أكثر وحشية . ومثل هذا النظام لا يمكن ان يدوم طويلا . ذلك لانه بعد ان سقطت السلالة الثالثة في « اور » ، وانقسمت سومر الجنوبية الى ثلاث ممالك ، حافظ هذا النظام على زخمه لفترة من الوقت في « ايسين » ،^(٧١) و « لارسا » ،^(٧٢) . ولكن حين ظهرت الدولة الموحدة في عهد السلالة البابلية الاولى ، لم يعد لذلك النظام من وجود بل لم يظهر على الاقل في شكله الاول القوي المركز ، وبالعدد الواسع من الاشخاص الاداريين والعاملين في نطاقه .

Tsin

(٧١)

Larsa

(٧٢)

وفي الوقت ذاته ابطال العمل بنظام الجراية العينية وحل محله نظام تخصيص قطع من الاراضي للاشخاص العاملين في قصر الملك . وهذا التفكك الذي أصاب الاقتصاد الملكي المركز كان يقابله توسع وتقدم ظاهران في المبادرات الفردية وفي الفعاليات الخاصة . ذلك ان حياة البلاد الاقتصادية لم تكن - كما لاحظنا - محدودة باقتصاد الدولة ، أي الاقتصاد الملكي وحده . ففي أوائل عهد السلالة الثالثة في اور كان التقدم الاقتصادي خارج المزارع الملكية قد أوجد علاقات اجتماعية معقدة الى درجة احتيج معها الى اتخاذ اجراءات تشريعية لفرض تنظيم تلك العلاقات .

لقد تم في الآونة الاخيرة كشف ونشر نص القانون الذي شرعه « اورنامو »* مؤسس السلالة الثالثة في اور . وقد تم الحفاظ على قدر طيب من الاتفاقات العديدة والقضايا القانونية التي وقعت بين الافراد والتي يعود تاريخها الى عهد تلك السلالة ذاتها .

وبعد سقوط « اور » ظهرت مجاميع القوانين في المركزين اللذين خلفا « اور » وهما « ايسين » و « لارسا » وكذلك في مملكة « اشنونا » (٧٣) النائية . ليس في نيتنا ان نتحرى عن تقدم علاقات الاقتصاد الفردي لكننا قد نقول انه بتدهور الاقتصاد المركز أخذ النشاط الاقتصادي الفردي في عهد سلالات « ايسين » و « لارسا » يتطور بحرية ، ويصبح أكثر هيمنة على الحياة الاقتصادية في المنطقة .

ففي الوثائق التي نشرت عن « لارسا » في هذه الفترة (٧٤) نجد النصوص التي

(*) Ur-Nammu مؤسس السلالة الحاكمة الثالثة في اور وعرف باسم (اورانكور) حكم ثمانين سنة من ٢٠٥١ الى ٢٠٣٤ قبل الميلاد وقد بلغ عدد ملوك هذه السلالة خمسة .

(٧٣) Eshnunna

(٧٤) شي . جان : « اتفاقات لارسا » متحف اللوفر نصوص الكتابة المسمارية . ١١-١٠ السلسلة ٢-١ باريس ١٩٢٦

Ch. Jean : Contrats de Larsa, Musée de Louvre, Textes cunéiformes" X-XI, séries I-II, Paris, 1926.

تتناول ادارة الاقتصاد لم يتم جمعها على حدة كبداية للسجلات حسب ، بل انها كانت قليلة العدد أيضا بالنسبة الى عدد نصوص القوانين الخاصة • وأكثر من هذا كانت هذه النصوص الادارية تتناول في الجزء الاعظم منها عمليات دفع وتسلم المواد الانتاجية والمواد المصنوعة ، في حين توجد وثائق منفصلة تتناول الإنتاج • فمجموعة وثائق « ايسين » التي نشرها « كراوفورد »^(٧٥) ، أكثر شيها بالسجلات • ولكن حتى هذه السجلات التي لم تحط بالاقتصاد كله ، قد خصصت لانواع اخرى من الحرف الانتاجية^(٧٦) •

والشيء العظيم الاهمية في هذا الصدد هو ان عددا من سجلات المعابد التي تخص العصور السابقة قد استبدلت في عهد السلالة الاولى في « بابل » بمجموعات خاصة من سجلات العوائل والافراد ، والتي اكتشفت في « دلبات » و « ايسين » و « لارسا » و « نفر » و « اور » •

= أ. ب. رفتين « الوثائق القانونية والادارية لبابل القديمة في مجموعات الاتحاد السوفياتي موسكو - لننغراد ١٩٣٧ •

A.P. Rittin: Old Babylonia Legal and Administrative Documents in the Collections of U.S.S.R. Moscow-Leningrad, 1937.

و. ف. ليمناس: السجلات الاقتصادية والقانونية لمملكة لارسا ليدن ١٩٥٤

W. F. Leemans: Legal and Economics records from Kingdom of Larsma, Leiden 1954.

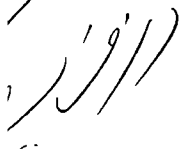
(٧٥) (ف. أ. كراوفورد : نصوص الاقتصاد السومري من السلالة الاولى في ايسين) الكتابات البابلية في مجموعة مجلس ب. نيس ، جامعة « بيل » ٩ ثيوهافن ١٩٥٤

V. E.Crawford: Sumerian Economy Texts from The First Dynasty of Isin. "Babylonian Inscriptions in the Collection of James B. Nies.: Yale University, New Haven 1954.

(٧٦) لا تتناول الوثائق سوى تسليم مختلف المواد الخام (الجلود الخام والجلود المصنوعة ، الصوف ، الخشب ، القصب ، مادة تدعى (شي غن) الاسفلت ، والمعادن ، وكذلك مواد متنوعة مصنوعة من هذه المواد مثل الاحذية ، العربات ، السفن ، المنسوجات ، الاثاث ، مصنوعات القصب ، الآلات الموسيقية ، الاسلحة وغيرها • ومما تجدر الاشارة اليه ان الوثائق قد احتوت على جملة سجلات عن صرف مبالغ الجرايات ولكن الى صناع الحرف الجارية من امثال (التجارين والدباغين والنساجين وعمال القصب) •

وحتى السجلات الوحيدة في ذلك الوقت ، والتي لها علاقتها بالمعبد (من امثال معبد « سن » ،^(٧٧) في « خفاجة - توتوب » ،^(٧٨)) لم تكن تحوي مدونات تناول ادارة شؤون الاقتصاد . فمن مجموع مائة واحد عشر وثيقة من هذه السجلات لا توجد سوى احدى عشرة وثيقة لها بعض العلاقة بمزرعة المعبد الخاصة . أما البقية فانها تدون معاملات اقراض أو شراء الارض والارقاء . وهكذا يبدو معبد « سن » أشبه بمؤسسة لاقراض النقود ، أكثر مما هو مركز لادارة الاقتصاد . وعلى هذا فلا يمارس سوى جزء من عمليات الانتفاع نيابة عن المعبد ذاته . أما بالنسبة الى أكثرية القضايا فيقوم بها موظفو ادارة المعبد ، وكذلك أشخاص آخرون خاصون يظهرون في منزلة المتفعين الذين يعملون لحسابهم الخاص^(٧٩) .

ومهما يكن الامر فان انهيار النظام المركز لاقتصاد الدولة الخاضع للرقابة لم يكن معادلا لاستئصال سيطرة الدولة وسيادتها على الحياة الاقتصادية في البلاد . ذلك لان سيادة الدولة لم تلبث أن أخذت تظهر في الاستغلال المباشر للسكان العاملين في المزارع الملكية والتي أخذت الان شكل ادارة ومراقبة سائتين . وهذا الشكل الجديد من أشكال تدخل الدولة في حياة البلاد الاقتصادية يمكن أن يدرس دراسة جيدة في عصر « حمورابي » ومن جاؤوا من بعده .



Sin (٧٧)

Khafajah-Tutub (٧٨)

(٧٩) انظر ر . هاريس « سجلات معبد سن » في « خفاجة تاتوب » ج ك س ٩ عدد ٢ ص ٣١ وعدد ٣ ص ٥٩ .

R. Harris: The Archives of Sin Temple in Khafajah (Tutub) JCS IX, No. 2, p. 31 SQQ and No. 3, p. 59 SQ.

الفصل الثالث

الاشخاص العاملون في مزرعة معبد « با - اوو » في لكش خلال

عصري لوكالندا واوروكاجينا

(القرنان الخامس والعشرون والرابع والعشرون قبل الميلاد)

تيومينيف ١٩٥٤

يبدو ان قلة من مستندات لكش تعود الى عصر سبق عصر سلالة او نانشة*^(١) . ومع ان هذه المستندات ضئيلة جدا الا انها تبين انه حتى في ذلك الوقت كانت الحياة الاقتصادية في لكش قد بدأت تسلك النهج الذي تسلكه المقاطعة الزراعية المركزة ، وان لم يمكن الحصول على اشارة أكثر دقة عن صفاتها (أي سواء كانت ما تزال مزرعة معبد أو أصبحت مزرعة امير) .

ولقد عثرنا هنا على مستندات ادرجت فيها اسماء الاشخاص . وفي هذه القوائم ادرجت عبارتان اولاهما « غوروش Gurus » وهي عبارة ما تزال تدل على ذلك الوقت وفي الدرجة الاولى على اعضاء المجتمع ، والى حد أقل « نيتا Nita » أي الرجال ، ولكن طبقته الاجتماعية غير واضحة وربما كانوا من الارقاء) . فمن مجموع أكثر من سبعين شخصا كان هناك اربعة عشر ممن أطلق عليهم اسم « نيتا »^(٢) .

(*) اور - نانشة Ur-Nanse مؤسس السلالة المعروفة باسمه حكم في الفترة (٢٥٢٠ - ٢٤٩٠ ق.م) عمر مدينة لكش ومعابدها الرئيسة من أمثال معبد

الاله ننگرسو والالهة نانشة - المترجم

(١) طبقا لما أورده توريو-دانجان في [Rtc Iser. No 1-8] عثر على هذه المستندات بالقرب من بناية اور نانشة الشهيرة على عمق ١٢ مترا تحت الطبقة التي يعود تاريخها الى عهد هذا الحاكم .

(٢) Rtc. 1 No 7 وانظر أيضا القائمة القصيرة برقم ٦

ولا يوجد دليل مباشر متوفر لدينا عن صفة الاقتصاد الزراعي • فليس هناك سوى وثيقة واحدة تسجل توزيع قطع الاراضي (گان Gan) كوراين Kur-Apin ^(٣) • ومن المؤكد ان وجود وثيقة واحدة لا يكفي لمساعدتنا على تكوين رأي عن تنظيم الزراعة في لكش القديمة • فعلى اكثر احتمال ايضا كانت ارض المعبد هنا تستغل بذات الطريقة التي استغلت بها في الوركاء القديمة وفي اور وشروبات ، اي عن طريق تقسيمها الى قطع صغيرة على اعضاء من المجتمع لزرعها شريطة ان يقدموا جزءا من الغلة الى جباة مزرعة المعبد •

وكانت تربية الدواجن مركزة نسبيا • وهذا يشاهد من وثيقة تضم خلاصة سجل لعشرات من النعاج والماعز (ما بين مائتين الى ثلاثمائة بمجموعها) ^(٤) •

وفي لكش خلال هذا العصر ، كما هو الامر في عصور سابقة ، وجدت طريقان رئيسان لتوفير المنتجين المباشرين والموظفين الاداريين المستخدمين معا في اقتصاد الدولة ، هما اولا باصدار جرايات عينية ^(٥) وثانيا بمنح قطع من Pur الارض • وكانت مساحة هذه القطع في معظم الحالات تعادل ثلث «بور (هكتاران) ، واكثر من ذلك احيانا حتى تصل الى ثلثي «بور» (اربعة هكتارات) • وفي الحالات النادرة «بور» واحد (٦٣٥ هكتار) واكثر من ذلك ^(٦)

وحين تطور المجتمع الطبقي اكثر ^(٧) وازدادت اهمية قوة الدولة تبعا لذلك اصبح الوضع المركزي للحياة العامة يخضع للامير الذي يتولى سلطة الدولة المحلية ، في مركز رئيس مجتمع القرية او كممثل له •

(٣) Rtc 4 (يقصد بها كتاب توريو دانجان المعنون سجلات الألواح

الكلدانية - المترجم)

Gan-Kur-Uru ومن المحتمل ان المقصود بذلك عبارة (گان - كور - اورو) المحرر

(٤) ذات المصدر رقم (٢)

(٥) ذات المصدر رقم (٦)

(٦) ذات المصدر رقم (٤ ، ٥)

(٧) تأيد هذا الاستغلال الفظيع للسكان ، بالمعلومات التي وردت في الكتابة على مدونة اوروكاجينا المخروطية الشهيرة Cone B/C

ففي لكش كان أمراء سلالة اورنانشه يعهدون الى انفسهم بدور واسع في بناء قنوات جديدة واعادة بناء ما هو موجود منها • كما انهم ظهروا ايضا كقادة عسكريين في المعارك التي نشبت بين لكش ومدينة «اماء» المجاورة لها •

ويبدو ان المؤسسات الديمقراطية تقريبا التي استمرت حتى ذلك الوقت (ولا سيما في شروباك) قد اخذت تتناقص الان حتى اختفت من الوجود واصبح «الباتيسي» هم الحكام الوحيدون^(٨)

وطبقا لذلك فقد تبدل وضع الامير في المزارع الكبرى للمعابد تبديلا اساسيا ، لان مزرعة المعبد قد تحولت الى مزرعة اميرية • فاذا كان دور الامير في شروباك ما يزال - كما رأينا ذلك قبلا^(٩) - غير ذي اهمية كبيرة نسبيا ، فان الامير الذي اخذ يدير اراضي المعبد بنفسه ، ويقف على رأس مزرعة المعبد ، قد اخذ يدفع الكهنة الى وراء • وتبين مدينة لكش في عهد آخر المثلين لسلالة اورنانشه المحليين ، صيغة ناضجة تماما للمزرعة الاميرية •

ان هذا التحول التدريجي في ادارة مقاطعة المعبد من ايدي الكهنة الى أيدي الامير ، قد كشفت عنه كتابات اوروكاجينا الشهيرة • فاحدى الكتابات على المخروط ب/ج^(١٠) تتحدث عن استيلاء الامير على حيوانات الجر العائدة الى المجتمع - من ثيران وحمير (والذي نعرفه من مستندات سجل شروباك ان حيوانات الجر في العصور القديمة كانت توضع تحت تصرف اعضاء المجتمع)

(٨) اذا كان دياكونوف يفترض مثلي (انظر « تركيب الدولة في سومر القديمة » في VDI 1952 Na 2 P. 25 بأن مجالس الكبار ما تزال تواصل عملها - كقطعة من الماضي - تحت سلطة الامراء ، فمن الواضح انها لم تكن تلعب دورا جديدا في الدولة أو في الحياة الاجتماعية •

(٩) يشير هذا الى فصل سابق في كتاب تيومنيف لم ينشر في المجموعة الحالية •
المحرر

(١٠) لقد وجدت الكتابة على المخروط ب ونسخة الكتابة من المخروط ج سالمة وفي حالة أفضل من الكتابات الاخرى • انظر كسر الكتابة في المخروط (أ) وعلى اللوح البيضوي • فكل هذه الكتابات تم نشرها في مجموعة « التنقيبات في كلديا » ثم أعاد نشرها توريو دانكان في Saki P. 45 • وقد أصبحت



واستعمالها من قبله لمنفعته الخاصة وكذلك استيلائه على احسن الاراضي . اما توزيع القمح فقد كان يتم من قبل « رجال الامير » اي « ارن انسي - كاسي - جي » (ففي شروياك كما نعلم ، لم يكن نظام الاقوات في المتوج الطبيعي الذي صدر لاشخاص مزرعة المعبد ، قد بلغ بعد الاهمية الكبرى التي بلغها في لكش في عهد لوكالندا ولاسيما في عهد اصلاحات اوروكاجينا) (١١) كما اعفى الامير من الضرائب التي كانت مفروضة على الكهنة . فضلا عن ذلك تتحدث كتابات اوروكاجينا عن تدخل ادارة الامير في تصريف شؤون مختلف فروع اقتصاد المعبد (١٢)

فلقد وقعت الان كل املاك اعظم المعابد اهمية من امثال معابد الآله ننگرسو ،

ترجمة توريو دانكان نافذة وهي اقل كمالات وان ترجمة دايميل (مجلة الشرق عدد ٢) معارضة لها في عدة نواح . والترجمة الكاملة الموضحة لهذه النصوص قدمها دياكونوف في مقالته « اصلاحات اوروكاجينا في لكش » .
VDI 1951 No 11

(*) لوكالند Lugaland آخر حاكم من سلالة اور نانشه في لكش وقد ثار عليه اوروكاجينا وانتزع الحكم منه حوالي سنة ٢٣٥٥ ق م .
(١١) Saki P. 48, IV-VI تعقبت في تفسير هذا المقطع الصعب من الكتابة ترجمة دياكونوف .

(١٢) في ترجمة مقطع من الكتابة الموجودة على المخروط ب/ج تعالج التدخل الذي كانت تمارسه الادارة الاميرية في ادارة المعبد لشؤون الملاحة وتربية المواشي والاسماك Saki P. 46 H3 '1 دياكونوف « اصلاحات اوروكاجينا في لكش » VDI 1951 عدد ١ ص ٢٠-٢١ (٢) ، ٣ فقرة ١) وان التعبير الاكثر دقة (يقوم بادارة) او « مدار » سيكون هو المفضل بالنسبة للعبارة الغامضة « حصل عليه كبديل » . عند تحليل المستندات المتأخرة من عصر سلالة اور الثالثة . أما بالنسبة الى استعمال كلمة (إ - داب E-DAB ، فان دياكونوف يتفق معي في تفسير هذه الكلمة التي اشرت الى امكانية استعمالها بهذه الصفة .

و با - اوو ، وشولشاگان ، سوية مع املاك اشخاص المقاطعات الزراعية ، تحت سيطرة الامير واخذت تعتبر بانها مملوكة للامير لوگالندا نفسه ، ولزوجته (برنامترا) ولاعضاء آخرين من عائلته . ولم تعد اسماء الالهة التي بقيت حتى ذلك العصر مرتبطة بمزارع المعبد ، تذكر في مستندات الاعمال الخاصة بالمعابد . ولقد انتقلت ادارة مزارع المعبد التي كان يعمد بها قبلا الى الكاهن (سانگا) الذي كان يحمل اعلى درجة في ادارة المعبد وفي الكهانة ، الى ايدي ال (نو - باندا) وهو مدير خاص تعينه ادارة الامير ذاتها .

تساعدنا المادة التي وجدناها في لكش على تتبع الانتقال التدريجي لمزارع المعبد من حالة ملكية المعبد الى ملكية الامير . ففي عهد «انتميناء» (*) ، ابن سن انانم (١٣) كان معبد تتركسو يدار من قبل الكاهن «دودو» (١٤) الذي كان يتمتع باحترام كبير ويمارس نفوذا واسعا . وفي عهد لوگالندا ، بل حتى في عهد اوروكاجينا ، كان هناك عدد كبير من الهبات ما تزال تقدم الى تمثال «دودو» هذا (١٥) . وفي الاخير كان لقب «كاهن» يطلق على الابناء الكبار للامير الحاكم الذين ظلوا يحملون هذا اللقب حتى في الوقت الذي اصبحوا فيه انفسهم من الامراء (١٦) . وحتى في عهد متأخر كما ذكرنا ذلك - انتقلت ادارة المقاطعة الاميرية الى موظف خاص هو ال (نو - باندا) اي المشرف .

وماخلا المقاطعة الاميرية التي كانت تبتلع مقاطعات اوسع ، ولاسيما مقاطعات

(*) انتميناء : من مشاهير ملوك لكش حكم في الفترة (٢٤٣٠ - ٢٤٠٠ ق.م) وقد تمكن من طرد جيوش (اما) من لكش واطرافها واعاد لها مجدها واتجه نحو تعمير البلاد واصلاحها . وفي عهد انتميناء ظهر الكاتب السومري الشهير «دودو»

(١٣) اناتوم Ennatum من ملوك لكش وجه همه الى تعمير البلاد بعد أن قهر اخوه مدينة اما وما جاورها وقد قتل اناتوم في احدى الحملات ضد «اما» .

المترجم

Saki H & I

(١٤) كتابة على زهرية من الفضة تعود الى انتميناء

(١٥) RTC No 58, 4 انظر الاعداد ٤٦ ، ٥٩ ، ٦ NIK ١ عدد ٣٢٥ :

٣- العدد ١٥٢٣ ، ١ : ٤-٥ العدد ٢١٩٥ ٢-٣

(١٦) Enetarzi انظر AO No 4238 و RTC No 16,3: 1-2

المقدمة ص ٥٦

TSA

و

معابد الاله نكرسو ، والاله الراعي لمدينة لگش ، وزوجه «با - اوو» والاله «شلشگان» كانت ملتقاة توجد ، وعلى اساس مستقل نسبيا ، مزارع لمعابد عدة عدة الهة اقل شأنا ، ورعاة منفصلون اصلا ، ومجتمعات اصغر في اقليم مدينة لگش . وكان كل من هذه المزارع العائدة للمعابد يدار ، كالسابق ، من قبل الكاهن الخاص بها ونحن نعرف امثال هؤلاء الكهنة في معابد نانشة ، وتنا ، ودموزي ، والولو وغيرها (١٧) .

ولقد ادى تحول السيطرة على مزارع المعابد من يد هيئة المعبد الى يد هيئة الامراء ، الى تركيز اقتصادي كبير وتشديد في استغلال المنتجين المباشرين الذين جيء بهم الى هذه المزارع . وفي الوقت ذاته تعرض نظام الادارة الاقتصادية بمرمته لتغيير اساسي . ذلك لان استغلال الارض ، وكل الاعمال الاخرى اللازم توفيرها لتأمين مختلف احتياجات المزرعة ، غدت تنجز الآن داخل حدود المزرعة ذاتها ، وذلك عن طريق الافراد العاملين العديدين المخصصين لها . فافراد المجتمعات الذين كانوا قبلا يشاركون في زراعة اراضي المعبد قد ابتلعتهم المزرعة الاميرية ابتلاعا تاما في هذا الوقت ، وقد اضاعوا في هذه العملية آخر الروابط السامية التي كانت تربطهم بالمجتمع ، واصبحوا الان يؤلفون الكمية الاساسية للقوة العاملة في المزرعة .

لم يكن يوزع سوى قسم ضئيل من اراضي المزرعة الاميرية في صفة قطع ، او ترك للزراعة . في حين ان القسم الاعظم منها تستثمره المزرعة ذاتها بمساعدة فرق خاصة من العمال المنتمين الى السكان لمحليين . غير انهم يحتفظون الان - مثلما ذكرنا ذلك قبلا - بعلاقة وثيقة مع المزارع الاميرية ومزارع المعابد ، ولكن ليس مع المجتمع الذي قطعوا به علاقاتهم كلية . وقد تميزت الان تربية الدواجن وفروع اخرى من اقتصاديات المزرعة الاميرية ، بدرجة عالية من التركيز ، بظهور سيطرة كافية على جزء من الادارة الاميرية .

لاتضم المصادر المتوفرة لدينا دليلا مباشرا يشير الى المدى الذي تأثر فيه كل اقليم لگش وسكانها بهذا التركيز الاقتصادي . غير ان بعض المعلومات المحددة تسمح

واستيلاء الامير على مزارع المعابد قد شدد من استغلال الناس العاملين في هذه المزارع ، وهو العنف الوحشي الذي كان يطبق على افراد المجتمع الذين بقوا خارج مزارع الامراء والمعابد ، والامر الذي ادى ليس الى مقاومة كهنة المعابد حسب بل اثار تدمرا عميقا بين جماهير سكان لكش • فعلى مساندة هذه الجماعات اعتمد اوروكاجينا بصفة رئيسة حين ثار ضد لوكالندا آخر ممثل لسلالة اور نانشه •

ولا تقدم كتابات اوروكاجينا معلومات ثابتة عن الصفة التي حدث بها الانقلاب الذي وضع السلطة في يد اوروكاجينا • ولذلك بقيت صفة التغييرات التي احدثها مبهمة • ويفترض بعض من درسوا هذه المسألة ، انها قد تمت بالوسائل العنيفة ، وانها قضت على لوكالندا وعائلته^(٢٠) وعلى العكس من ذلك يعتقد آخرون بان تنحية لوكالندا تمت بوسائل سلمية نسبيا^(٢١) ومهما يكن الامر فالذي نعرفه ان اوروكاجينا نفسه كان ينتمي الى الطبقة الحاكمة ، بل ربما كان من اقرباء لوكالندا • كذلك عرف ان « برنامجا » زوجة لوكالندا عاشت مدة سنتين بعد وصول اوروكاجينا الى الحكم وكانت تتمتع بمركز ذي شهرة كبيرة •

وبعد حله محل لوكالندا بفترة ، حمل اوروكاجينا لقب امير « انسي » لكنه بعد سنة من ذلك حول لقبه الى ملك « لوغال » • وقد حقق اوروكاجينا اثناء حكمه عددا من الاصلاحات شملت الحياة الاجتماعية والاقتصادية في لكش • فلقد اعفي الكهنة من الضرائب • وتم التعويض عن الجيف البالغ الاهمية الذي اصاب افراد المجتمع الذين لم يكونوا مرتبطين بالمزارع الاميرية •

وكانت اقل اهمية تلك التغييرات التي حدثت في تنظيم المزارع الاميرية • ففي بيت الحاكم ، وفي حقل الحاكم جعل تنكرو سيدا لهم • وفي بيت المرأة ،

(٢٠) دايمل : اوضاع المعابد السومرية ص ٧٦ ، ١٠٠

(٢١) شليكو : كتابات نذرية من الحكام السومريين بتروغراد ١٩١٥ ص ٢١

دياكوتوف : اصلاحات اوروكاجينا في لكش ص ١٥-١٦ •

وفي حقل بيت المرأة الالهة با - اوو سيدتهم • وفي بيت الاطفال ، وفي حقل الاطفال جعل الآله شلشگان سيدهم! (٢٢) ولكن يبدو ان اعادة التنظيم كانت محصورة في اعادة الملكية الاسمية العظمى للالهة • وذلك على الاقل كما يمكن ان يشاهد من المستندات الادارية في سجل معبد «با - اوو» ومزرعة «با - اوو» • فهي وان كانت اسميا مملوكة للالهة الا انها كانت ، كالسابق ، تدار من قبل «شاگ شاگ» زوجة الامير «اخيرا الملك» اوروكاجينا • كذلك كان لاولاد الملك مزارعهم المزودة بعدد من الاشخاص الخاصين بها •

وطبقا لذلك كانت مزرعة الآله تنكرو تدار ، على اكثر احتمال ، من قبل الملك اوروكاجينا نفسه (٢٣) • صحيح ان مدونة اوروكاجينا تحتوي على بعض الاشارات الواضحة تماما وغير قابلة للترجمة التي تشير الى تغيرات معينة في وضع العمال «گوروش» اي (كال - مين - مي (Kal-Min-Me

والحرفين « گش - كن - تي Gis-Kin-Ti » (اذا كان المقصود بذلك هنا هم الناس الذين يعملون حقا في المزارع الاميرية) • (٢٤) غير ان اساس مزارع الامراء والمعابد المركزة بالشكل الذي وجدت به في هذا العصر ، بقيت ثابتة صامدة على الرغم من تأكيدات اوروكاجينا بانه قد اعاد الاعراف القديمة • فلقد تغيرت قواعد الادارة الاقتصادية في عهد اوروكاجينا تغيرا بعيدا عن التطبيقات التي كانت موجودة في شروباك خلال العصر السابق ، ولم تكن تختلف في شيء سوى التسمية التي اشرنا اليها قبلا عن تنظيم المزارع الاميرية في العصر الذي سبق حكمه مباشرة • ذلك ان المستندات الادارية لمعبد الآلهة با - اوو ، سواء في عصر اوروكاجينا او عهود اسلافه ، تصور تماما التنظيم الاقتصادي خلال العصر الذي نتحدث عنه الان •

ان المعلومات الموضوعة تحت تصرفنا لدراسة الكيان الاقتصادي وطرق

(٢٢) SAKI P. 50 IX 7 SQ مقتبس من ترجمة دياكونوف المصدر السابق ص

(٢٣) اعيد لقب سانكا الى هذه المعابد غير ان الاهمية التي كان يمثلها قبلا قد

ذهبت •

لنا بالقول ان قسما كبيرا من السكان - يصل الى حد ثلاثين في المائة حسب التخمين الفج - كان يشارك في اعمال مزارع الامراء والمعابد^(١٨) . فافوسع مزرعة هي مزرعة الامير نفسه ، تليها في الدرجة الثانية مزرعة زوجته . وتكون مزرعة اولاد الامير اصغر في بعض الاحيان . وكانت كل واحدة من عدة مزارع عائدة للمعابد ، تحتفظ بعدد كبير من الافراد العاملين فيها .

ولم تكن الطبقة الحاكمة وبطانة الامير المباشرة لتقنع بامتلاك اوسع المزارع العائدة للمعابد حسب ، وانما كانت تتطلع الى ان تمد سيطرتها على عمل ومنتوج العاملين من اعضاء المجتمع الذين بقوا غير مرتبطين بالمزارع الاميرية او بمزارع المعابد . فقد غزت هذه الطبقة الحاكمة البساتين العائدة لاعضاء المجتمعات واستولت على الاشجار والثمار بالقوة^(١٩) .

في هذا الوقت اصبحت عملية تركيز سلطة الدولة كاملة ، ذلك لان سلطة امير لكش قد اصبحت الصيغة الناضجة تماما لسلطة الدولة ، اذ انها سلبت من الشعب وغدت معارضة له

والكتابة الموجودة على المخروط ب/ج التي يعدد فيها اوروكاجينا اصلاحاته التي كانت تهدف بالدرجة الاولى الى اعادة النظام القديم واعادة النظر في طرق العمل القديمة ، لم تشر الى عناصر النظام القبلي البدائي . وهذا يشير الى ان هذه العناصر قد تنوسيت تماما في عهده . وفضلا عن ذلك فان اوروكاجينا نفسه لم يعد يقنع بلقب «امير» وانما لقب نفسه بالملك «لوغال» .

(١٨) انظر ما سيرد

(١٩) SAKI P. 48 Col. 5, 6.1.1 تنبئنا الكتابة عن اعتداءات قام بها كاهن يدعى

سانكا - غار على بستان أحد أفراد المجتمع . غير ان هذا الكاهن المعين لم يكن ، على أكثر احتمال ، كاهنا محترفا لانه لا ينتمي الى كهانة المعبد . وربما كان قد عين من قبل الامير وفوضت اليه السلطة بان يتصرف كما يشاء (دياكونوف : اصلاحات اوروكاجينا في لكش) ص ٢٢ . المادة ٢ الملاحظة ٣ . انظر أيضا « دايمل » في مجلة الشرق عدد ٢ ص ٢٦ (غير ان المؤكد هو ان كلمة « اما - اوكو AMA-UKU » قد وردت بانها تعني تملك حديقة بالنسبة الى فرد من المجتمع غير مرتبط بمزرعة المعبد - المحرر

الاستغلال التي كانت سائدة في هذا العصر ، تقتصر على المواد التي تشير الى واحدة حسب من الوحدات الاقتصادية التي ورد ذكرها قبلا ، اي مزرعة زوجات الامير «انتزري» بالتابع ، والامير لوغال - اندا ، والملك اوروكاجينا^(٢٥) والواقع ان المزرعة الملكية العائدة للزوجة شاك شاك في عهد حكم اوروكاجينا ، كانت مرتبطة باسم الآلهة با - اوو ، وان مزرعة اوروكاجينا نفسه كانت مرتبطة باسم نكرسو الآله المحلي العظيم^(٢٦) ، الآله الراعي للمدينة . وقد كانت هذه المزرعة قليلة الاهمية لان هذه المزارع كانت تدار في الواقع من قبل الملكة والملك بالتعاقب عن طريق مديرهما اي نوباندا ، . بل ان مزرعة الملكة شاك شاك (او الآلهة با - اوو) كانت تدار من قبل المشرف «انغال (Eniggal) » مثلما كان عليه الوضع تماما في عهد سلف اوروكاجينا ، اي الامير لوكال اندا ، عندما كانت هي مزرعة برنامترا زوجة الامير . فمزرعة شاك شاك الشخصية ، وان كانت قد ازدادت بشكل ملموس ، الا انها استولت على اكثرية الاعضاء القدامى ، ولم تتغير لا في تركيبها الحرفي او في صفتها العامة . وينطبق ذات الشيء على صفة المستندات الادارية ومحتواها .

(٢٥) ان مستندات هذا الارشيف التي توزعت في متاحف أقسام متفرقة من العالم ، قد تم نشرها في عدة طبعات ومع ذلك فقد طبعت هذه المستندات . انظر توريو - دانكان : السجلات الكلدانية بباريس ١٩٠٣ . وكتاب نيقولسكي « مستندات كلدانية قديمة من مجموعة لكها سييف مجلد ٣ قسم ٢ سان بطرسبرغ ١٩٠٩ .

هوزي : رقم سومرية في متحف هارفارد السامي . كمبرج ماسوشوسيت ١٩١٢ . ف . فورش : المستندات البابلية في عصري لوكال اندا اوروكاجينا لايبزك ١٩١٦ . نشر القسم الثاني من هذه المستندات من قبل دايمل في مجلة الشرق في سنتي ١٩٢٠ ، ١٩٢١ . ولم يكن هذا المطبوع متوفرا لدي لسوء الحظ ولم أستطع سوى استخدام مطبوع دايمل الذي لخص نتائج بحثه السابق عن أوضاع المعابد السومرية في عهد اوروكاجينا ، في مجلة Orientalia Anacecta عدد ٢ سنة ١٩٣١ .

(٢٦) انظر المخروط ج/ب لاوروكاجينا المجموعة ٩ سطر ٧ وما بعده Saki P. 51 دياكونوف اصلحات اوروكاجينا في لكش ص ٢٤ المادة ٥

ولم تكن كل اراضي المزرعة حسب تعود الى زوجة الامير (او الملك) بل ان كل الاشخاص العاملين والاداريين في المزرعة الذين كانوا يعتبرون بمثابة مال ايضا ، كانوا يؤلفون قسما من مزرعة «او - روم (U-Rum) زوجة الحاكم (او الآلهة با - اوو) . ففي مستندات من عصري انتارزي(*) ، ولو كالاندا كان الناس الذين يستخدمون في مزارع زوجاتهم «لو - گونو - تور» و «برنامترا» بالتعاقب ، يوصفون بانهم من اموال الزوجة ، ويعودون اليها مباشرة . اما في عهد حكم اوروكاجينا فقد عدلت الصيغة وذلك بادخال اسم الآلهة «با - اوو» ، وغدت تقرأ على الشكل التالي «رجال مزرعة الآلهة با - اوو : شكشك زوجة اوروكاجينا ملك لكش» (٢٧) .

وتبين المستندات الحسابية من سجل الآلهة با - اوو نظاما أكبر تطورا للمسجلات الاقتصادية التي كان يجري حفظها بانتظام ودقة أكثر من ذي قبل . فقد كانت الوثائق تحتوي بصفة رئيسة من ناحية على الموجودات وأوصاف الحقول والارض المستقلة لمختلف العمليات وقوائم الاشخاص العاملين وتقارير حسابية عن استعمالها ، كما تضم من الناحية الاخرى سجلات عن اليراد والسلع المصروفة ولا سيما المنتج الطبيعي الذي يصدر في صفة جريات للافراد العاملين

(*) انتارزي Enetarzi من ملوك سلالة لكش وهو السابع منها حكم بعد الملك ايناتوم الثاني ويرد وقت حكمه في الفترة ٢٣٩٠ - ٢٣٨٥ ق.م . (٢٧) لم يقتصر هذا النوع من الصيغ على قوائم الارقاء من النسباء (گم Gim والارقاء من الذكور «ايكي - نو - دو» حسب وانما كانت تطبق أيضا على الجنود «شوب - لوگال» وال (يو - كار - دب - با) وهي كلمات تشمل دون شك طوائف واسعة من السكان . (انظر Sth. 7 Nin. 1 No 13 DP. No 120

وغيرهم) . وكانت نفس العبارة او - روم - با - اوو (مزرعة با - اوو) قد استعملت في وثائق ادرجت فيها قوائم عمال من مختلف الطبقات ابتداء من الرقيقات الى الجنود ، كما ورد ذلك في قائمة جريات الصوف (DP. 171 RX 2) . وفي السنة السادسة من حكم اوروكاجينا حين عين للمزرعة مدير جديد هو «انشوگيكي» استعيض عن الصيغة القديمة باخرى جديدة تقول «بيت (مزرعة) الآلهة با - اوو ، شكشك وقد ورد ذلك أيضا في قائمة الرقيقات وقوائم ال (يو كوردب دبا) انظر Sth 3, 24, DP. 121

في مزرعة الامير (المبد) • والطائفة التي ذكرت اخيرا من هذه الوثائق ذات أهمية خاصة لنا ، لانها توفر معلومات عن القوة العاملة المستخدمة في المزارع الاميرية •

ولما كان الناس العاملون في مزرعة الآلهة با - اوو ، يؤلفون جزءا من مزرعة الآلهة (او الملكة) فانهم كانوا يعتبرون بكل دقة وعناية مثل بقية كل الاشياء الثمينة في المزرعة • وقد حفظ سجل معبد الآلهة با - اوو قدرا جيدا من القوائم العديدة عن الاشخاص العاملين الذين يعودون الى المبد • وبعض هذه القوائم تشمل طوائف من الناس تابعين لمبد با - اوو • ومثل هذه القوائم كانت تدون مثلا لاغراض التجنيد العسكري^(٢٨) وكذلك للاحتفاظ بعدد القوة العاملة^(٢٩) •

وما عدا هذه القوائم العامة توجد قوائم قصيرة أكثر اختيارا تتعلق بالمظاهر الخاصة للإدارة الاقتصادية^(٣٠) •

واخيرا هناك قوائم تضم مختلف الحرف والمراتب الاجتماعية اعدت لاغراض لاستطيع ان نحدد^(٣١) • وبعض هذه القوائم ذات صفة احصائية خالصة كانت تسجل حركات السكان كالولادات والوفيات^(٣٢) •

DP. 135, 136, NIK 1, 3

(٢٨)

NIK 1, 4

(٢٩)

(٣٠) من أمثال قوائم السمك وصيادي الاسماك والملاحين وبناء الزوارق

NIK 12, 306. Sth 28, 29 Tsa 1947)

قوائم الايتام (نو - سيك Nu-Sig) من الذكور والاناث سوية (NIK. 1, 15) المبد وأماكن الاجتماع « لو - ايكي - لكاب » (DP. 132 ' 133)

الحمالين (DP.505) الارقاء العائدين الى بنات اوروكاجينا DP. 393

(Sth 40 و Nik 1: 46 و DP. 374 ' 394 ' 395' 402)

وسجلات الافراد العاملين في مزارع الخضار ، قائمة أشخاص معينين للعمل في الحقل (DP. 602)

Nik 1: 5' 2: 140, 141

(٣١)

(٣٢) مثال ذلك قائمة تضم أسماء سبعة أشخاص كانوا يقيمون في نانشه

(سيراران) وهو مجتمع اقلية في منطقة لكش (Nik. 1: 10) وسجلات

←

وكل هذه التسجيلات ، وهي مهمة لانها تلقى الاضواء على النظام الذي كان يسيطر على نظام العمل في لكس ، ذات طبيعة وقتية تقريبا ولذلك فانها لا تضمن سوى معلومات جد ضئيلة تساعدنا على ان نحكم على استعمال القوة العاملة في المزارع الاميرية في ذلك العصر . ويمكن الحصول على أوضح فكرة عن الافراد العاملين في مزارع الامراء والمعايد من الوثائق التي تسجل توزيع الجرايات التي توزع مرة واحدة كل شهر وفي ايام الاعياد احيانا . ولما كانت هذه الوثائق التي تشمل كل الطوائف المختلفة بين الافراد العاملين في مزرعة معبد با - اوو يجرى جمعها بشكل منتظم في كل شهر ، وانها محفوظة منذ فترة تمتد عدة سنوات متعاقبة ، تبدأ بحكم الامير « انتريزي » حتى اخر سنة من حكم اوروكاجينا ، فان هذه الوثائق لا توفر مجرد معلومات شاملة حسب ، بل انها تضمن ، كما نفترض ذلك ، معلومات قيمة تصور المسألة التي نببحثها ، أي تركيب واستغلال القوة العاملة المستخدمة في مزرعة معبد با - اوو . وعلى أساس هذه المعلومات نستطيع ان نحكم ليس على الافراد العاملين في المزرعة وحدهم حسب وانما على التغيرات التي كانت تحدث هناك ايضا . فهذه الوثائق التي كانت تضم الى بعضها البعض شهرا بعد شهر ، وسنة بعد سنة ، تحتوى على سجلات الاشخاص (احيانا تذكر اسماءهم على افراد ، وحيانا اخرى في صفة طوائف مع ملاحظة عن اسم

أسماء مع ملاحظات تبين ان هؤلاء ما زالوا على قيد الحياة ، وان اولئك قد ماتوا (Nik 1: 14) ومن مجموع تسعة وثلاثين شخصا ادرجوا في القوائم ذكر ان ثمانية منهم قد ماتوا (DP. 602) كذلك يحتوي سجل عمال الحقل على ملاحظات تبين أسماء الموتى . وهناك سجلات خاصة تدرج أسماء كل ميت مع ملاحظة عن كل قضية وكذلك اسم الناظر المسؤول عن الشخص الميت الآن (Nik 1: 7) وهناك قوائم تحليلية تسجل الناس الذين ماتوا من دون وريثة أو اولئك الذين خلفوا اولادا أو تابعين آخرين يخلفونهم كذلك تحتوي هذه الطائفة من الوثائق على قائمة تعدد أعضاء عدة عوائل : وقد ادرج الناس بمثابة مال للالهة با - اوو ، وادخل ضمنهم الاعضاء البالغون في العوائل (بما في ذلك الآباء والأرامل اللواتي يتصرفن الان كرئيسات لعوائلهن اليتيمة) والافراد الصغار ، وكذلك الارقاء من كلا الجنسين الذين تملكهم هذه العوائل (Nik: 1 No 19) .

الشخص المسؤول عن كل طائفة (الذين يستحقون تسليم الجرايات • وكأ
 الجرايات تصدر الى جماعات معينة من الافراد العاملين في المعبد ، وتنظم قوائم
 خاصة لكل جماعة • وكانت الجماعات التي يقسم فيها الاشخاص لافراد
 الحصول على الجرايات ، تصنف في الوثائق الجارية كما يلي (١) النس
 للرققات واطفالهن (كم - دوما) (٢) الحمالون والناس الذين يتسلمو
 الجرايات « اسي - نو - دوا (ال) «شا - دوبا - ددلي Sa-Dub-Didli
 طبقا لالواح منفصلة (٣) رجال يحصلون على عينات « لو - كور - دب - با
 (٣٣) Lu-Kur-Dab-Ba

(٣٣) تسجل الوثائق الجرايات التي أصدرت للنساء الرقيقات وأطفالهن (١)السنة
 السادسة من حكم لو كال اندا (Tsa No 16) (٢) السنة التي حكم فيها
 اوروكاجينا بصفه أمير (Sth No 20) (٣) السنة الثانية من حكم اوروكاجينا
 (Sth 21 ' DP. 112 ' Nik 1: 2) (٤) السنة الثالثة من حكم اوروكاجينا
 (Tsa 2 ' DP. 229) (٥) السنة الرابعة من حكم اوروكاجينا (Nin 1: 6)
 (٦) السنة الخامسة من حكم اوروكاجينا (Sth 22 ' Tsa 12) (٧) السنة
 السادسة من حكم اوروكاجينا (Sth 23) قوائم الرقيقات والارقاء
 والناس الذين يتلقون الجرايات سوية : (١) سنة حكم اوروكاجينا كأمر
 (DP. 227) (٢) نهاية السنة السادسة من حكم اوروكاجينا (Sth 24)
 (النشرة الحادية عشرة) • (Tsa 13) (النشرة الثانية عشرة) • وثائق عن
 « الارقاء والحمالين والذين يتلقون الجرايات (ولو ان الحمالين (ال II)
 لا يرد ذكرهم دائما في الصيغة النهائية العامة للسجلات ، الا انه يشار اليهم
 أيضا في نصوص هذه الوثائق ، وان محتويات هذه السجلات وكذلك القوائم
 الاخرى تكون في كل الحالات تحليلية وليست تعريفية) • (١) سنة حكم
 اوروكاجينا كأمر (DP. 228 ' 16 ' Sth 15 ' Nik 1: 9) (٢) السنة الثانية
 من حكم اوروكاجينا (DP. 113) (٣) السنة الثالثة من حكم اوروكاجينا
 (Sth 17) (٤) السنة الرابعة من حكم اوروكاجينا (15 ' Tsa 14) (٥) السنة
 الخامسة من حكم اوروكاجينا (DP. 11) (٦) السنة السادسة من حكم
 اوروكاجينا (17 ' Tsa 16) (Sth 18 DP. 115) • وثائق من نوع الافراد
 الحاصلين على عينات : (١) سنة حكم اوروكاجينا كأمر (Sth 6) (٢) السنة
 الثانية من حكم اوروكاجينا (Sth 7) (٣) السنة الخامسة من حكم
 اوروكاجينا الاعداد ٨-١١ • (٤) السنة السادسة من حكم اوروكاجينا
 (Sth 12 ' 13 ' DP. 121) • وهناك أيضا قوائم « الافراد التابعين لأولاد الامير
 « لو - ابيل - ابيل - لين » غير ان الناس المذكورين في هذه القوائم لا يمثلون



يساعدنا التحليل الوثيق لمحتويات كل هذه المستندات على تحديد وضع مختلف الجماعات التي تؤلف الأفراد العاملين في معبد الآلهة با - اوو . وقد نبدأ بالمستندات الخاصة بالرفيقات (گم - دومو) والتي يبدو معناها واضحاً تماماً . فالكلمة « گم » لا تنقل سوى فكرة واحدة ، هي المرأة الرقيقة ، طبقاً للعلامة التي وضعت لها والتي تتألف من تركيب شارتين احدهما تمثل امرأة والثانية تمثل بلدا (شرقيا) جبليا . فما عدا النساء الرقيقات لا يظهر سوى عدد قليل من الرجال في هذه القوائم . وهؤلاء الرجال اما ان يكونوا من الاشخاص الذين يشرفون على فرق الرقيق (اي من امثال صانعي الجعة ورعاة الخنازير) او من الناس الذين اطلقت عليهم عبارة مبهمه نوعا ما هي عبارة (نو - سيگ Nu-Sig)

طائفة خاصة من العاملين في المزرعة ، وانهم لا يوصفون كمال للآلهة با - اوو . وهذه القوائم ليست ملحقه بالقوائم الاخرى بل موازية لها وهي تحتوي على سجل كامل للأفراد العاملين في مزرعة أولاد المنك (الامير) . وقد بقيت قوائم الافراد التابعين لأولاد الملك محفوظة لعدد من السنين (١) في عهد حكم لو كال اندا (Rtc. 53) تحت اسم « شيبيا - گم - دومو - ابييل - انسي - كا - جي - ني » (٢) السنة السادسة من حكم لو كال اندا (DP. 157) « شيبيا - گم - دومو - ابييل - ني » (٣) السنة الثانية من حكم اوروكاجينا (DP. 119 ' Sth. 25) (٤) السنة الثالثة من حكم اوروكاجينا

Sth 26 ' DP. 18

(٥) السنة الرابعة من حكم اوروكاجينا (Nik 1: 16) . فالمستندات من الانواع الثلاثة التي مر وصفها في الوثيقة التي تؤلف مجموع الافراد العاملين في مزرعة الآلهة با - اوو ، قد اكدتها خلاصة السجلات الموجزة عن مجموع مقدار القمح الذي تم توزيعه خلال شهر واحد لصيانة السكان والماشية . فهذه السجلات لا تبين كميات القمح السالفة الذكر التي اصدت طبقاً للقوائم التي مرت الاشارة اليها حسب بل العنف الذي زودت به الثيران والاعنعام (DP. 154 ' Tsa 22 ' Sth 3 ' 4) وتبين سجلات يوم العيد جريات القمح والخبز وكذلك جريات الصوف التي لا يوجد فيها تفريق بين الجماعات ولا سيما القائمة التي تخص كل الافراد العاملين في المعبد ، من ادارة المزرعة حتى الرقيقات والارقاء . وفي الاقسام المستخلصة من المستندات اما أن يكون متلقو الجريات غير متساوين بأية طريقة كانت أو انهم يعينون بالمنتوج الذي يصدر لهم من أمثال « الناس الذين يتسلمون الخبز ، والصوف والملابس ، والخبز والملابس (لو - نندر - با ، لو - سيگ - با ، لو - تكبا ، لو - نندا - تك - با) » .

اي «يتيم» وربما قصد بها اطفال الرقيق المتوفى^(٣٤) . اما النسوة المدرجة في قوائم الرقيقات فلا يحتمل ان يكن من رقيقات الحريم^(٣٥) . ذلك لان هؤلاء النسوة يمارسن اعمالا مختلفة في بيت الملكية . وكان معظمهن يستخدم في تهيئة الصوف وغزله وفي طحن القمح ايضا ، او كن يعملن في مصانع الجعة او المطبخ ، واخيرا كن يرين الخزائير والحيوانات الداجنة الاخرى^(٣٦) . ولعل من اعمير كثيرا جدا ان نحدد صفة السجلات الشخصية في قوائم النوع الثاني منها ولنبدأ بها فنقول ان هذه القوائم ، على خلاف قوائم النوع الاول ، ذات محتوى معقد . فهي تضم اناسا ينتمون الى ثلاث طوائف متميزة ايضا باجزاء مستخلصة من الرقم الطينية . وهذه الطوائف هي : طوائف الارقاء ، والحمالين والناس الذين يتلقون الجرايات طبقا لرقم منفصلة . ولذلك يجب ان تدرس كل واحدة من هذه الطوائف بنفسها سيما وان العبارات التي استعملت لتحديد هذه الطوائف ذاتها لا تبين اشارة مباشرة عن الموقف الاجتماعي للشعب الذي تتحدث عنه ، او عن دوره في اقتصاد المزرعة . فكلمة « ايكي - نو - دو » ، تعني حرفيا « الشخص الذي لا يرفع بصره » (كذلك تترجم الكلمة بعبارة « اعمى » ايضا) والكلمة (ال) اي (حمال) تشير على اكثر احتمال الى العامل غير الماهر . اما العبارة « شا - دوب - ددلي » فانها تطبق على اناس يتميزون عن « الارقاء » (ايكي - نو - دو) ، والذين يمثلهم اشخاص مسؤولون عنهم ، وهم يتلقون جراياتهم على انفراد وقد ورد ذكرهم في الوثيقة باسمائهم .

(٣٤) الوثيقة ٥٣ في مطبوع توريو - دنكان (Rtc. عبد يستحق تسلم جرايات) تضم زهاء اثني عشر رجلا من مختلف المهن غير ان هذه الوثيقة تخص مزرعة اولاد الامير ولذلك فانها تدرج كل العاملين في هذه المزرعة . وهذه الوثيقة في محتوياتها التي يرقى تاريخها الى عهد حكم لوكال اندا ، تتطابق مع الوثائق التي تخص الافراد التابعين لاولاد الامير من عصر اوروكاجينا .

(٣٥) فضلا عن حقيقة كون النساء المسجلات في هذه السجلات يؤلفن قسما من الاشخاص التابعين للملكة وليس للملك ، فان وجود حريم في لكش او في مدن اخرى من العراق غير مؤكد في العصر الذي نتحدث عنه .

(٣٦) عن دور الفتيات الرقيقات في مزرعة با - او انظر ستروف : مقالات تاريخ الشرق القديم قسم ١ : الرق في سومر القديمة لئنفرد ١٩٣٤ ص ٢٣ .

وبالنظر الى معنى الكلمة ذاتها فى الدرجة الاولى فقد راح معظم الدارسين يميلون الى اعتبار ال (ايگى - نو - دو) كارقاء^(٣٧) ومع ذلك فان المشكلة لم يجز حلها ببساطة ذلك لاننا نجد دوما فى الوثائق ان الايگى - نو - دو يظهر مع عمال الحدائق الذين يطلق عليهم اسم [دو - أ - تار Du-A-Tar والذين يؤلفون معهم فرقا تعمل تحت امرة البستاني « نو - گيري Nu-Giri وكانوا يستخدمون بصفة قطعية فى الحدائق ، ولا يشاركون فى اية اعمال عامة اخرى^(٣٨) . وهناك عدة وثائق تسجل شراء الايگى نو دو . وفى كل الحالات

(٣٧) الوت دي لافايي : يحدد فى مقاله « كيفية ادارة مخزن للمواد فى تومال Raig P. 7 ، الايگى نودو بأنهم اسرى الحرب الذين فقت عيونهم

ويقارنهم بالحيوانات التي تعمل فى تحريك عجلة ماكينة الري . كذلك يعتبرهم شنيدر أرقاء (شنيدر) المعبد السومري ص ٣٥) وقد ترجم « دايميل » الكلمة بعبارة « عميان » (ادارة المعابد السومرية ص ٢١) . وقد أورد دايميل معالجة مفصلة لهذه الكلمة لكنها لم تكن متوفرة لدي لسوء الحظ . كذلك حدد ستروف فى كتابه (مشكلة تكون مجتمعات الرق فى الشرق القديم وتطورها وانحلالها) هذه الكلمة بأنها تعني الارقاء ، وقد امتد هذا التعريف الى بقية الناس الذين سجلوا فى قوائم أحط من فرق الارقاء ، واعتبرت هذه القوائم بأنها هي قوائم العبيد المربوطين بمعبد با - اوبو . أما نيقولسكي فقد وصف الايگى نودو بأنهم « حملة الماء » (الرق فى العراق القديم مجلة VDI, 194 وهناك رأي أصيل قال به جنيويك ووصف به الايگى نودو بأنهم « خصيان » وذلك لانهم يكونون فى بعض الوثائق أحيانا مقابل الافراد الذين يوصفون بأنهم من الارقاء. المذكور (ITT: 1 ' 21)

(٣٨) ومع ان لدينا الكثير من الوثائق التي تشير الى توزيع الرجال على أعمال خدمة الارض وغيرها من الاعمال الاخرى العامة (انظر Tsa 23-24

DP. 622-658) الا اننا لم نجد أيا من الايگنودو فى هذه الوثائق . والاستثناء الوحيد امدنا به كتابه (T. S. A.) أي كتاب جنيويك المعنون « سجل الرقم السومرية باريس ١٩١٢ » لكن فى هذه الحالة (العمل فى الارض) نجد الى جانب الايگى نودو ان المشاركين الوحيدين الذين ورد ذكرهم هم عمال الحدائق (دو - أ - تار) والبستانيون (نو - گيري) ويفهم من ذلك ان هذا كان جزءا من العمل فى الحديقة .

المعروفة يكون الشراء اما زوجة الامير^(٣٩) او البستاني^(٤٠) الذين كانوا يتصرفون كشراء . وهذا يشير الى ان الايكي نودو كانوا يحصلون بصفة خاصة على اعمالهم في مزروعات حديقة المزرعة الاميرية . وتبين هذه الوقائع ان كلمة « ايكي نودو » كانت تستعمل للتدليل على حرفة وليس على طبقة اجتماعية ، اي انها لا تشير الى الارقاء بمثل هذه الصفة وانما تشير في الدرجة الاولى الى العمال العاملين في مزروعات الحديقة^(٤١) ، فمثلا في واحدة من الوثائق التي تسجل شراء الايكي نودو ، استعملت هذه الكلمة لتدل بصفة خاصة على اناس اشتراهم البستانيون ، في حين ان الشخص الذي راع سجل في ذات الوثيقة ، قد اشير اليه بكل بساطة بانه « شخص ذكر » اي (نيتا NITA)

ويبدو ان الوظيفة الاساسية للايكنودو هي سحب الماء من القنوات والابار لارواء مزروعات الحدائق او البساتين^(٤٢) وهذا ما ايده الكتابة الشهيرة على مدونة اوروكاجينا التي تشير الى وجود ايكي نودو على مقربة من البئر التي حفرها

(٣٩) Fo. 141 ' 144 انظر ا . ب . رفتين « عن اصل التصرفات اليابلية الخاصة ، موسكو - لنغراد ١٩٣٧ ص ٤ وستروف : الرق في سومر القديمة ص ٣٠ .

(٤٠) Nik 1, 293 ان الرأي القائل بأن هذه الوثيقة تسجل شراء رقيق من قبل افراد خاصين (انظر ستروف المصدر السابق) يصعب اعتباره رأيا مصيبا . صحيح ان المشتريين لم يذكر عنهم صراحة بأنهم بستانيو مزرعة زوجة الامير ، الا انه لما كانت أسماؤهم تتطابق مع أسماء البستانيين الذين يتزعمون فرق الايكنودو في مزرعة الامير ، فان هناك كل السبب الداعي الى الافتراض بأنهم كانوا يشترون الايكنودو كعمال حدائق لهذه المزرعة بالذات . وما خلا ذلك فان الوثيقة ذاتها ليست وثيقة شراء وانما تسجيل النفقات التي سددت من صندوق مزرعة زوجة الامير وقد تم التفاوض بشأنها بين الوكلاء التجاريين الخاصين بالبلاط أي التجار « دم - كار » .

(٤١) تقوم ترجمة دايميل للكلمة على أساس نفس التفسير (دايميل : القاموس السومري وهو يضيف الشواهد التالية « ان الاصناف الثلاثة من العاملين في الحقل الايكي نودو ، والدوتار والنوسار متشابهة وهي مؤلفة من الايكي نودو العمال (غير انه ليس كل هؤلاء هم من العميان) .

(٤٢) تلك هي وظيفة الايكي نودو - كما رأينا - التي حددها كل من الوت دي لافاي ، ودايميل ونيقولسكي . وقد قيل بأن الايكي نودو كانت تفقا عيونهم



أحد الجنود في حقله (في عصر سبق إصلاحات اوروكاجينا)^(٤٣) ومع ذلك فإن من الخطأ أن نعتبر هذه قاعدة وأن نعد سحب الماء هي الوظيفة الوحيدة التي ينهض بها كل الايكنودو . فليسبب واحد نعرف من المستندات ان الايكنودو كانوا يستخدمون في اعمال التربة كالإبار (ضمن حدود مزروعات البستان)^(٤٤) .

وما عدا ذلك فإن بين الايكنودو طوائف أخرى هم ال (ايگي - نودو گش - مي Gis-Me اي العمال الارقاء وال (ايگي - نو - دو - گش كين - تي - مي Gis-Kin-Ti-Me اي الحرفيون من الارقاء . وهذه الطائفة الاخيرة لا يعتبر افرادها من الحرفين الحقيقيين حقا فهم مثل بقية الارقاء مرتبطون في الدرجة الاولى بمزروعات البستان^(٤٥) . وفي الوقت ذاته كان الارقاء الحرفيون يؤلفون دون ريب طبقة خاصة من العمال الماهرين^(٤٦) وربما تم استخدامهم في صقل الاخشاب التي يتقرر خزنها .

تري هل كان الايگي - نو - دو ارقاء ام لم يكونوا هكذا ؟ ليس هناك شك في ان البعض منهم كانوا ارقاء . ويتضح هذا من حقيقة ان الايگي نودو كانوا يشترون ويبيعون . وان العدد الذي كان من الرقيق كبير حقا ولكن هل ان واقع شراء بعض الايگي نودو وبيعهم يبرر ان نستخلص من ذلك بصفة عامة

لانه يراد تشغيلهم في نفس هذا النوع تماما من العمل الميكانيكي الخالص وان هذا يوضح معنى الكلمة . وطبقا لذلك ترجم ديمل كلمة ايگي نودو بأنه (أعمى) أي حرفيا بأنه (لا يبصر) لكنه يلاحظ بأن كل الايگي نودو لم يكونوا عميانا في الواقع (انظر العبارة أعلاه .

(٤٣) المخروط ب/ج العائد الى اوروكاجينا ٧ ، ١٧ .

(٤٤) ص ٩٩ ملاحظة ٣٧ .

(٤٥) انظر Sth. 17: 2 ' 10 : 3 ومستندات أخرى من نفس النوعية .

(٤٦) المعروف من عدد من المستندات ان المزروعات التي يعمل فيها الحرفيون من الارقاء لا تنتج فاكهة البساتين حسب كالتنوير والرمال وغيرها ، وانما انتاج الاخشاب بصفة جزئية أيضا (انظر Sth. 43 ' 43 . DP. 105, 410) واذا كان هذا هو الواقع فإن في استطاعتنا أن نفترض بأن الاعمال التي تخص الاخشاب في الدرجة الاولى كانت من نصيب الحرفيين من الارقاء .

ان كل الايگى نودو كانوا من الارقاء ؟ ان الدليل المتوفر لدينا يهيء جوابا ايجابيا مؤكدا لهذا التساؤل (٤٧) .

ومهما يكن الامر فان وضع الايگى نودو الذي يشمل من كان من الارقاء ، يختلف قليلا عن وضع الاشخاص العاملين الآخرين فى المزارع الاميرية (مزارع المعابد) (٤٨) ، وتلك حالة مميزة جدا للحياة الاقتصادية ليس فى بلاد ما بين النهرين وحدها حسب بل فى اقطار اخرى من الشرق القديم (فى مصر مثلا) . فقد كانوا يتلقون جرايات مثلما كان يفعل ذلك بقية الاشخاص تماما (بل وبكميات اكبر) (٤٩) اى ٤٨ و ٩٦ (سىلا SILA) من القمح (تحسب على اساس مقادير كور - ساگ + گال) وهذه تعادل ١٩٥ و ٣٩ لترا بالتابع او

(٤٧) الواقع ان وجود جملة من الايگى نودو فى القائمة التى قال عنها المؤلف بأنهم اعضاء المجتمع قد لوحظت أيضا من قبل ستروف فى كتابه « الرق فى سومر القديمة » ص ٣٩ الملاحظة ١٧٨ . وتجدر الإشارة هنا الى انه لم يكن يحصل على الايگى نودو وحدهم بطريق الشراء بل كان يتم الحصول أيضا على اناس من حرف مختلفة . ولذلك وجدنا زوجة الامير تشتري « كاهنة » دايميل قواعد اللغة السومرية ص ١٧٢-١٧٣ منقول من ستروف الرق فى سومر القديمة ص ٣٠) كما ان شراء مساعد للراعى مدون فى ذات الوثيقة مع شراء الارقاء (نيقولسكي ١ ص قم ٢٩٣).

(٤٨) كان الايگى نودو خلال حكم لوكالندا ينتمون الى مزرعة زوجته (برنمترا) (التى دون اسمها فى الوثيقة بأنها اشترت بعض الايگى نودو) . غير ان هؤلاء لم يتم تسجيلهم على حدة بل كانوا يدرجون فى القوائم العامة التى توصف بأنها قوائم الاشخاص الذين يحصلون على عينيات (لو - كور - دب - با) مع الآخرين الذين يتلقون الجرايات بما فى ذلك الجند وال (اوكو-اوش Uku-Uš (رجال الجندرمة) (7 ' 111 Rtc 54 ومع انه لا يطلق على هؤلاء اسم ايگى نودو فى هذه القوائم وانما «رجال» ببساطة ، الا انهم ما يزالون يعتبرون بهذه الصفة لانهم يدرجون فى المرتبة التالية لعمال الحدائق ويخضعون لاشراف نفس البستانيين ، كما هو واضح فى الوثائق المتأخرة من عهد اوروكاجينا ، ولذلك يعدون من الايگى نودو .

(٢٥) صحيح ان الايگى نودو يتلقون جراياتهم لا على افراد بل فى جماعات الا ان هناك أصنافا اخرى من أشخاص المعبد ، من أمثال الجنود ، يحصلون على جراياتهم بذات الطريقة .

ما يقارب من ٢٩ الى ٥٨ كيلو غراما في الشهر الواحد^(٥٠) في حين ان المقدار الاعتيادي الذي صدر للاهالي والموظفين والعمال والمدون في ذات القائمة هو ٣٦ سيلا (اى حوالي ٢١/٥ كيلو غرام)^(٥١) .

فاذا كانت الجرايات العالية نسبيا اتى تصدر للايكي نودو قد تم توضيحها ، بمقياس ما ، بالعمل الجسماني الشاق الذي يمارسه هؤلاء^(٥٢) فان مثل هذه الحالة لايمكن ان يعتمد عليها لاحتساب جراياتهم من الصوف والذي يبلغ اربعة مينا^(٥٣) (يتم تسليمها طبقا لقوائم عامة تشمل كل طوائف الاشخاص العاملين في المعبد وهى اعلى حصة تعادل الحصة التى يتسلمها اسيادهم اى البستانيون ، والتي تتجاوز جرايات عمال الحدائق^(٥٤) . وهناك دليل يبين في مناسبات اخرى ان الايكي نودو لم يكونوا يختلفون عن بقية الافراد الآخرين

(٥٠) انظر نيقولسكي ١ ص قم ٩ Tsa 14-15 ' Sth 15-17 لم تخفض

جرايات الايكي نودو الا في السنة السادسة من حكم اوروكاجينا ، الى المقدار الاعتيادي وهو ٣٦ سيلا) (Tsa 17 و Tsa 18)

(٥١) مع ان المقادير التي صدرت للعمال المسجلين بانهم من الذين يحصلون على عينيات كانت أعلى مرتين ، الا انهم لم يكونوا يتلقون جراياتهم مرة واحدة في الشهر بل اكثر من ذلك بصفة نادرة . (انظر ما سيأتي ص ٥ الفصل الرابع) .

(٥٢) انظر ستروف : الرق في سومر القديمة .

(٥٣) هذا يعادل تقريبا كمية الصوف التي تقص من نعجة واحدة طيلة سنة واحدة انظر دايميل : ادارة المعابد السومرية ص ٩٧ .

(٥٤) 4 : 1 ' 175 ' 7 : 4 DP. 171 (كذلك يتلقى البستانيون أيضا ثلاثة مينا من الصوف) .

(٥٥) من بين الذين كانوا يتلقون جرايات الخبز في القوائم العامة للافراد العاملين في المعبد ثلاثة من الايكي نودو والمجتمعين في طائفة من « الحرفيين » ورد ذكرهم جنبا الى جنب مع الجنود والجنדרمة وغيرهم (DP. 130 IV 3) في السنة الثالثة من حكم اوروكاجينا . وقد ذكرت أسماء الايكي نودو في القائمة سوية مع أسماء أناس آخرين ذوي حرف أخرى (DP. 592 11 3-4)

وقد حصلوا على جرايات قمح صدرت لهم بصفة مباشرة (DP. 334 11 3-4) (انظر التعديل ٦ ، ٢-٤ رقم ٥٤٤ ، ٢ : ٦٥) .

العاملين في المعبد^(٥٥) وان بعض الايكي نودو كانوا مثل اصحاب العينيّات ،
يملكون قطعا من الاراضي^(٥٦) .

ويختلف مجموع الارقاء العاملين في مزرعة معبد با - اوو ما بين خمسة
وثمانين ومائة رقيق في سنوات مختلفة باستثناء السنة الاخيرة وهي السنة
(السادسة من حكم اورو كاجينا) عندما انخفض عدد الذكور بصفة عامة انخفاضاً كبيراً
بالنسبة الى بداية الحروب ضد « امّا » . فاذا ما جمعنا هذه الاعداد مع اعداد
مجموع الاشخاص العاملين في مزرعة المعبد^(٥٧) نجد ان عدد الارقاء كان يؤلف
ما بين ثمانية الى عشرة في المائة من المجموع .

وكان الحمالون يؤلفون الطائفة الثابتة في قوائم الارقاء وغيرهم . وواضح
انهم كانوا يمثلون العمال المساعدين غير الماهرين الذين كانوا يستخدمون غالباً
لحمل الاحمال الثقيلة ، حين كان القمح يخزن مثلاً في الاهراء . وبمجموعهم
الذي يتفاوت ما بين خمسة وثلاثين الى اربعين في سنين مختلفة ، كان عدد النساء
فيما بينهم اكثر استقراراً ، اي انه يتراوح بين عشرين واثنين وعشرين امرأة^(٥٨) .
وكان الحمالون ، مثل الارقاء ، يقسمون الى فرق كل فرقة يرأسها ناظر منها
وتشتمل على الرجال والنساء معا . واغرض تمييزهم عن الارقاء كان الحمالون
يدرجون في قوائم المستندات ليس في صفة جماعات بل باسمائهم كل على حدة .

(٥٦) كانت الارض تمنح للايكي نودو طبقاً لمقدار المعدل الاعتيادي (انظر
Tsa 7 Rev. VII 3) فالايكي نودو في مزرعة الالهة با - او كانوا يتسلمون
ثلاثة من ثمانية عشر من ال (بور Bur) او حوالي الهكتار من الارض
وكان الايكي نودو كيكو يتسلم اثنين من ثمانية عشرة DP. 592. 2, 3-4
من البور أي حوالي ثلثي هكتار (نيقولسكي ١ رقم ٤١) ٣ رقم ٢-٣ ، وكان
الايكي نودو اوربل يتسلم ثلاثة من اثنين وسبعين من البور أي حوالي ربع
هكتار . وان الاسماء السومرية الخالصة للايكي نودو تستحق الملاحظة .
(٥٧) لغرض تخمين مجموع عدد الافراد العاملين في مزرعة معبد الالهة با - او
انظر ما سيأتي في هذا الفصل .

(٥٨) انظر نيقولسكي ١ عدد ٢ ، ٩ ، Tsa 13. و Sth 15 و DP. 113
والرقم ٣٧ في وثيقة خاصة تسجل كل الحمالين (DP. 505)

تطابق مجموع الحمالين الذين ذكروا في قوائم الجرايات .

وكانت جراحة القمح المعتادة التي تصدر للحمال أقل من جراحة الرقيق ، اي انها تبلغ ٣٦ سيلا (وتعطى نفس الجراحة للرجل والمرأة) وتصل الى حد ٥٤-٦٠ سيلا فى حالات استثنائية •

ولم يكن من المحال على وجه التأكيد ان نجد بين الحمالين بعض الارقاء ولا سيما من النساء ، ما داموا من العمال غير الماهرين • غير ان المستندات لم توفر برهانا مباشرا عن هذا • ويجب ان يلاحظ بلن معظم اعضاء هذه الطائفة من الرجال والنساء معا ، يحملون اسماء سومرية • كذلك لم توصف النساء فى الطائفة بانهن من الرقيقات (كم) وانما مجرد نساء (سال - مي) فى نص الوثيقة وفى الجزء الختامى منه الذي دوت فيه مجموعات الافراد • والذي نعرفه ان الرقيقات كن يدرجن على حدة ، وانها لحالة غريبة ان نجد فى الوثائق التي يرقى تاريخها الى السنة الاخيرة من حكم اوروكاجينا ان القوائم اتى تضم الايتى نودو وغيرهم والذين يشتركون مع النساء الرقيقات واولادهم ، تضم النساء الحملات - على عكس النساء الرقيقات اللواتي يوصفن بانهن « نسوة » بكل بساطة^(٥٩) ، كذلك نجد ان جراياتهن (٣٦ سيلا) تزيد بمقدار مرة ونصف او مرتين عن الجرايات الاعتيادية المخصصة للرقيقات •

واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الافراد الذين يتلقون الجرايات (طبقا للمرقم المنفصلة) وهي الطائفة الثالثة التي ذكرت في ذات الوثائق ، فان علينا ان نلاحظ بان هذه لا يمكن ان تعتبر طائفة متجانسة ، مثلما هو الامر بالنسبة الى الارقاء وعمال الحدائق والبستانيين الذين كانوا يؤلفون معا عمال الحديقة ، من مهارات

(٥٩) 13: 2 ' 13: 1 و Sth 24 • لا تعطى الجموع الا فى الجزء الختامى من الوثائق وفيها تجمع كل النساء سوياً وتطلق عليهن الكنية الجماعية العامة وهي « رقيقة » وواضح ان عدد النساء الحملات (١٤) كان صغيرا اذا ما قورن بعدد الرقيقات وهو ١٧٥ (ولا يدخل فى هذا العدد البنات الصغيرات المرتبطات بهن) • ذلك لان الكاتب كان يظن انه من غير الضروري فصلهن فى طائفة خاصة ، وانه كان يسجلهن سوياً مع تسع رقيقات كن يحصلن - مثل النساء الحملات ، أيضا على ستين سيلا لكل واحدة منهن • (وفرستوف دليلا مقنعا على ان النساء الحملات كن رقيقات بصفة عملية •

مختلفة ، او مثل طائفة الجمالين الذين كانوا من العمال غير الماهرين كما ذكرنا ذلك قبلا . فهذه الطائفة ، على النقيض من تلك ، كانت معقدة تماما فى تركيبها . فهى تضم فى الدرجة الاولى خدام بيت الملكة : اى الخدم « سل - شو - دو » ، والفتيات الخادومات « خرتو سال - مي » ، والحلاقين (شو - نى) ، والخبازين والطباخين (ختيم (مو)) والبوايين « ني - دو » ، والاداريين ابتداء بالكتابة وانتهاء بكبار الموظفين (دوب - سلو ، واسو كآل) و « فيم » . وما خلا هيئة موظفى الست الملكي ، تضم طائفة الاشخاص الذين يتسلمون الجرايات (شادوب-ددلي) ايضا ، ممثلين عن مختلف الحرف والمهارات ، والرعاة الذين يعنون بتربية مختلف انواع الماشية ، واصحاب الزوارق ، واخيرا الناس الذين تم توحيدهم تحت عبارة عامة هى « الحرفيون = كس - كين - تى - مي » اى الصانع الماهرون من حرف متباينة كالحدادين والنجارين والدباغين وصناع الملابس^(٦٠) بل كان حتى الصانع ذوو المؤهلات العالية مثل صانع التماثيل « لو - الان » ،^(٦١) من ضمن الحرفيين .

والحقيقة ان قوائم الايكي نودو التى تضم كبار موظفي الادارة والحرفيين الماهرين والفنانين ، تعتبر بحد ذاتها دليلا مهما ضد الرأي قال به ستروف والذي يعتبر قوائم هذه الطائفة سجلات خاصة بالارقاء تتناقض مع الوثائق الخاصة بالافراد الذين يحصلون على جرايات (لو - كور - دب - با) الذين عدهم من اعضاء المجتمع .^(٦٢) فالفرق - كما سنرى - بين وضع الاناس المدرجين في

(٦٠) انظر الوثائق التي اشير اليها في الفصل الثالث .

Sth 17 ' 1: 8 (٦١)

Tsa 13: 4 ' 1: 14 ' 9: 2 و 18: 8 ' 4: 24

(٦٢) ستروف الرق فى سومر ص ٩٠ . انظر ستروف : مشكلة التكوين ص ٥٠ ، ٩٥ ، ٩٦ [فصل ١ ملاحظة ٤٦ ، ٤٧ من هذا الكتاب - المحرر] والحقائق التي اوردها ستروف نفسه والقائلة بأن فى قوائم الايكي نودو وغيرهم يوجد بعض الاشخاص من وثائق اخرى يعتبرها قوائم للاحرار من اعضاء المجتمع ، تعتبر دليلا آخر ضد اعتبار هذا النوع من الوثائق قوائم للارقاء ولا سيما الارقاء الذين ادرجوا مع طبقة الاحرار . انظر ستروف : مشكلة التكوين

وثائق الايكبي نودو وغيرهم ، ووثائق الافراد الذين يحصلون على الجرايات ، ليس كبيرا بالدرجة التي تكفي لتبرير تناقضها احداها مع الاخرى بصفة مؤكدة . فالشيء المميز هو ان الاشخاص الذين ادرجوا مع الايكبي نودو وغيرهم ، والذين عدهم « ستروف » من الارقاء ، لم يساهموا في العمل في اي من فروع الانتاج الرئيسة (ما عدا اولئك الذين يقومون بانشاء الحدائق) ، لكنهم كانوا يستخدمون بالدرجة الاولى في خدمة الملكية مباشرة فالدور الذي كان يلعبه الافراد المسجلون في قوائم الايكبي نودو وغيرهم ، في المزرعة ، لا يمكن ان يتقرر ويتحدد الا بعد دراسة الوثائق من النوع الذي يضم الافراد الذين يحصلون على الارزاق .

فعبارة « لو - كور - دب - دبا » تحدد صفة « الرجال الذين يتسلمون الجرايات (تور) » . وقد بدأ هذا النوع من الوثائق ايضا بتعداد فرق اناس لم تتم تسميتهم وانما اطلقت عليهم عبارة « شوب - لوغال » او « اوكو - اوش » والمعلومات التي اعطيت قد اقتصرت على عدد الافراد في كل طائفة واسم الشخص المسؤول عنهم . وكانت هذه الوثائق تعقب - مثل وثائق الايكبي نودو وغيرهم ، بقوائم الافراد العائدين الى كل انواع الحرف والراتب الذي ذكروا أما فسي شكل جماعات أو على انفراد باسمائهم . وكان من بين هؤلاء موظفو المعبد من (امثال « گش - توك - بي - كار - را - سانغا » (موظف في المعبد بدرجة كاهن) وممثلين عن ادارة المزرعة من الكتبة الى المشرف على ادارة مزرعة معبد الالهة يا - اوو الذي كان هو الآخر يتسلم جرياته طبقا لهذه القوائم ، من امثال حارث الارض المسؤول عن زراعة الحقول ، والبستانيون والرعاة ، والحرفيين من مختلف الاختصاصات وصيادي السمك وغيرهم .

ونستطيع ان نرى في معظم الاقسام عدم وجود فرق كبير بين الحرف وانعدام هذا الفرق بين المراتب الاجتماعية لهؤلاء الافراد ومراتب اولئك الاشخاص (الذين يتسلمون الجرايات طبقا لرقم منفصلة) في قوائم الايكبي نودو وغيرهم^(٦٣)

ص ٥٠ والشيء الغريب بصفة خاصة في هذا الشأن هو ادخال بين هؤلاء

الارقاء عدد من الكتبة الذين كانوا يؤلفون بكل وضوح جزءا من الادارة .

(انظر ستروف : الرق في سومر القديمة ص ١٩ وما بعدها)

(٦٣) تم تشخيص هذه الطائفة بصفة مميزة في الفصل القادم .

والشئ الواضح هو ان هذه السجلات تختلف عن الاخرى ليس في الاشخاص الذين ادرجت اسمائهم فيها • فالخلاف يقع بصفة رئيسة في فترات بين اصدارات جرايات القمح • فالاشخاص المدرجون في سجلات الايكي نودو وغيرهم يتسلمون جراياتهم شهريا ، والاشخاص الذين يحصلون على الارزاق يزودون بالقمح في فترات اقل وغالبا لا تزيد عن اربع مرات في السنة (٦٤) •

ففي السنة السادسة حسب من حكم اورو كاجينا نجد في هذا النوع من الوثائق ان الاصدار السادس (٦٥) او العاشر (٦٦) او الحادي عشر (٦٧) قد تم تدوينه • فهذا التغير في مدة الفترات بين الاصدارات المتلاحقة كان مرتبطا على اكثر احتمال بحالتين : الاولى بتعيين مدير مزرعة جديد (٦٨) والثانية باصلاح نظام الجراية بصفة عامة •

ومما يطابق الزيادة في عدد الاصدارات خفض كمية القمح المستلمة لكل اصدار • فقبل الاصلاح كانت جراية القمح الاعتيادية التي تصدر للرجال الذين

(٦٤) استخلصت هذه النتيجة من قبل عدد من الدارسين من أمثال فورتش ، دايميل ، وشنايدر (انظر دايميل : شؤون المعابد السومرية ص ١٠٧ ، ستروف الرق في سومر القديمة ص ١٨ ملاحظة ١٦٦) والمواد التي اعتمدوا عليها لم تنهيا لي الفرصة لدراستها ولكن هذه النتيجة قد ايدت تماما بالمعلومات التي وردت في الوثائق التي لم تذكر فيها سنة حكم الامير أو الملك - عندما كانت الوثائق تنظم حسب - بل العدد الاصلي لاصدار الجرايات للسنة الجارية • فقد كانت قوائم النساء الرقيقات أو الارقاء تسجل في بعض الاحيان الاصدار الحادي عشر أو الثاني عشر لنجراية ، في حين نجد في الوثائق غير الباقية التي تخص الاشخاص الذين يتلقون الارزاق والتي يرقى تاريخها الى السنوات الخمس الاولى من حكم اورو كاجينا ، قد سجلت اكثر من أربعة اصدارات •

Sth No 12 (٦٥)

Sth No. 13 (٦٦)

DP. No. 221 (٦٧)

(٦٨) مع ان اسم (انغال Eniggal ما يزال هو الطاغى على القوائم الا ان وظيفته كان يعهد بها الى انشوغيكي Ensugigi الذي لم يكن ، مع ذلك ، ليحصل على لقب مشرف أو مدير (نوباندا) بل ظل يدعى (اكريك = مدير شؤون القصر) •

يتلقون الارزاق ٧٢ سيلا ، وهي حصة تعادل ضعفي معدل الحصة التي كانت تخصص للحمالين وللناس الذين يتسلمون الجرايات طبقا للرقم المنفصلة • (كانت جراية الايكي نودو اعلى كما اشرنا الى ذلك قبلا) • فالاصلاح الذي انصب على الاصدارات الشهرية للجرايات التي تعطى للناس الذين يتلقون الارزاق قد ادى الى خفض كمية القمح التي توزع عليهم الى حصة اعتيادية تتراوح بين ٣٦ - ٤٨ سيلا (٦٩) •

ولما كان الاصدار المزدوج للقمح الذي يتسلمه الافراد الذين يتلقون الارزاق يكفيهم ليس لمدة شهرين بل ثلاثة اشهر فقد كان مجموع جرايتهم يقل بكل وضوح بمقدار مرة ونصف المرة عن جراية الايكي نودو وغيرهم • وهذا يفسر لنا بكل جلاء السبب الذي جعل افراد هذه الطائفة يحصلون على قطع من الاراضي تخصص لهم بالاضافة الى الجرايات العينية (٧٠) •

وعلى كل احتمال فان عبارة « الافراد الذين يتلقون الارزاق » ذاتها تشير ليس الى جرايات القمح بل الى قطع الاراضي التي يتلقاها هؤلاء الافراد (٧١) ولم تكن تخصيصات الاراضي كبيرة عادة ، لانها كانت تتراوح من ١/١٨ الى ٣/١٨ من ال (بور) ، اي من ثلث هكتار الى الثلثين (٢ - ٤ هكتارات) قليلة الشيوع • ومع ذلك كانت تمنح قطع اكبر مساحة في الحالات الاستثنائية وحدها ، مثال ذلك القطع التي منحت الى « انغال » مدير مزرعة معبد الالهة با -

(٦٩) وردت الاشارة الى الوثائق التي تحتوي على قوائم الافراد الذين يتلقون الارزاق في الصفحة ٩٧ السابقة •

(٧٠) تكشف المقارنة بين قوائم الجراية للافراد الذين يحصنون على أرزاق والوثائق التي تسجل منح الاراضي بأن جميع هؤلاء الذين كانوا يستحقون الجرايات وفقا للوثائق السابقة ، سواء كانوا من الجند أم غيرهم سواء ذكر الواحد منهم باسمه أو درج في الطوائف الحرفية ، كانوا في ذلك الوقت قد خصصت لهم قطع من الاراضي •

(٧١) انظر دايمل في مجلة الشرق ٣٤-٣٥ ص ٣٣ وما بعدها ، وكتابه شؤون المعابد السومرية ص ٧١ •

اوو^(٧٢) ، او الى الكاتب « اگيمو »^(٧٣) والى اقرباء الملك^(٧٤) ولكن في الدرجة الاولى الى انظار فرق ال (شوب - لوغال) وال (اوكو - اوش)^(٧٥) . الذين كانت قطعهم اكبر من القطع الباقية (ولو انها ما تزال لا تتجاوز ثلاثة بورات ، اي حوالي ثمانية عشر هكتارا) والذين كانوا يوفرون بكل جلاء ارزاقا للعمال الذين يعملون تحت امرتهم^(٧٦) .

ولم تكن حتى القطع الكبيرة - نسيا من الاراضي التي تبلغ مساحة الواحدة منها ثلث البور ، اي حوالي هكتارين ، كبيرة حقا . وهذا يتضح من حقيقة ان مالكيها غالبا ما كانوا يضطرون الى استئجار ارض اضافية من مزرعة معبد الالهة با - اوو ، غالبا ما تكون ملاصقة للقطع الموجودة في حقل المزرعة ومن مساحة مساوية او اقل من مساحة القطع التي تخصص لهم^(٧٧) .

وهذا النقص الواضح في تخصيصات الارض يمكن ان يفسر ، كما قلت قبلا ، بالافتراض القائل ان هذه التخصيصات تعتبر اضافية للمخصصات الاساسية ونعني بها الجرايات التي يتم تسليمها عينيا .

ولغرض الكشف عن الاسباب التي توضح الاختلاف في طرف توفير اقسام وطوائف مختلفة من الافراد العاملين في مزرعة معبد الالهة با - اوو ، سيكون من الضروري في الدرجة الاولى دراسة وضع الجماعات التي تتلقى الجرايات ودورها الاقتصادي طبقا لقوائم الافراد الذين يحصلون على الازراق . ففي

(٧٢) حصل انكال على ٢٥ بور (أي أكثر من ١٤ هكتار بقليل) طبقا لاحدى الوثائق (Sth 40 Rev. 11, 11) وعلى بور واحد وفقا لوثيقة اخرى

DP. 589 ' 1: 1-3

DP. 577 ' 11: 6-7

(٧٣) أقل من البور بقليل

(٧٤) من بور الى بور ونصف Sth 40. 11: 3-6 ' 1-583 ' 7-11 R 1 DP. 577

Tsa 7 ' 1: 1 ' Sth 40, 6: 2

DP. 589 R 1: 1-6

عن فرق الشوب لوكال والاوكو - اوش انظر ما سيأتي .

(٧٦) ستروف : الرق في سومر القديمة ص ١٦

DP. 583 ' 2: 3

(٧٧) انظر ' 6 ' 2 ' 7 ' Sth 40

هذه النقطة وحدها نستطيع ان نلاحظ عدم وجود قاعدة حقيقية للقول بان الناس الذين كانوا يتسلمون الجرايات ليس مرة واحدة في الشهر حسب بل اربع مرات في السنة ، كانوا - طبقا لذلك - يشتغلون مدة لا تقل بمقدار ثلاث مرات عن مدة البقية^(٧٨) .

وكما سبق لي ان بينت لم يكن الاشخاص الذين ينسبون الى واحدة او اخرى غيرها من القوائم ، يعتمدون كثيرا على الفرق في كمية الجرايات (التي - اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار المنح الاضافية من الاراضي للأفراد الذين يحصلون على ارزاق - تكون متساوية تقريبا) مثل اعتمادهم على الفترات بين اصدارات الجراية . ويتضح من الوثائق المتوفرة ان الجرايات كانت تصدر خلال ايام السنة كلها .

ففي السنة الثالثة من حكم اوروكاجينا تم الحفاظ على كل الوثائق الاربع التي تسجل اصدارات جرايات القمح الى الافراد الذين يتلقون الارزاق^(٧٩) واحدى هذه لوثائق مؤرخة في شهر من شهور الصيف^(٨٠) والاخرى في شهر من شهور الخريف عن اصدارات الصوف^(٨١) والوثيقتان الباقيتان مؤرختان في اشهر الشتاء^(٨٢) .

ولكن اذا كانت اصدارات الجرايات توزع طيلة أيام السنة برمتها ولو في فترات أطول بين الاصدارات الفردية ، فيجب ان يستنتج من ذلك ان العمل كان يؤدي أيضا خلال السنة كلها .

(٧٨) ستروف : المصدر السابق ص ٢٥ .

(٧٩) Sth No. 8-11 .

(٨٠) Sth No. 8 . من اسم الشهر . صحيح انه لم تحفظ سوى النهاية وهي « نانشي - كا (Sth. 8 Rev. VI:1) ولكن لما كانت هناك وثيقة اخرى مؤرخة في ذات السنة تسجل جراية اصدت في أحد أشهر الشتاء (ايتو - ايدن - دم - كو - نانشي - كا) (Sth 11 R. 6: 1-2) فان الشهر الذي ورد ذكره في المثال الاول لا يمكن الا أن يكون من أشهر الصيف للصيقة بهذه الالهة .

(٨١) Sth No. 10, 11

(٨٢) Sth No. 9

من بين الافراد المسجلين في هذه القوائم كما لاحظنا ذلك قبلا عدد من الموظفين الاداريين ، وصيادي السمك والرعاة والحرفيين من مختلف الحرف ، الذين لم تكن فعاليتهم - ولا يمكن ان تكون فعلا - محصورة في أي جزء من أوقات السنة . فعلى غرار الجند (شوب - لوغال) ، كما سنرى ، هناك العمال غير الماهرين الذين كانوا يستخدمون ليس في أعمال فصلية حسب بل وفي أعمال لم تكن مرتبطة بأية فترة ثابتة من أيام السنة .

لنتحول الان الى دراسة اوثق لمختلف الطوائف المدرجة في سجلات الافراد الذين يتلقون الارزاق . فهذه السجلات ، مثل قوائم الارقاء وغيرهم ، تبدأ بتعداد اصدارات الجرايات الى طوائف الرجال الذين يوصفون بانهم من الجنود، ولا يميزون عن غيرهم الا باسماهم (٨٣) .

اي صنف من الناس كان هؤلاء ال (شوب - لوغال) يا ترى ؟ كانوا يميزون عادة بانهم من « المحاربين » أي المستوطنون العسكريون ، (٨٤) .

وهذا التحديد غير دقيق على الاقل لانه يشير الى فكرة وجود جنود محترفين لم يكن ال (شوب - لوغال) منهم . وحتى اذا كان هؤلاء عرضة للخدمة العسكرية ، فان هؤلاء الشوب - لوغال غالبا ما كانوا يذكرون في عهد حكم اوروكاجينا بانهم من العمال البسطاء ، وبالدرجة الاولى من العمال غير الماهرين اذا ما حكمنا على ذلك من صفة الاعمال التي كانت تعهد اليهم (٨٥) ولقد كان

(٨٣) ادرجت السجلات التي تبين أسماء هؤلاء الاشخاص في وثائق نظمت لاغراض مختلفة (نقولسكي ١ عدد ٣ : انظر ما سيأتي .

(٨٤) دايمل : القاموس السومري : ٣١٣ ، ٩ : وادارة المعابد السومرية ص ٣٩ . ستروف : الرق في سومر القديمة ص ١٦-١٧ ، (المحاربون - شوب - لوغال)

(٨٥) هناك برهان (يستند على مراد هيأها دايمل) يأخذ بالصفة التي أعطاها شنابيرد للشوب لوكال في كتابه ادارة المعبد السومري ص ٣٣ وهو منقول من كتاب ستروف : الرق في سومر القديمة ص ١٣٣ . ولكن حتى المادة المتوفرة لدي تكفي لتحديد صفة وضع الشوب لوكال ودوره في مزرعة معبد الالهة با - اوو .

عملهم يستغل بصفة خاصة وعلى نطاق واسع في الزراعة ، في حراثة الارض وزرعها ، وفي حصاد القمح ونقله الى الاهراء ، وكان نظار الشوب لوگال بل حتى نظار طائفة الاوكاوش يوصفون ايضا بصفة اعتيادية بانهم من « الرؤساء الزراعيين » « ساگا - ايبين » وكانوا مسؤولين ، مثل الرؤساء الزراعيين الخاضعين الآخرين ، والمزارعين (انكار) عن تنظيم أعمال الحقل • وكانوا يزودون بوسائل الانتاج (المحارث) وبذور القمح من المخازن الرئيسة للمزرعة ، ويسلمون القمح الذي يجمع أيام الحصاد ويخزنونه في الاهراء • ويجب ان يلاحظ انه لم يكن البعض من نظار فرق الشوب لوگال يحملون لقب « رئيس زراعي » حسب بل ان معظمهم كان يحمل هذا اللقب - ذلك لان كاكّا وانمينزي ، وششيلودوك ، واوشينردا ، واينام ، واميلامسود ، ودامو ، نظار طائفة الاوكاوش كانوا يحملون هذا اللقب ايضا (٨٦) •

وكان من الشائع جدا استخدام الشوب لوگال في أعمال الري وفي اصناف اخرى من أعمال التربة حيث كانوا يؤلفون ، بصفة جلية ، القسم الاعظم من القوة العاملة • وفي الوقت الذي كان فيه الآخرون الذين يساهمون في هذه الاعمال يدرجون في السجلات كل باسمه على انفراد ، كان الشوب لوگال يعملون غالبا في صفة فرق للعمل (٨٧) •

وهناك وظائف اخرى اعتيادية كان الشوب لوگال يقومون بها ومنها قطع القصب (٨٨) وحش الاعشاب (٨٩) بينما كان ناظروهم يختصون بنقل الاخشاب (٩٠) وكان الاوكاوش التابعون لدامو يساهمون في نقل القصب من

(٨٦) تضم الوثائق رجال ششيلودوك وانمينزي ، ودامو - مع ملاحظات تسجل وفاة بعض الرجال الذين وصفوا بأنهم من المشاركين في أعمال الحقول في مزرعة المعبد وقد وصف كاكّا وانمينزي وهما من نظار الشوب لوگال بأنهما من الرؤساء الزراعيين (سانغا - ايبين) وقد أعاد كاكّا وانمينزي وادام مع بقية الرؤساء الزراعيين الآخرين المحارث الى مخازن الدولة بعد اكمال العمل (نيقولسكي ١ عدد ٢٨٧) •

(٨٧) Tsa 23 DP. 632-635 ' 637 ' 644 , 649

(٨٨) DP. 351-358 , 360 , 361

(٨٩) DP. 366 , 368 SQ

DP. 491 ' 503

(٩٠) نيقولسكي ١ رقم ٢٨١ ، ٢٨٤ و

مدينة الى اخرى^(٩١) واخيرا كان الشوب لوغال يشتركون في أعمال البناء بصفة
عمال مساعدين^(٩٢) .

وهكذا يتضح ان أهمية الشوب لوغال كمحاربين كانت تغطي اطلاقا بالدور
الذي كانوا يلعبونه في اقتصاد المزرعة الاميرية ، او على الاقل في مزرعة معبد
الالهة با - اوو - كعمال اعتياديين غير ماهرين .

أما بالنسبة الى فعاليتهم العسكرية فقد كان الشوب لوغال يجندون ليس
باعتبارهم جنودا محترفين ، بل على أساس التجنيد العام ، وبنفس الاسس التي
يجند بها أفراد الجمهور العام من السكان الذين لا علاقة لهم بالمزارع الاميرية
أو مزارع المعابد ، مثال ذلك من بين الحرفيين الماهرين الذين كانت تسم
تعبئهم باعداد كبيرة ، وكذلك من بين الرجال الذين كانوا يدرجون في قوائم
الايجي نودو وغيرهم .

غير ان الشوب لوغال وان كانوا في الدرجة الاولى من العاملين في المزرعة
الاميرية ، الا انهم في الواقع كانوا يملكون تخصيصات من الاراضي ، وكانوا
عرضة للخدمة العسكرية على قدر متساو مع بقية السكان الاحرار ولذلك فهم
ليسوا من الارقاء . فقد كان الشوب لوغال ، مثل الـ (كوروش)^(*) في عصر
وثائق شروباك ، يؤلفون جزءا من السكان المحليين وان كانوا بائنائهم الى
الاشخاص العاملين في المزارع الاميرية ، كما صادف ان لاحظت ذلك قبلا ، لم
يظلوأ أعضاء في المجتمع . فطبقا للنظام الذي شرعه اوروكاجينا ، كان من حق
الشوب لوغال ان ينشوا آبار الري ، (وذلك على قطعة الارض التي يملكها كل
واحد منهم على وجه التأكيد) وان يمتلك الواحد منهم دارا وماشية ، وان يبيع
ايا منها بارادته الخاصة الحرة^(١٠٠) .

(٩١) DP. 503

(٩٢) (DP. 123) ٦٩ شوب لوغال كانوا يعملون سوية مع البنائين .

(*) كوروش Gurus تعني في السومرية « عامل » أو شاب قادر على العمل
(١٠٠) مدونة اوروكاجينا ب/ج . المجموعة ٧ و ٩ انظر ترجمة دياكونوف في
مجلة VDI ١٩٥١ عدد ١ ص ٢٥ . أي ان الشوب لوغال الذين ذكروا
هنا وكانوا يعودون الى اشخاص مزرعة المعبد (الامير) ، يتضح من الاشارة
الى الناظر الذي كانوا يعملون تحت امرته .

لدينا قوائم من السنة الخامسة من حكم اوروكاجينا ذكر فيها الشوب لوكال بالاسماء ، كما ذكرت اسماء آخرين أيضا لا ينتمون الى هذه الطائفة . ولقد كان الشوب لوكال والآخرين سوية يقسمون الى فرق تتألف الواحدة منها من عشرين الى خمسة وعشرين شخصا يرأسهم احد النظار الذين كانت تذكر اسمائهم في القوائم . ومع ان النظار في معظم الحالات^(١٠١) هم ذات الافراد الذين وردت اسمائهم في قوائم جرايات الشوب لوكال كمسؤولين عن فرق الشوب لوكال ، الا ان فرقهم - كما سجلت في هذه الوثيقة - لم تكن توصف بما توصف به الفرق ذات قوائم الجراية . ذلك لان الاشخاص قد وزعوا بطريقة مختلفة وانهم يخضعون بصفة جزئية لسلطة نظار آخرين^(١٠٢) غير انهم جميعا ، الشوب لوكال وأعضاء الفرق الاخرى ، كانوا يوصفون بانهم « مجرد رجال ينتمون الى الالهة با - اوو (او - روم با او) » .

وهناك قائمة اخرى من ذات النوع ، لكنها تؤلف عددا أكبر من السكان بشكل ملموس (١٨٤ شخصا بدلا من ١٠٠) محفوظة من ذات السنة من حكم اوروكاجينا^(١٠٣) لكن القائمة الاخيرة لها معنى مختلف وهي منظمة لغرض مختلف أيضا . فهي ليست قائمة « رجال ينتمون الى الالهة با - اوو ، حسب ، وانما هي في الدرجة الاولى قائمة من المحاربين (لو - اما - ارينا - كام)^(١٠٤) وضعوا تحت تصرف اوروكاجينا ، وقد حذف اسم الشخص الذي يعتبر المالك الحقيقي لهم ، أي الملكة شگشگك الذي ذكر في وثيقة سابقة ، في هذه الحالة^(١٠٥) ومن المهم أيضا هو ان هذه القائمة لا تضم الشوب لوكال وحدهم وانما تضم أيضا ممثلين عديدين من حرف واختصاصات متباينة (يبلغ مجموعهم اثنين

(١٠١) يسمى الناظر أو المراقب في السومرية (اوگال Ugal) - المترجم

(١٠٢) DP. 136

(١٠٣) نيقولسكي ١ عدد ٣

(١٠٤) انظر دايميل ٢٣٧ ، ٤٧ والكلمة (اما - ارينا - نا) تساوي (اما -

ارينا - كام) .

(١٠٥) نيقولسكي ١ رقم ٣ ، ٩ «كو - ان - شي = الى حافة السماء ١٨٤ ،

لو - اما - ارينا - كام أو - روم با - اوو اوروكاجينا ، لوگال شربو -

لاكي - كا = لاگا مساكي كازاگك - بي - اوش (تأريخ السنة) .

واربعين) تحت صفة مشتركة هي صفة (الحرفيين) (١٠٦) ومن بينهم جملة أشخاص ذكروا في قوائم الايكي نودو وغيرهم (١٠٧) .

ولا يقل عن هذا أهمية ان نرى ان كل هؤلاء الاشخاص ، بعد تشكيل السرايا العسكرية التي لم تكن تتألف من الشوب لوكال وحدهم حسب بل ومن عدد كبير من الحرفيين ورجال اخرين من حرف اخرى ، قد بدأوا (بالاضافة الى الشوب لوكال) يطلق عليهم اسم محاربين . بل ان الشوب لوكال يؤلفون سرية عسكرية منفصلة . وهكذا فقد كانت السرايا التي كانت تخدم تحت امرة الـ (اور - ساك - البطل) تتألف من الشوب لوكال (ومن بينهم رجال الاورساك نفسه من امثال كاكاوشولودوك ، وانام) وجملة من المزارعين ، والرعاة ومربي الطيور ، الذين كانوا يؤلفون أكثر من نصف سرية (١٣ رجلا من ٢٣) (١٠٨) .

وما تزال هناك قائمة اخرى يرقى تأريخها الى السنة السادسة من حكم اوروكاجينا ، وهي القائمة التي حددت باندلاع العمليات العسكرية ضد داما ، مشابهة للقوائم التي وصفت سابقا ، وان لم تكن مطابقة لها ، لان تركيب السرايا واسماء قادتها معا ، كانت مختلفة (١٠٩) . وقد وضعت القائمة على نفس النهج تماثلا واختتمت بذات الطريقة . فمن بين الرجال الذين ادرجوا في القائمة مائة وخمسة وخمسون حددت هوياتهم بانهم من الـ (ارين - كو - خام = صيادو السمك) (١١٠) واثنا عشر من (اما - ارين - كام) . والرقم المطلق للشوب لوكال

(١٠٦) نيقولسكي ١ رقم ٣ ، ٥ ، ٣-٤

(١٠٧) مثل اوكوش ١ سوكال اي غال (نيقولسكي ١ رقم ٣ ، ٦ ، ٤ و ١

Sth 17 R 6 , 1 «نماخ» نيقولسكي ١ رقم ٣ ، ٦ ، ٤ و Sth 15 , 8 , 3 , 16

شاكنوغال ان ادا - كيد (اكيل) نيقولسكي ١ عدد ١٥ ، ٨ : ٣ ، ١٦ ،

Sth 18 R. 1:1 و ٨ : ٨

Nik 1, 3 1 & 11 (١٠٨)

DP. No. 602 (١٠٩)

(١١٠) من المحتمل أن تقرأ هذه العبارة على هذه الشاكلة [شي - بيش - ام =

شو - بيش = با ايروم ؟ - المحرر] .

ونسبتهم الى جمهور « المحاربين » الباقي في هذه القائمة ، ما يزالان أقل مما
ورد في قائمة تعود الى السنة الخامسة من حكم اوروكاجينا .

ولنوجز الكلام فنقول ان حالة الشوب لوكال بالنسبة الى أي من طاقاتهم،
كعمال أو جنود ، تختلف عن حالة الجمهور العام للسكان الذين يعتمدون على
معبد الالهة با - اوو^(١١١) .

وربما كان ال (اوكو - اوش) وحدهم يعتبرون ، لسبب ما ، من الجند
المحترفين ، لان الكلمة (اوكو - اوش) تتطابق في معناها وفي صيغة حروفها
مع الكلمة السامية (ريدو Redu)^(١١٢) . ومع ذلك فان الاوكو اوش -
كما لاحظنا ذلك قبلا - لم يكونوا متحررين من مهمة العمل البدني في مزرعة
الالهة با - اوو . فلقد كان الاوكو اوش تحت امرة « دامو » يمارسون نفس
الواجبات كالشوب لوكال . وقد ادرجوا بين الافراد الذين كانوا يزرعون الحقول
التابعة للمزرعة^(١١٣) وكانت قوة عملهم التي تستخدم في أعمال التربة لا تقل
كثيرا عن الاعمال التي كان الشوب لوكال يؤدونها^(١١٤) . فقد كانوا يستخدمون
أيضا في قطع القصب^(١١٥) وفي نقل الاخشاب^(١١٦) وفي أعمال النقل بصفة
عامة^(١١٧) وهكذا فان الاوكو - اوش ، مثل الشوب لوكال ، لم يكونوا - نقول

(١١١) بالنسبة الى وجهة النظر هذه كان دايمل مصيبا تماما في توسيع المعنى
الذي أطلقه على الشوب لوكال ووصفه اياهم بأنهم من المستوطنين
العسكريين ، (كما تعنيه هذه الكلمة ذاتها بكل دقة « وشموله الرجال
الذين يتلقون الارزاق الذين لا تشمل أعدادهم الشوب لوكال وحدهم
حسب وانما تشمل - كما رأينا - الموظفين الاداريين ، والمزارعين ورعاة
الماشية ، والحرفيين من مختلف الحرف - شؤون المعابد السومرية ص ٢١

(١١٢) دايمل ٤٤٧ (٢٨ اوكو اوش = ريدو - شاسي بيميش .

(١١٣) Tsa 23, 8, 1 DP. 622, 1, 8, 623

(١١٤) DP. 360 11, 7-8

(١١٥) Nik. 1, 281 111, 1-3, 282

(١١٦) DP. 602

(١١٧) DP. 503, 111

بصراحة - من الجند المحترفين ، وانهم كانوا في أوقات السلم يستخدمون لنفس النوع من العمل غير الماهر •

أما بقية الاشخاص المدرجة اسمائهم سوية مع الثوب لوكال والاولكووش فانهم يؤلفون موظفي الادارة من ناحية ، وممثل مختلف الحرف والاختصاصات من الناحية الاخرى ، كالرعاة وصيادي السمك وأصحاب الزوارق (ولم تذكر الطائفتان الاخيرتان - كما سنرى - الا في جزء صغير جدا ممثل في هذه القوائم) ، والخرفين من مختلف الحرف • ومما تجدر الاشارة اليه هو تجاهل الافراد الذين يخدمون الملكة تجاهلا كلياً تقريباً ، وكذلك موظفو البيت الملكي بصفة عامة •

الان وقد استطعنا ان نأخذ بنظر الاعتبار كل الطوائف الرئيسة من الافراد العاملين في المزرعة والذين ادرجوا في أصناف مختلفة من السجلات ، وبذلك حصلنا على فكرة أكثر وضوحاً عن تركيب وادارة مزرعة معبد الالهة - با - اوو بمجموعها ، فقد أصبحنا في وضع نستطيع فيه ان نحدد بدقة أكثر مكان ودور هذه الطوائف في النظام العام لاقتصاد المزرعة •

فاذا ما قارنا أوضاع ووظائف هؤلاء الاشخاص الذين ادرجوا في مختلف السجلات فاننا سنصل الى نتيجة موادها ان السجلين الاولين ، أي سجل « النساء الرقيقات » « والايكي نودو وغيرهم » يضمنان البيت الملكي الذين يعملون بصفة مباشرة في خدمة الملكة وخدمة بلاطها (مثل سجلات الافراد التابعين لاولادالامير) (لو - ايل - ايل أ - ني) تماماً ، في حين ان قوائم الاشخاص الذين يحصلون على الارزاق (لو - كور - داب - با) تسجل الاشخاص المستقلين (بفتح الغين) في المزرعة كمجموع •

وتختلف صفة استغلالهم تبعاً لذلك مثال ذلك استغلال النساء الرقيقات اللواتي كان عملهن يستخدم بصفة اساسية في خدمة الحاجات المباشرة للملكة وبلاطها ، والذي تظهر عليه ، الى درجة ما ، سمات الرق المحلبي من الطراز

الابوي • فقد كان أكثر من نصف النساء الرقيقات يعملن في اعداد الصوف وغزله .
(حوالي ٥٥ ٪) (١١٨) •

وكانت البقية ، كما لاحظنا ذلك ، يستخدمن جزئيا في طحن القمح ،
وجزئيا في أعمال المطبخ ، وجزئيا في صنع الجعة ، واخيرا في تربية الخنازير
والماعز •

وكذلك كان الاشخاص المسجلون في قوائم الايكي نودو وغيرهم مرتبطين
مباشرة بيت الملكة • فقد كان الايكي نودو وعمال الحدائق الاخرون يجندون
لتلبية متطلبات هذا البيت ، ولذلك لم نجد أحدا سوى زوجة الامير تشخص
اعتباريا كشارية في المعاملات التي تختص بشراء الايكي نودو •

وفضلا عن ذلك فان هذه القوائم تشتمل على عدد كبير من الافراد الذين
كانوا يتصرفون بصفة مرافقين شخصيين لاعضاء الاسرة الملكية • واخيرا فان
طائفة « الحرفيين » التي ذكرت في طراز سجلات الايكي نودو وغيرهم حتى
صانعي التماثيل (لو - الان) كانت تقوم بشكل واضح بتلبية الحاجات المباشرة
لبيت الملكة • ولقد ذكر الرعاة في هذه السجلات بانهم يقومون بتربية حيوانات
الجبر والحيوانات المعدة للذبح •

والنسبة المثوية العالية من الارقاء بين الافراد الذين لم يكونوا يستخدمون
بمثل هذه الكثرة في الانتاج ، مثلما كانوا يعملون في الخدمة الشخصية للملكة ،
تؤكد - بالاضافة الى وضع ودور النساء الرقيقات العاملات في مزرعة معبد
الالهة با - اوو - الحقيقة القائلة بان الرق كان من نوع الرق الابوي •

واذا كانت قوائم النساء الرقيقات والايكي نودو وغيرهم تسمي سجل الافراد
العاملين في بيت الملكة فان قوائم الافراد الذين يحصلون على الارزاق تضم اناسا

(١١٨) في السنة الثانية من حكم اوروكاجينا كان ٧٩ رقيقة من مجموع ١٤٣
يعملن في تهيئة الصوف وغزله (DP. 112) وفي السنة الخامسة من حكمه
حين انخفض عدد الرقيقات الى ١٢٨ كانت واحدة وسبعون منهن يعملن في
تهيئة الصوف (Sth No. 22)

كان نشاطهم ذا صفة عامة أكثر ، ويقومون بتلبية كل حاجيات معبد الالهة با - اوو . ذلك ان فريق الشوب لو كالم التي تترأس هذه القوائم ، كانت تنهك بصفة رئيسة في مختلف أصناف العمل الزراعي بالاضافة الى اداء عمل اخر لصالح المزرعة كمجموع . ان عدم وجود القوائم التي تضم الخادmates (سل - شو - دو) أو الذين يحملون أية أصناف أو عناوين ترتبط بالخدمة المباشرة للملكة وبلاطها ، قد تمت ملاحظته قبلا . فالواضح ان امهر الافراد المسجلين في هذه القوائم كانوا يعملون أيضا في تلبية حاجات ومتطلبات مزرعة لالهة با - اوو بصفة عامة ، ولم يكونوا مرتبطين ارتباطا وثيقا بالبيت الملكي مثل العمال المسجلين في قوائم الايكى نودو . فهذه تنطبق حتى في مقاس أوسع على صيادى السمك وأصحاب الزوارق والرعاة الذين يربون الماشية في المراعي .

ان هذا الفرق في الاوضاع والوظائف يبين بشكل واضح ، الطرق المختلفة لتهيئة الافراد الذين يسجلون في قوائم الايكى نودو وغيرهم ، وكذلك قوائم الافراد الذين يتلقون الارزاق . فالاولون المرتبطون ارتباطا وثيقا ببيت الملكة والمحددون به حسب طبيعة استخدامهم ، لا وقت لديهم لزراعة قطع الاراضي ، ونتيجة لذلك فانهم يتسلمون جرايات كاملة تصدر لهم مرة واحدة في الشهر . أما الشوب لو كالم والاشخاص الآخرون المسجلون في قوائم الافراد الذين يحصلون على ارزاق والذين لم يكن عملهم مرتبطا مباشرة بالبلاط ، فانهم يزودون بجرايات في فترات أطول ، وان بعض الجرايات كانت تقطع عنهم ويعوض عنها بمنحهم قطعا من الاراضي .

تبين حالة الرجال الذين يتلقون الارزاق في مزرعة الالهة با - اوو والذين كانوا يعملون في الانتاج تماما وليس في خدمة بيت الملكة ، ان استغلال جماهير واسعة من الشعب المنتج محليا الذي كان يتعلمه نظام المزارع الاميرية (مزارع المعبد) ، كان يؤلف اساس الحياة الاقتصادية في عهدى لوكالندا واوروكاجينا وتعمكس المصادر المتوفرة لدينا استغلال عمل الرق الكامل بطريقة عرضية

تقريباً (ما خلا عمل النساء وعمل الايكي نودو ايضا الى حد ما) لان الارقاء المستخدمين في المزرعة الاميرية كانوا يختلفون ، أو يفصلون عن الجمهور العام من السكان الذين يشركون في أعمال المزرعة . فالكلمة (ايرى) (اراد) التي تحدد بصفة حرفية الرقيق المجلوب من بلد أجنبي لم تظهر في السجلات الحسابية الرسمية ، ولو انها كانت مستعملة في العصر الذي نتحدث عنه كتحديد للارقاء المملوكين فردياً (١١٩) . فالارقاء القليلون نسيباً الذين سجل شراؤهم في وثائق من سجل معبد الالهة با - اوو ، كانوا - في كل الحالات المعروفة لدينا - يشرون في جماعات صغيرة اعرضية (١٢٠) ففي مثالين على شراء (ارقاء كبار) (١٢١) من قبل (لو + كونو - تور Lut Gunu - Tur) زوجة الامير « اتريزي » ، ومن قبل برنمرا زوجة لوكالدا ، كان ابناء اولئك الارقاء يتصرفون كباعة (١٢٢) . ومما تجب ملاحظته ان بيع الاطفال من قبل آبائهم كان مطبقاً على نطاق واسع في العراق في كل العصور التالية ايضاً (١٢٣) . واذا ما نظرنا الى اسر الاعداء في الحرب ، واستغلال عملهم في مزارع الامراء والمعابد في ذلك العصر ، فان المصادر المتوفرة لدينا - كما شاهدنا ذلك - لا تضم دليلاً مباشراً (٢٤) فنحن نعرف من كتابة منسوبة الى غوديا امير لكش الذي حكم

(١١٩) انظر مثال ذلك نيقولسكي ١ العدد ١٩

(١٢٠) بالاضافة الى الوثائق (Nik 1, 293 & Fo 141-144) التي تسجل

شراء الايكي نودو انظر ايضاً DP. 513 من بين الاشياء التي حصل عليها

الملك اورو كاجينا أثناء وكالته كتاجر ، ورد ذكر راع رقيق (ساك - نيتا،

وامرأتين (سال) وطفلين ساك - نيتا - دومو .

(١٢١) كان هؤلاء كهنة يؤلفون طبقة واطنة من الكهنوتية .

(١٢٢) RTC. 17 VAT 4434 نشرت الوثيقة من قبل دايمل في كتابه القواعد

السومرية ص ١٧٣ .

(١٢٣) ممن تم شراء الارقاء في الحالات الاخرى ؟ في مثالين تم شراء الايكي نودو

من البستانيين . وفي مثالين آخرين جرى شراء الارقاء عن طريق وكالة

تجارية أي عن طريق التجار الذين كانوا يمثلون مزرعة الامير في المعاملات.

التجارية مع الاقطار الاجنبية وبصفة رئيسة مع عيلام .

(١٢٤) صحيح ان الاصطدامات المسلحة بين المدن السومرية والحروب مع عيلام

كانت شائعة في ذلك الوقت وغالباً ما كانت المدن المخربة التي يستولى



في فترة متأخرة نوعا ما ، ان الاجانب كانوا يستخدمون مثلا في الاعمال الانشائية •
ومع ذلك فان هذا لم يكن استغلالا لاسرى الحرب ، بل تجنيدا لغرض العمل مثلما
كان مطبقا بالنسبة للسكان المحليين في كل مكان من بلاد العراق (٢٥) •

ولم نسمع قط اي شيء عن تقديم اسرى الحرب الى المعابد بصفة نذور
(واول مثال مدون عن ذلك يرقى تأريخه الى عهد حكم «ريموش» (*) احد ملوك

عليها بهجوم كاسح ينتقم منها العدو ، ترى هل أن مثل هذه الحالة توفر
أسسا كافية للتأكيد بأن الاسرى كانوا يسترقون بأعداد كبيرة ؟ • ان
مصادرنا على الأقل لا تعوزها اشارات مباشرة حسب عن اقتياد الاسرى
بالقوة الى البلد المنتصر كأرقاء بل انها تهيم دليلا منافضا • فالكتابة التي
تحتفل بانتصار الفاتحين غالبا ما كانت تسجل أسر الملوك المغلوبين ،
ولكن لم تسجل اقتياد جماهير اسرى الحرب • وخير مثال في هذا الصدد
هو مسلة العقبان الشهيرة التي دون عليها وصف انتصار « ايناتم » ملك
لكش على مدينة « اما » المجاورة لها • ومع ان انتصار ايناتم قد روي
بعبارات تقتصر على التمجيد الشخصي المبالغ فيه ، الا انه لم ترد فيه أية
اشارة عن اسرى الحرب • وفي الوقت ذاته قرأنا ان ٣٦٠٠ عدوا قتلوا في
المعركة بالاضافة الى ذبح الجنود الاعداء تحت أسوار « اما » والواضح ان
اسرى الحرب في هذا العصر كانوا يقتلون أيضا (توريودنجان : الكتابات
السومرية الاكديّة ص ١٠ مجموعة ٧-١٨ • وحين استولى رجال اما بدورهم
على لكش في السنة الاخيرة من حكم اوروكاجينا ، كانوا يتصرفون بذات
الطريقة تماما • فالرقيم الذي يصف سقوط لكش والانتقامات التي اقترفها
جنود «اما» مليئة بالاشارة الى ذبح السكان الذين كانوا يتطلعون الى الأمن
بالاختفاء في ابنية القصر والمعبد (نفس المصدر ٣٦-٣٨ وهاتان الوثيقتان
يمكن مقارنتهما مع لوح من تأريخ أسبق يبين صورة رجل حليق الوجه
(بدون لحية أو شوارب وهذا الطراز قد استخدم بصفة اعتيادية لتمثيل
الاله) وهو يهوي بهراوته على رجل اوثقت يده وراء ظهره ، وواضح انه
اسير حرب • (انظر دي سارزيك وهو يزي : اكتشافات في كلديا ، باريس
١٨٨٤-١٩١٢ ج ٢ •

(١٢٥) توريودنجان الكتابات السومرية الاكديّة (١٠٤ : ١٥) في الحديث عن
وصول الناس من عيلام ومن سوسه ، كان كوديا يريد أن يؤكد اعتماد
عيلام عليه في ذلك الوقت فقد كان سكان عيلام يجندون للعمل سوية مع
سكان العراق الاصليين •

(*) ريموش Rimus هو ابن سرجون الاكدي ملك أكد العظيم تولى الحكم
بعد وفاة والده وقد دام حكمه تسع سنوات من سنة ٢٢٧٨ الى سنة ٢٢٧٠
قبل الميلاد •

السلالة الاكدية) • غير ان الشيء المعتاد وبصفة واضحة لحاكم لكش هو ان يحول الى المعابد كل افراد المجتمع وبهذه الطريقة يتعلمهم نظام مزرعة المعبد • ففي واحدة من كتاباته يذكر غوديا انه جمع فرقة من اصحاب الزوارق ، وربطهم (كاركش - دو) بمعبد الآلهة «نفرسو» سوية مع المشرف عليهم (نوباندا) • وهناك مدونة اخرى خلفها نفسه وهي مطولة تتناول بناء المعبد ، تسجل تقديم عدد من القرى مع سكانها الى الآلهة نفرسو^(١)

ومع ان تطبيق استغلال عمل السكان المحليين يجعل استخدام عمل الاسرى المسترقين على نطاق واسع غير ضروري ، الا ان ما تجدر الاشارة اليه بهذا الصدد ، هو ان الطراز السابق من الاستغلال قد حصل في وقت حفل بالمزيد من المميزات المعروفة لعمل الرقيق •

لنتحول الان الى قضية عدد الاشخاص الذين كانوا يعملون في مزرعة معبد الآلهة با - اوو • فالرقيم^(١٢٦) يوجز تاريخ القوائم المختلفة

بين الرقيم ان عدد الاشخاص العاملين في المعبد كان يختلف في السنة الثانية من حكم اوروكاجينا عندما حصل على لقب ملكي ، وان عدد الاشخاص المسجلين في ثلاثة انواع من القوائم كان يبين زيادة ملحوظة • ولم تظهر السنة الثالثة زيادة الا في عدد طائفة الافراد الذين يتسلمون الارزاق ، ولكن يبدو في الاخير بالنظر الى هذا الاتجاه ان الزيادة قد اختفت بالنسبة لهؤلاء (ولو انه لم تبق قوائم من هذا النوع من السنتين الرابعة والخامسة ، بل ان الرقم الاكبر للسنة السادسة كان اوطأ بكثير) •

ومن ناحية ثانية فان عدد الاشخاص في قوائم طائفة الايكبي نودو وغيرهم ، بعد ان ارتفع في السنة الثانية اخذ ينخفض تدريجيا خلال السنتين الثالثة والرابعة ، ومن ثم اصبح مستقرا تقريبا • واعقب ذات الاتجاه نحو الارتفاع هبوط فاستقرار ، ويظهر ذلك في رقم النساء الرقيقات •

(١٢٦) توريو دانجان الكتابات السومرية الاكدية ص ٦٧ والمجموعة ٣ : ٨ - ١٠ ، ص ١٠٤ المجموعة ١٤ : ٩ وما بعدها •

الجدول الاول

يتضمن الجدول الاول عدد الاشخاص العاملين في المعبد خلال السنوات الست من حكم اورد كاجينا •

فقد كان عدد الذكور الذين يحصلون على حصص من الاقوات لقاء عملهم كما يلي : في السنة الاولى مائة واثنان وستون (١١٨) ، وفي السنة الثانية مائتان وستون (١١٩) ، وفي السنة الثالثة مائتان وواحد وسبعون (١٢٠) • وكان عدد العاملين من الذكور في الستين الرابعة والخامسة غير معلوم ، اما في السنة السادسة فقد بلغ عددهم مائتين واربعة واربعين (١٢١) •

وكان عدد الايكي نودو اى «الجمالين» واصحاب الحرايات من الذكور في السنة الاولى مائة واثنى عشر حمالا ، وفي السنة الثانية مائة وثمانية وسبعين ، وفي السنة الثالثة مائة واربعة وستين ، وفي السنة الرابعة مائة وسبعة واربعين ، وفي السنة الخامسة مائة واربعة وخمسين ، وفي السنة السادسة مائة وستة وثلاثين • في حين كان عدد الاناث في السنة الاولى تسع عشرة (١٢٢) ، وفي السنة الثانية ثلاثين (١٢٣) ، وفي السنة الثالثة اثنتين وثلاثين (١٢٤) ، وفي السنة الرابعة اثنتين وثلاثين (١٢٥) وفي السنة الخامسة احدى وثلاثين (١٢٦) ، وفي السنة السادسة احدى وثلاثين (١٢٧) •

وكان عدد اذكور البالغين من الارقاء ستة في السنة الاولى ، واربعة في السنة الثانية ، وخمسة في السنة الثالثة ، وسبعة في السنة الرابعة ، وسبعة في السنة الخامسة وسبعة في السنة السادسة •

Sth No. 6	(١٢٧)
نيقولسكي ١ : ١٣ نفس الرقم تقريبا (٢٥٩ + ٩) ورد في Sth 7	(١٢٨)
وبشكل أصغر كثيرا (١٩٦) في Tsa No. 20	
Sth 9, 10, 11	(١٢٩)
العدد السادس 244 (DP. 121) العدد العاشر 226 (Sth 13)	(١٣٠)
العدد الحادي عشر 234 (Sth 12)	
Sth 15, 16	(١٣١)
DP. 113	(١٣٢)
Sth. 17	(١٣٣)



اما عدد الاناث من الارقاء فقد كان ثلاثا وتسعين في السنة الاولى (١٢٨) ،
ومائة وثلاثا واربعين في السنة الثانية (١٢٩) ، ومائة واحدى واربعين في السنة
الثالثة (١٣٠) ، ومائة وثمانى وعشرين في السنة الرابعة (١٣١) ، ومائة وثمانى
وعشرين في السنة الخامسة (١٣٢) ، ومائة وثلاث وسبعين في السنة السادسة
(١٣٣) .

وكان عدد الاطفال المذكور من الارقاء في السنة الاولى سبعة عشر ، وفي السنة
الثانية ثلاثة وثلاثين ، وفي السنة الثالثة ثمانية وعشرين ، وفي السنة الرابعة ثلاثة
وعشرين ، وفي السنة الرابعة ثلاثة وعشرين ، وفي السنة الخامسة ستة وعشرين ،
وفي السنة السادسة واحدا وعشرين .

اما عدد الاطفال الاناث من الارقاء فقد كان في السنة الاولى خمسا وعشرين
(١٢٨) ، وفي السنة الثانية ثلاثة وخمسين (١٢٩) وفي السنة الثالثة سبعا وثلاثين
(١٣٠) ، وفي السنة الرابعة اربعة وثلاثين (١٣١) وفي السنة الخامسة اربعا وثلاثين
(١٣٢) وفي السنة السادسة سبعا وعشرين (١٣٣)

ففي السنة السادسة هبط عدد الناس المدرج في النوعين الاولين من القوات ،
بينما ازداد عدد النساء الرقيقات والشيء الواضح ان انخفاض عدد الرجال
المسجلين في قوائم طوائف الرجال ، والارتفاع الحادث في عدد النساء الرقيقات ،

Tsa 14 (١٣٤)

DP. 114 (١٣٥)

DP. 118 (١٣٦) في الاخير انخفض عدد الافراد بسرعة بالنسبة للحرب . العدد

الثامن (Tsa 16) ١٢٩ رجلا و٢٣ امرأة . العدد الثاني عشر

١٠٩ رجال و٢٣ امرأة وقد تعود التغييرات التي حدثت في عدد العمال

بصفة جزئية الى تقلهم من معابد الى آخر - المحرر (Sth 18)

Sth 20 (١٣٧)

Nik 1, 1 'DP. 113 ' Sth 21 ' (١٣٨)

DP. 229 (١٣٩)

١٤٠) نيقولسكي ١ : ٦

'Tsa 12 ' Sth 22 (١٤١)

Sth 23 (١٤٢)

انما يعود الى ظروف اوقات الحرب ، حين كان الرجال يجندون للخدمة العسكرية وكانت النساء تقوم بممارسة اعمالهم (١٤٣)

ولا تحتاج التغييرات في ارقام النساء الرقيقات الى تعليق بالنسبة الى وحدة الطائفة . غير ان التغييرات في عدد الاشخاص المسجلين في النوعين الآخرين من القوائم ذات التركيب المعقد ، يمكن تحليلها عن طريق تقسيمها الى طوائف اصلية وكانت قوائم الافراد الذين يتلقون الارزاق تشتمل على ثلاث ، بل في الاخرى ، على طائفتين هما : طائفة الشوب لوكال ، وطائفة الاوكاوش ، وكذلك على اشخاص اخرين يخدمون او يعملون في مزرعة المبد .
اما التغييرات الكمية التي حدثت في كل طائفة فانها ممثلة في الجدول الثاني التالي (١٤٤) .

الجدول الثاني

كان عدد العاملين من الكبار (لوغال) في السنة الاولى ستة وثلاثين ، وفي السنة الثانية ثلاثة وثمانين ، وفي السنة الثالثة سبعة وسبعين .
وكان عدد الجندرمه (او كوش) في السنة الاولى اثني عشر ، وفي السنة الثانية اربعة وثلاثين ، وفي السنة الثالثة خمسة وثلاثين

(١٤٣) هناك أيضا سجلات مشتركة تضم الرقيقات والارقاء (Sth 24 ' Tsa 13) بالنسبة للاخيرين أي الشهران الحادي عشر والثاني عشر من السنة السادسة من حكم اوروكاجينا ، ولكن هذه السجلات تلخص بكل بساطة معلومات عن قوائم منفصلة تضم الارقاء والرقيقات وهي تحمل ذات التاريخ . ولغرض تمييزها عن السجلات الاخيرة فان السجلات التي ضمت الافراد الذين يتلقون جرايات القمح قد ذكرت فيها أسماءهم بالذات ، في حين لم تذكر القوائم المشتركة سوى مجموع الاعداد . وما يزال الغرض الذي استهدف من وراء ذلك مجهولا وربما كانت قد جمعت بالنسبة لتعيين مدير جديد للمزرعة .

(١٤٤) وضع الجدول على أساس المعلومات التي استخرجت من الوثائق في.
(Sth No. 6-13)

اما في السنة السادسة من حكم اوروكاجينا فقد كان مقدار الاصدار السادس من الاقوات للكبار والجنדרمة على حد سواء سبعين ، والاصدار العاشر ستين ، والاصدار الحادي عشر ستة وثلاثين

وكان عدد الاشخاص الآخرين في السنة الاولى مائة واربعة عشر ، وفي السنة الثانية مائة وثلاثة واربعين ، وفي السنة الثالثة مائة وتسعة وخمسين ••

وكان العدد بالنسبة الى الاصدار السادس مائة واربعة وسبعين ، وللإصدار العاشر مائة وستة وستين والاصدار الحادي عشر مائة وثمانية وسبعين •

يتضح من هذا الجدول ان عدد الشوب لوكال والاوكووش ، خلال السنوات الاولى من حكم اوروكاجينا ، قد ازداد بمعدل اكبر بشكل ملحوظ عن عدد الاشخاص الآخرين • واخيرا ففي السنة السادسة (وهي سنة الحرب ضد امّا) حدث نقص حاد في عدد اشخاص الطائفتين الاوليين ، اى الشوب لوكال والاوكووش ، الذين لم يعودوا يدرجون على حدة وانما كمجموع منفرد • اما عدد الاشخاص الآخرين فانه على العكس استمر يتعاضد ولو بمعدل بطيء وبقي ثابتا على الاكثر خلال سنة الحرب •

ولكن هل يعني هذا ان الشوب لوكال وحدهم حسب كانوا يجندون للخدمة العسكرية ؟ • ان التحليل المتقن للوثائق يبين ان مثل هذه الاشارة جد متسرعة وانها تؤدي الى نتيجة مغلوطة • فكثير من الاسماء التي دوت في قوائم السنة الثالثة لم تعد موجودة في قوائم السنة السادسة ، في حين نجد - من الناحية الاخرى - اسماء جديدة كثيرة قد ظهرت في قوائم السنة السادسة •

ولقد ضاعت كل الطوائف في سجلات السنة السادسة مثال ذلك اسماء الصيادين (ادن Eden) السبعة الذين كانوا تحت امره (ادمود Idmud) (١٤٥) وواضح ان اماكن اولئك الذين ذهبوا الى الحرب قد

(١٤٥) Sth أي الألواح السومرية في المتحف السامي بجامعة هارفارد
تأليف هيوزي عدد ٨ •



ملئت باشخاص جدد •

قد نستطيع ان نعرض الان في صيغة مبوبة ، معلومات احتوت على قوائم الارقاء وغيرهم لسنين مختلفة (الجدول الثالث) (١٤٦) •

الجدول الثالث

كان عدد الايكي نودو في السنة الاولى من حكم اوروكاجينا ثلاثة وخمسين وفي السنة الثانية ثمانية وتسعين ، وفي السنة الثالثة سبعة وثمانين ، وفي السنة الرابعة ثلاثة وثمانين ، وفي السنة الخامسة اربعة وثمانين ، وفي السنة السادسة ثلاثة وسبعين ، وفي نهاية السنة السادسة خمسين •

وكان عدد الحملان من الذكور سبعة عشر في السنة الاولى ، واثنين وعشرين في السنة الثانية ، وستة وعشرين في السنة الثالثة ، وخمسة عشر في السنة الرابعة ، وثلاثة عشر في السنة الخامسة ، واربعة عشر في السنة السادسة ، واربعة عشر في نهاية السنة السادسة •

وكان عدد الحملات في السنة الاولى ست عشرة ، وفي السنة الثانية احدى وعشرين ، وفي السنة الثالثة اثنتين وعشرين ، وفي السنة الرابعة اثنتين وعشرين ، وفي السنة الخامسة احدى وعشرين ، وفي السنة السادسة اثنتين وعشرين ، وفي نهاية السنة السادسة خمس عشرة •

وكان عدد اصحاب الجرايات من الذكور اثنين واربعين في السنة الاولى ، وثمانية وخمسين في السنة الثانية ، وواحدا وستين في السنة الثالثة ، وتسعة واربعين

صحيح ان قوائم السنتين الرابعة والخامسة لم يعثر عليها غير انه لما كانت قائمة الافراد التي ذكرت قبلا ممن التحقوا بالسرايا العسكرية قد ارخت في السنة الخامسة من حكم اوروكاجينا واحتوت على بعض الاسماء التي اختفت من سجلات الافراد الذين كانوا يتلقون الارزاق في السنة الثالثة (ولم يعثر على هذا النوع من الوثائق في السنة السادسة) فان هناك سببا يدعو الى البحث عن وجود علاقة بين التغييرات التي حدثت في عدد الافراد التي انعكست في سجلات النوع الثاني والتي كانت تضم ملفات أيام الحرب وكشوفها •

في السنة الرابعة ، وسبعة وخمسين في السنة الخامسة ، وتسعة واربعين في السنة السادسة ، واربعة واربعين في نهاية السنة السادسة •

وكان عدد الاناث اللواتي يحصلن على الجرايات ثلاثاً في السنة الاولى وتسما في السنة الثانية ، وعشرا في السنة الثالثة ، وعشرا في السنة الرابعة ، وعشرا في السنة الخامسة ، وتسما في السنة السادسة • وتسما في نهاية السنة السادسة •

وعلى هذا الاساس بلغ مجموع العاملين من الذكور والاناث في السنة الاولى من حكم اوروكاجينا مائة وواحدا وثلاثين ، وفي السنة الثانية مائتين وثمانية ، وفي السنة الثالثة مائة وستة وتسعين ، وفي السنة الرابعة مائة وتسعة وسبعين ، وفي السنة الخامسة مائة وخمسة وثمانين ، وفي السنة السادسة مائة وسبعة وستين (١٣٩) ، وفي نهاية السنة السادسة مائة واثنين وثلاثين (١٤٠) •

ومع ان مجموع عدد الافراد المدونين في سجلات الارقاء وغيرهم كان يختلف بصفة ملحوظة من سنة الى سنة ، الا ان الطوائف الفردية كانت تتأثر بهذه التغيرات على درجات مختلفة • فلقد شهدت السنة الثانية زيادة ملموسة في عدد افراد كل الطوائف ولا سيما الارقاء الذين تضاعف عددهم تقريبا (اذ ارتفع بنسبة ٨٥٪) وازداد عدد الحمالين بنسبة ٣٠٪ بينما ارتفع عدد الافراد الذين يتسلمون الجرايات طبقا للوائح منفصلة ، الى ٥٠٪ غير ان السنة الثانية تميزت بانخفاض في حجم الطائفتين الاوليين واللتين كانتا مرتبطتين ، وبشكل واضح ، باعادة توزيع قوة العمل • اما بالنظر الى الطائفة الاخيرة ، فعلى العكس حدثت فيها زيادة محدودة • وفي خلال السنوات الثلاث التالية لم يتغير عدد الارقاء الا قليلا جدا • وينطبق ذات الشيء على عدد « الحمالين » خلال السنوات الثلاث اللاحقة غير ان عدد الافراد الذين يتلقون

DP. 115 (٨٣١) لم يدرج الرقم الاصني للعدد أو الاصدار •

Sth 18 (١٤٨) (العدد أو الإصدار الثاني عشر) المعدل ١٢٩ رجلا ، و ٢٣

امراة ذكرت في TSA 16 (العدد أو الاصدار الثامن) •

جراياتهم حسب الواح منفصلة كان يتغير باستمرار ولا سيما عدد الرجال • وواضح ان سبب ذلك يعود الى الانتقال من هيئة موظفي بيت الملكة الى هيئة موظفي مزرعة معبد الآلهة با - اوو ، والعودة الى بيت الملكة ثانية ، وتلك ظاهرة سبق لنا ان لاحظناها مصادفة قبل (١٤٩) •

ولقد جلبت السنة السادسة من حكم اوروكاجينا معها نقصا في عدد الافراد في كل الطوائف الثلاث ، نجم عن ظروف اوقات الحرب • وقد ظهر هذا النقص بصفة اكثر بالنسبة الى الايگي نودو (الارقاء) الذين انخفض عددهم بمقدار ٢٥ في المائة • وربما يفسر هذا النقص بانه نتيجة انتقالهم اما الى بعض اشكال الخدمة العسكرية ، او الى نوع آخر من العمل ، كبديل عن رجال آخرين جندوا للخدمة العسكرية • ولقد تأثر انخفاض عدد افراد الايگي نودو ليس بانسحاب الاعضاء الفرديين للطائفة وانما بانسحاب كل الفرق • فمن الفرق الثماني التي سجلت في بداية السنة السادسة لم تذكر سوى اربع فرق في وثائق الشهر الاخير من تلك السنة (١٥٠) •

لنمحص الآن عدد الافراد الذين كانوا يعملون في مزرعة معبد الآلهة با - اوو • فاذا ما اضفنا الارقام التي وردت في انواع مختلفة من السجلات للسنة الثانية ، حين بلغ عدد موظفي المزرعة ذروته ، فانتا سنحصل على ٢٦٠ فردا من الافراد الذين يتلقون الارزاق ، مضافا اليهم ٢٠٨ من الارقاء ، ومن الناس الذين يتلقون جراياتهم طبقا للواح منفصلة ، مضافا اليهم ٢٣٣ رقيقة مع اطفالهن ، فيكون المجموع ٧٠١ • وهناك رقم مقارب لكنه اكبر نوعا هو ٧٦٣ شخصا ذكروا في وثيقة يرقى تأريخها الى ذات السنة تسجل تسليم جرايات

(١٤٩) انظر ما سبق ص ١٠٤ ملاحظة ٦١ •

(١٥٠) لا توجد أسس للدعاء بأن النقص في عدد الارقاء قد حدث بسبب هروبهم (ستروف : مشكلة التكوين ص ٣٩) ففي الدرجة الاولى لم يكن وضع الارقاء - كما رأينا - أسوأ من أوضاع بقية الافراد العاملين في مزرعة يا - اوو • وفي الدرجة الثانية ان قوائم الارقاء لا تعكس سحب الافراد حسب ، بل سحب كل الفرق مع نظارها •

الصوف الى كل الافراد العاملين في معبد الآلهة با - اوو من دون حدوث اي تفكك في الطوائف (١٥١) . كما ان الموظفين الذين كانوا يخدمون اولاد الملكة ، كانوا يشتملون على ثمانين شخصا (٥٤ رجلا و ٢٦ امرأة) (١٥٢) .

ومع ان قوائم الجرايات تشمل الجمهور الرئيس من الافراد الا ان هناك اناسا ينتمون الى مزرعة با - اوو لم يكونوا مدرجين في تلك القوائم . فلم يسجل سوء جزء من صيادي السمك المشاركين في اعمال المزرعة . ولدينا وثائق خاصة تسجل اصدار جرايات القمح الى « صيادي السمك في البحر » (شو - كوا - اب - با) في السنة الرابعة من حكم اوروكاجينا (الاصدار الاول والرابع) التي سجل فيها اربعة واربعون رجلا في الحالة الاولى ، واثان واربعون رجلا في الحالة الثانية (٣) اما صيادو السمك في الانهار فلم يكن عددهم اقل من ذلك (٤) .

ويجب ان يضاف الى هؤلاء ايضا عدد كبير من اصحاب الزوارق والملاحين وبناء السفن وغيرهم . وبذلك يبلغ مجموع عدد هؤلاء الناس الى مائتين بل وربما الى اكثر من ذلك (١٥٣) .

DP. No. 171 (١٥١)
DP. 117 (١٥٢)
Sth 29 ' Tsa 19 (١٥٣) لم يعثر على الاسماء التي ادرجت في هذه الوثائق ، في السجلات العامة .
(١٥٢) وردت في واحدة من الوثائق قائمة عن صيادي السمك في المياه المالحة والعذبة فذكرت ارقام اقل (٢٠ صياد في المياه المالحة و٢٣ (Tsa 47) في المياه العذبة) . وهذه الوثيقة مؤرخة في السنة الرابعة من حكم أحد الحكام لم يذكر اسمه . أما القسم الختامي المعتاد لوثاقي با - اوو فانه غير متوفر هنا ، وهذا يشير الى ان القائمة ربما كانت تعود الى عهد حكم لوكالندا الذي سبق اوروكاجينا وهذا ما يفسر العدد الضئيل من صيادي الاسماك الذين ادرجوا فيها .

(١٥٣) حفظت وثيقتان في سجل معبد الآلهة يا - اوو تتناولان اصدارات الخبز لأرباب الزوارق وعمال بناء السفن وصيادي السمك (نيقولسكي ١ الاعداد ١٢ ، ٣٠٦) غير ان الوثيقتين في حالة تالفة والجزء السالم منها يسجل ما بين مائة وخمسين ومائتي رجل والجزء الختامي من الوثيقتين مفقود ومع



ولم يكن هناك سوى قسم صغير حسب من صيادي السمك في المياه العذبة ممن كانوا يتلقون الجرايات مع الافراد الاخرين طبقا لقوائم الافراد الذين يتلقون الارزاق^(١٥٤) . اما بقية صيادي السمك الذين كانت اعمالهم تقتضي انتقالهم الى اجزاء اكثر بعداً من النهر او الى البحر ، فقد كانوا يتسلمون جراياتهم على حدة في قوائم خاصة . وعلى غرار الافراد الاخرين الذين يتسلمون الارزاق طبقا للقوائم ، كان صيادو السمك يمتلكون قطعاً من الاراضي^(١٥٥) وكان البعض منهم يظهر في صفة مستثمر لارض المعبد عن طريق الاجارة^(١٥٦) .

وما عدا الصيادين يحتمل وجود اناس آخرين من معبد الآلهة با - اوو ممن لم يسجلوا في الوثائق المعروفة لنا^(١٥٧) .

ذلك لا يوجد مجموع ولا صيغة اعتيادية تبين ان الاشخاص المسجلين ينتمون الى معبد الآلهة با - اوو . بل الاخرى ان الارقام العالية في الجزء السالم من الوثيقة قد أثار الشكوك فيما اذا كان كل هؤلاء الناس ينتمون الى معبد الآلهة با - اوو . ولذلك قيل ان القائمة تشتمل أيضاً على أناس من مزارع معبد آخر : [ستروف : الرق في سومر القديمة ص ٤٢ ملاحظة ٢٣٦] . ويتطابق عدد صيادي السمك بصفة عامة مع المعلومات التي احتوتها وثائق أخرى .

(١٥٤) مثال ذلك وجود ثمانية أو عشرة من صيادي السمك في الانهار تحت أمرة انيغيسود (Sth 6 Rev. 11, 1, 7, 4, 2) وقد ذكرت طائفة من ثلاثة صيادين في المياه العذبة بأسمائهم (Sth 8, 6, 1) ، 2, 4, 8 (الخ) .

(١٥٥) Nik. 1, 41, 31, 2, 3, Tsa 7, 2, 10 ' Sth 38, 2, 4 .

(١٥٦) استخلص هذا من وثائق تسجل ما كان هؤلاء يدفعونه من بدل اجارة عينا وبالفضة (نيقولسكي : ١ عدد ١٠٥ ، ١ ، ٤ ، وما بعدها ، ١٢٠ ، ١ ، ١-٣)

(١٥٧) هناك وثيقتان اخريان مطولتان تسجلان تعليمات الملكة شكشك التي تخص أحد اصدارات الخبز الى عدد كبير من الكهنة ذوي المنزلة المنحطة ، والبكائين ، والعجائز (دام - اب - با) والرقائق ، تسديدا للعمل الذي أدوه لقبر «برنمترا» زوجة لوكالندا (Tsa Fo 137) . وتحدث احدي هاتين الوثيقتين عن ٧٢ كاهناً و ٧٠ ناحباً و ١٤٨ امرأة رقيقة (من هؤلاء يوجد ١١٢ شخص يعودون الى الاله نغرسو ، و ٣٦ الى الآلهة با - اوو) . أما الوثيقة الاخرى فانها تذكر ٩٢ كاهناً و ٤٩ ناحباً و ١٧٧ عبدة . وفي كلتا الحالتين لا نجد أمامنا هيئة ثابتة مخصصة لقبر (برنمترا) ولكن يحتمل ان يكون الكهنة والبكائون قد دعوا للمساهمة في التشييع عند دفنها ولذلك فقد دفعت لهم جرايات معينة من الخبز مرتين .

تقودنا كل هذه المعلومات الى نتيجة مؤداها ان الاشخاص المرتبطين بمزرعة الملكة والاولاد الملكيين ، لم يكن عددهم يقل عن الف شخص^(١٥٨) .

ففى اوقات الحرب يقوم معبد با - اوو ، طبقا للوثائق التى بحثت اعلاه ، بتهيئة ما لا يقل عن ثلثمائة وستين جنديا^(١٥٩) ويمكن ان يضاف الى هؤلاء ايضا الارقاء (ايگى نودو) وربما آخرون غيرهم ممن لم يسجلوا فى اى من القوائم العسكرية الموجودة فى حوزتنا^(١٦٠) .

وهذا يعطى اشارة عن مجموع عدد الافراد الذين كانوا يعملون فى مزرعة معبد الآلهة با - اوو (اي مزرعة شك شك زوجة اوروكاجينا) . فالوثائق تبين ان عدد الافراد العاملين فى المزرعة كان يشتمل على عدد كبير من الاناث الرقيقات (غم) كما كان بينهم عدد من الرجال الارقاء ايضا ، وعلى الاخص بين الايگى نودو ، وربما بين « الحمالين » ايضا . غير ان اغلبية الافراد العاملين فى مزارع الاحرار ومزارع المعابد كانوا فى الاصل من السكان المحليين .

اما بالنسبة الى حالة الاشخاص العاملين فى المزارع الاميرية ومزارع المعابد - اى اوضاعهم العائلية بصفة خاصة - فانه يصعب علينا ان نجد اى دليل مباشر يتناول هذا الموضوع . ترى من كان اباء هؤلاء الاولاد ؟ هناك بعض النساء الرقيقات ربما كن يربطن بالمزرعة مع اطفالهن ، واخريات ربما انجبن اطفالا من الايگى نودو ، او من رجال اخرين من الافراد . ومع ذلك فلم تكن لهم عوائل خاصة بهن .

اما بقية الاشخاص العاملين الذين هم من السكان المحليين فقد يفترض فيهم (١٥٨) دايميل : شؤون المعابد السومرية يقدر عدد العاملين فى معبد الالهة يا - اوو بمقدار ألف ومائتي شخص .

(١٥٩) نيقولسكي ١ العدد ٣ مائة وأربعة وثمانون شخصا ، DP. 153 مائة وسبعة وسبعون شخصا .

(١٦٠) دايميل : المصدر السابق ص ١١٢-١١٣ يفترض ان مجموع عدد المحاربين المشاركين من معبد الالهة با - اوو كان يتراوح بين خمسمائة وستمائة

انهم اصحاب عوائل ، وان اطفالهم كانوا فى ذلك الوقت معدودين ايضا بسين الاشخاص فى المزرعة • غير ان هؤلاء الاطفال لم يكونوا يتلقون اية جرايات • فقد كان كل عضو فى المزرعة يمنح جرايات له وحده ذكرنا كان ام انشى ولدينا وثيقة سجل فيها افراد عدة عوائل وكان على رأس بعض هذه العوائل ارملة • وكل افراد هذه العوائل من الشبان والاطفال • وكذلك كان ارقاؤهم من كلا الجنسين سوية يعتبرون من الافراد العائدين الى الالهة يا - اوو • فهذه هي الوثيقة الوحيدة المعروفة لدى والتي تتناول وضع عوائل الافراد التابعين لمعبد الالهة يا - اوو •

ومع ذلك فان من المهم ان تكون العوائل المذكورة تمتلك الرقيق وهذا يميزها كعوائل لافراد حسنى الحال تقريبا وليس من الافراد الاعتياديين^(١٦١) • وهناك وثيقة اخرى تسجل قلة من الوفيات بين الافراد العاملين فى المزرعة ، وهي تبين ما اذا كان المتوفى قد خلف ورثتين او تابعين اخرين ام لا^(١٦٢) • وهذه الوثيقة توفر دليلا على انه كان من المعتاد ان يشغل الاولاد اماكن ابائهم بعد وفاتهم •

وهكذا كانت مزرعة معبد الالهة يا - اوو تسيطر على عدد كبير من الموظفين الخاصين بها • بل انه حتى هذا العدد الكبير من الموظفين كان يخضع احيانا في تلبية الطلب على القوة العاملة • ففي الحالات الاضطرارية تستعير الادارة عمالا من مزارع معبد اخر ، وتدفع لهم الخبز والمنتجات الاخرى طبقا لعدد الايام التي كانت تضرب في العمل • فلدينا مثلا وثيقة تدرج اسماء الشوب لوكال والبنائين الذين استعيروا من بين الافراد العاملين فى معبدي الالهين «نغرسو» و «اي بر بار»^(١٦٣) لاداء نوع من العمل كان مرتبطا باعمال البناء بكل وضوح •

DP. 123 (١٦١)

DP. 564 (١٦٢)

(١٦١) نيقولسكي ١ العدد ١٩ انظر ما سبق ص ٩٦ الملاحظة ٣١

DP. No. 138 (الموت دي لافايي: وثائق قبل عهد سرجون بارسيس ١٩٠٩)

وفي حالة اخرى شارك الناس التابعون لمعابد الآلهة شلشغان وايناليم وغيرهم ،
 في اعمال الحصاد في مزرعة الالهة با - اوو سوية مع الافراد التابعين لها (١٦٣) .
 وكانت مزرعة الالهة باو - اوو تحتل مركزاً معتدلاً نسبياً في اقتصاد منطقة
 لكش برمتها والتي كانت تضم حوالي عشرين مزرعة من مزارع المعابد . وكان
 من اهم هذه المزارع هي مزرعة الآله تنغرسو التي كان يشرف عليها اورو كاجينا
 نفسه فهي لا تعيل بلاط الملك وحده حسب بل تعيل ايضا اكبر المعابد المكرسة
 للاله تنغرسو وللنقصر [تي - را - اش TE-RA-AS] ومؤسسات اخرى
 مماثلة (١٦٣) .

ومن بين مزارع المعابد الاخرى توجد كذلك بعض المزارع الكبرى
 نسبياً ، مثال ذلك المزارع التابعة للآلهين «دموزي» و «تنمار» والالهة «نانشي» .
 ومع اننا لا نملك مواد تلقي الاضواء على نظام التنظيم الداخلي لهذه
 المزارع (والذي لا يمكن ان يستنتج الا عن طريق المطابقة مع مزرعة معبد
 با - اوو) الا انه يمكن استخلاص اشارة ما عن حجمها - حتى وان كانت
 تقديرية - من معلومات ذات صفة عرضية . فلقد وصل الينا سجل عن مجموع
 كمية من القمح (٦٨٢ غور و ١٤٠ سلا) كانت قد وزعت خلال الاصدار
 الرابع للشوب لوكال التابعين لمزرعة معبد الآله تنغرسو في السنة التي اصبح
 اميرا (أنسي) (١٦٤) .

واذا ما افترضنا ان معدل كمية جراية القمح التي يتسلمها الشوب لوكال

كان ٧٢ سلا او نصف غور - ساغ + غال GUR-SAG-GAL فان
 مجموع عدد الشوب لوكال في معبد تنغرسو يمكن ان يقدر بالف وثلثمائة وخمسة
 وستين رجلاً (١٦٥) او ربما اكثر من ذلك تقريبا ، لان بعض الشوب لوكال

(١٦٣) Sakki P. 144 كانت المباني (المخازن) التي شيدت قبلاً في عهد اور -

نانشي تدعى « بيت الطعام » [نندا Ninda] التابع للاله تنغرسو

(ل . هيوزي : قصر ملكي كلداني باريس ١٩٠٠ ص ١ وما بعدها) .

(١٦٤) نيقولسكي ١ العدد ٥٨ .

(١٦٥) يساوي ال (غور - ساغ + غال) ١٤٤ سلا - المحرر

كانوا يتسلمون جرايات تقل عن المعدل • واذا ما تذكرنا بان معبد الالهة با - اوو كان يضم ستة وثلاثين من الشوب لوكمال في ذات السنة (لم يزد حجم هذه الطائفة الا في السنوات الاخيرة حين بلغ من ٧٥ الى ثمانين رجلا) اتضح لنا ان المزرعتين لم تكونا من حجم مقارن •

ولما كانت الوثيقة تتناول الشوب لوكمال على هذه الصفة فان هؤلاء يجب اعتبارهم في الدرجة الاولى قوة عمل وليس كمحاربين (كما سبق لنا ان رأينا ذلك ، لان الرجال الذين يجندون للخدمة العسكرية يوصفون بعبارة مختلفة تمام الاختلاف) •

+ وهناك وثيقة اخرى تضم معلومات تتعلق بمعبد « تنمار » و « اي بربار » (١٦٦) • فهي تسجل المدفوعات عن عمل انجز لمعبد الالهة با - اوو قام به الشوب لوكمال والبنائون التابعون لذينك المعبدين ، وهي تذكر ايضا عدد العاملين في كل طائفة : ٤٤ شوب لوكمال وسبعة بنائين عائدين الى معبد « تنمار » ، و ٢٥ شوب لوكمال وخمسة بنائين ينتمون الى معبد « اي بربار » ومن المحتمل ان لا يكون كل الشوب لوكمال التابعين لكلا المعبدين قد شاركوا في العمل •

اما الوثيقة التي تسجل عدد ارغفة الخبز وكمية الشراب التي وزعت الى صغار الكهنة والارقاء العاديين ، من قرى مختلفة في مناسبة احد الاحتفالات ، فانها تعطى ارقام النساء الرقيقات المملوكات لجملة من المعابد على الشكل التالي : مائة واربع رقيقات وواحد وخمسين طفلا من ممتلكات الالهة ناشي وعشر رقيقات وثلاثة اطفال لمعبد الاله (اندار) ، وست عشرة رقيقة وسبعة اطفال لمعبد الاله (تنمار) (١٦٧) والوثيقة مؤرخة في السنة الخامسة من حكم اوروكاجينا عندما كان يوجد ١٢٨ رقيقة و ٦٠ طفلا بين الاشخاص العاملين في مزرعة معبد الالهة با - اوو •

ونحن نرى من هذه الارقام ان بعض المعابد ، ومنها معبد الالهة ناشي

DP. No. 123 (١٦٦)

DP. 159 (١٦٧)

مثلا ، ليست متخلفة كثيرا عن معبد الالهة با - اوو (اي الملكة شاك شاك) بالنسبة الى عدد النساء الرقيقات العاملات فيها • ولكن بالنظر الى المعابد الاخرى فنحن لا نستطيع التأكد من كل النساء الرقيقات (غم) التابعات لتلك المعابد ممن يتسلمن الخبز في مثل هذه المناسبة •

واخيرا لدينا وثيقة تسجل اصدار الجرايات الى الاشخاص العاملين في معبد الآله « ايفاليم » (١٦٨) • فقد ذكر مجموع عدد الاشخاص التابعين لهذا المعبد بمقدار ٦١ (٦٠) شخصا منهم ٢٥ من النساء • ونجد من الاصناف المعروفة لدينا ان عدد الايكبي نودو وعمال الحقائق (١٥ شخصا) • وان عدد «الناس الذين يتسلمون جراياتهم» طبقا لالواح منفصلة (١٨ رجلا و ٥ نساء) ، وان هناك ١٥ امرأة يعملن في تهيئة الصوف وثلاثا اخرى في حرف اخرى ، مع خمسة اطفال تابعين لهن • (تتطابق الطائفة الاخيرة مع صنف النساء الرقيقات والاطفال = غم - دومو الواردة في قوائم مزرعة با - اوو) •

فهذه القائمة من الناس العائدين الى الاله ايفاليم لا تضم ايا من الشوب لوكال الذين يؤلفون القوة العاملة الرئيسة ، او ايا من الحرفيين : وهذا يوفر لنا سبباً يدعوننا الى الاعتقاد بان القائمة غير تامة • كذلك ينبغي لنا ان نتذكر بان الوثيقة مؤرخة في السنة الاولى من حكم اوروكاجينا حين كانت اصناف هؤلاء الاشخاص التابعين لمعبد با - اوو اقل بالنسبة الى السنوات التي اعقبها (١٦٩) •

يمكن استخلاص فكرة ما عن العدد النسبي للعمال الذين يعملون في مختلف مزارع المعابد في لكش ، وذلك من وثيقة مؤرخة في السنة الخامسة من حكم اوروكاجينا • فهي تحتوي على سجل لعمل (حصاد) قام به اناس من معبد الالهة با - اوو ، واناس تم سحبهم من مزارع معابد اخرى لمساعدتهم • وفي خلال

(١٦٨) نيقولسكي ١ عدد ١٨

(١٦٩) في السنة الاولى من حكم اوروكاجينا بلغ مجموع الاشخاص من الاصناف موضوعة البحث ٢٧٢ شخصا حسب ، اما في السنة التالية تماما فقد ارتفع عدد الاشخاص الى ٤٤١ شخصا •

مدة العمل حصدا اهالي معبد با - اوو حوالي ٣٦٠ غور من القمح ، واهالي معبد شلشغان ٢٨٠ غور ، واهالي معبد الاله ايفاليم ١١٢ غور^(١٧٠) .

وعلى اساس المعلومات التي عرضناها نجد عددا كبيرا من مزارع المعابد من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، نرى ان البعض من هذه المزارع كان يستخدم عددا من العمال اقل من اولئك الذين كانوا يستخدمون في مزرعة با - اوو ، في حين كانت الهيئة العاملة في مزرعة الاله تنغرسو اكبر بعدة مرات من الهيئة العاملة في مزرعة الالهة با - اوو ، ولذلك نستطيع ان نقدر ان مجموع السكان المنتجين الذين ابتلعتهم مزارع معابد تنغرسو ، و با - اوو وغيرها لا يقل عن اثني عشر الف او خمسة عشر الف ، وربما كان يتراوح - اذا ما طرحنا عدد النساء والاطفال - ما بين تسعة الاف واثنى عشر الف شخص .

واذا ما قدرنا مجموع الشبان من الذكور في لكش بمقدار ستة وثلاثين الف شخص (طبقا لدونات اورو كاجينا^(١٧١)) فان هذا العدد سوف يصل على الاقل الى ثلاثين في المائة من مجموع سكان مدينة لكش ومنطقتها^(١٧٢) ويجب ان تذكر في هذه المناسبة ان قسما من السكان الذين لم يكونوا يستخدمون بصفة مباشرة في مزارع الامراء والمعابد ، كان مضطرا ايضا الى العمل لاقتصاد الدولة بمجموعه ، وذلك عن طريق تأدية خدمة العمل الاجباري في الري وغيره ، وعلى الاكثر في اعمال البناء (اي بناء المعابد والاماكن والاسوار التي غالبا ما يرد ذكرها في الكتابات التي خلفها لنا مختلف حكام لكش والمدن الاخرى في العراق القديم .

اما بالنسبة الى السكان الذين لم يكونوا يساهمون مباشرة في العمل في مزارع الامراء والمعابد ، فان معضلة معرفة الكيفية التي كانت تنظم حياتهم ، ما تزال

(١٧٠) DP. No. 564

(١٧١) الكتابة على المخروط (أ) المجموعة ٤ : أو ما بعدها . الكتابة على

المخروط ب/ج المجموعة ٨

(١٧٢) توصل دياكونوف الى ذات النتيجة تقريبا في بحث يتناول التركيب السكاني في لكش (انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب - المحرر)

خارج حدود البحث الحاضر • فالى جانب مزارع الامراء والمعابد وجدت مجتمعات مستقلة عن هذه المزارع • وقد عثر على دليل لهذا في مدونة مانشتوسو الشهيرة (وهي من تأريخ متأخر نوعا ما) • ومع ذلك فان ذات المدونة تؤيد الحقيقة القائلة ان هذه المجتمعات قد اخذت بتبلىع من قبل نظام المزارع الاميرية (الملكية) (١٧٣) •

(١٧٣) انظر مقالتي (عن أشكال العلاقات الزراعية طبقا للكتابة المدونة على مسلة مانشتوسو مجلة VDI ١٩٤٦ العدد ٤ •

الفصل الرابع

بعض المعلومات الجديدة عن تنظيم العمل والكيان الاجتماعي
في سومر اثناء حكم سلالة اور الثالثة

ستروف ١٩٤٨

(١)

في اواخر سني العشرينات واولئل الثلاثينات من القرن العشرين الحالي كانت قضية الكيان الاجتماعي لاقطار شرقي البحر الابيض المتوسط قد استأثرت لأول مرة باهتمام الاختصاصيين السوفيت بتاريخ الشرق القديم كقضية رئيسة • وقد تم ، اثناء دراسة هذه القضية ، تحقيق بعض النتائج المهمة •

ذلك ان مبدأ وجود « اسلوب اسويوي للانتاج » في بعض الاقطار الاسيوية قد تم تفنيده ، كما فندت النظرية المتصلة به ، والتي اصبح بموجبها تسلط النظام الاقطاعي في الشرق ابديا ، كما غدت حقيقة وجود اقتصاد الشرق في المجتمعات القديمة الرئيسة قائمة بشكل ثابت •

وفي الوقت ذاته بقي الكثير مما ينبغي عمله بشأن التحري عن الدور الذي لعبه استقلال المجتمعات الريفية في هذه المجتمعات •

وكان حل هذه المعضلة يتطلب المزيد من البحث في العلاقات الانتاجية التي تميز كل بلد شرقي خلال كل فترة من فترات تطوره التاريخي • وليس هناك سوى الدراسات الخاصة لمجموعات الموارد المحدودة بالزمان والمكان يمكن ان تحمي المؤرخ ازاء تطوير مشروع اجتماعي منطقي لا قيمة له ، وتعينه على ان يبين ، بدقة عملية ، الكيان الاجتماعي الذي نشأ في بلاد بابل ومصر وآسيا الصغرى

خلال عصر محدد ، في حين ستساعده الطريقة الماركسية اللينينية في التحري لان يتجنب اخطار النظرة التجريبية الضيقة .

ومن المحتمل ان من اهم المصادر المعروفة التي تلقي الضوء على علاقات الانتاج في جنوبي العراق ، هي مجموعة المستندات الحسابية الكبيرة من سجلات مدينة لكش ، واما (جُوخَة) ومن ضاحية مدينة نفر ، المقدسة التي تقع في موضع « دريهم » (*) في الوقت الحاضر . فالقيمة التاريخية لهذه المستندات تمثل في كونها قد ارخت بشكل ثابت بسني حكم اربعة ملوك من سلالة اور الثالثة ، هي السنوات العشرون الاخيرة لحكم « شلغي » (**) وسنوات حكم « يورسن » التسع (***) وسنى حكم « غمل - سن » (****) التسع ، والسنتين الاولين من حكم « ابى - سن » (*****).

والقصر النسبي في فترة الزمن التي تشملها والتي يبلغ مجموعها اربعين سنة ، ضروري للمؤرخ أيضا ، ذلك لان الاف الرقم المنشورة من سجلات لكش واما ودريهم لا تمثل في الواقع برهانا ضئيلا موزعا عبر عدة مئات من السنين قبل تهيم ثروة من معلومات ثابتة تخص كل المظاهر المختلفة لحياة احدى المزارع الكبرى المفرقة في السعة ، والاقتصاد والذي كان يشمل الزراعة والحرف .

(*) جُوخَة هو الاسم المحلي لموقع مدينة نفر (نيبور) القديمة التي تقع على مقربة من نهر دجلة المقابلة لمدينة الكوت .

(**) شلغي من مشاهير ملوك سلالة اور الثالثة حكم في الفترة (٢٠٩٣-٢٠٤٦ ق.م) هذا حذو والده اورنمو في رعاية الآداب وتشبيد المعابد حكم ثمانى وأربعين سنة وتوفي في اور ودفن فيها في مرقد ضخم .

(***) يورسن ويعرف باسم امرسن وامرسونا هو ابن الملك شلغي حكم البلاد تسع سنوات من (٢٠٤٥ الى ٢٠٣٧ ق.م) .

(****) غمل سن عرف باسم شوسن وهو ابن امرسن حكم تسع سنوات (٢٠٣٦-٢٠٢٨ ق.م) .

(*****) ابى سن آخر ملوك سلالة اور الثالثة حكم ٢٥ سنة قضاها في صد هجمات الساميين القادمين من أعالي الفرات والذين احتلوا اور وخرّبوها وذلك سنة ٢٠٠٣ ق.م .

في البحث الذي وضعته قبلا في سنة ١٩٣٣ كانت الوثائق الحسابية من سجل
• اما ، والمعلومات التي تضمنتها عن تنظيم العمل في هذه المزرعة الكبيرة التي
كانت تشتمل على المدينة ذاتها وما جاورها ، قد تم بحثها بقصد تحديد العلاقات
الانتاجية في المجتمع السومري خلال حكم سلالة اور الثالثة • أما الان فان لدى
كمية كبيرة من الرقم الصغيرة نسبيا التي تحمل الكتابات المسمارية وتحتوي هذه
الرقم سجلات عدد من العمال ذكورا واناثا ، ممن كانوا - كما يبدو من ذلك -
يمارسون عملا واحدا او جملة من الاعمال المرتبطة بالزراعة تحت اشراف أحد
المراقبين •

وقد قدر الوقت المحدد لممارسة كل عمل من الاعمال بالايام أحيانا وبالشهور
أحيانا اخرى لكنه في أغلب الحالات حدد بيوم واحد : « عدة عمال في يوم
واحد » •

ومعنى هذه الصيغة التي وجدت في هذه الوثائق الصغيرة والتي اسميتها
بالوثائق الاولى ، قد تم الكشف عنه تماما نتيجة تحليل نسبي لتقارير واسعةاعدها
المراقبون ، تم جمعها على اساس المستندات الاولى وهي تسجل العمل الذي
مارسه العمال في فرقهم اثناء فترة معينة • ففي التقارير التي نشرها « كيرا
Chelra في STA [مختارات من حسابات معبد تللو] ، وجنيواكفي
T.E.O. (نصوص اقتصادية من اما ، وشنايدر في DDU

[وثائق دريهم وجوخة] ، كان القسم التمهيدي يسجل عدد العمال الذين
وصفوا بانهم كانوا يعملون بشكل عام ، بثلاثمائة وستين أو ثلاثمائة وتسعين يوما ،
أي سنة كاملة • وفضلا عن ذلك فان هذا الرقم قد استبدل بنتائج ضرب العدد
الاساسي للعمال بثلاثمائة وستين أو ثلاثمائة وتسعين • وقد افترض بان العدد
الناتج هو عدد العمال فيما لو اشتغلوا يوما واحدا •

ولقد استنتجت من هذا ان الحسابات السومرية كانت تحتوي على اشارة
عن « يوم عمل رجل » وان الصيغة « عدة عمال ليوم واحد » التي استعملت في

المستندات الاولى ، لم تكن تعني ان تشير الى عدد العمال الذين اشتغلوا فعلا في يوم واحد ، وانما تعني (أيام عمل رجال) •

وهناك نتيجة اخرى استخلصت من تقارير المراقبين - نتيجة ذات أهمية بالغة - هي ان هؤلاء العمال الذين كانوا يعملون طيلة السنة ، لم يكونوا يملكون وسائل الانتاج • ومع ذلك فلما كانت التقارير تضع تمييزا بين هؤلاء العمال وغيرهم من العمال الاجراء ، فانه يفهم من ذلك ان وضع العمال الذين كانوا يشتغلون طيلة أيام السنة ، كان يشبه وضع الارقاء •

ولم يستخلص الباحثون الذين اشرنا اليهم قبلا من المواد التي تضمنتها تقارير المراقبين اثناء حكم سلالة اور الثالثة ، أية نتائج قد تكون ذات أهمية للمؤرخ الذي يعنى بالمجتمع السومري في أواخر الالف الثالث قبل الميلاد • ذلك لان مطبوعاتهم كانت محصورة في نطاق نسخة يدوية من نصوص ليست مرفقة بأى تعليق تاريخي ، وأحيانا بتلخيص موجز لا يعتمد عليه لمحتويات تلك النصوص أو ترجمة قلة من المستندات •

(٢)

تم تناول نتائج البحث الذي وضعته في اثنتين من مقالاتي^(١) • ولقد انتقد بعض المؤرخين السوفيت النتائج التي توصلت اليها واخص منهم « ن. م. نيقولسكي »^(٢) (وتيومينيف عن بعض النقاط)^(٣) وكانت النقاط التي تناولها النقد كما يلي :

١ - استندت النتيجة التي توصلت اليها في الدرجة الاولى على وثيقة واحدة حسب ، هي رقيم من « اما » [غش - خو Gis Hu] مؤرخ في السنة الرابعة من حكم « بور - سن » ويحتوي على تقرير اعده الناظر [لوغل غودي Lugal Gude] [Teo: 5675]

(١) [Festchrift. S. F. Oldenb] ١٩٣٣ ص ٤٩٥ و Pido ١٩٣٤ عدد ٧ ص ١١٢

(٢) Pido ١٩٣ العددان ٧ - ٨ ص ٢٠٧ - ٢١٠

(٣) VDI ١٩٤٦ عدد ٢ ص ١٨ - ٢٠

٢ - بالنسبة الى قوة العمل الرئيسة المودعة تحت تصرف المراقب لوغال غودي ، أي الاربعة والعشرين حارثا الذين كانوا يعملون طيلة أيام السنة التي كانت تشتمل على الشهر الثالث عشر الاضافي ، والذين يؤدون مقدار عمل يعادل ٩٣٦٠ يوم عمل رجل (٢٤ × ١٣ × ٣٠) ، قيل ان عدد هؤلاء لم يكن اربعة وعشرين عاملا حقيقيا ينتمون بصفة دائمة الى احدى فرق العمل ، بل كانوا اربعة وعشرين عاملا احتياطيا ، دفع بهم الى المراقب لولغالغودي بمثل هذا العدد الخاص من قبل أحد المجتمعات الريفية . فلفرض المقارنة ذكر خصومي انظمة من العصور الوسطى شرعت لفلاحي المجتمعات الريفية الذين بعث بهم بالامراء الى الاديرة المشيدة حديثا . فقد كان هؤلاء الفلاحون يعملون في مزارع الدير طيلة ايام السنة ، لكن أفراد كل فرقة من العمال كانوا يتغيرون عدة مرات خلال السنة .

٣ - يرى خصومي ان تقرير المراقب لوغال لغودي لم يحو كلمة واحدة تخص الجرايات التي كان الاربعة وعشرون حارثا يتسلمونها . ولما لم يكن هؤلاء يتسلمون جرايات ، فانهم لابد وان كانوا يمتلكون وسائل الانتاج لحسابهم الخاص كمصدر رئيس لمعيشتهم .

٤ - ماعدا الاربعة والعشرين حارثا ، يشير لوغال لغودي الى ١٣٤٨ عامل (گوروش) وضعوا تحت تصرفه في فرقة صغيرة جهزها ٢١ شخصا ذكرت اسمائهم في التقرير ، وكذلك ٦٢٨٧ حمال زود بهم في اربع مجموعات من قبل اربعة اشخاص ذكرت اسمائهم ايضا ، وذلك لمدة يوم واحد في كلتا الحالتين .

وقد انتقدت ترجمتي للـ (١٣٤٨٧) عامل في يوم واحد ، ولـ (٦٢٨٧) حمال ليوم ، التي تعني العدد المقارب من ايام عمل رجل . فقد قيل غني بانني «ارتكبت هنا خطأ كبيرا ذا صفة منهجية لانني تفاضيت عن المستند الكتابي الاول في بحثي عن تقارير غير شخصية تقريبا قد تتحول - كما هو معروف تماما - الى مرآة خادعة ، او انها لا يعتمد عليها على الاقل» .

ولقد اوضح لي خصومي بقولهم اننا وجدنا في تقارير المراقبين صيغة مجردة هي «كذا عدد من العمال في يوم واحد» في حين ان المستندات الاولى تشير الى (كذا عدد من العمال في كذا عدد من الايام اى انها تشير الى العدد الحقيقي للعمال ، والعدد الحقيقي للايام التي كانوا يعملون فيها • فلقد تأكد ان العمال الذين كانوا من الاعضاء الدائمين في فرقة العمل التي يرأسها لوغا لغودي قد وصفوا من قبله بانهم من الحراث او الفرقة (ايرين) ، في حين ان العمال الذين جهزوا له من قبل افراد مختلفين كانوا يسمون اما عمالا او حاملين • ولم يكن الحمالون يستخدمون في اعمال الحقول التي كانت من واجب العمال (گوروش) •

٥ - لقد تأكد ان الاشخاص الذين جهزوا لوغا لغودي بالعمال والحمالين كانوا اما من الاقطاعيين او من النبلاء ، او من كبار افراد المجتمعات • ولقد قلت باتني لم اتزود باي دليل وثائقي يؤكد حقيقة ان العمال (گوروش) والحمالين الذين تجهزوا الى لوغا لغودي من قبل الاشخاص المشار اليهم «كانوا مرتبطين بصفة دائمية بقية ايام السنة بالعمل في هذه المزارع الملكية» • فالرأى الذي قلته من ان الخمس والعشرين مجموعة من العمال (گوروش) والحمالين كانت تنتقل - من وقت الى آخر - من فرقة يرأسها احد المراقبين الى فرقة يرأسها مراقب آخر ، ان هذا الرأي قد رفض باعتباره غير قابل للتحقيق •

٦ - كانت امكانية المفارقة بين العمال (گوروش) وبين من عرفوا باسم العمال الاجراء ، التي قلت بها ، موضع تساؤل • فقد قيل انه لا يوجد فرق جوهري بين جرايات العمال الدائمين واجور العمال الاجراء • وعلى هذه الاسس حددت صفة العمال الاجراء (لو - خون - غا) بانهم من العمال الدائمين لانهم (مرؤوسون من قبل نفس المراقبين) ، ولانهم في وثائق اخرى لم يشر اليهم بانهم من العمال الاجراء ، وانما كعمال يعملون في بيت الملك ••

(*) ايرين Erin يعتمد بها فرقة عمل كما تطلق على حارث الارض أيضا •

لم تكن الانتقادات التي اشترت اليها اعلاه عادلة دوما بالنظر-الى نتائج البحوث التي اجريتها قبل سنة ١٩٤١ • فالبحث الحالي سوف يضم معظم المواد الجوهرية للجدل الذي استعملته في بحوثي السابقة ، وكذلك في بحث اعددته للطبع مؤخرا • ولسوف اتناول اولا التوضيح بان النتائج التي توصلت اليها قد بنيت الى حد كبير على معلومات حوتها وثيقة واحدة • وانني اعتبر هذا اللوم غير مصيب حتى بالنسبة الى دراساتي السابقة ، لانها قامت على اساس وفرة المادة وليس على اساس تقرير واحد وضعه مراقب احدى فرق العمال (جنوباك ٥٦٧٥) • لقد استخدمت تقارير جملة من المراقبين • ولذلك فان هذا اللوم سوف يثبت الان بانه غير موجود قطعاً • ففي متناول يدي الان المستندات التالية التي تؤكد العمل الدائم الذي ينهض به المنتجون المباشرون ، والذي يختلف - دون شك - عن الملكية ، في المزارع الملكية في اور خلال حكم السلالة الثالثة والتي كان حكام لكش واما يديرونها •

C. T. I (*) اللوح ٤٩ الرقم ٢١٣٤٨ «تقديرات فرقة العمال الذين يجهزون القصب لغرض الوقود (المراقب «اما بن لوغاليرين» من الشهر الاول الى الشهر الخامس من لكش ٤٤٦ عامل (گوروش) يعملون لمدة خمسة شهور • تبلغ قوة عملهم ٦٦٧٥ (١٥٠ × ٤٤٦) عامل في يوم واحد : التاريخ السنة ٤٤ من حكم شلفي •

٢ - لوتز ١ رقم ٧٨ Lutz 1: 78 اذا ما حكمنا على اسماء الموظفين فان الوثيقة صادرة من مدينة «اما» ٥٠ عمال (گوروش) لمدة ١٣ شهراً • التاريخ السنة الخامسة والاربعون من حكم شلفي •

٣ - [هاكمان : رقم ٢٧٢ «٧٢٠ + ٣٠٠٠ + ٣٠٠ + (١٠ + ٠٠٠) + ٣٢٢ عامل ليوم واحد • موسع • تقدير اعده [٠٠٠] غودى مدير احدى المزارع (نوباند غود) الولاية : اما • التاريخ السنة الثالثة من حكم بور - سن •

(*) يقصد بها (نصوص مسمارية من رقم بابلية في المتحف البريطاني) •

٤ - (Teo 5675) المجموع : ١١٩٦٦ عامل ليوم واحد •
المجموع ٦٢٨ ١/٢ حمل [ان - ايل] ليوم واحد • تم صرفها •

تقرير اعده لوغا لغودي مدير احدى المزارع • الولاية، امّا : التاريخ :
السنة الرابعة من حكم بور - سن (٤)

٥ - جينويك (٥٦٧٥) ٢٠ عاملا (گوروش) اشتغلوا لمدة ١٢ شهرا فكانت
قوة عملهم لمدة سبعة ايام تعادل ٧٢٠٠ (٣٦٠ × ٢٠) • وما عدا هؤلاء هناك ٨٥ ١/٢
يوم عمل رجل تخلفت عن السنة المنتهية السابقة ، و ٩ ١/٢ يوم عمل رجل اضيفت
من قبل مراقب آخر ، ١٨١٣ ١/٢ يوم عمل لرجال اجراء • فمجموع ايام عمل الرجل
تحت تصرف الشخص الذي اعد التقرير وهو «اور نسو» مدير المزرعة (نوباندا
غود) بلغ ٩١٠٨ ١/٢ وقد صرف كل هذه الايام فاستخدم ما عداها
٨٨ ١/٢ يوم عمل رجل زودت من قبل شخص ما • الولاية امّا : التاريخ السنة
الثانية من حكم غمل - سن •

٦ - جينويك ٥٦٧٤ تقرير من امّا ١٢ حملا اشتغلوا لمدة يوم كامل خلال
ثمانية اشهر من الشهر الخامس الى الشهر الثاني عشر من اما كانت قوة عمل
الحمالين ٢٨٨٠ يوما • اشتغل مع هؤلاء الحمالين سوية اخرون انصاف ايام
(اشبه بالابناء) لمدة ثمانية اشهر • ولم تحفظ السطور التي تحتوي على تقرير
قوة عمل هذه الفرقة من الحمالين • وتختتم الوثيقة بالكلمات التالية «تقرير قوة
عمل فرقة «لوداني» المراقب لثمانية شهور» • التاريخ : السنة الثالثة من حكم
بور - سن

(٧) Ddu 85 (٥) في هذا التقرير الناقص المنظم من «اما» سجل

(٤) لغرض الاطلاع على ترجمة النص كاملا انظر Pido ١٩٣٤ المعدادان
٧ - ٨ ص ٢١١ •

(٥) شنيدر : وثائق دريهم وجوخة في جامعة شترسبرغر •

٣٦١٣¼ يوم عمل رجل تخلفت من السنة الثالثة من حكم بورسن هي ايام اشتغال الحمالين الذين عملوا مدة ١٣ شهرا و ايام العمل التي اشتغلها ٣٣ حملا الذين كانوا يعملون انصاف ايام (مثل الاولاد) في مدى ١٣ شهرا . التأريخ السنة الرابعة من حكم بورسن .

٨ - بارتون ٣ : ٢٣٦^(٦) تسلم المراقب «ماغوري» في لكش في السنة الحادية والاربعين من حكم «شلفي» جرايات سنوية من الشعير لفرقة من الحمالين الحادية والاربعين من حكم «شلفي» جرايات سنوية من الشعير لفرقة من الحمالين (من الشهر الاول حتى الشهر الثاني عشر) . كان هناك اثناء عشر عاملا من الفرقة يحصلون على جراية شهرية تبلغ ٦٠ سلا (حوالي ٦٠ × ٨٠ و من اللتر) ، واثان حصلا على خمسين سلا ، وثلاثة على اربعين سلا ، وثلاثة على ثلاثين سلا ، وثلاثة اولاد على خمس عشرة سلا ، وولد واحد على عشر سلات .

والوثيقتان [بارتون ٣ عدد ١٦٠ و ٣٥٢] مؤرختان في ذات السنة ، اى السنة الحادية والاربعين من حكم شلفي وهما تسجلان ان نفس المراقب ماغوري قد تسلم جرايات سنوية من الشعير (لمدة ١٢ شهرا) لفرقتين اخريين صغيرتين كثيرا من الحمالين .

^(٩) جينويك ٦٠٣٦ وثيقة كبيرة تحتوى على « تقدير » وضعه موظف يدعى (اغو Agu) مدير مشغل صنع السلال الذي تصنع فيه ايضا مواد اخرى . فقد اشتغلت هيئة العمل لديه والتي ذكرت اسماء افرادها ، طيلة السنة برمتها ، من الشهر الاول حتى الشهر الثالث عشر الاضافي . الولاية : امّا . التأريخ : السنة الرابعة من حكم بورسن .

(١٠) بارتون ٣٥٩٣ لم تحفظ جيدا . تقرير عن ايام العمل المنفقة فسي مشغل طحن مثل المجموع بالرقم الختامي . المجموع ٢٨٣١٤١ عاملا من عمال طحن الجبوب لمدة يوم واحد .

(٦) جي . ك . بارتون : مجموعة مكتبة هارفارد من نصوص ووثائق سجلات معبد تلو نيوهافن ١٩٠٥ - ١٩١٨ .

(١١) تقرير غير منشور من مجموعة «الارماتاج» • فقد سجل هنا بالاسماء
٢١ عاملا يعملون في احد المشاغل • وقد اشتغلوا لمدة احد عشر شهرا من
الشهر الاول حتى الشهر الحادي عشر من « امّا » وتبلغ قوة عملهم ٦٩٨٥ يوما •

(١٢) جنيويك ٦١٧١ تقرير اعده (لونغال ازندين) فبالاضافة الى الرجال
العاملين لمدد تبلغ ثلثي شهر ، وشهر واحد ، وشهرين وعشرين يوما ، كان
تحت تصرفه $\frac{1}{4}$ ١١ عامل ممن كانوا يعملون تحت اشرافه طيلة ايام السنة
(١٢ شهرا) • وقد بلغت قوة عملهم ٤١١٤٠ يوما ($٣٦٠ \times \frac{1}{4}$) •

(١٣) جنيويك ٥٦٦٥ اشتركت $\frac{1}{4}$ ١٤١ امة في صنع الملابس وطحن
الحبوب في عمل لمدة ١٣ شهرا ، من الشهر الاول من امّا الى الشهر الثالث عشر
الاضافي وقد بلغت قوة عملهم ٥٥١٢٠ يوما • التأريخ السنة الرابعة والثلاثون
من حكم شلفى •

(١٤) جنيويك ٥٦٦٥ انجاز اعمال قام بها المراقب «دنغير - را» الذي كان
تحت تصرفه ٣٦ امة في الشهر الرابع من تقويم امّا حتى اليوم العشرين من
الشهر الثاني عشر من السنة السادسة والاربعين من حكم شلفى وقد بلغت قوة
عملهم ٩٣٦٠ (٣٦×٢٦٠) يوما •

(١٥) جنيويك ٤٦٧٠ تقرير اعده اور - شارا مراقب مشغل طحن الحبوب •
وهو يبين معلومات عن اشتغال ٣٦ امة من صباح اليوم الثالث والعشرين من
الشهر الثالث عشر من تقويم امّا من السنة السادسة والاربعين من حكم شلفى حتى
صباح اليوم السابع من الشهر الثاني من تقويم امّا من السنة السابعة والاربعين من
حكم شلفى (اي ٣١٤ يوما) وقد لخصت هذه المدة بانها قوة عمل ١١٣٠٤
امات في يوم واحد (٣٦×٣١٤) •

(١٧) CT. g: 14308 P 20 L23 « تقدير » لحانوت طحن الحبوب ومعمل
صنع الجعة التابعين لاحد المعابد في الكش لمدة ١٣ شهرا • تضم المزرعة قوة عمل

تتألف من سبعة آلاف ومائة وثمانين امة صغيرة ليوم واحد • التأريخ : السنة السادسة والاربعون من حكم شلفي •

(١٨) كيرا عدد ٢ تقدير قوة العمل اعده « لودنفرا » الكاتب للطحين تحت

تصرفه $\frac{1}{10}$ و $\frac{4}{103}$ امة ذات جراية تبلغ ٣٠ سلا ، وخمس امارات

لكل منهن نصف جراية ولمدة ثلاثة عشر شهراً تبلغ قوة عملهن ٤١١٥٧ يوما • الولاية : اما • التأريخ : السنة الثانية من حكم بورسن •

(١٩) كيرا عدد ٥ الوثيقة مماثلة لواحدة وصفت في الفقرة السابقة اي

(١٨) لكنها لم تحفظ جيداً • تقدير قوة عمل اعده « لودنفرا » وهو بكل وضوح

نفس الشخص الذي اعد التقرير في الفقرة (١٨) التأريخ : السنة الثانية من حكم

بورسن • في هذه السنة كان تحت تصرف لودنفرا ١١٣ امارات ذات جراية

تبلغ ٣٠ سلا ولمدة ١٣ شهراً • تبلغ قوة عملهن ٤٤٢٠٠ يوما •

(٢٠) شيندر ٢٥٠ الحالة التي حفظت بها الوثيقة جدا ضعيفة تقرير عن

عمل فرقة من الامارات من الشهر الاول الى الشهر الثاني عشر من اما • عدد

الامارات $\frac{17}{90} + \frac{21}{120}$ وقوة عملهن لمدة سنة تبلغ ٧٦٦٥ يوم

• عمل رجل

(٢١) شيندر وثيقة من اما عن عمل فرقة من امة تتألف من ٤٩ او

خمسین امرأة في مدة ١٣ شهراً • التأريخ : السنة الاولى من حكم غمل - سن

انظر شيندر عدد ٣٠٢ • هناك نص مماثل يبرهن على استمرار العمل طيلة ستة اشهر

قامت به فرقة من الامارات مؤلفة من ١٦٢ امرأة من الشهر الاول حتى الشهر

السادس من اما • التأريخ : السنة الاولى من حكم بورسن •

(٢٢) جنويك الواح تبلو عدد ٥ : ٦٨٥٩ لوح ٢٧ تقدير قوة عمل ٦ امارات

يؤكد استمرار عمل ١٧٢ امة في مدى ثمانية اشهر ، من الشهر الاول حتى

الشهر الثامن من لگش • التاريخ : السنة الثانية من حكم ابي سن • انظر نصا
حمائلا المصدر السابق رقم ٩١٥٦ لوح ٣٢ •

(٢٣) بارتون ج ٢ عدد ٩٥ نص قصير من لگش يحتوي تقدير ايام عمل فرد
الامات زودن لائين من المراقبين • عدد ايام عمل الافراد المشمولة كبيرة جدا •
يبدو ان مقدار البراهين التي ثبتت الاصناف الرئيسة من العمال الذين ينبغي
لهم ان يشتغلوا باستمرار ولمدة طويلة من الوقت في المزارع الكبرى في لگش
واما في عهد سلاله اور الثالثة ، لم يكن يوفر اي اساس للاهتمام الذي يحدد صفة
اقتصاد المزارع الملكية في بلاد سومر خلال هذا العصر ، كاقصاد رق وذلك
بالاستناد على وثيقة مفردة واحدة •

ولسوء الحظ لم تكن كل المطبوعات التي تضم المستندات الحسابية من عهد
سلالة اور الثالثة ، متوفرة لدي ، ومع ذلك فان قائمة المصادر التي تؤكد العمل
المستمر الذي كان ينهض به العمال والاماء في المزارع الملكية ومزارع المعابد
في اوقات ملموسة من الزمن ، قد تكون اطول •

هناك المزيد من هذه الوثائق يمكن العثور عليها دون شك بين العديد من
الرقم المكتوبة من عصر سلاله اور الثالثة ، والمتفرقة الآن في المتاحف والمجموعات
الخاصة في كل ارجاء العالم تنتظر ان تدرس وان تنشر • ولقد تجرأت على ايراد
بيان ايجابي بهذه الصفة لانه توجد بين المواد المنشورة وغير المنشورة المودعة تحت
تصرفي ، نصوص تؤيد وجود وثائق « تقديرية » لم استطع ان اشخصها بين المصادر
المعروفة • وهذه النصوص موضوعه البحث عبارة عن كتابات على اختام من الطين
تستعمل لختم السلال التي تحفظ فيها ، قد الحسابات ، وتحتوي على معلومات عن
استخدام قوة عمل فرق العمال والاماء الذين يعملون تحت امرة هذا المراقب
او ذاك • ولقد نشر نيقولسكي جملة من هذه الاختام كما اسعفتني الحظ في
اكتشاف جملة اخرى في مجموعة الارمتاج • (٤٥)

فبانسبة الى اهمية هذه الوثائق للبرهنة على النقطة التي اوردها ، سوف
اذكر محتويات كل واحدة منها •

الارمتاج هو متحف الفنون والاثار القديمة في الاتحاد السوفيتي

(١) [نيقولسكى ٢ رقم ٩١] « سلة ذات كتابة وثائقية » : تقدير قوة عمل
فرقة « لو - شارة » المراقب • للمستين الرابعة والخامسة من حكم غمل سن •
والمراقب - شارا معروف من وثائق اخرى ايضا ومن بينها رقيمه الذي يرقى
تأريخه الى السنة الرابعة من حكم غمل - سن [فش الرقم ١١٥^(٧)] « عين ٢٥
عاملا (غورش) ليوم واحد فى الارض المرتفعة من حقل « اود + غونو » المراقب
لو - شارا • وهذه لابد وان كانت عائدة له مع الرقم المودعة فى السلة التى ختمت
بالاختام موضوعة البحث •

(٢) [نيقولسكى ٢ عدد ٩٢] سلة ذات كتابة وثائقية انطوت الوثائق على
قوة عمل الفرقة التابعة لكل من « ادباي » و « اورنسو » لمدة ١٢ شهرا موجودة
هنا ، من الشهر الاول حتى الشهر الثانى عشر من السنة الخامسة من حكم
غمل سن • واننى افترض بان نص الختم الذى ورد بهذه العبارة يصف وثائق
توفر اساسا ليس لتقدير اعلاه المراقب بل لحساباته التى تبين كيف ان قوة العمل
التي عهد بها اليه قد توسعت ذلك لان واحدا من الموظفين اللذين ذكرا فى نص
الختم ، اى « ادباي » غالبا ما كان يذكر اسمه فى الوثائق الاولى التى كانت تسجل
عمليات مختلفة مع العمال • كذلك وجد اسمه فى نصوص اختام من مجموعة
الصومعة • اما الموظف الثانى اورنسو فقد كان - كما رأينا ذلك قبلا - هو الذى
اعد احد التقارير المنشورة التى يرقى تأريخها الى السنة الثانية من حكم غمل سن •

(٣) [نيقولسكى ٢ رقم ٩٦] سلة ذات كتابة وثائقية • تتناول الوثائق قوة
عمل فرقة « لودغا بن خمادو » لمدة ١٢ شهرا موجودة هنا • السنة الخامسة من
غمل سن ان اسم لودغا بن خمادو الذى ذكر فى الختم يحتمل بانه ذات الشخص
لودغا مدير المزرعة الذى وافق - طبقا لتقرير اورنسو [المجموعة ١ : ٥] الذى
يخص السنة الثانية من حكم غمل سن - على نقل عدد من العمال الى كاتب التقرير •
(٤) مجموعة [رقم ٧٨٩٤ : سلة ذات كتابة تقول ان الوثائق التى
تتناول قوة عمل فرقة (ابا سيخ) مدير المزرعة (نوبانداغود) موجودة هنا • السنة

(٧) ت • فش : دليل الرقم السومرية فى مكتبة جون ريلاندز ، مانجستر ١٩٣٢

الخامسة من حكم غمل سن ورد اسم مدير المزرعة ابا سينغ فى رقيم من امّا مؤرخ
فى السنة الثانية من حكم ابي سن [ت • فش رقم ٨٠٠] •

(٥) [مجموعة الارمناج ٧٥٩٩] سلة ذات كتابة • تقدير قوة عمل الفرقة
التابعة الى « ادباي بن ابا » موجودة هنا • السنة الرابعة من حكم غمل سن • ولم
اصادف اسم ادباي بن ابا في اي من الرقم الاخرى لكنه على احتمال يمكن ان يشخص
بانه ادباي المراقب او مدير المزرعة الذي ذكر اسمه بتكرار فى وثائق حسابية من
امّا • وطبقا لما ذكره « هوير » فان هذا الاسم لم يكن مسجلا فى لگش •

(٦) [مجموعة الارمناج رقم ٧٨٣٢] سلة ذات كتابة وثائقية تحتوي على
وثائق تتناول قوة عمل فرقة « اورلوغال » مدير المزرعة لمدة احد عشر شهراً من
الشهر الثاني حتى الشهر الثاني عشر من « اما » موجودة هنا • السنة السابعة من
حكم غمل سن والمراقب اورلوغال معروف من سجل وثائق اما وهذا الرقيم
[مجموعة انصومعة رقم ٧٧٨٧] الذي بموجبه ارسل المراقب اورلوغال عاملين
للقيام ببعض الاعمال المتعلقة بالنقل النهري ، يجب ان يكون عائداً اليه مع
محتويات السلة المختومة بختم الارمناج الرقم ٧٨٤٣ الذي يرقى تاريخه ايضا
الى السنة السابعة من حكم غمل سن •

(٧) [مجموعة الارمناج رقم ٧٨٩٢] سلة ذات كتابة وثائقية : الوثائق التي
تتناول قوة عمل فرقة « لوندنغرا بن لوغالماخي » لمدة احد عشر شهراً ، من
الشهر الثاني حتى الشهر الثاني عشر من امّا ، موجودة هنا • السنة الرابعة من
حكم غمل سن • لقد ورد اسم المراقب أو مدير المزرعة لوندنغرا فى مواد من
سجل امّا غير ان اسم لوندنغرا بن لوغالماخي ، يرد هنا لأول مرة •

(٨) مجموعة الارمناج رقم ٨٤١٠ • سلة ذات كتابة • تقدير قوة عمل
لفرقة اضافية (ادين درينغ - غا) لمدة أحد عشر شهراً ، من الشهر الاول من
امّا من السنة السادسة لحكم غمل سن الى الشهر الاول من السنة السابعة لحكم
غمل سن ، الذي أعده المراقب لو - شار ابن دغا موجودة هنا •

ونحن نحصل من هذه الوثيقة على تفصيلات عجيبة وبصفة خاصة تقدير
أعد عن قوة عمل اضافية زودت للمراقب على ما يبدو في أواخر السنة
• ولم أعر على اسم المراقب «لوشار ابن دغا» بين اسماء الاشخاص الذين
يا في رقم من سجل أمّا كنت قد اطلعت عليه •

(٩) [مجموعة الارمناج رقم ٧٥٩٨] « سلة ذات كتابة وثائقية • وثائق
قوة عمل الفرقة التابعة الى ادباي مدير المزرعة لمدة أحد عشر شهرا موجودة
• • •

ففي هذا الرقيم ورد اسم « ادباي » ثانية وهو اسم الموظف الذي كان يذكر
راحة في المستندات الحسابية من أمّا •

ويمكن أيضا تصنيف بعض الاختام التي فقدت منها عبارة « قوة عمل الفرقة
ايدن - نا » مع هذه الاختام واستطيع مثالا على ذلك ان اقتبس (الوثيقة رقم
٦) [سلة وثائق : تقدير اعده « اباغينا » موجود هنا • السنة السادسة من
حكم عمل سن] •

فاسم الموظف اباغينا معروف بصفة جيدة لنا من وثائق سجل أمّا • أما
بالنسبة الى الكلمات « قوة عمل فرقة » فانها قد حذفت أيضا في بعض تقارير
المراقبين التي ذكرت انفا • مثال ذلك ما ورد في الفقرة الرابعة من القائمة التي
تقول « تقدير أعده لوغا لغودي مدير المزرعة » • ومع ذلك فن كمية الوثائق
الاولية التي تؤيد النقطة التي اوردتها عن ان اكثريه العمال المشتركين في العمل
في المزارع الملكية كانت محرومة من تملك وسائل الانتاج ، ان هذه الوثائق
كثيرة بدرجة وافية وانها ليست مقتصرة على وثيقة واحدة •

(٤)

توصلت من تحليل تقرير المراقب لوغال غودي (انظر الفقرة الرابعة من
القائمة) الى نتيجة مؤداها ان ٢٤ حارثا كانوا يعملون باستمرار في مدى ثلاثة
عشر شهرا • ولقد قال خصومي بوجهة نظر معاكسة تبين ان هؤلاء الحراث لم

يكونوا من العمال الدائمين ، وانما كانوا يعملون بصفة احتياطية ويتزود بهم لوغال غودي من قبل بعض المجتمعات الريفية التي كانت تبعث اليه كل يوم باربعة وعشرين فردا من مجموع العدد المتوفر من الافراد القادرين على العمل في هذه المجتمعات . ويبدو ان هذا القول ناتج عن فقدان القائمة التي تضم اسماء هؤلاء الاربعة والعشرين حارثا وابناءهم في تقرير لوغال غودي .

ولقد أوضحت قبلا في مقالي الذي نشرته سنة ١٩٣٤ بان فقدان مثل هذه القوائم لا يستحق منا ان نقارن مثل هذا التقرير مع المستندات الوسيطة التي تسجل صيفا متباعدة من أعمال السخرة . والواقع ان السطر الحادي والثلاثين من المجموعة التاسعة من تقرير لوغال غودي يحتوي على برهان نسبي . فقد ذكر هنا اسم أحد أفراد فرقة عمل كانت تعمل تحت اشراف « اردسار » وقد ورد ذكره نظرا لمرضه الذي امتد خمسة وأربعين يوما .

كذلك توجد بين الوثائق الاولى عدد من الرقم التي تسجل بدقة متناهية مدة مرض هذا أو ذاك من العمال الذين كانت تذكر اسمائهم دوما [نيقولسكى ٢ الاعداد ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ شنيدر الاعداد ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٩٤ : مجموعة متحف الارميتاج العدد ٧٤٢٠ وغيرها) .

وهناك وثائق اولية تسجل وفيات العمال الذين تذكر اسمائهم فيها [نيقولسكى : ٢ الاعداد ١٧٣ ، ١٧٤ وغيرها] . كذلك تحتوي تقارير المراقبين معلومات عن وفيات العمال (في تقرير بمجموعة الصومعة ادرجت هذه المعلومات تحت الفقرة ١١ المجموعة ١ السطر ٩) .

ولم يكن من المفيد لموظفي المزارع الملكية ان يسجلوا وفيات بعض العمال الذين يذكرون بالاسماء أو مدة مرضهم اذا كانت فرق العمال الذين يعملون تحت اشراف المراقبين لا تضم عمالا دائمين بصفة احتياطية . ففي الحالة الاخيرة لا يعنى موت أو مرض العمال شيئا بالنسبة لمراقب فرقة العمال (گوروش) لانه يكون لزاما على المجتمع ان يبادر في الحل الى تهيئة عامل اخر محل العال

الذي سقط مريضا أو مات • ومع ذلك فإن اسم العامل المريض لن يهمه على أقل تقدير •

غير ان المراقب لوغال غودي قد ذكر عماله غير القادرين باسمائهم ومن هذا يتبين ان الاربعة والعشرين حارثا كانوا ، على أكثر احتمال ، يعملون معه باستمرار طيلة أيام السنة ، وان الافراد الذين يؤلفون فرقة العمل لم يتغيروا • ولقد عززت هذه النتيجة بالحقيقة التي تبين ان بعض العمال قد ذكروا في التقرير باسمائهم • ففي المجموعة ١٠ : ٥-٩ نقرأ (عامل واحد هو لوغالزيمو لمدة أربعة أشهر • قوة العمل ١٢٠ يوما • حارس بيت الحياة (ربما مخزن مواد الاعاشة) • ختم « لودنغرا » •

والواضح ان لوغا لغودي قد وضع عامله لوغالزيمو تحت تصرف « حارس بيت الحياة » لمدة أربعة أشهر •

وفي وثيقة أولية من مجموعة الأمتاج رقم ٧٧٠٣ يضع المراقب لوغال ليفيخوش Lugalagi Hus عامله « ششكلا » تحت تصرف « حارس بيت الحياة » لمدة ثلاث سنوات ونصف السنة •

وهناك أيضا وثائق أولية أخرى تؤيد انتقال هذا أو ذاك من العمال الى «حارس بيت الحياة » [Std 183 ' Fihs. 557 ' Ddt 324].

وعلى لعموم فهناك الكثير من الوثائق الأولية التي تسجل انتقال أفراد من العمال الى أشخاص مختلفين ولمدد كبيرة من الوقت (160, 161, 162, 164) شنيدر وغيرها • مجموعة الأمتاج الاعداد ٧٤٣١ ، ٧٤٨٩ ، ٧٥٦٧ ، ٧٥٨٢ ، ٧٦١٧ ، ٧٦٢١ وغيرها) • وهذه الانتقالات تتطابق مع انتقالات مماثلة لعمال سجلوا في تقارير مراقبين آخرين معروفة لدينا •

أما بالنسبة لتقرير لوغا لغودي المعد في السنة الرابعة من حكم بورسن فيجب ان يلاحظ بان المجموعة ١٠ : ١٤-٢٢ تحتوي قائمة اسماء ستة من العمال من فرقته وثلث من قوة عمل « ارادخولا » ونصف من قوة عمل « لو - تنورا »

ونصف قوة عمل « لو شارا » ونصف قوة عمل « لو انيني » ، ونصف قوة عمل « لوغينا » الحلاق ، ونصف قوة عمل لوغال موروي لمدة أربعة أشهر • وقد

٣٠.

بلغت قوة عملهم ٣٦٠ (٦ × ٤ × —) يوما .
٢

وكانت قوة عمل أيام سرية (من فرقة عمال لوغال غودي) بمقدار طاقة

الاولاد •

واخيرا سوف أوضح عبارة « يوم سرية » والعبارة (حسب طاقة الاولاد) • من المهم في الوقت الحاضر ان نلاحظ بان هذه القائمة من اسماء العمال توفر برهانا لا يقبل النقض على وجود الاربعة والعشرين حارثا واولادهم الذين ذكروا في تقرير لوغال غودي [المجموعة ١ : ١] كشخصيات فردية كانت تعمل بصفة متواصلة طيلة أيام السنة دون ان تستبدل باى فرد كان ، تحت اشراف المراقب لوغال غودي • صحيح ان المؤرخ قد يتقبل هذه النتيجة وما يزال في حيرة عن السبب الذي جعل تقرير لوغالغودي في السنة الرابعة من حكم بورسن • لا يفتح بقائمة تضم اسماء الحراث لديه كما فعلت ذلك التقارير الاخرى من ذات النوعية •

لقد أجبنا على مثل هذا التساؤل قبلا سنة ١٩٣٤^(٨) اذ قلت ان المراقبين الذين كانوا يضعون التقارير كانوا يتجنبون ادراج عمالهم باسمائهم في الحالات التي تتعلق بالاشخاص الدائمين تقريبا ، كنوع لممارسة توفير العمل • ولكن في الحالات التي يتغير فيها أفراد فرقة المراقب ، أو عندما يضع أفرادها تحت تصرف مراقبين آخرين ، فانه يذكر قائمة كاملة عن عماله في الجزء التمهيدي من التقرير كما هو موجود في تقارير المراقبين المعروفة على الرقيمين جينيويك ٥٦٧٤ و ٦٠٣٦ وفي الرقيم ٥٦٧٥ بصفة جزئية •

فهذا الافتراض الذي تكون سنة ١٩٣٤ ناتج تماما عن نص نشره في سنة ١٩٣٧ « ج • ج هكمان » من بين وثائق معبد « اما » في عهد سلالة اور الثالثة •

وهذا نص واسع (رقمه في المطبوع هو ٢٧٢) يحتوي على حوالي مائتين وخمسين سطرا في عشرة أعمدة • ولسوء الحظ فان هذا النص تالف تالفا شديدا وان اسم الموظف الذي أعد الوثيقة والمذكور في نهاية النص قد اصابه التلف أكثر من غيره (••• ل غودي مدير المزرعة) (نوباندا) •

ولسوف تكون هناك حالة مثيرة للجدل ان لم نستطع ان نستعيد اسم مدير المزرعة • ذلك لان النص ٢٧٢ من مطبوع (هكمان) يعد واحدا من تقارير مراقبي فرق العمال التي لها أهميتها الخاصة بالنسبة الينا (الفقرة ٣ في القائمة التي نظمناها انا) • ولحسن الحظ فاننا في وضع نستطيع فيه ان نعيد دون ريب اسم مدير المزرعة في وثيقة هكمان المرقمة ٢٧٢ • والحقيقة ان قائمة اسماء العمال تشتمل على ستة عمال ذكروا في تقرير المراقب لوغال غودي بل ان نظام درج الاسماء في القائمة كان نفس ما هو موجود في وثيقة هكمان رقم ٢٧٢ وفي جينويك رقم ٥٦٧٦ وان النص بصفة عامة في كلتا الحالتين معروف غالبا • وان مقارنة السطور المتطابقة في النصين سوف تظهره بطريقة واضحة •

T.E.O. ٥٦٧٥ : ١٠ : ١٤ وما بعدها هكمان ٢٧٢ : ٩ : ٥ وما بعدها

(١٤) ¼ (قوة عمل العامل) ارادخولا (٥) ¼ ارادخولا

(١٥) ¼ لو تنورا (٦) ¼ لوننورا

(١٦) ¼ لو - شارا (٧) ¼ لو - شارا

(١٧) ¼ لو - انيني (٨) ¼ لو انيني

(١٨) ¼ لوغينا الحلاق (٩) ¼ لوغينا

(٢٠) لمدة أربعة أشهر (١٠) ¼ لوغال مورويي

(٢١) قوة عملهم ٣٦٠ يوما (١١) لمدة ثلاثة أشهر

(١٢) قوة عملهم ٢٤٠ يوما

(١٢) قوة عمل ايام السرية

(١٣) حسب طاقة الاولاد

(٢٢) قوة ايام عمل السرية

حسب طاقة الاولاد

٢١٢

وواضح ان الفرق فى طول المدة التى كان فيها العمال متغيين عن فرقهم
(اربعة اشهر فى جنويك ٥٦٧٥ وثلاثة اشهر فى هكمان ٢٧٢) انما يعود الى
حقيقة ان التقرير فى جنويك ٥٦٧٥ يشمل مدة ثلاثة عشر شهرا بينما لا يشمل
فى هكمان ٢٧٢ سوى اثنى عشر شهرا .

وفى اية مناسبة اخرى تكون محتويات السطور المقتبسة آنفا معرفة تعريفا
تاما فى كلا الوثيقتين ، وهذا من شأن ان يمنحنى الحق فى ان اؤكد بان الوثيقتين
قد اعدتا من قبل نفس الشخص . فبقية اسم الشخص الذي اعد وثيقة هكمان
٢٧٢ [ل غودي] يمكن ان تعاد يسر الى [لوغال غودي] ذلك لان العلامة
(لوغال) تتلائم فى الفراغ تماما .

ولتكلم بدقة فنقول ان اسم المراقب بقى سالما فى جنويك ٥٦٧٥ [المجموعة
١١ : ٧] وان ما يمكن تحديده بدقة مطلقة هو الجزء [لوغال غود] [٠٠٠]
فالحرف الاخير وهو (ي) قد اعيد قبلا بالمطابقة مع اسم لوغال غودي الذي وجد
فى عدد من النصوص الاخرى (انظر ما سيأتى) .

اما الآن فاننا فى وضع نستطيع فيه ان نعيد اسم الشخص الذي نظم
الوثيقتين - اى الوثيقة المدرجة فى مطبوع هكمان ٢٧٢ ، ١٠ : ٢٢ ، والوثيقة
الموجودة فى مطبوع جنويك المعنون « نصوص اقتصادية من امّا ٥٦٧٥ ،
١١-٧ - بانه هو لوغال غودي . والحقيقة ان الموظف لوغال غودي الذى كان
ايضا هو الذى نظم التقرير المنشور فى مطبوع هكمان ٢٧٢ والذي تفاض عنه
مؤلف المطبوع ونشرناه نحن ، ان هذا الموظف ذو اهمية كبيرة جدا بالنسبة الى
المؤرخ لان الوثيقة مؤرخة فى السنة الثامنة من حكم بورسن ولذلك فانها تسبق
بصفة مباشرة التقرير المنشور فى مطبوع جنويك ٥٦٧٥ الذى يرقى تأريخه الى
السنة الرابعة من حكم بورسن .

ان هذا يهبىء لنا فرصة لكى نحدد ، بمساعدة المواد التى حوتها الوثيقتان
تأريخ فرقة العمل التى كانت تعمل فى المزرعة الملكية فى مدينة امّا اثناء عصر

سلالة اور الثالثة ، في مدى سنتين متعاقبتين • والحقيقة ان في الامكان ، على اساس البرهان الذي استخلص من تقرير ليوغال غودي ، ايجاد حقيقة مهمة جدا مؤداها ان افراد فرقة ليوغال غودي بقوا خلال السنتين بصفة جوهرية هم نفس الاشخاص • ولقد سبق لنا ان رأينا ان ليوغال غودي في كلتا السنتين الثالثة والرابعة من حكم بورسن كان قادراً على تعيين نفس العمال لان يشتغلوا « ايام سرية » = اود - غاب •

ولما كانت العبارة (ايام سرية) ذات اهمية كبيرة في التحري عن تنظيم العمل في المجتمع السوري فاني سوف اتناولها بشيء من التفصيل •

كان « دايميل اول من اكتشف هذه العبارة عندما نشر محتويات الرقيم عدد ٤١ من مجموعة [فنغلر Wen Gler] [٩] • فالقسم الافتتاحي من النص يقرأ ما يلي [٦٦١١ رقيقة ليوم واحد] قوة عمل طحن الجبوب [زد خارا - [Zid-Har-A] قوة عمل ايام سريتهم ٢٤٨ • • ولقد ترك دايميل عبارة (ايام سرية) من دون تفسير ، واقصر جهده على ملاحظة ان (عدد الايام [غاب]) يرتبط بالرقم ٦٦١١ لان النص يقول « قوة عمل ايام سريتهم » • وهناك نص له علاقته هو الرقيم ٧٩٤٨ من مجموعة الصومعة • فهنا الرقيم مؤرخ في السنة السادسة والاربعين من حكم شلني وهو يسجل ايضا ايام عمل العاملات من النساء (اي الرقيقات) فيقول ٤٠٦٥ رقيقة ليوم واحد • قوة عمل طحن الجبوب • قوة عمل « ايام سريتهم » • فعدد « ايام السرية » لم يذكر في الرقيم •

ولقد تجاوز جنويك عبارة « ايام سرية في تقارير المراقبين التي قام بنشرها في سنة ١٩٢٢ • وفي خلاصة موجزة نشرها في سنة ١٩٢٤ وحدد فيها صفة محتويات الوثائق اقترح هذا العالم الفرنسي المتخصص بالسومريات ان تترجم العبارة بانها « ايام راحة » ؟ •

ولقد حاولت ان اقدم ترجمة العبارة الغريبة [اود غاب] في رساتي نشرتها

سنة ١٩٣٤^(١٠) ثم مضيت فى العمل فيها حتى الان • وفى نظري انه يقصد
 بعبارة (ايام سرية) الوقت الذي يكون فيه العمال خارج فرقة المراقب • ففى
 تقارير مراقبى فرق النساء العاملات التى نشرها جنويك ، تبرز مطابقة معينة
 بين مجموع ايام عمل زجال الفرقة وعدد ايام السرية • وعلى هذا الاساس
 تقول الوثيقة المنشورة فى كتاب جنويك « نصوص اقتصادية من امّا ٥٦٦٩ ،
 ١ : ٦ - ٧ (٣٦ رقيقة من الشهر الاول الى الشهر الثاني عشر من امّا • مجموع
 قوة عملهن ١٢٩٦٠ يوما و ٢١٦٠ يوما وهي قوة عمل ايام السرية » • فالرقم
 ٢١٦٠ اندي يتطابق مع ايام السرية المؤلفة من ست وثلاثين امة اللواتى
 اشتغلن اثني عشر شهرا ، يعادل سدس مجموع ايام عمل الواحدة منهن خلال
 السنة اي ١٢٩٦٠ : ٦ = ٢١٦٠

كذلك تؤلف « ايام سرية » الاماء فى تقارير المراقبين المنشور فى
 ٥٦٧٠ و ٥٦٦٨ جنويك سدس مجموع ايام عمل الواحدة منهن • ففى
 جنويك ٥٦٦٥ استبدلت عبارة « ايام السرية » بالجزء ١/٢ فى حين تحتوى السطور
 ١٥-١٧ من قفا الرقيم على التقديرات التالية : ٣٣٤٤ : امة لمدة يوم واحد • قوة
 عمل طحن الجوب • ١/٢ من هذه ٥٥٧ ، اي ٣٣٤٤ : ٦ = ٥٥٧

والشئ الواضح هو ان ايام السرية هذه للنساء العاملات اي الاماء ،
 قد ايدتها الوثائق المنشورة فى مطبوع جنويك وبالارقام ٥٦٦٥ ، ٥٦٦٨ ، ٥٦٦٩ ،
 و ٥٦٧٠ ، وانها تصل الى خمسة ايام فى شهر يتطابق مع ايام التوعل الاعتيادية
 التى تصيب النساء حين يتم تدنيس النساء ، طبقا للمدونات السومرية ولا يسمح
 لهن بمزاولة اي من الاعمال •

كذلك يمكن ان تقدر « ايام سرية » الاماء ايضا بطريقة متبينة • فعلى
 الاقل وجدنا فى واحد من تقارير المراقبين التى نشرت فى (كتاب ادورد كيرا :
 حسابات مختارة من المعبد فى تلو - المترجم) ، وعلى الاخص العدد الثانى منه ،
 ان عدد ايام السرية (المجموعة ٣ : ٥-٧) يساوي تقريبا واحدا من اثني عشر

من مجموع ايام عمل الواحدة من النساء العاملات اللواتي عملن لمدة ثلاثة عشر شهرا • ولسوء الحظ فلا بد من حدوث خطأ أثناء النسخ في الفقرة التي تشير الى عدد « ايام السرية » •

وفي تقرير اخر من ذات المطبوع (كيرا) العدد (٥) يكون عدد ايام سرية النساء العاملات سدس ايام عمل الواحدة منهن تقريبا (المجموعة ٢ : ١١-١٧) • وما عدا ذلك هناك وثيقة تحتوي على اشارة (المجموعة ١ : ٤ - (١ ، ١) الى الخمس من بعض المواد التي تؤلف مجموع ايام عمل كل واحدة من النساء اللواتي كن يعملن تحت امره المراقب لودنغرا ، الذي نظم التقريرين المنشورين في (كيرا ٥٥٦٣) اي عمل ١ الاماء ليوم واحد • فخمس ذلك المجموع يعادل ١١١٢ وقد ورد هذا الخمس مرة اخرى في بعض السطور التالية في اسفل الرقيم • ولست استطيع هنا ان اقدم تحليلا مفصلا لهاتين الوثيقتين المهمتين جدا ولو انهما تستحقان مثل هذا التحليل دون شك •

اما بالنسبة الى ايام سرية العمال فالذي تجب ملاحظته هو ان هذه الايام لم تكن تدون في التقارير حسب بل وفي واحدة من الوثائق الاولية ولا سيما الوثيقة المنشورة في مطبوع « هكمان » رقم ٣٤٤ ، والمؤرخة في السنة الاربعين من حكم شلفي • ويبدأ النص بعدد ايام السرية « ١١٠٤ عمال ليوم واحد • قوة عمل ايام السرية ٣٦٠ عاملا ليوم واحد الى مدينة « ادوكا Aduqqa [مدينة ايسال - المحرر] تم تعيينهم • عين ٣٦٠ عاملا لحقل (مشييانا) • » • وقد وجدنا ان ايام السرية قد ذكرت سوية في تقارير المراقب لوغال غودي التي تم بحثها قبلا ، وفي تقرير اورنسو مدير المزرعة (جنيويك ٦٥٧٦) • وتختتم هذه الوثيقة ايضا [المجموعة ١٢ : ١٥-٦] قائمة باسماء العمال الذين ورد ذكرهم بالنسبة الى ايام السرية : ١/ لوغالبور ، ٢/ لوغاليماخى بن اور - دوموزيدا ، ٣/ لوغالداغا ، ٤/ لو - شارا ، ٥/ لو - نشبور الثاني ، ٦/ اكالا بن لوميني لمدة اربعة اشهر قوة عملهم تعادل ٣٦٠ • قوة عمل ايام السرية حسب طاقة الاولاد ، •

والشيء المهم هو ان كلا من المراقبين لوغال غودي واورنسو قد سجلا في تقاريرهما « ايام سرية » الحمالين الذين كانوا يعملون سوية مع عمال الفرقة المذكورة وبصفة مستقلة عن اولئك العمال . ذلك لان تقدير ايام سرية الحمالين كان يأتي مباشرة بعد تقدير ايام سرية العمال وهكذا تقول المجموعة ٨ : ١٦-٢٠ من تقرير اورنسو « ٣٦ عاملا ليوم واحد . قوة عمل ايام سرية الحمالين لمدة ٤ (؟) اشهر » . من الشهر الاول حتى الشهر الثاني عشر من امّا . وفي تقارير خصصت بصفة خاصة لعمل الحمالين وردت ايام سريتهم في بداية الوثيقة بعد مجموع ايام عمل كل واحد منهم تحت تصرف المراقب (انظر التقرير في شنيدر ٨٥ الفقرة ٧ من القائمة في المجموعة ٣ : ٢٢-٢٣ ، والتقرير المنشور في جنويك ٥٦٧٤ الفقرة ٦ من القائمة في المجموعة ٣ : ٢٢-٢٣) .

وفي وثيقة كبيرة جدا في مطبوع جنويك ٦٠٣٦ ، الفقرة ٩ من القائمة التي هي تقرير مدير معمل صانعي السلال ، اطلق على العمال اسم الحمالين (المجموعة ٢ : ٤١) وهنا ايضا سجلت ايام السرية بعد مجموع ايام عمل كل واحد منهم (المجموعة ٣ : ١٦) .

وقبل الاقدام على محاولة اعطاء تفسير لعبارة « ايام السرية » في الاشارة الى النساء العاملات ، اود ان اوضح عبارة « ايام السرية حسب طاقة الاولاد » التي وردت في تقارير لوغال غودي واورنسو . فالعبارة لا تعني ان مجموعة ستة من العمال ذكروا باسمائهم في هذه التقارير ، كانت تتألف من الاولاد الذين كانوا يتسلمون نصف جراية القمح .

وفي بداية تقرير اورنسو (المجموعة ١ : ١٢ وما بعدها) ذكر ان كل العمال السنة الذين عددوا بالنسبة الى ايام السرية ، يستحقون جراية كاملة من القمح وهذا يعنى انهم كانوا من الرجال البالغين . كذلك تبين التقارير ايضا (جنويك ٥٦٧٤ (المجموعة ٣ : ٥) والعدد ٦٠٣٦ (المجموعة ٣ : ١٣ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٢) ان الرجال الذين ورد ذكرهم بالنسبة الى ايام السرية لم يكونوا من الفتيان بل من الرجال البالغين . وعلى هذا ينبغي ان يفهم تعبير « ايام السرية حسب طاقة الاولاد » ، بانه يطابق الفكرة القائلة ان الرجال الذين عينوا لاداء

بعض العمل خلال فترة محددة كانوا يعملون نصف يوم بدلا من يوم كامل ،
ففي هذا المضمار كانوا اشبه بالاولاد اي الاولاد الذين كانت قوة عملهم تعتبر نصف
قوة عمل البالغين من العمال •

تبقى الآن معضلة التساؤل عن الانواع الخاصة من العمل الذي يمارسه
بعض العمال او الحمالين الذين يتم تعيينهم في « ايام سريتهم » من الفرق التي
ينتمون اليها •

ويمكن ان تحل هذه المعضلة بمعونة نصين غريبين نشرا في شنيدر
[وثائق دريهم وجوخة ٨٨] وجنيواك « نصوص اقتصادية من امّا ٦٠٣٨ »
وترى المشابهة بين النصين من عناوينهما الاصلية التي وضعها الكتبة السومريون
كالعادة ليس في البداية بل في نهاية الوثيقة • اما الجملة الاخيرة في انص فانها
تحدد محتوياته وتبين تأريخه • والسطور الختامية في اولى هاتين الوثيقتين واتى
تتجاوز في حجمها حجم الوثيقة الاخرى بشكل ملموس تقول هكذا [المجموعة
٨ : ٢٥-٢٩] « فرقة عمال للتفريغ خرجت في امّا في السنة الخامسة من حكم
الملك بورسن » • اما خاتمة الوثيقة الثانية [المجموعة ١٠ : ١-٤] فانها تبين
تحديدا مشخصا تماما لمحتوياتها • فهي تقول (فرقة عمال للتفريغ خرجت في
« ادكا » في السنة السابعة من حكم الملك بورسن) • وهكذا تجد ان كلا من
النصين يتناول تقدير قوة احدى فرق العمال التي قيل عنها انها « ستخرج » •
فالفرقة اتى مر بحثها في الوثيقة كانت قد مكثت في امّا ذاتها ، في حين كانت
الفرقة التي ذكرت في الوثيقة الثانية في « ادكا » احدى المدن المجاورة • ولما
كانت فرقة العمال في « وثائق » دريهم وجوخة ٨٨ « قد بقيت ضمن حدود امّا ،
فان وصف هذه الفرقة بانها « خارجة » لا يمكن ان يفهم بانه يعني ان تلك
الفرقة قد « خرجت » فعلا من امّا وانما ينبغي ان يفسر بطريقة ما • واغرض
تحديد صفه الجزء الرئيس من النص يجب ان يلاحظ بان الرقيم الواسع والذي
لم يتم الحفاظ عليه جيدا لسوء الحظ ، المنشور في « وثائق دريهم وجوخة ٨٨ »
يحتوى على ثلاثة عشر عمودا ادرجت فيها اسماء المئات من العمال الذين وزعوا

الى فرق يرأس كل واحدة منها احد المراقبين • وقد بلغ مجموع القائمة ٩١٣ عاملا • اما الرقيم المنشور في « نصوص اقتصادية من امّا ٦٠٣٨ » وهو من حجم اصغر ، فانه يحتوي على قائمة باسماء $\frac{٦}{٢٣٣}$ عامل في الاعمدة العشرة من هذا النص •

والشيء المميز لهاتين الوثيقتين هو تسجيلهما عمالا ذوي اختصاصات لم تذكر قبلا في الوثائق الحسابية الاخرى المعروفة ، وعلى الاخص صيادي الاسماك ورعاة المواشي • والواقع انه لا يمكن العثور على اية اشارة عن صيد الاسماك وتربية المواشي في العديد من الوثائق التي تتناول عمل اناس مرتبطين بالمزارع الكبرى في امّا ولگئش •

ويبدو ان صيادي الاسماك والرعاة كانوا - بسبب طبيعة عملهم - خارج نطاق سيطرة الادارة التي كانت توجه عمل الرجال والنساء في المزارع الملكية في امّا ولگئش والذين كانوا متخصصين بصفة رئيسة في انتاج القمح • وما تزال السجلات الخاصة بالدائرة التي توجه عمل صيادي السمك والرعاة غير معروفة • وهذا ما يجعل اهمية خاصة للانشارات الواردة عن عدد كبير من صيادي السمك في « وثائق دريهم وجوخة ٨٨ » (٣٢٠-٣٣٩) وفي « نصوص اقتصادية » من « امّا ٦٠٣٨ » (المجموعة ٧ : (٣٣)) والى الرعاة في (نصوص اقتصادية من امّا ٦٠٣٨ المجموعة ٥-٦) جنبا الى جنب مع العمال الاخرين •

ويظهر ان من المحتمل ان شخص بين رعاة المواشي بعض العمال الذين ينتمون الى فرق سجلت أعمالها في تقارير المراقبين السنوية التي مر ذكرها قبلا • فانا أفترض ان واحدا من الحماليين قد ذكر اسمه في تقرير غير كامل (وثائق دريهم وجوخة ٨٥ فقرة ٧ من القائمة) وان هذا الحمالي يدعى

« لوأغال غشغري بن غرني Lugalgisgirri Son Girni »

الذي ادرج في « وثائق دريهم وجوخة ٨٨ المجموعة ١٣ : ١٣ - ١٤ » ، كذلك يوجد احتمال بان ثلاثة من العمال الستة في فرقة لوغا لغودي الذين كانت « قوة

عملهم « غائبة في « أيام السرية » كانوا قد ذكروا بين فرقة عمال التفريغ التي خرجت في أمّا وقد عثر على قائمة باسمائهم في « نصوص اقتصادية من أمّا ٦٠٣٨ » .

ونجد بين العمال الذين لم يكونوا من صيادي السمك ولا من رعاة المواشي أسماء « ارادخولا » (المجموعة ٢ : ٩) و « لو تنورا » (المجموعة ٤ : ٣٠) و « لوغال موروي » (المجموعة ٨ : ٢٤) .

فهذا التشخيص الأخير قد يكون مثيرا للتساؤل حقا لانه لا توجد في مثل هذه الحالات مشابهة في الاسم واسم الاب مثلما هو الامر بالنسبة الى « لوغال غشغري بن غرنى » ولذلك فأننى لا أصر على ذلك .

واستنتاجا من المعلومات التي نوقشت سابقا ، فأننى أوكد بان قوائم الاسماء المنشورة في « وثائق دريهم وجوخة ٨٨ » ونصوص اقتصادية من أمّا ٦٠٣٨ التي كانت تتناول دوائر عمال الزراعة وتربية المواشي وصيد الاسماك في المزارع الملكية في أمّا ، تصفهم بانهم « خارجون » لانهم كانوا في بعض الاوقات « يخرجون » من هيئة أفراد دوائرهم لكي ينضموا الى عمال اخرين في انجاز بعض أعمال الدولة أو الاعمال العامة ، وهذا التفسير لعبارة « خرجوا » الواردة في وثائق دريهم وجوخة ٨٨ وفي نصوص اقتصادية من أمّا ٦٠٣٨ ، يكشف عن علاقتها مع عبارة « أيام السرية » حين تستعمل للإشارة الى العاملين من الرجال . فهؤلاء الاخرون كانوا « يخرجون » من فرقهم ومن دوائر انتاج القمح لفترة محددة من الوقت بقصد المساهمة في الاعمال العامة المهمة للدولة .

تبرهن احدى الرقم في مجموعة جامعة « ييل » (هكمان ٧٤) التي يرقى تاريخها الى السنة السابعة من حكم بورسن ، على ان اتنى عشر عاملا كانوا قد ارسلوا للمشاركة في أعمال عامة تتعلق بتفريغ السفن . أما الاطراف المتعاقدة التي ذكرت عن هذه العملية فهم : صياد السمك اورسن المراقب ، و « اورمكسال » الموظف في دائرة الجبوب .

ولكن اذا كان في مستطاع أحد المراقبين ان يبعث ذات الطائفة من العمال المسجلين في فرقته سنة بعد اخرى ، فان ذلك يبين بانه يوجد تحت تصرفه عدد من فرق العمال الثابتة وليس فرقة واحدة يتغير أفرادها باستمرار ممن زودته بهم ، وبكمية محددة ، بعض المجتمعات الريفية • واذا ما استندنا الى التقرير الذي أعده اورنسو (الفقرة الخامسة من القائمة) فان تحت امرة هذا المراقب أيضا فرقة من العمال الدائمين •

وكان نفس الصنف من الفرق يعمل بجلاء تحت امرة المراقب اور شلباي الذي وضع أحد عماله - طبقا للوثائق المنشورة في مطبوع « كيرا ! وناثق معبد مختارة من عصر سلالة اور ١٧٥ و ١٨٠ » - وهو « لوغال ايفول » تحت تصرف موظف يدعى « ايران » لمدة تسعة أشهر خلال سنتين متتاليتين ، هما السنة الخامسة والسنة السادسة من حكم الملك بورسن •

ولسوف تزداد كمية مثل هذه الادلة زيادة كبيرة بنشر مطبوعات اخرى عن هذه المادة • غير انني آمل ان يكون مقدار الادلة التي استخدمتها قبلا كافية لدحض واحدة من الاعتراضات الرئيسة التي أبداها خصومي ضد النتائج التي تخص تقرير لوغال غودي في (نصوص اقتصادية من امّا) والتي صيغت سنة • ١٩٣٣

(٥)

الان وقد تمت البرهنة على ان رجال الحراثة التابعين الى لوغال غودي كانوا يعملون معه باستمرار ، فان هناك اعتراضا اخر موجهاً ضد التحديد الذي وصفت به وضعهم وانهم كانوا أشبه بالارقاء • فهذا الاعتراض يفقد الكثير من قوته • لقد اخفق خصومي في اكتشاف أية اشارة في تقرير لوغال غودي تبين ان حراثته كانوا يتسلمون الجرايات • ولما كان هؤلاء الحراث لا يتسلمون جرايات فانه ينتج من هذا بصفة طبيعية انهم لا بد وان كانوا يملكون وسائل الانتاج الخاصة بهم لتأمين معيشتهم •

ويبدو الآن - بعد مقارنة تقارير لوغال غودي في الستين الخامسة والسادسة من حكم الملك يورسن - ان مثل هذه الاشارة كانت واضحة • والواقع انه اذا ما كانت فرقة رجال الحراثة التابعين الى لوغال غودي تشتمل تحت توجيهه باستمرار ، فانهم لا يتسلمون سوى الجرايات من المزرعة الملكية • ذلك لان المجتمع السومري في عصر سلالة اور الثالثة قد حقق مثل هذه المرحلة المتقدمة في تطور الانتاج ، ومثل هذا الاجحاف الملموس في التوزيع ، وانه لم تكن هنالك أية صعوبة في توفير مثل هذه الاشياء كالمواد الخام والادوات - ليس ضمن حدود المزرعة الصغيرة الفردية حسب بل وحتى على نطاق المزرعة الملكية أو مزرعة المعبد الكبيرة - من ناحية ، ومن ناحية اخرى توفير وسائل المعيشة لادامة الارقاء.

وهذا التعقيد الملموس في نظام الادارة وكفاية الرقابة المفروضة على المزارع الملكية في امّا ولكش ، قد أكدته عدة من المصادر فكفاية ادارة المزارع كانت ذات فائدة جيدة في الحالات التي تنجح فيها في استعادة الروابط الاصلية بين الوثائق الحسابية التي كانت تستعمل موية لكنها فصلت بعد اكتشافها • ذلك ان تحليل محتويات النصوص واصولها وتواريخها وكذلك الاسماء والعناوين والسمات الاجتماعية التي وردت فيها ، ان هذا كله يوفر معلومات ضرورية لاقامة الروابط بين وثائق مبثرة الان في مجموعات من متاحف بلدان مختلفة • ولا حاجة بنا الى القول بان النتائج السريعة قد تم تجنبها • وهكذا نجد رقيما من امّا محفوظا الان في متحف أحد الاديرة في « برشلونة » يشير الى عامل يدعى « ادالال » تم تعيينه حارسا « ان - تو » لعدة شهور ، وهذا الرقيم مؤرخ في السنة الثانية من حكم غمل سن (انظر شنايدر : وثائق دريهم وجوخة ٢٢٨) وهناك رقيم آخر [لوتز ١ : ٤٢] محفوظ الان في متحف جامعة كاليفورنيا مؤرخ في السنة الثامنة من حكم يورسن يشير هو الاخر أيضا الى « حارس » يدعى « ادالال » • ومن المفري كثيرا ان ن شخص اسم الحارس « ادالال » هذا في الرقيم الاول بانه هو الشخص الذي ورد ذكره في الرقيم الثاني ، وذلك لان الرقيمين متقاربان جدا في تأريخهما • غير ان مثل هذا التشخيص مستحيل جدا لسوء الحظ ، ذلك

لان الرقيم المحفوظ في متحف جامعة كاليفورنيا قد جاء من « دريهم » القريبة من « نفر » . وهذا واضح من اسم الموظف « اياشاغا » الذي ورد ذكره بصراحة جدا في وثائق من دريهم ذكر اسمه فيها أيضا .

ولكن اذا ما اخذ المؤرخ بعين الاعتبار أعظم قدر من الادلة والمثابرة ، فإنه سوف يستطيع - عن طريق تكوين أصل مشترك للوثائق التي تم فصلها قبلا بصفة جغرافية - ان يحصل على معلومات قيمة .

وعلى هذا الاساس فان الرقيم المنشور في مطبوع نيقولسكي (٢ : ٢٣٦) والمؤرخ في السنة الاولى من حكم يورسن وهو في حالة فخمة تماما ، والذي يعتبر أفضل مصدر للمعلومات عن الزراعة في امّ في الوقت الحاضر ، قد يكون بل يجب ان يكون بدون تردد ، اوثق صلة بالرقيم المنشور في مطبوع « هكمان ٢٧٧ » والذي يعتبر - في نظر ناشره - من بين أهم النصوص التي وردت في مطبوعه عن مقدار محتوياته الفريدة جدا .

يحتوي الرقيم المنشور في مطبوع جينويك « وثائق اقتصادية من مدينة امّ » رقم ٦٠٣٩ والمؤرخ في الشهر الثاني من امّ والسنة الخامسة من حكم يورسن ، والذي يضم قائمة باسماء حوالي مائتين وخمسين امرأة وطفلا من « اسرى الحرب » ، على ملحق في رقيم نيقولسكي (٢ : ٣٢٩) من الشهر السابع من امّ ومن ذات السنة من حكم يورسن وهذا الملحق يحتوي هو الاخر على قائمة باسماء عدد من الاسرى من النساء والاطفال واسماء هؤلاء النساء والاطفال تؤلف جزءا من قائمة مطولة منشورة في مطبوع جينويك رقم ٦٠٣٩ .

وتكشف مقارنة هاتين الوثيقتين بوقائع عملية عن فظاعة القسوة الموروثة في مجتمع الرق وذلك في العصر السومري الذي تحدث عنه فاذا اخذنا بنظر الاعتبار الرقيم DD 382 المحفوظ في متحف برلين والمؤرخ في السنة الثامنة من حكم يورسن ، ورقيم « هكمان ٨ » المحفوظ في جامعة «يل» والمؤرخ في ذات السنة ، فانهما سيلقيان الاضواء على حالة هؤلاء المنتجين المباشرين

الذين كانوا حتى في ذلك الوقت مايزالون يحتفظون بقطع لهم من الاراضي»
حتى وان كانت صغيرة الحجم اي لا تزيد مساحة القطعة الواحدة منها عن
ثلث هكتار .

فأحد الرجال وهو « اكالا بن اورلوماخ » الذي ورد في الرقيمين ، وقد
ورد ذكره ايضا في وثيقة اخرى هي الرقيم المنشور في مطبوع كيرا عن وثائق
مختارة من عصر سلالة اور الثالثة رقم ١٥٠ ، وكذلك في مجموعة جامعة
«يل» ، لكنه لم ينشر الا في اوائل سنة ١٩١٩ . فطبقا لهذه الوثيقة لم يكن اكالا بن
اورلوماخ في السنة الثانية من حكم بورسن يملك آنذاك قطعه الصغيرة من
الارض ، لكنه على اية حال تم ارساله من لدن المراقب (اورميس) لمدة طويلة
(تزيد على السنة) لانجاز عمل ما خارج فرقة العمل التي ينتمي اليها .

وعلى هذا الاساس نستطيع ان نرسم حوادث حياة اكالا بن اور لوماخ
العامل في المزرعة الملكية في مدينة «امآ» التي بقيت مئة طيلة هذه الاربعة
الاف سنة .

اما بالنسبة الى اعضاء الطبقة الحاكمة فان سجلات اما ولگش تحتوي
بصفة طبيعية على المزيد من البراهين التي تخصها . وهكذا نجد ان عددا من
النصوص المنشورة ووثيقة غير منشورة من مجموعة الصومعة مرتبطة كلها
بطريقة ما مع اسم المراقب لوغال غودي الذي يرد اسمه تكرارا والذي اعد
التقارير المنشورة في جينويك ٥٦٧٥ ومطبوع هكمان ٢٧٢ .

والحقيقة ان لوغال غودي كان في الاحرى موظفا مهما في المزرعة الملكية
في مدينة امآ ، وكان يتلقى في كل سنة جراية تتألف من ثلاثين [Gur غور]
اي حوالي خمسة الاف واربعمئة كيلو غرام من الشعير (جينويك ٦٠٥٠) الى
ستين غور أي حوالي عشرين الف وثمانمائة كيلو غرام [لوتز ١ : ٧٢] .

كذلك كان لوغال غودي قادرا على ان يضمن له مركزا رفيعا في ادارة
المزرعة الملكية في امآ لحساب ولده اورنوموشدا Urnumusda
كما يظهر ذلك من الرقم المنشورة في (ت . ٥ فش ٥٨٤) و «لوتز ٢ : ٩٧»

وتوفر لنا مجموعة النصوص التي تشير الى شخصية لوغال غودي نظرية اكثر عمقا في العمل المعقد بل بالاحرى العمل الدقيق الذي يمارسه الموظفون في المزرعة الملكية الكبرى في امّا • فما خلا التقريرين اللذين وضعهما لوغال غودي، هنالك احد النصوص الشهيرة التي ذكرت اسمه ، هو الرقيم المنشور في مطبوع عن «حسابات معبد تلمو» يحمل الرقم ٢٤٢ ، والذي يعتبر غير اعتيادي في محتوياته • ذلك لان وجه الرقيم وكذلك قفاه مقسمان الى ثلاثة افاريز عمودية وسبعة حقول افقية • وبهذه الطريقة غطي وجه الرقيم وقفاه بشبكة تحتوي على اربع وعشرين ساحة مربعة كل واحدة منها تمثل - اذا ما استندنا الى الكتابة على وجه الرقيم - جزءا من واحد من ثلاثة حقول داخلية ضمن اقليم امّا • فالحقل الاعلى كان يدعى «كماري» ، والحقل الوسط «اغشتين» ، والحقل الذي في القعر هو حقل الملك • وكان حقل كماري ممثلا بثلاثة افاريز افقية • وكل من الساحات المربعة الثلاث في الافريز الاعلى قد دوت فيها عبارة «حصاد الشعير» بالاضافة الى عدة ارقام كبيرة تشير بكل جلاء الى عدد الحاصدين الذين شاركوا في العمل في هذه الاقسام • وتسجل الكتابة في الساحات المربعة في الافريز الوسط الذي يضم حقل «كماري» «جمع الخضراوات» مع عدد العمال • اما الكتابة التي في الساحات المربعة في الافريز الاسفل ، فانها تتضمن هذه العبارة «لقد عينوا للحقل العالي» ثم تذكر عدد العمال الذين عينوا للعمل في اجزاء من حقل كماري تقع في اراضي مرتفعة • وتحت كل ساحة مربعة من الافريز الاسفل دون اسم الحقل، اي حقل كماري ، يعقبه التأريخ اي السنة الخامسة من حكم بورسن ، وتحت التأريخ في اسفل الساحة المربعة في القعر تماما دون اسم المراقب «بشاغ» وكان هذا مسؤولا بكل وضوح عن قطعة من الارض ممثلة بالافريز العمودي الايمن في حقل كماري في السنة الخامسة من حكم بورسن • ولم يمثل الحقل الوسط ، اي حقل «اغشتين» الا بالافريزين افقيين تسجل الكتابة في الاول منهما جمع الخضراوات ، وقد اشير الى عدد العمال في كلا الافريزين •

اما الحقل الاخير ، اي حقل الملك ، فانه ممثل - كحقل كماري - بثلاثة

أفاريذ أفقية : أفريز زراعة القمح ، وأفريز زراعة الخضار ، وأراضي الحقل التي تقع في أرض مرتفعة •

وتحت الكتابة التي تقول «حقل الملك» في الشريط العمودي اليسر ورد تاريخ السنة السادسة من حكم بورسل • ولم يشر إلى التاريخ في الشريطين العموديين الآخرين من وجه الرقيم لكن قد نفترض بأن التاريخ في الشريط العمودي اليسر يشير إلى هذين الشريطين أيضا ، وأنه هو التاريخ الذي نظم فيه الرقيم • وفي أسفل الشريط العمودي اليسر من الوجه يوجد نص يقول « المراقب أوغش غيغير بال » (عنوان أحد موظفي المعبد المهمين) • أما اسم الموظف المدون تحت الشريط العمودي الوسط فيقرأ « المراقب اورغش غيغير مدير المزرعة (نوباندا غود) » وفي أسفل الشريط العمودي اليمين دون اسم صاحبنا القديم لوغال غودي المراقب • وكان لدى هذا الأخير ، بخلاف زميله الكاهن اورغش غيغير ومدير المزرعة اورغش غيغير ، قسم صغير يديره لحسابه • ففي السنة الخامسة من حكم بورسن أخذ منه القسم الذي كان يملكه من حقل كماري في السنة الرابعة من حكم بورسن ، (طبقا لما ورد في مطبوع جنويك «نصوص اقتصادية من أماء رقم ٥٦٧٥ ، ٢ : ٣٠ وأعطى إلى المراقب «باشاغ» •

ولقد حصل لوغال غودي على قسم من حقل الملك وتسلم قسما مماثلا من حقل «اغشتين» • فبالنسبة إلى هذا يمكن أن يلاحظ لستلك حادثة جد جوهرية - أن لوغال غودي لم يكن يملك حقلا ثابتا مخصصا له في أي من السنين السابقة ، بل على العكس من ذلك أنه كان في كل سنة يجبر على إدارة حقل جديد •

والواقع أنه في السنة الثانية من حكم بورسن كان يدير شؤون الحصاد في حقل كماري [مجموعة الصومعة ٨٠٣٢] ، وفي السنة الثالثة من حكم بورسن اشترك في الحصاد وفي العمل في حقول مختلفة تقع في أراضي مرتفعة • ولذلك يفترض بأن لوغال غودي لم يكن يمثل استثناء من القاعدة السارية المفعول ، وأن المراقبين الآخرين لم يعين لأي منهم حقل ، ولا نفس الحقل سنة بعد أخرى •

ان عدم وجود مثل هذه « التبعية » للحقل لا يبرر تأييد الفكرة القائلة اننا نجد امامنا في المزرعة الملكية في «امآ» نظام لزمة للاراضي مرتبطاً بالملكية الجماعية للارض .

ان عدم صحة هذه الفكرة يبدو واضحاً من نص مدون على قفا رقيم منشور في مطبوع ادورد كيرا «وثائق مختارة من عصر سلالة اور ٢٤٢» . وكما اشرنا الى ذلك قبلاً فان قفا هذا الرقيم كان مقسماً ايضاً الى ثلاثة اشربة عمودية وثمانية اشربة افقية . وكل شريط مقسم الى اقسام تمثل الحقول الثلاثة ذاتها (حقل كماري ، وحقل اغشتين وحقل الملك) مثلما هو موجود على وجه الرقيم . كذلك يحمل القفا اسماء بعض الموظفين ولو انها ليست مصحوبة بنصوصهم . ومع ذلك يظهر من نصوص اخرى ان هؤلاء الموظفين كانوا من المراقبين تماماً مثل الكاهن اور غيغير ومدير المزرعة اور غيغير وباشاغ ولوغال غودي .

وبخلاف الموظفين الذين ورد ذكرهم على وجه الرقيم ، دوت اسماء ثمانية موظفين على قفاه وهم لوغال موروين ، ولوغال رامي ، ولوغال ليماخ ، واورميس ، واور - انليل ، وادباي ، ولوغالاززو ، ودامودو ، الذين كانوا يديرون قطعاً من الاراضي المزروعة ممثلة بالاقسام الافقية من الحقول .

ان هذا النظام من الادارة المتقاطعة للحقول ولقوة العمل كليهما ، قد استنبطته السلطات الادارية العليا لغرض ضمان اكثر كفاية من الرقابة على العمل الذي تمارسه هيئة الموظفين المعقدة التي تعمل في اراضي شاسعة من المزرعة الملكية . فلقد كان الموظفون الثلاثة عشر الذين وردت اسمائهم في الرقيم المنشور في مطبوع « كيرا » رقم ٢٤٢ ، موحدين في وقت من الاوقات ، وضمن نظام من الرقابة المشتركة ، في طائفة تعمل بصفة مستقلة عن مجموع هيئة الموظفين . وقد تأيد ذلك بعدد من النصوص كذلك التي نشرت في مطبوع كيرا تحت رقم ٢٣٢ ، ٢٤٩ ، ومطبوع جينويك تحت رقم ٦٠٥٠ ، ومطبوع لوتنز ١ : ٧٢ ، ٩٥ ، ومطبوع هكمان ٣ .

ولقد كان نظام الرقابة الذي نظم بصفة بارعة ، امرا ضروريا بالنسبة الى الادارة الواسعة والمعقدة جدا للمزارع الملكية ولمزارع المعابد في بلاد سومر في عصر سلالة اور الثالثة ، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار سعة اراضيها وتعقد اقتصادها . ولكن في الظروف التي تنشأ في الاقتصاد البدائي لالتحام المجتمعات الريفية المستقلة لا يكون مثل هذا النظام ضروريا ولا ممكنا . وهذا قد منحني الحق في ان اؤكد بان الوثيقة المنشورة في مطبوع كيرا رقم ٢٤٢ ، توفر حجة جد مقنعة بالنسبة الى تحديد صفة المزرعة الملكية في امّا ، بانها مزرعة كانت تقوم على اساس طراز من الاقتصاد المالك للارقاء .

يحتوي الرقيم المنشور في مطبوع كيرا (وثائق مختارة من عصر سلالة اور رقم ٢٤٢) في النص المدون على القفا اشارة جد جوهرية الى الطريقة التي استخدمها الموظفون الثمانية الذين ذكرت اسمائهم فيه ، لمراقبة المعلومات المقدمة من قبل زملائهم ، الكاهن اورغش غنير ومدير المزرعة اورغش غنير . والمراقبين باشاغ ولوغال غودي .

وفي نظري ان هذا قد اشير اليه بالارقام التي دونت سوية مع اسم الموظف في كل من الساحات المربعة في قفا الرقيم . وانني لانهم هذه الارقام وكذلك الارقام المحفوظة في وجه الرقيم لكي اعبر عن كمية قوة العمل التي انفقت في حصاد غلات حقول كماري واغشتين وفي حقول الملك . ذلك لان مقارنة الارقام المدونة على وجه الرقيم مع الارقام المدونة على قفاها تكشف في الحال عن فرق بارز بينها . فالارقام المدونة على الوجه هي فئة المئات ، في حين ان الارقام المدونة على القفا هي من فئة العشرات ليس الا .

وعلى هذا الاساس يوجد الرقم ٥٨٧ في الزاوية اليسرى من الوجه التي تطابق الساحة المربعة على القفا والتي تحتوي على الرقم ٧١ . ولهذا الفرق تفسير بسيط جدا . فالموظفون الذين كانوا يديرون الحقول المثلثة في الاشرطة العمودية قد عبروا عن قوة العمل بطريقة احتساب الايام التي ينفقها كل رجل ،

في حين ان الموظفين الذين كانوا يديرون الحقول المثلثة في الاشرطة الافقية كانوا يشيرون الى العدد الحقيقي للعمال المشتركين في الحصاد •

وقد تأيد مثل هذا الافتراض بالحقيقة الواقعة وهي انه كانت توجد ، في حسابات المزارع السومرية الكبرى في اواخر الالف الثالث قبل الميلاد ، نوعيتان مختلفتان اختلافا واسعا من الوثائق التي كانت تتناول الاعمال المتعلقة بقوة العمل • فالنوع الاول من الوثائق لم يكن يسجل كمية العمال (غوروش) او الرققات (غم) حسب ، وانما كان يسجل كذلك المدة التي كانوا يشغلون فيها من يوم واحد فصاعدا • فالوثائق التي كانت تدون كمية العمل الذي يتم انجازه في يوم واحد لم تكن تبين المدة الحقيقية لعمال العمال (غوروش) او الرققات (غم) ، وانما كانت - كما برهنت انا على ذلك في اوائل سنة ١٩٣٣ - تشير الى عدد الايام التي ينفقها كل رجل في العمل •

وبلى الرغم من ذلك فقد قمت بتصنيف هذه الوثائق سوية مع الوثائق التي تسجل عدد العمال او الرققات ، والمدة الحقيقية للعمل • فهذان النوعان من الوثائق تم تشخيصهما بصفة شكلية •

ولكي نصور هذا علينا ان نقارن الرقيمين «التأليين» : الرقيم المنشور في مطبوع لوتز ٢ : ٩ والرقيم المنشور في مطبوع شنايدر المعنون : وثائق من دريهم وجوخه - ١٩٢ •

فالرقيم الاول يمثل نوعا من الوثائق يسجل المدة الحقيقية للعمل (خمسة عمال لمدة اربعة ايام • قوة عملهم تبلغ عشرين عاملا ليوم واحد الى امّا • لسحب سفينة كبيرة تحمل الاسماك : تسلم «وري من «دا اغا السنة الرابعة من حكم غمل سن) • هذا وان طبعة ختم اوري لا يمكن مشاهدتها الا بمشقة •

اما الرقيم الاخر المنشور في مطبوع لوتز ٢ : ٩٥ فانه يمثل نوع الوثائق التي تسجل عدد ايام عمل كل رجل (٦٥ عاملا لمدة يوم واحد • تم تعيينهم على

مقربة من الماء • حقل شارا غوغال • المراقب لو شارا • ختم اغوغو • السنة السادسة من حكم غمل سن (•) •

نستطيع ان نرى ان الوثيقتين متشابهتين معا في الشكل والمحتوى • ذلك لان الرقيم المنشور في مطبوع شنايدر رقم ١٩٢ ربما تقلص الى مجرد تقدير لعدد ايام عمل كل رجل (١١) • ذلك لان معظم التي تسجل بصفة مباشرة او غير مباشرة، عدد ايام كل رجل ، ترتبط بالعمال الذين يعملون تحت امره مراقب واحد • وكثير من هذه الوثائق تسجل بكل بساطة اسم السنة اما اسم الشهر فلم تشر اليه • ولكن اليوم الذي يتم فيه اعداد الرقيم لا يذكر اطلاقا • غير ان كل الرقم التي تتناول شؤون ايام عمل كل رجل كان يتم ختمها بطريقة ما من قبل موظف يزوده المراقب بقوة العمل الضرورية •

والذي افترضه هو ان الموظفين الثمانية الذين ذكرت اسمائهم في وجه الرقيم المنشور في مطبوع كيرا رقم ٢٤٢ قد فوضوا بختم الوثائق التي تخص توزيع قوة العمل من قبل المراقبين • فقد تمت العودة الى هذا المعيار بكل جلاء لغرض تدقيق اية محاولات لاحداث غش من قبل بعض مراقبي فرق العمل • وهذا قد خلق دون ريب ظروفًا مواتية لفرض رقابة اشد ، وتحويلها الى رقابة اكثر كفاية عن طريق استخدام نوع اخر من الوثائق ، في نظام الحسابات ، يختلف عن النصوص التي تم بحثها تماما في جملة من المواد المهمة •

فمن ابرز المظاهر النوعية للوثائق التي هي من النوع الثاني ، الصيغة التي تدعى (ايكي - كاراك*) والتي اذا ما ترجمت حرفيا فانها تعني «يغمضون عينا» • فبالنسبة الى الصفة المحددة العالية لهذه الصيغة فاني ارى ان كل الوثائق الحسابية المستعملة كانت تعتبر من نوع وثائق (ايغي غاراغ) •

(١١) سيتم بحث العلاقة بين الصيغة التي تقول (كذا عددا من العمال ليوم واحد) والصيغة القائلة (كذا عددا من العمال لكذا عدد من الايام) في الفصل التالي الذي يتناول انعكاس « الوثائق الاولى » في التقارير المجردة •
(*) يقصد بالعبارة ايكي - غار - اكك igi-gar ag الكشف الذي يوضع للتأكد من صحة الحسابات •

ولغرض تصوير هذه الوثائق فإن نصوص الرقيمين المنشورين في مطبوع
هكمان ٢١٦ و ٢٣٤ مقاربة جدا بالنسبة الى محتوياتها وها نحن نعرضها
هنا

الرقيم (هكمان ٢٣٤)	الرقيم (هكمان ٢١٦)
١٥ عاملا المراقب باشاغ	١٤ عاملا المراقب غوتار
٨ عمال = او ريمس	١٣ ١/٢ عاملا = راني
١٨ عاملا = دانسي	١٤ عاملا = لوغالي تودا
١٢ عاملا = او شمو	١٣ عاملا = او شمو
٤ عمال = لويغي شغشغ	٩ عمال = اورامانا
٨ عمال = اورامانا	١١ عاملا = باشاغ
١٣ عاملا = لوغالي تودا	٦ عمال = اوريمس
١٥ عاملا (واحد مريض)	٥ عمال = لويغي شغشغ
= غوتار	

وهذان النصان اللذان اعطيت ترجمتهما اعلاه محفوظان في مجموعة
بجامعة «يل» وهما يحتويان على اسماء نفس المراقبين ، ويرقى تاريخهما الى
ذات السنة وذات الشهر . وهناك رقيمان اخران محفوظان في المتحف البريطاني
في مجموعة شنيدر : وثائق من دريهم وجوخة ٣٠٣ و ٣٠٥ مقاربان في محتواهما
وفي تأريخهما اي السنة السادسة والاربعين من حكم شلغي . ففي الرقيم
٣٠٣ ادرجت ست فرق للعمال (غوروش) مع مراقبيها . وقد ذكرت اسماء المراقبين
ايضا في الرقيمين المنشورين في مطبوع هكمان تحت رقم ٢١٦ و ٢٣٤ .

ولقد تلت الصيغة (ايضي - غار - اغ) عبارة (يوم ٢) أو (اليوم الثاني) .
وهذا النص مؤرخ في الشهر الخامس من امّا . وكان العمل ينحصر في سحب
السفن تماما مثلما ورد ذلك في النصين اللذين تم بحثهما قبالا .

اما في النص أو الرقيم المنشور في مطبوع شنيدر « وثائق من دريهم وجوخة .

رقم ٣٠٥ ، فقد كان العمل المسجل هو تحميل احدى السفن « يوم ١ » او « اليوم الاول » وهذه العبارة تسبق بصفة مباشرة اسم الشهر وهو الشهر السابع من امّا . ومن مجموع المراقبين السبعة اللذين ادرجت اسماؤهم هنا سوية مع فرق العمال التي يرأسونها ، ورد ذكر ستة منهم على الاقل في مطبوع هكمان ٢١٦ و ٢٣٤ وفي مطبوع شنايدر ٣٠٣ . وبين قائمة تضم واحدا وعشرين مراقبا اشير اليهم في الرقيم المنشور في كتاب [كوتينو : امّا في عهد سلالة اور] عدد ٤٩ ، سوية مع فرق عمالهم من العمال الرجال والنساء العاملات ، ذكرت ستة من اسماء المراقبين في مطبوع هكمان ٢١٦ و ٢٣٤ وفي الرقيمين المحفوظين في متحف برلين أيضا . ولقد دون تاريخ النص المنشور في كتاب كوتينو « أما في عهد سلالة اور رقم ٤٩ ، في ذات السنة وهي السنة السادسة والاربعين من حكم شلغي وكانت هذه الوثيقة قد نظمت في الشهر الثالث من امّا وقد اعقبت الكلمة « يوم » بالرقم « ١ » .

وكان العمل الذي ساهمت احدى وعشرون فرقة من العمال والعاملات فيه هو تسوية التراب باليد في احد بساتين النخيل أي عملية زراعية .

ولقد وجدت ان من المهم ان الفت النظر الى حقيقة ان تلك العملية كانت عملية زراعية كبلا يتولد أي انطباع خاطيء على الاقل بان عبارة (ايغى - غار - اغ) مرتبطة بصفة قطعية بالنصوص التي تتناول أعمال النقل في النهر .

فالتفسير بان هذه الصيغة أو العبارة لا ترتبط الا بالوثائق التي تسجل العمل في السفن وبالسفن ذاتها ، يبدو عليه بانه قد ورد في بحث قدمه أحد المعنيين بالانار الاشورية من الفلنديين ونشره سنة ١٩٤٢ [سالونين ص ٤-٥] .

فالصيغة (ايغى - غار - اغ) هنا تعتبر بمثابة وصف عقد وقعه مدير النقل النهري مع مراقبي فرق العمال . وقد صور هذا التفسير بترجمة الرقيم المنشور في مطبوع شنايدر رقم ٣٠٣ حيث فهمت الكلمة (يوم ٢) التي أعقبت الصيغة (ايغى - غار - اغ) بانها تعنى مدة العمل الذي ينبغي ممارسته أي سحب السفينة .

اننا لسنا على استعداد لتقبل مثل هذا التأويل • ذلك لانه قد فند بحقيقة ان الرقم الذي يبين عدد اليوم لم تعقبه اداة يمكن أن تترجم بكلمة « في » أو « لكذا » وانما بالاداة « كام Kam » التي تشير الى الاعداد الرتيبة التي تتطابق دون شك مع الاداة « في » أو « لكذا » •

وما خلا ذلك فان مقارنة رقمي مانجستر [مطبوع : بيدال الواح سومرية من اما ٥٦ و ٥٧] تبرهن بمالا يقبل الشك بان الصيغة (يوم + عدد - كام) في نصوص الـ (ايغى - غار - اغ) لا تشير الى عدد ايام العمل وانما الى يوم الشهر ليس الا • فكلتا الرقيمين يشيران الى تناول العمل الذي كانت تنهض به فرقة منفردة من النساء العاملات اللواتي يشتغلن تحت امرة نفس المراقب خلال يوم وفي نفس الشهر من ذات السنة •

ففي واحد من الرقيمين سجلت عبارة « يوم ١٠ » وفي رقيم اخر « يوم ٢٢ » • وهذا يستبعد امكانية تفسير هذه الرقم بانها عقود تحدد المدة التي يجب ان يجري العمل خلالها ، بكذا من الايام في الشهر المشار اليه •

وعلى هذا ينبغي ان تعتبر الصيغة (يوم + عدد) هنا وكذلك في وثائق الـ (ايغى - غار - اغ) أيضا ، بمثابة تأريخ لاعداد النص • وعلى هذا الاساس فان تفسير الصيغة ايغى - غار - اغ بانها صفة عقود تحدد المدة التي ينبغي ان يتم العمل خلالها ، ان مثل هذا التفسير ينبغي رفضه ، وانه ينبغي الرجوع الى الترجمة القديمة للصيغة التي تعني « ممارسة الرقابة » (كوتينو : ص ٨٨) • وكانت هذه الرقابة تمارس ، بكل جلاء ، من قبل اولئك الذين كانوا يمسكون بزمام السلطة ، وهذا ما يؤيد حقيقة كون وثائق الـ ايغى - غار - اغ لم تكن تحمل ختم الموظف المراقب • بل وغالبا ما كانت تؤلف المرحلة النهائية من العمل الذي يمارسه عدد من فرق العمال من الذكور والاناث التي كانت تخضع للمراقبة •

وفي كثير من الاحيان كان اشتراك الفرق التي تتألف على هذه الشاكلة يستمر لفترة معينة وهذا يمكن رؤيته من أقسام وثائق الـ ايغى - غار - اغ

المنشورة في مطبوع « واثق » دريهم وجوخة رقم ٤٣ و ٤٤ ، ومطبوع « بيوبل » رقم ٢٧ ومطبوع واثق دريهم وجوخة ٦٣ و ٦٥ ، ومطبوع شنيدر « واثق دريهم وجوخة ٢٧٤ » .

وكانت الحالات التي يخضع فيها مراقب او مراقبان للرقابة صريحة ، مثال ذلك ما ورد في مطبوع شنيدر ٤٥٨ ومطبوع هكمان ٢٢٠ و ٢٥٢ . وكانت الرقابة تفرض على عمل العمال « غوروش » كما ورد ذلك في مطبوع شنيدر ٣٧٤ ومطبوع شنيدر « واثق من دريهم وجوخة في دير برشلونة » ٢٧٥ ، وعلى عمل الحرات (شنيدر واثق دير برشلونة ٢٧٥) وعلى الحملين « هكمان ٢٤٩ و ٢٥٠ » وعلى النساجين « هكمان ٢٤٧ » وعلى الاماء « شنيدر ١٨٣ وتي . فثس : دليل الرقم السومرية في مكتبة جون ريلاندز ٦٣٤ » ، وعلى العمال الاجراء (لوتز ٢ : ٣٠ وفثس ٦٢١ وهكمان ٢٣٥) .

وكانت واثق الايني غاراغ ، او واثق الرقابة على فرق العمال (ارين) ، اي العدد الحقيقي للعمال ، يجري حفظها في سجلات سوية مع الوثائق التي تضم واثق «تقدير قوة عمل فرق العمال» اي كمية عمل كل واحد منهم في اليوم الواحد (انظر ختم السنة التاسعة من حكم بورسن) ، من سلة تضم واثق « مراقبة فرقة عمل (ارين - نا) » CB 169 [كايزر : اختتام مسمارية من الالف الثالث قبل الميلاد ١٦٩] .

وكان نظام الرقابة هذا لا يهدف الى تدقيق مقدار صرف قوة العمل مثلما هو الامر بالنسبة لكميات القمح المخصصة لجرايات العمال الدائمين في المزارع الملكية وفي مزارع المعابد . ذلك لان ادخال الاشارة الى ايام العمل التي ينفقها كل رجل في حسابات اور في عصر السلالة الثامنة الحاكمة كان مدفوعا دون شك بالرغبة في تبسيط الحسابات المرتبطة بمنح الجرايات الى عمال مختلفين . كانت قوة عملهم ذات قيمة متباينة في نظر الطبقة الحاكمة .

وبالاضافة الى وحدة قوة العمل فان الكتب في اور في عصر السلالة الثالثة الحاكمة كانوا يميزون كميات من قوة العمل بنسبة ٥/٦ ، ٢/٣ ، ١/٢ وغيرها

من وحدة قوة عمل ، وكان العمال الذين قدرت قوة انتاجيتهم بنسبة ٥/٦ ، ٢/٣ ، ١/٢ وغيرها من وحدة قوة عمل ، يتسلمون جرايات من القمح كانت تتناقص بصفة جزئية . فبوحدة قوة العمل المختلفة داخل الاعداد الشفعية المحددة بدقة متناهية يمكن ان تساعد الاشارة الى ايام عمل كل رجل على ايجاد حساب سريع ودقيق لكمية مواد المعيشة اللازمة لاحد المراقبين ، فالمرقب الذي يعمل وفق هذه الاشارة في حساباته قد يتجنب العقوبة التي كان يتعرض لها الكاتب المصري السيء الطالع الذي ورد ذكره في اوراق البردي الشهيرة التي نشرها « انستازي ١ ، ١٧ ، ٥ وما بعدها . فالكاتب السومري مثل لوغال غودي كان قادرا على تنظيم ايام عمل كل رجل كيما يعد بذلك التقارير الوافية تماما بحسابات مجموع ما صرف من قوة العمل ، او بعبارة اكثر دقة ، صرف كمية القمح الضرورية لمعيشة تلك القوة . وهذا هو السبب الذي ادى في تقرير لوغال غودي الى ان تتحول قوة عمل اربعة وعشرين حارثا في مدة ثلاثة عشر شهرا الى الايام التي ينفقها كل رجل في العمل ، وان يكون المجموع ٩٣٦٠ الذي تم الحصول عليه برهانا لا يدحض يؤكد حقيقة ان عمال الحراثة كانوا يتسلمون الوسائل الضرورية لزيادة قوة عملهم خلال كل الفترة التي يشملها الحساب .

ان ادخال الاشارة الى ايام عمل كل رجل وكذلك قوة العمل التي تتعلق بها بشكل وثيق يؤكد التقدم الظاهر الذي حصل في فن المحاسبة في العهد السومري ، وهو تقدم كان مستحيلا وغير ضروري في الاقتصاد البدائي الذي يقوم على اساس التحام المجتمعات الريفية واندماجها . غير ان ممارسة الاعمال فيما بعد حسب ايام العمل التي ينفقها كل فرد بدلا من الافراد الثابتين قد افسح الطريق امام امكانيات هائلة لمختلف اعمال الغنص والاختلاس .

ومن المؤسف ان الكتبة السومريين لم يترفعوا عن هذه المساوىء التي تتضح من تقرير واسع يخص نفقات العلف في المزرعة الملكية في لكش كان « شنايدر » قد قام بدراسته (١٢) .

وقد تطلب هذا الامر ادخال جهاز رقابة مشترك للموظفين الذين كانوا يقومون بادارة الحقول ، ووضع بصمة ختم على كل وثيقة اولى تتناول اعمال القوة العاملة من قبل موظف كان يزوده المراقب بقوة عمل لعدد من ايام عمل كل واحد من افرادها ، وكذلك استخدام طراز وثائق الايغى غاراغ التي هيئت خصيصا لاغراض الرقابة والتي لم تكن لتسجل كمية ايام عمل فرد ، وانما العدد الحقيقي للعمال الذين يحتاج اليهم لممارسة هذا العمل او ذاك .

واخيرا بلغ جهاز الرقابة ذروته فى قوائم اسماء العمال ، والاماء ، والعمالات . فالرقيم الكبير المقسم الى اربعة اعمدة والمنشور فى كتاب « شنيدر : وثائق من دريهم وجوخة من دير برشلونه ٥٢٩ » ويحتوي على قوائم فرق العمال التى يشرف عليها اربعة من المراقبين ، قد يستخدم مثلا على قوائم اسماء من هذا النوع . ولما كانت ادارة المزرعة الملكية فى امّا تحتفظ بقوائم فرق مؤلفة من اشخاص دائمين ، فلم تكن هنالك اية حاجة الى وجود مراقبين من امثال لوغال غودي الذي كان يشرف على مثل هذه الفرق التى كانت تشتغل تحت تصرفهم تدوين اسماء عمالهم مرة اخرى فى القسم الافتتاحي من تقاريرهم . ولكن فى الحالات التى يتغير فيها افراد فرقة المراقب كل سنة ، كانت التقارير الشهرية تنظم لتسجيل استلام جرايات القمح (مجموعة الصومعة وكيرا : وثائق مختارة من عصير سلاله اور ٢٦٤) للعمال (غوروش) و « حسابات معبد تللو ٥١ ، ١٦ » الاماء (غم) .

وفى المنشآت التابعة للمزرعة الملكية مثل حاثوت طحن القمح فى قرية « سغدان Sagdan » على مقربة من لكش - حيث كان الافراد فيه يتغيرون باستمرار - كانت تقارير جرايات القمح تنظم كل يوم وهذا ما برهن عليه شنيدر (١٣) .

اننى آمل ان اكون قد نجحت فى عرض صورة مقنعة بشكل واف للاداء المعقدة جدا والمتلاحمة فى النهاية التى كانت تستخدم للتقارير وللرقابة فسي

مزرعة ملكية او مزرعة معبد كبير فى سومر فى اواخر الالف الثالث قبل الميلاد . ذلك لان الدقة فى التقدير والرقابة كانت ضرورية لادارة مقاطعة زراعية شاسعة كانت تدار بمساعدة مئات من الناس الذين كانوا مجردين من ملكية وسائل الانتاج والذين يعتمدون على الجرايات . ان اقتصادا يكون فيه اعضاء المجتمع او الاقان الذين يقومون باعمال السخرة هم المنتجون المباثرون فيه ، لا يحتاج الا الى القليل من التقدير او الرقابة على هذه الشاكلة وهذا ما يعطينى الحق لان اؤكد بان جزءا من بحثى الذي اختتمته الان يؤيد ايضا فكرتى فى ان المزارع الملكية فى سومر فى عهد حكم سلالة اور الثالثة كانت تقوم على اساس اقتصاد الرق .

نمى ابخاني التي نشرتها فى سنى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ فسبرت الرقمين $\frac{1}{2}$ ١٣٤٨ عامل (غوروش) ليوم عمل واحد ، و $\frac{1}{4}$ ٦٢٨ حمال ليوم عمل واحد ممن زود بهم لوغال غودى من قبل خمسة وعشرين شخصا وردت اسمائهم فى التقرير ، بانهما $\frac{1}{2}$ ١٣٨٤ و $\frac{1}{4}$ ٦٨٢ ايام عمل كل الافراد . ولكن خصومي زعموا ان هذين الرقمين يبيان الاعداد الحقيقية للعمال الفرديين ، وان ما ذكرته ينطوي على « خطأ كبير ذي صفة منهجية قد اقترفته ، لانني » تناضيت عن الوثائق الاولى فى بحثى عن المعلومات التي لا تخص الاشخاص فى التقارير التي قد تتحول - كما هو مشهور - الى مرآة خادعة ، او انها تصبح على الاقل معلومات لا يمكن الاعتماد عليها ، .

وحتى فى هذا الوقت لم يكن فيه مثل هذا اللوم محقا ، لانه سبق لى ان اوضحت بان « التقارير تشير الى ذات اسماء الموظفين ، وذات العمال ، وذات فرق عمال الحقول وغيرها ، مثلما كانت تفعل الألواح التي تناول الاعمال المنزلة للقوة العاملة . . . » فان هذه المعلومات تبرهن دون احتمال اي شك بان تقارير المراقبين لفرق العمل ، التي نشرها « جنيويك » بانه لم تكن هناك فرصة تصور ادارة نوع من بعض المزارع غير المحددة الهوية ، لكنها تؤلف جزءا

الاغنى عنه من مكتبة هائلة تضم عشرات الالوف من الوثائق التى وصلت إلينا من سجلات العمل الخاصة بالمقاطعات الزراعية الملكية فى مدينة امّا •

فالعديد من الرقم التى نشرها نيقولسكي والتى تتناول الاعمال المنزلة للقوة العاملة ، تؤلف الوثائق الاساسية لاعداد التقارير •

واخيرا فان التقارير التى نشرها جنيويك ؟ والرقم التى تسجل الاعمال المنزلة للقوة العاملة ، تكمل بصفة مشتركة وتؤكد برهان احداها الاخرى^(١٤) . وفى مقدوري ان اعرض بشكل مصنف بيانا عن وجود روابط عضوية بين تقارير المراقبين والوثائق الاولى ، لاننى ما زلت حتى آتشد احتفظ ببعض المواد التى تبرهن بان التقارير لم تكن مجهولة بل كانت ثابتة فى صيغتها • والواقع اننى استطعت ان اجد لكل واقعة من وقائع العمل المسجلة فى تقارير المراقبين نظيرا مقنا بين الوثائق الاولى • ولقد كنت محظوظا بما فيه الكفاية لكى اكتشف بين رقم مجموعة الصومعة نصا (مجموعة الصومعة ٧٤٦٥) يشير الى واقعة عمل نادرا ما اشير اليها فى الوثائق ، لكنها وردت فى تقرير لوغال غودي (جنيويك : نصوص اقتصادية من امّا ٥٦٥٧) ٥ : ٢٨ ، ٥٢ ، ٢٧ ، ٤١ الخ وقد تم تعريفها بعلامة كانت العلامة الصوتية المقابلة لها غير معروفة حتى الى سنة ١٩٣٦^(١٥) •

آخر ما فى هذا الموضوع نص نشره جنيويك (نصوص اقتصادية من امّا ٦٠٤٣) يتناول احدى عمليات الحرث والتمشيط كان وثيق الصلة جدا بجزء مطابق له من تقرير لوغال غودي (جنيويك نصوص اقتصادية من امّا ٥٦٥٧ ، ٣ : ٧ - ٥ : ٣) ، وتلك حالة لاحظها جنيويك نفسه^(١٦) •

ويبدو ان الوقائع تشير الى ان تقارير المراقبين انى كانت تؤلف مادة دراسية لم تكن « مرآة خادعة » او المادة التى لا يمكن الاعتماد عليها •

(١٤) انظر الفصل الاول من هذا الكتاب •

(١٥) Misc. Or.P. 290

(١٦) البابليات : ٨ ص ٤٩ •

صحيح قد يقال بأن كل هذه الوثائق الاولية التى كانت تتعلق بالاقسام المطابقة من تقرير لوغال غودى او تقرير اورنسو (جنيويك ٥٦٧٦) لم تكن قد نظمت من قبل اوثك الموظفين انفسهم . وهكذا فان من الممكن - كما يقول خصومي - الادعاء بان تقارير لوغال غودى (جنيويك ٥٦٧٥) او تقارير اورنسو (جنيويك ٥٦٧٦) لم تدرج محتويات الوثائق الاولية بصفة كاملة حسب الاساس الذى تم به اعدادها . ان في مقدورى ان اجرد هذا الاعتراض من افضل جزء من قوته حتى عن طريق استعمال المادة التى احتوتها الوثيقة المنشورة في مطبوع (كيرا : وثائق مختارة : من عصر سلالة اور ٢١٠) الذى نشر فى اوائل سنة ١٩١٩ ، والتي درستنا انا دراسة تامة فى الآونة الاخيرة .

فهذه الوثيقة من الوثائق الاولية تعود إلى السنة الرابعة عشر من حكم غمل - سن نظمها اورنسو مدير المزرعة (نوبانداغود) الذى وضع التقرير المنشور فى مطبوع جنيويك ٥٦٧٦ فى السنة الثانية من حكم غمل - سن . اما الرقيم المنشور فى مطبوع « كيرا » ٢١٠ الذى يتناول قضية اعمال الحراثة والتمشيط والذي كانت محتوياته موازية بشكل مقنع لقسم من تقرير اورنسو مدير المزرعة (نوبانداغود) فإنه يشير هو الآخر الى هذه الاعمال . وان مقرنه - حتى وان كانت جزئية - من شأنها ان تبين العلاقة الوثيقة بينها .

مطبوع جنيويك ٥٦٧٦ ، ٤ : ٢	مطبوع كيرا ٢١٠
٤ (٢) من الحراثة $\frac{1}{2}$	١ (١) ٣٦ (غان) من الحراثة (١٧)
٣ (غان) لكل واحد . حراثة . الاوقات	(٢) $\frac{3}{4}$ غان . حراثة . الاوقات
(٤) ٢ : $4\frac{1}{2}$ غان لكل واحد	(٣) ٢ : ٥ غان لكل واحد
(٥) قوة عمل فرقته ١٨٠ يوما +	(٤) قوة عمل الفرقة . أيام
(٦) ١٢ +	(٥) $187\frac{1}{4}$
	(٦) ١٠٨ غان من التمشيط . الاوقات

والسطور التالية من تقرير اورنسو المنشور فى مطبوع جنيويك ٦٥٧٦ .

(١٧) المصطلحات الفنية والحسابات انظر Pido ١٩٣٤ العدد ٧ ، ٨ ص ٢١٣/٢١٢ [والكلمة « غان GAN » مقاس مساحة باللغة السومرية يعادل ثلث الهكتار - المترجم] .

- (٧) ١٨ غان من الحراثة $\frac{3}{4}$ غان لكل واحد
 (٨) التمشيط الاوقات ٢ ، ٥ غان لكل واحد
 (٩) قوة عمل الفرقة ٦٠ يوما +
 (١٠) $\frac{1}{10} + 33\frac{1}{2}$
 (١١) ٦٦ غان من الحراثة . الاوقات
 (١٢) ٢ ، ٥ غان لكل واحد
 (١٣) قوة العمل ٧٩ يوما +
 (١٤) $\frac{1}{5} +$
 (١٥) ٥٣ $\frac{3}{4}$ غان من التمشيط
 (١٦) الاوقات ٣ ، ٥ غان لكل واحد
 (١٧) قوة عملهم ٦٠ يوما +
 (١٨) $\frac{2}{5} + 36\frac{1}{4} + (١٨)$
 (١٩) حقل غو - ادين - نا
 (٢٠) $\frac{1}{4} + ١٠$ غان من التمشيط . الاوقات
 (٢١) ٣ ، ٥ غان لكل واحد
 (٢٢) قوة عملهم . أيام
 (٢٣) $\frac{7}{6} + ١٨\frac{1}{4}$
 (٢٤) حقل سينغ - تور - دو (و)
 (٢٥) حقل غو - ادين - نا
 (٢٦) $\frac{21}{4}$ غان من الحراثة
 (٢٧) $\frac{2}{4}$ غان لكل واحد . التمشيط
 الوقت ٢
 (٢٨) ٥ غان لكل واحد
 (٢٩) قوة عمل الفرقة ٦٠ يوما +
 (٣٠) $٥٠\frac{1}{4} +$

- (١) ٣ ، ٥ غان من التمشيط . الاوقات
 (٨) قوة عمل الفرقة ١٨٠ يوما +
 (٩) $\frac{143}{102} +$
 (١٠) ٤١ غان من الحراثة
 (١١) الاوقات ٢ ، ٥ غان لكل واحد
 (١٢) قوة عمل الفرقة ٦٠ يوما +
 (١٣) $\frac{1}{4} +$ عامل (غوروش)
 (١٤) قطعة أرض النيران
 (١٥) ٢٤ غان من التمشيط . الاوقات
 (١٦) ٢ ، ٥ غان لكل واحد
 (١٧) قوة عمل الفرقة ٢٠ يوما +
 (١٨) $\frac{2}{10} + ٨\frac{2}{3}$ عامل
 (١٩) اطعام عمال الحراثة
 (٢٠) حقل غو - ادين - نا
 (٢١) ١٨ غان من الحراثة $\frac{3}{4}$ غان لكل واحد
 (٢٢) التمشيط . الاوقات
 (٢٣) ٢ : ٥ غان لكل واحد
 (٢٤) قوة عمل الفرقة ٩٠ يوما +
 (٢٥) $\frac{3}{4} + ٣\frac{1}{5} + ٢$ عامل (١٩)
 (٢٦) ٣٦ غان من التمشيط
 (٢٧) الاوقات ٣٠ : ٥ غان لكل واحد
 (٢٨) قوة عمل الفرقة ٦٠ يوما +
 (٢٩) $\frac{4}{3} + ٤\frac{2}{5} + ٢$ عامل
 (٣٠) $٥٠\frac{1}{4} +$

- (١٨) خطأ في الحساب
 (١٩) خطأ في الحساب

تلفة تلقا بالغا ولذلك سوف أتخلى في هذه النقطة عن المقارنة بين الوثيقتين لان المعلومات المكتسبة قبلا تبرهن على صحة المطابقة القائمة بين تقرير المراقب اورنسو والوثيقة الاولى التي نظمت من قبله ايضا .

ويبدو ان مقارنة الوثيقتين قد تكفى لحملنا على ان نرفض بصفة تامة الاعتراض الذي يخص الصفة غير الشخصية او المجهولة من التقارير . ولكن ما يزال هناك بعض من النقاد المتعمدين قد يحاولون ان يضعفوا قوة براهينا عن طريق التوضيح ان الرقيم المنشور في مطبوع « كيرا » ٢١٠ والذي كان مؤرخا بالسنة الرابعة من حكم غمل - سن لم يكن على اكثر احتمال قد تم استعماله من لدن المراقب اورنسور في تنظيم التقرير المنشور في مطبوع جنويوك رقم ٥٦٧٦ والذي يرقى في تأريخه الى السنة الثانية من حكم غمل - سن . وعلى هذا قد يقول الناقد المتعمد ان الوثيقة المنشورة في مطبوع (كير رقم ٢١٠) لا يمكن ان تستخدم كمعيار لدرجة الدقة التي كانت تدرج بها مادة الوثيقة الاولى في التقارير .

اننى الآن فى وضع استطيع فيه ان افند كل الشكوك اننى ما يزال الذين انتقدونى يعتبرون قيمة تقارير المراقبين كوثائق تأريخية وذلك عن طريق الادلاء ببرهان نهائي عن حقيقة ان هذه التقارير لم تكن على الاطلاق ذات صفة غير شخصية . ان في متناولي الآن وثيقة اولية استخدمت كمصادر مباشرة لتنظيم تقريرين اعدهما لوغال غودى ، احدهما مؤرخ فى السنة الثالثة من حكم بورسن (هكمان ٢٧٢) والثانى مؤرخ فى السنة الرابعة من حكم بورسن (جنويوك ٥٦٥٧) .

فالوثيقة الاولى التي استخدمت فى اعداد تقرير لوغال غودى فى السنة الثالثة من حكم بورسن قد تم نشرها على يد «هكمان» فى ذات الطبعة التي نشر فيها تقرير لوغال غودى رقم ٢٧٢ . ولقد اخفق مؤلف المطبوع فى التحقق من اهمية النص القصير الذي نشره تحت رقم ٢٦٢ فى طبعته . وكان هذا الاخفاق ناجما عن حقيقة انه قد تناضى عن سلطة لوغال غودى بالنسبة الى الوثيقة

الكبيرة المرقمة ٢٧٢ • وكانت نتيجة ذلك انه لم يبذل اية محاولة لان يكتشف
في نصه المرقم ٢٧٢ اية سطور قد تتطابق في محتواها مع الوثيقة الاولية المرقمة
٢٦٢ من السنة الثالثة لحكم غمل - سن والتي تناول واقعة عمل قامت بها فرقة
المراقب لوغال غودي •

فما ان وجدت سلطة لوغال غودي بالنسبة الى التقرير المرقم ٢٧٢ ، لم تعد
هناك اية صعوبة في تحديد صفة السطور (٦ : ١٧-٢٢) والتي هي نسخة من
الوثيقة الاولية المرقمة ٢٦٢ • فاذا اعتقده في هذا الوقت ان مقارنة هاتين
الوثيقتين او النصين سوف تسوي مسألة ما اذا كانت التقارير هي في الواقع (مرآة
خادعة او انها على الاقل لا يعتمد عليها) ام غير ذلك •

هكمان ٢٦٢	هكمان ٢٧٢ ، ٦ : ١٧-٢٢
(١٧) ٧٥ سار من حفر التربة ٣ سار لكل واحد	(١) ٧٥ سار من حفر التربة
(١٨) قوة عملهم ٢٥ يوما	(٢) ٣ سار لكل واحد
(١٩) ١٥٠٠ سار من تكسير القصب ٢٠ سار لكل واحد	(٣) قوة عملهم ٢٥ يوما
(٢٠) قوة العمل ٧٥ يوما	(٤) حقل تور
(٢١) حقل دو - شارا	(٥) ١٥٠٠ تكسير القصب • سار
(٢٢) ختم لوغاليماسي	(٦) ٢٠ سار لكل واحد
	(٧) قوة العمل ٧٥ يوما
	(٨) المراقب لوغال غودي
بورسن بصمة ختم الكاتب لوغاليماسي	(١٠-١١) (السنة الثالثة من حكم-م بن لوغالا زغا

نجد امامنا نسخة صحيحة في الغالب من نص الوثيقة الاولية مدرجة في
التقرير • ففي احدى الفقرات تعطى النسخة تصويبا للوثيقة الاصلية (١٩:٦) •

ففيها (١٥٠٠ سار من تكسير القصب) بدلا من « ١٥٠٠ من تكسير القصب » .
سار .

وكان حذف الكلمات « حقل تور » قد نجم بشكل واضح عن حقيقة ان هذا الحقل كان جزءا من حقل أوسع يعود الى دو - شارا . أما حذف اسم لوغال غودي في هذا الموضع من التقرير الذي أعده بنفسه انما هو حذف طبيعي . وليس أقل من ذلك بصفة طبيعية ، الحذف الذي وقع في اجزاء من تقرير استنسخ من الوثائق الاولى ، من تأريخ اشير اليه في التقارير الاصلية لان التأريخ كان يذكر في نهاية التقرير كله .

وعلى هذا الاساس فان مقارنة الوثيقة الاولى ونسختها في جزء من التقرير يساعدنا على ان نوضح بان منظمي التقارير لم يكونوا يستسخون الوثائق الاولى بوعي تام . ومثل هذا البيان يدعمه وعي لوغال غودي الذي نقل معلومات الوثائق الاولى ليس عند تنظيم التقرير الذي أعده في السنة الثالثة من حكم بورسن حسب بل وفي اعداد تقرير السنة الرابعة من حكم بورسن (جنويك ٥٦٧٥) ، والذي يمكن ان يشاهد من مقارنة نسختي ذات الوثيقة الاولى التي كتبها لوغال غودي في السنة الرابعة من حكم بورسن . ولقد عملت احدى النسخ من قبل لوغال غودي نفسه . وهي جزء من تقرير لنفس السنة من حكم بورسن (جنويك ٥٦٧٥ ، ٩ : ١١ - ١٧) . أما النسخة الاخرى التي دونت على الختم (كايذر : سجلات بابلية في مكتبة مورغان رقم ١١٧) فقد دونت من قبل الموظف « كالا » بكل جلاء ، والذي قرر هو او غيره لسبب ما في السنة الخامسة من حكم بورسن ان يحفظ وثيقة لوغال غودي الاولى موضوعة البحث والمؤرخة في السنة الرابعة من حكم بورسن ، في صندوق خاص مع الختم ذاته .

وربما كان قد جمع معلومات عن واقعة عمل سجلت في وثيقة لوغال غودي وقد حصل عليها من المراقب في السنة الخامسة من حكم بورسن حسب ، حين لم تعد ذات أهمية حيوية بالنسبة الى لوغال غودي . ان مقارنة نسختي

ذات الوثيقة الاولى ستكون أكثر استدلالا من مقارنة الوثيقة الاصلية بنسختها المدرجة في التقرير •

کیرا : ۱۱۷

جینویاک ۵۶۷۵

(۱) ۲۴ سار من عمل تراپی

(۱۱) ۲۴ سار من عمل تراپی

(۲) لزریبة الخنازیر فی حقل لالمخ

(۱۲) لزریبة الخنازیر فی حقل لالمخ

(۳) لتکویم (التراب)

(۱۳) لتکویم التراب

(۴) ۱۱ عاملا لمدة ۳ أيام

(۱۴) قوة عملهم ۱۶ يوما

(۵) لحمل القصب

(۱۵) ۳۳ عاملا لمدة يوم واحد

(۶) المراقب لوغال غودی

(۱۶) لحمل القصب

(۷) (الموظف) انشی ، اورلو

(۱۷) ختم اکالا مدیر المزرعة

(۸) ختم اکالا

(نوباندا)

(۹-۱۰) السنة الخامسة من حکم

یورسن

طبعة ختم الکاتب اکالا بن اورنغفاری

لقد حذف أيام عمل کل فرد فی نص الختم غیر ان هذا یعود بصفة واضحة الى حقيقة ان الواجب الیومی لاحد العمال المشترکین فی الاعمال الترابیة کان ۲۴ سار ، وان من الیسیر ان نحسب بان عدد أيام عمل کل فرد یحتاج الیها لانجاز ۲۴ من السار من الاعمال الترابیة کان ۱۶ •

کذلک حذف لوغال غودی اسمه الخاص به فی تقريره لسبب واضح تماما . فهو قد حذف اسم الموظف « انشی » أيضا لان هذا الموظف لم یذكر اسمه فی کثیر من الوثائق الاولى الاخری التي تسجل الاعمال عن طریق قوة عمل أي منها • أما الکاتب « اکالا » الذي وضع توقيعه علی الوثيقة الاولى فقد ذکر اسمه فی کلتا النسخین • ولما کان اسم « اکالا » موجودا بصراحة بین اسماء الموظفين فی امّا ، وان عنوانه کمدير (نوباندا) لم یذكر فی نص الختم ، لذلك ینبغي ان یضاف لفائدة المتشکک ، لذلك لان اسم الکاتب اکالا فی الرقیم المنشور فی مطبوع « کیرا : وثائق مختارة من عصر سلالة اور رقم ۲۸۲ » کان یذكر مصحوبا

بالعنوان (مدير - نوباندا) ، وفي بصمة ختمه وصف « اكالا » بأنه « ابن اور
نغفارا » •

وبهذه الطريقة يمكن ان يتقرر ذلك بكل ثقة على اساس الوثيقة الاولى التي
ادخلها لوغال غودي في تقريره في السنة الرابعة من حكم بورسن ، ذلك لان
هذا المراقب قد استنسخ الاجزاء الضرورية من الوثيقة الاولى في تقريره للسنة
الرابعة من حكم بورسن باتقان ودقة متزايدتين ، كما فعل ذلك في السنة الثالثة
من حكم بورسن • فاذا كان الاحد عشر عاملا الذين عملوا لمدة ثلاثة أيام والذين
ذكروا في الوثيقة الاولى ، قد خفض عددهم في التقرير الى ايام عمل كل فرد
منهم (٣٣ عاملا لمدة يوم واحد) فان سبب ذلك واضح ، لان الغرض من التقرير
هو ايجاد عدد ايام العمل التي انقضت من قبل المراقب ، والكميات المطابقة من
مقادير القمح الضرورية للجرايات اليومية •

واود بهذه المناسبة ان ابين بان الصيغة المجهولة « كذا عدد من العمال ليوم
واحد » التي كانت ترد حتى في الوثائق الاولى بصفة اكثر من الصيغة (كذا عدد
من العمال لكذا عدد من الايام) تعطى العدد الحقيقي من العمال والكمية
الحقيقية من الايام التي كانوا يعملون فيها •

ولكن يجب ان يلاحظ ان التقارير « المجهولة أو غير الشخصية » كانت
تسجل أيضا ، في الحالات التي كان العمل فيها يستمر عدة ايام ، عدد العمال
الفرديين والمدة الحقيقية لعملهم سوية • وعلى هذا الاساس فان تقرير لوغال
غودي المنشور في مطبوع (جنويك ٥٦٧٥ ، ١٠ : ٣١ وما بعده) يقول « ١٤
عاملا (غوروش) لمدة ٥٦ يوما • قوة عملهم ٧٨٤ يوما • سافروا من اما الى
نقر مع حمولة سفينة وكانوا يعملون في التفريغ • ختم اور - نموشدا ، وفي
تقرير مدير المزرعة اورنسو المحفوظ في المجموعة (١١ : ١٦ وما بعدها)
نجد الاشارة التالية عن عدد العمال الذين ارسلوا في عدد معين من الايام « ٥ عمال
لمدة خمسة أيام قوة عملهم ١٧٥ يوما ذهبوا للتفريغ وعادوا من التفريغ •
الموظف (انشى) هو الكاتب اورنغال » •

كذلك ذكرت التقارير حالات يوضع فيها واحد أو آخر من العمال تحت تصرف موظف ما آخر لمدة محددة من الزمن . وهناك مطابقات لمثل هذه الاشارات أيضا حسبما ذكرت ذلك قبلا في بحثي هذا وفي البحث الذي أصدرته في أوائل سنة ١٩٣٤ (٢٠) .

وما خلا الوثائق التي بحثتها قبلا فإن لدي رقما آخر يسمح بتدقيق صحة نسخة إحدى الوثائق الأولية في نص يعتبر نوعا من تقرير . فالوثيقة تـصـور تطبيق وضع أحد العمال تحت تصرف أحد الموظفين ، أو ان يعينه لعمل ما خارج نطاق فرقته .

فالرقم منشور في مطبوع (لوتز : ١ ، ١٦) في السنة السادسة من حكم بورسن ، وهو يسجل ان « اور تنموغا بن شربريزفا » عين - ابتداء من الشهر الاول من اما السنة الخامسة من حكم بورسن - جنديا (٩) . اوكو - اوش ٩ . وقد وثقت الوثيقة بختم الموظف « ريم » . فنقل هذا الرجل الى الجيش (٩) قد سجل في تقرير منشور في مطبوع كيرا تحت رقم ٢٨٢ في السنة السادسة من حكم عمل سن يحتوي معلومات عن عمال بعث بهم لمدة محددة من الزمن لغرض القيام بهذا العمل او ذاك . فالمجموعة ٣ : ٦٣ وما بعدها تقرأ « اورتنموغا المحارب (٩) بن شربريزفا ريم نقله » . وهكذا ادخلت محتويات الوثيقة المنشورة في مطبوع لوتز ١ ، ١٦ بشكل صادق في التقرير المنشور في مطبوع كيرا رقم ٢٨٢ .

ولنوجز القول فبين ان في مقدورنا ان نصف تقارير المراقبين ، وعلى الاخص تقارير لوغال غودي ، بانها مصادر قيمة لمعلومات تاريخية تعطى صورة كاملة لحياة الماضي وانها تعرضها حتما كما لو عكستها « مرآة خادعة او على الاقل مرآة لا يعتمد عليها » .

٧

بعد ان فضحت في القسم المتقدم ذلك الاعتراض الذي يميل الى القاء ستار

Pido : No. 7-8 P. 218 (٢٠)

من الشك على قيمة التقارير كمصدر للمعرفة التاريخية ، اجد لنفسى الان كل الحق في استخدام هذه التقارير كما احل بذلك معضلة ما اذا كان تفسيري مصيبا ام غير مصيب •

والحقيقة اننا اذا ما اعتبرنا تقرير المراقب لوغال غودي مصدر معلومات يعتمد عليه ، فان علينا ان نأخذ بنظر الاعتبار ان في هذه الوثيقة قد تم تحويل عمل اربعة وعشرين حارثا مع اولادهم والذين كانوا يعملون مدة ثلاثة عشر شهرا ، وكذلك عمل عمال اجراء زودت جراياتهم من القمح من قبل « اراد » مدير المخازن ، الى أيام عمل لكل فرد منهم • فاذا أخذت هذه الحقيقة بنظر الاعتبار فان النتيجة التي لا يمكن تجنبها بعد ذلك هي ان « الثلاثمائة وثلاثة وثمانين عاملا اشتغلوا في يوم واحد وتم تزويدهم من قبل « ادباي » ، وغيرها من العبارات المماثلة ، تحدد كمية أيام عمل كل فرد وليس عدد العمال الفرديين الذين كانوا يعملون في يوم واحد •

فاذا ما قلنا ان العبارة « ٣٨٤ عاملا ليوم عمل واحد زودوا من قبل ادباي في تقرير لوغال غودي المنشور في مطبوع جنويك تحت رقم ٥٦٧٥ ، ١ : ١٢-١٣ او ٩٢ عامل يوم عمل واحد تم تزويدهم من قبل « اساروم » في تقرير مدير المزرعة اورنسو المنشور في مطبوع جنويك تحت رقم ٥٦٧٦ ، ٣٨:١ ، يطابق تسلم لوغال غودي أو اورنسو ٣٨٤ و ٩٢ بالتابع من عمال فرديين لمدة يوم واحد من العمل ، فان ذلك يناقض معنى محتوى هذه الوثائق •

ومما يناقض الواقع ايضا ان بين الارقام التي تبين عدد « العمال ليوم عمل واحد » ، والتي تملأ أفضل جزء من التقرير ، لا نعثر لا على الرقم ٣٨٤ ولا على الرقم ٩٢ ، ولا على أي من الارقام التي تشير الى عدد الرجال الذين زودوا الى لوغال غودي من قبل اشخاص اخرين • والحاصل ان هذه الارقام تؤكد كمية أيام عمل كل فرد وليس عدد العمال الذين زود بهم لوغال غودي من لدن موظفين اخرين ورد ذكرهم •

وهذا هو السبب الذي جعل هذه الأرقام تؤلف فقرات تكون منها مجموع
٥/٦ ١١٩٦٦ يوم عمل الأفراد الذين كانوا تحت تصرف المراقب لوغال غودي
في السنة الرابعة من حكم بورسن .

ولقد بين خصومي ان العمال الذين كانوا يعملون مع لوغال غودي في مدى
ثلاثة عشر شهرا ، كانوا معينين على الدوام أما بصفة رجال حراثة او فرقة
عمل (ايرين) ، في حين ان العمال الذين زود بهم لوغال غودي من لدن
أشخاص اخرين كانوا يسمون « عمالا » (غوروش) او « حمالين » .

ان مثل هذا الاعتراض الذي قصد به انكار تفسيري يستند الى سوء فهم
خالص . والواقع انه حتى في تقرير لوغال غودي لا يوجد مثل هذا الفرق في
المصطلحات الفنية . ذلك ان مجموع عدد أيام عمل الأفراد في تقرير لوغال غودي
في السنة الرابعة من حكم بورسن (جنويك ٥٦٧٥ ١٨-١٩) يمثل كل ايام
عمل العمال سواء منهم عمال الحراثة ام العمال الاجراء وكذلك العمال الذين
تم اعارتهم من قبل اناس اخرين ، أي المجموع ٦/٥ ١١٩٦٦ عاملا ليوم عمل
واحد .

والعدد الوحيد الذي يشملته المجموع من أيام العمل هو عدد الحمالين فقد
اعطى هذا العدد على انفراد (المجموع ٦٢٨١ حمال ليوم عمل واحد ، ففي
تقريره عن السنة الثالثة من حكم بورسن (هكمان ٢٧٢ ، ١ ، ٤) يسمي
لوغال غودي « عمال الحراثة » بانهم (عمال غوروش) حتى على حدة من
المجموع . (عمال حراثة مع الثيران) . فهو ليس في تقاريره حسب بل حتى في
وثائقه الاولى قد أطلق على عمال الحراثة لديه اسم (غوروش = عامل) كما
ورد ذلك مثلا في رقيم من مجموعة الصومعة ٨٠٣٢ في السنة الثانية من حكم
بورسن . « ١ O.B.V. ١٠ غوروش من عمال الحراثة واولادهم . (٢) ٢٦
غوروش مع الثيران (٣) من الحصاد . ٣٢ غوروش يسوقون الثيران (٤) المراقب
لوغال غودي . (٥) الرقابة اليوم الثامن (٦) حقل كماري . (٧) O.B.V.

(الشهر الثاني من امّا) (٨) السنة (التي تعقب) السنة (٩) أصبح فيها بورسن ملكا .

وفي وثيقة اولية اخرى ، مثال ذلك ما هو موجود في كتاب شنيدر وثنائق دريهم وجوخة في دير برشلونة ٢٦٥ و ٢١٠ ، وفي كتاب هكمان ٢٤١ ، نجد في بعض الاحيان عبارة « رجال الحراثة » و « رجال مع ثيران » تطلق عليهم كلهم الكلمة العامة وهي « غوروش » أي عمال .

والحقيقة ان كلمة غوروش كانت عامة وهي من النوع الذي نجده ينطبق حتى على الحمالين . وقد ورد ذلك في تقرير اورنسو (جنويك ٥٦٧٥ ، ٢ : ١٢) بالنسبة الى الحمالين الذين اضيفوا الى رجال الحراثة لفرض اعطاء المجموع المصدر السابق ٥٦٧٤ (٢ : ٢) وهو « $\frac{1}{4}$ ٩١٠٨ عامل (غوروش) ليوم واحد » .

وفي تقرير لوداني مراقب فرقة الحمالين (جنويك ٥٦٧٤) دعي هؤلاء الاخير ون باسم « غوروش » (عمال) في ذات الوثيقة . وهناك امثلة اخرى تدل على الاستعمال الواسع لكلمة غوروش يمكن ذكرها وتعدادها (وثائق دريهم وجوخة ٨٥ ، جنويك ٦٠٣٦) .

ولقد باتت بالفشل احدى المحاولات التي اريد بها - على اساس المصطلحات الفنية - مطابقة « عمال الحراثة » الذين كانوا يعملون معه طيلة ثلاثة عشر شهرا . فقد طبقت عبارة « عمال الحراثة » حتى على الموظفين الذين كانوا يتسلمون جرايات كبيرة من القمح مثال ذلك ٢٧٠٠ كيلو غرام من الشعير سنويا ، ولم تذكر العبارة ارزاقا اخرى^(٢١) . فهؤلاء الموظفون الذين سمو « عمال حراثة » كانوا قد سلموا الى اهراء الجبوب الملكية كميات هائلة من القمح . مثال ذلك « الحادث » لوشارا الذي سلم حوالي ٦٥ طنا من الشعير (كيرا : وثائق مختارة من سلالة اور ١٢٣٠٥ - ٢) .

(٢١) انظر مجلة « الدراسات الشرقية في لايبزغ ١٩١٦ ص ٢٢٦

غير ان عمال الحرائة الذين ذكروا في تقرير لوغال غودي كانوا من العمال المحرومين من ملكية وسائل الانتاج ، وانهم كانوا يتسلمون جرايات يومية تبلغ حوالي كيلو غرام واحد من الشعير

وكذلك نجد العبارتين «رجال حرائة» و «زارع الارض» مطبقتين بمعنى واسع في اللغة المصرية القديمة (٢٢) . والشئ المؤكد ان رجال الحرائة ، أي المنتجون المباشرون ، من فرقة لوغال غودي الذين كانوا يعملون معه مدة ثلاثة عشر شهرا ، كانوا يمارسون عملهم الاصلي ، أي زراعة الارض المحروثة ، في حين كان العمال الذين يزودون الى المراقب في مجرى السنة ، يستخدمون في الحصاد وفي قطع القصب وغير ذلك .

ولكن يجب ان يلاحظ بانه حتى العمليات التي كان يعهد بها الى «عمال الحرائة» والى العمال المعارين الى لوغال غودي ، لم تكن مختلفة في الواقع . فطبقا للمعلومات التي حواها تقرير لوغال غودي في السنة الرابعة من حكم بورسبن كان عدد ايام عمل عمال الحرائة التابعين الى لوغال غودي ٩٣٦٠ . من هذه الايام ١٣٩٠ يوم عمل انفقت في الحصاد ، و ٣٢٣٢ في الحرائة والتمشيط والزرع ، و ١٣٦٥ في العمليات التي كان انجازها يتطلب وقتا اطول ، وقد انجزت كل هذه الاعمال التي ذكرت في التقرير ، من قبل نفس رجال الحرائة تماما . وهكذا فمن مجموع ٩٣٦٠ يوما من ايام عمل عمال الحرائة لم يكن هناك سوى ٥٩٠٦ ايام يحتاج اليها لغرض انجاز العمل من قبل عمال الحرائة على هذه الشاكلة . وتبقى هناك ٣٤٥٤ يوما آخر يمكن ان تستخدم من قبل عمال الحرائة لانجاز اعمال اخرى من اعمال الزراعة ، والتي كانت تتجز

في حالات اخرى من قبل العمال الاجراء والعمال المعارين من قبل مراقبين آخرين .

ومن المهم ايضا ان مقدار ايام عمل الطائفتين اللتين ورد ذكرهما الآن وهو ٢٦٠٦ ايام ، طبقا للتقرير ، كان اقل بكثير من كمية عدد ايام عمل عمال الحرثة التي خصصت لنفس العمليات . وعلى هذا فان اهمية عمل عمال الحرثة في كل الاعمال الزراعية كانت ملموسة . ومعبرة ، وان هؤلاء العمال كانت لهم مكاتهم الفائقة في الانتاج اذا ما قورنوا بالمنتجين المباشرين من الطوائف الاخرى وعلى الاخص مع العمال (غوروش) الذين كان لوغال غودي يزود بهم من لدن عدد من الاشخاص

ولم يكن الاشخاص الذين كانوا يزودون لوغال غودي بهذا العدد او ذاك من ايام عمل الافراد ، من مالكي الاراضي ولا من النبلاء ولا من كبار افراد المجتمعات كما اشار الى ذلك خصومي .

فمن مجموع خمسة وعشرين شخصا ادرجت اسمائهم بانهم كانوا قد زودوا لوغال غودي بقوة عاملة ، استطعت ان اشخص منهم اربعة وعشرين كموظفين تابعين الى جهاز الادارة المعقد للمقاطعة الملكية الواسعة . ويبدو ان البعض من هؤلاء مثل اشاغ شاغ ولوغال موماغ ولوغال ماغوري (شنايدر واثاق دريهم وجوخة ٣٧٤) وابا (هكمان ٢٣١) وغيرهم ، كانوا مراقبين لفرق من العمال ، ولهذا السبب كانوا في وضع يستطيعون فيه تزويد لوغال غودي بالعدد اللازم من ايام عمل الافراد .

ومما له قيمة خاصة في هذا الشأن هو البرهان الذي حواه الرقيم المنشور في مطبوع هكمان تحت رقم ١٩٣ والذي يقول ١٥٠ جرة كل واحدة ذات عشر (سيلات) من بابرسيغ . اور - ادد مراقب الحماليين . سلمت في الشهر الخامس من اما السنة الاولى من حكم بورسن ، .

اما الان فقد ورد اسم اور - ادد في مطبوع (جنويك ٥٦٧٥ ، ٢ : ٨) حيث

ذكر بين اشخاص آخرين زودوا لوغال غودي بايام عمل الحملين •

وفي بحثي الذي نشرته سنة ١٩٣٤^(٢٣) اثبت نص الرقيم المنشور في مطبوع نيقولسكى (٢ : ١٥٩) والذي يصور الطريقة التي كان المراقب يقوم فيها بعملية ما لغرض الحصول على زيادة في عدد ايام العمل من زملائه • وقد يزداد عدد الامثلة التي تصور ذات العملية (مثال ذلك ما ورد في مؤلفات لوتز ٦٢١ او شنيدر ١٩٢) •

ولسوف اثبت هنا محتويات رقيم آخر يذكر اسم واحد من الموظفين كان يزود لوغال غودي بكمية من ايام العمل ويدعى هذا الموظف لوغينا (جنويك ٢٩٢١-٣٠) وقد ذكر هذا الاسم بالنسبة الى العملية موضوعه البحث • وهذا ما يقوله الرقيم الذي نشره هكمان تحت رقم ٨٨ ، عنه « ١٤ عامل (غوروش) ليوم واحد من لوغينا • عمله لوغال غودي في السنة الثامنة والثلاثين من حكم الملك شلفي، •

ويبدو ان الموظف لوغالي بنشاغ قد حصل على مقدار معين من ايام العمل بذات الوسيلة مثل لوغال غودي •

ولقد استطعت ان اعثر على اشارات بان اربعة وعشرين شخصا من مجموع الاشخاص الخمسة والعشرين الذين زودوا الوغال غودي بقوة عمل اضافية ، كانوا من موظفي المزرعة الملكية • وهذا يعني ان العمال (غوروش) الذين وضعوا تحت تصرف لوغال غودي كانوا يعملون ايضا في فرقهم بصفة متواصلة طيلة ايام السنة كما كان يفعل ذلك عمال الحراثة في فرقة لوغال غودي •

والحقيقة لماذا نفترض ان ايام العمل التي زودت من قبل المراقب انشاغ شاغ (جنويك ٥٦٧٥ ، ١ : ٣١-٣٢) يجب ان تفسر بصفة مغايرة لايام عمل العمال المسجلين من قبل انشاغ شاغ في وثيقته الاولى التي تقول (هكمان ٢٢٨) « ١٨٠ عاملا (غوروش) ليوم واحد • في مدخل قناة «كتغار» تم تعيينهم • المراقب

انشاغ شاغ • ختم اور - شارا صاحب السجل • الشهر السادس من اما • السنة الثالثة من حكم بورسن ،

فذات الصلة بين المائة وثمانين يوم عمل من عمال انشاغ شاغ التي ذكرت في مطبوع هكمان ٢٢٨ وفرقة عماله الذين كانوا يعملون بصفة دائمة معه في السنة الثالثة من حكم بورسن ، موجودة ايضا بين ايام عمل العمال الذين زودهم انشاغ شاغ في السنة الرابعة من حكم بورسن الى لوغال غودي ، وفرقة العمل التي كانت تعمل تحت امرته في السنة الرابعة من حكم بورسن •

لقد احتاج لوغال غودي الى زيادة في ايام العمل لتعرض انجاز احدى المهام التي عهد بها اليه ، وقد حصل على ايام العمل هذه من انشاغ شاغ ، ولقد تم انجاز العمل ، ثم عاد عمال انشاغ شاغ الى فرقهم

ومثل هذا التطبيق لتزويد القوة العاملة المتوفرة لدى المراقبين الى مراقبين آخرين ، موجود ليس بين مراقبي فرق العمال حسب وانما ايضا بين فرق الامماء (وثائق دريهم وجوخة ٢٥٠ الفقرة ١٩ من القائمة) • ذلك لان منظم التقرير كان يزود من قبل ثلاثة مراقبين بزيادة مقدارها ٨٨١ يوم عمل تنهض به الامماء

وليس في الامكان اثارة اية شكوك في ذهن الاختصاصي بان الامماء اللواتي زودن بصفة مؤقتة الى كاتب التقرير (وثائق دريهم وجوخة ٢٥٠) من قبل زملائه ، كن يشتغلن بصفة مستمرة في فرقتهن الخاصة بهن خلال بقية ايام السنة •

وعلى غرار ذلك فلا يوجد اي داع للشك في ان العمال الذين كان لوغال غودي يزود بهم مؤقتا من قبل مراقبين آخرين كانوا يعملون باستمرار في فرق العمل التابعة للاخير قبل وبعد الفترة التي امضوها في العمل في فرق المراقب السابق • ذلك لان تحويل الزائد من ايام العمل لم يكن يؤثر بصفة عامة في الحياة الاعتيادية وفي عمل فرق الامماء والعمال •

ولقد كانت قضية لوغال غودي في السنة الرابعة من حكم بورسن ، عندما تسلم قوة عمل اضافية من خمسة وعشرين مراقبا اخر ، قضية استثنائية دون ريب . ذلك لانه سبق للوغال غودي نفسه قبل سنة من ذلك التأريخ اي في السنة الثالثة من حكم بورسن ان تسلم ايام عمل قلة من الحمالين من المراقب «ششكالابن دادا» [هكمان ١ : ٢١ - ٢٣]

ولم يكن لدى المراقب اورتنسو في السنة الثانية من حكم غملسن سوى زيادة مقدارها ٩ ¼ يوم عمل اكثر من المراقب ايساروم . وفي ذات السنة ، اي السنة الثانية من حكم غملسن حول المراقب ايساروم اثنين من عمال فرقته الى معبد الاله «شارا» لمدة اربعة اشهر (كيزا : وثائق معبد مختارة من عصر سلالة اور ١٧٨) ولم تكن لدى المراقب لوداني زيادة يوم عمل واحد قط زود بها خلال السنة الثالثة من حكم غملسن (جنويك ٥٦٧٤)

وطبقا للتقرير المنشور في مطبوع جنويك (المرقم ٦٠٣٦ الفقرة التاسعة من القائمة) كان (اغو) مراقب مشغل الحرفين في ذات الوضع في السنة الرابعة من حكم غملسن . كذلك كان مطلوبا من الكتبة الذين ينظمون التقارير عن فرق الائمة في المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من القائمة ، ان يتصرفوا بالقوة العاملة المودعة تحت تصرفهم .

ان من الخطأ ان تصور ان العديد من فرق العمال الائمة (التي كان مجموعها - اذا ما حكمنا على ذلك من اسماء المراقبين - يبلغ سبعين فرقة) كان الافراد المنضخون اليها ينتقلون باستمرار من فرقة مراقب الى اخرى في مجرى السنة المالية . ذلك لان احد المراقبين قد يجهز عددا معينا من ايام عمل الى احد الزملاء مرة واحدة او مرتين في السنة . اما بقية عدد ايام عمل عماله او رقيقاته فانها تكون مطلوبة لانجاز المهام التي عهد اليهم بها

بهذا ينتهي تحليلي لحالة العامل او الائمة والمستندة الى دراسة تقارير المراقبين والوثائق الاولية التي ينظمها المراقبون انفسهم او من قبل موظف مفتش (ايغى - غار)

ولقد كان مستطاعا ان نبرهن في البحث الذي سبق اعلاه ان العامل «غوروش» والامنة (غم) كان كلاهما يعملان باستمرار في المزرعة الملكية ويتسلمان جرايات دائمة ثابتة . وكانا يغادran فرقتهما اما في حالة المرض او اذا عينا للمشاركة في بعض الاعمال العامة خارج حدود قطاع المزرعة الملكية التي يعملان فيها بصفة عامة .

ويعقب ذلك وبدون ادنى ظلال من الشك ان العامل والامنة كانا محرومين من ملكية وسائل الانتاج وان مقدار مثل هؤلاء المنتجين المباشرين الذين كانوا يعملون باستمرار في المزرعة الملكية كان كبيرا . فبما يتراوح بين ستين الى سبعين فرقة منفصلة يصل هذا المقدار من الفين الى ثلاثة الاف فرد . ويذكر رقم صغير من امّا (شنيدر وثائق دريهم وجوخة ٣٥٨) ١١٤٣ عاملا وامنة . ولما كان العمال (غوروش) محرومين من وسائل الانتاج فانهم في الوقت ذاته يختلفون عن العمال الاجراء . وهذا هو السبب الذي يجعلني اعتبر نفسي مصيبا حين اصف العمال (غوروش) - كما فعلت ذلك قلا - بانهم كانوا ارقاء ، وانهم لا يختلفون اطلاقا عن زميلاتهم الاناث اي الامنة (غم) واللواتي انفق كل الخبراء قاطبة على وصفهن بانهن من الاماء

- ٨ -

لقد ناقش خصومي صحة رأيي القائل بانه يوجد بين المنتجين المباشرين في المزرعة الملكية عدد من « العمال الاجراء » المعروفين باسم « لو - خون غا » او « غوروش - خون غا » وهي العبارة التي تعني « العمال المأجورين » . فقد تم التوضيح بعدم وجود فرق جوهرى بين جرايات العمال الثابتين واجور العمال المأجورين ، وان « العمال المأجورين » كانوا يوصفون بانهم الـ « غوروش » الذين كانوا يعملون بصفة ثابتة في المزرعة الملكية .

ان انكار الفرق بين جرايات العمال الثابتين واجور العمال الاجراء يمكن ان يعزى الى الخطأ الذي وقع فيه جنويك في ترجمته للاقسام الافتتاحية

من تقارير لوغال غودي (جنويك ٥٦٧٥) وتقارير اورنسو (جنويك ٥٦٨٧) التي نشرها في نسخة خطية .

ففي المقالات التي نشرتها في سنتي ١٩٣٣ و ١٩٣٤ عرضت ترجمة مغيرة للاقسام الافتتاحية من هذه الوثائق ولقد سمحت لي هذه الترجمة بان ابين بان الكيلتين (سيل) اي حوالي كيلوغرام واحد من الشعر اللتين كان يتلقياهما العامل الذي يعمل طيلة النهار ، كانتا تمثلان مقدار حراية يومية ولذلك فان هذا المقدار لم يكن يذكر بصفة عامة ، في التقارير وفي الوثائق الحسابية الاخرى

اما بالنسبة الى اجرة العامل الاجير والتي كانت تتجاوز تلك الجراية بمقدار مرتين ونصف ، وثلاث مرات واربع مرات ، اي تختلف اختلافا كبيرا ، فانها كانت تسوى في كل قضية خاصة على حدة .

ولقد اصر خصومي - وهم الذين اعتمدوا على ترجمة جنويك بكل جلاء - بان العمال الثابتن كان يتلقون من ست الى سبع كيلات (سيلا) من القمح كجراية لهم ، في حين ان العمال الاجراء كانوا يحصلون على ثمانى كيلات ، وذلك بالاشارة الى مطبوع (نيقولسكى ٢ : ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، الخ) .

والواقع ان الخلاصة الموجزة لتقرير لوغال غودي التي اجراها جنويك^(٢٤) تحتوي على بعض المعلومات التي تدعم هذه التأكيدات . فطبقا لجنويك (٥٦٧٥) هى عبارة عن « تقدير للمهام اليومية : »^(٢٤) نهشة لشعير (من ٦ الى ٧ كيلات لكل يوم عمل من اعمال فرد واحد) ، كال KAL (يقرأ الآن بصفة غوروش) من العمال^(*) والحمالين (اوغو - ايل) المستأجرين من قبل اشخاص مختلفين لاعمال الحصاد^(٢٥) واعمال الحراية والتمشيط والزراعة وغيرها (وكذلك ادرجت عمليات مختلفة اخرى فى تقرير لوغال غودي) .

(٢٤) البابليات ٨ ص ٤٤

(*) يقصد بالعبارة كال غوروش العمال الاقوياء .

(٢٥) البابليات ٨ ص ٤٥ .

يتضح من هذه الخلاصة من ترجمة جنيويك ان خصومي قد توصلوا الى نتيجة مؤداها ان العامل (غوروش) كان يتسلم من ست الى سبع كيلات من القمح فى اليوم الواحد • ويظهر ان هذه النتيجة قد اكدتها مرة اخرى الخلاصة التى اجراها جنيويك لتقرير اورنسو (جنيويك ٥٦٧٦ - البابليات ٨ ص ٤٥) « تقدير المهام اليومية للحمالين المستأجرين بمقدار ست كيلات (سيلا) فى اليوم الواحد ، وكان يدفع للعمال المأجورين من قبل مدير مخزن الحبوب • وهناك تفضيل مشابه لذلك فى التقرير المرقم ٥٦٥٧ » (هناك عمليات عمل اخرى عديدة ادرجت فى التقرير) •

ولسوء الحظ فان تلخيص جنيويك لمحتويات الجزء الافتتاحي من الوثائق موضوعة البحث لم يكن صحيحا • فمع انني ترجمت التقرير الذى اعدّه لوغال غودى (جنيويك ٥٦٥٧) ترجمة كاملة في اوائل سنة ١٩٣٤ فان هذه الترجمة قد اخفقت ، لسبب ما او غيره ، فى اجتذاب ملاحظة النقاد وعلى هذا فسوف اعيد بداية تقرير لوغال غودى فى السنة الرابعة من حكم بورسن •

المجموعة (١)

- (١) ٢٤ من عمال الحراثة •
- (٢) لمدة ١٣ شهرا •
- (٣) من الشهر الاول •
- (٤) من امّا الى الشهر الاضافي (اي الشهر الثالث عشر) •
- (٥) قوة عمل لمدة ٩٣٦٠ يوما (اي ٢٤ × ١٣ × ٣٠) •
- (٦) ٥ غور ١٥٩ سيلا من الشعير (اي ٥ غور = ١٥٠٠ سيلا + ١٥٩ سيلا = ١٦٥٠ سيلا •
- (٧) قوة عمل واحدة (قدرت) بسبع سيلات •
- (٨) قوة عملهم (تساوي) ٢٣٧ يوما (١٦٥٩ : ٧ = ٢٣٧) •
- (٩) ٧ غور ٢٥٨ سيلا (اي ٢٣٥٨ سيلا) •
- (١٠) قوة عمل (قدرت) بست سيلات •

(١١) قوة عملهم (تساوى) ٣٩٨ يوما •

(١٢) قوة عمل العمال الاجراء •

(١٣) (جهزوا ، من قبل اراد) •

ثم تعقب ذلك قائمة بخمسة وعشرين مراقبا جهزوا لوغال غودي بمقادير مختلفة من ايام العمل •

وهكذا كانت تحت تصرف لوغال غودي قوة عمل تقع في ثلاثة اصناف (١) ٩٦٣٠ يوم عمل انجزها اربعة وعشرون حارثا كانوا يشتغلون لمدة ٣٩٠ يوما (٢) ٢٣٧ يوم عمل انفقها العمال الاجراء الذين كانت قوة عملهم قد قدرت بسبع كيلات (سيلا) و ٣٩٣ يوم عمل انجزها العمال الاجراء الذين قدرت قوة عملهم بست كيلات (سيلا) (٣) $\frac{1}{4}$ ١٣٤٨ يوم عمل انفقها العمال (غوروش) و $\frac{1}{4}$ ٦٢ يوم عمل انفقها الحمالون الذين زود بهم لوغال غودي خلال السنة من قبل عدد من المراقبين الاخرين • فمن بين هذه الاصناف من العمال لم يكن سوى العمال الاجراء يتناولون مرتبا من القمح ذكرت كميته بصفة خاصة فى النص • فقد كان البعض منهم يتسلم سبع كيلات وآخرون كانوا يتلقون ست كيلات حسب • واذا ما حولت هذه الكيلات الى نظام مقاساتنا ، فان السبع كيلات تعادل $\frac{1}{4}$ ٤ كيلو غرام تقريبا وان الست كيلات تساوى ٣ كيلو غرام على اكثر تقدير •

ان اصدار مثل هذا القدر الواسع من جرايات القمح يوميا لا يؤبه له بالنسبة الى العمال الاعتياديين الذين يعملون بصفة مستمرة فى المزرعة الملكية او فى مزرعة المعبد • ومع ذلك فان من المفهوم تماما بان الاجر الذى يدفع الى العامل الاجير لن يحتاج هو اليه حسب وانما لدعم حياة عائلته ايضا اما بالنسبة الى الجراية اليومية او «الاعاشة» التى تمنح الى كل عامل غوروش يشتغل بصفة ثابتة • اي الرقيق ، فلم تكن هناك اية حاجة لذكرها فى التقرير ، لان هذه الجراية كانت - كما قلت آنفا - فى مستوى ٢ سيلا او كيلو غرام واحد من الشعير فى اليوم الواحد •

كانت الجراية اليومية للعمال الذين يعملون فى المزرعة الملكية سواء كانوا من الارقاء او العمال الاجراء ، تصدر عن مخزن الحبوب طبقا لقوائم باسماء سبق بحثها فى اقسام سابقة من البحث الحالي . غير ان دفع الاجور الى العمال الاجراء كان يجرى طبقا لقائمة خاصة يعدها مدير مخزن الحبوب (كا - غور) . ان السطر الوارد فى تقرير لوغال غودي والذي يخص « قوة عمل (زودها) اراد » [١ ، ١٢-١٣] ينبغى ان لا يفهم منه انه يعنى ان الموظف « اراد » كان مراقبا لفرقتين من العمال الاجراء الذين زود بهم لوغال غودي . فلم يكن « اراد » من المراقبين المعروفين وانما كان من الاداريين المهمين ، كان مديراً لمخزن الحبوب كما يستتج ذلك من المعلومات الواردة فى الرقيم المنشور فى مطبوع كيرا ١٥ ، ٥ ومطبوع جنيويك ٥٦٧٢ ، ٥ : ١٨ الخ .

فقد كان « اراد » مدير مخزن الحبوب يجهز لوغال غودي ليس بالعمال الاجراء انفسهم وانما بكمية من القمح التى كانت تدفع اليهم اذا ما ثبتت أجورهم بمقدار ٦ و ٧ سىلا فى اليوم الواحد وفى بحثى عن (تطور معنى كلمة الاجور) يبدو ان اجور العمال الاجراء كانت متغيرة وانها قد تبلغ ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٠ و ١٣ سىلا من الشعير يوميا . ولقد اكتشفت مؤخرا دليلا على ان مقدار خمس عشرة سىلا فى اليوم الواحد قد تم دفعها الى العمال المأجورين [لوتز : ١ ، ٤٤] .

ولما كانت فرق العمال المأجورين تتسلم اجورها طبقا لقوائم دفع خاصة فان الوثائق كانت تحفظ فى السجلات على حدة ، وفى سلال خاصة ، كما يشاهد ذلك من مطبوع [كيرا : ختم من عصر سلالة اور ١١٦ ، ١٢٨ و ١٦٢] . وكانت تقارير المراقبين تسجل فى الجزء الرئيس منها الاعمال التى قام بها العمال الاجراء . مثال ذلك تقرير لوغال غودي المنشور فى مطبوع جنيويك ٥٦٧٥ ، ٧ : ٤٢ و ٨ : ٢٢ فاعمال العمال الاجراء التى ذكرت هناك ليست لها اية علاقة مشتركة مع « تهية الشعير » وهى الترجمة التى اوردها جنيويك فى تلخيصه لتقرير لوغال غودي .

ويبدى « دي جنيويك » ذات النقص فى الدقة فى تلخيصه تقرير مدير

المزرعة اورنيسو [جنويك ٥٦٧٦] • فهذه الخلاصة تبرهن على انها كانت اكثر تضليلا لمؤرخ لم يكن متخصصا فى تاريخ الشرق القديم ، من خلاصته لتقرير لوغال غودي • ففى الجزء الافتتاحي من كتاب دي جنويك ٥٦٧٦ لانجد اي شيء عن « الحماليين » الذين كانوا من العمال الاجراء باجرة يومية تعادل ست كيلات من القمح فاذا ما ترجمت الوثيقة ترجمة دقيقة فانها تبين ما يلى :-
المجموعة (١)

- (١) $\frac{1}{2}$ ٨٦ عامل (غوروش) يوم واحد •
- (٢) تخلفوا من السنة الاولى من حكم غمل سن •
- (٣) ٢٠ من عمال الحراثة واولادهم بلي ذلك (قائمة بالاسماء تتضمن اسماء عدد من الحماليين) •

(١٨) لمدة ثلاثة اشهر •

- (١٩) قوة عملهم ٧٢٠٠ يوم (اي ٢٠×٣٦٠) •
- (٢٠) من الشهر الاول من امّا الى الشهر الثانى عشر من امّا •
- (٢١) ٣٦ فور ٨٠ سيلا من الشعير (اي ١٠٨٨٠ سيلا) •
- (٢٢) قوة عمل واحد (قدرت) بست سيلا •

(٢٣) قوة عملهم $\frac{1}{3}$ ١٨١٣ يوم (اي $١٠٨٨٠ : ٦$) •

(٢٤) قوة عمل العمال الاجراء •

(٢٥) في الحقل •

(٢٦) (تسلموا) من مدير مخزن الجبوب •

(٢٧) $\frac{1}{2}$ ٩٠ عامل (غوروش) ليوم واحد •

(٢٨) جهزوا من قبل ايشاروم •

لقد كان مجموع ايام العمل المودعة تحت تصرف اورنيسو ، $\frac{1}{8}$ ٩١٠٨

(٢ : ١ - ٢) نتيجة اضافة الارقام اعلاه : $\frac{1}{2}$ ٨٥٠ + $\frac{1}{3}$ ٧٢٠٠ + $\frac{1}{4}$ ١٠٨٨٠ + $\frac{1}{8}$ ٩١٠٨

ويستتج من ترجمتى للنص ان العمال الاجراء وليس الحماليين هم الذين

كانوا يتسلمون ست سيالات من القمح في اليوم الواحد وعلى هذا فان تقرير اورتنسو يتناول ، مثل تقرير لوغال غودي ، العمال الاجراء على حدة من الاصناف الاخرى للعمال الذين اودعت قوة عملهم تحت تصرف المراقب . ففي القسم الرئيس من تقرير اورتنسو سجلت العمليات التي قام بها العمال المأجورون (٩ : ١٢) .

هنالك ميزة تخص العمل الذي يمارسه العمال الاجراء اذ انهم على الدوام يعينون لاداء مهام محددة . ويتضح هذا الامر بتقارير المراقبين وبالعديد من الوثائق الاولى معا .

وتبرهن المعلومات التي عرضت فيما سبق بكل تأكيد على ان التشخيص الذي لا تحفظ فيه للعمال الاجراء العاملين مع العمال الذي يعملون بصفة مستمرة في المزرعة الملكية ، هو تشخيص مغلوط قطعاً . ذلك لان هذه الصنوف من العمال لا تشترك الا في صفة واحدة هي اي انهم جميعهم ، سواء في ذلك العمال الاجراء ، والعمال (غوروش) ، والحمالون الذين يعملون بصفة ثابتة في المزرعة ، كانوا هم المنتجون المباثرون الذي يجرى استغلالهم بقسوة من قبل الطبقة الحاكمة . غير ان الحقيقة القائمة هي أن العمال الاجراء كانوا يتسلمون أجورا بالاضافة الى جراياتهم ، وان كل النتائج الناجمة عن هذا الامر تجعل العمال الاجراء على حدة من الطوائف الاخرى من المنتجين المباشرين . فالطائفة موضوعة البحث لم يكن لها بعد مظهر يميزها عن الجمهور العام من العمال الذين يعملون في المزارع الملكية وفي مزارع المعابد في بلاد سومر خلال حكم سلالة اور الثالثة ، غير ان هذا يقربنا من آخر معضلة ينبغي ان تبحث في هذا البحث الحالي ، ونعني بها تركيب المجتمع السومري الاخير .

(٩)

يختلف صنف العمال الاجراء [لو - خون - غا] عن صنف العمال الثابتين في المزرعة الملكية ايضا في مضمار آخر عدا كونهم يحصلون على اجور (آ) . فهذا الصنف يتألف من رجال وهؤلاء الرجال كلهم من الشبان البالغين فلا يوجد هناك « نساء اجيرات » ولا « رقيقات اجيرات » ولا « اولاد اجراء » اما الآن فان

صنف العمال الدائمين في المزرعة الملكية يضم النساء والاولاد بالاضافة الى الرجال . وطبقا لما ورد في مؤلفات كوتينو [٨٨ ، ٤٩ اّمّا] وكيرا : ختم من عصر سلالة اور ٧ رقم ١٨٤٢٤ (لگش) وجى • بارتون : مجموعة هارفارد ٣ لوح ١١٣ (لگش) فان فرق العمال (غوروش) والاماء (غم) كانت تعمل سوية •

ويدرج الرقيم ، المنشور فى كتاب شنيدر وثائق دريهم وجوخة رقم ٢٨٥ ، العمال (غوروش) والاولاد والاماء (غم) ويمكن الاطلاع على نوع مماثل اكثر وضوحا • والشئ المقنع بصفة خاصة يتمثل فى الرقيم المنشور فى كتاب [ج • نيس : الواح سلالة اور ، ١] حيث نجد ان الاشارات « ءامل (غوروش) » و « ولد » ورقيقة (غم) و « فاة » قد استعملت بصفة متقاربة فاذا كان الرجال البالغون في عصر سلالة اور الثالثة قد يصبحون من العمال الاجراء ، فان هذا سيؤدي بنا الى الافتراض بان هؤلاء الاشخاص المستأجرين من قبل ادارة المزرعة يجب ان تكون لهم عوائل او بيوت خاصة بهم ، ولكن فى نطاق صغير بحيث يمكن ادارتها من قبل اعضاء عوائلهم وزوجاتهم واطفالهم •

ومما يعزز هذا الافتراض هو انه كان بين ملاكي الاراضي في اّمّا عدد كبير من الاشخاص الذين يملكون قطعا صغيرة تماما من الاراضي تبلغ مساحة الواحدة منها « غان » واحد اى حوالي ثلث هكتار •

فالرقيم المنشور فى كتاب كيرا : وثائق مختارة من عصر سلالة اور ٢١١ ، وفي كتاب شنيدر : وثائق دريهم وجوخة ٣٢٤ ، ٢٨٢ و ٢٨٣ يحتوى على قوائم باسماء مثل هؤلاء الملاكين الصغار • وقد ادرجت اسماء اولادهم سوية معهم وكذلك اقاربهم الذين كان يطلق عليه اسم (شش - تاب - با SES-TAB-BA .

الذي يعني « الاخ التوأم » او « الاخ الشريك » مثلما ورد في كتاب شنيدر المار ذكره فى الارقام (٣٢٤ ، ٣٥ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ٩٢ ، ١٠٠) •

وكان اسم الشخص الذي هو من طبقة « شش تاب با » يؤشر بعلامة مسمارية افقية توضع امامه •

كذلك تحتفظ ادارة « امّا » بقوائم تحتوى اسماء اولئك المالكين الذين لم يصحبهم هؤلاء الابناء او الاقارب . فالرقيم المنشور في كتاب « هكمان - ٨ » في السنة الثامنة من حكم بورسن يعد واحدا من امثال هذه الوثائق . وقد تأكد ذلك عن طريق المقارنة مع الرقيم المنشور في مطبوع شنيدر وثائق دريهم وجوخة ٣٨٢ في السنة الثامنة من حكم بورسن . والوثيقة الأخيرة ذات حجم كبير وهي تحتوي على قائمة تضم زهاء اربعين من الاشخاص الذين كان الواحد منهم يملك « غان » واحد « ثلك هكتار تقريبا » من الارض . ولقد ادرجت معهم اسماء اولادهم وكذلك بستان « تير TIR » كل واحد منهم والذي له اسمه الخاص .

فهؤلاء الاشخاص كانوا يسمون « حاملين » [١ : ١٣٦] و « رجال البستان » [٢ : ١٤١-١٤٢] .

والوثيقة المنشورة في كتاب هكمان ٨ اصغر حجما بشكل ملموس لانها عبارة عن قائمة باسماء المالكين انفسهم ليس الا ، من دون اولادهم او بساينهم . وغالبا ما تكون الاسماء التي ذكرت في كتاب هكمان مذكورة في كتاب شنيدر ٢٨٢ ايضا . وهاتان الوثيقتان وان كان لهما اصل مشترك فانهما تختلفان ليس في الحجم حسب بل في وظيفتهما ايضا . فلقد اعد الرقيم المنشور في كتاب شنيدر ٣٨٢ لفرض اصدار جرايات الصوف والقمح للرجال (٧٥ سيلا في الشهر الواحد) وكذلك الملابس ايضا . وهو يبين ان هؤلاء المالكين الصغار وكذلك عوائلهم كانوا يملكون اموالهم الخاصة بهم وانهم كانوا يشتغلون في قطع الاراضى العائدة لهم بصفة جماعية .

اما الرقيم المنشور في كتاب هكمان ٨ فانه على النقيض من ذلك كان عبارة عن تقدير مجموع ضرائب القمح المستحقة للمزرعة الملكية من قبل صغار المالكين « المجموع ١٦ غور من القمح من اهالي البساتين » [٢ : ٤٠-٤١] . وكان كل واحد منهم يدفع ١٥٠ سيلا في السنة .

والذي اعتقده هو ان هؤلاء المالكين الصغار الذين كانوا في الواقع لا يملكون سوى قطعة صغيرة من الارض متصلة بالبيت كانت تقل لهم ، بعد دفع الضريبة ، نحواً من خمسة وسبعين سيلا (حوالي خمسة وثلاثين كيلو غراما) من القمح في الشهر الواحد ، كان هؤلاء مرغين على العمل بصفة عمال اجراء لسد العجز الناشئ في ميزانية العائلة . ولقد كانت تلك بصفة خاصة هي حال الاخوة الصغار ، فقد كان هؤلاء يؤلفون بكل جلاء « الاخوة التوائم » او « الاخوة الشركاء » = شيش - تاب . با ، الذين ذكروا في الوثائق التي ذكرناها قبلا . ذلك ان وضعهم في بيوت اخوتهم كان اشبه بوضع العمال الاجراء ، مثلما كانت عليه الحالة بالنسبة الى الاخ الاصفر في الملحمة المصرية « قصة الاخوين » ، ولكن حين يكبر اولاد الاخ الاكبر الى الدرجة التي يستطيعون فيها مساعدته ، لا يبقى أمام الاخ الاصفر من وسيلة - نظرا لقلّة الاراضي في جنوبي العراق - الا ان يصبح رقيقا في احدى المزارع الملكية .

فلقد وجدت في قوائم العمال الثابتين في المزارع الملكية اسماء اشخاص يسمون (شيش - تاب - با) مثال ذلك ما ورد في مطبوع « وثائق دريهم وجوخة ٨٨ وهكمان ٢٢٢ » . ومن المحتمل ان تكون اسماء الحمالين التي تسبقها علامة مسمارية افقية مميزة لها (هكمان ٢٢٦ و ٢٤٣) ايضا من « الاخوة التوائم » او ال (شيش - تاب - با) .

وعلى اساس البحث الذي سلف فانه يمكن تصوير تركيب الطبقة المستغلة (بفتح الغين) في المجتمع السومري الحديث . فلقد كانت هذه الطبقة تتألف من الارقاء رجالا ونساء واطفالا . وكان هؤلاء يجندون من اسرى الحرب ، ومن الرجال والنساء الذين يتم شراؤهم من الخارج ، ومن المدينين المسترقين ، واخيرا من بين ابناء مالكي القطع الصغيرة من الاراضي .

وما خلا الارقاء كانت المزارع الملكية ومزارع المعابد تستغل العمال الاجراء الذين كانوا يجندون من بين صفوف الرجال الاحرار الذين لم يكونوا يملكون

شيئا سوى قطعة صغيرة من الاراضي تابعة لبيوتهم ، وكانوا يضطرون الى البحث عن دخل اضافي عن طريق العمل بالاجرة (٢٦).

اود في الختام ان اقدم نصا يصور حالة الطبقة الحاكمة الثرية والطائفة الاجتماعية التي كانت تحتل مكانا وسطا بين الطبقة الحاكمة وطبقة العبيد والعمال الاجراء ، واعني بذلك طائفة المحاربين ، وان لم يكونوا محاربين على الدوام بل منتجين مباشرين ايضا . هذا النص هو الرقيم المنشور في المجموعة (٩ لوح ٤٧ ب ، رقم ٢٠٠١٥) من لكش وهو يبين مساحة القطع التي كان مختلف المحاربين يملكونها ، من الكاهن الاعلى الى المحارب من ادنى صنف . فلهذا النص يقول ما يلي :

- (١) ١٠٨ غان (حوالي ٣٦ هكتار) للكاهن الاعلى
- (٢) ٥٤ غان (حوالي ١٨ هكتار) لكاهن مساعد للكاهن السابق
- (٣) اربعة مدراء مزارع (نوباندا غود) ٤٥ غان (حوالي ١٥ هكتار) لكل واحد
- (٤) ٩ غان (حوالي ثلاثة هكتارات) نباشاغ موظف مارسا
- (٥) ٦٠ غان (حوالي عشرين هكتار) لودوغا حامل الدرع
- (٦) ١٥ مدير حقل (انكار) ١٢ غان (حوالي اربعة هكتارات) لكل واحد .
- (٧) حقل من ١٨٠ غان اي $١٨٠ = ١٢ \times ١٥$ غان حوالي ستين هكتار
- (٨) ١٥٠ من فرقة العمل $٤\frac{1}{3}$ غان (حوالي $١\frac{1}{3}$) هكتار لكل واحد منهم
- (٩) ١٤٤ من فرقة العمل $٢\frac{1}{3}$ غان (حوالي $\frac{٥}{٦}$ هكتار) لكل واحد منهم
- (١٠) حقل من ١٠٣٩ غان (حوالي اربعة هكتارات)

(٢٦) لغرض الحصول على مفهوم يختلف كلية عن قضية طائفة ال (شيش - تاب - با) انظر أ . آي . تيومنيف : «اقتصاد الدولة القديمة في بلاد سومر» موسكو - لننغراد ١٩٦٦ فطبقا لما ذكره كل من تيومنيف ودباكوف كان العمال الاجراء يجندون عادة من عوائل أقل عددا خارج نطاق المزارع الملكية - المحرر

- (١١) ١٢ غان (حوالي اربعة هكتارات) محل (غو)
(١٢) « المجموع » ٤١٦٣ غان (حوالي ٢ ١٣٨٧ هكتار)
(١٣) حقل دومي

وهناك وثيقة اكبر حجما تحتوي على قائمة باسماء مالكي الاراضي
حفقت في سجل اما تمثل في الرقيم المنشور في كتاب شنيدر واثق دريهم
وجوخه ٣٧٤ تم العثور عليها لسوء الحظ في حالة جد رديئة • ومن المؤكد
ان تنقيبات اخرى في كئش واما ودريهم ستضيف جديدا الى معلوماتنا عن
موضوع توزيع الارض في المجتمع السومري الحديث • وان المادة التي قدمت
في هذا البحث تكفي لاعطاء حل اولي لهذه القضية •

أنني آمل ان يكون هذا الجهد القائم بصفة قطعية على أساس برهان
الوثائق والمدین بصفة ضئيلة الى الادبيات التي كتبت عن الموضوع ، سوف يبرهن
على ان سجلات الاعمال التجارية في اما ولكئش انما هي مصدر لمعلومات تاريخية
قيمة تتعلق بتنظيم العمل والتركيب الاجتماعي في دولة سومر الحديثة •

الفصل الخامس

ظهور الدولة الاستبدادية في العراق القديم

بقلم : دياكونوف ١٩٥٨

يجدر بنا قبل ان ندرس قضية اصل المجتمع الطبقي ووسائل تكوين سلطة الدولة في بلاد سومر ، ان نحصل على فكرة واضحة بشكل واف عن الصفة العامة للمجتمع السومري الاول وعن الدولة •

وهذا هو السبب الذي دعانا الى ان نبدأ دراستنا بتحديد الصفة الاحصائية للمجتمع السومري في وقت تم الكشف فيه ولاول مرة عن طريق عدد كبير ، في الدرجة الاولى ومفهوم ، من المصادر ونعني بذلك خلال فترة العصور التي دعت بمصور السلالات الاولى وعلى الاخص عصر السلالة الثالثة [اى القرن الخامس والعشرون - الرابع والعشرون قبل الميلاد] وتمثل الموضوعات الشاملة لهذه الدراسة في منطقة الدولة النموذجية لذلك العصر ، والتركيب الاجتماعي لسكانها ، وتركيب الدولة ذاته

ان الدور الذي تلعبه ارض المعبد في المجتمع السومري هو اول شيء ينبغي اخذه بنظر الاعتبار • ذلك لان معظم الباحثين وعلى الاخص الموجودون منهم في الغرب من امثال « دايميل وشنايدر وفرنكفورت ، وفولكنشتاين » اعتادوا ان يصفوا مزارع المعبد في بلاد سومر الاولى بانها كانت تشمل بصفة عملية كل المجتمع السومري ، وان الدولة السومرية الاولى كانت دولة قائمة على اساس الدين •

ان ما نستهدفه في تحليلنا هو اشهر الدول السومرية ، وعلى الاخص دولة لكش •

فطبقا لتقدير « دايميل » ان من مساحة هذه الدولة التي تبلغ ستة وستين كيلومترا مربعا من الارض ، كان القسم الاكبر منها ارضا خصبة تعود الى معبد الالهة با - اوو - ومن بينها اربعة واربعون كيلومترا مربعا من الحقول . فلقد كان معبد الالهة با - اوو ثاني اكبر معبد في لكش . ذلك لان معظم المعابد الاخرى (اتي ربما كان عددها يبلغ زهاء عشرين معبدا) كانت اصغر منه كثيرا . وهذا الامر قد ساعد « دايميل » على ان يقدر مجموع مساحة مزارع المعابد في لكش بما يتراوح بين مائتي وثلاثمائة كيلو متر مربع والتي كانت طبقا لما ذكره هذا المؤلف ، تشمل كل اقليم دولة لكش .

• واذا ما تناولنا مسألة مساحة دولة لكش فان على المرء ان يأخذ بنظر الاعتبار قائمة آثار الارض في مسلة تعود الى عصر سلالة « اكد » ومصدرها مدينة لكش مؤكدا (تي • دي سارزاك : التنقيبات في كلديا رقم ٥٧ القرن الثالث والعشرون قبل الميلاد) . فالمساحة الكلية للارض التي ادرجت في هذه القائمة يبدو عليها بانها تبلغ حوالي ١٣٣٩ كيلومترا مربعا (ان الرقم ٤٢٢ كيلومترا مربعا الذي افترضه ف • ثوريو دنجان ليس صحيحا) .

ولكن - كما يمكن ان يظهر - فقدت لكش اكثر من خمسين في المائة من اراضيها في نهاية حكم اوروكاجينا (اي قبل ان يتم تدوين تلك القائمة) ، ولذلك فان مساحة اراضيها في عصر السلالة الاولى كانت تتألف من حوالي ثلاثة الاف كيلو متر مربع حتى وان قبلنا بالرقم الذي ذكره ثوريو دنجان وهو حوالي الف كيلو متر مربع (حيث افترض ان القائمة تضم كل اراضي الدولة) .

وفي العصور الحديثة التي اصبح فيها الماء الذي يمد المنطقة اقل وفرة ، غدت حدود دولة لكش السابقة - كما تحقق ذلك عن طريق معلومات مختلفة - لا تضم سوى الف كيلو متر مربع من الاراضي التي تروي بصفة طبيعية .

ولكي نحسب مجموع السكان في هذه الارض في مقدورنا ان نستخدم

الكتابات التي دونها حكام لكش من امثال انمينيا واوروكاجينا وغوديا ، والتي تبين ان هؤلاء الحكام قد تم انتخابهم « بيد الاله » من بين ثلاثة الاف وستمائة (٩) ، ستة وثلاثين الف ، ومائتين وستة عشر الف (٩) من الرجال على التعاقب . وهذه الارقام في كل الحالات ارقام كاملة بالنسبة الى نظام الارقام السينية السومرية ، وهي ليست سوى تقدير فج لعدد الرجال الذين يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة . ومع ذلك يجب التذكير بان غوديا لم يكن يملك مدينة لكش وحدها حسب بل وكل بلاد سومر تقريبا ، في حين ان مذونة « انمينيا » قد تشير الى اللحظة التي منح فيها الملوكينة ليس في لكش وانما في نفر^(١) .

وعلى هذا نستطيع ان نستخلص من الرقم (٣٦٠٠٠) بانه يمثل نظام عدد الرجال الاحرار في لكش في نهاية عصر السلالة الاولى (القرن الرابع والعشرين قبل الميلاد) .

وعلى اساس المعلومات عن مجتمعات مماثلة كبيرة ام صغيرة (بلاد اشور ، والبلدان المستعمرة الحديثة) واستخدام دليل وثائقي) لكنه قليل لسوء الحظ) من بلاد سومر ذاتها ، فان مجموع سكان دولة لكش الذي يطابق عدد الرجال الاحرار المذكورين اعلاه ، يمكن ان يفترض بانه كان حوالي مائة الف شخص او اكثر^(٢) .

ولفرض مقارنة هذا المجموع يكون ضروريا تبيان عدد الاشخاص المرتبطين بمزارع المعبد ، ومساحة هذه المزارع . فاذا ما استندنا في حكمنا

(١) لفرض توضيح الرقم في مئونة انمينيا مرة اخرى انظر بحث ستروف (عدد مواطني لكش المتمتعين بالحقوق التامة قبل اصلاحات اوروكاجينا .

Kasivan المجلد ٣٨ موسكو ١٩٦٠ ص ٣-١١ - المحرر)

(٢) طبقا لمعلومات فرنكفورت الذي استند الى مساحة مرقع « تننو » كان عدد سكان لكش حوالي ١٩ ألف فرد لكن هذا الرقم لا يعتمد عليه بحد ذاته فهو يشير الى المجتمع الرئيس وليس الى كل اراضي دولة لكش .

على نظام درج اسماء الكهنة ، ودقة اسماء الالهة الصريحة ، والمعلومات
الاخري ، فان معابد الالهة الرئيسة في لكش كانت تصنف نظرا لاهميتها حسبما
يلبي : تنغرسو ، با - اوو ، نانشي ، (نازي) غاتومدوغ ، دوموزي ،
ايفالوم ، شولشغان ونمار ، اوتو ، نندار ، لوغال - اورو ، انكسي ، انسين
وبساغ .

تهيء الوثيقة المنشورة في كتاب «الوت دي فاي» المعنون «وثائق ما قبل
العهد السرجوني ١٥٩» معلومات عن عدد الاسماء العاملة في عدة
معابد (يمكن اعطاء بيان مؤكد عن مجموع عددهن نظرا لبعض الاعتبارات المحددة) .
كما ان الدليل الوثائقي المطابق لمعبد الالهة يا - اوو ، يعطي العدد التالي من
الاسماء العاملة في مزارع المعابد : تنغرسو - ؟ ، با - اوو ١٨٨ ، نانشي (نازي)
١٨٠ ، غاتومدوغ - ؟ ، دوموزي ٢٣ ، ايفالوم ٢٣ شولشغان ؟ ، نمار ٢١ ،
اوتو - ؟ ، نندار ١٣ ونستطيع ان نحصل على معلومات مماثلة عن عدد العمال
من الرجال الاحرار (شوب لوغال وغيرهم) في مزارع بعض المعابد^(٢) ، ولو ان
الارقام في مثل هذه الحالة اقل اعتمادا

تنغرسو ١٣٦٥^(٣) ، با - اوو ٢٥٠ ، نانشي (نازي) - ؟ ، غاتومدوغ - ؟ ،
دوموزي - ؟ ، ايفالوم - ؟ شولشغان ؟ ، نمار ٢٤٤ اوتو ٢٥

كانت الاسماء > في معبد با - اوو ، طبقا للوثائق ، يؤلفن ثلاث عشرة
في المائة من مجموع الاشخاص ، وكان العمال من الذكور الاحرار يؤلفون خمسا
وعشرين في المائة . واذا ما اخذنا هذه الارقام كمعدل نسبة مئوية^(٤) وتجاوزنا

(٣) استخدمت الكلمة « شوب لوغال » لتحديد جزء ما أحيانا ولكل الاشخاص
الاحرار العاملين بالاعتماد على الزراعة في مزرعة المعبد . فهنا يفترض بأن
الكلمة قد استخدمت بالمعنى الواسع لها .

(١٣) يكون الرقم حوالي ٤٥٠٠ اذا ما افترضنا بأن الكلمة شوب لوغالا كانت
قد استعملت بمعناها الضيق .

(٤) الواقع انه كلما كانت مزرعة المعبد أوسع كان عدد العمال الزراعيين فيها
أكثر نسبيا .

النقص الناتج الى مزارع المعابد التي لم تكن مستنداتنا وافية ، استطعنا أن نحصل على التخمين التالي للأشخاص العاملين في عشرة من اهم المعابد في لكش .

تغرسو من خمسة الاف الى ستة الاف ، با - اوو الف ، ناشسي (نازي) الف ، غاتومدوغ حوالي خمسمائة ، دموزى ، واغالوم وشولشغان ونمار لا يزيد مجموعهم عن ثمانمائة ، اوتو مائة ، نندار مائة ، وان الاشخاص العاملين في كل المعابد الاخرى لا يتجاوز عددهم الفا وخمسمائة ، وهكذا فان مجموع عدد افراد كل مزارع المعابد يتراوح بين عشرة الاف واحد عشر الف شخص

كذلك ينبغي لنا ان نضيف عشرين الف فرد من افراد عوائل الرجال الاحرار ، وبما يتراوح بين اربعة الاف وخمسة الاف من الارقاء المملوكين بصفة فردية (طبقا للمعلومات المتوفرة عن عدد الارقاء في البيوت الفردية) الامر الذي يجعل المجموع الكلي حوالي خمسة وثلاثين الف من الاشخاص المرتبطين بمزارع المعابد ، بما في ذلك زهاء خمسة وعشرين الف شخص من الاحرار تقريبا من بينهم حوالي سبعة الاف من الذكور البالغين .

وحتى لو اعتبرنا ان عدد الاشخاص الاحرار في معبد تغرسو كان يبلغ اربعة الاف وخمسمائة وليس الفا وثلثمائة وخمسة وستين ، فان مجموع عدد الشبان الاحرار البالغين في كل مزارع المعبد لن يصل الى الرقم (٣٦٠٠٠) الذي ذكر في مدونة اور وكاجينا ، التي تقول « لو LU - وهي كلمة استخدمت للإشارة الى الرجال الاحرار وانها لا تشمل النساء حقا .

وباستطاعتنا ان نضمن بصفة اعتباطية تماما مجموع مساحة مزارع المعبد اذا ما افترضنا بان سكان معبد الالهة با - اوو كانوا يؤلفون تقريبا عشرة في المائة من سكان دولة لكش . واذا ما افترضنا ان عدد الاشخاص كان نسيبا بصفة غير دقيقة بالنظر الى مساحة المزرعة ، استطعنا ان نقول ان مساحة كل اراضي المعبد تصل الى حد ٥٠٠ - ٦٠٠ كيلو متر مربع وبذلك كانت تؤلف ما بين الربع والنصف من مجموع مساحة دولة لكش (تشير الارقام الى عصر سبق تقلص مساحة الدولة في نهاية حكم اور وكاجينا) .

والغالب ان هذه الحسابات كما هي عليه تبين ان مساحة ارض المعبد وعدد الاشخاص المعبد كان على اكثر احتمال اصغر بصفة ملموسة من مجموع مساحة دولة لگش ومجموع سكانها •

وتبين لنا الوثائق التي تشير الى بيع الاراضي ، الاحوال القائمة خارج مزارع المعبد • فمثل هذه الوثائق التي يرقى تاريخها من القرن الثامن والعشرين الى القرن الثالث والعشرين قبل الميلاد ، قد تم العثور عليها في اهم المواقع جنوبي بلاد بابل وشمالها • ويمكن التأكيد بانها لم تشر الى اي من اصناف اراضي المعابد المعروفة لنا •

لقد كانت ارض المعبد في لگش في اواخر عصر السلالة الاول مقسمة الى ثلاثة اصناف •

- (١) ارض تسمى «نغ - ان - نا» يحتفظ بها لغرض صيانة المعبد
- (٢) ارض تسمى «غان - كور» تقسم الى قطع فردية صغيرة غير قابلة للتوريث ولا قابلة للتبديل تخصص لخدمة المعبد وذلك بمنحها الى الافراد العاملين في الاراضي المخصصة لصيانة المعبد والى الصناع ورجال الادارة
- (٣) ارض تسمى «غان - اورو - لال» تخصص لقاء حصة من الغلة الى اشخاص مختلفين (معظمهم اعضاء من الافراد العاملين في المعبد اضافة الى ما يحصلون عليه من اراضي الصنف الثاني اي «غان - كور»)^(٥)

ليس هنالك من دليل يؤكد بان ارضا من اي من هذه الاصناف يمكن شراؤها او بيعها • وحتى بعد الاصلاحات التي قام بها اور وكاجينا حصل الشوب لوبغال ، وهم الاشخاص الذين يعتمدون على الزراعة غالبا ، ويعملون فسي معظم الحالات في المعابد ، في لگش ، على حق بان يبيعوا مساكنهم واموالهم المنقولة ، وحق امتلاك الماء في قطع الاراضي العائدة لهم ، ولكن ليس حق بيع تلك القطع ذاتها

(٥) في الأزمنة القديمة وفي المدن السومرية الاخرى كانت لاصناف اراضي المعبد تسميات اخرى أحيانا • ففي عصر السلالتين الاولى والثانية المبكرتين يبدو ان الارض من صنف «نغ - ان - نا» لم تكن موجودة • غير ان تقسيم ارض المعبد في عصور السلالة الاولى كان في معظم الحالات رئيسيا أو مماثلا على الأقل •

انني لا اتفق مع « ستروف » الذي كان يعتبر الصنف الاول من الارض (نغ - ان - نا) ارض المعبد الاصلية ، في حين ان الصنفين الآخرين من الارض كانا عبارة عن قطع لافراد مجتمع المدينة او المجتمع الريفي الذي يكون المعبد مركزه .

لقد ادخلت اصناف الاراضي الثلاثة كلها في رقم الحسابات الخاصة بالمعابد . فالذين يملكون الاراضي من صنف غان كور وغان اورولال لم تكن لهم اية حصة لا في ادارة المزرعة التي ظن « ستروف » انها كانت مملوكة للمجتمع ، ولا في ارباحها (جرايات نوعية صغيرة على حدة) وعلى هذا فلا يمكن ان يعتبروا من اعضاء المجتمع الذين يتمتعون بحق الملكية الجماعية ، ولو انه توجد اشارات قليلة تبين ان كثيرا من الاشخاص التابعين للمعبد كانوا قبالا من اعضاء المجتمع . ان التحليل المفصل لمستندات البيع واكثرها اهمية هي (وثيقة «انخيفال» ووثائق من شروباك وكذلك وثيقة «ادب(*)» ورقم «نيس وكايزر» ، ووثيقة «دليات» (**))

و «الحجر الاسود العائد الى «لوماتور» من لكش ، ومسلة ماشتوسو» ورقم «سيار» وكسر من مستندات بيع في منطقة دبال وغيرها ، كل هذه تكشف عن صورة واضحة متجانسة من الاحوال الزراعية التي كانت سائدة في عصر السلالة الاولى (من القرن الثامن والعشرين حتى القرن الرابع والعشرين قبل الميلاد) وكذلك العصور الاكدية (القرن الثالث والعشرون قبل الميلاد) لكن هذه الاحوال تختلف اختلافا كبيرا عن تلك الاحوال التي كشفت عنها الوثائق الهائلة في سجل المعبد . فلقد كانت الحالة كما يلي :

لقد وجدت في التملك القابل للتوريث لدى العوائل الابوية الموسعة ارض

(*) ادب وتعرف باسم بسمايا من المدن السومرية القديمة يعود بناؤها الى عصر السلالات وهي تقع على أحد فروع نهر الفرات والى الشمال الغربي من قلعة سكر وقد اجريت اولى التنقيبات فيها بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وعلى يد بعثات بريطانية وألمانية .

(**) يعرف موقعها باسم (دليم) تقع الى الجنوب الغربي من مدينة الهاشمية الحالية .

يمكن تحويلها ، وكانت تشتري في بعض الاحيان (سعر محدد في اوقات نادرة) من قبل بعض الشخصيات المهمة ، وغالبا من قبل كبار الموظفين في ادارة المجتمع ، ومن قبل اقارب الامراء ، ومن لدن الامراء الحاكمين انفسهم وكانت الارض تباع من قبل رئيس العائلة او جملة من اعضائها ليسوا في منزلة ملاك الاراضي وانما في منزلة المثلين المنتخين (لو - شا (غ) با (د)) من مجتمع العائلة . ولم يكن البيع في الغالب يصبح نافذ المفعول من قبل طائفة من ممثلي العائلة (الاخوة او الاقارب) . وكان افراد آخرون من العائلة (او كما هو الامر في حالة بيع قطع اوسع من الاراضي فان افراد كل العشيرة الابوية) يشتركون في عملية البيع بصفة شهود في حين ان اتفاقهم على العملية يكون ظاهرا

ومثل هؤلاء الشهود يتسلمون مرتبات (اسمية غالبا) مثل الباعة . وفي بعض الاحيان يشترك ممثلو الادارة المأجورون في عملية البيع . ويبدو ان التصرفات التي يجري بموجبها تحويل قطع كبيرة من الاراضي الى الغير كانت مقبولة من الجمعية الشعبية للمجتمع الريفي او حتى من «لولاية» في القضية موضوعة البحث . فمثل هذا اللقب كان يوحد عدة مجتمعات ريفية ، وهو الخلية الاولى التي خلقت فيها الدولة . فالواضح ان الحالة التي ذكرت في اعمال البيع هذه كانت تختلف تماما عن الحالة في اي من الاصناف الثلاثة من الاراضي التي خيل الى (ستروف) انها كانت ملكا للمجتمع ، او مملوكة للمعبد ، كما خيل الى باحثين آخرين بما فيهم انا نفسي صاحب هذا البحث .

ان لنا كل الحق لان نفترض بان صنف الاراضي التي اشير اليها في مستندات البيع في عصر السلالة الاولى ، قد تطور مؤخرا الى ارض فردية تباع بكل حرية (وانها تعود في كثير من الحالات الى مجتمعات العوائل) وتلك هي الصفة المميزة لبلاد بين النهرين في الالف الثاني قبل الميلاد .

لقد اورد ستروف ان الملكية الفردية للاراضي في بلاد بين النهرين كانت تقع في الاقاليم التي لم تكن تروى او تستلح من قبل المجتمعات والتي تقع خارج

اراضي المجتمع ، وان الصنف الاخير منها في نظر ستروف ، يعتبر من ارض
المعبد.

ومع ذلك فان هذا الافتراض ليس قويا حين يعبد المرء الى تحليل الوقائع
القائمة ذلك اولا لان كل المستوطنات السومرية ، في عصر حكم السلالة
الاولى - باستثناء المستعمرات التجارية الاصيلية (مارى واشور) - كانت
تقع في ارض تروى بصفة طبيعية من الانهار والقنوات . وثانيا ان المعلومات
المتوفرة تؤكد حقيقة ان ارض المعبد ، والمزارع الملكية ، والقطع المحولة الى العوائل
الايوبية الموسعة ، كانت تقع في اراضي مروية ، وغير مروية (حيث كان ذلك
يحدث دائما) وفي اراضي المستنقعات .

وثالثا يبدو في اقاليم كثير من الدول السومرية القديمة جدا ، انه لم
تكن هنالك اراض كانت تروى بصفة طبيعية (بما في ذلك الري بواسطة
القنوات) . ورابعاً فلغرض ارواء قطع الاراضي المملوكة فرديا
حسب الافتراض والتي تعرف باسم الحقول «العالية» بطريقة الآلات الميكانيكية ،
فان على المرء ان يأخذ الماء من الصهاريج والقنوات المملوكة للمجتمع والتي
كانت تبنى - كما بنيت ذلك الوثائق من كل عصور تأريخ العراق القديم -
وتستخدم من قبل اعضاء المجتمعات . وعلى هذا فلا توجد امكانيات لاي فرد
لكي يعزل نفسه عن المجتمع حتى بالنسبة لما عرف بالحقول «العالية» .
وخامساً لم يكن في العصر الذي نتحدث عنه اية تسهيلات ميكانيكية متوفرة
تسمح بارواء مساحات جوهرية كبيرة ام صغيرة من الاراضي (العالية) .
وسادساً وطبقاً لما ذكره ستروف نفسه لم تكن هنالك تسهيلات ملموسة
للري يمكن بناؤها من قبل الافراد وحتى من قبل المجتمعات الصغيرة ، وان الدليل
المتوفر لدينا يبين ان كل ابنية من هذا النوع بما في ذلك الابار (ولو ان الري
بالآبار لم تكن له اهمية في جنوبي العراق) كانت تنشأ بالعمل الجماعي للرجال
الاحرار . وسابعاً ان وجود عبارة «الحقول العالية» بحد ذاتها امر
مشكوك فيه جدلي

يمكن الاستخلاص مما سبق بان الارض القابلة للتحويل^(٦) العائدة الى الاعضاء الاحرار من المجتمعات كانت موجودة من اقدم العصور مثل ارض المبد^(٧) (التي بدأت في القسم الاخير من عصر السلالة الاولى والتي استولى عليها الحكام ففدت اراضي ملكية) .

لقد كان افراد المجتمع الحر منظمين في شكل عوائل ابوية موسعة ، او في مجتمعات عائلية ، وهذه المجتمعات كانت فيما بعد تؤلف جزءا من العشائر الابوية والمجتمعات الريفية المتحدة في « الولايات » او دول المدن ، وكانت الاخيرة تؤلف الخلايا الاولى التي وجدت الدولة داخلها . ففي المجتمعات العائلية كان مبدأ الانتخاب موجودا حقا ، ويمكن الافتراض بانه قد وجد ايضا في المجتمعات الريفية ، وفي « الولايات » ايضا

ونظرا لما يمكن استنتاجه من المادة السابقة ، وما تم الكشف عنه بوضوح ، كان لمجتمعات الولايات والمجتمعات الريفية ادواتها الخاصة من الحكومات الذاتية ، اي الجمعيات الشعبية ، ومجالس الكبار .

وعلى النقيض من هذا لم يكن للافراد العاملين في المبد اي تنظيم خاص بهم ولم يشاركوا في اي من ادوات الحكومة الذاتية ، او (باستثناء بعض الموظفين المحددين) في ادارة المبد وكانوا يحصلون على قطع اراضيهم فرديا بقرار تحكيمي من ادارة المبد ويمكن ان يفقدوها بقرار تحكيمي ايضا . ولم يكن البعض منهم يمتلك اية قطعة ارض اطلاقا وانما كان يتسلم جرايات من الشعير والصوف وغيرها . ولذلك فان الافراد العاملين في المبد (والافراد العاملين في المزارع الملكية مؤخرا) لا يمكن اعتبارهم من اعضاء المجتمع الحر .

ان الوجود التوازي لصنفين رئيسيين من الاراضي : ارض المبد او الارض الملكية من ناحية ، وارض المجتمع من الناحية الاخرى (بما في ذلك الارض

(٦) (غان - سام = Gan-Sam) أرض قابلة للبيع .

(٧) من ثلاثة أصناف : ١- نغ - ان - نا أو غان - ن ٢- غان - كور ٣- غان - اورو - لال أو غان - اورو .

الفردية وبحق تملك الاراضي التي تعود بصفة قطعية الى افراد المجتمع (- يمثل نموذج تأريخ القسم الجنوبي من العراق القديم .

ففي مراحلها الاولى (التي لا تتأخر عن بداية عصر السلالة الاولى) حسب كانت ارض المعبد جزءا من ارض المجتمع ويتم زرعها - طبقا لما اورده تيومنيف - من قبل افراد المجتمع وليس من قبل اناس خاصين تابعين للمعبد او معينين له .

ففي خلال عصر السلالة الاولى كان العمل الزراعي كله ، بما في ذلك عمل الري في مزارع المعبد وفي المجتمعات معا ، يؤدي من قبل الرجال الاحرار (من قبل التابعين الاحرار للمعبد وافراد المجتمع الحر بالتابع) في حين لم يكن الارقاء - وان كانوا موجودين باعداد كبيرة - يستخدمون الا كمساعدين للعمال الزراعيين وكذلك في بعض الحرف (مثال ذلك الاناث من الارقاء اللواتي كن يشتغلن في حوانيت النساجين وغيرها)

وطبقا لتقسيم الارض - وهي الوسيلة للاتاج - الى ارض مملوكة من قبل المعبد (أو الملك) وارض مملوكة من قبل المجتمع ، فقد كان سكان بلاد سومر في كل البصور التي نبحتها الان مقسمين الى :

(١) رجال تابعين الى الملك أو المعبد أو يتسلمون الارض من أي منهما شريطة اداء الخدمة فيها .

(٢) رجال يتمتعون بحقوق المواطنة التامة ولهم حصة في ملكية المجتمع - للارض ، أو انهم (في وقت متأخر) يملكون ملكية فردية ، وان حقوق ملكيتهم في هذه الحالة محددة بضرورة عضويتهم في المجتمع حسب .

تبين وثائق البيع التي مرت الاشارة عنها انفا وجود قطع من الاراضي - خارج ارض المعبد - لا تعود الى صنف افراد المجتمع حسب بل ووجود اقطاعيات زراعية واسعة تعود الى الطبقة الارستقراطية الوراثية في المجتمع ، أي الامراء (انسى ، لوغال) و « الساغ - سوغ » ، ساتو ، وغيرهم .

ومن المحتمل ان يكون الكهنة ينتمون أيضا الى هذه الطبقة الارستقراطية لانه لا يوجد أي دليل يؤكد بانهم كانوا عادة من بين اولئك الافراد الذين خصصت لهم اراض من مزارع المعبد . فقد كانت العوائل الارستقراطية تمتلك مزارع تبلغ مئات الهكتارات . ولم تكن طرق استغلال الرقيق قد تطورت بعد الا بشكل ناقص ولذلك فمن الصعب القول بان الارقاء وحدهم هم الذين كانوا يعملون في هذه المزارع .

قد نفترض بان العمل كان يؤدي الى مدى كبير من قبل التابعين الذين كانت اوضاعهم الاجتماعية مماثلة لاوزاع الافراد التابعين للمعابد . فلم يكن الاخيريون في معظمهم معتمدين بصفة غير مباشرة على المعابد ذاتها ، وانما كانوا من التابعين (شولا أو دونا) لافراد اثرياء من الافراد العاملين في المعبد وفي ادارة المعبد . وهكذا كان سكان « دولة المدينة » السومرية يتألفون من :

(١) الطبقة الارستقراطية في المجتمعات (افراد الادارة بما في ذلك الامير والكهنة ذوو الاهمية الكبيرة) التي كانت تمتلك مقاطعات زراعية واسعة أما ملكية فردية من ناحية او ملكية عائلية من ناحية اخرى ، وكانت على أكثر احتمال تستخدم عمل التابعين والارقاء . كذلك كانت ارض المعبد تحت اشراف أفراد هذه الطبقة ، ولو انها كانت في وقت ما قد انتقلت تحت اشراف رقابة الامير الفردية ، واخيرا غدت ملكا له . ومن المحتمل ان تكون هذه الطبقة الارستقراطية هي التي تؤلف « مجلس الكبار » الذي أكدت الوثائق الممثلة وجوده .

(٢) كانت أصناف أفراد المجتمعات (وربما لا يقل عددهم عن نصف السكان) يمتلكون قطعا من اراضي المجتمع ملكية عائلية . وكان هؤلاء ممثلين غالبا بالجمعية الشعبية التي سيتم شرحها فيما بعد .

(٣) التابعون ويشمل هؤلاء (أ) توابع المعبد من حسنى الحال (أفراد ادارة المعبد والصناع ذوو الاهمية وغيرهم) (ب) توابع اخرون للمعبد - أي الجمهور الاعظم لاشخاص المعبد ويحصل هؤلاء على قطع صغيرة من أرض المعبد وجرايات

نوعية لقاء خدمتهم وقد لا يحصل البعض منهم الا على الطعام وجرايات الصوف على أكثر احتمال أيضا (ج) توابع الطبقة الارستقراطية وكان هؤلاء التوابع قبلا من أفراد المجتمع (اللاجئون من المجتمعات الاخرى وصغار الاقارب وغيرهم) •
 (٤) الارقاء بما في ذلك (أ) ارقاء المعبد الذين لا يختلف وضعهم الا بشكل طفيف عن وضع الاصناف الدنيا من التابعين • (ب) الارقاء المملوكين بصفة فردية • ومع ذلك فلم يكن هذان الصنفان كثيري العدد •

ما يزال في استطاعة المرء حتى الى وقت متأخر ان يحكم على تركيب الدول السومرية الاولى ، بالاعتماد اعتمادا واسعا على مدونات الامراء (في هذه المدونات نجد ان الاخيرين ، أي الامراء ، كانوا يمثلون المجتمع والدولة امام أحد الآلهة في كل المسائل التي تخص أعمال البناء - مثل بناء المعابد والقنوات - ويظهرون أيضا في دور القادة العسكريين الفرديين للأشخاص التابعين لهم) أو من سجلات مزارع المعبد التي كان يعتقد عادة بانها تمثل سجلات الدولة •

فلا عجب ان أصبح مستحيلا اكتشاف أية اشارات اخرى عن الهيئات الحكومية في بلاد سومر ، سواء الحكومة الاوليغارشية أو الديمقراطية ، عدا رئيس الدولة • فهذه الحقيقة سوية مع الاشارة المتصورة عن استحالة وجود تركيب اخر للدولة سوى الدولة الاستبدادية في الشرق ، قد ولدت الرأي القائل بان دول المدن (دول الولايات) في جنوبي بلاد بابل كانت تحكم حكما استبداديا • كانت ادارة الدولة السومرية في عصر السلالة الاولى ترأس من قبل حاكم يحمل لقب (انسى) أو (لوغال)^(٨) •

(٨) توضح الكلمة (انسى) اللقب الاول (ان EN) الذي لم يستعمل مؤجرا الا كلقب كهنوتي خالص • ولم تسجل الكلمتان « انسى » و « لوغال » قبل عصر السلالة السابقة الثانية وكانت مجهولة تماما في عصر (جمدة نصر) وحتى في بداية عصر السلالة الاولى لم تكن لهؤلاء الحكام أهمية كبيرة • ولذلك فان من الخطأ أن نعتبر وبدون تحفظ ادارة الامراء السومريين استمرارا مباشرا لوظيفة رؤساء القبائل في المجتمع البدائي •

يقصد بكلمة امير مدينة (أو أمير مدينة الآلهة) « الكاهن الذي يضع اساس
(المعابد أو الابنية الاخرى) » ، فحروف الكلمة تشير الى « المراقب الذي يضع
اساس (بناء ما) » ،

والواقع ان معظم الكتابات القديمة للحكام السومريين كانت مخصصة لبناء
المعابد أو تجديدها ، وانشاء القنوات ، وان الاستغلال العسكري لم يرد ذكره الا
في الاخير ، وفي الدرجة الاولى كفترة تابعة لكتابات البناء . وكقاعدة لم يكن
يشار الى الآلهة بالكلمة « انسى » .

أما « لوغال » ، فإنها تعنى « الرجل الكبير » ، بمعنى « رأس العيلة » ، أو السيد
الاعظم أو السيد (مثال ذلك ليت أو حقل أو عبد) . ولقد استعملت الكلمة على
نطاق واسع للإشارة الى الآلهة وبصفة خاصة الى الآله الرئيس للدولة أو المجتمع ،
ولكن لم يعثر عليها في معظم النصوص السومرية المهجورة . ولم تستعمل للإشارة
الى « حاكم دولة ما » ، قبل عصر السلالة السابقة الثانية (أى قبل اواسط
الالف الثالث قبل الميلاد بفترة قصيرة) . ويبدو ان اللقب يعبر عن سلطة مماثلة
للسلطة التي كان يتمتع بها رب البيت أو سيده .

ان من العسير ان نحدد نطاق سلطة الامير « انسى » بمعارضة سلطة الملك
(لوغال) . فالواضح ان الحالة كانت تختلف في مختلف دول بلاد سومر .
فبعض الدول لم يكن لها « لوغال » ، وبعضها الاخر لم يكن لها « انسى » ، ففى
لكش كان يوجد أحيانا « لوغال » و « انسى » في بعض الولايات أحيانا . ويبدو
ان « لوغال » و « انسى » قد وجدا في وقت واحد .

والرأى السائد ان الحاكم المستقل كان يسمى « لوغال » ، في حين كان الامير
التابع للوغال يسمى انسى . غير اننا نعرف ان بعض الامراء كانوا مستقلين تماما
(مثال اتمينا في لكش) في حين كان بعض الحكام (لوغال) تابعين بصفة مؤكدة
الى حكام « لوغال » اخرين (فقد كان عدد من اللوغال تابعين الى لوغال زاغيسى

حاكم اوما والوركاء ففي الملحمة سمي غلامش أول الامر باسم « ان » واخيرا باسم لوغال تابع للوغال « اكا » •

ويبدو انه في الدول التي كان اللقبان يستعملان فيها ان الفرق يتمثل في صفة ونطاق سلطتهما المذكورة • وعلى هذا كان اتمينا يحمل لقب انسي ، ولكن من المحتمل انه بعد ان أصبح لوغال أخذ يتمتع بسلطة أعلى في دولته الخاصة لانه كان يتزعم جموعا مجتدة من مواطني لكش اثناء كفاحها ضد امّا • ونعرف من جملة قضايا عندما يتزعم الانسي الافراد العسكريين التابعين له أو القسوة العسكرية التابعة للمعبد ، لكننا لا نعرف ما اذا كان يتزعم حقيقة مجموعة من المجندين •

كان الانسي أو اللوغال في دولة « الولاية » يمارس أعلى وظيفة كهنوتية فيها كما كان يرأس أعمال بناء المعابد وأعمال الري باسمه الخاص ابتداء من عصر سلالة اور الاولى في القرن السادس والعشرين قبل الميلاد) وكذلك الوظائف المالية •

ولم تكن الوظائف التشريعية معروفة الا بالنسبة الى اللوغال • فالحاكم لم يكن ، بشكل واضح ، يتصرف كقاض بصفة فردية في أية حالة •

وفي القسم الاخير من عصر السلالة المبكرة كان الحكام يمارسون وظيفة الرقابة على مزارع المعابد والتي حولوها في النهاية الى أملاك خاصة لهم •

ولكن لما كان الانسي واللوغال معا (وحتى اخر الملوك ومنهم شاروم الاكدي*)) يقدمون على شراء الارض مثل أي فرد اخر ، فانهم لم يكونوا المالكون الكبار لكل اراضي المجتمع في الدولة •

والى جنب لوغال دول الولايات المنفصلة وجد في وقت مبكر من بداية عصر السلالة الاولى طراز اخر من اللوغال يحمل القبا من مثل (لوغال الارض)

*) شاروم لم يرد ذكره في ثبت ملوك أكد لأن هذا الثبت يرتبك بعد « شر كلي شري » خامس ملوك الاكديين الذي حكم في الفترة ٢٢٢٣ - ٢١٩٨ قبل الميلاد

(في الوركاء) او « لوغال الكون » (لوغال - كيش في كيش وفي أي مكان اخر) . فاللوغال من هذا الطراز كان يتمتع بسيطرة عالية على ولايات خارج حدود ولايته هو ، وعلى حكامها الذين كان معظمهم في هذه الحالة (ولو لم يكن ذلك دوما) يحمل لقب انسى أو انسى - غار . ومن المحتمل ان الكثيرين من الحكام لم يكونوا يجراؤن على حمل لقب لوغال في ولايتهم الخاصة اذا لم يكن هنالك لوغال من الطراز الثاني (الذي استدعوه باللوغال الزعيم) يستطيع بكل كفاية ان يدعى بالسلطة الكبرى .

كانت سلطة الحاكم داخل مزرعة المعبد التي يحكمها انسى أو لوغال وكذلك فعالياته في أعمال الري والبناء ، غير محددة بآية اجهزة حكومية . ولكن في حالات اخرى كانت اجهزة حكومة المجتمع الذاتية تشارك الحاكم في السلطة .

ولقد كانت هذه الاجهزة تتألف من (١) مجلس الكبار (اب - با - اورو . اب + اش - اورو) . (٢) الجمعية الوطنية المؤلفة من الرجال ذوي القابلية البدنية (غوروش اورو) او « ميس » . فكلتا هاتين الهيئتين كانتا تسميان « انكين . Unken والترجمة الحرفية لها هي « دائرة الشعب » واخيرا اطلق عليهما

الاكديون كلمة « بوخروم Puhrum

وطبعي ان هذه الاجهزة نادرا ما يرد ذكرها في الوثائق الادارية الخاصة بمزارع المعبد ، أو في كتابات الابنية . غير ان هناك دليلا وافيا على وجودها في كل عصور تأريخ القسم الجنوبي القديم من العراق تقريبا من الألفين الثالث والثاني قبل الميلاد ، وحتى في وقت متأخر .

فلقد ورد ذكر مجلس الكبار (اب - با) في نصوص لغوية ، وانه كـان بمثابة مديري مزارع المعبد في عهود جمدة نصر عندما لم تكن مزرعة المعبد قد فصلت بعد عن المجتمع .

ففي شروباك (القرن السابع والعشرون قبل الميلاد) كانت الوثائق تؤرخ بكل وضوح بـ (دورات) الالاقاب وكانت الالاقاب أو الكنى مرتبطة بمختلف.

الوحدات الإقليمية وربما العشائرية أيضا ، (أي الكبار الذين يرأسون المجلس بالتناوب ؟) (انظر الاحوال الجارية في اشور)^(٩) .

ولقد ذكر الكبار كموظفين وشهود للمعاملات في وثائق العصور الاكديّة (القرن الثالث والعشرون قبل الميلاد) وفي عصر سلالة اور الثالثة (القرن الحادي والعشرون قبل الميلاد) .

هناك دليل عن الفعاليات التي كان يقوم بها مجلس الكبار والجمعية الشعبية مما في ملحمة قصة غلغامش و « اكا »^(*) (التي جردت من أي عنصر ميثولوجي والتي تصف الحالة المميزة في عصر السلالة المبكرة الثانية أي حوالي ٢٦٠٠-٢٥٠٠ قبل الميلاد على أقل تقدير) . وكذلك في ملاحم سومرية اخرى .

ان تحليل مدونات مسلة مانشتوسو يبين انه لا مجلس الكبار وحده حسب بل الجمعية الشعبية أيضا كانتا تقومان بدور فعال في الحياة السياسية خلال العصر الاكدي . ذلك لان قصة حرب الملك الاكدي « نارام سوثن »^(**) مع حاكم « كيش » ، « انجور - كيش » تشير الى الجمعية الشعبية في كيش في ذات العصر (القرن الثالث والعشرون قبل الميلاد) ولو ان الجمعية كانت في هذه القضية تصرف في ظروف طارئة .

وتشير احدى كتابات غوديا الى الـ (انكين) . وفي ملحمة غلغامش الاكديّة الحديثة تلعب الجمعية ، في كثير ام قليل ، دورا ايجابيا في حين يواصل مجلس الكبار نشاطه الفعال .

ومع انه في القرن الحادي والعشرين قبل الميلاد بدأ الدين الرسمي الذي

(٩) ربما كانت « بالا » شروباك لا يقصد بها الالقب بل حراس المدينة مثما

كانت عليه الحالة في سوسة في الالف الثاني قبل الميلاد .

(*) « اكا » الملك الثالث والعشرون من ملوك كيش عاصر كلكامش وحاربه في ٢٦٥٠ ق م .

(**) نارام - سن رابع ملوك الاكديين وهو ابن سرجون الاكدي حكم في الفترة ٢٢٦٠ - ٢٢٢٣ قبل الميلاد .

كان يخدم الملوك ويشر بفكرة السلطة الاوتوقراطية ، الا ان مملكة الآلهة ما زالت تصور وكأنها تحكم من قبل ملك الآلهة ليس بصفة دكتاتورية وانما بالاشتراك مع مجلس الكبار الذي كان يتألف من الآلهة الكبار . وقد كانت هذه المملكة هي « المدينة الدينية » وكان فيها الآلهة هم « المواطنون » ، « ميسي » . وينطبق ذات الشيء على « مدينة » العالم السفلي .

كان مجلس الكبار (شيتوم) والجمعيات الشعبية في المدينة (السوم - كاروم - بوخروم ، ما تزال تلعب دورا مهما في حياة الدولة في بلاد بابل في عهد حمورابي (القرن الثامن عشر قبل الميلاد) ، لكنها ما لبثت بعد ذلك ان أصبحت مجرد أجهزة للإدارة المحلية . ونحن نعرف جيدا وظائفها في هذا العصر . فهذه الأجهزة هي خليفة المجتمع الجماعي البدائي ، ولذلك نستطيع ان نفترض بان سلطتها في عصور السلالات المبكرة لم تكن أقل مما كانت عليه في عصر حمورابي . ولما كانت الدول في بلاد سومر ، في معظم الحالات ، استمرارا كل واحدة منها للاحدى « الامارات » فان من الواضح ان يكون مجلس الكبار والجمعية الشعبية للولاية في ذلك العصر يؤلفان أجهزة الدولة بمجموعها .

كان لأجهزة حكومة المجتمع الذاتية في العصر البابلي القديم (في عهد حكم حمورابي واخلافه) عدد من الوظائف الادارية والمالية والادعاء العام والقضائية والبوليسية .

وكان للمجتمع موظفوه المتميزون عن الادارة الملكية . ولا بد ان نفس الوظائف وغيرها كانت موجودة في عصر السلالة المبكرة .

وتظهر لنا الملاحم ان الحاكم في عصر السلالة المبكرة بل حتى بعد السلالة الاكدية ، لم يكن يمارس وظائفه الحربية دون استشارة أجهزة المجتمع . فالجمعية الوطنية - كما يستتج بصفة غير مباشرة من الملاحم - كانت لها سلطة منح حقوق المواطنة (وهكذا منح اوتو - نابشتي^(*) . حقوق الالوهية من قبل

(*) اوتو - نابشتي من أوائل ملوك السلالة الاولى في الوركاء .

الجمعية الآلهية ، بينما حرم غلغامش من الخلود لانه لم يكن هناك شخص يدعو الجمعية الى الاجتماع) •

ويبدو ان مصدر سلطة الحاكم في الاصل ، هو انتخابه من قبل أجهزة المجتمع • ومن المحتمل ان ذات الاجهزة كانت تتمتع بحق تسمية الحاكم • وان انتخاب اورو كاجينا او غوديا من قبل « يد » أحد الآلهة ، من بين كل الرجال الاحرار في الدولة ، ينبغي ان يفسر بانه انتخاب من قبل الجمعية الشعبية • فقد كان « ابخور كيش » حاكم كيش الذي جهز جيشا ضد نارام سن ملك اكّد ، طبقا للملحمة ، قد اختير من قبل الجمعية الشعبية • ففي ملحمة غلغامش الاكديّة حين غادر الملك المدينة حول كل سلطاته الى مجلس الكبار •

وحتى في عصر متأخر نجد في ملحمة « انوما الش » (**) (التي يرقى تاريخها الى ما بعد عصر حمورابي) التي اشدت في أحد المعابد بمناسبة الشعائر السنوية لتحويل الملك السلطة الملكية ، ان سلطة ملك الآله مردوك (وكذلك سلطة خصمه « كنفو » آله الشر) قد صورت وكأنها منبثقة من انتخابه من قبل المجلس •

وقد حددت وظائف الملك هنا ، بكل وضوح ، بشروط الدولة الحقيقية التي كانت مطبقة في الالف الثاني قبل الميلاد • (قيادة الجيش ، والمسائل الاستراتيجية ورئاسة المجلس ، والتشاور مع اجهزة المجتمع) • ولغرض انتخاب ملكا للآلهة ، اعيد انتخاب مردوك في المجلس [En. El 111-129-IV. 2] ان الحقيقة القائلة ان لوغالندا الحاكم السابق في لكش قد استمر يحيا في سلام في المدينة بعد ان نحي عن منصبه من قبل اورو كاجينا ، تجعلنا نفكر ان خلعه عن العرش لم يكن نتيجة انقلاب ثوري وانما تنحية احد الحكام من قبل الاجهزة القانونية في الولاية •

(**) ملحمة انوما الش من الملاحم البابلية القديمة وهي تصور الماء العذب يفيض من حفرة عميقة تحيط بالارض التي بدت في ذلك المحيط على شكل هضبة نائمة فيها جبال عالية استقرت فوقها قبة السماوات مقر الآلهة •

كذلك نستشف من كتابات غوديا احتمال تنحية الحاكم من قبل الجمعية • وهكذا فان سلطة الحاكم خارج الاقليم الذي كان يسيطر عليه مباشرة (اي خارج مزرعة المعبد واخيرا خارج ارض التاج) لم تكن لا اوتقراطية ولا استبدادية بل ولا غير محددة • فعلى النقيض من ذلك اذا لم تكن سيادة سلطة اجهزة المجتمع والصفة الثانوية لسلطة الحاكم صورية تماما ، فان نظام الدولة في بلاد سومر القديمة يصعب ان يطلق عليه اسم النظام الملكي •

ومهما يكن الحال فان سلطة الحاكم السومري خارج نطاق مقاطعته الخاصة كانت محددة تحديدا كبيرا بالارادة الاوليفارشية للطبقة الارستقراطية فى المجتمع ، اي مجلس الكبار ، ومن قبل الجمعية الشعبية بدرجة اقل • غير انه وان كانت هذه الاجهزة باقية من عهود المجتمع البدائي الذي سبق المجتمع الطبقي ، فانه يجب ان لا يظن بأن الدولة كانت فى العصر السومرى ما تزال قائمة فعلا • فقد كانت هذه الاجهزة قبلا ملائمة لحاجيات الطبقة الحاكمة واصبحت جزءا من الاداة الادارية للمجتمع الطبقي ، واستمرت فى الوجود - كما سنرى فيما يلي - خلال التأريخ القديم للعراق ، ولو انها اصبحت فى ذلك الوقت مجرد اجهزة للادارة المحلية ليس الا •

وليس هناك ادنى شك فى ان الدولة التى وجدت فى عصر السلالة المبكرة (من القرن الثامن والعشرين حتى القرن السادس والعشرين قبل الميلاد) لم تكن دولة استبدادية • ولسوف نرى فيما بعد ان اول محاولة لايجاد دولة استبدادية ، ولتقليص اجهزة الحكومة الذاتية للمجتمع الى مستوى الادارة المحلية ، قد جرت فى القرنين الرابع والعشرين والثالث والعشرين قبل الميلاد (اي عصر السلالة الاكدية) ، وان التكوين النهائي للنظام الاستبدادي قد حدث فى عصر سلالة اور الثالثة (القرن الحادي والعشرون قبل الميلاد) •

يتضمن القسم الثانى من البحث التأريخ المفصل لجنوبي العراق كما يشاهد فى ضوء ظهور وتطور الظروف الاجتماعية ومناهج الدولة المميزة لعصر السلالة المبكرة بالشكل الذى تم تصويره بصفة منسقة قبلا •

ففي منتصف الالف الرابع قبل الميلاد وحين بدأ العصر النحاسي في عدد من مناطق الشرق الادنى ، كان الوادي الاوطأ المغمور بالمستنقعات لنهري الفرات ودجلة ما يزال الى درجة كبيرة في مرحلة العصر الحجري الحديث من التطور (حتى عصر المبيد) . وكان عصر الوركاء (الطبقات السابعة عشرة حتى الخامسة من مدينة الوركاء) يتسم بالتقدم الملموس .

وفي عصر جمدة نصر (سنة ٣٠٠٠ قبل الميلاد) وعن طريق تقدم اخر في الري ، وتهيئة الارض ، وارتفاع مستوى الزراعة والحرفة اليدوية ، بدأ تفسير اجتماعي اساسي في الجزء الجنوبي من العراق . ذلك ان الحرف اليدوية قد انفصلت عن الزراعة . وازدادت ثروة المجتمعات التي صاحبها انقسام المجتمع الى اغنياء وفقراء . واصبح الارقاء يستخدمون . وانشئت في كل المدن سجلات من الرقم المصورة للحسابات الاقتصادية تشير الى ان مزرعة المعبد قد ظهرت ، والى ان الكهنة قد بدأوا يؤلفون طائفة اجتماعية منفصلة ولو انهم كانوا ما يزالون يؤلفون جزءا لا يتجزأ من عضوية المجتمع .

ومن المحتمل انه في هذا العصر اصبحت العائلة الموسعة (المجمع الابوي) تؤلف الخلية الاساسية للمجتمع . وفي نهاية العصر ، وطبقا للمصادر المتوفرة لدينا ، وجدت الطبقة الارستقراطية في المجتمع الوراثي التي كانت تمتلك اراضي واسعة .

وما يزال الفن الحربي يحتفظ بسمات ديمقراطية . فلم يكن معروفا آنذاك سوى ابسط الاسلحة (السهم والرمح والهاوة) ولم تكن القوات العسكرية مقسمة الى انواع مختلفة ، ولم يكن الاغنياء والنبلاء يميزون انفسهم عن بقية المحاربين سواء في السلاح ام الملابس . غير ان اسوار المدينة التي اقيمت في اواخر العصر تبين ان عصرا من الحروب قد بدأ ، وأن المجتمع يمكن تصنيفه اجتماعيا وسياسيا الى « مجتمع ديمقراطي عسكري » .

نجد في الوركاء بقايا مبنى كبير منفتح له منصة مزينة باعمدة وفسيفساء

(هو المعروف باسم « المعبد الاحمر ») والذي يمكن ان يكون مقر الاجتماع لمجلس الكبار وللجمعية الشعبية .

وتوضح الاوضاع المحددة في العراق الدور المهم جدا الذي لعبته ادارة الري - الى جانب الرئيس العسكري والمجلس - والتي كانت تتألف حتما من الكهنة الذين كانوا مسؤولين عن ضمان توفير الخصوبة ، والحاصلات الوفيرة بالوسائل اللاتوجيهية (العبادة) وبالوسائل التوجيهية (اي التسهيلات الاروائية) .
فقد كانت مزارع المعبد قبلا هي الصفة المميزة لمجتمع العراق في ذلك العصر ولكنها استمرت ، لبعض الوقت ، تؤلف جزءاً من المجتمع الذي يديره معا الكهنة (ان) والكبار (اب - با) .

وكان سكان جنوبى العراق برمته من ناحية السلالة هم مسن السومريين المتجانسين تقريبا ، كما تشير الى ذلك الاجزاء التى يمكن قراءتها من الوثائق التصويرية ، ذلك لان دليل التتقيات الانثوية لا يؤكد بصفة واقية وجود اشارة واسعة النطاق عن وجود طبقة من الناس سبقت السومريين ؛ فاذا ما وجدت مثل هذه الطبقة السلالية من غير السومريين فانها يجب ان تكون ممثلة في السلالات السومرية .

ومع ذلك وفي مرحلة جد مبكرة اصبح العنصر السامي يحس به فى قسم من جنوبى العراق شمال نهر (فى كي - اورى اولا وفى اكدا اخيرا) ولا سيما من ولاية (كيش) فالى الشمال منها ، وقد تعاظمت قوته مع الزمن .

كانت وحدة السومريين فى عصر جمدة نصر على اكر احتمال قائمة فى شكل وحدة قبلية ، وربما فى شكل اتحاد بين القبائل ، مركزها المدينى هو مدينة « نمر » ، وحين برزت الدولة فى عصر لاحق ، فانها لم تقم على مستوى الاتحاد بل على مستوى اوطأ لطائفة من المجتمعات الريفية المرتبطة فيما بينها ارتباطا وثيقا ، نطلق عليه عبارة تجريبية هي (مجتمع الولاية)^١ مثال ذلك ولاية الوركاء المؤلفة من « كولاب » و « اينسا » ، وولاية لكش التى تضم غرسو ، ولكش ، وسران وغوابا وغيرها) .

وفي عصر السلالة المبكرة التالية من تأريخ جنوبى العراق ، ظهرت الطبقات الاجتماعية الاقتصادية والدولة فى شكلها النهائي ، فنحن نقسم ذلك العصر الى السلالة المبكرة الاولى والثانية (من القرن الثامن والعشرين الى القرن السادس والعشرين قبل الميلاد) ، والى السلالة المبكرة الثالثة (من القرن الخامس والعشرين حتى القرن الرابع والعشرين قبل الميلاد) •

ولقد تميزت بداية عصر السلالات المبكرة بتعاظم القوى المنتجة بشكل ملحوظ ، واستمرار تجميع الثروة ، وبتقدم الهوة فى المجتمع ، وانقسامه الى اغنياء وفقراء • واصبح عمل الرقيق امراً مألوفاً ولو ان الفروع الاساسية من الانتاج (الزراعة التى تشمل الري ، واكثرية الحرف اليدوية استمرت طبقاً للدلالة الوثائقية فى صفة ممتلكات الرجال الاحرار واتباعهم) •

واصبحت القوة العسكرية مثله اكثر فاكثراً فى القوات المتناسكة من راكبي العربات والمشاة الكثيفة التى اجبرت المجندين من المرتزقة على ان يكونوا فى المؤخرة • وهناك دليل على ان هذه القوات كانت مؤلفة من الاشخاص العسكريين الذين كانوا يتبعون الحاكم او ينتمون الى المعابد •

كانت الوركاء فى الجنوب وكيش فى الشمال من البلاد تمثلان اهم مراكز تكوين الدولة ، وذلك طبقاً للبراهين الاثرية وللأسلوب التأريخي السومري • فقد كانت هاتان المدينتان عادة تمارسان الهيمنة على المجتمعات الاخرى فى البلاد • ولم تنجم هذه الهيمنة عن الكفاح فى سبيل تجميع الثروة التى كانت الصفة المميزة لعهد الديمقراطية العسكرية حسب ، بل من الميل ايضا الى توسيع نظام الري وتنظيمه •

وهذا التطلع نحو الاتحاد الذي كان يعود الى اهمية الري فى اقتصاد البلاد والذي نجم بصفة نهائية عن تكوين دولة استبدادية ، قد كشف عن نفسه فى عصر مبكراً جداً • ومع ذلك فان الطوائف الموحدة من المجتمعات التى اوجدتها السلالات الاولى فى كيش والوركاء لم تكن دولا متجانسة ، وانما كانت اتحاداً عسكرياً تحت

سيطرة حاكم لاحدى دول « الولايات » حديثة العهد • فكيانات الدولة المحلية التى كان ظهورها ضروريا لحماية مصالح الطبقة الحاكمة الناهضة ، قد استخدمت الاجهزة البتذلة المتوفرة من حكومة المجتمع الذاتية التى تسيطر عليها ارستقراطية المجتمع الغنية^(١٠) •

ولقد انعكس ابتعاد الطبقة الارستقراطية عن الشعب ، وهى التى كانت تمثل الصفة المميزة فى هذه المرحلة ، فى اعادة تنظيم العبادة • فقد كان الحرم الدينى قبلا مفتوحا لكل فرد ، اما الآن فان المعبد قد قسم الى ساحة الجماهير المتعبدين ، والى مبنى مغلق للكهنة • وقد اصبحت مزارع المعبد منفصلة عن المجتمع وعلى الاخص اصبح افراد المجتمع المحددين ، او اللاجئيين من المجتمعات الاخرى ، يستخدمون الآن هناك فى اعمال الحقل • وقد تحسنت الكتابة وبذلك غدت كاملة ومهياة لامساك حسابات المعبد المعقدة تعقيدا متزايدا •

فى هذا العصر انشئت قصة الملحمة التى تصف الحرب بين « اكا ، حاكم كيش وغلغامش (ان) ولوغال لكش مؤخرا •

وطبقا لقائمة الملك السومري التقليدية ، كان السابق ينتمى الى سلالة كيش الاولى^(*) بينما ينتمى الاخير الى سلالة الوركاء الاولى^(**) •

ومن المحتمل جدا ان يكون هذان الشخصان من الشخصيات التاريخية ، وان حكمهما يجب ان يرقى تاريخيا الى القرن السابع والعشرين قبل الميلاد • ومما

(١٠) نظرا لروابط الابوية داخل العشائر أو العوائل الموسعة ، فان الجمعية الشعبية للمجتمع الريفي لم تكن أداة ديمقراطية حقا لآل أصناف أفراد المجتمعات الابوية كانوا مرتبطين بالتآلف والوحدة مع رؤساء عوائلهم الذين كانوا يؤلفون الطبقة الاوتوقراطية فى العشيرة •

(*) سلالة كيش الاولى ظهرت بعد الطوفان مباشرة وعدد ملوكها ثلاثة وعشرون أولهم « غا - اور » وآخرهم « آغا اواكا » (الابن) الذى حاربه غلغامش وقد انتهت هذه السلالة فى أوائل الألف الثالث قبل الميلاد •

(**) سلالة الوركاء الاولى عدد ملوكها اثنا عشر أولهم مسكيك غاشر وآخرهم لوغال كيتو وقد ظهرت فى بداية الألف الثالث قبل الميلاد •

تجدر الاشارة اليه ان الجمعية الشعبية ، فى قصة الملحمة ، كانت تساند قرار الحاكم فى مقاومة كيش التى امر اميرها الوركاء بان تقوم ببعض أعمال الري المحددة ، فى حين عارض مجلس الكبار تلك المقاومة بشدة .

لقد كانت الحالة نموذجا لتأريخ سومر القديم : فالحاكم الذى ينتمى اجتماعيا الى اعلى طبقة ارسقراطية ، ينبغي له ان يتغلب على مقاومة مجلس الكبار بجهوده الرامية الى تعزيز سلطته الشخصية ، وان يفتش عن مساندة جماهير الرجال الاحرار . ونلاحظ ذات الصورة فى قصص ملحمة اخرى (فى قصة معركة غلغامش ضد خواوا وغيرها) .

ولقد تميزت المراحل الاولى لتكوين الطبقات فى كل الاقطار ، بكفاح العناصر الديمقراطية ضد الاوليفارشية . فلفرض القضاء على الاوليفارشية فى هذا الكفاح تحتاج الديمقراطية الى سلطة قوية كانت ممثلة على سبيل المثال فى اليونان بالطغاة الاوليين .

اما فى بلاد سومر فقد كان هناك عامل اقتصادي وسياسي اضافي ذو أهمية عظمى ونعنى به مزارع المعبد التى كانت السيطرة عليها تثير خصومات عنيفة بين مختلف طبقات الفئة الحاكمة ، ولا سيما الحاكم وموظفوه الاداريون من ناحية ، وبين الكهنة والطبقة الارستقراطية فى المجتمع من ناحية اخرى .

ولذلك كان الحاكم فى بلاد سومر قادرا بالقوات التى يحتفظ بها ، وبالنفوذ السياسي الواسع الذى يتمتع به ، ان تكون له اليد العليا فى الكفاح ضد الاوليفارشية التى كانت تعتمد على عطف الرجال الاحرار . وهكذا كان الحاكم فى مرحلة مبكرة يلعب الدور الذى كان يلعبه الطاغية الاغريقى الذى كانت تسانده الاكثريه من عامة الشعب ، والذى يتطلع الى السلطة الشخصية ضد الاوليفارشية ، وضد اداتها وهى مجلس الكبار .

وما عدا سجلات المعبد (فى اور ، وشروباك) لم تصل الينا سوى كتابات خصصت للتحدث عن فعاليات الحكام فى اعمال البناء ، وذلك من عصر السلالة المبكرة الثانية .

فلقد بلغت السلالة المبكرة الثانية نهايتها قبل سنة ٢٥٠٠ قبل الميلاد بقليل ، وذلك بسقوط سلالة كيش الثانية في الشمال وسلالة اور الاولى في الجنوب •
 فالتقدم المتزايد في القوى الانتاجية ، وتركز الثروة في ايدي الاقلية من الاغنياء (التي دلت عليها القبور الشهيرة في اور) وتسلبت القوات المسلحة ، قليلة العدد لكنها حسنة التدريب وكيافته ، التي كانت تحتفظ بها المعابد او الحكام ، كل هذه الامور قد ادت الى تقدم العصر عندما اصبح الفرد التابع من الطبقة الوسطى التي تعارض المتحدين باسم الالهة ، حاكما ، وحين كان يصعب وجود حاكم اقليمي يتطلع الى ان يفرض سلطانه على كل بلاد سومر ، وحين كانت الحروب تثار في سبيل الحصول على الثروة ، واعادة تنظيم قنوات الري واحتلال الاراضي المروية المجاورة •

ولقد ادت الاتحادات قصيرة الاعداد التي قادتها سلالة اور الاولى ، وسلالة اورنانش (نازي) في لكش ، والسلالتان الثالثة والرابعة في كيش ، وسلالة الوركاء الثالثة ، وسلالة « اكشاك » (**) وغيرها ، ادت هذه كلها الى ان تحارب احداها الاخرى •

وكانت الاوليفارشية ما تزال تحتفظ بقوتها مثال ذلك ان منحوتات اورنانشي (اوانازي) حاكم لكش ، ما تزال تبين الحاكم مصحوبا باهم النبلاء •
 ولقد حقق الحكام ، خطوة خطوة ، تقدما ملموسا في ضم مزارع المعابد اليهم • مثال ذلك ان « مسانيادا » (**) لوغال اور قد عين زوجته كاهنة اعلى لمعبد الولاية الرئيس وهو « تنا - زوين » • وبعد وفاة « اناتوم » الثاني امير لكش اضاف خلفه (انتريزي) الى مسؤولياته كحاكم ، وظائف الكاهن الاعلى للاله الرئيس في الولاية ، في حين خصصت الان المعابد

(*) سلالة اكشاك عدد ملوكها ستة حكموا ٩٩ سنة في النصف الثاني من الالف الثالث قبل الميلاد وكان اولهم « اونزي » وآخرهم شوسن (الابن) •

(**) مس اني - بدا اول منك من سلالة اور الاولى حكم حوالي اربعين سنة في بداية عصر لكش أي في حدود سنة ٢٤٧٥ قبل الميلاد •

الآخري المهمة في لكش الى افراد من عائلة الحاكم ، وقد اعلنت مزارع المعابد بانها غدت ملكا لهؤلاء الافراد (او - روم) •

ولقد اصبح الحاكم يعيش الان في قصر محصن (الربوة (أ) في مدينة كيش) يضم كما يبدو مباني مجلس الكبار ايضا •

ونستطيع ان نرى بشكل افضل نهج هذا التطور التاريخي بالنسبة الى لكش عندما تتوفر لدينا ادلة وافية • فهنا نلاحظ كيف ان الحاكم مؤسس سلالة اور نانشي (اور - نازي) يظفر بالسلطة السياسية الحاسمة • فنحن نرى ظهور ادعاءات الحاكم بان اصله هو الآله وان الآله يحميه •

ونستطيع ان نتعقب نزاعا طويل الامد ودمويا بين اما المجاورة ولكش بسبب اراضي الحدود ، وقنوات الري ، ومحاولة اناتوم حاكم لكش ان يفرض سلطته على البلاد (في حدود سنة ٢٥٠٠ قبل الميلاد) • كذلك حاول خليفته « انام » الاول « واتمين » ايضا ان يتعقبا هذه السياسة • ولكن الحاكمين « انتريزي » و « لوغاليندا » تخليا عن هذه السياسة الخارجية الطموحة ، وركزا جهودهما على الشؤون القائمة في لكش ، حيث نجحا في الحصول على البعض من اوسع المزارع التابعة للمعبد • وقد قوبلت فعاليتهما بمعارضة شديدة من لدن قسم من افراد المجتمع • وكانت النتيجة حدوث انقلاب (يبدو انه كان سلميا بطبيعته) جاء بالأمير اوروكاجينا الى الحكم في لكش •

ويمكن تلخيص اصلاحات اوروكاجينا على الوجه التالي :

(١) الغاء ضرائب معينة كانت تدفع قبلا من قبل كبار رجال الكهنوت ، واحداث معدلات جديدة في الجرايات وفي المرتبات التي كانت تدفع الى بعض الكهنة الذين لم يكونوا ينتمون الى معابد معينة ، وكذلك اجراء تخفيض طفيف في مرتبات الكهنة لبعض الطقوس (مثال ذلك الطقوس الجنائزية) •

(٢) الغاء مختلف الضرائب والائاتوات التي كانت معظمها مفروضة على حسني الحال من الافراد التابعين للمعبد ، والسماح لمن يملكون قطعا من اراضي

المعبد بان يبيعوا بيوتهم واموالهم المقنونة ، وضمان حقهم في التملك غير المحدود والذي لا يجوز انتهاكه ، واستخدام الماء في قطع اراضيهم وما شابه ذلك .

(٣) الاعلان (ويبدو ان ذلك كان بصفة شكلية خالصة) بان مزارع المعبد هي من « الاموال السماوية » وبذلك تم استثنائها من ملكية الحاكم ، والغاء الرقابة الادارية للحاكم على جريات الشعير التي كانت توزع على الكهنة .

(٤) الغاء رسوم المحاكم الحقوقية (التي كان يمارسها موظفو الحاكم ؟) ومختلف اعمال الابتزاز التي كانت تجري قبلا لفائدة الحاكم وادارته وفضلا عن ذلك شملت اصلاحات العائلة والتشريعات الجنائية التي كانت تهدف على اكثر احتمال الى تعزيز العائلة الابوية وملكية العائلة .

من الواضح تماما ان هذه اصلاحات كان يقصد من ورائها الى حد كبير تقليص سلطة الحاكم الاقتصادية والسياسية وتحسين اوضاع الكهنة (وكذلك وضع الطبقة الارستقراطية نتيجة لذلك) .

وما خلا ذلك جرت محاولة لتحسين احوال اكثرية اتباع المعبد تأثرا ، وذلك لغرض كسب تأييدهم على الاكثر ، لان هذه الطبقة من الاشخاص كانت تؤلف اقوات المسلحة لدى الحاكم .

ولقد فسر « ستروف » اصلاحات اوروكاجينا هذه بشكل مغاير ، بان عرف الاشخاص التابعين الى المعبد بانهم اعضاء المجتمع ، ولذلك ظن بان تلك اصلاحات كانت ديمقراطية في جوهرها ، وانها موجهة نحو اصلاح احوال افراد المجتمع والطبقة الدنيا من الكهنة .

والحقيقة العملية هي ان اصلاحات اوروكاجينا لم تحدث سوى تغييرات قليلة ، ان وجدت ، في وضع الافراد العاملين في المعبد . فقد ظلت مزارع المعبد بصفة عملية ملكا لاسرة الحاكم ، ولو ان سحب هذه المزارع من ملكيتها لم يعلن الا بصفة نادرة .

وفي الوقت ذاته (اي في اواخر القرن الرابع والعشرين قبل الميلاد) نجح « لوغال زاغيسي » حاكم «اما» في توحيد اما والوركاء ، واصبح الملك المسيطر على الجنوب^(*) واذ نجح في تحطيم سلطة السلالة الرابعة في كبش في الشمال بدأ الحرب ضد اوروكجينا ، واستطاع ان يضم الى « اما » اكثر من نصف اراضي لكش (الستان الخامسة والسادسة من ملوكية اوركاجينا) .

نظمت الدولة التي اوجدها لوغال زاغيسي حسب خطط تقليدية اذ سمح لمجتمع كل « ولاية » ان ينتخبه كامير لها . وبذلك وضع نفسه ، بصفة عجلة ، تحت سيطرة مجالس الكبار المحلية ، ولم يرغب - كما يظهر - ان يقطع صلاته مع الطبقات الارستقراطية الموروثة في المجتمعات . وفضلا عن ذلك فان دولة لوغال زاغيس لم توحد كل حوض الري في جنوبي العراق .

سرعان ما جوبه لوغال زاغيس بمنافس خطر هو سرجون الاكبر مؤسس دولة جديدة في شمالي القطر كانت « اكد » مركزها وهي مدينة بناها سرجون نفسه حديثا .

يصور العرف التاريخي البابلي سرجون بانه ملك ظهر من بين ابناء الشعب ، وهو شخص ذو اصل ديمقراطي . وقد اعتمد على جيش يمثل المجندين المرتزقة بصفة عامة من السكان ويشبه نوعا جيوش المرتزقة التي وجدت في عصر جمدة نصر التي انتعشت تقاليدها ايضا في تلك الفترة .

ومن المحتمل ان يكون الدعم الذي لقيه من عامة الشعب هو الذي سمح لسرجون ان يدحر لوغال زاغيسي وان يحقق ايجاد سلطة مركزية قوية على الرغم من المعارضة العنيفة التي ابدتها الطبقة الارستقراطية في المجتمع والامراء والحكام المحليون .

(*) لوغال زاغيسي مؤسس سلالة الوركاء الثالثة حكم حوالي خمسة وعشرين سنة وذلك في النصف الثاني من الالف الثالث قبل الميلاد وهو ابن «اوكتش» آخر ملوك « اما » قضى عليه سرجون في حدود (٢٣٤٠ ق م) .

في خلال عهد حكم سرجون وقعت مزارع المعبد نهائيا في املاك الحاكم وبذلك اصبح الخط السياسي لسرجون مناقضا لخط اوروكاجينا •

ان في الامكان ، بتحليل كتابات سرجون والعرف التاريخي المتأخر ، ان تؤرخ بصفة تقريبية تماما ، احداث حكمه •

تم دحر لوغال زاغيس على اكثر احتمال في السنتين الخامسة والسادسة من حكم سرجون والذي يطابق السنتين السادسة والسابعة من حكم اوروكاجينا (اي سنة ٢٣١٣ قبل الميلاد) • وبعد سنة حطم سرجون تحالف امراء الجنوب وانتقم من لكش • فقد تم تدمير معبد الالهة با - اوو ، وتوقفت عملية جمع الوثائق في سجلاته عمليا بسبب الفتح الذي قام به سرجون وليس بسبب الحرب الاولى بين لكش ولوغال زاغيسي^(١١) •

وفي السنة الحادية عشرة من حكمه اعد سرجون حملة عسكرية في اعالي الفرات الى سوريا واسيا الصغرى ، واخيرا استطاع ان يفتح بلاد عيلام • وقد تميزت نهاية حكمه بتمرد عام قام به الكبار ضد حكمه (اي الطبقة الارستقراطية في الولاية) واستطاع سرجون ان يقضي على هذه الثورة •

ولقد ابدى الامراء الصغار في بلاد سومر والكبار المحليون الذين اعترفوا بلوغال زاغيس سيذا لهم مقاومة عنيدة ضد سرجون الذي كانت سلطته تمثل بكل وضوح اعظم تهديد لهم • وهناك امراء كثيرون كانوا داخل ولاياتهم يقاومون الاوليفارشية ايضا في تطلمهم للظفر بالسلطة المطلقة في حين كان الآخرون صنائع للاوليفارشية (مثال ذلك اوروكاجينا) • غير ان جميع الامراء كانوا بصفة اجتماعية متجاسين مع الطبقة الارستقراطية في المجتمع ، وان ايا منهم لم يتطلع الى ان ينشد مساندة جماهير الرجال الاحرار له او يحاول ان ينشئ جيشا من الشعب •

(١١) توجد نصوص في سجلات معبد با - اوو توضح بكل جلاء ضم الاقسام الشمالية من دولة لكش من قبل لوغال زاغيسي •

ولذلك سرعان ما أصبحت منافسة «أكد» غير واقعية في الصراع معها على السلطة ، وان أصبح كل هؤلاء الامراء ابواقا للاوليغارشيات في المجتمعات المحلية ، في الصراع ضد السلطة المركزية . وكان انتصار هؤلاء الامراء يعني الانفصالية ، وانقسام البلاد الى دول وولايات منفصلة ، والى انظمة ري محلية ينبغي القتال في سبيلها . وهذا يعني سيادة كهنة الآلهة المحلية ، والابقاء على العلاقات الابوية البدائية الوثيقة .

كان انتصار «أكد» يعني المركزية ، وتعزيز الوحدة السياسية والاقتصادية للبلاد . ذلك لان نظام الري المركزي الموجه ، واستيلاء الملك على مزارع المعبد ، قد اضعف العلاقات الابوية البدائية وعزز مركز العناصر الاستبدادية ، وقضى على الاوليغارشية ، واوجد طبقة جديدة من النبلاء العسكريين والاداريين .

اما بالنسبة الى جماهير الشعب فقد كان اعظم عدو ظاهر لها هي الاوليغارشية داخل المجتمعات . ولذلك كان ينبغي القضاء على هذه الاوليغارشية حتى ولو في سبيل ضمان وحدة القطر التي كانت تتطلبها طبيعة اقتصاد الري السائد فيه .

لقد أصبح خطر الحكم الاستبدادي واضحا . لكن رسالة سرجون الاخيرة بالشكل الذي اراد اعلانها فيه والترحيب به كزعيم للشعب كان ينبغي له ان يحطم الاوليغارشية ، كانت مماثلة لرسالة اوائل الطغاة الاغريقين ، غير ان ايا من الطغاة الاغريقين لم تكن له السلطة السياسية والاقتصادية التي كان يملكها ملك من ملوك العراق ، لان سلطة الملك هذه كانت تعتمد على سيطرته على الري ، وعلى وظائفه الكهنوتية التي تسمح له بالاستيلاء على مزارع المعبد

وهذا الامر جعل السلطة الملكية هي العنصر الذي يمكن له ان يوحد المجتمعات الفردية بل وان يجسد في ذاته هذا الاتحاد ، وهو الهدف الذي لا يمكن الظفر به عن طريق قمة الطبقة الارستقراطية في المجتمع لان هذه الاخيرة كانت مرتبطة بالوشائج الاقتصادية والدينية المحلية . ولذلك ظهرت

«السلطة الملكية المركزة في العراق فوق ذروة موجة لحركة شعبية ، ولو انه ينبغي ان تذكر بان عمال التربة في مجتمع الرق المبكر لم يكونوا يؤلفون طبقة مستقلة (بفتح الغين) ، ولذلك فلم يكن هناك تساؤل عن حركة المستغلين (بفتح الغين) .
ظهرت عناصر الاستبداد سوية مع الميل الى توحيد مجتمعات «الولايات» التي سبقت عصر سرجون .

اما الان فان الدولة الاستبدادية بالمعنى الصحيح قد اخذت بالظهور والتطور . فلقد بدأ الملوك يتطلعون الان للظفر بالكهنوتية المرتبطة اقتصاديا باراضي التاج الجديدة ، والاقدام على ممارسة الامجاد الدينية بل وحتى تأليه السلطة الملكية .

ولقد احاط الملوك انفسهم بطبقة من النبلاء العسكريين والاداريين وخلقوا جيشا ثابتا كبيرا . وعلى هذا فان انشاء سلطة جديدة قد ثبتت في الواقع فائدتها لجزء صغير تماما من عامة الشعب ، ونعني بهم اولئك الذين حصلوا على الترفيعات في الجيش وفي الادارة ، او اولئك الذين ارتبطوا بالتجارة التي حظيت بفرص كبيرة للتطور في ظل حكم سلالة سرجون (عرض اجراءات التوحيد والروابط التجارية مع اقطار الخليج العربي^(*) والمحيط الهندي ، وربما بناء الطرق ايضا) .

ولقد راح جمهور افراد المجتمعات يقفون غالبا اكثر فاكثر الى جانب الامراء المتمردين ، ولذلك رد انصار سرجون على ذلك بذبح الالاف من السومريين .

ويمكن الاطلاع على وطأة الاوضاع الشديدة للأفراد العاملين الاعتياديين من الاشخاص التابعين لمزارع المعبد (التي اصبحت الان مزارع ملكية) : فقد اصبح

(*) المؤسف للمرة الثانية أن نجد : الكتاب السوفيت حتى الآن يطلقون على الخليج العربي اسم الخليج الفارسي ، في حين ان الغربيين ونخص منهم الانكليز بالدرجة الاولى الذين أطلقوا هذه التسمية قبل قرون عديدة قد عادوا الآن الى الصواب وراحوا يسمون الخليج باسمه الصحيح المؤكد تاريخيا وهو الخليج العربي .

العمال لا يتلقون الآن سوى جرايات عينية بدلا من الجرايات وقطع الاراضي ،
 واصبحوا بالتدريج تقريبا في مصاف الارقاء •

كل هذه العمليات لفتت انتباهها اثناء عهود حكم خلفاء سرجون ، ريموش ،
 وما نشوسو ونارام سن

فتحن نلاحظ ان عددا من المتمردين في المدن السومرية التي تم القضاء
 عليهم بمنتهى القسوة ، وجملة من ثورات القصر التي اشتركت فيها الارستقراطية
 بكل جلاء ، قد عززت المزارع الملكية (مثال ذلك استيلاء مانشتوسو على اقاليم
 ذات اراض شاسعة) ، وتأليه الملك (في عهد حكم نارم سن) •

ولقد نبذ الملك الالخاب التقليدية القديمة للسلطة وهي « لوغال » ومنح
 نفسه لقب [ملك الانحاء الاربعة في العالم] تشبها مع الحقيقة الواقعة وهي ان
 دولة سلاله اكد كانت تضم كل العراق وعددا من الاقطار المجاورة له ، وانها
 كانت اعظم دولة وجدت آنذاك

وعلى الرغم من زيادة انتاج السلع وتعاظم الميل الى الملكية الفردية - الذي
 عكسه تفكك العوائل الابوية وتقسيم اراضيها - ، فان العلاقات الابوية بين
 الطبقة الارستقراطية في المجتمع واتباعها لم تختلف في ذلك العصر •
 ادى اخفاق السلالة الاكدية في وقف زحف القبائل «الگوته» (*) الفازية
 المنحدرة من جبال ايران الى انكشاف مدى ضعف قوة الامبراطورية •

لقد نجم عن الغزو الفوتي تفكك آخر في البلاد ادى الى ظهور مجتمعات
 « الولايات » التي خضعت للجزية على يد رؤساء القبائل الفوتية^(١٢) لكنها مع ذلك
 اثارت القليل من المتاعب لهم •

(*) الفوتيون Gutium و Qutium قبائل هبطت من جبال ايران واستولت على
 جنوبي العراق وحكمته من ٢٢١٠ الى ٢١١٦ ق م . بلغ عدد ملوكهم واحدا
 وعشرين ملكا •

(١٢) ربما كان كل رئيس حسبما نستخلصه من المصادر المتوفرة لدينا ، ينتخب
 لفترة قصيرة ليس الا •

ويبدو ان الغزو الفوتي قد اثار في اول الامر السكان الى التمرد ضد
مضطهدهم في الداخل • ولكن في الاخير اصبح الاحتلال الفوتي ذاته عبئا ثقيلا
على عاتق الشعب •

ولقد فرض الفوتيون على ممثلي الارستقراطيات السومرية جمع الجزية ،
ذلك ان بعض النبلاء السومريين في المملكة الفوتية ، مثل ذلك غوديا في لكش ، قد
اصبحوا هم الحكام الفعليون في جزء كبير من جنوبي العراق (في اواخر القرن
الثاني والعشرين قبل الميلاد)

وقد خصصت كل نشاطات غوديا لبناء المعابد التي كانت تمون بالضرائب
الثقيلة المفروضة على السكان • ويبدو ان غوديا كان في سياسته الداخلية يتعقب
اوروكاجينا في فصل مزارع المعابد عن مزارع الاسرة الحاكمة ، والحفاظ على
الاشكال الابوية للاستقلال • وعلى هذا ينبغي ان تصنف سياسته بانها سياسة
رجعية ارستقراطية تعتمد على مساندة الكهنة في الوقت الذي تحافظ فيه على
الاداة الادارية لاستغلال الجماهير ، التي اوجدتها السلالة الاكديّة •

قضى «اوتوخيفال»(*) ملك الوركاء (في السنة ٢١٠٩ - ٢١٠٨ قبل
الميلاد) على حكم الفوتين وصنائعهم من الارستقراطيين ، وقد استطاع هذا
الملك ان يلف الشعب حوله • وقد انتقلت السلطة بعد وفاة اوتوخيفال الى ايدي
« اور نمو » مؤسس سلالة اور الثالثة •

بدأ اور نمو حكمه بالعلاجات التي طالت الحاجة اليها لاقتصاديات البلاد
المفككة التي تعتمد على مشاريع الري الكبرى • وقد ساعد على انجاز مهمة
تنظيم الدولة الجديدة حقيقة ان سلالة اور الثالثة لم تمد تعالج التقاليد الاوليغارشية
القائمة في الولايات الفردية ، او السلالات التقليدية من الحكام المحليين • فقد
كانت سياستها الداخلية تستند الى مبدأ حق الملك المطلق في امتلاك كل اراضي

*) اوتوخيفال مؤسس سلالة الوركاء الخامسة حكم مدة سبع سنوات وبضعة
اشهر وذلك في حدود ٢١١٦ - ٢١١٠ قبل الميلاد •

المعابد والدولة في العراق ، والى مبدأ تقليص « الانسى » (الحكام) الى درجة الاداريين الملكيين وتمييزهم وفصلهم حسب رغبة الملك • وقد ظفرت المزارع الملكية بالحد الاقصى من ابعادها •

ليست لدينا وثائق عن بيع الحقول في هذا العصر ولو انه توجد سجلات لمعاملات بيع وشراء الدور والحدائق وغيرها • وقد يفترض وجود قيود مفروضة على بيع قطع الاراضي الفردية داخل المجتمعات ولكن هذه الاخيرة ما تزال مطبقة على سكان اراضي التاج كما يظهر ذلك بجلاء من حقيقة ان العمال كان يتم تأجيرهم للعمل في المزارع الملكية من الخارج ، ومن وجود تشريع مزدوج للانسي (الحاكم) ، ومحكمة عدل جماعية •

ولقد تم التغلب على الطبقة الارستقراطية في المجتمع مع مقاطعاتها الزراعية الكبيرة ، من قبل الطبقة الاوتقراطية الجديدة ذلك ان وجود التبعيات الخاصة لم يتفوق طويلا على سلالة اور الثالثة • (انظر اشارة احد التوابع • مكتوم = شوب لوغالا في قوانين لبث - عشتار ملك ايسين في القرن العشرين قبل الميلاد*)

لقد بحث ستروف ، وفي الاونة الاخيرة تيومينيف بكل دقة ، عن التركيب الداخلي للمزارع الملكية في عصر سلالة اور الثالثة • ولذلك فاننا نلزم انفسنا بان لا نعرض سوى صورة عامة لهذا التركيب •

كانت اكثرية الارض تشغلها المزارع الملكية في الاصل ، ولم يكن يخصص سوى جزء صغير منها لصيانة المعبد وادارته •

وكانت كل الاراضي الملكية تزرع من قبل فرق من العمال يشار اليهم بالكلمة العامة وهي «غوروش» اي الرجال ذو «القدرة البدنية» الذين يعملون طيلة ايام السنة ولا يتلقون سوى جرايات عينية ضئيلة •

(*) لبث عشتار هو الملك الخامس من سلالة ايسين دام حكمه احدى عشرة سنة في الفترة ١٩٣٤-١٩٢٤ قبل الميلاد •

وكان الغوروش وكذلك الرقيقات من النساء يستخدمون ايضا في عدد من مشاغل الحرف اليدوية • وكان الغوروش والنساء الرقيقات معا يستغلون بقسوة ، وكانت نسبة الوفيات بينهم عالية الى درجة ان التكاثر الطبيعي لكل هذه القوة العاملة لا يمكن تصوره الا بمشقة •

وعلى هذا فان عمال المزارع الملكية في عهد سلالة اور الثالثة وان كانوا الى درجة كبيرة ليسوا متحدرين من الرقيق حسب بل ومن الافراد الاحرار من الاشخاص التابعين للمعبد ايضا في عصر السلالة المبكرة ، الا ان ابتلاع المزرعة الملكية اياهم ، وتعاظم الاستغلال قد انزلهم بصفة عملية الى حالة الرق ، وقد تضاعف عددهم بما اضيف اليهم من اسرى الحرب •

ومع ذلك تجدر الاشارة الى ان النساء وحدهن كن يسمين بالرقيقات (غم) في حين كان الرجال (غوروش) من الناحية التعبيرية يميزون عن الارقاء الخاصين (ايري • اراد) •

على مثل هذه الشاكلة ظهرت الظروف التاريخية الخاصة بجنوب العراق الى الوجود ، في مستوى واطىء نسبيا من تطور القوى المنتجة في حقول المزارع التاسعة • فهذه المزارع التي كانت تدار حسب مبادئ الاقتصاد القائم على الرق ، كانت ابعد من ان تكون وافية ، وكانت تحتاج في وظيفتها الاعتيادية الى جهاز كبير العدد من المراقبين ، والمشرفين والمفتشين والكتبة وغيرهم ، ممن لا يمكن الاستعاضة عنهم وذلك لغرض اجبار العمال على اتمام واجباتهم •

وفي ذات الوقت نلاحظ وجود تعاظم اكثر في عدد الارقاء المملوكين بصفة فردية •

اما بالنسبة الى تنظيم دولتها فقد كانت مملكة السلالة الثالثة في اور (او كما كانت تدعى رسمياً « مملكة سومر واكد ») تجسيدا نموذجيا للاستبداد الشرقي القديم •

كانت سلطة الملك مطلقة ، في حين كان دور اجهزة الحكومة النائية

المحلية (بما في ذلك محاكم العدالة في المجتمع) قد تم تقليصه الى ادنى حد .
فالولايات لم تعد تمثل دول الحكومات النائية التقليدية بل اصبحت مناطق
ادارية يرأسها موظفون ملكيون ممن اصبحت تلقيهم بكلمة «ناسي» الان اكثر
صوابا وملاءمة .

واتجهت الان كل السياسة الدينية نحو اضافة شرعية فكرية على السلطة
الملكية الاستبدادية على كل بلاد سومر . ففي هذا العصر ولدت نظرية
القرابة الآلهية الاساسية التي تنتقل ذاتيا من حاكم الى حاكم مولود ، وان جملة
من الملوك قد تم تأليههم . وقد صور مجمع الآلهة الجديد وكأن « انليل » ملك
الآلهة هو الذي يرأسه .

ويبدو ان نظام الضرائب قد تم تشكيله على نطاق واسع كضحيات الزامية .
ويجب التأكيد على ان دولة سومر واكد لم تكن دولة سومرية « قومية »
كما كان يشار الى ذلك أحيانا .

فمع ان اللغة الرسمية كانت هي اللغة السومرية في الدرجة الاولى ، الا ان
الدولة كانت حيادية بالنسبة الى الاساس الجنسي لرعاياها . والواقع ان هذا
العصر قد تميز بالتفوق الواسع للعنصر الاكدي (أي تغليب العنصر السامي)
على سكان العراق .

كانت السلطة الملكية تستند الى مساندة البيروقراطية وطبقة الكهنة . وكانت
قاعدتها الاقتصادية متمثلة في حقول المزارع في أراضي التاج . ولم يكن في الامكان
انتاج السلع على مدى واسع خارج نطاق المزارع الملكية ، وان كل فعاليات الحرف
اليدوية والتجارة ، عدا جزء ضئيل منها ، كانت حكرا للملك .

ومع ذلك فان ملوك سلالة اور الثالثة لم يملكوا كل الاراضي الموجودة في
القطر . ذلك لان وجود افراد من المجتمع خارج المزارع الملكية ، والاشئلة
المتناثرة عن عمليات بيع وشراء العقارات وغيرها ، يؤكد وجود اراض غير ملكية
أي اراض تعود الى المجتمع .

كذلك حافظت حكومات المجتمع الذاتية على اساسها ولو في نطاق محدود .
ولما كانت ارض المجتمع والاراضي الخاصة - داخل المجتمع - وكذلك الحكومات
الذاتية في المجتمع ، قد وجدت قبل عصر سلالة اور الثالثة وما بعدها ، فلا يوجد
سبب للافتراض بان هذه الاراضي قد زالت في عهد تلك السلالة ، ذلك لانه قد
توفر لدينا أكثر من دليل مباشر عن وجود اجهزة مجتمع محددة في هذا العصر ،
من امثال محكمة العدل ، ورئيس مجلس الكبار (ابا - اورو) .

ومهما بدأ عليه من الكمال والثبات فان التركيب الاجتماعي والاقتصادي
الاستبدادي للدولة في عصر سلالة اور الثالثة لم يكن بعد ليمثل الصيغة الطبقية
الاخيرة للنظام الاجتماعي والحكومي النموذجي في الشرق القديم . ذلك ان
دولة سلالة اور الثالثة كانت نموا هائلا غير طبيعي يقوم على اساس اقتصاد المزارع
التي كانت تمتلك العديد من الارقاء ، من طراز الاقطاعيات الزائفة التي تتناقض
بصفة قطعية مع مستوى القوى الانتاجية ، لان هذه لا يمكن ان تدار الا بالتأكد
على تحديد اداة الاضطهاد الواسعة غير المنتجة .

ومع ذلك فان القوى الداخلية لم تكن وحدها تكفي لتدمير الدولة فقد
أصبحت الارستقراطية في المجتمع خارج نطاق المرحلة تماما ، في حين غدت
الطبقتان الجديدتان العسكرية والاوليفارشية البيروقراطية (وهما لم تكونا غنيتين
كثيرا مثل طبقة النبلاء السابقة في العشيرة) تؤلفان السند الاساسي للملكية .

ولقد توقف نشاط عامة الشعب توقفا شديدا بسبب من الدولة الاستبدادية ،
فلم يعد هؤلاء يمثلون القوة التي تستطيع ان تقاوم عنف الاستبداد وسطوته .
كذلك أصبح العمال في المزارع الملكية والذين تحولوا الى ارقاء واخضعوا
للمراقبة والعبودية الشديتين ، غير قادرين على ابداء أي عمل ثوري ضد سلطة
من يستغلونهم . ولكن كانت اية ضربة تأتي من الخارج تحرك ، على وجه
التأكيد ، القوى المعادية للسلالة الحاكمة .

ولقد جاءت هذه الضربة قبل سنة ٢٠٠٠ قبل الميلاد بوقت قصير على يد

عدد غير قليل نسبيا من رعاة المواشي الساميين ، هم العموريون ، وعلى يد العيلاميين أيضا(*) .

حدث سقوط سلالة اور الثالثة تغيرا اجتماعيا اساسيا . ذلك ان الانقطاعات الزراعية الزائرة قد تم التخلص منها مرة واحدة والى الابد ، ووزعت اراضي التاج الى قطع صغيرة على الافراد العاملين في المزارع الملكية وعلى العمال التابعين للحقول . وتفرقت دولة سومر واكد الموحدة الى جملة من الممالك المتنافسة التي لم تعد تشبه دول « الولايات » القديمة ، وكل واحدة منها تدعي بان تكون الوراث السياسي لسلالة اور الثالثة .

واخيرا وفي القرن الثامن عشر قبل الميلاد توحد العراق برمته مرة اخرى على يد حمورابي ، واصبح النظام الاجتماعي والسياسي لدولته تجسيدا طبقيًا للاستبداد الشرقي في عصر الاقتصاد القائم على الرق .

تعرض المجتمع العراقي بعد سقوط سلالة اور الثالثة الى عدد من التغيرات . وكما تؤكد المصادر الموثوق بها ، ظفرت المزارع الخاصة التي تمتلك الرقيق ، وكذلك الصناعات ، باوسع ازدهار لها في مملكة « لارسا » في عهد الملوك العيلاميين(**) .

ونحن نلاحظ في عهد حكم حمورابي ظهور عملية جديدة من تركيز القطاع الملكي في الاقتصاد ، وتعاظم رقابة الدولة وسيطرتها على الحياة الاقتصادية ولكن باشكل مختلف عن الاشكال التي كانت موجودة في عهد سلالة اور الثالثة . ذلك ان ارض المعبد ، كما سبق وان اشرنا الى هذا قبلا ، كانت مقسمة في

(*) كان آخر ملك من ملوك سلالة اور الثالثة يدعى « ابي سن » حكم مدة خمس وعشرين سنة في الفترة ١٩٦٩-١٩٤٥ قبل الميلاد .

(**) ظهر من سلالة لارسا اربعة عشر ملكا حكموا مدة (٢٦٤) سنة اولهم « نيلانم » الذي امتد حكمه عشرين سنة وآخرهم يدعى « ريم سن » بن كدرمابوك العيلامي الذي حكم احدى وستين سنة في الفترة ١٨٢٢-١٧٦٣ قبل الميلاد .

عصر السلالة المبكرة الى ثلاثة اصناف هي (نغ - ان - نا) ، و (غان - كور) ،
(و) غان - اورو - لال) •

أما في عهد حمورابي فان اراضي التاج « اكلات - اكلم »
(Eqlat Ækallim) ، قد قسمت ثانية الى ثلاثة اصناف ايضا هي :

(١) الاراضي الملكية الاصلية (اكلات اكلم بالمعنى الضيق أو اكلموم
شارش اكلم او كالو) التي كانت تتألف من المراعي ، واراضي صناديق الاحتياط •
(٢) الارض المخصصة « اكلام كوروماتوم » التي كانت تخصص للموظفين
الملكيين ، وأصحاب الحرف ، والمحاربين والكهنة •

ويمكن بيع هذه القطع من الاراضي (عدا التي تخصص للمحاربين) على
شرط ان يحصل المشتري على وظيفة مشابهة في الخدمة الملكية •

(٣) اكول بلتيم Eql Biltim أو « اكول استختيم Eql Isihtim
وهي الارض المخصصة الى « ناشي بلتيم Nasi Biltim » الى جماعات
أصحاب الحصص في الحاصلات (اشاكوم) •

فهذه القطع التي تؤلف المصدر الرئيسي للايرادات الملكية لا يمكن بيعها
أو شراؤها • وان الكبار من مالكي الاراضي من صنف (اكلموم كوروماتوم)
كانوا يستخدمون الرقيق في ادارة مزارعهم •

أما بالنسبة الى أصحاب الحصص في الغلة فان وضعهم كان واطئا جدا ، وان
عليهم ان يطيعوا طائفة من الزعماء ، وكانوا يعتبرون في خدمة الملك ، ويتقرر
وضعهم ليس بنود العقد وانما بقرارات الادارة العرفية • وعلى هذا ينبغي تفريق
أصحاب الحصص في الغلة عن المزارعين الذين يعملون حسب عقود ، ومع ذلك
كان الاستئجار الفردي للارض من الامور الشائع تطبيقها ، وعلى الاخص بين
الموظفين الملكييين الذين لا يجدون لديهم الوقت الكافي لادارة واستغلال قطع
اراضيهم بانفسهم وذلك بسبب صفة الخدمة التي يؤديونها للملك • ولقد كان

أصحاب الحصص في الغلة يتألفون جزئيا من المتحدرين من الاعضاء الفقراء في المجتمعات ، وجزئيا - كما يبدو - من الرجال الملكيين (غوروش) في العصر السابق .

وفي خارج المزارع الملكية كانت الارض التي تعود بصفة غير مشروطة الى أفراد المجتمع ، مملوكة بصفة فردية لهؤلاء الافراد وتعرف باسم (الارض الداخلية
Equalum Durum اكالوم دوروم) •

ولم يكن المجتمع ولا الادارة الملكية تتدخل في حق أي فرد من المجتمع في تملك « ارضه الداخلية » واستغلالها ، والتخلي عنها ، بما في ذلك حقه في بيعها ، ما دام يدفع الضرائب ، ويقوم باداء واجباته للملك وللمجتمع • لكنه كان ، في حدود العائلة الابوية حسب ، يستطيع ان يمارس حقه في التوصية بارث ما •

لم تكن الحالة التي يملك بها أفراد المجتمع ، من أصحاب الاراضي الداخلية ، موحدة • فالى جانب الفلاحين الذين كانوا يعملون بصفة شخصية يوجد أصحاب الرقيق من ذوي الاهمية الذين يملكون العشرات من الارقاء وعشرات الهكتارات من الاراضي •

وكان أكبر ملاك الاراضي والرقيق هم من الكهنة وممثلي الادارة الملكية الذين يستطيعون بالاضافة الى تخصيصات الاراضي الملكية ان يملكوا اراضي لهم بصفة فردية •

كان الرجال الاحرار في المضمار الاجتماعي السياسي في مملكة حمورابي ينقسمون الى « رجال » (اويلوم Awilum) والى اناس « مستعبدين للخضوع » (مشكين Muskinum) (*) •

وكانت الطبقة الاولى تشمل أعضاء المجتمع وكذلك كبار الموظفين الملكيين •

(*) نود أن يدرك القارئ الكريم ان كلمة « مشكين » البابلية تؤدي نفس المعنى الذي تؤديه كلمة « مسكين » العربية تماما - المترجم

« فالرجال » وحدهم حسب يحق لهم ان يشاركوا في اجهزة حكومة المجتمع الذاتية •

أما الطبقة الثانية فهي تتألف من جميع ملاكي الارض الملكية^(١٣) ، عدا المحاريين ، أي « ريدوم » و « با ايروم » الذين كان وضعهم يختلف نوعا من عن وضع الآخرين •

وإذا ما قورنت مع حقوق أعضاء المجتمع فان حقوق « المشكينم » كانت مقيدة ، لكن مصالحهم محمية الى اخر درجة بقوانين الملك ، وان هذه المصالح في كثير من الاحيان كانت تعرف بانها مصالح القصر أي المزرعة الملكية •

أما بالنظر الى أعضاء المجتمع فان حياتهم وملكيتهم كانتا - ما عدا في بعض الحالات الخاصة - محمية بالقانون الاعتيادي للمجتمعات وليس بقوانين الملك •

فقد المجتمع البابلي في ذلك العصر مظاهره التي تمثل في الطائفة الجماعية المالكة للارض ، لكنه حافظ على صفة الهيئة التي تمتلك بصفة جماعية مصادر المياه ، وصفتها في التنظيم السياسي للمواطنين الذين يمتلكون الاراضي •

ادى سقوط الاحتكار الملكي لانتاج السلع في الزراعة وفي الحرف اليدوية والتجارة أيضا ، الى حدوث تقدم سريع في البيوتات التي تمتلك الرقيق بصفة فردية في الاراضي الملكية وارضى المجتمع معا (والى حق التملك الفردي تبعا لذلك) •

ولقد ادى التخصص الاقتصادي للبيوتات الفردية بدوره الى وجود الحاجة الى الائتمان والى ظهور رأسمال المراهة •

(١٣) ينبغي الافتراض بأنه بعد أن افتتح حمورابي مملكة لارسا الجنوبية أصبح قسم كبير من أراضي المجتمع ملكا للملك وبذلك أصبح الكثيرون من أعضاء المجتمع بهذه الوسيلة من ال « مشكينم » • ولكن على العموم لم تكن الكلمة مشكينم مساوية لعبارة « فرد يسكن الجنوب المستعبد » ولا الكلمة العامة « من رعايا الملك » •

ولقد كان الربا كارثة على المجتمع ، لانه اعاق التقدم الاقتصادي لليونات
الفردية نحو قيام نظام متطور من اقتصاد الرق على النمط الذي عرف لدى
الاغريق والرومان •

ولم يضع حمورابي في قوانينه أية علاجات محددة ضد الربا ، في تطلعه الى
الظفر بمساندة الطبقة العليا من مالكي الرقيق ، وجماهير أعضاء المجتمع الاحرار،
لكن سياسته لم تساعد بصفة حتمية على الوقوف في منتصف الطريق وذلك لان
أغلبية المرايين كانت تتألف من الكهنة ، والوكلاء التجاريين الحكوميين
(لكارو) ، وأعضاء الادارة الملكية الخاصة بالملك ، أي السند الرئيسي لسلطته •
وعلى هذه الشاكلة كانت سياسة حمورابي تحاول ان تحافظ على الموازنة
بين الطبقة البيروقراطية النبيلة وصغار مالكي الرقيق ، بل وحتى الاعضاء العاملين
من المجتمع • غير ان السلطة الاستبدادية غدت الان عائقا لا يقهر في طريق
التطور الحر لتملك الرقيق بصفة فردية •

ومع ان أشكال الملكية ، وتركيب المجتمع ، واقتصاد الرق ، قد أخذت
تقترب كثيرا من النهج التقليدي القديم ، الا انه لم تكن في المجتمع قوى داخلية
تكفي لتحطيم ريقة الاستبداد ، او قادرة على استبدال المركزية الاستبدادية
بمركزية اخرى من نوع اخر ، حيث كان النظام الاقتصادي يعتمد بصفة اساسية
على ري الانهار الذي يفرض وجود نوع ما من الحكومة المركزية •

وعلى هذا الاساس كانت الملكية المركزية الاستبدادية التي أخذت شكلها
هذا في عهد حكم حمورابي ، ظاهرة ضرورية ونموذجية • فلقد تقرر تركيبها
بصفة اساسية بانقسام المجتمع الى أعضاء للمجتمع وتابعين للملك ، في مطابقة مع
تقسيم الارض الى اراض للمجتمع اراض للتاج •

وكان أي ملك من سلالة حمورابي رئيسا اوتقراطيا للدولة • بخولا بساطة
مطلقة ، لانه لم تكن هناك هيئات حكومية في الدولة مستقلة عن الملك •

وكانت موارد الملك الوحيدة هي ما يرثه من اجداده ، أو ما يحصل عليه

عن طريق الفتوحات ، وكلا الموردين يتمثلان في صفة هبة الارض والناس الى الملك من لدن كبار الآلهة وعن طريق الآله المحلي لمدينته •

وكانت شرعية سلطة الملك على كل بلاد بابل تعتمد على ممارسته في كل « ولاية » ، لوظيفة الكاهن الاعلى لآلهها المحلي • وقد ركز الملك في يديه السلطة المطلقة في الامور التشريعية والتنفيذية والادارية والقضائية • وكان لديه مستشار عنوانه الرسمي ما يزال غير معروف لدينا •

ويتضح تركيب الادارة الملكية وادارة المجتمع من العديد من الوثائق ولا سيما من المراسلات الملكية • وكان ممثلو الملك هم حكام المناطق « شير ماتيم » و « شيروم » • ولم يكن هنالك حد فاصل بين مسؤوليات هؤلاء الحكام والموظفين الاخرين • وكانت وظائفهم تقرر على انفراد حسب رغبة الملك •

كانت الوظائف الاساسية للشيروم تتمثل في تزعم القوات المسلحة للمنطقة ، وتجنيد السكان لخدمة العمل الالزامي ، عن طريق مراقبين خاصين (ميشيشوم) ، وجباية الضرائب بمساعدة وكلاء الحكومة التجاريين «تمكروم» ، والجباة «هشادينوم» ، وتنظيم النقل • وكان موظفو الملك الخاصون « شير نديم » مسؤولين عن اعمال الري •

وكانت المزارع الملكية المحلية والاشخاص التابعون لها تحت سيطرة الـ «شكانكوم» (*) الذي يستطيع ان ينوب عن حاكم المقاطعة (شيروم) • وكانت ادارة المزرعة الملكية بصفة عملية تقع ضمن اقليم الـ (مواروم شا باب - ايكالم) • وكانت الادارة الملكية تشتمل على الـ «وكيل تمكري» الذي كان واجبه هو جمع الايرادات الملكية من الوكلاء التجاريين ، والحرفيين ، والافراد الاخرين العائدين الى الملك ، وكان الدفع يجري اما بصفة نقدية او عينية وفي الحالة الاخيرة يباع المنتج من قبل الـ (وكيل تمكري) نفسه الذي له الحق في الاستيلاء على جزء ملموس من الايراد الناتج •

(*) شككاناكوم Sakkanakum تعني « الحاكم » في اللغة البابلية •

ومن موظفي الملك الآخرين هم الـ (تمكرو) الوكلاء التجاريون والحياة وكذلك الـ (وكيل اموري) الذي يرأس كتاب المحاربين والصناع الملكيين • وكان الـ «ساتامي» يمتهدون قطعاً فردية من اراضي التاج •

وكانت الادارة الملكية واجهزة المجتمع مرتبطة سوية بامسئ المدينة او رئيس القرية (ري - اونوم) الذي كان يرأس مجلس الكبار في المجتمع (شيتوم) ، وكذلك محكمة المجتمع القانونية التي كانت تعرف احيانا بالمجلس وحيانا اخرى ببلجنة المجلس الخاصة •

وكان الـ (ري - اونوم) يعالج ، مع المجلس سوية ، مشاكل الملكية ومختلف الامور الادارية المحلية • وكان من واجب المجتمع والري اونوم اعتقال السراق في اقليم المجتمع ، واذا ما اخفقوا في أداء هذا الواجب فان عليهم أن يعوضوا ضحايا السرقات عما فقدوه •

وكانت توجد الى جانب مجلس الكبار ، اجهزة الحكومة الذاتية الاخرى من امثال الجمعية الشعبية لمجتمع المدينة (الوم) ، وهيئة حارس المدينة (باتوم) • ومن المحتمل ان تكون وظائف مجلس الكبار ، والجمعية الشعبية وهيئة حارس المدينة ، تختلف عن سواها في مختلف المجتمعات • وكان لاجهزة المجتمع موظفوها الخاصون بها (من امثال حفظة السجلات والامناء وغيرهم) والخزائن وغيرها • كذلك وجدت قطع غير مقسمة من اراضي المجتمع ولو انها لم تكن واسعة •

وعلى هذه الشاكلة كانت ادارة الدولة في بلاد بابل ذات طبيعة مزدوجة • فمن ناحية كانت هناك الهيئات الحكومية الملكية واجهزة ادارة اراضي التاج والخدام الملكيون • ومن ناحية اخرى توجد اجهزة المجتمع المؤلفة من ممثلي اعضاء المجتمع • وكانت هذه الازدواجية واضحة في الجهاز القضائي ايضا •

ومع ذلك فقد كانت الحالة متباينة في مدينة سيار التجارية حيث يبدو ان الموظف الملكي (وكيل تمكوري) كان يحتل منصب رئيس المجتمع (ري اونوم) •

وفى الوقت ذاته هناك اجهزة اخرى فى المجتمع مثال ذلك القضاة (ديانوم) الذين يحتلون منصب الكبار فى المجتمعات الاخرى • وال (كروم) (كوي امبورويوم) الذي كان يعادل الجمعية الشعبية المحلية ، والمدينة (الوم) • وكل هذه كانت تتمتع بسلطة اوسع مما هي عليه فى المجتمعات الاخرى • ولم تكن هذه الاجهزة تسيطر على ارض المجتمع وعلى افراد المجتمع وحدهم حسب بل كانت تسيطر ايضا على قطع اراضى المحاربين والموظفين والاشخاص الملكيين الاخرين •

ويبدو ان هذا النظام الذي اوجده « سمسوايلونا بن حمورابي » قد القى ظله على كامل المدن التجارية المتمتعة بالحكم الذاتي (سيار ، نفر ، وبابل وغيرها) والتي تطورت فى نهاية الالف الثانى قبل الميلاد • وفى الالف الاول قبل الميلاد كانت وضعية المدن البابلية المتمتعة بالاستقلال الذاتى قد اصبحت مماثلة لوضعية « المقاطعات » الاغريقية فى عهد الملكيات الهلنسية الشرقية •

وكان الاشخاص الأحرار ، واعضاء المجتمعات فى مملكة حمورابي يخضعون الى عدد من الخدمات الالزامية ، وفى الدرجة الاولى الى القيام بحفر القنوات وصيانتها^(١٤) وكذلك تحمل عدة ضرائب نوعية مختلفة •

وعلى هذا فان جزءا من العمل الفائض لافراد المجتمع كان يذهب فى شكل ضرائب وعمل جماعي اجباري ، الى الملك المستبد ، وبدرجة اقل الى المعابد •

ولكن فى مجتمع الرق لم يكن استحصال هذا الجزء من العمل الفائض يوصف بانه استغلال طبقة ما من قبل طبقة اخرى • ولم تكن اداة الادارة الملكية تمثل طبقة اجتماعية اقتصادية منفصلة بحد ذاتها ، وان اعضاء المجتمع لم يكونوا يشملون الفلاحين حسب وانما مالكي الرقيق ايضا • وحتى اعضاء المجتمع الذين

(١٤) لم يكن الارقاء يخضعون لهذا النوع من العمل الاجباري ، عدا اولئك الذين كانوا يرسلون من قبل مالكيهم لغرض تمثيلهم •

كانوا يعملون فى الارض بانفسهم كانوا يتمتعون بحقوق تامة ، وكانوا من الناحية الاجتماعية يأتون بعد طبقة مالكي الرقيق انفسهم •

ولقد بدأ نراء قسم من الطبقة التى تملك الرقيق (البيروقراطية الملكية) على حساب قسم آخر (مالكي الارقاء فى المجتمعات) فى صورة صراع اقتصادى داخل طبقة واحدة وكان ضحاياه من الارقاء الى ابعد مدى •

ولكن فى مسيرة هذا الصراع انحط الكثيرون من اعضاء المجتمعات الذين لم يكونوا يملكون الرقيق الى حافة الفقر ، بسبب الربا ، واصبحوا يخضعون للاستغلال ، ثم سقطوا فى وهدة الديون المستديمة ، واخيرا تحولوا الى ارقاء للدائنين ، او الى عمال ملكيين وبذلك لم يعودوا من الاعضاء الاحرار فى المجتمع •

وحينما كان افراد المجتمع الريفى - الفلاحون - فى المجتمع الاقطاعى الشرقى^(١٥) يؤلفون الطبقة الرئيسة المستغلة (بفتح الغين) ، كانت الطبقة الرئيسة المستغلة (بفتح الغين) فى المجتمع الشرقى لا تمثل فى اعضاء المجتمع وانما فى الارقاء^(١٦) ، حتى ان جزءا كبيرا من مجموع الانتاج العام كان ما يزال ينتج بعمل الاحرار كبقية باقية من الاحوال السائدة فى المجتمع البدائى •

كان الاستبداد فى الدولة الاقطاعية الشرقية خلال العصور الوسطى يقوم على اساس وجود المجتمع الريفى للفلاحين المستغلين من قبل الاقطاعى او (اکتادار . IQTADAR) فى حين كان الاستبداد فى دولة شرقية يعتمد على مجتمع من الفلاحين الاحرار الذين كانوا - عندما بدأ اقتصاد الرق بالظهور - من مالكي الرقيق جزئيا ، او ينتمون الى الطبقة المالكة للرقيق على اكثر احتمال •

لذلك فان سلطة الاستبداد الشرقى فى العصر القديم كانت مقيدة - كما

(١٥) استعملت كلمة «اقطاع» فى هذا البحث بمعناها الماركسي ، أى الإشارة الى كيان اجتماعى اقتصادى قائم على أساس استغلال الفلاحين الذين كانوا يعتمدون بصفة شخصية على سيدهم لكنهم يملكون وسائل الانتاج ، وليس بمعنى الدولة ذات التركيب أو الكيان الابوي - المحرر

(١٦) والتابعون للمزارع الملكية - المحرر •

نقول - بجو المجتمع الاعلى ، وبالعلاقات المجتمع الزائدة حيث كانت المجتمعات .
تمتلك اجهزتها الخاصة بها من الحكومات الذاتية الجماعية التي تعالج القضايا .
الداخلية .

ولم تكن هذه الاجهزة مجرد الاجتماعات التي يعقدها الفلاحون المستقلون .
(بفتح الفين) فى القرية ، وانما هيئات اخرى من الحكومة الذاتية للطبقة .
الحاكمة .

فنحن نعتبر هذه العلاقة الداخلية بين السلطة الملكية ، والاجهزة الادارية .
فى المجتمع اعظم مظهر مميز يميز نظام الدولة الاستبدادية فى العصر القديم عن .
« الاستبدادية الشرقية » ، فى العصر الاقطاعى خلال العصور المتوسطة .

ولقد كان الابقاء على المجتمعات الحرة سواء النوع الشرقى منها ، او النوع .
« المدني » من القدم الطبقي ، يمثل نموذج مرحلة اقتصاد الرق بصفة عامة فى .
الظروف الاستبدادية ، وكذلك فى اشكال اخرى من الحكومات .

كان التطور الآخر الذي حدث فى بلاد بابل فى الالف الاول قبل الميلاد ، .
هو اتقسام المجتمعات الى نوعين . فالمراكز الكبرى للتجارة والحرف اليدوية .
اخذت تميل الى ان تصبح مجتمعات مدنية متمتعة بالاستقلال الذاتى من طراز .
« المقاطعات » ، اما المجتمعات الزراعية الصغرى فانها تضاءلت الى مجرد وحدات .
مالية تحت سلطة الملك ، حيث امتد حق الملكية للملك من اراضي التاج الاصلية .
الى ارض المجتمع .

٢١
٥٧٦

١٥٦

٢١
٥٧٦

الفصل السادس

الأوضاع الزراعية في العصر الآشوري الوسيط

دياكونوف (١٩٤٩)

نعتبر أنفسنا محظوظين تماما بالنظر الى الوثائق التي تشير الى ملكية الارض في العصر الآشوري الوسيط . ذلك لان في متناول يدنا سجلا قانونيا^(١) (يعالج - وهو مجزء - قضية ملكية الارض بين الاشياء الاخرى) ، واكثر من عشرة من معاملات شراء الارض ، وعددا من وثائق معاملات الرهون وغيرها بالنسبة للاموال غير المنقولة^(٢) ، فكل هذه المصادر تسمح لنا بان نرسم صورة شاملة تقريبا .

(١) KAV أي مؤلف شرويدر نصوص الكتابات المسماة في آشور . الاعداد ٦١ نشرت المعاملات والترجمات كاملة من قبل ج . ر . درايفر ، و ، ج . مايلز . أما كتاب « القوانين الآشورية » الذي طبع في اكسفورد في ١٩٣٥ فانه لم يمس القضية المختلف عليها وهي ما اذا كان النص يمثل قوانين بالمعنى الصحيح للكلمة أو خلاصة غير رسمية للقانون الاعتيادي أو سوابقه . ويتضح ان تاريخ النسخة الاصلية لكتاب القانون يرقى الى القرن الثاني عشر قبل الميلاد . انظر ي . ف . وايدنر : سجل القوانين الشرقية ١٢ ، ١٩٣٧ ص ٥٤-٤٦ بالإضافة الى قطع من نص كتاب القانون وبعض هذه القطع في كتاب شرويدر اكثر قدما أما كتاب القانون ذاته فانه يعود الى الوقت الذي كانت فيه آشور ما تزال دولة مدنية - المحرر

(٢) نشر قسم منه في KAJ اي ايننغ : نصوص القانون الآشوري ، والقسم الآخر في كتاب شرويدر نصوص القانون الآشوري . وقد تناول ابلنغ وديفيد كثيرا من النصوص في كتابهما نصوص القوانين الآشورية وكذلك ابلنغ في UAA وكوشيك في NKRA]

فما عدا مدينة اشور او بالاحرى الجزء القائم منها^(٣) وجد فى الضواحي المحيطة باشور فى العصر الاشورى الوسيط ، عدد من المدن الصغيرة ، والقرى او مجاميع المزارع التى كان يطلق عليها اسم مدينة « ألو » ايضا . وعلى غرار مدينة اشور ذاتها فى العصر الاشورى القديم كانت لهذه المدن مجالس «العظماء» التى يرأسها احد الرؤساء (خازي انو) والذى كان على وجه التأكيد يمارس وظائف ادارية^(٤) .

وكان اقليم المدينة (اى المجتمع) مقسما الى المدينة او القرية الاصلية (الو . كبل الو) والارض المزروعة (اوغور الي) او الارض التى تقع خارج التمرية (اينا اكللي) والارض الاحتياط (ككار = اغربلكوس)^(٥) وكذلك

(٣) وجدت حالة مشابهة ايضا فى المدن الآشورية الاخرى . انظر كتاب ابلنغ :
نصوص القانون الآشوري ٢١٥ .

(٤) كتاب القانون (ب) مادة ٦

(٥) تبين الوثائق ان كلمة (اكلو) يجب أن تترجم بمثابة (حقل) (قطعة مزروعة). (قطعة تحت الزرع) أما كلمة «ككورو» فانها تعني (الارض) بكل بساطة وبصفة خاصة (الارض غير المزروعة) مثال ذلك الارض البيضاء القاحلة « ككورو باشي اوتو » . ابلنغ نصوص القانون الآشوري ١٧٤ ، ١٧٥ . استعملها بمثابة مواقع للبناء وغيرها . ولقد جردت « باشي اوتو » من اصل الكلمة « بشي » أما ابلنغ فقد قازنها مع الكلمة الارامية (با ايخو) «المكان المكشوف» وفى كلتا الحالتين فان المعنى المقصود هو «الارض المهمله» . والكلمة الآشورية الحديثة «ككار بوشي» [ARU ٣٣٥-٣٣٦ و ٣٤٤-٣٥٠] لها ذات المعنى . وعلى هذا فان ككاراني تعني (أرض المجتمع غير المستعملة أو الاحتياط) أما ترجمة ابلنغ لعبارة ككارالي بأنها « قطعة المدينة » (UAA ص ٥٥) فانها لا توضح كيف ان ككارالي يمكن أن تكون بديلا لا معدى عنه لحقل مشتركى ، وهي ترجمة عرفية تماما . مثال ذلك ان ابلنغ قد ترجم عبارة (شوشي ايكلي اكللي بيتي دو ان ني) . (أي انه يقرأ بت - دو - ان - ني) اد - وي غسكيري أو بوري او لو او كاكا ار الي اوغور الـ بو اور را قاتي) بأنها ستون ايكو من الحقل ، الارض المبنية المحصنة وأرض تدرية القمح والحقل والبشر أو قطعة المدينة أو أرض الحقل ، أرض «البراتييتي» . والحقيقة ان الترجمة يجب أن تكون (ستين ايكو من الحقل) اببت «دنو» أرض التدرية ، الحديقة والبشر أو أرض المجتمع الاحتياطية ، المنطقة المزروعة من براتييتي المجتمع وقد أكدت النصوص الاخرى هذه الترجمة بالنسبة لكلمة (دونا) انظر ما سيأتي فى هذا الفصل من هذه الكتاب .

الارض الخلفية (كوتالوا)^(٦) .

✓ ونعرف من كتاب القانون (ب) مادة (٥) ان الارض يمكن ان تحدد (بالحد Tahumu Rabi'u Sa Tappu'i الاعظم للشركاء) [تخومو ربي او شا تابوئي الذي تقع ضمنه القطع (بورو) التي تقسم الى حدود صغيرة .

وقد اعرب بعض الباحثين عن رأيه بان هذه الفقرة من كتاب القانون تخص الارض التي تعود الى العوائل الموسعة التي يحتفظ افرادها بقطع فردية لهم^(٧) . وهذا الرأي مغلوط لان الوثائق^(٨) لم تدع ادنى شك في ان هذه « القطع » كانت كبيرة وتتألف من جملة قطع اصغر مساحة .

وعلى هذا فان من حقنا ان نفترض بان « الحد الكبير » يحدد الاقليم الداخلي للمجتمع « الو » الذي قسم الى « قطع » وطبقا لكتاب القانون فان عقوبة الخرق المتعمد للحد الكبير كانت مائة جلدة ، وللحد الصغير خمسين جلدة ، وكانت المائة جلدة اقصى عقوبة من نوعها تطرق اليها كتاب القانون .

وكانت قطع الاراضي المملوكة للأفراد وللعوائل الموسعة يمكن شراؤها او بيعها . ولكن - كقاعدة - لم تكن حدود القطعة موضوعة البحث يشار اليها في صيغ البيع او الشراء . وكان على المشتري ان « يختار ويأخذ » « انسأك الكتي »^(٩)

(٦) انظر الاستعمال الذي لا معدى عنه للكلمات « ككارالي » و « كوتللو » في KAJ ١٤٧ ، ١٥١ ، وغيرها من ناحية وفي KAJ ١٥٢ من ناحية اخرى .

(٧) درايفر ومايلز AL ص ٣٠٣ .

(٨) مثال ذلك اشير في KAJ ١٦٤ الى بيع حقل في قطعة امام ال (خربيتي) وهناك قضايا محددة اكثر تتمثل في كتاب ابنيغ KAJ ٢١٥ نشرت في نسخة خطية حيث يتراوح تعداد القطع من ٢ (ايكو) فما فوق ، وعن مالكيها الذين اعقبوا بالكلمات [لبتي بور ما آ - شور] ولو ان العلامة المستعملة هنا هي (بو BU) (بو Pu) وتقرأ « بورو » اي « بشر » واعتقد ان الامكان تقبل القراءة الصوتية « بيبور Bipur » وبذلك يمكن أن تترجم العبارة بأنها « داخل القطعة (بور) اشور » وان أية ترجمة اخرى لها لا معنى لها . وبعد تعداد بعض القطع الاخرى تأتي عبارة ثانية «المجتمع» (خوربيي)



القطعة التي يريد شرائها ، وعادة ما تكون الصيغة شرطا للحالة التي قد تظهر فيما اذا « لم يقنع » المشتري « لا ايشاليم » بتحويل تلك القطعة الخاصة • ففى مثل هذه الحالة ينبغي ان تعطى له قطعة ملائمة اما (أ) من اية ارض اخرى تعود الى البائع^(١٠) او (ب) من ارض خلفية (كوتللو)^(١١) او ارض احتياطية للمجتمع^(١٢) (ككارالي) •

وفى جميع الاحتمالات كانت الارض تخضع بصفة دورية لاعادة تخصيصها^(١٣) ولو نظريا على الاقل ، ذلك لانه من العسير توضيح السبب الذى

فى نينوى والرئيس (أو الحاكمان) اشور (٠٠٠٠ ان) (اى ٠٠٠٠) (خو - دي - بي - اى - نا آ - شور) (ان خا - زى - آ نو) ولغرض الاطلاع على قائمة مماثلة من قطع الاراضي (مع التهجئة الاعتيادية للعبارة [بو - او - دو] انظر KAJ ١٤٩ وكذلك KAV شرويدر الكتابات المسمارية فى آشور ١٢٥-١٢٩ •

(٩) لم نجد بين الوثائق من الصنف الذى نتحدث عنه الفقرة [انساك ايلاكمي] فى KAJ ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٤ و ١٥٥ ولكن فى KAJ ١٥٠ وبشكل مناقض لرأي ابلنغ [UAA ص ٥٤] كانت قطع الارض تختار سلفا • انظر كوشيكير [Nkta ص ٥٠] وفى KAJ ١٤٨ و ١٥٤ كانت الارض قد قسمت الى قطع بأى معدل تقريبا فى حين ان هذه الفقرة موجودة فى KAJ ١٥٣ و ١٥٥ فى حالة اختيار لا معدى عنه لارض من ال (كوتللو) (الصورة فى KAJ ١٥٣) هي [انساك اشيان اشاليم] أي (انه سيختار ويأخذ ويكون راضيا) وهكذا قد نعتبر شرط حرية الاختيار قاعدة حيثما بيعت قطعة من ارض المجتمع (انظر فيما سيأتي) • أما فى الوثيقة KAJ ١٥٠ فان كلمة [نسكو] لا تعني «انتخب • اختار» كما يعتقد ابلنغ ذلك • وانما «مختار» (كوشيكير المصدر السابق ص ٥٠) ذلك لأن القطعة قد تم رهنها ولذلك فان الاختيار كان قد وقع قبلا • أما معدل سعر القطعة فهو عشرة أمنان (من Minas) لكل «ايكو» من الحقل •

(١٠) KAJ ١٤٨ ، ١٥٤

(١١) KAJ ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٥

(١٢) KAJ ١٥٢

(١٣) يبدو ان كوشيكير كان يميل الى ذات الرأي • أما ابلنغ فلم يحاول توضيح النصوص • فهو يحيل القارئ بصفة عامة الى كوشيكير ولكنه مع ذلك أخفق فى أن يجعل ترجمته مطابقة للنتائج التى توصل اليها كوشيكير إليها •

يجعل من المستحيل منذ بداية المعاملة جدا ، تثبيت القطعة الفردية التي سيحصل عليها المشتري •

والواقع ان القطع او التخصيصات داخل (الحد الكبير) لا تتغير^(١٤) في حين ، ان مستقبل مواقع قطع المالكين الفرديين التي كانت غير مؤكدة في اية اللحظة ، تشير الى ذات النتيجة •

ما الذي يمنع المشتري من ان « يكون راضيا » باستلام قطعة ارض ثبتت في المعاملة ؟ الواضح ان ذلك قد يثير بعض الاعتراضات من جانب من المجتمع • لان الحقيقة الواقعة هي ان القطعة البديلة يجب ان تقطع من ارض المجتمع الاحتياطية التي يصعب ان تكون تحت التصرف الحر لاحد الافراد (البائع) او حتى كل العائلة ليس بمجرد الصدفة (اي انه يجب ان يكون هناك سبب ايضا يجعل الوثائق)^(١٥) بصفة اعتيادية تحتوى على فقرة مثبتة تقول ان المشتري ليس له الحق في اختيار قطعة من طريق او ارض لذرية جماعية ، بشر او حفرة للري^(١٦) او يمنع استعمال مثل هذه التسهيلات او غيرها^(١٧) وبذلك يضمن ان المعاملة لا تتدخل في مصالح المجتمع برمه) •

وقد يتوق المرء الى ان يبين ان في كل هذه القضايا يمكن ان تشترط المعاملة بيع قطعة الارض وفق تحفظات حسب • ومع ان المحامين القدامى قد وضعوا

(١٤) يمكن أن يستخلص هذا من أسماء الحصص [بورو شابتخي] (الحصص ذات الحفرة • انظر أيضا العبارة بورو شابوني خربتني فاذا كان قول ابلنغ بأن (خربتني) ليس اسما صحيحا وانما يعني (صحراء) فان ذلك مصيب لانه تأكد أيضا من حقيقة ان «الحصص» المصاحبة لقطعة محددة قد اشير اليها بأنها علامات أرضية لغرض تحديد موقعها • انظر KAJ ١٤٨ • وكانت الحصص متعددة KAJ ١٣٩

(١٥) في كل صيغ شراء الصنف موضوع البحث عدا KAJ ١٤٨ ، ١٥٠ ص ٢٠٦ ملاحظة ٦ •

(١٦) KAJ ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ •

(١٧) KAJ ١٤٦ ، ١٥١ •

صفة معالجة مثل هذا النوع كمعاملة بيع ، الا ان الشيء المطروح امامنا بصفة عملية هو تحويل حق الاستعمال ليس الا^(١٨) .

ولقد استمر المجتمع في تملك الاراضى ليس اسما حسب بل وبصفة عملية ايضا . صحيح ان المشتري له الافضلية فى اختيار قطعة ما^(١٩) (داخل حدود املاك عائلة البائع) الا ان الواضح ان المجتمع هو الذي يملك القول الفصل فى تقرير نوع القطعة الخاصة التى يراد تحويلها .

ان من العسير ان تقرر ما اذا كان المجتمع يستطيع ان يعترض بصفة مشروطة على المعاملة ذاتها ، ولكن يبدو انه لم يعد يملك مثل هذا الحق ، واذا ما حكمنا على ذلك من حقيقة ان الوثائق لم تدع اى شك حول حق المشتري فى الحصول على قطعة ارض من الارض الاحتياطية للمجتمع ، فلا بد ان تكون هنالك اعتراضات على تحويل قطعة ارض كان المشتري يفكر فيها فى الاصل .

وهكذا فان وضع عضو المجتمع بالنظر الى المجتمع كمالك مطلق فى قضايا بيع ارض ، كان مماثلا لوضع احد المرايين .

من السمات المهمة للنصوص هي الاشارة الصائبة عما اذا كانت الارض التى يجرى تحويلها ملكا موروثا (زتو) او مشتراه (شى اما تو) للبائع . ذلك ان قطعة الارض التى تم شراؤها من قبل والد احد الافراد او جده اصبحت (زتو) اى حصة موروثه فى الاجيال التى اعقبت ذلك . فافرق بين (زتو) و (شى اما تو) يتألف على اكثر احتمال من ان القطعة السابقة كانت جزءا من مزرعة عامة للعائلة ، فى حين ان القطعة الاخيرة كانت ملكا خاصا للمشتري .

(١٨) انظر ترجمة بيع الرقيق KAJ ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ بصفة عاملة . وكان الاتجاه نحو ملازمة ظاهرة قانونية معقدة مع نهج اكثر بساطة من الامور النموذجية فى القانون الآشوري والبابلي وعلى هذا فان البيع بالائتمان والندر للاله كانا يعتبران من قبيل القروض (ا ب . رفتين فى كتابه SVD ص ٣٧-٣٨ .

(١٩) ان الفعل موضوع البحث هو " نسكو " الذي استعمل ايضا - كما بين ذلك كوشيكير فى NKRA ص ٣٨-٣٩ للاشارة الى حق الابن الاكبر فى اختيار الحصة الاولى من الارث (كتاب القانون ب مادة ١) .

وبقدر ما نستطيع ان نستنتج من النصوص المتوفرة لدينا ، لم يكن التأثير القانوني لبيع « زتو » يختلف ابدا عن بيع « شي اما تو » ، وهذا دليل اخر على مقولتنا بان استحالة تحديد قطعة يراد بيعها ، لم يكن يستند الى كونها ملكا جماعيا للعائلة - كما يعتقد كوشيكر ذلك - وانما الى كونها تؤلف الملكية العليا لمجتمع القرية .

من المهم ان نبين ما اذا كان مشتري الارض يصبح واحدا من اعضاء المجتمع ، او ما اذا كانت القطعة التي اشتراها قد تم سنجها بواقع الشراء من احتياطي ارض المجتمع .

كان كوشيكر^(٢٠) يميل الى تقبل الافتراض الاخير ، ما دامت المعاملات موضوعة البحث هي المعنية . فهو يظن ان المشتري قد يصبح واحدا من اعضاء المجتمع في حالة واحدة عندما تكون المعاملات تحتوي على فقرة تقول « انه سيطلب ويأخذ « ابا آ ايلكي » . فمثل هذه الفقرات يمكن العثور عليها اما في الوثائق التي تشير الى حق التخلي (مثال ذلك حق جباية دين ما) ، او تحويل حقوق (مثال ذلك الحق في ان تكون لك الدورة التالية في استعمال قطعة من ارض ملكية) .

والوثائق التي ادرجت في مطبوع سرويدر عن النصوص القانونية الاشورية رقم ١٧٥ ، واتي تختلف عن الوثائق الاخرى لكنها صبت بنفس التعاير ، قد فسرت من قبل كوشيكر بانها تتناول تحويل حق المشاركة في الملكية العامة « للعائلة الموسعة » .

ان من العسير ان تتفق مع رأى كوشيكر هذا . ذلك لانه يبدو بان الخطأ يكمن في رؤيته نوعا واحدا حسب من انواع « الشركة العقارية » اي « العائلة الموسعة » والمجتمع الاقليمي^(٢١) .

(٢٠) المصدر السابق ص ٤٨ - ٤٩ .

(٢١) تم توضيح هذا ايضا بكتاب القانون الآشوري الذي يفرق بين عضو « العائلة الموسعة » الذي يدعى « أبا » (أبو Abu) المادة ٢٥ ، ٤٨ ، ب

والواقع ان قطعة الارض التي يراد بيعها يجري تجديدها ليس بمجرد انها تقع في «حصّة موروثه» (اينازتي) او «في ارض مشتراة» ، «ايناش اماتو» للبائع ولكن تقع ايضا في «منطقة ارض مزروعة لمجتمع ما» اينا اوغر الي •

وكما اشرنا الى ذلك قبلا فان من المصيب بالنظر الى حقيقة ان الارض التي كانت تعود الى ارض المجتمع (وليس الى ارض العائلة الموسعة حسب) ينبغي ان لاتحدد حدود هذه الارض في اللحظة التي يتم فيها البيع • ففي الحالة التي يعترض فيها المجتمع على رضا المشتري بقطعة الارض التي حددت في المعاملة ، فأن المشتري يستطيع الحصول على قطعة اخرى من الاراضي الاحتياطية لمجتمع القرية ، وهذا يشير بكل وضوح الى نوعية الهيئة التي لها حق النقص ضد تحويل الارض •

هذا هو السبب الذي يدع تحليل كوشيكو القانوني البارع لا يسمح لنا باستخلاص نتيجة موادها ان الوثائق التي تضم عبارة «ايناساك الاكي» تضمن سحب قطعة الارض من احتياطي اراضي المجتمع •

والواقع ان الارض المشتراة تبقى تؤلف جزءا من الارض المزروعة «اوغور الي» وهي عبارة ، كما استخلص ذلك من قبل ، لا يمكن ان يحدد موقعها بيسر • والذي اعتقده ان شراء قطعة ارض من اراضي المجتمع تجعل المشتري عضوا في المجتمع على الرغم من التفريق (وهو امر مشروع لاحد الاجيال) بين «الحصّة الموروثة» و «الارض المشتراة» •

ولهذا السبب تماما لم تعد حدود الارض المشتراة تذكر في معاملات اصحاب

المادة ٤-١) وعضو المجتمع الذي يدعى «رفيقا» (تبعو) ب مادة ٨ • وكان الري من اختصاص الجاورين (ب مادة ١٧ ، ١٨) وهو تأكيد آخر على النتيجة التي توصلنا اليها (انظر ما سبق ص ٣١٤) وهي انه كان لصالح المجتمع وليس لصالح العائلة أن تشمل معاملات الشراء على تحفظات مختلفة وعلى الاخص التحفظات التي تشير الى التسهيلات العامة التي تتضمن على سبيل المثال قنوات الري (زروكو) [KAJ او مجازي ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ المياه الموسمية] « نخلو » KAJ ١٤٦ و ١٥١ •

« الحصص الموروثة » • غير ان المشتري لا يدخل ، على وجه التأكيد ، في
« العائلة الموسعة » موضوعة البحث •

اما بالنسبة الى عبارة « انساك ايلاكبي » ، « سيختار ويأخذ » فأنها كما بين
كوشيكرك ذلك ، تفترض فصل قطعة الارض المشتراة عن العائلة الموسعة • وهذا يوضح
سبب استعمال ذات العبارة ، طبقا للمادة الاولى من كتاب القانون (ب) بالنسبة
الى تقسيم الاملاك المشتركة لاحدى « العوائل الموسعة » • ففي الحالة الاخيرة
« يختار » اكبر اعضاء العائلة و « يأخذ » الحصة الاولى ، في حين تقسم بقية
الممتلكات الى اجزاء متساوية ويتم توزيعها عن طريق القرعة •

قد يكون من المصيب هنا ان تلمس اصول المجتمعات في العصر الاشوري
الوسيط فجميع المجتمعات التي ورد ذكرها في الوثائق التي عثر عليها في مدينة
آشور تقع في امكنة قريبة جدا من المدينة^(٢٢) وتحمل في بعض الاحيان اسم
« الو شاديني »^(٢٣) اي « مجتمع ادينو محدد » « الو شاديلو » اي مجتمع نوع من
« الي - اتيلو » وكذلك من دون استعمال العبارة « شاديلو »^(٢٤) وغيرها •

فانما ما قارنا هذا مع الحقيقة القائمة وهي انه توجد داخل «اغور الو» حصص
بالقرعة «بورو» سميت باسماء الاشخاص^(٢٥) فانه لم يكن من المستغرب ان

(٢٢) تم تمثيل هذا بصفة خاصة من قبل أحد المجتمعات (ال سبتي) أو (زبتي)
KAJ ١٧٤ انظر RLA ١ ص ١٧٨ ، ٢٥

(٢٣) KAJ ١٦٤ ، ١٧٥ وغيرها • انظر الو شادادا « مجتمع دادا »
KAJ ١٤٨

(٢٤) KAJ ١٤٩ ، ١٥٦ •

(٢٥) مثال ذلك « بورو شاديني » KAJ ١٥٤ « بور(ا)م (د) ١ - شور
[٠٠٠] KAJ ٢١٥ • وفي حالات اخرى اطلق على الحصص بالقرعة
أسماء مواد محلية • « الحصة ذات الحفرة » KAJ ١٤٨ « الحصة
الصحراوية ؟ » KAJ ١٦٤ ، « حصة امام ٠٠٠ » KAJ ١٤٨ • انظر
أسماء مثل هذه المجتمعات من نظير « ال غبتي - امي » « مجتمع خندق



تكون هذه المجتمعات في الاصل «عوائل موسعة» قسمت ممتلكاتها بالقرعة طبقا للمادة الاولى من كتاب القانون (ب) ، بينما وجدت في العصر الذي تحدث عنه داخل هذه الحصص التي وزعت بالقرعة حصص موروثه، «زتو» اصفر ، لافراد من عوائل موسعة من اصل متأخر (٢٦) .

ومما تجدر الاشارة اليه انه لم يكن هنالك احتياطي من الاراضي المزروعة (اوغارو) يخص مجتمع مدينة آشور ذاتها بصفة مباشرة . وهذا يعزز رأينا في ان نمو «العوائل الموسعة» بل وعلى وجه الدقة ظهور قرى جديدة ، حين تطورت الدولة وازداد الامن خارج اسوار المدينة ، في المناطق التي تقع خارج اسوار المدينة وعلى مقربة من الاراضي المزروعة ، قد نجم عنه حدوث تفكك مجتمع مدينة آشور القديم الى مجتمعات ريفية اصغر ، كانت نواة لنمو العوائل الموسعة .

ومما له ميزته الخاصة ان مدينة آشور كانت منذ بداية العصر الآشوري الوسيط تسمى « ال تبي الي » اي «المدينة التي هي داخل مدينة المجتمع» .

وربما ظهر هذا الاسم عندما انفصلت المدينة الاصلية عن المجتمعات الريفية التي تحيط بها والتي كانت تؤلف جزءا من مجتمع المدينة الاكبر .

لا يوجد شيء مستحيل في تطور المجتمعات الريفية من العائلة الموسعة (٢٧) . ذلك لان وجود المجتمعات الريفية في مجتمعات الري يعتمد على احوال معينة للاتاج ، وبصفة اكثر ، على الطبيعة الجماعية لاعمال الري . ولذلك فان انقسامها

القصر » ، « ال بور ريتي » «مجتمع البئر التي لها أنابيب تحت الارض (هنا وهناك) ، «ال بيتي » ، «مجتمع أنابيب المجاري» KAJ ١٦٢ . فالاسمان الاخيران يعطياننا أساسا للتدليل على وجود أقنية للري تحت الارض في بلاد آشور خلال هذا العصر ، كما بين لي ذلك العلامة ستروف بلطف .

KAJ ١٥٤ ، ١٦٤ ، ٢١٥ .

(٢٧) الواضح ان المجتمعات العائلية الماثلة في بلاد بابل (بيتو) قد عرفت لنا من أحجار الحدود في العصر الكوشي والعصر الذي تلاه . وكذلك المجتمعات العائلية (دمتو) في «ارابخا» . أنظر مقالة يانكوفسكا فيما يلي - المحرر

وتفككها الى مجتمعات جديدة على مختلف الاسس التطورية يعتبر طبيعيا من الناحية النظرية .

وهذا يعني ان المجتمع الشرقي ينبغي ان لا يعتبر بالضرورة انحطاطا مباشرا عن المجتمع البدائي .

وقد نتج بيع وشراء قطع الاراضي بصفة طبيعية عن حقيقة ان بعض الافراد او العوائل كان في مقدورهم امتلاك الاراضي في جملة مجتمعات (٢٨)

وهذه الطبيعة الفجة من ملكية الارض واضحة تماما . فالمجتمع الريفي لم يكن قد وجد حسب ، بل ان المجتمع الريفي كان على وجه التأكيد يمارس حقوق الملكية بالنسبة الى الارض ، وان العوائل الموسعة (٢٩) وليس الافراد هي التي كانت تواجه بصفة اعتيادية وطأة ملاك الاراضي او المربين فيها .

ان تطبيق عملية بيع قطع الاراضي او تحويلها دون تحديد حدودها بحيث يبقى على الدوام وجود احتمال لاستبدالها بقطع مساوية غالبا ، دليل لايمكن دحضه على ان عملية بيع وشراء الارض ما تزال تمثل ظاهرة حديثة بصفة نسبية . ومثل هذه الحالة ما كان لها ان تستمر لو كان اقتصاد السلع قد تطور كثيرا مثلما كانت عليه الحال في بلاد بابل .

وفي الوقت ذاته تبين لنا الوثائق عملية بيع اراض على نطاق واسع في مجتمعات متباينة من قبل طائفة محدودة جدا من الشراة (وقد عرف ان البعض منهم كانوا من المربين) (٣٠) . وهذا يوضح لنا ان الظروف الزراعية القديمة في بلاد آشور كانت تسير في طريق التفكك والانحلال .

(٢٨) مثال ذلك عائلة المربين «ادين كوبي» و «كدين ادد» KAJ ١٧٩

(٢٩) ولو ان الاتجاه نحو تفكك هذه العوائل كان ملحوظا انظر ما سيأتي ص ٤٤٩

(٣٠) كان من بينهم «ادين كوبي» وولده «كدين ادد» اللذين كانا يشتريان الارض كما يتضح ذلك من عدة وثائق .

وما عدا طراز معاملة تحويل الارض الذي تم وصفه قبلا ، والذي نستطيع ان نعتبره بأنه كان يتمشى مع صيغة تملك الفلاح للارض^(٣١) ، وجد طراز آخر من المعاملات كشفت عنه الوثائق التي تسجل بيع المقاطعات الزراعية برمتها «الحقل ، وارض التذرية ، ككور الي ، القليل ام الكثير منها، والبشر» (ابلنغ ١٤٩)، «البيت ، دنو ، البساتين ، الآبار ، ككور الي و ٠٠٠» (ابلنغ ١٥٦) «الحقل ، البيت ، دنو ، ارض التذرية ، البستان ، البشر ، او ككور الي ،» (ابلنغ ١٦٠)، «الحقل ، دنو ، ارض التذرية ، البستان ، البشر ،» (ابلنغ ١٦٢) «الحقل ، دنو ، وارض التذرية (ابلنغ ١٧٧) ، «ارض التذرية او ككور السي ، البستان ، (ابلنغ ١٤٧)» .

وكذلك وجدت ايضا عمليات رهن مماثلة .

كانت مساحة الاراضي التي بيعت في هذا الصنف من المعاملات اكبر ، في حين تشير الوثائق الى ان معدل مساحة الصنف الاول من الاراضي كان حوالي خمسة عشر «ايكو» . فهنا نجد مزارع مساحة الواحدة منها ستون ايكو (١٨ هكتار) (ابلنغ ١٦٠) واكثر من ستين ايكو (اكثر من خمسة وعشرين هكتارا) (ابلنغ ١٤٧) ومائة ايكو (ثلاثون هكتارا) (ابلنغ ١٧٧) بل نجد عزبة كاملة تبلغ قيمتها اربعة وثلاثين «كالين» من القصدير (ابلنغ ١٥٦) اي ما يؤلف حوالي ٦٥ - ٧٠ هكتار او مائتي ايكو غالبا ، وان معدل ثمن الارض كان حوالي ثلاثين مينا للهكتار الواحد .

صحيح اننا نلحق الى جانب هذه العزب قطعا اصغر حجما تبلغ المساحة الواحدة منها ثلاثة ايكو (ابلنغ ١٤٩ ، ١٧٦) .

هنا ينبغي لنا ان نركز الاهتمام على الكلمة «دنو» Dunno التي غالبا ما ترد في الوثائق .

(٣١) حجم القطع خمسة (ايكو) (اكثر من هكتار ونصف بقليل KAJ ١٥٤ ، ٨ ايكو $\frac{٢}{٤}$ هكتار) (KAJ ١٥١ ، ١٠ ايكو (٣ هكتارات) ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٢ ايكو $\frac{٣}{٤}$ هكتار) KAJ ١٥٣ ، ٣٠ ايكو (٩ هكتارات) KAJ ١٤٦ ٣٢ ايكو $\frac{٩}{٢}$ هكتار) ابلنغ : نصوص القانون الآشوري ص ١٥١ .

فطبقا الى كوشيكر في كتابه «النصوص القانونية الجديدة في تل العمارنة ص ٤٥» (*) والذي يشاركه ابلنغ في رأيه ، تصادف في الوثائق تهجئة الكلمة « د - ن نو » . فمثل هذا القول ليس صحيحا ابدا . فانا لم اصادف الكلمة «دنو» مع كلمة «ال» المحددة الا باشتراك عبارة «ال دنو» اي قرية (وربما مزرعة) مع عبارة «دنو» (٣١) (أ) .

فبدلا من (بت دنو) ينبغي على أكثر احتمال ان نقرأ عبارة « بيتو دنو » (بيت ودنو في الكلمة دون اداة وصل فيها) (٣٢) .

ومن ناحية اخرى يبدو ان العبارة (ال دنو) مرادفة للكلمة (دنو) . ومهما يكن الامر فان الكلمتين قد استعملتا دون تمييز للاشارة الى مكان أصل الاشخاص الذين ورد ذكرهم في الوثائق . فالكلمة دنو أو ال دنو كانت تطلق على الشخص الذي اسس ذلك الموقع أو امتلكه . وهكذا مثلا نجد في (ابلنغ ٥٣) عبارة « ج وخ ابادز ؛ من دنو عربو ، سرزيان (ابلنغ ١٠٠) دانيه اسوسيا من ال دنو اسوسيا ، (ابلنغ ١٠١) أ بن ب كاهن من دنو من المدينة الملكية (٣٣) و أ بن أ من دنو نينوآيا (أي مواطن من نينوى) (ابلنغ ١٥٧) « ارض ككورو التي يقع فيها ال دنو ب بن ب » .

ويبدو ان كوشيكر كان مصيبا حين يقارن الكلمة دنو مع الكلمة دمتو (اي البرج) في النصوص التي وجدت في « نوزا » (٣٤) وانه يترجم الكلمة « دنو »

(*) تل العمارنة او تل بني عمران يقع على اضافة اليمنى من النيل على مسافة ثلثمائة كيلو عن القاهرة في موقعه كانت تقوم مدينة اخناتون التي أسسها اخناتون واتخذها عاصمة له .

(٣١) (أ) ابلنغ ١٠٠ ، ١١٠ ، ١٧٥ . انظر بصفة خاصة ابلنغ ١٧٥ شا - لي - شا ال دو ان ني شا - ن (داخل الدنو العائد الى كذا وكذا) .

(٣٢) انظر اكلو دنو (حقل ودنو) ابلنغ ١٦٢ ، ١٧٦ اكلو بيتو دنو (حقل ، بيت ودنو) (ابلنغ ١٦٠) دنو ككور الي - شو (دنو وارض احتياطية لمجتمعه (ابلنغ ٥٣ ، ١٥) وعلى هذا فان بيتو دنو - شو (ابلنغ ٢٠٨) يجب أن تفهم أيضا بأنها تعني « بيته ودنو » .

(٣٣) شاد ن ني شا الى شرو تي (مدن ملكية كانت عواصم للمحافظات . انظر فورير : اقاليم المملكة الآشورية ص ٤٤ بالنسبة الى مدينة «اتليلا»)

(٣٤) كوشيكر : النصوص القانونية الجديدة في تل العمارنة ص ٦٣ (٢)

باسم « بيت او مقر المزرعة » المحاط بالاسوار كما يستخلص ذلك من معناها ،
 من الجذر « دن » (أي القوي) • وتؤيد النصوص مثل هذا الافتراض •
 فمن كتاب ابلنغ « نصوص القوانين الاشورية رقم ٢٠ » نعرف ان ا- (دنو)
 كان يشتمل على « ساحة خارجية » و « بوابة » (حرفيا مخارج بيتو دنو - شو
 [١ - دي] (تار - با - سي - شا موسا أي شا) و (ابلنغ ١٧٥) التي تشير
 أيضا الى « خندق » و « بوابة لـ ؟ المواشي » مو سا أي ش [١] [١٠٠ بولي)
 تنبئنا بان « ال دنو » قد شيد على « ارض بيضاء » (جرداء ؟) « أي - نا كا -
 كي - ري با - سي او - تي) • فمثل هذه المزارع المحصنة كانت بصفة طبيعية
 مظهراً مميزاً للعزبات اوسع •

ولا تحوي الوثائق من الصنف الثاني الصيغة القائلة « سيختار ويأخذ »
 وذلك بالنظر الى حقيقة ان هذه المعاملات تتناول الافار المحدودة بشكل جيد
 للارض • فارض التذرية ، أو بشر ما ، كانت تؤلف علامات جيدة تماما ، وان
 الاشارة الى « دنو » ما ، يمكن ان تستخدم أيضا بمثابة دليل كاف على الموقع •
 ومما يستحق الذكر انه في الوقت الذي تؤكد فيه الوثائق من الصنف الاول
 ان اراضي التذرية ، والطرق ، وتسهيلات السري وغيرها معفاة
 من المعاملة ، فان وثائق الصنف الثاني تشير الى ارض التذرية ، وبشر ماء وما
 شاكلها كاجزاء من العزبة المشتراة •

والشيء الواضح هو ان للعزبات الكبيرة حدودا ثابتة ، وانها لم تعد
 مشمولة باعادة التخصيص الدوري للارض (ولو ان اعادة التخصيص هذه كانت
 ما تزال حتى الى وقت متأخر أكثر من واقع نظري) كما يبين ذلك تطبيق قوائم
 جميع الحصص الموزعة بطريقة القرعة (٣٥) •

ومع ذلك فمن هنا تكون الروابط القائمة بين المزرعة والمجتمع جلية ، لان
 القوائم تطلق - بين المعاملات الاخرى الخاصة بالعقار - اسم « ككورالي » ، أي
 الارض الاحتياطية للمجتمع •

ومما تجدر الاشارة اليه ان من بين أربع صيغ للبيع من هذا الطراز ، والتي

ذكرت فيها عبارة « ككورالي »^(٣٦) توجد صيغتان اشارتا اليها بصفة محددة (بدلا من أرض للتذرية أو أرض تذرية ، وبستان وبشر) وان احدى الصيغ تضع تحفظا هو « أكثر او اقل منها » (ايشو أو مادو) وذلك يعني ان مساحة قطعة الارض المقتطعة من الارض الاحتياطية لا يمكن تحديدها من قبل الفرقاء المتعاقدين^(٣٧) .

أما الصيغة الرابعة فانها محطمة جدا بحيث لا تسمح بترجمة محتواها . وهكذا فالتا نجد في هذه المعاملات أيضا قطعة أرض يمكن ان تقتطع من احتياطي اراضي المجتمع (اوغارو) وان هذه الاخيرة قد اشير اليها أيضا في هذا الصنف من الوثائق^(٣٨) . وليس هناك ادنى شك بان ما كانت تقصده عبارة « ككورالي » انما هو تحويل حق الحصول على حصة في استعمالها ليس الا .

ان هذا يعني انه يمكن ان تظهر عزبات مندمجة في أرض المجتمع ، وان هذه العزبات لم تعد معرضة لاعادة توزيع الاراضي^(٣٩) فهي قد تعود الى عائلة ما ، وتسمى « بيتو » أي « بيت »^(٤٠) وتلك كلمة كانت تطبق في أغلب الاحوال على مجمع « العائلة الموسعة » وعلى هذا فالتا نقرأ في الوثائق (ابلنغ ١٧٢ و ١٧٣) عن أرض في بيت « بورشاري » وفي بيت هشليش - ايلي بن مار - ادغلات . فبورشاري هذا قد تم تعريفه ببورشاري بن بيليا الذي ورد ذكره في الوثيقة (ابلنغ ١٧٥) والذي كان يملك « ال دولي » في أرض اخيه « زمويا » .

(٣٦) ابلنغ ١٤٧ ، ١٦٠ ، ١٤٩ و ١٥٦ .

(٣٧) مثال ذلك ما ورد في ابلنغ ١٦٠ حيث يمكن اعادة الفقرة موضوعة البحث على هذا النحو : اباشي او لاشو شا ك « كل ذلك سيعود أولا يعود الى ك » أي ان البائع لا يعطي ضمنا بأن المشتري سيتسلم تلك القطعة بالذات والتي حددتها المعاملة . غير ان الشيء الذي اشارت اليه مثل هذه المعاملات فعلا ليس نقل قطعة خاصة من الارض الاحتياطية للمجتمع بل بالاحرى نقل حق المشاركة في استعمال هذه الارض .

(٣٨) ما عدا الوثيقة ابلنغ ١٧٧ والتي عليك أن تطلع عليها فيما يلي .

(٣٩) يمكن استخدام حدود مثل هذه العزب الزراعية لتحديد موقع القطعة .

(٤٠) انظر (ال دوني شا أ - شو - شي يا) في ابلنغ ١٠٠ ومما لا شك فيه انها نفس العبارة « بت أ - زو - زي - يا » في ابلنغ ٢٠ انظر كلمة (بيتو) « مزرعة العائلة » (مجمع العائلة) في أحجار الحدود خلال العصر الكشي فقد استعملت الكلمة (بيتو) أيضا للتدليل على بيت مشترك لاختوة منفردين .

ونذكر ذات الوثائق اسم مار - ادغلات • (ربما هو نفس الشخص المعروف لنا من (ابلنغ ١٧٣) • وهو ينتمي بكل جلاء الى ذات العائلة • وهناك عدد من الوثائق^(٤١) يسمح لنا بان تتعقب تأريخ هذه العائلة وممتلكاتها من الاراضي في مجتمع « ادينو »^(٤١) • فقد كان جد العائلة شخصا يدعى « ابليا » له جملة اولاد هم زمويا ، وبورشاري ، وكولي اريش • وكان الاولاد يمتلكون قطعا من الاراضي ومساكن خاصة بهم (داخل حدود مزرعة العائلة) • وعلى هذا الاساس قاىض زمويا ساحة مواشي واسعة بارض جرداء من ممتلكات أخيه كوبي اريش •

(٤١) ابلنغ ١٧٥ ، ١٦٤ ، ١٧٢ وربما ١٧٣ • فالوثيقة ١٧٥ في وضعية رديئة لانها لم تحفظ جيدا وتصعب قراءتها وفهمها • ولذلك فان من المفيد اقتباسها بايجاز ولم تكن إعادة ترتيبها وترجمتها على يد ابلنغ كافية • كونوك م أ - بي - ايلو كونوك م كي - دين - د - ادد اي - ناك - كي - ري با - شي - او - تي ثي - بي - ار - تا - ان اوغار ابي شا اي - دين - ني شام كو - بي اريش مار بليساكي اي مو او تا - باشي ربي أ - ناشوبي اولتي انام زمويا مار بليسا كا ؟ كي ري ؟ تبي م زمويا اخيشو شا ايا ارخي اد موشاني سا ٠٠٠٠ بولي شا ؟ اخيمي م زمويا ماشا اينا بت زمويا ما اينازتي م اتيلي بولاتي ابيشو زتي م ابيلو او م كدين ادد (مار) مي متي ايلي بلاتي مار زمويا اينا ككوري امي ايما كلكارشي امات ما ادغلات مار اتى ايلي بلاني شا الكو اوشوني مار (بدلا من شا ؟) مار ادغلات ايشاموني م كدين ادد ما اتدين ككاراشو اتوناشي مي اناشي مي ابيلو او كدين ادد هارينيمش اتى ايلي بلاتي انا م نخي اشالي مار اخوتاب ادينو ما اوشاب بي او انكا شيم ككري شوني • م ابيثيلو او كدين ادد مخرو ابلو زكو ككار اشو اتوم كيمو ابيثيلو او كدين ادد م نخي شالو او با آوا او ايلاكى (ختم بيثيلو • ختم كدين ادد) وترجمة الوثيقة كما يلي : ان الارض المقتطعة من أرض تقع (عبر النهر) - أرض مجتمع ادينو - والتي وهبها كوبي اريش بن بيليا الى زمويا بن بيليا اخوه مقابل ساحة مواشي كبيرة خارج هذه الارض التي يقع فيها «الدوني» العائد الى بورشاري بن بيليا و ١٠٠ د (؟) داخل (ارض) زمويا أخيه من الخندق [ان قراءة ابلنغ للكلمة «امزرخو» بأنها تعني الولادة الحرة غير صحيحة لغرض ترجمة خندق مقابل كلمة «يارخو» انظر ARU ٢١٠ ، ٢٦ ، AK ص ٢٨-٣٩ ج ١) مع مرافقها لغرض مواشي ؟ والتي تعود أيضا الى اخوة زمويا والتي تقع في بيت زمويا ، وحصة موروثه من أبيه «اتى ايلي - بلاتي» وهي أيضا الحصة الموروثة

←

فالارض كانت تشتمل على « ال دونو » العائد الى اخ اخر هو بور شارى ،
وعلى عقارات اخرى عائدة الى اخوة « زمويا » ، لكن هذا كله كان يعتبر بمثابة
« بيت » زمويا الذي كان يعتبر على أكثر احتمال أكبر اخ لهم •

وقد تمتلك العائلة كثيرا من الاراضي ، لكن الممتلكات المتعددة كانت هي
التي تؤلف الحصة الموروثة لآتى - ايلي - بلاتى بن زمويا ، والتي انتقلت فيما
بعد الى أولاده •

وكانت الارض تشتمل ايضا على قطعة اشتراها مارادغلات بن (؟) آتى ايلي
بلاتى ، والتي انتقلت اخير الى اولاد زمويا • وما عدا ذلك فقد اشترى آتى - ايلي
بلاتى اربعة عشر ايكو من حقل كان يعود الى اولاد عمه كوبي ايريش •

ولقد تغير الوضع الاقتصادى للعائلة فيما بعد ، فقد انتقلت ارض ورثة
« بيليا » الى يد عائلة « اخوتاب » المجاور وولده « نخشو شالمو » • مثال
ذلك أن اخوتاب كان قد اشترى جزءا من ارض « بورشارى » التي كانت قبلا

لكل من ابيثيلو وكدين ادد ولدا آتى ايلي بلاتى بن زمويا • ومن نفس
الارض ، أرض اشتراها مارادغلات بن آتى ايلي بلانى التي أخذها ؟ وابن ؟
من مارادغلات (أو التي اشتراها مارادغلات ثم وهبها كدين ادد ولقد أعطى
وحول كل من ابيثيلو وكدين ادد ولدا آتى ايلي بلانى هذه الارض الى نخى
شالمو بن اخوتاب ، بسعر ، بالسعر (الكامل؟) القصدير ، ثمن أرضهما •
ابيثيلو وكدين ادد كانا قد تسلما وقد قبلا ورثيا (وتلك هي الصيغة
الاعتيادية لمعاملة الشراء - دياكونوف) • وعوضا عن ابيثيلو وكدين ادد
سوف « يطلب نخى شالمو يأخذ هذه الارض » • فالعبارة « سيطلب وسيأخذ »
تشير ، فى نظري ، حسب ، الى ذلك الجزء من الوثيقة الذي يتحدث عن
الارض التي تم شراؤها من قبل ابن (؟) مارادغلات والتي انتقلت أخيرا الى
(أ) و (ك) فى حين أن هذا الأخير قد تنازل عنها بعد ذلك (بالاجارة ؟) • وعلى
هذا فان هذا الجزء من المعاملة يتعلق بتحويل الحقوق تماما ، والذي يوضح
العبارة « ابو آ ايلاكى » وان من العسير أو نقتنع (كما قد يظن ذلك
كوشيك) بأن نخشى شالمو الذي اشترى الارض سيكون من ضمن العائلة
الموسعة للباعة بفضل هذه العبارة •

ملكا لابن احد الاقطاعيين الاثرياء المشهورين ونعنى به « رش نيشو » (ابلنغ ١٧٢) • وكان نخش شالمو بن اخوتاب قد اشترى ما ورثه ولدا « اتى ايلي يلاتى » مثال ذلك جزء من « الارض الجرداء » التى تمت مقايضتها من قبل زمويا ، وكذلك العقارات الاخرى فضلا عن الارض التى اشتراها مارادغلات اول الامر (ابلنغ ١٧٥) • ومن ثم اشترى نخش شالمو من حفيد (اتى ايلي يلاتى) اربعة عشر ايكو من حقل كان جده قد اشتراه (ابلنغ ١٦٣) • وفى ذات الوقت اصبح قسم آخر من ارض بيت مارادغلات من املاك عائلة اخرى (ابلنغ ١٧٣) •

ومما تجب ملاحظته ان مجتمع ادينو ذاته الذى كانت عائلة بيليا واسلافها يملكون بيوتهم فيه ، انما يعود فى الاصل وعلى اكثر احتمال الى « بيت » مماثل (انظر ما سبق فى الفصل الحالي) •

يمثل تأريخ بيوتات بيليا واخوتاب المظاهر الاساسية للملكية الاراضى فى بلاد اشور فى العصر الوسيط • فنحن نلاحظ هنا نشوء « البيوتات » العائلية ، اى مزارع مملوكة لعائلة منفردة (مثال ذلك بيت زمويا الذى يبدو عليه بانه كان الاخ الاكبر ، مع املاك اخوته الواقعة ضمن ذلك البيت) ، وتفكك العائلة الموسعة ، وظهور احد ال (ال دونى) والفقر التدريجى للعائلة والذى اجبرها على ان تباع ارضها ، وشراء القطع المجاورة من الارض من قبل عائلة اغنى •

وهذه الظاهرة الاخيرة ما تزال واضحة بالنسبة الى عائلة ثرية من مقرضى النقود ، اسلاف « رش نيشو » الذين اشتروا عددا من قطع الاراضى من عوائل كانت اتعس حظا ، (ابلنغ ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٥٦ وغيره) • وتشير الوثائق الى جملة من العوائل التى شهدت اياما افضل مثال ذلك عوائل (بابا) (ابلنغ ١٤٦ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦٠) و « مار اوم اشري » (ابلنغ ١٥٠ ، ١٥٢) و « ايفالو » (ابلنغ ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٦٥) وعائلة بيليا التى سبق ذكرها •

(٤٢) ادينو اسم شخص ان ولاية مثال ذلك ولاية ادينى المعروفة باسم « بيت ادينى » - المترجم

والشيء المميز بصفة خاصة هو ان قضايا الفقر كانت جد واضحة لان روابط « العائلة الموسعة » كانت ما تزال قوية ، ولان الممتلكات المشتركة للعائلة قد تم الحفاظ عليها (اما بصفة تامة او جزئية) اي بين الفلاحين على اكثر احتمال .

اما بالنسبة الى اولئك الذين اشتروا الارض فان ممتلكاتهم (وهي ممتلكات فردية خالصة) قد اخذت تتقل - حسبما نعرف ذلك - بصفة مباشرة من الاب الى الابن . وعلى هذه الشاكلة كانت قضية المشتري اخوتاب وولده نخش شالو ، ومثل هذا ذاته ينطبق على قضية (رش نبيثو) وولده ادين كوبي ، وحفيده « كدين ادد » (٤٣) .

ولا تقل عن ذلك اهمية حقيقة ان السبب في تحويل الارض - كما يترامى ذلك من بعض القضايا التي يشك فيها - هي الديون (٤٤) ، وان المشترين كانوا من المرايين .

وكان رهن الارض كضمان للقروض من الامور الشائعة الاستعمال في هذا العصر (٤٥) ، فقد كانت قطعة الارض المرتهنة توضع تحت تصرف الدائن مباشرة في بعض الاحيان ، وانها كقاعدة تصبح ملكا له اذا ما اخفق المدين في تسديد ديونه في التاريخ المحدد لها .

وطالما كان الاناس الاثرياء واصحاب النفوذ ، هم الذين يستطيعون شراء الارض ، وبذلك ينشئون مزارع مأهولة ، يصبح مفهوما ذلك السبب الذي يجعل البيوتات التي تتخذ لها صفة مزارع ثابتة ، معفاة بكل وضوح من عملية اعادة تخصيص الارض الدورية ، وان المجتمعات الفلاحية كانت على اكثر احتمال اضعف من ان تخضع هذه البيوتات لمثل هذا الاجراء .

(٤٣) ومع ذلك فقد كانت املاك الذين اشتروا من عائلة (بلشيمو) مملوكة

للعائلة ابلنغ ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٤٤) ابلنغ ١٥٠ ، ١٦٥ .

(٤٥) انظر ما سيأتي بعد قليل في هذا الفصل .

فقد كان البيت « بيتو » يشتمل ، او ربما - على اية حالة - كان يشتمل على « حصّة من القصر = زنى ايكالي » ، وتظل طبيعة هذه الحصص واصلها غامضين بالاحرى . ذلك لان حق القصر (اي الدولة) فى ان يرث ملكية المواطن (مثال ذلك ايلولة تركة من لا وارث له الى الدولة) امر غير محتمل ، لان وجود عوائل موسعة غالبا ما يتجاوز احتمال حدوث وفاة من دون وريث .

وما خلا ذلك ففى حالتين ، حينما تشير الوثائق الى حصّة القصر (اي فى «بيت» بورشاري وفي بيت شمش عمري) ، لا يوجد ادنى شك فى ان هذه الحصّة ، كانت تقع فى « بيت » رجل اما كان له اولاد اخوة واقارب آخرون ، أو جملة من الاولاد^(٤٦) .

وفضلا عن ذلك فان الوثائق لم تتناول الوراثة بعد بور شارى وشمش عمري ، وانما تحدثت عن حصّة فى بيتها . ويبدو ان اقتراح كوشيك^(٤٧) بان « حصّة القصر » قد نشأت طبقا للمادة الثالثة من كتاب القانون (ب) امر مشكوك فيه ايضا . ذلك لان هذه الفقرة تقول انه فى حالة تهرب عضو من اسرة موسعة « لكي يتجنب عمل السخرة او اية خدمة اخرى » « فان الملك سوف يتصرف بحصّة ذلك اشخص حسبما يريد » .

واذا ما قبلنا هذا التفسير فان علينا ان نفترض بان قضايا الهرب كانت جد صريحة . ذلك لان ما لا يقل عن اربع من الوثائق التى اشارت الى « حصّة القصر = زنى ايكالي »^(٤٨) قد وجدت سالمة .

(٤٦) ابلنخ ١٧٥ ، ١ ، تتحدثان عن بورشاري وشمش عمري بالتتابع .

(٤٧) NKRA ص ٤٤ (اي كوشيك : وثائق جديدة فى تل العمارنة) .

(٤٨) ابلنخ ١٧٢ ، ١٦٣ ، ١٨٣ وشرويدر ٢١٠ ويعتبر كوشيك الوثيقة المبهمة (١٠) بأنها تضم ذات المجموعة على وجه الدقة التى « تبدأ باليوم الاول من شهر سبعو SIPU فى المؤسسة المسماة « كورباني بن ريشي بن اباشي - ايلو » . ولقد قام بربرييو واخوته وأولاد عمورو - نصير بن اشور - اكيشا » بتقسيم وتوزيع الحقول وتلك التى كانت تقع فى داخل القرية (الو) وهم لا يتحملون مسئولية واحد منهم بالنسبة الى الآخر امام الادعاء . «بيت» ادد شارى ، حصّة «اربتيو» والآخرين ، اولاد كورباني .

ينبغي توجيه الانتباه الى حقيقة مؤداها انه فى الوقت الذي تحدث فيه الوثيقة (ابلنغ ١٧٢) عن حصّة القصر ، والوثيقتان (شرويدر ٢١٠ وابلنغ ١٧٣) تتحدثان بتحديد اكثر عن « حصّة القصر مع قمحه = زتي اكالى ادي شي اى شا ، (اى ايراده) ، فان الوثيقة (ابلنغ ١٨٣) لا تتحدث الا عن « شي او شا زتي اكالى = قمح (اى ايراد) حصّة القصر ، التى حولت من قبل الملك الى شخص ما . فاذا لم يكن لهذا الشخص شيء ما سوى ايراد من حصّة القصر فان السؤال الذي سي طرح حتما : من هو الذي كان يملك الحصّة ذاتها ، وماذا يحصل المالك منها اذا لم تعد عليه باي ايراد ؟ الم تكن « حصّة القصر » قطعة ارض ينبغي ان تزرع من قبل افراد المجتمع او « بيت » ما لصالح الملك ؟ (٤٩) .

ومهما يكن الامر فان ملكية الملك للارض لم تكن على اكثر احتمال محددة بحصّة القصر . وعلى هذا فنحن نعرف ان اشخاص المزرعة الملكية يضمون قيما بينهم رئيس الرعاة « انكيدو » ومدير الري « زريكو » واوكيل على البساتين « امل كيري »^(٥٠) والمقصود بكلمة البساتين هنا هو على اكثر احتمال بساتين

ختم بربربعيو ختم اربتيو واولاد كورياني . . ويؤكد ختم اربتيو واخوته رضاهم بالتحويل . ويظن كوشيكري ان حصّة اربتيو واخوته ربما كانت (حصّة القصر) وقد انتقلت الى اربتيو لغرض الاستعمال . وقد كان « نى » وابوه من كبار الموظفين لان كليهما كانا يمتلكان دائرة (LIMU ليمو) (ابلنغ ١٠ ، ١٤٩) . واقل من ذلك مشابهة انها كانت حصّة اشتراها جد (نى) الذي دخل بهذه الصفة الى « بيت » البائع . وما تجدر الاشارة اليه ان « بربربعيو » كان - كما يوضح كوشيكري ذلك على اساس الوثائق ابلنغ ٨ و ١٧٤ - من الاقارب البعيدين لعائلة الملكية . واذا ما تعقبنا تفسير كوشيكري فان هذا قد يفسر وجود (حصّة القصر) بين قطع اراضي عائلته ، وعلى هذا كان القصر فى الواقع واحدا من موارثه .

(٤٩) يبدو ان حالة مماثلة كانت قد وجدت فى الامبراطورية الحثية . انظر القوانين الحثية المادة ٤٠ [وقد أصبح مفهوما بفضل ن . ب يانكوفسكا ان مثل هذه الحصص كانت تتحول الى املاك القصر كنوع من الضريبة مقابل استعمال المياه - المحرر] .

(٥٠) ابلنغ ص ٢٨ .

« المدينة الداخلية ال لبى الي » التى أشارت اليها المدونات الملكية تكرر^(٥١) ،
وانها كانت على الاكثر تقع فى القسم الشمالي من مدينة اشور^(٥٢) .

وغالبا ما تشير الوثائق الحسابة الى المواشي^(٥٣) ولو انها كانت فى الغالب
كهدايا (نمورتو) (Namurtu) من حكام المقاطعات وغيرهم من الاشخاص
(الموظفين ؟) مع القمح^(٥٤) والاعناب^(٥٥) وغيرها .

ومن المهم ان نبحث عن نوع العلاقة الداخلية بين مزارع القصر ومزارع
المعابد ، والكيفية التى ترتبط فيها بيت المدينة الذى استمر وجوده فى هذا
العصر^(٥٥) .

فالمدونات الملكية والوثائق الادارية وان كانت تشير الى عدد من الدوائر
الاقتصادية (« بيت الخبازين » و « بيت انزرائب » وما شاكلها) ، لا تساعدنا
على ان نستخلص منها ما اذا كانت هذه الدوائر تعود الى المزارع الملكية ام المعبد .
ولقد وضحت هذه النقطة فى المادة الاولى (أ) من كتاب القانون الاشوري .
فطبقاً لهذا القانون يقدم السارق من المعبد الى المحاكمة امام كاهن وليس امام
محكمة قانونية اعتيادية ، وان للمعابد استقلالها وسيادتها المعترف بها . ومع ذلك
فليس لدينا دليل مباشر على ملكية المعبد فى هذا العصر^(٥٧) .

(٥١) IAK ١ ص ٣٨-٣٩ ، ٨٠-٨١ ، ١٠٤-١٠٥ .

(٥٢) RLA ١ ص ١٩٣ ، ٦٦ .

(٥٣) ابلنغ ١٨٥-١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٠-٢١٤ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ ،
٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٥٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ،
٢٧١ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ - ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٣٠١ ،
٣١١ - ٣١٤ .

(٥٤) ابلنغ ٢١٦ - ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ،
٢٦٩ ، ٢٩٢ ، ٣٠٨ ، ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٥٥) ابلنغ ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٢٩٢ . يجب ان تكرر دراسة خاصة للوثائق الادارية
فى المزرعة الملكية خلال العصر الآشوري الوسيط .

(٥٦) NKRA ص ٤٦ (كوشيك : وثائق حديثة من تل العمارنة) .

(٥٧) RLA ١ ص ١٩١-١٩٣ ومع ذلك فاننا نعرف بأن الاشخاص الذين
ينذرون للاله كانوا يمنحون قطعاً من الاراضي كانت بعد وفاة الشخص

وكما كانت عليه الحالة تماما في بلاد بابل من العصور المبكرة حتى العصور الإسلامية ، وفي بلاد اشور ذاتها خلال العصر الاشوري الحديث كان تخصيص الاراضي للموظفين بقصد خدمتها مطبقا ايضا في العصر الاشوري الوسيط^(٥٨) .

ويبدو من المحتمل ان الوثائق التي سلف ذكرها كانت تتناول تحويل الملك لاليراد من « حصّة القصر » وان « الحصص » ذاتها تشير الى هذا الاجراء . وكما بين كوشيكر فان مثل هذه التخصيصات لم تكن وراثية^(٥٩) .

ومما تجدر الاشارة اليه ان هذه القطع يمكن ان تشتري من الملك من قبل فريق ثالث ، اذ ان هناك وثيقة^(٦٠) يبيع فيها الامير اشور اوبالط Assur-Uballit الى شخص معين ، حق استغلال احدى القطع .

المنذور تعود الى عائلته . انظر ابننخ ١٧٩ حيث نجد ان الشخص المنذور ليس سوى كدين ادد بن المرابي الشهير ادين كوبي وانه هو نفسه كان يمارس الربا على نطاق واسع .

(٥٨) في الوثيقة ١٧٧ يقر ال (اوكلو) اشور نيراري (او يبيع ؟) الى شخص معين مزرعة من مائة وخمسة ايكو كان جده اوكلو اشور ربي قد أعطاها الى شخص آخر . وطبقا للوثيقة ١٦٢ فقد أقر الاوكلو اشور - بعل - نشيشو بقطعتين من الارض ، واحدة منهما تشمل كل المزرعة الى أحد الموظفين أو أحد أفراد الحاشية الملكية (س) الذي رهن القطعتين . فاذا ما انتقلت قطعة الارض المرتهنة الى الدائن (ا) (على أكثر احتمال في حالة عدم تسديد الدين من قبل س) فان الدائن ، وبأمر من الاوكلو (الملك) سيبيع الملك الى شخص معين حدده الملك ، أي فلان (أ) الذي تملك « البيت » داخل الحدود التي تقع القطع موضوعة البحث فيها . هناك ثلاث نتائج مهمة يمكن استخلاصها من هذه الوثيقة : أولا ان القطعة المخصصة من قبل الملك يمكن رهنها (وهذا يعارض القاعدة البابلية . انظر قوانين حمورابي المواد ٢٦-٤٢) . ثانيا يحتفظ الملك بحقوق ملكية القطعة المخصصة ويستطيع أن يغيرها حسب ارادته أو يشير الى الشخص الذي يجب أن تباع له . ثالثا : في هذه الحالات يظهر الملك في دور ووظيفة «اوكلو» . ولقد ترجم كوشيكر هذه الوثيقة بطريقة مغايرة نوعا ما فادعى ان (أ) كان هو الدائن ، وأن (أ) هو الشخص الذي كان له الحق في الدورة التالية من استغلال القطعة (انظر ابلنخ ٦٠ . غير ان هذا لا يغير النتائج العامة التي توصلنا اليها .

(٥٩) ص ٤٦ .

(٦٠) KAJ ١٦٠ (ابننخ نصوص القانون الاشوري) .

ولا تتحدث الوثائق المتوفرة الا عن تخصيصات المخدم الملكيين موزعة من
حصّة القصر او من الاراضي الاحتياطية للمجتمعات ، سواء كانت هذه الاراضي
موزعة من ارض ملكية اصلية او انها ليست غير معروفة .

ومما تجب ملاحظته بهذه المناسبة ان الملك سلطة الاشراف على ارض
المجتمع . فكل المعاملات^(٦١) التي تتناول تحويل ارض مقارنة حسب الصيغة
المألوفة (سيجرر اي البائع) الارض اي يجعلها معفاة من ادعاءات الفريق الثالث ،
يتم قياسها بجبل الملك الذي تقاس به الاراضي ، وان يكتب رقما قويا (اي
الوثيقة النهائية)^(٦٢) امام الملك (اكلا ازكو اينا اشال شاري امداد او دوبا دناتا
اينا بانى شاري) (شتر) .

ولقد عرف كوشيكري بشكل مصيب علاقة هذه الصيغة بالمادة السادسة من
كتاب القانون الاشوري (ب) وطبقاً فان بيع العقار يجب ان يعلن رسمياً مسبقاً ،
لفرض اشعار الذين يحتمل ان يدعوا بملكيتهم لذلك العقاره . فاذا لم تقدم
ادعاءات فيه حسب العبارة المحددة ، فان هذا سيتم التحقق منه عن طريق هيئة
خاصة تضم ممثلين عن الملك وعن القرية .

لم كان الملكك يهتم بمعاملات العقار ؟ اوضح ان الملك كان فى هذا
العصر ، كما هو الامر فى العصر الاشوري القديم ، يعالج - كحاكم (اوكلو) -
مشاكل الملكية^(٦٣) . فما عدا ذلك كان نقل قطع الارض مرتبطاً بفرض الضريبة

(٦١) باستثناء الوثائق التي تحمل فقرة « او با آ ايلكي » والوثائق : ابلنغ ١٦٢
(التي تحمل اسم الامير) و ١٦٠ التي تسجل ليس بيع قطعة من الارض بل
صيغاً تشير الى قطعة ما . أما فى الوثائق ١٥٦ ، ١٧٤ ، ١٧٦ فان خاتمة
النصوص لم تصل اليها .

(٦٢) كانت ذات الكلمة معروفة فى العصر الاشوري القديم ولكن بصفة مميزة
بدلاً من العبارة التي كانت شائعة فى العصر الاشوري الوسيط وهي « دبو
دناتو اينا بانى شاري » (اللوح القوي امام الملك) أصبحت العبارة « دبو دنم
شا اليم » ، (اللوح القوي للمجتمع المدني) انظر كوشيكري المصدر السابق
ص ٣٢٥ .

(٦٣) [حاول المؤلف أن يبين فى فصل سابق من الكتاب الذي أخذ منه هذا
التلخيص ان كلمة « اوكلو » تعني موظف مجتمع مدينة اشور الذي كان



ونظام الخدمة الاجبارية • وتلك حقيقة سنعود اليها فيما بعد •

وتؤكد الوثائق التعاظم الهائل لنفوذ الملك اذا ما قورن مع دوره فى العصر الاشورى القديم •

وحين كزن يعالج قضايا الملكية كان الملك يتصرف بصفة (اوكلو) وهو ليس الملك دوماً^(٦٤) ، وانى لا اظن ان الملك فى هذه الحالات يظهر فى دور المالك الاعلى لكل الارض فى الدولة •

وحتى فى العصر الاشورى الحديث كان الملك عادة يعتبر بانه يملك حق الاشراف على الملكية وضريبة الارض ليس بصفته ملكا ، فى هذه الحالة ، وانما بصفة اوكلو ليس الا^(٦٥) اى كممثل للدولة بصفة جلية • فهذا التحديد المعين لامتيازات الملك ولا امتيازات الدولة ، من المظاهر المميزة لبلاد اشور ، وهو غير معروف تماما فى بلاد بابل •

ان كل ما اتينا على تبياناه فيما سبق يسمح لنا بان نعيد تركيب النظام التالى للملكية الارض فى العصر الاشورى الوسيط ، (وقد اهملنا ان نأخذ بنظر الاعتبار ارض المعب وارض التاج لانه لا يوجد دليل وثائقى عليها) • ذلك لان ارض اى مجتمع مدنى كانت تشتمل على عدد من المجتمعات الريفية التى كانت تمتلك كل الارض • ومثل هذه الارض قد قسمت الى (١) ارض مزروعة مقسمة الى قطع تؤلف حصص اسر الاعضاء الفرديين فى المجتمع والتى كان يعاد تخصيصها بصفة دورية ولو بشكل نظري على الاقل ، (٢) ارض احتياطية (مراعى ؟) التى يكون لعضو المجتمع حق الحصول على حصة فيها ، (٣) المنطقة السكنية داخل القرية او المدينة •

يعالج قضايا الملكية وان دائرته كانت مشتركة ، ولكن ليس بالضرورة ، مع دائرة الحاكم عادة (اشي اكو) • وفى بلاد بابل كانت الوظائف المماثلة تعود بصفة جلية الى دائرة ال (سسكو - ساسوغ] - المحرر •

(٦٤) برنادون اخى بن اشور ادد الثالث كان اوكلو دون أن يكون ملكا ، ابلنخ (٦٥) كوهلر وانكناد ١-٣٠ •

وكانت الارض قبلا تباع وتشتري • فقد اشترت العوائل الموسعة والافراد قطعا من الاراضي بقصد انشاء مزارع اكبر ، وقد اقام المالكون الجدد واتباعهم في هذه المزارع داخل مقرات محصنة (ال دونى) (٦٦) •

كانت اغلبية الفلاحين ما تزال منظمة في شكل « عوائل فردية موسعة » ولتى اخذت مع ذلك بالانحلال تدريجيا •

ومن المحتمل ان الملك كان يحتفظ بحقه في ان يحجز « حصة » له نفسه داخل البيوتات ، وان الايراد من هذه « الحصص » كانت تذهب الى الملك ، او الى موظف ملكي كمكافأة لخدمته • ففي الحالة الاخيرة يمكن ان تحول الحصة الى شخص ثالث •

لسنا نعرف كيف واين كانت هذه الحصص الملكية يتم توزيعها داخل المجتمع • فكما سيظهر فيما بعد كانت على المجتمع كله التزامات ينهض بها للدولة في صيغة واجبات وخدمات مختلفة (السخرة الاجبارية ، والخدمة العسكرية) وربما في صيغة ضرائب عينية ايضا •

ولا يوجد بين العديد من وثائق الاعمال في هذا العصر أكثر من ست وثائق تحتوي على اشارة الى الارقاء (٦٧) • وهذه الحقيقة بحد ذاتها لا تعني بالضرورة ان الارقاء كانوا قليلي العدد ، أو انهم نادرا ما كانوا يشترون وبيعون ، لان معاملات من هذا النوع لم تكن على الاكثر تعقد بصفة شخصية

ومع ذلك فان قطعا اخرى من هذه الشواهد تساعد على التصور بان الارقاء ما كانوا يستخدمون في الاعمال الزراعية • فاذا لم تصادف ارقاء بين الممتلكات المرتهنة (٦٨) للحصول على قرض ما ، فان مثل هذا الامر يمكن توضيحه بحقيقة ان الفلاحين المعدمين كانوا يرغبون على الالتجاء الى المرايين •

(٦٦) انظر « شي اي » الخاص بالعصر الاشوري الحديث •

(٦٧) ابلنغ ٧ ، ٩ ، ١٠٠ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١

(٦٨) ما عدا الوثيقة ابلنغ ٥٣

غير اننا نجد في الوثيقة (البلغ ٩) ان شخصا ثريا معروفا يخصص لزوجته حصة^(٦٩) مؤلفة من عشرين ايكو من احد الحقول (تسعة هكتارات) وخمسة وخمسين اميرى من الحنطة (كناشو) ، ولوازم واثاث مختلفة ، لكنه لم يخصص لها سوى عشرين^(٧٠)

ومن المؤكد تماما ان الفلاح العادي لم يكن يملك ارقاء اطلاقا ، وان الارقاء كانوا قليلي العدد نسبيا في مزارع النبلاء ، وان العدد المتوفر من الارقاء العاملين في الحقل وفي البيت معا كان قليلا دون ريب^(٧١) .

ومع ذلك فان الطلب على العمل كان كبيرا وان طرقا مختلفة - كما سنرى فيما يلي - كانت تستخدم لايجاد بديل عن عمل الرق ، او تحويل افقر الفلاحين الى ارقاء

وقد يعود مثل هذا الطلب غالبا ، بين اسباب اخرى ، الى وضعية الشؤون السياسية في بلاد آشور في ذلك الوقت . ذلك لان التجارة الخارجية لمدينة آشور قد توقفت مؤقتا بسبب عوامل خارجية الى درجة ان الامكانيات الجديدة التي تهيأت للتجارة في منتصف الالف الثاني قبل الميلاد لم تكن واسعة مثلما كانت عليه من قبل^(٧٢) بالنسبة الى منافسة الدول الكبيرة المجاورة والى سياسة الحماية التي طبقتها البلدان المجاورة لآشور

غير ان انقسام المجتمع الآشوري الى طبقات حسب شروط الفنى ، قد سار الى ابعاد حد جدا ، وان تجار مدينة آشور كانوا يجمعون الوسائل الكبيرة التي كانت مستعملة في العصر الآشوري القديم

(٦٩) أي ما يدعى «نودننو» Nudunnu وهي الحصة التي توضع تحت تصرف الزوجة أثناء حياتها . فطبقا للقانون البابلي (قانون حمورابي) المادتان ١٧١-١٧٢ كانت النودنو تعادل حصة ولد واحد .

(٧٠) مثال ذلك في الوثيقة ٧ هناك امرأة حرة بصفة شخصية لكنها تابعة لرئيس زوجها وان على زوجها العبد أن «يشتغل معا في الحقل ودخل القرية» .
(٧١) سجلات الاعمال التجارية نادرة في العصر الآشوري الوسيط ولكن هناك وثائق عن قروض لاسفار تجارية (خورانو) .

وفي هذه الاحوال الجديدة كان الشيء الطبيعي حسب بالنسبة للاغنياء من الآشوريين هو ان يركزوا الاهتمام على المصادر الداخلية ، حيث يبدو بان الزراعة قد غدت كثيفة ، وان اقطاعيات زراعية كبيرة قد تم انشاؤها ، وان انقسام سكان الريف الى طبقات قد غدت اكثر بروزا ، وان التجارة والربا قد أخذوا يعملان على تآكل المجتمع الآشوري .

وفي الوقت ذاته لم تعد بلاد آشور الصغيرة قادرة على تجهيز العدد اللازم من الارقاء ، وان استرقاق الفلاحين لا بد وان كان عملية بطيئة نسبيا . فلقب كانت الحملات العسكرية الآشورية في ذلك العصر تهدف الى تحقيق السيطرة على الطرق التجارية ، غير ان هدفها التالي ، ان لم يكن الهدف الاول ، هو الحصول على الارقاء . وعلى هذا الاساس استولى شلمنصر الاول^(*) على اربعة عشر الف واربعمئة عبد^(٧١) في «ميتاني» ، وجلب تكلتي نورتا الاول^(**) ارقاء عديدين من بلاد بابل ومن سوريا^(٧٣) ، وفي وقت متأخر نوعا ما اخضع (تغلات بلسر الاول^(***)) قبائل الجبال الشمالية الشرقية للجزيرة وفرض عليهما دفعها في صفة ارقاء^(٧٤)

صحيح ان المستندات التجارية التي نحن بصددھا مؤرخة في عصر سبق عصر التوسع ، في حين ان الادلة على الارقاء الذين كانوا يجلبون الى البلاد

(*) شلمنصر الاول من أشهر ملوك آشور في العصر الوسيط وهو الملك السابع والسبعون من ملوك آشور دام حكمه ثلاثين سنة أي من ١٢٧٣ الى ١٢٤٤ قبل الميلاد .

(٧٢) ابلنغ ومايسنر : مدونات الملوك الآشوريين ص ١١٨ - ١١٩ .

(*) تكلتي نورتا الاول سادس ملوك آشور في العصر الوسيط تولى الحكم بعد شلمنصر الاول ودام حكمه سبعا وثلاثين سنة (١٢٤٣ - ١٢٠٧ ق.م.) وهو الملك الثامن والسبعون من ملوك آشور .

(٧٣) ابلنغ ١٠٣ ، ١٠٨ ويبدو ان كلتا الوثيقتين مؤرختان في النصف الثاني من القرن الثالث عشر قبل الميلاد .

(**) تغلات بلسر الاول الملك السابع والثمانون من مجموع ملوك آشور دام حكمه تسعا وثلاثين سنة (١١١٢-١٠٧٤ ق.م.)

(٧٤) K.B. ١ ص ٢٠-٢١

عن طريق الحروب يرقى تاريخها الى عهد الملوك الفاتحين في العصر الآشوري الوسيط . فضلا عن ذلك فقد كان الارقاء في الوثائق التجارية يعتبرون من الاجانب عادة^(٧٥) وان عدد هؤلاء الارقاء خلال عصر التوسع لا يبد وان ازداد زيادة كبيرة دون شك

وعلى هذا فالتا نرى للمرة الثانية ان انعدام الرق على نطاق واسع في مجتمع ما وفي وقت ما ، لا يبرهن على انه لا يعود الى مجتمعات من طراز الاقتصاد القائم على الرق . ومع انه يوجد نقص كبير في عدد الارقاء في بلاد آشور خلال العصر الذي تحدث عنه (كانت الفتاة الرقيقة تساوي $3/5$ طالين من القصدير وهو ثمن حوالي ستة هكتارات من الحقل) ، فان الطلب كان قائما حتما على الرق ، وان طبيعة اقتصاد الرق في المجتمع لا تحتاج الى نقاش ولكن الشيء الذي لا يمكن نكرانه هو ان اقتصاد الرق في العصر الآشوري الوسيط لم يظفر بمستوى يمكن مقارنته بما كان موجودا في اليونان ، وفي روما بل وحتى في بلاد بابل المجاورة . وهذا قد يكون ناتجا بصفة جزئية عن وضعية الزراعة الآشورية التي كانت اقل كثافة^(٧٦) .

ولا يمكن ان يحتسب سوى تطور غير واف للصفة الاسترقاقية للاتساج ، وذلك بالنسبة للتطبيق الشائع في استخدام اسرى الحرب الذين تفقأ عيونهم . فاذا ما شككتنا في معنى الكلمة (يو نيل) (معنى؟) التي استعملت في مدونة شلمنصر الاول^(٧٧) للإشارة الى الاربعة عشر الف واربعمئة اسير ميثاني، فلن يكون

(٧٥) انظر أسماء مثل هذه الرقيقات مثال ذلك « شبريتو » (الشبريان) في ابلنغ ٧ و ١٧٠ ، « ابتراء » في ابلنغ ١٦٩ . في ابلنغ ١٧١ كان للرقيق اسم اكدي .

(٧٦) كانت قطع الاراضي في بلاد آشور بمعدل أكبر كثيرا مما كانت عليه في بلاد بابل .

(٧٨) ابلنغ ومايسنر : ١ ص ١١٨-١١٩ .

(٧٧) يوضح نص تاريخي آشوري (لوكنيل ARAB ٢ مادة ٢٦٧) ان العدد المذكور رسميا لاسرى الحرب لم يكن يشمل عبيد الافراد الذين ينهبهم المحاربون . ومثل هذا التحديد كان معمولا به غالبا في النصوص الحثية والارارية . وبمطابقة الارقام التي أعطاها شلمنصر يمكن القول بأنها لم تكن تشمل سوى عدد الاسرى الذين يعودون الى الملك .

هنالك خلاف بشأن الوثيقة (١٨٠) التي تعدد سبعة واربعين شخصا من اسرى الحرب (سبو مل مالوتو) من بينهم احد عشر من الصناع ومتدرب واحد (تلميذو) ، وثلاثة اسرى «يستطيعون ان يبصروا» (دا غيلو) . غير ان هؤلاء لم تحدد صفاتهم بالنسبة الى حرقهم ، وتسعة من العميان (ايغبي نودو) (مسر) وسبع وعشرون امرأة من مختلف التسميات ، وخمسة عشر اسيرا اعمى من سوريا (٧٨) .

ومما يستحق الذكر ان كاتب الوثيقة يسجل ، بعد ادخال اسرى في القائمة، عدد المواشي التي تم الاستيلاء عليها (١١٠ حيوانات) .

وهذه القائمة تعتبر تعليمية من وجهات نظر عديدة . فقبل كل شيء نجد ان نصف اسرى الحرب المسترقين هم من الحرفيين ، وان اغلبية البقية كانوا من الارقاء العميان ؟ ، اي اولئك الذين لا يمكن استخدامهم الا في أعمال بسيطة لا تتطلب اية مهارة . وكانت بيوت الفلاحين والعربات معا تواجه ، دون ريب ، صعوبة في العثور على عمل لمثل هذا العدد من العمال العميان .

ولم تكن هناك سوى المزارع الملكية وحدها ، وبسبب عظم مساحتها ، تستطيع ان توفر العمل لمثل هذا العدد الكبير حتى من العمال غير الماهرين الذين لا يمكن استخدامهم في زراعة الارض

ولكن يعقب ذلك ايضا ان يقال بان المزرعة الملكية لم تكن تحتاج الى عدد كبير من الارقاء للاعمال الزراعية ، او انهم كانوا ، على الاقل ، يطلبون باعداد تقل حتى عن عدد الارقاء غير الماهرين المستخدمين في الاعمال غير الزراعية . وهذا يعني اما ان تكون الارض الملكية تزرع من قبل فلاحين احرار او تابعين ، وذلك مالا تؤيده الشواهد المتوفرة بشكل وافر ، او ان الملك لم يكن يدير مزرعة خاصة له على نطاق واسع ، وانما كان يتسلم الايراد في صفة

(٧٨) انظر العديد من سجلات « الهدايا ، العينية (نمرتو) التي كان القصر الملكي يتلقاها . (ابلنغ UAA ص ٣٣-٥٢) في حين لا توجد وثائق تشير الى مزارع الحقول الملكية .

ضرائب عينية • ويبدو لي ان الافتراض الاخير اكثر صحة وان الوثائق قد أكدته على ما يظهر^(٧٨)

وكان في مقدور الرقيق ان يمتلك مالا خاصا به • فقد صادفنا في احدى المرات (الوثيقة ٧) يدخل فيها الرقيق في معاملة تخص (استبدال امرأة تابعة) بفرد من افراد عائلة سيده •

ولم يكن الارقاء يظهرون بصفة شهود (وذلك عكس ما كان موجودا في العصر الآشوري الحديث) • ونستطيع ان نحكم على حالة الرقيق من مطابقتها مع وضع افراد العائلة ، (الزوجات والاولاد) الذين كانوا يعتبرون بكل وضوح وكأنهم ملك لرب العائلة ، ذلك لانهم كانوا يستبدلون من دون تحديد^(٧٩)

وكانت سلطة الاب والزوج على اطفاله وزوجته لا تختلف الا بشيء ضئيل عن سلطة السيد على عبده • وهكذا وجدنا في اوائل العصر الآشوري القديم ان الاولاد والارقاء يعتبرون من ضمن المال الذي يستطيع به المدين ان يسدد دينه •

ومع ذلك يجب ان يلاحظ بان النساء كن يتمتعن بمنزلة معينة محرومة على الارقاء^(٨٠) وانها لاهمية ليست بالقليلة ان يكون شرف المرأة الحرة ، على عكس الرقيق ، محنيا من قبل القانون^(٨١) • وعلى هذا كانت المرأة الرقيقة والعاهرة مهدتين بجملة عقوبات اذا ما وضعت الحجاب على وجهها ، وذلك الحجاب هو شعار المرأة الحرة^(٨٢) •

(٧٩) انظر عن وضع الزوجات والاولاد كتاب القانون (١) المواد ٤ ، ٦ ، ٢٤ ، ٤٦ ، ٥٥ ، ٥٩ وعددا من معاملات القروض في كتاب (ابلنغ : نصوص القانون الآشوري) •

(٨٠) هناك معاملات عقدت من قبل النساء الارامل مثال ذلك ابلنغ ٢ ، ١٠٠ ، ١٦٨ •

(٨١) ابلنغ ٢ لقد كان ذلك في الدرجة الاولى لصالح أبيها أو زوجها طبعاً ، أي مالك المرأة ، أن يصاب شرفها •

(٨٢) كتاب القانون (١) مادة ٤٠ •

غير ان هذه ليست سوى مظاهر غيرتها الصفة «الاعتيادية» لمجتمع الرق
وانه لا توجد لدينا اسباب مهما كان نوعها تحملنا على الاعتقاد بان الرق (خارج
نطاق المزرعة الملكية) لم يكن سوى نظام ابوي خالص

الواقع ان التطبيقات الفنية للانتقال من حالة الرقيق الى حالة الشخص
الحر (وبالنسبة للمحظيات بصفة خاصة) كانت بسيطة جدا^(٨٣) . وكذلك
نعرف قضية زواج امرأة حرة برجل رقيق (يبدو انها امرأة تابعة على
الاصح)^(٨٤) ، وان المرأة وذريتها بقيتا حرتين .

ولكن كان من اليسير الانتقال من حالة رجال احرار الى ارقاء ، فنحن
نعرف جملة انواع للحالات المتوسطة اي شبه الرق . فالفرق الاول بينهم
هو ما تسميه المادة التاسعة والثلاثون من كتاب القانون^(٨٥) « الاعالة بالاكراه »
(حرفيا « من السوء ») ، (بلوتو اينا لومني)^(٨٦)

وهناك نصوص توضح هذه الكلمة . فالفقرة ٣٩ من كتاب القانون تبين
انه اذا ما « اعيلت » امرأة ما ، ابنة رجل حر ، فانها تعود دون تحفظ الى «معيلاها» على
خلاف الحالة عندما ترتب ابنة رجل حر عند دائن ايها ضمانا لقرض ما . وفي
مستطاع شخص ثالث ان يقوم بدور «المعيل» لفئة ارتهنت كضمان وان يصرفها
بالزواج ، ولو انه في مثل هذه الحالة يكون مسؤولا عن تعويض الدائن .

(٨٣) كتاب القانون (أ) المادة ٤١ .

(٨٤) «ابننغ» : ٧٠

(٨٥) يستعمل الحرف التوضيحي (ج) من الفعل (بلاتو = ليكون حيا) وان
المعنى الحرفي للعبارة هو « انه حي » او « بقي حيا في الالم » .

(٨٦) وردت في الأصل عبارة Reviving in Distress والترجمة الحرفية لها
« الانعاش باللم » لكننا فضلنا أن نترجم كلمة Reviving « اعالة »
وكلمة Reviver « معيل » لان هذه الصفة تكون أكثر انطباقا على
المعنى . ويبدو لنا أن المقصود بذلك هو أن يأخذ الدائن من المدين ضمانا
وهذا الضمان يتمثل في بنت المدين التي تظل تعمل في بيت الدائن تحت
الكدح والقسوة الى أن يسدد أبوها الدين فيفتديها .

وبعبارات اخرى يستطيع الشخص الثالث في حالات محددة ان يدعي بسيطرته على ابنة المدين وبالحقوق والالتزامات المطلوبة

وكما أوضح لي العلامة ستروف فان الفعل ابلاتو ، أي « ينقض » او « يبقى على الحياة » قد يحمل المعنى البكر « يحافظ » ، « يطعم » [انظر انگناد : المجتمع البابلي في عصر سلالة حمورابي العدد ١٥٤ ليزع ١٩١٤] . فالميل يأخذ على عاتقه مسؤولية تغذية الفتاة طالما يحتفظ بسلطة ابوية مطلقة عليها . فاذا ما أريد افتداء فتاة « معالة » فان الميل يجب ان يعطى له بديل مساو وهذا هو جوهر « الانعاش بالالم » (٨٦) .

ويتنفع والد الفتاة من هذه المعاملة بالحصول على النقد (ثمن الفتاة) فسي حين تكمن مصلحة « الميل » في الحصول على ايدي اضافية للعمل في بيته ، وما عدا ذلك ، فان من حقه ان يزوج الفتاة الى شخص ما ويتسلم هدية الزواج (تدختو) . وعلى هذا فلا تختلف المعاملة الا قليلا عن بيع ابنة وتحويلها الى رقيق ، وان هذا بالضبط قد تم تدوينه في الوثيقة .

(٨٦) يبدو ان للتفسير المعقد للفقرة الذي أورده درايفر ومايلز في كتابهما « القوانين الآشورية ص ٢٨١ » لم يكن مقنعا في نظري لانها تشتمل على عدد من الصعوبات اللفظية ولا تتفق كما يظهر مع ما نعرفه عن عبارة « بلاتو اينالمني » من الوثائق الخاصة بالاعمال . كما ان تفسير كوشيكير غير مقبول هو الآخر ، لانه يفترض امكانية رهن ذات الشيء مرتين ، وذلك اجراء غير معروف بالنسبة الى الوثائق . لقد ترجمت المادة ٣٩ من كتاب القانون (أ) كما يلي : (اذا وهب رجل فتاة ليست ابنته الى زوج ما فحينذاك اذا كان أبوها مدينا لذلك وقد استقرت عنده بصفة رهن ثم جاء الدائن السابق فيما بعد فيجب ارضاءه بالنسبة الى ثمن المرأة من قبل الشخص الذي صرف المرأة (بالزواج) فاذا لم يكن هناك شيء ما يعطى ، فان الرجل (اي الدائن) سوف يأخذ - تعويضا لدينه - الشخص الذي صرفها بالزواج . ولكن اذا « ما انعشت بالالم » فانها تصبح حرة اذ ذاك وتعود بصفة مطلقة وبدون نزاع الى منعشها . ولكن اذا كان الشخص الذي أخذ المرأة بالزواج اما بكتابة وثيقة له (أي الى الشخص الذي صرفها بالزواج) او أخذ على عاتقه المسؤولية أمام المدعي ، فان عليه آنذاك أن يعرض ثمن المرأة ، ويكون الشخص الذي صرفها حرا من المسؤولية : ولقد كان ستروف مصيبا في مقارنة هذه الفقرة مع الفقرة ١٧٢ من القانون الحثي .

فطبقا لهذه الوثيقة يمكن لشخص معين ان يميز أربعة طالبات وعشرين مينا من القصدير وان يفترض - بطريقة الحصول على نقود للدفع - الالتزام بان يقدم امرأة (فردا من عائلته على أكثر احتمال) لغرض « الاعالة » الى أعلى مزاييد ، وان الفرق في السعر ، ان وجد ، يذهب الى المدين .

والواضح ان حالة الفتاة المعالة في بيت المنعش لا تختلف عن الرق وانه كان يطلق عليها اسم « امة » [اماتو Amatu] ، كما تبين ذلك الوثيقتان ٧ و ١٦٧

فالفرق القائم بين الفتاة المعالة والفتاة الاعتيادية ربما كان قد نشأ في نظري من حقيقة ان الوثيقة ١٦٧ تطلق بصفة مشددة على الفتاة المعالة اسم (اشورية) « اشورو ايتو » . ففي هذا المحتوى لا يكون الاسم عبارة جنس^(٨٧)

(٨٧) يعترف كل من كوشيكير ودرايفر ومايلز بان الكلمة « اشورا يو » و « اشورايتو » لها معنى اجتماعي . ومع ذلك فان كلمة « اشورية » في نظر درايفر ومايلز كانت تطلق على شخص من طبقة اجتماعية واطئة ، وهذا لم يؤكد تحليل الوثائق التي كانت تتحدث عن حقيقة ان استعمال مثل هذه الكلمة كان غريبا اطلاقا . وقد أشار درايفر ومايلز الى الفقرة ٤٤ (أ) والفقرتين ٢ ، ٣ (ج) من كتاب القانون . فالفقرة ٤٤ (أ) تقول انه اذا اقامت اشورية في بيت شخص ما كرهينة وضمان لقرض ما وانه كان قد استوفى كامل الثمن فانه سيضرب الخ . والفقرة (ج) تحظر بيع ابن رجل ما وابنة رجل ما [مار ايلي مارات ايلي] يقيم أو تقيم في بيت دائن كرهينة لشخص ثالث ، وان الفقرة ٣ (ج) تمنع بيعهما خارج حدود بلاد اشور . ومع ذلك فان الفقرة ٣ (ج) تنتهي بالعبارة « رجل أو امرأة اشورية » (أي رجل أو امرأة حتى اذا كانا آشوريين) تم شراؤهما بشمن تام ، قد يباعان الى بلد آخر ، ويجب أن يفهم انه في كل هذه الحالات ، ما دامت مدة القرض غير منتهية فان الدائن لا يحصل على حقوق الملكية التامة على الشخص الذي يعمل كرهينة ، ولكن في الحالة التي يخفق فيها المدين في تسديد القرض في حينه ، فان الرهينة - كما نعرف ذلك في وثائق الاعمال - تعتبر بأنها قد اشترت بالثمن التام ، وبذلك تصبح ملكا للدائن بكل النتائج المرتبة عليها . فهذا تفسير للمواد ٤٤ (أ) و ٢-٣ (ج) يزيل أيضا المصاعب التي كان درايفر ومايلز يشعران بأنها يجابهاها في ترجمة المادة ٢٤ (أ) التي تتناول المرأة التي تهرب من زوجها وتختفي في بيت آشوري (أي رجل يخضع لقضاء مدينة آشور) . وواضح انها اذا ما اختفت في

←

(حين تطلق ذات الوثيقة في النص على فتاة رقيقة اخرى اسم « شوبريتو » ، أى امرأة من « شوبريا » ،(*) تستعمل الكلمة بمثابة اسم أصلي كما يفهم ذلك من صفتها التقريرية) . فعلينا هنا وفي أي مكان اخر ان نعتبر كلمة « اشوري » كلمة اجتماعية (تعنى مواطنا ما من مدينة اشور) ، وان نتائج الحقيقة القائلة بان فتاة ما تعتبر « اشورية » ، قد ينتها الوثيقة رقم (٢) ولو انها تتناول (بنى) وليس « اعالة » فتاة ما .

ومما تجدر الاشارة اليه هنا ان الفقرة التي تشترط بان الاب المتبنى ينبغي له ان لا يقسو على البنت المتبناة (او لمان من ذات الجذر مثل « لومو » التي يبحث قبلا والتي تعنى بكل وضوح « يجوعها ») ولا ان يقوم بعمل جنسي معها ، ولكن يجب ان يعاملها كابنته ، وكاشورية ، وان يمنحها بطريقة الزواج ، وان يتسلم هدية زواجها « ترختو » .

وكان حق ممارسة العمل الجنسي معروفا عنه بانه هو حق السيد بالنسبة الى امائه ، وعلى هذا تقول الوثيقة بان الفتاة المتبناة يجب ان تعتبر كرقيقة .

واظن بهذه المناسبة ان كلمة « اشورية » التي اطلقت على فتاة « منعشة » في نص الوثيقة ١٦٧ يجب ان تتضمن ذات المعنى . ولما كانت الفتاة المنعشة تعتبر

بيت أحد الغرباء فانه لا يمكن استرجاعها الا عن طريق العمل حسب الطرق الدبلوماسية ليس الا .

ولذلك فاني أوافق مع كوشيكير في تفسيره وترجمته فطبقا لذلك يعتبر « الآشوري » أحد مواطني دولة آشور . ومع ذلك يجب ان يلاحظ بأنه في الوقت الذي لا يوجد فيه برهان يعيننا على أن نعتبر « الآشوري » ممثلا لطبقة اجتماعية اوطا ، فانه لا توجد معلومات تؤكد بأنه كان عضوا من فريق أسمى من المجتمع . فكتاب القانون لا يفرق الا بين الرجال الاحرار (أيلو) والارقاء ، وان اللغة التي تتحدث بها مختلف طوائف السكان يصعب أن تكون لها أية أهمية اجتماعية . وهكذا فنحن لا نستطيع أن نفسر كلمة «آشوراويو» في كتاب القانون بأنها «الشخص الذي يتكلم اللغة الآشورية» . وما خلا ذلك فان اللغة قد تسمى لغة «أكدية» طبعاً .

(*) شوبريا اقليم قديم كان يقع الى الشمال الغربى من بحر قزوين (بحر الخزر) اشترطت دلتنا في اسرار الكتاب .

أمة بصفة عملية فإنها تظل مواطنة اشورية (تشير الوثيقة بصفة مميزة الى اسم والدها والى ختمها الخاص بها المثبت في الرقيم) ، ولذلك فهي لا تصبح محظية لسيدها ولكنها تمنح بالزواج (وهذا ما حدث فعلا في هذه القضية كما نعرف ذلك من الوثيقة ٧ بعد ان تم عتقها ، وسنعود الى هذا فيما يأتي) •

هناك معاملة مماثلة من وجهة النظر الاقتصادية تبين ان « الاعالة » كانت تبني • فتحت تصرفنا جملة من عقود التبني (الوثائق ١ - ٤ ، ٦) وهي تحتوي عادة على فقرة طبقا لها يكون الولد المتبني به ملزما بان يعمل لمنفعة ابيه المتبني « في الحقل وداخل القرية » (اكلا أو لبي الي ابلاخ) وفي بعض الاحيان يقال (الوثيقة ٦) ان « أ » قد تبناه « ب » ، « سوية مع حقله وبيته » •

ان معاملة من هذا القبيل بالنسبة الى الفلاحين الذين كانوا يواجهون الدمار ، كانت بكل وضوح وسيلة لتخليص حصة الرقيق المدين • ومع ان الفلاح كان يوضع بهذا العقد تحت السلطة الابوية للاب المتبني ، الا انه من الناحية النظرية ما يزال محتفظا بحريته ولم يصبح رقيقا بعد •

أما الخراب الذي لحق بالفلاحين باعداد كبيرة ، وبصفة سريعة جدا في هذا العصر ، فانما توضحه اعداد كبيرة من معاملات الاقتراض^(٨٨) التي كانت تؤلف مجموع الوثائق القانونية في ذلك العصر • وقد تم فحص هذه المعاملات من وجهة النظر التشريعية فصفا وافيا على يد كوشيك^(٨٩) ولذلك يمكن تصنيفها هنا بصفة موجزة جدا •

كانت مادة القرض عادة هي القصدير والشعير بصفة أقل صراحة ، وغيرها • ولم تكن مدة القرض تتجاوز سنة واحدة ، وكانت الفائدة تحسب عندما يكون الدفع قد فات مواعده^(٩٠) وفي معظم الحالات كان القرض يمنح لقاء

(٨٨) ابلغ ١١-٤٧ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٨-٧١ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٣ ،

٨٥ ، ٨٧ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٦٣ •

(٨٩) ص ٩٢-١٣١

(٩٠) يعتقد كوشيك^(٩٠) في NKRA ص ٦٤ ان المبلغ المشار اليه في الوثائق ، يتجاوز مبلغ الاعارة الحقيقي وان الفائدة قد ادخلت مقدما فيه •

ضمان ، لكن الرهن ، بكل وضوح وكقاعدة ، لا يمكن ان ينتقل الى يد الدائن عند عقد المعاملة^(٩١) .

وتوجد الانواع التالية لعقود القروض .

(١) في الحالة التي يتأخر فيها موعد الدفع يصبح رهن الضمان (العقارات) ملكا للدائن^(٩٢) .

(٢) للمدين الحق ان يستعيد الرهن في أي وقت على شرط ان يدفع القرض وفائده . وتلك كانت هي الصيغة الاعتيادية للمعاملة غالبا ، وان الرهن يكون من العقارات أو من أفراد عائلة المدين^(٩٣) .

(٣) في حالة عقد قرض طويل الامد يأخذ الدائن رهنا لاستعماله الخاص بدلا من تسلمه الفائدة^(٩٤) .

(٤) ينبغي على المدين ان يضع تحت تصرف الدائن عددا محددا من الحاصدين في موسم الحصاد (بدلا من الفائدة على القرض) ، وقد يكون عدد الحاصدين كبيرا ، وانه ليس من المستحب ان يساهم أعضاء العائلة الموسعة كلهم (او حتى المجتمع الاقليمي) في تنفيذ هذا الالتزام^(٩٥) ذلك لان الواقع ان الوثائق من طراز رقم (١٠) تبين ان «الاخوة غير المنفصلين» يكونون مسؤولين سوية عن الالتزامات التي يرتبط بها أي واحد منهم . وما عدا القروض

(٩١) ص ٩٨ .

(٩٢) ابلنخ ١٢ ، ١٤ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٥ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ١٤٢ ، ١٥٠ .
النخ .

(٩٣) ابلنخ ١١ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٩٦ .
النخ .

(٩٤) ابلنخ ١٣ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٥٨ .

(٩٥) ابلنخ ١١ ، ٢٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٢ ، ٨١ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٦٣ . لفرض الاطلاع على ذات النوع من المعاملات انظر أيضا ج . ك . لوتنر : الشخصية البابلية ليدن ١٩٣٦ وبصفة خاصة مقال نيقولسكي في VDI ، ١٩٣٨ ، عدد ٤ (٥) ص ٨٨

المضمونة برهن يعطى بمثابة ضمان ، توجد قروض مضمونة بمال غير مرهون مباشرة •

(٥) يضمن المدين القرض بماله (الارض أو البيت ، أو الاولاد) (٩٦) •
ولا يوجد فرق اقتصادي جوهري بين هذا النوع من القروض والنوع الذي يتم ضمانه برهن من النوع الاول •

(٦) يضمن المدين تسديد القرض بشخصه هو (٩٧) • وكانت المعاملات من هذا النوع تصاغ حسب النهج المعروف من العصر الاشوري القديم ، وان مادة القرض كانت « ثبت عليه (او عليهم) أي الرجل الذي يصيب نجاحا ويكون صادقا » (اينما مخى شلميشو أو كيشو ركيس) • فالصفة باهيتها الأدبية لا معنى لها ابدا ، وعلى الاخص عندما تطلق على مدين واحد • وكانت هذه الصيغة في العصر الاشوري الوسيط تستعمل في كل الحالات التي يكون فيها ضامن المدين في التسديد هو المدين ذاته وليس عندما تصبح طائفة من الاشخاص مدينة حسب •

ان النوعين الثالث والرابع يمكن ان يشتركا بصفة طبيعية مع النوعين الاول والثاني ، وان صيغتي المسؤولية في النوعين الخامس والسادس يمكن ان تماثيا أيضا مع القروض المضمونة برهن •

واذا ما قارنا معاملات الاقراض في العصر الاشوري الوسيط مع مثيلاتها في العصر الاشوري القديم نجد الفرق في الصورة الاقتصادية واضحا تماما ، ولو ان آثار كل طرق الاقراض في العصر الاشوري الوسيط كانت موجودة قبلا في العصر السابق •

ومما يستحق الذكر بصفة خاصة هي الشروط القاسية التي تميزت بها معاملات الاقراض في العصر الاشوري الوسيط • ففي أكثرية المعاملات كان

(٩٦) ابلنغ ١٦ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٧-٤٧ ، ٥٠ ، ٦٥ ، ٧١ ، ٧٨ ، ٨٥ ، ٨٧

(٩٧) ابلنغ ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٧-٤٧ ، ٦٩ ، ٧١

حقل المدين وبيته وأولاده وبناته بل وكل ما يملك أحيانا ، يؤخذ ضمانا للقرض ،
وان المال المرتهن يقيم بسعر يقل كثيرا عن سعر بيعه . فمثل هذا النوع من
المعاملات كان استثنائيا في العصر الاشوري القديم .

ولا بد ان كانت شروط تهية الحاصدين للقيام باعمال الحصاد ثقيلة
بصفة خاصة ، ذلك لان الفلاح المدين كان محروما من قوة العمل في مثل تلك
الافاق الحرجة .

ان هذا العدد الكبير من الوثائق الخاصة بالقروض وصيغها ذات الكلمات
الشديدة الجافة ، يؤكد انعكاس اجراءاتها المألوفة ، في حين تبرهن قساوة عباراتها
على مدى عمق الاملاق الذي كان الفلاحون غارقين فيه . وعلى هذا فأن
المعاملات الخاصة بالائتمان لا بد وان نجمت عن تجريد الفلاحين من ملكية
الارض وتحويلهم بمجموعهم الى مدينين مستعبدين .

ولقد تقرر حالة المدينين الارقاء بالفقرات ٣٩ ، ٤٤ ، ٤٨ (أ) والفقرتين ،
٣ (ج) من كتاب القانون . فطبقا لهذه الفقرات انه ما دام الشخص يبقى بمثابة
رهن للدائن فانه لا يستطيع ان يتخلص منه أو منها عرفيا . وقد لا يوقع تقوية
بدنية على الشخص الرهينة ، أو أن - اذا كانت فتاة - يصرفها بالزواج .

ففي الحالة التي يفوت فيها موعد التسديد حسب ويصبح الشخص الرهينة
ملكا للدائن (يعتبر بانه قد بيع بالسعر الكامل - ان شم غمار) حينذاك يحصل
الدائن على سلطة تامة ، من نوع سلطة رب العائلة ، على ذلك الشخص (وتكون
هذه السلطة مماثلة لسلطته الخاصة على زوجته واولاده وعبيده) ، فهو قد يضربه
ويجز شعره ، ويضرب اذنيه ويثقبهما ، (٩٨)

اما بالنسبة الى الفقرة ٣ (ج) فانه يستطيع ان يبيع مثل هذا العبد خارج
حدود بلاد اشور

(٩٨) انظر ذات الحكم المماثل في كتاب القانون بالنظر الى زوجة أحد الاشخاص
الفقرة ٥٩ (١) .

ليس هناك ادنى شك في ان المسترقين بالديون كانوا يستخدمون في بيت الدائن ويعملون في حقله «اكلا او بى الي» (في الحقل وفي داخل القرية) (٩٩) • ولكن لفرض ان نفهم بدقة ، الكيفية التي كان يستخدم بها عمل المدينين ، من اشخاص متبنين وشبه ارقاء مماثلين ، ينبغي لنا ان نحدد صفة تركيب المجتمع الآشوري بشئ من التفصيل

هناك صعوبة وشك في ان الفرق بين مختلف طوائف السكان الاحرار لم يكن في الاصل قائما على اساس الفرق في المزارع • فليس من اليسير ان نحدد من هم الذين كانوا من «الكبار» (رابى اوتوم ، ربوتو) ، واعضاء المجلس في مدينة آشور وفي المجتمعات - سواء كانوا من ائرى المواطنين ، ومن المولودين في النعيم أو رؤساء العوائل • فاذا كان هذا ممكنا فان الشئ المهم هو ان العضوية في المجتمع كانت مرتبطة بملكية الارض في المجتمع ، وبالنتيجة ، بانجاز الواجبات والخدمات الملقاة على عاتق عضو المجتمع • وهذا يعني ان «الافراد العظماء» لا يختلفون في وضعهم القانوني عن بقية افراد المجتمع • ولكن الشئ المحقق ايضا هو ان افراد طبقة النبلاء لا يؤدون هذه الخدمات باشخاصهم

تبين الفقرة السادسة والعشرون من قانون حمورابي انه يوجد اتجاه نحو تنفيذ التزامات اداء الخدمة من قبل بديلين مستخدمين •

وقد حظرت الفقرة السادسة والعشرون هذا الاجراء في حالة واحدة هي اذا كانت الخدمة مرتبطة بمنح هبة من الملك ، او اذا كانت الخدمة موضوعة البحث (الكوم) ذات صفة عسكرية ، وان البديل في مثل هذه الحالة يكون شخصا مأجورا (١٠٠)

والسؤال الذي يتردد الان هو : ما هو نوع الواجبات والخدمات الملزمة لعضو من المجتمع الآشوري ، وكيف يتصرف الاعضاء الاغنياء للحصول على بدلاء ؟ •

(٩٩) سبق لنا ان رأينا بأن ذلك كان يصدق على الأرقاء وعلى الاولاد المتبنين •
(١٠٠) يستطيع السيد بالطبع ان يبعث بعبده لاداء أي عمل آخر له ما عدا الخدمة العسكرية •

تتناول المادة الخامسة والاربعون (أ) من كتاب القانون الآشوري الحالية التي تظل فيها زوجة محارب مفقود بدون ميل^(١٠١) فكتاب القانون يتصور ثلاثة احتمالات

(١٠١) هذه هي ترجمة المادة الخامسة والاربعين (أ) « اذا أعطيت المرأة بالزواج وقد أخذ العدو زوجها (أسيرا) وليس لها حمل ولا ولد فإن عليها أن تظل مخلصه لزوجها لمدة سنتين . فإذا لم تجد ، خلال هاتين السنتين ، ما تأكله فعليها أن تأتي وتحدث عن ذلك ان كانت تابعة للقصر « شما الا اي تو شا ايكالي ايم » واذا ذلك يجب على سيدها (من بين أفراد القصر ؟) أن يطعمها ، في حين ينبغي لها أن تنهض بعمله . فإذا كانت زوجة « خبشو = أرملة » فإن على القصر وحده ان يقوم بأودها وأن تؤدي عمله (دشما اشاتو شا آخبششي شي اي ايت ايكالو ما او شاكيشي شبار شاتيباشي) . ولكن اذا كان زوجها في مجتمعه معرضا لخدمة الحقل (والبيت اوشوما واوسا اينا اليشو اكلا او بيتا الي ثيك) عندئذ ينبغي لها أن تأتي وتقول لنقضاة « لا يوجد عندي ما أكله » وعلى النقضاة أن يسألوا الرئيس (خزي انو) وكبار أفراد المجتمع ثم عليهم أن يحصلوا على بيت وحقل لها لمعيشتها مدة سنتين وأن يعطوها اياه لتسكن فيه . وعليهم أيضا أن يكتبوا لها وثيقة . فإذا ما انقضت السنتان فإن لها أن تسكن مع أي زوج ترغب فيه وان عليهم أن يكتبوا لها وثيقة بذلك (أي أن يعتبروها) كارملة . فإذا ما عاد زوجها المفقود بعد ذلك الى البلد فإن له أن يأخذ زوجته التي أعطيت (بالزواج) وعليه أن يكون بعيدا عن الاولاد الذين ولدتهم من زوجها التالي ، ولا يستطيع أحد أن يأخذهم سوى زوجها التالي . أما بالنسبة الى الحقل والبيت المعدين لمعيشتها والذين يبعوا بسعر كامل ، فإذا لم يكن زوجها قد دخل في الخدمة الملكية فإن له أن يدفع طبقا لما قدر لها ويأخذها . وإذا لم يعد الزوج بل مات في بلد أجنبي فعندئذ اذا كان الملك هو الذي أعطى الحقل والبيت فانهما سيبقيان (حرفيا عندئذ يعطي) . وتكمن المشقة في حقيقة ان الحقل والبيت قد حصلت عليهما السلطات أول الأمر وأخيرا تحولتا لبيعاً بضمن كامل . وانني لاقتراح الحل التالي لهذه المشقة : فالسلطات تشتري حقلا وبيتا (من غير تلك الحقول والبيوت المرتبطة بالخدمة لأن مثل هذه غير قابلة للتحويل على أكثر احتمال مثلما كان عليه الامر في بلاد بابل تماما) وتعطيانهما الى المرأة لمدة سنتين وبهذه الطريقة تزود المرأة بهما . فإذا ما تزوجت المرأة بعد انتهاء مدة السنتين ، فإن الحقل والبيت يبقيان تحت تصرف السلطات التي يصبح من الطبيعي لها أن تبيعهما أو تعطيانهما بضمن كامل . فإذا ما عاد زوجها الاول ولم يدخل في الخدمة الملكية (بل تلقى تخصيصا له) فإن له أن يفترق المال الذي اشتري لحساب زوجته وكان ذلك لم يكن مرتبطا بواجب الخدمة العسكرية .

(١) انها (الزوجة) تعود الى اشخاص يعتمدون على المزرعة الملكية .
(اذا قرأنا العبارة آ - لا - اي - تو شا ايكالي ايم) (١٠٢)

(٢) اذا كان زوجها (خبشو) ، ففي هذه الحالة تشير المادة الى الشخص الذي يجب ان يسندھا ، ولكن محتوى المادة مفقود . وان المقصود به هو القصر على وجه الدقة .

(٣) اذا كان زوجها يمارس مهمة (الكو) في الحقل وفي البيت في المجتمع . ففي مثل هذه الحالة يجب ان تعطى الزوجة حقلا في نفس المجتمع . وتستطيع بعد انتهاء المدة المحددة ان تتزوج . اما اذا عاد زوجها السابق فعليه (أ) اما ان يدخل في الخدمة الملكية (دونات شاري) ويتسلم هبة ، او - يدفع الثمن ويحصل على الحقل والبيت اللذين اعطيا الى زوجه بصفة مؤقتة . ومع ذلك فاذا كانت ترجعنا للفقرة صحيحة فان الشخص قد يساهم في حملة عسكرية اما (أ) بانه في خدمة ملكية (دونات شاري) او (ب) بانه عرضة للخدمة (الكو) في حقل وبيت في مجتمعه او (ج) كخبشو .

وقد عرفت الكلمة « خبشو » لنا من مراسلات تل العمارنة (رسائل رب ادد حاكم (ببلوس)) (١٠٣) وهي معاصرة للوثائق المتوفرة لدينا عن العصر الاشوري الوسيط ، ومن النصوص الاشورية الحديثة (١٠٤) [يبدو في مراسلات تل العمارنة] ان كلمة « خبشو » يقصد بها احد الافراد العاملين في المزرعة الملكية [م . ل . هلتسر] .

(١٠٢) بداية السطر تالفة والقراءات المقترحة هي [اكال - ليتو كلا - ايتو انظر الفهرسة في مطبوع درايفر ومايلز . AL ص ٢٥٦ ، ٤١٢ ، ٤٨٤ والقراءة الاخيرة لا يمكن ان تملأ الفراغ ولذلك اقترح القراءة الآتية [شما أ (٩) ليتو] اذا كانت عضوا من مجتمع القصر (انظر ما سيأتي ص ٣٥٥ .

(١٠٣) ثي أ . كنودتسن : عبيد تل العمارنة الاعداد ٧٧ ، ٣٦ ، ٨٥ ، ١٢ ، ١١٢ ، ١٢ ، ١١٤ ، ٢٢ ، ٥٧ ، ١١٧ ، ٩٠ ، ١١٨ ، ٣٧ ، ١٢٥ ، ٢٧ ، ١٣٠ ، ٤٢ .

(١٠٤) ثي شريدن الكتابات المسماة البابلية ١ ، ص ١٣٦ وما بعدها ٥ : ٣ ، ٢ ، ٥٦ - ٥٧ ، ٣٣ الخ .

وهكذا نجد (رب ادد) يتشكى من انه لا يجد شيئا يطعم به افراد الخبشو التابعين له ، مع عدائهم له ، ومن اقدامهم على محاصرة المدن بحثا عنن الرزق [المحرر] •

ويربط « و.ف. البرايت »^(١٠٥) هذه الكلمة بالكلمة العبرية « خبش » اي « الحر » ايضا ، « اي العبد المعتق » •

ولقد كان ال « سبي خبشو » في الجيش الاشوري الحديث يخدم فى مؤخرة الجيش^(١٠٦) • فاحدى نصوص سرجون الثانى^(١٠٧) « تبين بتحديد ما كان عليه الخبشو • فطبقا لهذا النص جرد شلمناصر الخامس سكان مدينة اشور من امنهم القديم وفرض عليهم اداء الخدمة العسكرية واعمال البناء (الكو ددبشيكو) وبذلك وضعهم في نفس مصاف ال (سبي خبش) (اماتاني سوبى خبشيش) • [وعلى هذا لابد للخبشو ان يكونوا من الرجال المعتمدين على الملك ، وهذا مماثل للمسكين البابلي (مشكين) - المحرر] •

والى جانب الخبشو هنالك قسم من افراد المجتمع كانوا عرضة لخدمة عسكرية خاصة (وربما لا يتحملون اية التزامات اخرى) كانت تمنح لهم عنها هيات خاصة (حقل وبيت) •

ولكن ما عدا الخدمة العسكرية لابد وان وجد عدد من الواجبات والخدمات الاخرى مثل تلك الواجبات والخدمات المعروفة لنا من عصور متأخرة ، كالاتزام بالمساهمة فى بناء الطرق ، وتسهيلات الري ، والمعابد والقصور (اللو المسحاة) كدورو زيبيل كدوري « سبي شارى » فقد كانت جماهير افراد

(١٠٥) و.ف. البرايت : آثار اسرائيل وديانتها ص ٢٠٥ ملاحظة ٤٣ مع الاشارة الى مندلسون •

(١٠٦) توردانگان : الحملة العسكرية الثامنة لسرجون الثانى ٢ : ٢٥-٢٧

(١٠٧) هـ. هنكلر : مجموعة النصوص المسمارية ليبزغ ١٨٨٤ ٢ : ١ ، ٣٣

(*) شلمناصر الخامس هو الملك الثانى من ملوك الامبراطورية الآشورية الثانية دام حكمه خمس سنوات من ٧٢٦ الى ٧٢٢ قبل الميلاد وتعداده الملك التاسع بعد المائة من ملوك آشور •

المجتمع عرضة لاداء هذه الخدمات ، ولا بد ان تكون هذه الخدمات هي التي تم
تحديدتها بالعبارة العامة [الكو شا الا ايتو] ، الترجمة الحرفية هي « خدمة
ملكية المجتمع » .

وقد وردت هذه العبارة في الوثيقة السابعة التي اقتبسناها قبلا في عدة
مناسبات حيث رأينا احد الارقاء المدعو [ايلوما - اربيا] يستبعد الفتاة [اسوات
ادغلات] التي « اعيلت » من قبل فرد من بيت سيده ، ويتزوجها .

ونتيجة لذلك فان عليهما ، طالما بقيا على قيد الحياة ، ان يعملوا معا
[بلا اخا - اش ايبوشو] في الحقل وداخل القرية . وتعتبر « اسوات ادغلات »
وذريتها اعضاء في مجتمع (أ) (اي سيد العبد) ومن اولاده [الاايو شا (أ) او
ماري - شو شونو - ما] وانهم سيؤدون خدمة عضوية المجتمع الى (أ) واولاده
[الكاشا ألايوتى انا (أ) او ماريشو الكو] . غير ان (أ) واولاده قد لا يحولون
اسوات ادغلات وذريتها الى رقيق (انا .اموتى او اوردوتى) .

ومما له اهمية خاصة في هذا النص كلمة (أليو Alaiu فاذا ما حكمتها
عليها بشكلها فانها عبارة عن (نسبة) من الكلمة « ألو » ونتيجة لذلك فانها
تعنى « عضو المجتمع » . ولكن ماذا يعنى عضو المجتمع لشخص ما ؟ يعتقد
كوشيكربان الكلمة « أليو » تشير الى «شخص ارتهن لدى شخص ما مقابل
دين ثم استعاده شخص ثالث بالنسبة الى الشخص الاخير » .

ومع ذلك فان الوضع اكثر تعقيدا من ذلك ، وان هذا ، على اية حاله ،
ليس هو المعنى الاصلى . فمما عدا « اسوات ادغلات » لم يرتهن
اي شخص لقاء الدين فهي فتاة «معاله» [الوثيقة ١٦٧] وتلك طبقة مفايرة
كما حاولت ان اينها .

ولقد حددت الكلمة (أليو) ، عضو المجتمع بالسطور التي تليها فهؤلاء هم
الذين يؤدون خدمة عضوية المجتمع . ومع ان اسوات ادغلات قد اعتقت الا انها
تبقى في البيت الذي عاشت فيه لان « ميعلها » وسيد زوجها يعودان معا الى ذات

«البيت» ، وان الشخص الذي اعتقها لم يكن رجلا حرا بل عبدا او عضوا من بيت «مملها» .

وعلى هذا تكون اسوات ادغلات واولادها من التوابع (ما دام النص يستعمل كلمة « ليدانو » اي « ذرية » وليس « ماري » اي « اولاد » فهم لا يسمون ببساطة « أليو » بل « اليو » سيدهم ، وانهم بالنسبة له (وقد نقول بدلا عنه) يجب ان يؤدوا « خدمة عضوية المجتمع » .

تواجهنا هنا قضية رجل اقطاع ينقل التزاماته الى اتباعه الذين اصبحوا ، ولنقل هكذا ، « اعضاء في المجتمع بدلا من سيدهم » .

واخيرا فان الكلمة ربما كانت قد تطورت لتشير الى التابع بصفة عامة ، فاذا كانت قراءتنا للكلمة « ألا ايتو » في المادة الخامسة والاربعين من كتاب القانون ، صحيحة ، فانها قد تعني بان المزرعة الملكية أيضا كانت تمتلك مثل هؤلاء التابعين وذلك امر طبيعي تماما ، وان هؤلاء التابعين يكونون في هذه الحالة طبعا عرضة لانجاز التزاماتهم الخاصة من الخدمة حسب (١٠٨) .

هناك وثائق اخرى تعيننا على تبيان حقيقة انه كانت توجد وسائل اخرى ايضا لان يحصل مرتبه الارض على توابع يؤدون لهم الالتزامات التي يلتزم بها اعضاء المجتمع . ففي الدرجة الاولى ينبغي لنا ان نشير الى معاملات « التبنى » . ترى ما هو الجوهر الاقتصادي في الواقع لتبنى شخص ما سوية مع الحقل والبيت ؟

اذا تصرفنا من الافتراض بان تملك حقل ما في المجتمع يجعل المالك معرضا لاداء خدمة مجتمع معينة ، فان من الواضح ان يقوم الشخص المتبنى به « سوية مع الحقل والبيت » بانجاز واجباته وخدماته ، ولكن اذا ما اصبح « ولدا متبنى

(١٠٨) ان هذا القول لا حاجة له اذا ما قرأنا «كلايتو» بأنها تعني «خادمة» . ففي هذه الحالة يجب أن يفترض بأن الخدم الملكيين كانوا يتبعون الملك في حملاته العسكرية دون أية علاقة بالتزامات الخدمة العسكرية التي كان اعضاء المجتمع يخضعون لها .

به ، فانه يدخل ايضا فى بيت الاب الذي تبناه ولذلك ينبغي له ان ينفذ التزامات هذا الاب ايضا ، واكثر من هذا ان المعاملة تشترط عليه واجب العمل للاب المتبنى فى الجبل وفى داخل القرية •

وليس من شك فى ان حالة المسترقين من المدينين كانت مماثلة لذلك • وليس لدينا برهان يعيننا على ان نستنتج بان الدائنين الذين كانوا يشترون الارض او يحصلون عليها من مدينهم ، كانوا يزرعونها بمساعدة فرق كبيرة من الارقاء • ان من المعقول كثيرا ان نفترض بانهم كانوا يستخدمون المالكين السابقين لهذه القطع بالذات ، فى زراعتها وكذلك تأدية الالتزامات للمجتمع ايضا •

واذا ما قارناه مع استثمار البدلين الذى كان مطبقا فى العصور المبكرة فى بلاد اشور مثلما كان عليه تماما فى بلاد بابل ، فان النظام الذى اشرنا اليه قبلا عن كيفية الحصول على بدلين لغرض تأدية مختلف الواجبات والخدمات التى كانت تقدم منافع كبرى للطبقة الحاكمة فى المجتمع الاشورى ، فان هذه المقارنة تكون مبررة ، وموثوقا بها تماما • غير انها لم تظهر الا بعد ان تدهورت الطبقة الفلاحية تدهورا سريعا ، وعندما تقوض استقلال المجتمع نهائيا ، وذلك بكل وضوح وبالدرجة الاولى عندما اصبحت فى يد « الكبير » تستعمل للاحاق الضرر « بالصغير » ومن ثم بعد ان اصبحت المجلس بدوره ضعيفا نتيجة تعاظم اهميته الملك وسلطته •

فكل هذه الظواهر السياسية ، وكذلك خراب الطبقة الفلاحية كانت لها اسبابها الاقتصادية ، بما فى ذلك الاحوال العامة لتطور اقتصاد الري فى الشرق ، والدور الاقتصادي الذى كان الملك يلعبه بصفته القائد العسكري فى مجتمع الرق ، والدور الذى لعبته التجارة الاشورية فى اقتصاديات بلاد الشرق الادنى القديم •

ومع ذلك فليست لدينا المعلومات الوافية التى تساعدنا على تحليل العلاقة لكل هذه العوامل فى كل مضمار ، ولكن الشيء الواضح انه فى العصر

الاشوري الوسيط وحده كان اشتراك هذه العوامل هو الذى ادى الى النتائج التى اتينا على ذكرها اعلاه .

وعلى هذا المنوال نشهد ظهور طائفة من الشعب تمتلك الارض فى المجتمع لكنها تكون متحررة من كل الالتزامات ، وكذلك طائفة من التابعين الذين يعملون فى الارض التى اما انها ما تزال ملكا لهم او فى ارض كانت مملوكة اصلا لافراد من طبقة الاغنياء ويمارسون اداء كل واجبات المجتمع وخدماته لانفسهم ولاسيادهم معا .

وما خلا هذا فانهم كانوا يعملون ، او يسلمون المنتج عينا لآسيادهم اما مقابل قروض او بسبب كونهم يخضعون لسلطة اولئك الاسياد الابوية (اي الاولاد المتبنى بهم ، والفتيات المعالات والمسترقين من المدينين) .

الفصل السابع

المجتمع العائلي الموسع والحكم الذاتي في (ارابخا)^(١)

بقلم : يانكوفسكا (١٩٥٧ - ١٩٦٠)

لا توجد سوى دراسة واحدة وضعها عالم من اوربا الغربية ، وخص بها المجتمع العائلي الموسع بالاعتماد على مصادر الكتابات المسمارية ، ونعني بها دراسة العلامة « كوشيكير » ، المعنونة « التآخي » ، والمشاركة ، الامومة في الكتابات المسمارية الخاصة بالحقوق ، التي نشرت سنة ١٩٣٣ في برلين ولا يبرز^(٢) .

(١) هذا الفصل الذي كتبته العاملة السوفياتية (يانوكوسكا) هو خلاصة لعدة مقالات سبق لها أن نشرت ومنها مقالة « ارابخا - الحورية » التي نشرت في مجلة « تاريخ الشرق القديم » عدد (١) سنة ١٩٥٧ ص ١٧-٣٣ ، ومقالة « تأثير خصائص النظام الاجتماعي في ارابخا على معاملات الملكية » نشرت في مجلة «ايوس» سنة ١٩٥٧ عدد ٢/٣٨ ص ٣-١٣ ، ومقالة عن « ملكية الارض في المجتمع العائلي الموسع حسب الكتابات المسمارية » التي نشرت في مجلة « تاريخ الشرق القديم » سنة ١٩٥٩ عدد (١) ص ٣٥-٥١ و « كتاب تفكك المجتمع الموسع في غربي آسيا في الالف الثاني قبل الميلاد » المطبوع في لونغراد سنة ١٩٥٩ وغيرها .

ومما تجدر الاشارة اليه ان اهل كركوك أطلقوا اسم (عرفه) على الموقع الذي تقوم فيه منشآت شركة العمليات النفطية وهو اسم (ارابخا) الذي حرف الى (ارافا) القديمة ذاته - المترجم

(٢) P. Koschaktr: Fratriehat, Haus Gemeinschaft und Mutterrecht in Keilschrifrecht: Berlin, Leipzig 1933.

وقد انتهى المؤلف الذي لخص معلومات متباينة كثيرا ، الى نتيجة مؤداها
ان المجتمع العائلي الموسع في اى مكان من الشرق الادنى كانت له مظاهر اخوية
ومتعايشة مع ابوية (ص ٨٠) •

ويفسر « كوشيكير » دوام المجتمع العائلي الموسع باختفاء الملكية وذلك امر
ضروري • فيما ان الارض كانت اساس الاقتصاد فان تركها في ايدي فرد واحد
سيؤدي في النتيجة الى هلاك كل الآخرين • ولذلك فان جميع « ماملان
الشراء » يجب ان تعالج لا بنقل ملكية الارض بل بتغيير المجتمع العائلي (ص ٧٠)
ويعتقد كوشيكير ان التآخي كان الصفة الاولى لمجتمع العائلة الذي اختصت
به كل من [خياما Haiasa و «ارابخا Arrapha » و « عيلام Elma »
وان هذا - في نظره - يجب ان يفسر ، بشكل افتراضي ، على اساس ان سكان
هذه المناطق من اصل عرقي مشترك • وهذا كما نعرفه الان خارج نطاق هذه
المسألة •

وطبقا لرأي « كوشيكير » بدأ الانتقال الى الابوة عن طريق تعزيز حق
التمثيل لاول ابن مولود (او للاخ الاكبر) في القضايا التي تتعلق بتوزيع
العقارات في المجتمع العائلي الموسع وإعادة توزيعها (ص ٦٢ وما بعدها) •

فما ان وصلت اقوى عائلة مفردة (من العوائل التي تؤلف المجتمع العائلي
الموسع) الى مركز الصدارة حتى شرع الاخوة الصغار في هذه العائلة القوية ،
ومن ثم كل افراد العائلة الآخرين بما في ذلك النساء بل وحتى الارقاء ،
يتمتعون بحق التمثيل هذا (٣) •

على ان كوشيكير لم يعرب عن هذا الرأي الذي اشير اليه قبلا بشأن المجتمع
العائلي الموسع الا على سبيل الاستطراد ، ولم يعززه بكثير من الادلة ، ذلك
لانه فحص هذا النوع من المشاركة الاقتصادية من وجهة النظر القانونية ، والى

(٣) كوشيكير : حاشية عن الشرائع الحديثة المدونة برلين - ليبزغ ١٩٣٦
ص ١٩٠ •

P. Koschaker: randnotizen zu Neuerenkiechri-
ftlichen, Rechtsurkundtn Berlin Liépzig 1936 p. 196.

حدا من وجهة نظر علم الاجناس ولم يبد سوى اهتمام ثانوي. بقضايا التنظيم الاقتصادي والاجتماعي .

ومنذ ان ظهر مؤلف كوشيكرا الى الوجود نشرت مواد وتحريات اخرى جديدة يسرت الى حد كبير ، مهمة تحديد صفة المجتمع العائلي الموسع ضمن القضايا العامة لتأريخ النظام الاجتماعي الاقتصادي في الشرق القديم^(٤) . ولعل اوفر المعلومات التي تناول المجتمع العائلي الممنوع بصفة خاصة واكثرها تنوعا هي المعلومات التي وجدت في سجلات « ارابخا » الدولة الصغيرة المستقلة التي ظهرت في الالف الثاني قبل الميلاد وكانت تقع على مجرى نهر « العظيم » احد روافد نهر دجلة .

لقد اعتمدت المؤلفة في اعداد هذه الخلاصة على النصوص التي نشرت قبل سنة ١٩٥٩ ، فقد تم اكتشاف زهاء مائتي لوح مدونة بالكتابة السامرية (سلسلة البحوث السامية في جامعة هارفارد رقم ١٠) في موقع يدعى « يورغان تبه » (على بعد عشرة اميال عن كركوك) وفي طبقات يرقى زمنها الى اواخر الالف الثالث قبل الميلاد حيث قامت احدى المستعمرات الاكديّة وهي مستعمرة « غاصور Gasur » في ذلك الموقع .

ولقد كان المستعمرون يمتلكون حقولا زراعية يزرعها السكان من اهل البلاد الاصيين لقاء حصص عينية ، في حين تجهز الادوات والبذور وحيوانات الجر من قبل المستعمرة ذاتها^(٥) .

وفي اوائل الالف الثاني قبل الميلاد ابدل اسم المستعمرة الى « نوزا Nnza » وغدت حصنا عسكريا يضم خليطا من السكان « الحوريين Hurrians » والاكديين^(٦) .

(٤) عن سومر وآشور انظر مقالات « دباكونوف » في هذا الكتاب .
(٥) ١. آي . تيومينيف : اقتصاد الدولة في سومر القديمة موسكو - لننغراد ١٩٥٦ الفصل الثاني من هذا الكتاب .
(٦) الحوريون : من الاقوام اللا سامية التي سكنت المناطق المحصورة بين جبال ارارات وبحيرة اوزميا وقد انحدرت هذه الاقوام الى الجنوب الشرقي والجنوب الغربي فاستولت على الاقسام الشمالية والغربية من وادي الرافدين .

تضم سجلات « نوزا » [سلسلة البحوث السامية في جامعة هارفارد رقم ١٣-١٦ وقد نشرت بعض الوثائق في طبعات اخرى] حوالي الفي لوح من الكتابات السامرية كانت محفوظة في الحصن . وكان القصر يمتلك حقولا وبساتين ومزارع للخضار الا ان تربية الماشية والمشاغل الحرفية هما على ما يبدو كانا المصدر الرئيس للثروة فيه . وكانت التمويلات المالية في عهدة وكيل الخراج (شاكين بيتي (Shakin Biti) وكانت ابنة احد وكلاء الخراج الذي اشتهر باسم « تلبوناييا Tolponnaia تحتفظ بسجلاتها الشخصية في المرافق الملحقة [حوليات المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية عدد ٥٢ ص ١٤ وما بعدها] .

وكان القسم الامامي من المبنى يستعمل على وجه التاكيد لعقد جلسات احدى المحاكم ذلك لان الاناريين قد اكتشفوا بين الوثائق الاخرى ، سجل استجواب « كوشي حربا Kussiharpa احد حكام « Hazannu حزانو » نوزا لاتهامه بانتهاك السلطة (دوريات المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية عدد ٢٥ ص ١٣ وما بعدها) .

وكان القضاة ، على اكثر احتمال ، ينتخبون من بين الكبار الذين وردت اسمائهم في الوثائق باعتبارهم اعضاء في محكمة العدل ، وان رئيس الحصن (خانزوخلو Halzuhl) في اللغة الاكدية (حالزو في الحورية اوخلو) كان يشترك معهم في بعض الاحيان طبقا لما اورده النصوص .

وكان الكبار (شيبوتو Shibutu) يجتمعون في جلسات اعتيادية ، كما كان تكوين المحكمة يخضع لتغيرات دورية ، والا فان من المستحيل تفسير السبب الذي جعل المستندات التي توثق لاجل طويل نسبيا وتدون في المحكمة حسب العادة الجارية ، يصعب وجود تاريخ لها . وكان في مستطاع القضاة ان يعقدوا اجتماعاتهم بأمر خاص من موظف ملكي^(٦) .

ولم يكتشف السجل الملكي في « ارابخا » بعد ذلك لان مقر الملك مكان

(٦) ه لبسنى : ادارة العدل في نوزي ، مجلة الجمعية الامريكية الشرقية مجلد ٢/٦٣ سنة ١٩٤٣ ص ١٢٨-١٤٤ .

يقع في « أل - ايلاني Al-Hani » (مدينة الالهة) في موقع كركوك الحديثة ، وهو موقع بعيد النال بالنسبة الى التنقيبات المنسقة •

ولقد كان الملك هو كبير القضاة والقائد العسكري ايضا • وكان لكل مستوطنة كبيرة في ارباخا ، بما في ذلك نوزا ، ملكتها الخاصة بها « مي لوكال Mi Lugal » وهي - بلا شك - كاهنة الهة الخصب •

وبالاضافة الى السجلات الرسمية فان في متناولنا زهاء ألفي وثيقة من السجلات الخاصة التي اكتشفت في الضواحي المأهولة لنوزا والتي تقع على الربوتين المنفصلتين (أ) و (ت) الى الشمال والشمال الشرقي من « يورغان تبه » • وفي قسم من الربوة (أ) كان يقوم بيت الامير « شلوا تيشوب Shilwa-Tishup » الذي يتألف معظم سجله (وقد نشر جزء منه في طبقات اخرى - المسلسلات السامية في جامعة هارفارد ٩) من نصوص اقتصادية • وتؤكد هذه النصوص ان املاكه كانت واسعة ، اذ كان لديه الصناعات والكتبة والرعاة ورجال الاحراش والميلد والحراس وغيرهم ، وان مقاطعته الزراعية كانت تضم الكروم والبساتين والحقول والمثاق من الماشية والاغنام •

وعلى التقيض من ذلك كانت السجلات الاولى التي تعود الى مجاوري الامير « وهم عشرينا » كيري Katiri » و « انوتيا Annuteia » (وقد نشرت في المسلسلات السامية في جامعة هارفارد العدد ٥) وفي مكان اخر (تعتبر بصفة رئيسة مجموعات لمعاملات قانونية خاصة مشابهة للسجلات التي تخص رئيس حصن نوزا ، وهو « تخيب تلالا Tehip Tilla » التي عثر عليها في مبنى مقر المجتمع السكني في الربوة (ت) (وقد نشرت في « سلسلة التنقيبات المشتركة في نوزا » عدد ١ - ٦ ونشر قسم منها في طبقات اخرى) •

وتكتنف سجلات « نوزا » الخاصة حياة اربعة او خمسة اجيال من « الارابخين » • واذا ما شرع المرء يحسب الاجيال ابتداء من « اكويا Akkuia » بن « كيري » ومعاصره « بوخي شني Puhi Shinni » •

والد « تخيب تλλα » فان القسم الاكبر من الوثائق يعود في الاصل الى الجيل الثاني الذي يشمل اسماء تخيب - تλλα والمعاصرة الكبيرة له السيدة تلبنايا Tulpunnaia ومعاصره الاصغر « الانو Ilānu بن « توكي Tauki وحفيد « انوتيا Annuteia » ، اما سجل الامير شلوا تيشوب فانه يعود الى الجيل الثالث .

وكانت المواد التي جمعها أي . ج . غلب I.J. Gelb و « ب . م . بورفيس P. M. Purves ومكراي A. Macrae في فهرس عام للاسماء العلمية ، قد ساعدت بصفة كبيرة على التحقق من نطاق المعاملات الفردية وبذلك كشفت بصفة غير مباشرة في بعض الحالات عن دوافعها ، في حين يستطع المرء عن طريق التعرض للمحتويات المتضمنة في المعاملات ان يضيف الى ذلك المعلومات المتعلقة بفهرس العلاقات العائلية للمجتمع العائلي الموسع في « نوزا » .

لم تنتشر ، قبل سنة ١٩٥٩ ، سوى دراسة واحدة مستفيضة خصصت للقضايا الاقتصادية في « ارابخا » ونعني بها مؤلف « السيد ف . ر . ستيل F. R. Steele حيث استطاع هذا المؤلف ان ينشر بمعدل الاسعار وان يقارنها بالاسعار السائدة في العهد الاشوري الوسيط وفي العهد البابلي القديم . لكنه في بحثه عن معدل الارقام لم يبد « ستيل » اهتماما بالواجهة الجوهرية كثيرا للاعمال التي قام بفحصها ، اي الاسباب والتأثيرات الخاصة بالمعاملات ذات الاهمية العظمى والتي لم تدرس دراسة وافية .

ما ان نشرت وثائق نوزا القانونية حتى اجتذب نهجها الخاص ليس المختصين بتاريخ اللغات حسب بل ومن اعظم مؤرخ لقوانين الشرق القديم ونعني به « كوشيك »^(٧) الذي خصص مؤلفاته لهذه النصوص التي اوضحت سلسلة من القضايا لم تعالج كلها معالجة تامة منذ ذلك الوقت .

(٧) ستيل : « معاملات الملكية الزراعية في نوزي » نيوهافن ١٩٤٣

F. R. Steele: Nuzi Real estate Transactions New haven 1943.

ومما يضارع اساس المخاولات الرامية الى توضيح المصطلحات الفنية للنصوص هي اوراق السيدة (هـ • لوي H. Lewy) التي كانت تتشوق الى تكوين صورة شاملة لهذا النظام الاجتماعي في « اربخا »^(٨) .

والمألوف بالنسبة الى كل السجلات الخاصة في « نوزا » ، نوعان رئيسان من الوثائق هما •

١ - وثيقة اقترض تدنوتو Tidennu To ويكون طويل الالمد ويتم الحصول عليه من قبل شخص ضامن ينبغي عليه ان يعمل لحساب الدائن تسديدا للفائدة الى ان يتم تسديد مبلغ الدين الاصلي ، او وثيقة قرض ، برهن ملكية حقيقية ويكون للدائن حق الاتقاع بالمال المرتهن طالما بقي الدين غير موفى •

٢ - وثيقة قرض من نوع (مورتو Müruto) ، وقد تغيرت هذه الكلمة الى اخوتو Ahhutu وتعني تحويل الحقوق الى الاموال غير المنقولة ، وذلك عن طريق تبني « المالك الجديد » بمثابة «ابن» او «اخ» •

ولم يحدث بيع المقاطعات الزراعية في «اربخا» على هذه الشاكلة. ذلك لان كل التفسيرات المطروحة لهذه الحقيقة قد تم تعريفها اساسا بالاشارة التي اوردها «كوشيكير» والتي تقول ان كل الارض في «اربخا» كانت مملوكة بالالتزام من قبل التاج ولذلك حظر بيعها •

وكما اوضح «سبايزر»^(٩) كانت كل معاملات المقاطعات الزراعية من نوع (٢) تقوم على اساس ممارسة التبني الحقيقي ، وان لاي مواطن حر حق الحصول

(٨) كوشيكير : مدونات الشرائع الحديثة من عصر العمارنة لبزغ ١٩٢٨

P. Koschaker: Neve Keilschriftliche Rechtsurkunden sus der El-Amarnazeit Leipzig 1928.

(٩) نبي • اي سبايزر : (مستندات كركوك الجديدة المتعلقة بقانون العائلة)

في « دوريات المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية » عدد ١٠ لسنة ١٩٣٠ ص ٨ وما بعدها

E. A. Speiser: New Kirkuk Documents Relating to family law Aasor (10) 1930 p. 8, Sq.

على مساعد له في بيته وذلك عن طريق تبني أحد الأشخاص ، وبهذا يجعل منه الوارث الشرعي له •

غير انه في حالات التبني الحقيقي يورث حجم الارض الزراعية وموقعها او اية ملكية اخرى للمتبنى لم يرد ذكرها • وبدلا عن ذلك كان يشار الى ان على المتبنى به ان يطيع المتبني ، وان يطعمه ويزوده بالملابس ، وان يبحث عنه اذا ما تم اختطافه وان ينوح عليه ويدفنه عندما يموت •

ومع ذلك فان واحدا من اوائل عقود «التبني» التي عقدت لتحويل ملكية حقيقية ، يشير بجلاء الى تحرير المالك الجديد للارض الزراعية من امثال كل هذه الالتزامات •

يحتوي سجل « تخيب تلالا » على اكثر من مائة وخمسين عقدا نقلت بموجبها اطراف اخرى اليه ، باعتباره منبني من قبلهم ، اراضيهم الزراعية التي ورثوها • وهذا بحد ذاته يوضح لنا اننا نستطيع ان نرى هنا عملية اعادة توزيع الاراضي باستخدام نهج قياسي لقانون متعارف عليه وجد لاغراض تختلف تماما عن هذا الغرض •

ولقد ادى النقاش بين السيد « بورفس » والسيدة « لوي » الى تقبل عام للرأي القائل بان صيغة مثل هذه المعاملات يجب ان تفسر بحقيقة ان كل الارض في ارابيخا كانت ملكا للتاج ، وان هؤلاء يسمح لهم قانونا ان يحولوا الاقطاعات (مع رسم الخدمة الملكية سوية) الى اعضاء من عوائلهم ليس إلا •

ولقد غدا من المعتاد رؤية عقود التبني المزورة لان تلك هي الوسيلة الوحيدة للتغلب على هذا القيد ، وتشير السيدة «لوي» وقد توصلت الى نفس الاراء ، الى ان «تخيب تلالا» استطاع عن طريق التبني المزور ان يحصل على اراضي ليس لنفسه حسب بل ولكي يعيدها الى التاج ايضا •

ومع ان هذا التأكيد الذي اوردته السيدة «لوي» قد يبدو لا اساس له لاول وهلة الا انه يهيء مقدمة لتعديل جوهر في الرأي الذي تم قبوله بصفة عامة •

والواقع ان ما دعي بحالات التبنى المزور والتي زعم بانها كانت وسائل
للتخلص من القانون ، كانت تسجل رسميا في المحكمة ، وكان معترفا بها في
قانون المحكمة الملكية العليا . وكان تطبيقها مضمونا بفقرة عقوبات تهدد المالك
السابق للمقار بغرامة كبيرة جدا وبقطع الايدي والارجل احيانا .

ولقد انتقد السيد «ستيل» الرأي الذي ابدته السيدة « لوى » متعقبا في ذلك
استاذ « السيد سبايزر » . فقد فسر « ستيل » التناقص الذي المعنا اليه اعلانه
بأنه ضعف في النظام الاقطاعي . ومع ذلك فان الاساس الوحيد للاعتراف بوجود
نظام اقطاعي في اربخا اطلاقا ، هو الاشارة التي وردت عن الخدمة الالزامية (الكو
[Ilku] .

واذا ما استبعدنا الترجمة العرفية لهذه الكلمة وهي عبارة « مهمة
اقطاعية»^(١٠) فان المفهوم الكلي للنظام الاقطاعي سوف ينهار ، اذ ان ذلك يندو
اقل اثباتا اذا ما تذكرنا عدم وجود اشارة الى الكلمة (الكو) في معظم المعاملات
الخاصة بالمقاطعات الزراعية ، في حين نجد في حالة واحدة مناقضة للقاعدة
العامة ان «الكو» قد فرضت على الشخص نفسه ليس من قبل المالك الاصلي بل
من قبل مالك جديد لقطعة الارض لم يكن شخصا آخر بالاضافة الى ذلك
وانما كان هو الامير ذاته (مسلسلات التفتيات المشتركة في نوزا) .

وكان كوشيكير هو الذي ترجم في الاصل كلمة (الكو) بانها «التزام
اقطاعي» ليعطي بذلك تفسيراً للاسلوب الذي يبنى به شخص بمثابة « ابن »
بصفة مزورة .

ولكن ما خلا هذه الصيغة من المعاملات فان المالك الجديد للمقار غالبا ما كان
يعلم بصفة «اخ» (وكان المفعول الاقتصادي في الحالتين واحدا) .

(١٠) يعتقد سبايزر ان الكلمة الاكدية (الكو) مرادفة للكلمة الحورية (ارويشي
Erwisse) انظر « وثائق كركوك الجديدة المتعلقة بقانون العائلة »
ص ١٤ و ١٦ عدد ٢٨ ولا يوجد سبب يحول دون اعتبار الكلمة « ارويشي »
لان تدل على الخدمة الالزامية لأفراد المجتمع .

ولما لم يكن مستطاعا تحويل اي نوع من الاموال المنقولة في ارباخا من دون ان يدخل الفرقاء رسميا في رباط نسب اسمي فان كوشيكر نفسه لم يعتبر هذا التفسير كافيا ، وانه قد عرض تفسيراً بديلاً عنه لم يلبث دارسو سنجلات «نوزا» ان نسوه .

وبالمطابقة مع العرف الجاري في الاقطار الاخرى والذي يكون فيه للاقارب والجيران الخيار الاول في شراء الاراضي التي يراد بيعها ، اوضح كوشيكر ان النهج الذي اتبعته «نوزا» في تحويل الملكية يمكن التدليل عليه من وجود المجتمع العائلي الموسع بمثابة المالك الشرعي الوحيد للارض . ومع ذلك فبالاشارة الى هذا التفسير المغاير خيل الى «كوشيكر» ان الاجراء الخاص بتبني شخص ما بمثابة «ابن» او «اخ» كان اجراءاً مژورا صوريا بصفة كلية وانه لم يتمكن من تفسير وجود صنفين لعلاقة قريى اسمية مصطنعة او مزورة .

واذا ما ابتدأنا من مفهوم وجود المجتمع العائلي الموسع في «نوزا» فان الفرق في الوثائق من نوع «موروتو» ونوع «حوتو» يمكن تفسيره بسر نسبيا اذا ما افترضنا ان نهج تحويل الملكية لم يكن نهجا مصطنعا كلية . ذلك لان تزوير مثل هذه الاعمال قد يثير التساؤل ولا سيما في الدعوى المقامة من قبل اولاد المالك الجديد باجراء ما ضد ورثة المالك السابق بسبب عدم زراعة الارض التي حصل عليها الاب المدعي عن طريق التبني المزور^(١١) ، وان الغرض من الدعوى هو الحصول على الارض المتنازع عليها .

وقد يبدو انه لا بد ان يكون لانباء المتبني به الحق بقطعة الارض التي حصل عليها ابوه . لكن يظهر انهم ، في الواقع العملي ، لا يملكون مثل هذا الحق دون منازع الا اذا استطاعوا ان يثبتوا بان ورثة المتبني لم يشاركوا في زراعة الارض .

(١١) ب . م . بورفس : تعليق عن العقار في نوزي في ضوء الدراسات الحديثة في مجلة (دراسات الشرق الادنى) السنة ٢/٥ ص ٧٤ ، ١٩٤٥

P. M. Purves Commentary on Nuzi real estate in the light of recent studies Jens 5/2 1945 p. 74.

ولكن حتى في الحالة التي لم يساهم بها ورثة المالك في زراعة الارض ، فانهم لا يجردون من حقهم في القطعة التي نقل ابوهم ملكيتها الى شخص آخر عن طريق التبنى الا باجراء مرافعة في المحكمة . وهذا يعني ان تطبيق القانون السائد الذي جعلهم شبه مالكين قد اوقف العمل به رسميا . وعلى هذا فان الابن المتبنى به او الاخ المتبنى به - بالاضافة الى حقه في قطعة ارض موروثه لعائلة اخرى - قد حصل على حق الظفر بالمساعدة في زراعة هذه القطعة من لدن افراد عوائل المالكين السابقين .

وكقاعدة فان هذا لم يرد ذكره في المعاملة لان كل التزامات الاطراف المتعاقدة كانت تقرر بشكل واضح حسب العرف الذي ظل سائدا امدا طويلا ، ونعني به عرف المساعدة المشتركة من الاقارب ، وتعطيل القانون السائد الذي لم يعد يطبق الا في الحالة التي ينشب فيها نزاع ، او خروج طرف متعاقد على ما هو مطبق فعلا .

ان وجود نهجين لنقل ملكية العقار (بتبني مالك جديد كابن او اخ) يمكن اخذه - على كل احتمال - بعين الاعتبار وذلك بالحقيقة الواقعة التي تبين ان قسما ، على الاقل ، من ارض العائلة الموسعة ما يزال ملكا مشتركا لها . وهذه الحقيقة قد اكدتها الدعاوي القانونية التي تخص تحويل الاموال غير المنقولة المتنازع عليها بصفة مشتركة . فمثل هذه المعاملات لا تصبح ممكنة الا اذا كانت المادة التي يراد نقل ملكيتها ليست قطعة ارض بالذات ، بل الحق في حصة معينة من الربح الذي تدره الارض المملوكة بصفة مشتركة فعلا .

وفي الامكان ان تعتبر الصيغة القانونية لنقل ملكية الارض من نوع «موروتو» في احدى الحالات ، ومن نوع « احو تو » في حالة اخرى وان كانت الاطراف المتعاقدة متشابهة . مثال ذلك وجود اخوين (اي عضوين في مجتمع عائلي موسع) هما « توحى Tauhhe بن تحيا Tehia و « كلبا Kelia بن « اكونلي Akkülenni كانا قد تبنا « تخب تولا ،

بمثابة اخ لهما عندما تم نقل ملكية احد الحقول (سلسلة التقييات المشتركة في نوزا) •

غير ان « تحيب تلالا » استطاع عن طريق التني « كابن » ان يحصل على بستانيهما (مجلة الدراسات الآشورية والاثار الشرقية السنة ٢٨ المصد ٣) فالواضح ان الحقول تكون في الغالب ملكا مشتركا ، في حين ان البستان قد يكون ملكا شخصيا للاخوة (انظر عن البستان ادناه) •

ولقد وجد دليل على الملكيات المنفصلة في الوثائق الخاصة بعائلة «خلسوح Hepisuh المنفصلة بصفة جزئية • فقد كان «غورباز» Gurpazah يمتلك حقولا، وله دائنون بالاشتراك مع اخيه « مات-تيشوب Mat-Tishup (سلسلة التقييات المشتركة في نوزا ٣٢٠) بصفة منفصلة عن اخوته الآخرين اللذين يمتلكون ارضا اخرى مشتركة بينهم • ولكي يحصل (غورباز) على نصيب له في ثروتهم الجماعية، كبل احد اخوته وهو «بني حربا Punni Harpa (ويسمى بنيه Punnia اختصارا) بالديون • فقد منحه في اول حقوله ضمانا لذلك القرض (سلسلة التقييات المشتركة في نوزا ٣١) ، ومن ثم حصل على حق في استغلال هذه الحقول بصفة دائمة عن طريق قرض آخر • واخيرا حمل « بني حربا » على ان يحول اليه كل ماورثه من حصة ، وقد مثلت هذه المعاملة الاخيرة في صيغة اقدام « غورباز » على تبني «بني حربا» بمثابة « اخ » له (سلسلة التقييات المشتركة في نوزا ٨٧) • فهذه « الاخوة » لا تعني هنا اية رابطة للدم لان «غورباز» كان في الاصل الاخ الشقيق لبني حربا ، بل تعني قبول « غورباز » في الارض المشتركة مع اخوته « غير المنفصلين » • ومن ثم استطاع (غورباز) - بعد ان تم تبنيه بمثابة «اخ» - ان يحصل على بستان اخ حقيقي آخر له هو « مبكي تلالا Tupki Tilla

(سلسلة التقييات المشتركة في نوزا ٢٠٤) وهكذا دخل في النهاية شخصا في دعوى مع اخيه « مات تيشوب » الذي له معه مسكن مشترك (انظر ما ذكر اعلاه) حول استغلال هذا البستان •

ومن المحتمل ان يكون (غوربازو) قد اقدم - بسبب هذا النزاع - الذي انتهى الى المحكمة - على مقايضة هذا البستان الذي يقع على مقربة من ارض تعود الى « تبكي بلا » واخرى الى « مات - تشوب » بارض مجاورة لارض ابيه كانت تعود قبلا الى خمسة اخوة من عائلة اخرى (سلسلة التقييات المشتركة فسي نوزا ٢٥٥)

ولكي تأخذ المعاملة صفة تبني « كابن » فان على مالكي المال (او مالك واحد منهم ليس الا) ان يكونوا طرفا في المعاملة . ومع ذلك فحين يصبح الطرف المتعاقد شبه مالك بالنسبة الى المال موضوع البحث او اي مال آخر مع افراد من مجتمع عائلته لم يشتركوا في المعاملة ، فحينئذ ينبغي له ان يتبنى الشريك الجديد بمثابة « اخ » له .

ولما كانت المعاملة مع « غوربازو » لم تعقد من قبل « بني حربا » وحده حسب وانما من قبل كل الشركاء في المال المشترك ، فان هذه المعاملة قد صيغت بصفة تبني السابق كابن وليس كأخ .

والذي نراه ان معاملات التبني كابن او اخ لم تغير بصفة اصلية سوى مضمون توريث العقار بالنسبة للعوائل الفردية الداخلة في المجتمع العائلي الموسع . ذلك لان التعديل الجوهرى الذي طرأ على القانون السارى المفعول لا يطبق الا في الحالة التي يراد بها ادخال وريث خارجي .

ينبغي عند اخذ النظام القانوني في « نوزا » بنظر الاعتبار ، تركيز الاهتمام على وضع الدائن الذي كان - اذا ما حكمنا على ذلك بالتصرفات التي كانت تقع في المحكمة - بمثابة الوريث الاول . ولذلك فان « كوشيكور » في بحثه عن عبارة تحدد وضع مثل هذا « الشخص » يقترح ان تحدد هوية هذا الوارث بعقد مع الشخص الذي عرفته الكلمة الحورية (اوري Ewri) (او بابدالها الى كلمة اروي) . ومثل هذا الاقتراح كره « سبايزر » فيما بعد .

ومع ذلك يبدو ان استعمال هذه الكلمة بصفة نادرة جدا في عقود التبني

المزورة يقف شاهدا ضد هذا التحديد • فإذا كان كوشيكر مصيبا فان من المؤكد ان تكون هذه الكلمة قد استعملت بصراحة اكثر • لكننا بدلا من ذلك نجد ان الكلمة « اوري اروي Ewri-Erwi كانت شائعة الاستعمال كثيرا في النصوص التي تشير الى اسماء الورثة الحقيقيين من بين الاقارب الذين تربطهم رابطة الدم • ففي حالات كهذه استعملت العبارة في صيغة مفهوم عام لا يترك مجالا لتفسير الكلمة (اوري) بانها تعريف لاحد الورثة عن طريق العقد •

وفي بعض الاحيان تنتقل الامتيازات التي يتمتع بها ال (اوري) سوية مع حقوق الوراثة الى الاموال غير المنقولة

ومما تجدر الاشارة اليه بصفة خاصة هو ان المالك الجديد لم يكن يسمى في الواقع عادة بلقب (ارويش Erwisse) (وهو الاسم المجرد لكلمة « اروي ») وانه بالنسبة الى آلهة المتبني يعتبر تقليصا لحقوقه (سلسلة التقييات المشتركة في نوزا ٨٩ - ٢١٦) ذلك لان حقوق ال (اوري) تعود الى الابن الاكبر أو الى (الاخ الاكبر) وواجب « الاوري » في ان يخدم الآلهة الموروثة قد تم التأكيد عليه في وثائق الشهادات ، وفي عقود التبنى معا • وقد تم التشديد على ان لا تكون حقوق (الاوري) ملزمة للمتبنى به الا في الحالة التي لا يكون فيها للمتبنى ، اثناء موته ، ولد بالغ ، والا فان الولد وليس المتبنى به هو الذي يصبح كاهن المعبد الموروث) مجلة الدراسات الاشورية والاثار الشرقية السنة ٢٣ عدد ٥١ (•

والحقيقة الواضحة جداً هي ان حقوق « الاوري » لا يمكن ان تمارس الا بعد وفاة الشخص الذي تقلها ، حيث يفترض وجود حالة مغايرة تمام المحالات التي تؤكد عهدها عقود التبنى المنتحلة •

وتبين واجبات الكهانة التي ينهض بها « الاوري » بانه لم يكن سوى رئيس

آخر للمجتمع العالمي الموسع^(١٢) . ونصل الى ذات النتيجة حين نمحص الدور الخاص للاوري في المعاملات التجارية بشأن الاموال غير المنقولة التي تملكها العائلة . فالدعوى رقم (١٠) التي نشرها كل من « ادوارد كيرا Edward Chiera وسبايزر » في « مجلة الجمعية الامريكية الشرقية ١/٤٧ » تمثل دعوى حقيقة بالنسبة الى عدد من المعاملات الخاصة بنقل ملكية الاموال غير المنقولة بين الانارب، وان المحكمة لم تميز سوى المعاملة المتنازع عليها ليس الا ، ومنها المعاملة التي عقدها (كي وني Kawinni باعتبارها « اوري »^(١٣) والابن الاكبر ايضا) مارو رابو Māru Rabu في حين ان معاملة ابن اخيه التي تم عقدها ، وكذلك العقود المختصة اللاحقة لها قد تم خرقها باعتبارها مخالفة . (انظر سلسلة التفتيات المشتركة في نوزا ٣٩) .

وفي دعوى اخرى نجد ان « اناماتي Ennamati بن تحيب تلالا » حين حاول ان يحتفظ بمقار تحت تصرفه ، يرد ادعاءات ورثة الملك السابق في قطعة الارض التي عادت اليهم بصفة ذاتية بعد وفاة (تحيب تلالا) . ولغرض ان يتجنب دعاوى حقوقية اضافية فان من المحتمل ان يكون « اناماتي » قد استعد لتوقيع عقد مع شخص يدعى (شررا شاردوني Sharra Sharduni بن اتحشتا Ithishta بشأن الحقوق الموضوعة تحت تصرف الاخير) أي الحقوق التي كان هو (اوير) ها أي اقلتي اويرو Equeliti Awiru ويبدو ان أصل الخصومة يكمن في اقدام اخوة « شرراشردوني » على نقل

(١٢) انظر التعقيدات التي اكتنفت الكلمة (لوغال Lugal) في اللغة السومرية، والكلمة (ايوري Euri) في لغة (ارارتو) .

فالارض التي تختص بدائرة الاوري أو رئيس أحد المجتمعات العائلية الموسعة كانت تسمى (اورو Ewru) وفي (الالاح Alalah) تلفظ بلفظة (اي - بي - ري E-Bi-Ri) باللغة الاكدية أيضا وذلك بالنسبة الى الجنس والى الجمع . انظر كذلك كلمة (اوارو Ewaru) الحثية .

(١٣) السطر ٧٣ وهو اي - وي (١) - اور (١) شو - شا مكا - وي - ان - ني

E. Wi (1)-Ur (1) Shu-Sha Mka-Wi-in-ni

ملكية الحقول دون رضاه (انظر سلسلة التقييات المشتركة في نوزا ٦٨ ، ٢١ ،
٢٨٠ ، ٤١٥) .

ولفرض تعويض « شراردوني » لقاء اعترافه بالمعاملة ، قدم اليه « تامامتي »
هدية (سلسلة التقييات المشتركة في نوزا ١٠) .

وغالبا ما كانت حقوق الورثة المثبتة بمقود عرضة للخصومة من قبل الورثة
حسب القانون ولا سيما الاقارب الذين يؤلفون المالكين المشاركين في الارض
المتنازع عليها (سلسلة التقييات المشتركة في نوزا : ١١١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ٣٣٣ ،
٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٥٥ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، الخ) .

وقد تستمر مثل هذه الدعاوي عدة سنين وينجح مغاير بالنسبة الى الفرقاء
على ان أحكام القانون الساري المفعول غالبا ماتكون لها اليد العليا في معظم الدعاوي
التي تم تنفيذها دون الرجوع الى المحكمة .

أما الاشياء الثمينة التي حولت الى المالك السابق للعقار ، في حالة التعاقد على
بن مزيف (مورتو أو أحتوتو) فانها تدعى « هدية » عادة « كشتو Kishtu
وليس « ثمتا » (شيمو Shimu) .

ولكن يبدو ان أحدا لم يكن يمانع من ان يكشف في المحكمة عن المعنى
الحقيقي لكلمة « هدية » ، ولذلك فان القول بان هذه الهدية كانت اداة اخترعت
بقصد اخفاء البيع قول خارج عن نطاق البحث تماما ، وذلك بسبب وجود خطر
رسمي بمصادرة الاقطاعات . ففي « سومر » ، كان ثمن الارض المشتراة من قبل
غريب عن العشيرة يوزع على رؤساء العشيرة ، في حين تقدم « الهدايا » الى
الافراد الذين وردت اسمائهم في العقد فتصبح من أموالهم الشخصية^(١٤) .

وواضح ان استعمال الكلمة « هدية » في « اربينا » ، والتي توجد لها عدة
استعمالات قانونية في جنوبي العراق ، كان بمثابة تقليد ، وذلك لفرض تأكيد

(١٤) دياكونوف بيع الارض في سومر القديمة VDI ١٩٣٥ العدد ٤ ص ٢٠٥٩
ص ٣٩ وما بعدها .

حق الطرف المتعاقد في التملك الشخصي للأقيام التي حصل عليها والذي يستطيع ان يستعمله بصفة منفردة ومستقلة عن الاعضاء الآخرين في المجتمع العائلي الموسع .

وعلى أي حال ففي الوقت الذي كانت فيه دعاوي تحويل الاراضي تحدث في الغالب جدا ، فانه لا توجد قضية واحدة بالنسبة لهذا النوع من التحويل ، قد تم الترافع فيها فعلا ومثلت فيها الدولة بصفة رسمية . وذلك امر محتم اذا ما كانت الارض من املاك الملك .

كما انه لا يوجد أي دليل على قيام الحكومة بسحب تخصيصات الاراضي قسرا .

تألف سجلات أول مبنى للسكن اقيم في الربوة (أ) يعود الى عائلة «كيري» في معظمها من معاملات بين الاقارب وبذلك تساعدنا على ترسم التطور الذي طرأ على علاقات الملكية لعائلة موسعة كانت أملاكها تؤلف حصنا ز دمتو Dimtu ^(١٥) يعود الى « كيري » نفسه .

ذلك ان « اكويا Akkuia بن كيري استطاع ان يحصل بوزنتي نحاس على قطعة ارض من أخيه « كيريم Kārirum لمدة ثلاث سنوات (المسجلات السامية في جامعة هارفارد عدد ٥ ص ٢٨٤ ، وقد وافق الفريقان المتعاقدان على انه اذا ما أصبح الحقل هدفا للابتزاز بسبب ديون « كيروم » فان عليه في هذه الحالة ان ينقل الى « اكويا قطعة أرض مجاورة بدلا من القطعة التي اغتصبت » .

كان على « كيروم » ان يتنازل عن أحد الحقوق الى شخص يدعى « اتخبشني Ithapshenni » ، غير ان « زايك Zike » ابن أخيه ، أي ابن « اكويا » كان قد ادخل قطعة الارض تلك في املاكه وذلك بان سدد ديون عمه ليستقل تلك الارض الى ان يستطيع عمه كيروم استرجاعها منه بتسديد الدين .

(١٥) حاول المؤلف ان يبين بأن الكلمة « دمتو » يقصد بها أي « نوزا » (١) حصن أي مسكن محصن لمجتمع عائلي ، و (٢) مجتمع عائلي موسع و (٣) اقليم تحت تملك ذلك المجتمع .

الذي في ذمته له (المسلسلات السامية في جامعة هارفارد عدد ٩ ص ١١٨) وهكذا حل « زايك » محل الدائن الذي لا ينتمي الى أسرته ووسع من املاكه على حساب قريبه الاكبر .

وغالبا ما يراد اسم « كريروم » بين اسماء الشهود في المعاملات التي تخص اخاه « اكويا » وتتناول احدى هذه المعاملات قضية رهن أحد الحقول في حصن « كيري » لمدة خمس سنوات من قبل مرتهن يدعى « اخيل - تيشوب » Ehil-Tishup بن « بوخيا Puhia » مقابل ارتهان كمية « ن الشعير والخارصين والاغنام يقدمها « اكويا » (المسلسلات السامية في جامعة هارفارد عدده ص ٩٠) .

وحين اثبت « اخيل - تيشوب » افلاسه اضطر الى ان يتبنى « زايك » ابن دائه وان ينقل اليه كل حقوله ومساكنه وكل عملي مانا حانويا Man Hatuia وكل صناعة « امنو Ummāno » . كما تعهد بان لا يتبنى شخصا اخر « واه » واشترط بان تنقل ، بعد وفاته ، كل وظائف « الاويري » الى ولده اذا ما ولد له في ذلك الوقت ، في حين ينبغي على زايك دائن اخيل تيشوب ان يصبح الوريث التالي في المرتبة « تردنو Terdennu » وفي مقابل ذلك كان على زايك ان يعنى باخيل - تيشوب ، وان يجهزه بالملابس (المسلسلات السامية في جامعة هارفارد عدد ٥ ص ٦٠) .

ولقد ادت الفعاليات التي مارسها « اكويا » الى ان يعرف حصن « اكيري » فيما بعد باسم حصن « اكويا » .

ولقد علمنا من معاملة تتعلق بامتلاك حصن « اكويا » ان وضع « الاويري » في المجتمع العائلي لشيرة « كيري » لم يستمر بشكل اعتيادي بسبب تداخل اخر لحقوق الدائن . فقد كان الابن الاكبر لاكويا يدعى (نخشلمو Nahishalmu) لكن كان على (اروشاري Erwisarri) ابن الاخير ، أي (نخشلمو) ان يتبنى « زايك » بن « اكويا » وان ينقل اليه بيته سوية مع التزامه بتنفيذ خدماته التعاقدية وتسديد ديونه . وهذا يبين لنا انه كان على رئيس المجتمع

العائلي الموسع ان يضمن تطبيق خدمة العمل من قبل أفراد مجتمعه العائلي (انظر فيما يلي) وان يكون مسؤولا عن ديون اقاربه (دوريات المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية ١٦ ص ٣٨) •

لم تلبث العائلة الكبرى في المجتمع العائلي الموسع لشيرة • كثيري ، ان جردت من سلطتها بالتدريج • فقد اجبرت اولاً على ان تتخلى عن جزء من املاكها الفردية وعن كل مطالبتها القانونية لصالح عائلة اقوى اقتصاديا من ذات الشيرة • ومع ذلك فان العائلة الكبرى لم تفقد ، الا الى وقت متأخر ، حقوق السيادة على المجتمع العائلي الموسع •

فهناك ولد اخر من اولاد « نخبلمو » (الذي يسمى « نخيا » اختصارا) يدعى تاي تـلـلا Tai-Tilla كان قد اقترض شعيرا من (زكن - ادي Ziqn-Addi) فرهن حقله في حصن اكويـا لمدة اربع سنوات (المسلسلات السامية في جامعة هارفارد عدد ٥ ص ٨٨) كما تعهد بان يصنع قطعة لباس الى « برزينا Birrazina الذي أقرضه شعيرا حتى موسم الحصاد التالي (المسلسلات السامية في جامعة هارفارد عدد ٥ ص ٦) اما ديون (تاي تـلـلا Tai-Tilla فقد سددها ابنه (زايك الذي تحرر من عبودية الدين على يد رجل يدعى « اكواتل Akawatil بن الي Elli شريطة ان- يشتغل زايك في بيت دائته الجديد الى ان ينجح في تنصيب (اكواتل) رئيسا (اوري) للمجتمع العائلي الموسع (المسلسلات السامية في جامعة هارفارد عدد ٥ ص ١٩) •

كان « اكواتل » قد استرد « زايك بن تاي - تـلـلا » من بيت « تي بن بوخيا » رئيس العائلة الذي كافح لاستعادة حقوق الرئيس (اوري) التي فقدها (اخيل - تشوب بن بوخيا) (انظر ما سبق اعلاه) •

فكل هذا الصراع في سبيل الظفر بحقوق الرئيس (اوري) يبين بانه حتى في وقت متأخر من الجيل الرابع كان المجتمع العائلي الموسع لشيرة كثيري قائما

ليس اسما حسب ، على الرغم من تعاضد الصفة الفردية في ممتلكاته ، واتساع التفاوت في الثروة بين أفراده . وما خلا ذلك فان مركز رئيسه لم يكن مدار نزاع من جيل الى اخر .

يبين النزاع الذي حصل بالنسبة الى حصن [كيسوك Kissuk] سلسلة التتقيات المشتركة في نوزا ١٣٥ ، ٣٢١ الخ) نظام الغاء الخدمات الاجبارية للمجتمع ، ويصفه خاصة ، موقف الرئيس أو الملك - باعتباره رئيسا للدولة - تجاه هذه الخدمات .

أقام (كل تيشوب Kel-Tisop Kelia [ويلفظ كليا اختصارا] الدعوى ضد « وتري Wantari بسبب تدخل الاخير في شؤون حصن « كيسوك » . واذ ذاك امد ملك « اريخا » حاكم المنطقة « شكين ماتى Shakin Mati » بان يستجوب سكان القرى (الني Alani) الساكنين على يمين الحصن وعلى يساره . وقد اعلن سكان القرى دون تردد استعدادهم للتوجه الى الحرب (شذخ Shdh سوية مع حصن (كيسوك) واعترفوا بـ (كل تيشوب) الذى ادعى بانه سيكون رئيسهم (انكو النى او اروما ايوش Anāku Alani Iwarumma épus) . وفي النهاية اعتبرت اسس ادعاءات (وتري) - الذى تعهد بإداء خدمة الزامية جماعية (اكلتى شوشونو او دمتى شاشو الكى انكو مى

Egleti Shushunu U Dimt Shashu Alik Ilki Anak Mi

غير كافية بسبب عدم تأييدها من لدن سكان القرى المجاورة .
وحين تعهد المواطنون في الجمعية الوطنية بان يكونوا سوية مع حصن كيسوك فانهم كانوا يقصدون بكل وضوح تقديم الخدمة الجماعية معا ، وذلك بقصد التخلص من الغريب الذى وافق الملك على الاجراءات التي اتخذتها الجمعية الوطنية ضده .
ومن المحتمل ان يكون الملك هو الذى يحق له التصرف ، بموافقة الجمعيات الوطنية ، في نوع محدد من الارض (او حاصلها) والتي كانت الجمعيات الوطنية قد خصصتها لصيانة المنفعة بصفة خاصة .

ويبدو ان الارض وواجبات تقديم مختلف الخدمات سبق وان وزعت قبلا بين الحصون ومنذ امد بعيد • ذلك لاننا نعرف ان هناك حصنا للنساجين ، وحصنا للتجار ، وحصنا للرجال الذين ينتجون الشعير • وان الحصن كان علامة دائمة لتحديد مواقع قطع الاراضي • فلقد كانت مناطق « نوزا » محاطة بمستوطنات محصنة (اي حصون) تضم الحقول ومختلف الابنية ، كما يبين ذلك عقد وقعه « تحيب - تلالا » (سلسلة التنقيبات المشتركة في نوزا ص ٢٨٤) الذي قايس عشرين « اميري Imeri » من الحقل وابنية تعود الى المستوطنة المحصنة ، باموال غير منقولة يملكها متعاقد آخر (اكلتي او بتسي اينا دمتي - شوشا اورشا انا م اشوب التي دين

Eqléti U Bitati Ina Dimti-Shu Sha Ewer-Sha Ana M Ana Shup Ulti Iddin''.

والطريقة التي ذكرت فيها الخدمة الالزامية (الكو) في وثائق سجلات تحيب - تلالا ، ضرورية لفهم التطور الذي طرأ على الملكية الخاصة • فقد وردت الفقرة « الكو » في نحو الثلث من الوثائق التي تخص الحقول الصغيرة ، وفي نصف الوثائق التي تخص كل المقاطعات الزراعية بما في ذلك الابنية ، واحد الحقول ، واحد الآبار^(١٦) لكنها لم تتناول البساتين •

ومن المحتمل ان يكون ضم البساتين داخل املاك العائلة الفردية اقل حيوية بالنسبة لمصالح المجتمعات العائلية • وهكذا استطاع مالكو البساتين ان يتحرروا من بعض الواجبات • فمعاملات « تلبنايا » - وهي من اقدم المعاملات ما خلا معاملات « ونركي Winnerke » - كانت في الغالب تهتم بنقل البساتين ، وان من الواضح ان تكون اعادة توزيع الاملاك العقارية قد بدأت بالبساتين •

(١٦) انظر سلسلة التنقيبات المشتركة في نوزا الاعداد ٣ ، ٤ ، ٩ ، ١١-١٣ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٩١-٩٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٦ ، ٤١٩-٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ، ٥٨٣ ، ٥٨٥ ، ٥٨٧ ، ٥٩١ ، ٥٩٤ ، ٦١٤ وكذلك ٦٥ و ٥٩٠ •

وربما كان السبب في ذلك هو ان الفروع المتخصصة من الزراعة كانت اولى الفروع التي غدت مستقلة عن الاقتصاد الجماعي بعد ان اصبحت بشكل مخائف ذات ملكية مشتركة وهي تمثل - مع سلعة السوق التي لم ينزل تطورها ضعيفا - عبئا على المجتمع العائلي الموسع .

ولم تذكر الخدمات الالزامية الا نادرا ، وان واجب تقديم مثل هذه الخدمة قد ينتقل الى المالك الجديد للعقار . على ان الغالب هو ان تظل هذه الخدمات في عهدة المالك السابق ، وهذا يعنى ان واجب تقديم الخدمات لم يكن يخص لشخص معين او يرتبط بارض معينة . وبعبارة اخرى تكون مجموعة الاشخاص الخاضعة للخدمة الالزامية اوسع من عائلة واحدة او املاكها .

ويبرهن تأريخ حصن « كيسوك » والقرى التسع التي تقع في ضاحيته ، على ان الوحدة التي تخضع للخدمة الالزامية كانت تضم منطقة واسعة تماما .

ولقد توصل « سبايزر » الى ذات النتيجة حين محص مستندات قضية « كوشى خربا Kushi Harbe » (دوريات المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية عدد ١ تعليق ٢٥) ومع ذلك ، وان كان سبايزر يعترف بوجود علائق عائلية متينة الا انه يعتبر النظام الاجتماعي في « ارابخا نظاما اقطاعيا » (١٧) .

وفي نظرنا اننا نجد هنا نظاما منسجما للملكية المجتمعات العائلية الموسعة الا ان فيه كذلك مظاهر مميزة لاقتصاد عبودي ناشئ . فالمجتمع العائلي الموسع يمثل قضية تعاون طوعي في مساكن من طراز « عيني » تجهز بصفة ذاتية ، وتلك ظاهرة كانت جد شائعة في نظام النبلاء .

كان نهج الملكية المميز لمثل هذه المجتمعات ، وكذلك التخصيصات الموسمية المعتادة للارض ، يتعارض مع التشديد على الانتاج والتخصص فيه .

وكان مثل هذا التناقض ملموسا بصفة خاصة في « ارابخا » حيث نلاحظ وجود تنوع في حاصلات الخضار والفاكهة ومثل هذا التخصص يعنى وجود فروق في

(١٧) سبايزر : قانون العائلة ص ٢٠ . E. . Spieser: Family Law p. 20.

ايرادات املاك العائلات الفردية ، وبذلك تصبح غير متناسبة في كثير ام قليل ،
مع نظام التعاون العائلي الموسع .

ومع ذلك كان يستحيل على اية عائلة مفردة ان تنفصل عن المجتمع العائلي
الموسع ، وان تحتفظ باملاكها المخصصة لها الا اذا استطاعت ان تظفر بقرض ، اي
بسوق سلعة دائمة داخلية تمون الحاجيات التي تحتاج اليها امثال هذه العوائل
المنفصلة ، نظرا لان انتاجها الخاص بها لا يكفيها ولان اقتصاد السلع بصفة عامة
لم يكن قد وجد بعد .

ولهذا السبب يجب ان تذكر انه في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد العيني
هو السائد فان عملية فصل العوائل الفردية عن المجتمع العائلي كان يصاحبها ،
بشكل ثابت ، نمو في علاقات الائتمان والارتمان .

تبرز « ارابخا » - مثل بقية مناطق الشرق الادنى المماثلة في الالف الثاني
قبل الميلاد - مظهرا مميزا يؤكد حدوث تفكك حاسم في الظروف الاولى للملكية،
اي ان الدولة كانت تعترف بان حقوق الدائن مفضلة على ادعاءات الورثة عن
طريق القراية . والبرهان على القول القائل بان تقدم الائتمان قد نجم عن انفصال
البيوت الفردية^(*) عن المجتمع العائلي الموسع ، هو السائد في معاملات نقل ملكية
الاراضي الصغيرة من الاراضي (١ - ٢ اميري) وفي تعهد واحد او اثنين من
افراد عائلة الدائن ليس الا .

ولقد اتضح الخط العام لتطور البيوت الفردية بالاطلاع على النصوص الاولى
التي تخص الجيل الثاني من الارابخيين مع نصوص المثلثين الصغار من ذات
الجيل . ذلك ان مستندات سجلات « تلبنايا » لم تكن قد حفظت بعد في طاقم
متطور من الصنيع^(١٨) الميزة لتصرفات معاصريها من الصغار . وذلك ناجم بكل

(*) يقصد بكلمة «بيت» هنا المسكن بمن فيه من شاغنيه اي العيلة House Hold
لا مجرد البناء وحده .

(١٨) ب. م. بورفس « الكتابات الاولى في نوزي » المجلة الامريكية للغات والآداب
السامية ٢/٥٧ ، ١٩٤٢ ص ١٦٧ .

P. M. Purves: Early Scrib in Nuzi Ajsl. Lvii 2, 1942 p.167.

وضوح عن ان قروض « تلبنايا » في عهد شبابها والتي وثقت بارتهان مال غير منقول ، كانت نادرة نسبيا . ولذلك لم يكن من المستحيل ان نجد ان قسما من المدنيين كانوا اول من كبلوا بالديون نتيجة جفاف اشير اليه لغرض تدوين تأريخ احداث معينة في لوح من سجلاتها (دوريات المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية ١٦ ، ٢٨) . غير انه لا توجد كارثة طبيعية قد تؤثر على ممارسة معاملات الائتمان ونقل ملكية العقار اذا ما حافظ البلد على اقتصاده الميني سالما .

على ان الشيء المميز هو ان اكثر المعاملات الخاصة بمقاربات « تلبنا » كانت نقولا لقطع من الارض مستغلة للانتاج الخاص (دوريات المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية السنة ١٦ الصفحات ١٥ ١٦ ١٨ ١٩ ٢١ ٢٢) وليست هناك سوى قضية واحدة شاذة تتعلق بالحصول على حقل بصفة مجانية ، وذلك على اكثر احتمال ، سداد لاحد الديون ، وعملية اخرى لنقل ملكية مقاطعة تشتمل على حقل وبستان ومنزل (دوريات المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية السنة ١٦ ص ٢٠) .

على ان الشيء الذي يتكرر بصفة خاصة في سجلات « تلبنايا » هو عقود تبني احدى الفتيات واتخاذها ابنة حسب القانون « مورتوتو كلتا توتو Murtutu Kalta Tutu » واشتراطها بان يسمح للام المتبنة للفتاة بتزويجها من اي رجل ولا يستثنى من ذلك حتى الارقاء (دوريات المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية السنة ١٦ من ٢٣ ٣٠ - ٣٤ ٣٦ ٤٢) .

والفقرة الاضافية في مثل هذه العقود تجيز للمتبنة ، في حالة وفاة زوج الفتاة المتبنة ، ان تسمح لها بالزواج مرة اخرى . وحتى اذا ما تكرر هذا الاجراء عشر مرات فيجب ان يفسر باعتباره من اجراءات القانون النافذ المفعول الذي جعل الارملة الحرة مستقلة بصفة ذاتية عن تبنيها شرعا .

وهذه الضرورة التي دعت الى وضع تأكيد قانوني خاص بالنسبة لحق الام المتبنة في التصرف ازاء اطفال ابنتها المتبنة ، وكذلك بالنسبة الى الدعاوى القانونية

الناجمة عن مثل هذه المعاملات حيث ينتهي الخلاف في بعض الاحيان الى محنة ما ، هذه الضرورة تبين ان تلك كانت بدعا قانونية خارجة على ما طبق لاجيال قديمة في « ارابخا » (انظر مجلة دوريات المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية السنة السادسة عشرة الصفحات ٣٠ - ٣٤ ، ٣٩^(١٩) وهذه البدع تمثل ظاهرة جديدة غير معتادة .

وفي كل القضايا التي مرت قبلا نجد ان ظهور معاملات زراعية واسعة تقوم على اساس اقتصاد الرق ، لم ينجم عن درجة كبيرة من التطور في تداول السلعة ، وانما كان يعتمد على ازدهار الائتمان الذي ادى الى عبودية المدين . وقد تأيدت صفة الاضطهاد الموروثة في هذه العملية بما رافق استعمالها من انتهاك فاضح للسلطة السياسية كما دلت عليه الحقيقة انقائمة وهي ان الغالبية العظمى من المستندات التي تخص معاملات الائتمان قد عثر عليها في السجلات الخاصة بالحكام والموظفين معا في « نوزا » (مثال ذلك سجلات تحيب - تلالا) وفي « الانخ Alalakh ، و « شيبانيا Shibaniya ، وغيرها .

(١٩) في رأينا ان معاملات تلبانيا لم تبرهن على أن النساء الارابخيات كن يتمتعن بحقوق ملكية متساوية بصفة عامة مع الرجال الذين كانوا يمثلون العائلة . ولكن الشيء الواضح حسب هو ان أحكام قانون العائلة كانت تأخذ شكل اعتماد على الوضع الحالي للأشخاص المذكورين ولهذا فان ميدان معاملات « تلبانيا » لم يعتمد على التغيير الذي أصاب الاتجاهات الاقتصادية في ذلك الوقت حسب ، بل ويمكن توضيحه بكونها ابنة رجل مهم وكاهنة أيضا . ولقد كانت المرأة المعاصرة « لتلبانيا » وهي أرملة (بهشنني Puhshenni والد (تحيب - تلالا) والتي اشتهرت باسم « ونركي Winnirke » هي الرئيس المعاصر للعائلة ، على أكثر احتمال ، بعد وفاة زوجها . وقد ظهرت النساء في العقود كقاعدة سوية مع ابنائهن أو أخوتهن . فالمرأة لا تستطيع أن تصبح سيده أهل بيتها الا عن طريق بيان يصدره رب الأسرة وينقل به حقوقه اليها .

والذي نعرفه من الشواهد المتوفرة لدينا ان الطاقة القانونية للنساء في « ارابخا » كانت مطابقة بشكل قوي جدا لما يعتبر نموذجا للمجتمع العائلي الموسع ، وهو انه في حالة وقوع زواج أبوي فان الاطفال لا يستطيعون أن يرثوا عقارا من جدهم لامهم (والد أمهم) الا اذا كان الاخير قد تبناهم . أما في حالة زواج الأم فان الزوج الذي أصبح غريبا لا يحصل على حقوق وريث من أبيه القانوني الا عن طريق التبني ليس الا .

وهذا النمو المبكر للائتمان يجب ان يفسر ، على اكثر احتمال ، بان
امكانيات تطوير انتاج السلعة كانت محدودة جدا . ذلك لانه ما ان انفصلت
الروابط بين البيت المفرد والمجتمع العائلي الموسع ، باقتصاده « العيني » وتعاونه
الداخلي في نفس الوقت حتى اصبح هذا البيت يعتمد على الائتمان بصفة مباشرة
غالبا .

ولقد ادت ظروف اقروض القاسية ، بصورة حتمية ، الى توازن كل
اقتصاد السلع الضيق النطاق .

اما بالنظر الى المقاطعات الزراعية الكبيرة التي تطورت نتيجة الائتمان
الغاصب ، فانها سرعان ما اخذت تساهم في السوق الدولية وذلك بسبب ضعف
قدرة سوق السلع الداخلية التي تقلصت باستمرار نتيجة الفعاليات التي كانت
تمارسها المزارع الكبرى في استرقاق صغار المنتجين .

وهكذا فان التناقضات التي لم تتغير الا في نطاقها حسب ، قد غدت تناقضات
دولية بدلا من ان تظل محلية .

وفي العصر الذي نحن بصدده ، ادى النمو الذي اصاب انتاج السلع
وتداولها ، دون شك ، الى تقويض اسس الاقتصاد الجماعي ، لكنه يبدو ، مع
ذلك ، ان هذا هو النهج الوحيد المحتمل لتطور الاقتصاد في هذه المرحلة .
وهكذا فان التوسع في امتلاك الاراضي من قبل العوائل القوية التي تحميها
سلطة الدولة ، وطرق تطبيق العمل الاجباري الاضافي في مزارع تلك العوائل ،
كان من الظواهر الجديدة .

واذا ما حكمنا على الكلمات الواردة في فقرات عقود الضمان نجد ان
العقود التي تصور استغلال عمل الاشخاص المتعهدين في المزارع ، تبين اتجاها
واضحا نحو التعويض عن عمل عوائل المالكين السابقين بعمل التابعين المباشرين
ولاسيما الاجانب منهم . فالاتجاه نحو استغلال عمل الغرباء وتفضيله على استغلال
عمل المواطنين غير المدينين ، نراه اكثر وضوحا وبصفة مميزة في صيغة الغرامة

التي تشترط دائماً بان يستبدل الاشخاص المتعهدون في النهاية بـ (للوبي Lullubi الارقاء)(*) من المناطق الجبلية^(٢٠) ذلك ان نظام الدولة في هذه المناطق لما يزل غير متطور . فقد كان سكان الجبال وسكان وادي الرافدين في عمرة خصومات ثابتة . فما ان يهرب «الوبي» من الجبال حتى يفقد اية مساعدة من رفاقه ابناء القبائل ، في حين ان المواطنين المحليين المدينين الذين يستعدون من قبل مواطنهم غالباً ما يستطيعون ان يقدموا الشكاوي صراحة ضد اسيادهم في المحكمة ، بينما لم يظهر (الوبي) الرقيق - كما نحكم على ذلك من المستندات - بمثابة طرف في الدعاوي الحقوقية .

فالمدين المستعبد يجبر على العمل لحساب الدائن عن طريق التهديد بالفرامة عن كل يوم يتغيب فيه عن العمل (دوريات المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية ١٦ : ٢٧ ، ٦٠ - ٦٣ المسلسلات السامية في جامعة هارفارد ٥ : ٨٢ ، ٩ : ٢٨ ١٥٢ سلسلة التنقيبات المشتركة في نوزا ٢٩٠ ، ٢٩٣ ٣١٧) .

وبعد وفاة الدائن تعتبر عائلة الشخص المتعهد التزامات الاخير ملفاة بصفة ذاتية (انظر سلسلة التنقيبات المشتركة في نوزا ٢٩٣ و ٣٨٧ وغيرها) . وما خلا كل هذه التعقيدات الناجمة عن حقوق المدين المستعبد وامكانيات تطبيقها لحماية اعضاء الحكم الذاتي للمجتمع ، فان على الدائن ان يخشى ، بصفة ثابتة ، تأجيل دفع ديونه بصفة عامة (انظر المسلسلات السامية في جامعة هارفارد ٥ : ٢٧ و ٩ : ٨٠) .

ومع ذلك فان الصعوبة الرئيسة في استغلال المواطنين الاحرار تكمن في

(*) يبدو لنا ان كلمة « للوبي Lullubi » يقصد بها الشخص الذي يسكن المناطق الجبلية .

(٢٠) تتم هبة كل عشر نساء « للوبيات » مقابل كل طفل يولد لبنت متبناة (دوريات المدرسة الامريكية للبحوث الشرقية السنة ١٦ : ٣٢) وللوبيان رقيقان مقابل رقيق محلي واحد (نفس المصدر ٣٧ ، ٤٢) و « للوبي » واحد مقابل فرد غير مدين من افراد العشيرة (نفس المصدر ٣٦) .

وجود نظام عشائري له من روابط القربى المتشابكة في نطاق واسع ، ما يسمح
للاقارب بتقديم الدعم للمدنيين •

وبهذه المناسبة يمكن اعطاء تفسير لتطویر جماعة من الناس عرفت باسم
Kihapiru (خبيرو) وان من الصعب تسمية هؤلاء بالبدو الذين لم يكونوا
مبعدين او خارجين على القانون ، والذين كانوا يتطلعون الى العيش مستقلين
مثلما هو الامر بالنسبة الى ال (خبيرو) • فضي « نوزا » اقبلت
كل اسر هؤلاء على « تخيب تلالا » ووضعت نفسها تحت تصرفه كارقاء ، على
شرط انهم اذا ما طالبوا بحق تحررهم ، في بعض الحالات ، فان عليهم ان
يهيئوا عوضا عنهم • وفي حالات اخرى كان « تخيب تلالا » يحتفظ بحقه في
تقطيع اطرافهم ، وبيعهم بصفة ارقاء اذا ما رفضوا العمل لديه (سلسلة التقييات
المشتركة في نوزا ٤٥٠ وما بعده) •

وكل السجلات المعروفة في الشرق الادنى خلال الالف الثاني قبل الميلاد
توفر معلومات عن التحولات الاقتصادية التي حدثت في اوضاع السكان ، وفي
اعادة توزيع حقوق ملكية العقار ، ولاسيما بالنسبة الى فقدان الملكية لدى نسبة
عالية من افراد المجتمع •

وفي نظرنا ان هذه هي العملية التي ادت الى اظهور حشد متعدد القبائل
من المشردين الخارجين على القانون الذين وفدوا من الاماكن المستوطنة (من
الاكديين والحواريين والاشوريين) والذين استتجروا بمثابة جنود ثم مالبتوا
ان يستخدموا في المزارع الكبرى ، واستقروا في ارض الدولة ، او عاشوا على
اعمال السلب بكل بساطة •

تلك هي الصورة العامة لمجتمع الشرق الادنى الظاهري في اواسط الالف
الثاني قبل الميلاد ، كما بينه التحليل الذي اجري لسجلات « نوزا » •

الفصل الثامن

بعض القضايا الاقتصادية في امبراطورية آشور

بقلم : يانكوفسكا

ارتبطت سيادة آشور ، في مضمار السيادة الدولية ، بالدور الرئيس الذي كانت تلعبه في ميدان التبادل الدولي . وقد اتضح منذ البداية ان تقدم ذلك التبادل كان يعتمد كلية على احوال الانتاج في البلدان الفردية في الشرق الادنى ، وبصفة خاصة ، على درجة وطبيعة تعاونها في الميدان الاقتصادي .

وهذا المظهر من مظاهر القضية موضوعة البحث لم يتم فحصه فحصا خاصا بسبب الصعوبات الفنية الكبرى التي حملت صاحبة هذا البحث على ان تقتصر على نطاق تحليل المعلومات التي تضمنتها السجلات التاريخية الآشورية ، وبشكل خاص ، قوائم « الهبات » المفصلة ، والمنهوبات من البلدان التي تم اخضاعها^(١) . لا نجد في السجلات التاريخية القديمة جدا (أي تلك التي سبقت القرن الثامن قبل الميلاد) أي فرق جوهري بين قوائم « الجزية » وقوائم « المنهوبات » التي يتم الحصول عليها عن طريق حملات الفتح والتأديب . ذلك لان الجزية ، بالصفة التي اشير اليها في هذه الفترة ، كانت تقدم في كل وقت يصبح فيه

(١) تعني الكلمة الآشورية (بلتو Biltu) كلمة « ايراد » لكنها في مضمار المقاييس والاوزان تعني « وزنة » من الذهب أو الفضة ولذلك فان المقصود بالعبارة الآشورية (بلتو ناشو Biltu Nasu) هو « يحمل الايراد » وهذه مستعارة - عن طريق الترجمة الحرفية - من الكلمة السومرية (كوكال [Gu-Gal]) ويقصد بها ما يسلمه سكان البلدان المحتلة جبرا . وقد استعملت هذه العبارة منذ بداية الالف الثالث قبل الميلاد .

الغزو الآشوري تهديدا مباشرا ، وكانت في تركيبها بما تستطيع الجيوش
الاشورية ان تحمله معها في صفة منهوبات من تلك البلدان المعنية •

وتختلف هذه المنهوبات تماما عن الجزية السنوية التي كانت تفرض
احيانا على احدى المناطق • ولسوف يشار ، بصفة خاصة ، الى تركيب هذه
الجزية عند الضرورة • يعود سبب النقص في الدراسات التي تنظم هذه المعلومات
الى حقيقة الاعتقاد بان هذه المعلومات جد مبشرة ، وانه يستحيل في كثير من الحالات
رسم خط فاصل بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة • ومع ذلك فاننا لن
نعتبر مثل هذه الصعوبة امرا لا يمكن التغلب عليه •

والشيء المؤكد هو ان علاقات تجارية دولية متينة كانت قد وجدت بين
اقطار الشرق الادنى في اواخر الالف الثاني واول الالف الاول قبل الميلاد ،
وهو الوقت الذي ظهرت فيه الامبراطورية الآشورية • ففي بداية الالف
الثاني قبل الميلاد كانت فعاليات المستعمرات الاشورية ظاهرة في ذلك التقدم
الحسن الذي طرأ على التجارة التي لعب دور النقود فيها كل من الفضة ، بشكل
اعتيادي ، والذهب والنحاس بدرجة اقل^(٢) •

ولقد دونت اداة الدفع هذه (الذهب والفضة) في السجلات الاشورية
بالشكل الذي تم الحصول به عليها في الخزائن المحلية للمناطق التالية وهي :
مصر^(٣) وشرقي البحر الابيض المتوسط برمتها ، [١ : ٤٧٩ ، ٥١٨ ، ٦٠٣ ،
٧٧٢ ، ٨٠١]^(٤) غزة [٢ : ٨١٥] ، « اشدود » سوية مع المناطق المجاورة
لها ، [٢ : ٣٠] واليهودية^(٥) واسرائيل^(٦) ، ودمشق^(٧) و « كمو »

(٢) حول السلع التي كانت متبادلة في هذه التجارة انظر كتاب بي لاندسبرغر :
التجارة الاشورية في الالف الثالث ق م • لايبزغ ١٩٢٥ ، وكتاب « غاريلي :
الاشوريون في كبادوكيا باريس ١٩٦٢ » •

(٣) طيبة وممفيس •

(٤) تشير هذه الارقام الى الواح السجلات الاشورية التي وردت فيها هذه
المعلومات والرقمان ١ ، ٢ يشيران الى مجاميع هذه السجلات - المترجم

(٥) (٢ : ٣١٢) ٩٠٠ كغ من الذهب و ٢٤ طن من الفضة •

(٦) (١ : ٥٩٠ ، ٨١٦) فضة و ٣٠٠ كغ من الذهب •

(٧) (١ : ٧٦٩) ذهب و ٩٠ كغ من الفضة (١ : ٧٤٠) ٦٩ طن من الفضة و

٦٠٠ كغ من الذهب •

[٥٩٩ : ١] و « ملید » [٦٣٦ ، ٦٣٨] و « کورکوم » [١ : ٥٩٩ ، ٦١٠] و « کوی » [١ : ٥٨٣] و طرسوس [١ : ٥٨٣] و تیان [٢ : ٥٥٧] و « تبال »^(٩) و « انکو » و « ختینا »^(١٠) و « بلد اغوسی »^(١١) و « دختی »^(١٢) و « بلد أدینی »^(١٣) ، تل - ابنا^(١٤) ایصلا^(١٥) کوزانا [١ : ٣٧٣] بلد حالوبی^(١٦) بلد باخیانی [١ : ٤٧٥] نصیینا [١ : ٧٣٣] بلد زامانی^(١٧) شوبریا^(١٨) مصاصیر^(١٩) کلزان^(٢٠) زاموا^(٢١) خلمان [١ : ٦١٠]

- (٨) (١ : ٨٠٣) ٤٥ طن من الذهب .
 (٩) (١ : ٨٠٢) ٣٠٠ کغ من الذهب و ٣٠ طن من الفضة .
 (١٠) (١ : ٥٨٥ ، ٥٩٣ ، ٦٥٥ ، ٤٤٧) ٦٠٠ کغ من الفضة و ٣٠ کغ من الذهب .
 (*) بت كلمة رامية تعني بيت أو بلد .
 (١١) (١ : ٤٧٧ ، ٦٠٠ ، ٦٠١) ٥ کغ من الذهب و ١٨٠ کغ من الفضة .
 (١٢) (١ : ٤٧٦) ٦٠٠ کغ من الالکتروم (١ : ٦٠١) ٩٠ کغ من الذهب و ٢٥ طن من الفضة (٢ : ٨ ، ٢٨) ٣٤٥ کغ من الذهب وأكثر من ٦٣ طنا من الفضة (٢ : ٧٠) تدفع الجزية بالاشتراك مع الکلدانيين الذين كانوا يسكنون على امتداد « الفرات » الأدنى .
 (١٣) (١ : ٤٧٥ ، ٤٧٤) سوية مع تل - ابنا .
 (١٤) (١ : ٤٧٥) ٢ کغ من الفضة (و ٥ کغ سنويا (١ : ٥٩٩) سوية مع ایصلا والمناطق المجاورة .
 (١٥) (١ : ٤٧٥ ، ٤٨٠) سوية مع المنطقة المجاورة (١ : ٤٧٧) سوية مع بلد باخیانی وحتي .
 (١٦) (١ : ٤١٢) ٥ کغ من الفضة (٤٤٣ و ٤٦٩) .
 (١٧) (١ : ٤٦٦) ٦٠ کغ من الفضة و ٦٠ کغ من الذهب (١ : ٥٠١) کیلو واحد من الذهب و ٦ کغ من الفضة .
 (١٨) (١ : ٥٠٢) ، (١ : ٤٧٧) مشترکا مع المناطق المجاورة .
 (١٩) (٢ : ١٧٢ ، ٢١٣) خزائن القصر أكثر من طن من الذهب وأكثر من خمسة أطنان من الفضة (٢ : ١٣٧ ، ٢١٣) خزائن المعابد (لاکونا ؟) کیلو من الذهب وحوالي خمسة أطنان من الفضة .
 (٢٠) (١ : ٥٨٩ ، ١ : ٤٧٥ ، ٤٤١) سوية مع بعض المناطق المجاورة ومنها « خیشکیا » .
 (٢١) (١ : ٤٥١ ، ٤٥٧ ، ٢ : ٣١) ٧٥ کغ من الفضة سوية مع بعض الاقطار المجاورة .

كاردوناش (بابل) (٢٢) كلديا (٢٣) سوخي (٢٤) خندانو (٢٥) لاقى (٢٦)
 عيلام (٢٧) والمناطق العربية (٢٨) (*) .

(٢٢) [٢ : ٢٣٤ ، ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ، ٣ : ٦٤٢ ، ٩٠٨ ، ١ : ٧٦٥] ٣٠٠ كغ ذهب و ٣٠ طن فضة .

(٢٣) [١ : ٦٢٥ ، ٦٥ ، ٦٦٦ ، ٨٠٢ ، ٢ : ٦٨٤٥] .

(٢٤) [١ : ٤٧٠ ، ٥٩٢ ، ٤١٠] ٩٠ كغ من الفضة و ١٠ كغ من الذهب .

(٢٥) [١ : ٤٤٣ ، ٤٦٩ ، ٤١٠] ٥ كغ ذهب و ٥ كغ فضة .

(٢٦) (١ : ٤٤٣ ، ٤٧٣) وكذلك (١ : ٤١٢) ١٠ كغ من الذهب و ١٠ كغ من الفضة

كانت تستحصل من بدو «لاقي» في منطقة تمتد الى « حماة » (١ : ٤١١)

٨٠٥ كغ من لذهب و ٥ كغ فضة من بدو «لاقي» في منطقة تمتد الى «حران» .

(٢٧) (٢ : ٢٣٥ ، ٣٥٦) فضة ليس الا (٢ : ٤٥) بالاشتراك مع الكلدانيين .

(٢٨) (١ : ٧٨ ، ٨١٨ ، ٢ : ٥١٨ أ) ٥ كغ ذهب (٢ : ٥٣٦ ، ٥٥١ ، ٢ : ١٨ ، ٥٥)

ذهب حسب سوية مع مصر (٢ : ٣١٢) ٩٠٠ كغ ذهب و ٢٤ طن فضة ترسل

الى «سنحاريب» بالاشتراك مع «اليهودية» .

(*) تقع ولاية أو اقليم كهبولو على الضفة الشرقية من دجلة بين قادسية سامراء

والكوت . وتقوم «سوخي» على الشاطئ الأيمن من الفرات في منطقة عانة

وخندانو الى الشمال من سوخي . وتقع حالوبي بمحاذاة نهر الخابور ومركزها

حالوبي ، أي «حلب» الحالية وفي شمالها الشرقي تقع ولاية تل ابنا . وإلى

غربي نهر البليخ تقوم بت اديني في حين تقع «ايصلا» الى الشرق منها ، وبت

زماني في شمالها الشرقي . وتقع غوزانا جنوبي نصيبين وفي شمالها «نربو»

ونردون . كما تقع بت - باحيانى الى الشمال من نصيبين .

ويقع اقليم «نمار» بين نهري دبالى والعظيم و «بارسوا» الى الشمال

الشرقي منه . وتقوم ارباخا في منطقة كركوك ، وكروري شرقي اربيل وإلى

الشرق منه اقليم زاموا بينما يقع اقليم مات مناي جنوبي شرقي بحر قزوين

وتقع انديا على نهر سفيدرود الذي يقع الى الشرق كثيرا من بحر قزوين ،

والى الغرب منه تقوم كلزان وفي غربيها ولاية مصاصير . وتقع خبخي الى

الشمال الغربي من مصاصير وفي غربيها ولاية خبشكيا .

وتقوم كويي عند رأس خليج الاسكندرونة وإلى الشمال الغربي من

حماة تقع انكو - ختينا . وتقع كوركوم في آسيا الوسطى قريبا من

الاناضول وإلى أعلى منها تبال في بلاد القفقاس وتقوم ولاية بت اغوسي بين

حتى - التي تقع على يمين الفرات الأعلى - وخليج الاسكندرونة . وتقع

«الببي» ، وهي «حلوان» عند منابع نهر كرخايا بينما تقع كزلبندا على أحد

فروع سفيدرود الى الجنوب الشرقي من مات مناي أما ولاية دايني فتقع عند

منابع نهر الفرات . بينما تقع نيرى عند « امد » أي ديار بكر وإلى الشمال

منها ولاية شوبريا .

وبالنظر الى ما يمكن مقارنته من الارقام التي تشير الى اوزان الذهب او الفضة التي تستلم بشكل جزية ، فان معظم كميات الذهب الكبيرة كانت تمتلكها « صور » و « مصاصر » في حين كانت تمتلك الكميات القليلة منها كل من قرقميش (حثي) واورشليم (اليهودية) ودمشق ومراكز «تابال» و«قل من ذلك كله ، بت زاماني . وزاموا •

اما قبائل لاقبي وحماة فكانت اغني بالذهب من القبائل التي تعيش في حران وكانت هذه المناطق ذاتها تمتلك اعظم كمية من الفضة ، ولكن في هذا تأتي كل من دمشق وقرقميش (حثي) في الدرجة الاولى ، بينما تأتي مراكز «تابال» و«كاردونياش» (بابل) واليهودية في الدرجة الثانية ومصاصر في الدرجة الثالثة . والنظام المتباين الذي تحتله هذه المجموعات من الاقطار في قائمتنا ، بالنظر الى احتياطها من الذهب والفضة ، نظام مهم • ففي البداية ، اي الالف الثاني قبل الميلاد ، كانت الفضة هي واسطة التعامل المتداولة في الشرق الادنى • ولهذا السبب كانت المراكز التجارية التي ظهرت في فترة سبقت تركيز السيطرة الاشورية ، وبالاخص قرقميش ودمشق ، تعد من الدرجة الاولى بالنسبة الى ما تمتلكه من احتياطي الفضة • اما بالنظر الى المدن التي كانت تمتلك اعظم كميات من الذهب ، فان واحدة منها ، وهي مدينة «صور» ، لم تصبح مركزا للتجارة الدولية الا في العهد الاشوري ، كما هو مدون في السجلات التاريخية التي تعود الى عصر «تغلات بلاصر» الثالث والتي تؤرخ العهد الذي اوقف فيه الاشوريون نظام غصب الاقطار المحتلة وتخريبها تخريبا تاما اثناء الحروب ، والذي استبدلوا به نظام جباية الجزية عن طريق اداة بيروقراطية منتزعة •

ويبدو ان هذا النظام الجديد في استغلال الاقطار المحتلة قد ادى الى انتعاش التجارة في الشرق الادنى ، فعدت مصر ، بشكل واضح ، مساهما رئيسا في هذه التجارة •

ومهما يكن الامر فان التجارة الدولية في هذا العهد كانت تمر خلال اشور والمناطق السورية المضمومة اليها ، على خلاف العهد الذي سبق انشاء الوحدة

العسكرية والادارية التي اوجدتها اشور ، وأخذت تسلك طرقا محايدة عبر «صور» و«مصاصير» (٢٩) .

ولا تعطي السجلات الاشورية سوى معلومات قليلة عن الزراعة وهي الفرع الرئيس للاتاج في المناطق غير البدوية . ذلك لان القمح والعلف كانا يستحصلان من سكان البلاد المستعبدة عن طريق نظام الضريبة الذي لم يكن يختلف عن النظام السائد في اشور ولذلك لم يدخل - كقاعدة - في قوائم الجزية (٣٠) .

وكانت ترد اشارات الى حقول الحنطة والاهراء ، بصفة اعتيادية ، في سياق الحديث عن احدى المناطق التي دمرتها احدى الحملات التأديبية ، او عن المراكز القوية التي اشئت في المناطق الاستراتيجية الرئيسة ، وفي العلاقة بين تموين مثل هذه المراكز بالطعام والعلف . ففي مثل هذا السياق ورد ذكر « دمشق [١ : ٦٢١] و « بت - أديني » [١ : ٦٢٠] وقبائل «لاقي» [١ : ٤١١] و «بت حالوبي» [سمس ١ : ٤٤٣] ، اودية جبال «كاشاري» [حنطة و سمس ١ : ٣٦٤ ، ٣٦٨] و «سوخى» و «لاقي» [١ : ٤٧٢] وايصلا [١ : ٤١٢] وبت زمانى [١ : ٤٠٥ ، ٥٠١] و «نوبو» [١ : ٤٦٥ ، ٥٠٢] و «كوتموخ» [١ : ٤١٣] واورارتو [٢ : ٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٦٧] و «خابخى» [١ : ٣٧ ، ٤٦٥] وزاموا [١ : ٤٥٨] ومات - مناي (٣١) (*) وكمبولو [٢ : ٣١] وكلديا [١ : ٦٢٢ ، ٢ : ٢٦١] .

(٢٩) لفرض الاطلاع على دور « مصاصير » انظر س . م . باسيغا « الصراع بين اشور وارارتو على سوريا ، ١٩٣٥

S. M. Bacieva: Struggle between Assyria and Urartu for Syria. 1935.

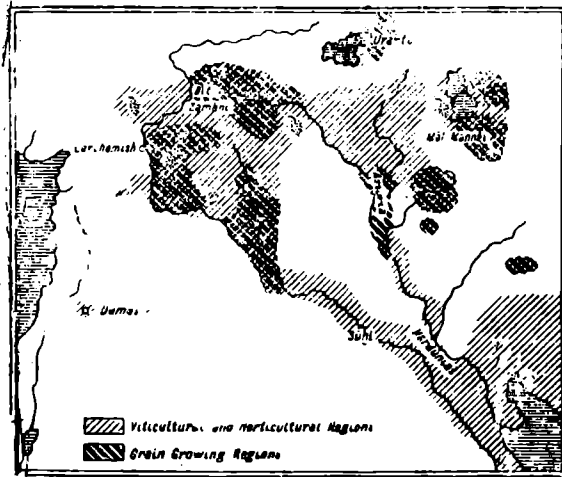
(٣٠) أ . م . دياكونوف : تطور العلاقات الزراعية في آشور ، لئنغراد ١٩٤٩ ص ١٢٧ ، ١٣٦ .

(٣١) (٢ : ١٤٤ ، ١٦٤ ، ١٤٨) وهذه الفقرة تتناول «ميسي» المنطقة الجنوبية القصوى من « مات - مناي » حيث اكتشفت قوات سرجون الثاني غابات هناك فيها مخازن كبيرة للدقيق وللخمر .

(*) مات Mat كلمة آشورية وسومرية يقصد بها بلد أو قطر وعلى هذا يكون معنى مات - مناي هو بلد مناي .

وتبدو السجلات اكثر وضوحا بالنسبة الى موضوع البستنة وزراعة الكروم . ذلك ان المناطق التي ينمو الكرم فيها يمكن تخطيطها من سجلات المنهوبات ، ومن قوائم القواعد العسكرية ، وكذلك من الاشارات الواردة عن هبات الخمر التي كانت ترسل الى الجيش الاشوري من الداخل كنموذج على الاذعان ، او لغرض التخلص من اعمال النهب التي كانت تقع احيانا .

وحيثما وردت الاشارة الى البستنة ومزارع الكروم [انظر الخارطة رقم (١)] فان ذلك يؤكد في الوقت ذاته وجود حقول القمح في ذات المنطقة ايضا ، ذلك لانه في هذه الفترة التي نبشها ، لاتخلو منطقة ماهولة من هذه الحقول .



(١) المناطق الزراعية

ولقد كانت المناطق التي تزرع بالكروم والفاكهة في شمالي العراق تألف من «سوخى» [١ : ٤١٠ ، ١ : ٣١٠ نخل] و «لاقي» [١ : ٤١١] و «بلد اديني» [١ : ٤٧٥ ، ١ : ٦٢٠] بساتين ، وبث - خالوبى [١ : ٤٦٠ ، ٤٩٨] بساتين ، وتل - ابنا^(٣٢) ووديان جبال كاشيارى [١ : ٤٤٦ ، ٤٦ ، ٤٩٨] وايصلا [١ :

(٣٢) (١ : ٥٩٩) الى اقصى نهر البليخ في ولاية حران . كذلك عرفنا بوجود البستنة (انظر قائمة السكان الزراعيين في حران (في كتاب دياكونوف) ص ٩٠ وما بعدها) . وقد ذكرت «لاقي» في النص (١ : ٤٤١) وهؤلاء المزارعون هم اهل حران بلا شك .

٤٤٥٠ ، ٤٧٥ [ونردون^(٣٣) ونربو [٤٤٦ : ١] وكوتنخ^(٣٤) . گلزان^(٣٥) ،
وارارتو^(٣٦) وبلد منای^(٣٧) وخبخي^(٣٨) وزاموا [٤٥٧ ، ٤٥٢ : ١] المنطقة التي
تقع في اعالي نهر «العظيم»^(٣٩) وبلد - اغوسي [٦٠٠ : ١] وكموركوم [١ :
٥٩٩] و (خمنخ) [: ٥٩٩] .

وكانت البستنة وحدها ، ومن دون اشارة الى مزارع الكرم حول دمشق ،
مدونة في السجلات [١ : ٦٨٠] وفي منطقة «البيي» [٢ : ٢٧٩] في المستوطنات
الكلدانية على الفرات الادنى [٢ : ٢٣٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٧٦ ،
٢٧٦ و ٣٠٣ وفي غمبولو [٢ : ٣٢] بستتين النخيل وفي «آمد» مركز اقليم بصيت
زمانی [١ : ٤-٢] .

وكانت الفنون الصناعية المطبقة ، وبصفة خاصة النسيج وفن المجوهرات ،
هي الصفة المميزة للمناطق التي استقر فيها السكان زما طويلا ، وتطورت فيها
الزراعة تطورا حسنا . فقد كانت منسوجات الكتان (كيتي) والمنسوجات الصوفية
(٣٣) [١ : ٤٦٢ و ٤٩٩ ، ١ : ٤٧٧] بالاشتراك مع القطر المجاور وربما في ذلك
بلد - زاماني .

(٣٤) [١ : ٤٤٢ و ٤٥٩] في الحالة الاخيرة ارسل سكان كوتنخ الجزية بالاشتراك
مع قبائل «الموشكي» الذين هبطوا من آسيا الصغرى الى الشواطىء العليا
لنهر دجلة في اوائل القرن الثاني عشر ق م . وقد استوطنوا هناك بشكل
واضح (انظر ا م دياكونوف في مجلة VDI^(٤٠) ١٩٥١ ، عدد (٢) النص
رقم ١٠ وملاحظات) . ونستطيع أن نحكم من النص (١ : ٤١٣) بأن قبائل
الموشكي هذه كانت تمارس أعمال الزراعة في مبكر القرن التاسع قبل الميلاد .
(٣٥) [١ : ٤٥٧ ، ٥٩٨ ، ١ : ٠٦٧] في الحالتين الاخيرتين ارسلت كلزان الجزية
سوية مع عدد من المناطق المجاورة وجدنا من بينها «خبشكيا» التي تقع على
«بوختان» أحد روافد نهر دجلة . ويبدو ان هذه المنطقة كانت زراعية أيضا .
(٣٦) [٢ : ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٧] (بما في ذلك البستنة) .

(٣٧) [٢ : ١٤٨ و ١٦٤] (بما في ذلك البستنة) .

(٣٨) [١ : ٤٦٠ ، ٤٩٨] و [٢ : ١٧٠] لم تكن «خبخي» قد ظهرت تماما آنذاك
(انظر جي . أي . مكلفيلي) : « نيري - اورارتو - تغليس » ١٩٥٤ ص ٢٢
وما بعدها وانظر المصدر ذاته عن اقتصاديات بلاد القفقاس ص ٣٢٢ وما بعدها .
(٣٩) [١ : ٦٢٢ و ٢٧٤] بما في ذلك البستنة .

(٤٠) هي مجلة «تاريخ الادب القديم» التي تصدر في الاتحاد السوفياتي .

المصبوغة (برمي) يجري توزيعها على نطاق واسع تقريبا مثل المواد النحاسية •
ذلك ان احدى قوائم الجزية التي تسلمها تغلات بلاصر من بلدان جنوبي شرقي
اسيا الصفري ، وسوريا ، وساحل البحر الابيض المتوسط ، ومصر ، تسمى
المسوجات الكتانية بانها (ملابس من بلدها) وهي تقصد بذلك «مصر» التي ذكر
اسمها في نهاية القائمة والتي اشتهرت منذ ذلك الوقت باحتراف صناعات النسيج
الكتانية الفاخرة •

وفي بلدان اخرى من الشرق الادنى كانت مواد الملابس تنسج في الغالب
من الصوف • فالكلمة (برمي) تشير بكل وضوح الى صناعة النسيج ذي
التبلة المتعددة الالوان والمواد المطرزة ، ولو انه من المستحيل ان تكون ذات الكلمة
تشير الى صناعة نوع من السجاد •

والمسوجات المدونة قد تم استلامها من المناطق التالية : طيبة [٢ : ٧٧٨]
غزة [١ : ٨١٥] منطقة البحر الابيض المتوسط وسوريا برمتها [١ : ٧٧٢ ، ٨٠١]
دمشق [١ : ٧٠] صيدا [٢ : ٥٢٧] ارواد (٢ : ٩١٢) فينيقيا
برمتها [١ : ٤٧٩ و ٥١٨] بت اغوسي [١ : ٤٤٧] انكو وختينا [١ : ٤٧٦ ،
٤٧٧ ، ٦٠١ ، ٦٥٥ ، ٧٦٩] حثي (قرقيش) ، [١ : ١٧٦] بت أديني سوية
مع تل - ابنا [١ : ٤٧٤] بت - خالوي [١ : ٤٤٣ ، ٤٦٩]
بت - زاماني [١ : ٤٤٦ ، ٥٠١] ومصاير [٢ : ٤٥٧] وكلزان (سوية مع
جارتها زاموا [٢ : ٤٥٧] عيلام مع الكلدانيين (٢ : ٤٥) سوخي [١ : ٤١٠
و ٥٩٢] لافي [١ : ٤٤٣ ، ٤٧٣] •

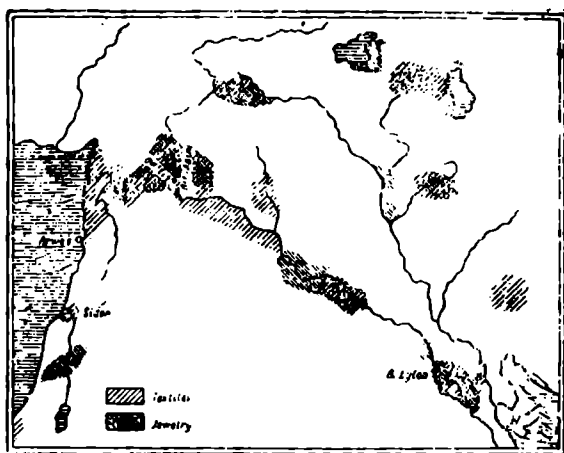
وكانت المسوجات المصبوغة باللون الأرجواني اقل شيوعا • وكانت مادة
الصبغ هذه تستخرج من الحيوانات اللاقيرية في المدن الفينيقية في منطقة البحر
الابيض المتوسط ، (ارغمانو) اللون الأرجواني ، وتأكلنو اللون الأرجواني
البنفسجي •

ولقد اطلعنا في وثيقة من سجلات (نوزي) في (ارانخا - عرفة) عند اعالي
نهر «العظيم» احد روافد دجلة ، مؤرخة في اواسط الالف الثاني قبل

الميلاد^(٤٠) على مقايضة للمنسوجات المحلية ، كان من بينها منسوجات صوفية ملونة ، مقابل عدد من المصنوعات من بينها الصبغ الارجواني البنفسجي (تاكتو) من «كنعان» . وتذكر نفس الوثيقة بين المنتجات المحلية اسم «تبارو» اي الصوف المصبوغ الذي اشارت اليه سجلات سرجون الثاني ، وقالت ان منشأه هو «اورارتو» وخبجي [٢ : ١٧٢] .

والذي نغنيه هنا على وجه التأكيد هو نوع من صباغ ارجواني معروف منذ القدم وهو يستخلص من «القرمز» في اراضي عبر القفقاس .

كان آشور بانيبال قد فرض على مدينة جزيرة «ارواد» الفينيقية دفع جزية سنوية تتألف من نوعين من اصواف مصبوغة باللون الارجواني (اي «تاكتو» و «ارغبانو») [٢ : ٩١٢] ، دون المنسوجات الصوفية المصبوغة . والسبب في ذلك يعود ، بجلاء ، الى ان المدن الفينيقية لم تكن تنتج المنسوجات . ولما كان يستحيل نقل الاصباغ فقد اصبحت الاصواف المصبوغة من المصادر الثابتة للدخل بالنسبة الى المدن الفينيقية .



(٢) مناطق صنع المنسوجات والمجوهرات

(٤٠) انظر ا. سبايزر في كتابه «آشور» الجزء السادس عشر ص ١٢١ ، ١٢٢ .

اما بالنسبة الى الاصواف فقد كان مستطاعا تجهيزها من الاقاليم السورية ، حيث كان السكان يهتمون في الغالب بتربية الاغنام والماعز^(٤١) . وكانت نسبة الماشية الى الاغنام في الاقليمين السوريين «بت - اغوسي» و «ختينا» كنسبة واحد الى عشرة [١ : ٤٧٧ ، ٦٠١] .

والحقيقة ان مدى انتشار تربية الاغنام في سوريا من الممكن احتسابه عن طريق هذا التبادل . ذلك لان وجود تبادل داخلي منتظم بين ختينا وقرقيش (حتى) والمدن الفينيقية يمكن استخلاصه من الحقيقة التي تشير الى ان هذين الاقليمين ، ما عدا (ارواد) ، كانا الاقليمين الوحيدين اللذين فرض الاشوريون عليهما دفع الجزية في شكل اصواف مصبوغة باللون الارجواني (٦٠ كيلو غرام من التاكتو سنويا لكل منهما ١ : ٦٠١) . ويبدو أن قرقيش وختينا كانتا تزودان بالصوف الارجواني بشكل ثابت لقاء ما تسلمانه من الاصواف غير المصبوغة . ويظهر الصوف الارجواني في الجزية التي كانت تدفعها قبائل (لاقي) التي كانت تجوب الاراضي حتى تصل الى (حماة) وتصرف بصفة وسيط في العلاقات بين ساحل البحر الابيض المتوسط والجزء الشمالي من العراق .

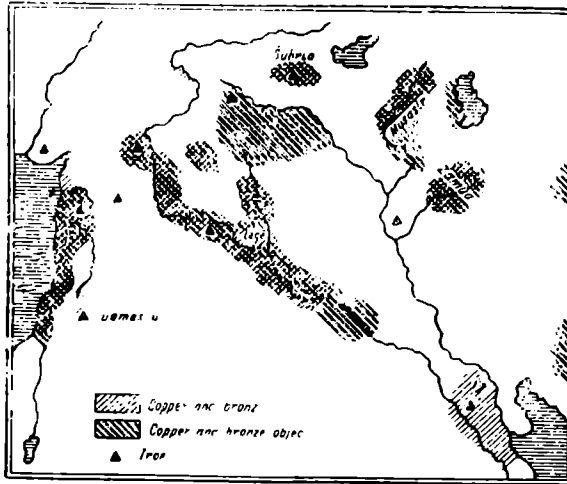
كذلك كان الصوف الارجواني يستحصل من قلعة (خندانو) [١ : ٤١٢ ، ٤٤٣] كما عثر الاشوريون على احجار كريمة وشبه كريمة (حينما نهبوا كنوز بابل^(٤٢))

(٤١) للاطلاع على وفرة تربية المواشي في سوريا انظر أيضا كتاب «باسيفا ، المار الذكر ص ٢٢ .

(٤٢) (٢ : ٢٦٠ ، ٣٠١ ، ٣٤٠) كانت الاحجار الكريمة ، الذهب والفضة ، تؤلف الهدية التي قدمها ملك بابل الى ملك عيلام بمناسبة عقد تحالف عسكري بينهما ضد آشور (٢ : ٣٥٧ ، ١ : ٦٤٢ ، ٨٠٩) . وكان حجر اللازورد شائعا في بابل ومصر وقد ورد ذكره في السجلات الاشورية . وقد وقع خطأ في سجلات «اسرحدون» (٦٦٨-٦٦٨ ق م) ، والذي كان يحصل على اللازورد بصفة جزية من قبائل (مدين) (٢ : ٥٤١) حين ذكرت هذه السجلات ان منطقة «باتوشارا» عند سفح جبل «بكني» (التي تعرف حاليا باسم «دومان») ، كانت أحد المصادر للمعادن (٢ : ٥١٩) والواقع ان مواطن حجر اللازورد (او على الاقل نوعا منه كان قد اكتشفه علماء الآثار في الطبقات القديمة لمواقع الشرق الادنى) لا توجد الا في «بادخشان» وقد فرض «تغلات



ومدن مصر^(٤٣) وفي مراكز المرور من امثال صيدا [٥٢٧ : ٢] وفي المدن الكلدانية على الفرات الادنى وعلى دجلة [١ : ٧٩٤ ، ٨٠٦] وكذلك مدن القبائل الارامية [٤٤٣ : ١] وسوخي [٥٩٢ : ١] واواسط الفرات .



(٣) المناطق الغنية بالصناعات المعدنية والمعادن
ماعداء الذهب والفضة

بلاصر الثالث» على المناطق الشرقية من ماذي عبر جبال زاغروس ، والتي كانت لها علاقات تجارية واضحة مع مناطق آسيا الصغرى ، جزية مقدارها تسعة أطنان من حجر اللازورد (١ : ١٦٨) . ومن المحتمل أن يكون نفس التبادل التجاري مسؤولا عن تكديس مخازن حجر اللازورد وغيره من الاحجار الاخرى ، بما في ذلك العقيق الذي سلبه جنود سرجون الثاني عندما نهبوا القصر الملكي في «مصاصير» (٢ : ١٧٢) . وقد ارسلت الى «سنحاريب من اليهودية قطعة كبيرة من حجر اللازورد (٢ : ٢٤٠) ومن المؤكد ان هذه القطعة قد وجدت طريقها الى هناك نتيجة المتاجرة التي كانت قائمة مع المناطق التي اشير اليها اعلاه .

(٤٣) (٢ : ٧٧٨ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥) في (اثناء نهب « طيبة » على يد جيش آشور بانيبال ، ونهب ممفيس على يد جيش اسرحدون) . كذلك ورد ذكر الاحجار الكريمة في الجزية التي بعث بها فرعون سوية مع اعراب سهوب شاطيء البحر الاحمر (٢ : ١٨) وكانت مملكة (شيبع) التي حصل فيها سنحاريب على الاحجار الكريمة في احدى المرات تعتبر واحدة من الاراضي العربية وتنبغي الاشارة الى الجزية التي فرضها آشور بانيبال على قبيلة «طئيري»



وقد تسلم شلمنصر الثالث جزية من سوخي تألف من مواد ذهبية وصنع نباتي من (جلعاد)^(٤٤)، ولم يذكر الصنع النباتي سوى مرة واحدة اخرى في السجلات باعتباره جزءا من مساهمة اسرائيل^(٤٥) . ويبدو ان هذا الاقليم كانت تمر به طرق القوافل المباشرة التي تربط الاراميين في الفرات مع جنوبي الساحل الشرقي من البحر الابيض المتوسط .

وكانت المدن الكلدانية على الفرات الادنى ودجلة تؤلف بوابة الشرق الادنى للحصول على الذهب وخشب الابنوس من افريقيا^(٤٦)، وعن طريق الخليج العربي^(٤٧) أيضا كان يرد تراب الذهب الهندي والعاج^(٤٨) [١ : ٦٢٥ ، ٥٦٠ ، ٦٦٦ ، ٢ : ٤٥] . ومن المحتمل ان هاتين المادتين كانتا تقايضان مع مواد من صناعات الشرق الادنى ، كالفضة ، والقصدير والنحاس والحديد^(٤٩) .

وكانت تتألف من اللؤلؤ بالإضافة الى الذهب والابل وحجر الكحل والجوهر . (٢ : ٨٧٠) كذلك أشير الى الجزية التي دفعها حصن «ادوم» العربي والتي تتألف من ألف قطعة من حجر الفيروزج (٢ : ١٥١٨ و ٥٣٦) . (٤٤) «جلعاد» تؤلف القسم الشمالي من شرقي الاردن . (٤٥) (١ : ٥٩٠) المواد الذهبية التي جرى تعدادها هنا كانت من أصل مصري على أكثر احتمال .

(٤٦) (١ : ٧٩٤ ، ٢ : ١٨ ، ٥٥) وقد جرى مثل ذلك في الجزية المفروضة على المدن الفينيقية (١ : ٤٧٩) و (٢ : ٥٩٧) وعلى اليهودية (٢ : ٣١٢) . (٤٧) لا يزال الكتاب والمؤرخون السوفيت حتى الان يتمسكون بالتسمية الاستعمارية للخليج العربي فيسمونه بالخليج الفارسي . وأذكر انني تناقشت قبل سنوات قلائل مع مدير وكالة (تاس) السوفياتية في بغداد حول هذا الموضوع فادعى ان ذلك يعود الى أن الخرائط المتوفرة لدى الكتاب السوفيت في الوقت الحاضر عن الخليج والبلاد العربية خرائط قديمة ؟ - المترجم -

(٤٨) (١ : ٧٩٤ ، ٨٠٦) لغرض الاطلاع على مصادر الذهب في الشرق الادنى انظر DCHG. * ص ٥٨ وكذلك ر. ج. فوربس «الذهب في الشرق الادنى القديم» في مجلة Ex. Orient لكسمبرغ ١٩٣٩ .

(٤٩) (١ : ٦٢٥) استعملت ذات الكلمة (اناكو Anaku) للإشارة الى الرصاص

القصدير سوية . وقد عثر على الرصاص في شمالي شرقي أصفهان . (٥٠) DCHG يعني « قاموس الكيمياء والجيولوجيا الآشورية » ، مؤلفه كامبل تومبسون العالم الاثري الانكليزي .

وكانت الحلى الذهبية والفضية التي نهبا الاشوريون من بابل وممفيس
 [٢ : ٢٦٠ ، ٣٥٧ ، ٧٧٨ ، ٥٨٥] كلها من المنتجات المحلية . كما كانت المواد
 المصنوعة من المعادن الثمينة او المزخرفة بها ، يجري نقلها على امتداد الطريق
 التجاري في السهوب العليا لنهر دجلة وروافده^(٥١) وفي منحى نهر الفرات^(٥٢)
 وفي المناطق الدنيا من دجلة والفرات^(٥٣) .

ويبدو ان هذه المواد كانت من بين الصادرات الكبرى التي تصدرها المراكز
 الحرفية . وتسمح لنا السجلات الاشورية بالاطلاع على المراكز الحرفية التي
 كانت مجهولة قبلا ، والتي نشأت على مقربة من مصادر المواد والخامات ، حيث
 استطاع الصناع ان يظفروا بخبرة عالية في صناعاتهم التي تبرهن على وجود تقاليد
 صناعية ثابتة وطويلة الامد . فنحن نعرف ان المواد الخام التي كانت تنتج في «تبال»
 (حيث وردت الاشارة هنا الى الفضة التي كانت تستخرج من مناجم تلك
 المنطقة)^(٥٤) . وفي حثينا وقرقيش وجدت مواد مصنوعة من الاخشاب جيء بها
 من جبال « امانوس »^(٥٥) وفي بت - اديني وجدت عاجيات مصنوعة من ايااب
 الفيلة المحلية^(٥٦) .

(٥٠) كان الاثاث في بت - زاماني يطرز بالذهب والعاج (١ : ٤٦٦) وفي مصاصير
 كانت مصنوعات الاخشاب تغلف بالذهب والفضة بالاضافة الى وجود
 الاسلحة والدروع الذهبية ، وكذلك الاواني الذهبية والفضية (٢ : ١٧٢ ،
 ١٧٣ ، ٢١٣) وفي زاموا كان الاثاث يغلف بالذهب (١ : ٤٥٤) .
 (٥١) في بت - اغوسي عثر على سرير مغلف بالذهب والفضة (١ : ٦٠٠)
 واستعملت في قرقيش وبت - اديني مصوغات فضية واسلحة من الذهب .
 (٥٢) مواد ذهبية وفضية من الخيمة الملكية في معسكر الكلدانيين المندحرين .
 (٥٣) (٢ : ٢١٣) لغرض الاطلاع على مناجم الفضة في المنطقة انظر كتاب ك .
 تومبسون ص ٦١ .

(٥٤) (١ : ٤٧٧ و ٢ : ٧٠) كانت قطع الاخشاب مع الابنوس الافريقي ترسل
 ايضا الى سنحاريب من اليهودية ، وترسل الى اسرحدون من صيدا (٢ : ٢٤٠ ،
 ٥١١ ، ٥٢٧) .

(٥٥) جبل امانوس Amanus هو جبل لبنان ذاته .
 (٥٥) (١ : ٤٧٥) كان تغلات بلاصر الاول يقوم باصطياد الفيلة في ضواحي هذه
 المدينة في اواخر القرن الثاني عشر ق.م . (١ : ٢٤٧) وكان « ادديراري »
 (في اواخر القرن العاشر ق.م) يصطاد هذه الحيوانات في سفوح جبال



ولقد تحقق وجود صناعة لصنع المواد الفضية في اشور وارانزو وخبيخى
(٢ : ٢١٣) . كذلك اكدت الشواهد الانبارية المستوى العالمي لحرفة صنع
المواد المعدنية في اشور وكذلك في ارارتو التي كان الاقتصاد فيها يعتمد بصفة
رئيسة على الزراعة وتربية المواشي^(٥٦) . فقد كان القطران كلاهما يحتلان مركزا
رئيسا في حركة النقل عبر المناطق الجبلية ، كما كان عمال المعادن فيهما يهشون
تجهيزات ثابتة من المواد الخام .

وقد ذكرت الاواني النحاسية بصراحة وفي مناطق كثيرة ، أكثر من أي
منتوج حربي اخر . ولم تكن هنالك من حاجة لاعتبار كل المناطق بمثابة مراكز
لاتاج هذه المصنوعات ، ذلك لان وفرة الاواني النحاسية في بعض المناطق انما
يعود الى ملائمتها الحياة البدوية وشبه البدوية .

من بين الاقطار التي ساهمت في صناعة الادوات النحاسية مناطق البحر
الابيض المتوسط ونهر الفرات بصفة عامة [١ : ٦٠٣ ، ٦١٠] وورد ذكر فينيقيا
بشكل خاص [١ : ٤٧٩ ، ٥١٨] وحنينا [١ : ٥٩٢ ، ٦٠١] وحتى [١ : ٤٧٦]
وبت - أدني [١ : ٤٧٥] وايصلا^(٥٧) والاقاليم التي تقع في اواسط مجرى

لبنان (١ : ٣٩٢) وهناك مصدر آخر للعاج (لان الفيلة قد ابيدت في النهاية
ابادة تامة في سوريا) ومن المؤكد ان هذا المصدر هو الهند ، حيث كان العاج
يجلب من هناك الى الشرق الادنى عبر روافد نهر دجلة ، ومن المحتمل كثيرا ،
عن طريق الخليج العربي . ومع ذلك فمن المحتمل أيضا ان تكون المعلومات
التي حوتها السجلات الاشورية عن توفر العاج لدى القبائل الكلدانية التي
استوطنت الفرات الادنى ، تكشف عن تصدير العاج من سوريا وليس من
الهند (١ : ٦٢٥ جلود وأنياب) . وقد ذكرت جلود الفيلة وأنيابها في قائمة
الجزية التي كانت تقدمها كل من حنينا وسوخي الى شلمنصر الثالث
(١ : ٥٨٥ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣) وكذلك في قائمة الجزية التي كانت تقدمها كل
من «كمو» وصور وكوي وقرقميش وكوركوم الى تغلات بلاصر الثالث
(١ : ٧٦٩ ، ٧٧٢) وكذلك كانت هذه المواد تقدم مشاركة من مصر ومن
عرب سهوب الساحل الى سرجون الثاني ، وفي شكل جزية من اليهودية الى
سنحاريب ، ومن صيدا الى اسرحدون (٢ : ٢٤٠ ، ٥٢٧) .
(٥٦) انظر ب . ب . بيوتروفسكي: تاريخ دولة ارارتو وحضارتها، اريقان : ١٩٤٢
ص ١٩١ وكتاب ب . مايسنر : البابليون والاشوريون هدلبرغ ١٩٢٠
مجلد ١ فصل ٨ .

(٥٧) (١ : ٤٧٥ ، ٤٧٧) جزية دفعت بالاشتراك مع بت - باحيانى وحتى .

نهر الخابور [١ : ٤١٢ ، ٤٤٣ ، ٤٦٩] وجبال كاشياري [١ : ٤٦١] وبث - باجاني
 [١ : ٤٧٥] وكوتماخ^(٥٨) ونردون [١ : ٤٦٢ ، ٤٩٩] ونربو [١ : ٤٤٦] وبث
 - زاماني^(٥٩) وشوبريا (١ : ٥٠٢) وخبخي [١ : ٤٦٠ ، ٤٩٨] ومصاصير
 [٢ : ١٧٢ ، ١٧٣ ، ٢١٣] وكلزان^(٦٠) وكروري^(٦١) وكز لبندا [١ : ٧١٩]
 وزاموا [١ : ٤٥٤ ، ٤٥٧] وعيلام [٢ : ٨١٠] وجزيرة دلون (البحرين)^(٦٢)
 وسوخي [١ : ٤١٠ ، ٤٧٠] ولاقي [١ : ٤١٢ ، ٤٤٣ ، ٤٧٣] .

وكانت الصناعة المحلية لمواد الفنون البرنزية في مصاصير قد دوتها السجلات
 بصفة خاصة [٢ : ١٧٢] . فهنا كان النحاس يستخرج من المناجم^(٦٣) غير ان
 هناك مراكز اخرى كانت معروفة بشكل غير مباشر . وكانت المصنوعات النحاسية
 معروفة ، بصفة خاصة ، في نطاق الجزية التي فرضت على زاموا ، وبث - زاماني ،
 وقرقيش [١ : ٤٥٤ ، ٤٤٦ ، ٥٠١] .

وفي الوقت الذي لم تكن فيه الحرف قد ازدهرت بعد في قرقيش - وهي
 مركز كبير من مراكز المرور - بسبب استيرادها للمواد الخام ، فان ككوز هذه
 المدينة كانت تحتفظ باحتياطي ملحوظ من هذه المواد موضوع تحت تصرف
 المدينة ، بينما كانت كل من بث - زاماني وزاموا تعتمد كثيرا على النحاس المستخرج
 محليا^(٦٤) .

ولا بد ان تكون مراكز صنع المعادن التي كشفت عنها الاشارة الى المصنوعات

(٥٨) [١ : ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٤٥٩ ، ٤٩٨] في الحالتي^(٦٥) الاخيرتين كانت سوية مع
 قبائل الموشكي .

(٥٩) [١ : ٤٦٦ ، ٥٠١ ، ٤٤٧] في الحالة الاخيرة سوية مع المناطق الاخرى في
 اعالي دجلة .

(٦٠) [١ : ٥٨٩ و ٤٤١] في الحالة الاخيرة بالاشتراك مع خوبشكيا .

(٦١) [١ : ٤٤٠] سوية مع البلدان المجاورة .

(٦٢) [٢ : ٤٣٨] يؤكد هذا النص بشكل خاص بان المواد النحاسية كانت
 تنتج محليا .

(٦٣) انظر كتاب ب . بيوتروفسكي السالف الذكر ص ٢١٨ .

(٦٤) انظر : هـ . كويرنغ : مواد الخام الأساسية لانتاج الحديد ، ١٩٣٣ ص ١٢٨
 وما بعدها لغرض الاطلاع على المناجم في منابع نهر دجلة . انظر (زنيون)
 في كتابه (الصعود) (Anabasis) .

الفنية قد مارست صنع الادوات والآلات ايضا . ومع ان الحديد كان من أكثر المعادن الاستراتيجية أهمية^(٦٥) فقد كان اسمه يرد بصراحة أقل من بقية المعادن الأخرى . وقد ورد ذكره في مواد الجزية المشتركة المفروضة على عدة مناطق من آسيا الصغرى ، وسوريا ، وساحل البحر الأبيض المتوسط [١ : ٤٧٧ ، ٨٠١] ودمشق [١ : ٧٤٠ ، ١٥٠ طن] وحثينا [١ : ٥٨٥ ، ١ : ٤٧٧ ثلاثة أطنان] وقرقيش [١ : ٦٠١ ثلاثة أطنان] ، ١ : ٤٧٦ سبعة أطنان ونصف [وكوي [١ : ٥٨٣] وبث - جالوبي [١ : ٤٤٣] وبث - زاماني [١ : ٤٠٥] ١ : ٤٦٦ و ١ : ٥٠١ تسعة أطنان] وشوبريا [١ : ٥٠٢] والمنطقة الكلدانية [١ : ٦٢٥] وفي ارض «لاقي» من حماة [١ : ٤١٢ ثلاثون كغ] .

غير ان نقص المعلومات الى أبعد حد عن الحديد يمكن تفسيره بطبيعة المصادر التي توفرت لدينا والتي كان القسم الأكبر منها يشير الى كنوز . وقد ورد ذكر سبائك الرصاص (القصدير) والنحاس^(٦٦) بصفة أقرب الى الصراحة في السجلات التي دونت فيها المعادن الثمينة . ففي الألف الثاني ق م . لعب النحاس والقصدير دور النقود في تجارة الشرق الأدنى ، ولذلك كان توزيعهما الجغرافي مشابها كثيرا لتوزيع الفضة . وقد ورد ذكر المعدنين في السجلات التي لها علاقة بالمناطق التالية : ممفيس^(٦٧) ، مجموعة من مناطق ساحل البحر الأبيض المتوسط وآسيا

(٦٥) لغرض التفصيل في ذكر الأقاليم التي كان الحديد يستخرج منها ويصنع فيها ، ولمعرفة الدور الذي كان يلعبه مرور نقل الحديد في التاريخ السياسي والاقتصادي لتلك الفترة ، انظر كتاب (س . م . باسيغا السالف الذكر) . أما بالنسبة الى التركيب الكيماوي لمواد الحديد ومواطنه المعروفة من قبل الاشوريين فعليك بالاطلاع على كتاب (قاموس الكيمياء والجيولوجيا الاشورية) لكامل تومبسون ص ٨٠ وما بعدها .

(٦٦) لغرض الاطلاع على مناطق تعدين هذين المعدنين والمصطلحات الفنية الخاصة بهما انظر كامبل تومبسون : قاموس الكيمياء والجيولوجيا الاشورية ص ٦٣ ، ١١٦ وما بعدها حيث ورد ذكر الرصاص فيها . وربما كان القصدير يستعمل في كثير من الحالات .

(٦٧) (٢ : ٥٨٠) البرنز والرصاص (القصدير) .

الصفري وسوريا^(٦٨) ودمشق^(٦٩) وفينيقيا^(٧٠) وانكو^(٧١) وختينا^(٧٢) وبت -
اغوسي^(٧٣) وختي (قرقميش)^(٧٤) ومليد^(٧٥) وبت - أديني^(٧٦) وايسالا^(٧٧)
وبت - حالوبي^(٧٨) وبت - باحياني^(٧٩) وشويريا^(٨٠) وبت زاماني^(٨١)
ومصاصير^(٨٢) وكلزان^(٨٣) والمنطقة التي تقع جنوبي بحر قزوين^(٨٤)

- (٦٨) (١ : ٦٠٣ ، ٨٠١ ، ٧٧٢) في الحالة الأخيرة تسمى القائمة عدة أقطار
عربية الرصاص والقصدير والنحاس .
(٦٩) (١ : ٧٤٠) تسعمائة طن من النحاس .
(٧٠) (١ : ٤٧٩ ، ٥١٨) الرصاص (القصدير والنحاس) .
(٧١) (١ : ٧٦٩) ثلاثة أطنان من النحاس .
(٧٢) (١ : ٥٨٥ ، ٥٩٣ ، ٦٥٥ ، ٤٧٧) نحاس ورصاص في الحالة الأخيرة ثلاثة
أطنان من الرصاص (القصدير) .
(٧٣) (١ : ٤٧٧) نحاس . يوجد فراغ في مكان يعتقد بأن القصدير كان مدونا فيه .
(٧٤) (١ : ٦٠١) تسعمائة كيلوغرام من النحاس (١ : ٤٧٦) ثلاثة أطنان من
النحاس .
(٧٥) (١ : ٦٣٦ ، ٦٣٨) نحاس ورصاص (قصدير) .
(٧٦) (١ : ٤٧٧ ، ٤٧٤) نحاس وقصدير في الحالة الأخيرة دفعت الجزية بالاشتراك
مع تل - ابنا .
(٧٧) (١ : ٤٧٥) نحاس وقصدير (١ : ٤٤٧) سوية مع بت - باحياني
و « خانغليات » رصاص (قصدير) .
(٧٨) (١ : ٤١٢) ٩٦٠ كغ من القصدير وحوالي أربعة أطنان من النحاس
(١ : ٤٤٣ ، ٤٦٩) نحاس ورصاص (قصدير) .
(٧٩) (١ : ٤٧٥) نحاس ورصاص (قصدير) .
(٨٠) (١ : ٥٠٠) رصاص ونحاس .
(٨١) (١ : ٥٠١) ستة (تسعة ؟) أطنان من القصدير ونحو أربعة أطنان من
النحاس (١ : ٤٤٣ و ٤٦٩) نحاس ورصاص (قصدير) .
(٨٢) (٢ : ١٧٢ و ١٧٣) برنز من القصر ، ورصاص (قصدير) (٢ : ٢١٣) مائة
وثمانية أطنان من النحاس من المعبد .
(٨٣) (١ : ٧٨٦ رص ١ : ٤٤١) سوية مع خوبشكيا (قصدير) ونحاس .
(٨٤) (١ : ٧٨٦) يتحدث النص عن فرض جزية في المستقبل تتألف من خمسة
أطنان من النحاس وتسعة أطنان من اللازورد .

وزاموا^(٨٥) مع « ارابخا » المجاورة لها^(٨٦) والمناطق الكلدانية^(٨٧) وسوخي^(٨٨) وخندانو^(٨٩) ولاقي^(٩٠) .

وكما يستدل من الأرقام المختصة فإن احتياطي النحاس في مصاصير ودمشق كان يتفوق إلى أبعد حد على كل الكنوز الأخرى .
وبالنسبة إلى قضية « مصاصير » هذه ، فإنها ناشئة ، دون شك ، عن استغلال المناجم المجاورة ، وعن تجارة المرور . وما خلا ذلك كان معبد مصاصير ذاته مستودعا لكنوز مملكة اراتو .

أما بالنظر إلى دمشق فإن النحاس ، بالإضافة إلى الحديد ، كان - في الغالب - يؤلف واحدا من المواد الرئيسة لتجارة المرور فيها ، ذلك لأن مناجم طوروس في آسيا الصغرى كانت مصدر المعادن التي تنقل إلى مثل هذه الأقطار التي لا توجد فيها مثل هذه المناجم عبر هذا الطريق التجاري الجنوبي . كذلك يجب أن تذكر كل من قرقيش (حتى) وقلعة «انكو» و «شويريا» أيضا ، فقد كانت قرقيش واحدة من أعظم المراكز التجارية على الطريق الشمالي .

ويبدو أن شويريا و ارابخا كانتا تحتفظان بمناجم خاصة بهما . وكان إقليم (انكو) يحتفظ ، جليا ، بكميات فائضة من هذا المعدن بالنظر لمبادلاته مع المراكز الواقعة على مقربة من الجبال .

ولقد أخضع تغلات بلاصر الثالث ، المنطقة الواقعة جنوبي بحر قزوين لجزية مقدارها خمسة عشر طنا من النحاس وتسعة أطنان من حجر اللازورد . ولكن حينما أخفق في الحصول على حجر اللازورد من هنا فإن من المحتمل أن تكون

(٨٥) (١ : ٤٥٧) نحاس وقصدير . يسجل النص (١ : ٤٥٦) أيضا دفع جزية

من النحاس من أحد الأقاليم المجاورة .

(٨٦) (١ : ٢٣٢) تسعمائة كغ من البرنز .

(٨٧) (١ : ٦٢٥) قصدير ونحاس .

(٨٨) (١ : ٤١٠) ثمانتي عشرة طابوقة من القصدير .

(٨٩) (١ : ٤٤٣) نحاس وقصدير (٤٦٩) قصدير و (٤١٠) ستون كيلوغرام من

القصدير .

(٩٠) (١ : ٤٤٣ و ٤٧٣) لاقى حماة (١ : ٤١٢) ٩٦٠ كيلوغرام من القصدير ،

و ٣/٩ أطنان من النحاس . لاقى حماة (١ : ٤١١) مائة وثمانون كيلوغرام

من القصدير .

كل خططه للفلفر بخمسة عشر طنا من هذا الحجر قد باءت بالفشل تماما •
ومع ان أية نتائج محددة قد تكون عرضة للخطأ بالنظر الى ندرة الارقام
المعينة في السجلات ، الا اننا ما نزال نعتبر بان بت - زاماني كانت تحتفظ باعظم
قدر اشير اليه من احتياطي القصدير (أو الرصاص) ، وان بقية الاقاليم الاخرى
كانت - بدون مقارنة - اوفر منها في هذا المضمار • ومن المحتمل ان بعض
الاقاليم كانت تمتلك مناجم للرصاص أو القصدير خاصة بها •

والى جانب بت - زاماني ذكرت قبائل لاقبي من اقليم حماه بانها كانت تحتفظ
بكميات وفيرة من القصدير • وعلى هذا فانها كانت اغنى بهذا المعدن وبالنحاس من
قبائل لاقبي ذاتها في اقليم حران ، كما كانت نفس هذه القبائل أكثر غنى بالمعادن
الثمينة أيضا •

كان المركز الذى يأتي في الدرجة الثالثة بين أغنى المراكز الاخرى
بالقصدير هو بت - حالوبى بصفة خاصة ، لانه كان يقع في وسط الطريق بين
لاقبي وبت - زاماني •

ومما له أهميته الفاتكة هو وفرة السبائك في احتياطي كل الاقطار سواء في
ذلك احتياطي المعادن الثمينة ، أم البرنز أو النحاس أو القصدير او الحديد •
والشيء الواضح هو اعتياد القوم على اذابة خام المعدن في مناطق التعدين ، وكانت
كل العمليات الاخرى تتم من قبل المستهلكين الذين كان يتوفر لديهم الصانع •
ويرى • ب • ب • بيوتروفسكي ، ان المناطق الجبلية عبر القفقاس ظلت
حتى النصف الثاني من الالف الثاني قبل الميلاد متخصصة في تعدين خامات
المعادن • وحين تطور هذا التخصص نتيجة تأثير التجارة الدولية في الشرق الادنى ،
فان من الطبيعي ان نفترض بان تخصصا مماثلا في التعدين قد بدأ في تاريخ مبكر في
الجبال التي تكون أقرب الى المراكز الحضارية في الهلال الخصيب من المناطق
الجبلية عبر القفقاس ، وان عملية تطور هذه المناطق الجبلية كانت مشابهة لعملية
التطور التي بدأت مؤخرا أيضا في المناطق الجبلية عبر القفقاس •
ويتحدث بيوتروفسكي - وهو مصيب في ذلك - عن التطور المتواصل في

تربية الخيول في المناطق الجبلية عبر القفقاس ، وعن الانتقال الى التخصص في التعدين ، موضحا بان الحاجة الى الخيول ، بين الاشياء الاخرى ، كانت من لوازم الاحتفاظ باتصال منتظم بين المناجم الواقعة في تلك الجبال والمستوطنات القائمة في الوديان .

وطبقا لما ورد في السجلات ، لم تظهر مزارع علف الخيل الا في الاقطار التي تقوم فيها الجبال والتلال . فما خلا « ماذي »^(٩١) نرى بين الاقطار التي كانت ترسل بانتظام جزية مؤلفة من الخيول ، عددا من مناطق شمالي العراق والمناطق الجبلية بما في ذلك بت زاماني^(٩٢) وزاموا^(٩٣) ومات - مناي^(٩٤) وكلزان^(٩٥) ونيري^(٩٦) وشوبريا [١ : ٥٠٢] وتابال [٢ : ٧٨١ ، ٨٤٨ ، ٩١١] .

وطبقا لما اشارت اليه سجلات سرجون ، كان سكان ولاية سوخي قد جعلوا، منذ عهد بعيد ، تربية الخيول هي الحرفة الرئيسة التي كانوا يحترفونها ، وانهم كانوا يسلمون الخيول الى جيش « ارارتو » النظامي .

- (٩١) (١ : ٧١٩ ، ٧٩٥ ، ٢ : ٢٠٤ ، ٥٤٠ ، ٥٦٦) انظر الجزية والمنهوبات التي كان الآشوريون يأخذونها من المناطق المجاورة لهم ومن بينها « كزلبندا » (١ : ٧١٩ و ٢ : ١٤٩) واليببي (التي تعرف الان باسم كرمشاه) (٢ : ٥٨ ، ١٤٧ ، ٢٣٧) وكاشي (تعرف الان باسم لورستان ٢ : ٢٣٦ ، ٢٧٧) و «نامار» واقاليم دبالى القريبة منها (١ : ٦٣٧ ، ٧٦٦) .
- (٩٢) اقليم ميناني السابق : بت - باحياني (١ : ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٤٧٥ ، ١ : ٣٧٣) سوية مع «كوزان» وولايات الخابور (١ : ٤٤٧) (سوية مع حتي وايصلا) و «نردين» (١ : ٤٢٦ ، ٤٩٩) محافظة نيري (١ : ٧٧٥ ، ٤٤٧) (سوية مع بت - زاماني ونردين وغيرها) بت زاماني (١ : ٤٠٥ ، ٤٦٦ ، ٥٠١) .
- (٩٣) (١ : ٤٥١ ، ٤٥٧ ، ٢ : ٢١٠ جوار) «الابرياء» (٢ : ١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٤٧) مع مات - مناي ، واليببي ، وماذي .
- (٩٤) (١ : ٥٨٧ و ٧١٨) مع الاقطار القريبة منها (٢ : ١٤٤ ، ١٤٨ ، ٧٨٦ ، ٨٥١) .
- (٩٥) (١ : ٥٨٩ ، ٥٨٩ (١) ٦٠٧ ، ٥٨٨) جزية المناطق المجاورة بما في ذلك «انديا» التي تقسح على نهر «سفيدرود» (١ : ٤٤١ ، ٤٥٧) وكانت الجزية ترسل سوية مع خبشكاي على «بوختان» أحد روافد دجلة .
- (٩٦) مناطق ارارتو بصفة رئيسة (١ : ٢٣٦ ، ٢٧٥ ، ٣٠١ ، ٤٠٢ ، ٤١٢ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧٢٢) .

وهناك سبب معقول يجعلنا نفترض بان المناطق التي كانت تحترف تربية المواشي والزراعة ، كانت في الوقت ذاته هي الجهاز الرئيس للمعادن • وقد يصدق المرء ذلك بالنسبة الى كل من زاموا وبث - زاماني • فلقد سبق بحث مسألة الاقليم الاول • أما بالنسبة الى الثاني فانه كان يقع في منطقة يوجد فيها عدد كبير من مناجم النحاس (٩٧) •

والواضح ان المناطق القريبة من بحيرة « اورميا » [كلزان ومات مناي] كانت تحصل على النحاس من ذات المناجم التي تزود « مصاصر » بهذا المعدن • أما بالنظر الى شويريا وتابال اللذين لم يظهر في الخارطة رقم (١) كولاي-ين زراعتين فانه يفترض وجود اقليم للزراعة وتربية المواشي فيهما ، عدا تلك الاقليم المتخصصة في التعدين • ومن المحتمل ان الاشوريين لم يستطيعوا الوصول الى هذه الاقليم في حملاتهم العسكرية ، ذلك لان الوديان المأهولة من شويريا تقع بين جبال لا يمكن اجتيازها ، وان « تابال » كانت أبعد اقليم من هذه الاقليم التي كانت هدف التوسع الاشوري أما أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل في بلاد القفقاس ، أي فصل تربية المواشي عن الزراعة ، وظهور الحرف اليدوية في النهاية على مقربة من مصادر المواد الخام ، فان ذلك قد رده العلامة بيوتروفسكي الى الالف الثاني قبل الميلاد •

وفي الامكان البرهنة على العلاقات الوثقى القائمة بين بلاد القفقاس والاقطار المتقدمة كثيرا في الشرق الادنى في فترة لا تقل عن منتصف الالف الثاني قبل الميلاد (٩٨) •

أما في المناطق التي تقع بصفة اقرب الى معظم المراكز الحضارية في الشرق الادنى (بابل ومصر) فان فصل حرفة تربية المواشي عن الزراعة قد حدث في

(٩٧) انظر مجلة الجيولوجيا التطبيقية ج ٤١ (١٩٣٣) فصل ٨ ص ١٢٨
Zeitschrift fur praktische Geologie Jg. 41 (1933) Hi p. 128.
(٩٨) كتاب «ب. ب. بيوتروفسكي» ص ٤٣ وما بعدها • تشير سجلات ملوك آشور الى عنصري الخيول التي لها قيمتها الكبيرة في أعمال الفروسية هما : الخيول المسانية Mesania التي يؤتى بها من ولاية «مات - مناي» الجنوبية والخيول الكوسائية Kusaia من الحبشة ؟ •

وقت مبكر كثيرا • ولما كان هذان الفرعان من فروع الاقتصاد قد تعاظم استقلالهما الواحد عن الآخر ، فان المناطق الزراعية أخذت تفضل الحصول على حيوانات الجر البالغة النمو من المناطق التي تمتلك مراعي طبيعية ، أي من المناطق التي تقوم بتربية المواشي ، وذلك لوجودها •

والامر الذي تجدر الاشارة اليه هو ان الريف المحيط بالمدينة الرئيسة في احدى المناطق الملاصقة لبابل قد تخصص في تربية المواشي (الثيران منها على وجه التأكيد لانها من حيوانات الجر) التي كانت ترعى في المراعي - كما يشير الى ذلك النص الذي اعتمدنا عليه [٢ : ٥٣٩] ، في حين كانت المواشي في مناطق زراعية اخرى تغلف بالشعير والقش • والبلد المقصود هنا هو « كنبولو » بلد احدى القبائل الارامية التي استوطنت ، في أواخر الالف الثاني قبل الميلاد ، المسارب الواطئة لحوض نهر دجلة الحالي شرقي « لكش » بلد السومريين • ولما كان الكنبوليون قد اتخذوا من هذه المنطقة الزراعية موطناً لهم ، وكانت حرفة الزراعة حرفة جديدة عليهم ، فانهم لم يقلعوا عن تربية الماشية ، وقد اختاروها ، كما هو واضح ، بسبب حاجتهم الى المتاجرة مع بابل المتطورة تطورا حسنا •

وكانت المناطق الجبلية والسهلية هي وحدها التي تفرض اتاوة على تربية الماشية من امثال « تابال » [٢ : ٧٨١ ، ٨٤٨ و ٩١١] و « تيانا » (اتونا) - توني - [٢ : ٧ ، ٥٥] ونريو [١ : ٤٤٦] وبث - زاماني [١ : ٥٠١] ونيري [١ : ٢٣٦ ، ٧٢٢] ومات - مناي [٢ : ٧٨٦] وجاراتها [١ : ٥٨٧] وزاموا [١ : ٤٥١ ، ٤٥٧] وماذي [٢ : ٥٨] وكنبولو [٢ : ٢١] ومناطق شبه الجزيرة العربية [٢ : ٥١٨ ، ٨٧٠] •

أما حقيقة الفروق الواضحة بين المناطق الزراعية والمناطق التي تعني بتربية الماشية فتؤكددها حقيقة ان سكان الشرق الادنى المتوطنين لم يكونوا يمتلكون الابل التي كانت تؤلف الثروات الاساسية لسكان المناطق السهلية التي تقع فيما وراء جبال زاغروس [١ : ٥٨٩ ، ٥٩١ ، ٥٩٨ ، ٦٠٧ ، ٧١٨ ، ١٤٧ ، ٢٥٩ ، ٢٧٠ ، ٥١٩ ، ٥٤٠ ، ٥٦٦] وسكان شبه الجزيرة العربية [١ : ٧٧٢ ، ٧٧٨ ،

٧٩٩ ، ٨١٧ ، ٢ : ٥٥ ، ٢٥٩ ، ٣٥٨ ، ٥١٨ (أ) ، ٥٣٦ ، ٥٥١ ، ٨٢٣ ،
٨٢٤ ، ٨٢٧ ، ٨٧٠ ، ٤٤٩] •

ولم يكن تاريخ هذا التقليل الاشوري في هذه المناطق - كما صورته
السجلات التاريخية - مجردا من الفائدة • ذلك ان السجلات في عهد سرجون
الثاني [٧٢٢ - ٧٠٥ ق م •] تعتبر الابل البكتيرية(*) ذات السنامين « وطنية »
تعود الى المناطق الشمالية الشرقية فيما وراء جبال زاغروس • والكلمة التي تشير
الى الابل البكتيرية هذه ، وهي [اودرو Udru] [] لم تعد معروفة
بشكل اعتيادي لدى الاشوريين الا في أواسط القرن الثامن قبل الميلاد •

وتصف سجلات عهد شلمانصر الثالث [٨٥٩ - ٨٢٥ ق م •] الابل
البكتيرية التي تم الحصول عليها من منطقة (كلزان) بعبارة تشير الى الجمل
العربي الوحيد السنام أي (كملو ' Gamalu) ، وهي - مع ذلك - تبين
ان هذا الجمل ذو سنامين • وقد استخدمت طريقة الوصف نفسها هذه في سجلات
« شمسي ادد » الخامس [نهاية القرن التاسع واوائل القرن الثامن ق م •] وعلى
الاخص في قوائم للجزية المستحصلة من القبائل التي تسكن الاجزاء الشرقية
والشمالية الشرقية من زاغروس ، ولو ان الكلمة التي استعملت هنا هي نفس
الكلمة « اودرو » التي استعملت قبلا •

ولقد اشير الى الابل البكتيرية لأول مرة بكلمة « اودرو » دون أية
توضيحات اضافية خلا ما وجد منها في سجلات عهد تغلاث بلاصر الثالث (منتصف
القرن الثامن ق م •) وعلى هذا نستطيع ان نؤرخ قيام العلاقات بين بلدان الشرق
الادنى وقبائل سهوب مادي ، بالقرن الثامن قبل الميلاد •

وبخلاف مناطق زاغروس ، وحيث لا ترى في شبه الجزيرة العربية سوى
الابل العربية الوحيدة السنام (والتي أصبحت تذكر ابتداء من القرن الحادي عشر
قبل الميلاد وما بعده) (٩٩) فان هذه الحيوانات كانت تؤلف القسم الاكبر من

(*) نسبة الى بكتيريا Bactria وهو اقليم يقع شرقي ايران وتقوم فيه جبال
« بختيار » وهو الاسم الحديث لبكتيريا •

(٩٩) و • ف • البرايت : آثار اسرائيل وديانتها • بئتمور ١٩٤٢ ص ١٣٢ وما بعدها

W. F. Albright: Archaeology and Religion of Israel:

Baltimore, 1942, p. 132 sqq.

المنهوبات الاشورية في ذلك القرن وهي تمثل المادة الجوهريّة في الجزية المفروضة على العرب • ولا توجد سوى قضية واحدة حصل فيها الاشوريون على ابل عربية وحيدة السنّام من بلد غير عربي ، وعلى الاخص من القبائل الارامية في « خندانو » التي كانت مجاورة للعرب [١ : ٤١٠] •

وقد حدث ذات مرة (في بداية القرن التاسع ق م •) ان بعثت نفس هذه الولاية « الى اشور ناصربال » بجزية تتألف من العقيق (وكان هذا الحجر شائعاً جداً في بلدان الشرق الأدنى في الالف الاول قبل الميلاد واصله من الهند كما اوضح ذلك العلامة جي • جي : لاملاين G.G. Lammlein).

وقد جيء بهذه الجزية محمولة على ظهر جملين من ذوات السنّامين من منطقة زوغروس • وعلى هذا قد تكون « خندانو » مركز مرور على طريق القوافل الذي يمر عبر سهوب شبه الجزيرة العربية وشمالى العراق حتى زاغروس [١ : ٤٤٣] •

وحينما تم العثور على الابل العربية ذوات السنّام الواحد في شكل منهوبات اشورية من الاقطار الاخرى ، فان تفسير ذلك يكمن في حقيقة قيام تلك الاقطار بدور الوساطة في التبادل بين شاطئ البحر الاريض المتوسط والخليج العربي • [٢ : ٣١ ، ٣٣ ، ٣٩ ، ٥٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٩] •

وانقد وقعت الابل العربية في ايدي الاشوريين بصفة منهوبات خلال الغارات التي كانوا يقومون بها على امتداد الشواطىء الدنيا لنهر الفرات ، وفي اثناء محاصرة قلاع الحدود القائمة بين « عيلام » واليبسى^(١٠٠) • وفي الامكان تحديد علاقات العرب التجارية ، بظهور النباتات العطرية التي كانت المناطق العربية تقدمها في شكل جزية^(١٠١) • ولذلك رأينا هذه النباتات قد ذكرت

(١٠٠) (٢ : ٢٥٩ ، ٢٧٠) في معركة سنحاريب مع الحلف الجنوبي الشرقي الذي كان جيشه يمتلك نوعين من الابل •

(١٠١) رق - كلاما (١ : ٧٧٨ ، ٧٩٩ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٢ : ١٨ ، ٤٤٠ ، ٥١٨ ، ٥٣٦ ، ٥٥١ ، ٥٦٩) • و « رق - كلاما » يقصد بها اقليم « رق » اذ ان كلمة « كلاما » تعني الاقليم باللغة الارامية وهي قريبة من الاصل العربي « اقليم » المترجم

في وصف نهب القصر الملكي في « انكو » وفي نهب [دور - لاكين] مقر القبيلة الكلدانية التي استوطنت الساحل العراقي على (الخليج العربي) •

والظاهر ان هذه النباتات كانت تجلب من شبه الجزيرة العربية ، في حين كانت الاصماغ والنباتات الاخرى ، التي تؤلف جزءا من الجزية المفروضة على ولايات اخرى ، من اصل محلي • فقد وجدت ولاية تقع في سفح جبل «امانوس» كانت تبعت بصمغ شجر الارز [١ : ٦٠١] • وكانت اسرائيل تسلم صمغ (جلعاد) [١ : ٥٩٠] بينما شاركت دمشق بتسليم ستمائة كيلوغرام من صمغ العلك [١ : ٧٦٩] •

ولقد بدأت غارات الاشوريين المنتظمة على قلب شبه الجزيرة العربية ، وعلى المناطق السهلية فيما وراء جبال زاغروس ، في اواسط القرن الثامن ق م • وكانت كل هذه الغارات ناجمة عن اتعاش التجارة الدولية التي اخذت الان تتجنب المرور عبر الولايات التي ضمتها اشور اليها • ولعل اعظم من ذلك اهمية هسي الفوائد التي شهدتها المناطق الزراعية في نطاق التبادل ويسره مع المناطق السهلية التي كانت تعني بتربية المواشي (بما في ذلك حملات النهب الاشورية التي كانت تمثل الصفة الشائعة لذلك التبادل) •

وعلى الرغم من تقسيم العمل الذي سبقت الاشارة اليه ، كانت تربية المواشي واحدة من اهم فروع الانتاج الجوهري في كل مكان ، ولم تستثن من ذلك حتى الولايات غير البدوية • ولذلك فان قائمة البلدان التي نهبت منها مواشيتها واغنامها وماعزها ، وفرضت عليها جزية مماثلة ، كانت واسعة جدا فهي تشمل مصر [٢ : ٨٧ ، ٥٨٠] واسرائيل [٢ : ٢٤٠] وبث - اغوسي [١ : ٤٧٧ ، ٦٠٠ ، ٦٠١] وحنينا^(١٠٢) وحنئي (قرقيش) [١ : ٤٧٦ ، ٦٠١] وكمو [١ : ٥٩٩] وكوركوم [١ : ٥٩٩ ، ٦٠١] وكوي [١ : ٥٨٣] وقبائل الموشكي [١ : ٤١٣]

(١٠٢) (١ : ٤٧٧ ، ٦٠١ ، ٦٥٥) انظر ايضا جزية مشتركة من اقطار البحر الابيض المتوسط (١ : ٧٧٢) •

ودايني [٢: ٢٤٥] وبث - أدني [١: ٤٧٢ ، ٤٧٥] وتل ابنا [١: ٥٩٩] وايسلا^(١٠٣) وولايات الخابور [١: ٣٧٠ ، ٤٦٩] ومناطق اودية جبال كاشياري [١: ٤٦١] وكوتمو^(*) (١٠٤) ونردون [١: ٤٦٢ ، ٤٩٩] وكمبولو^(١٠٥) والمناطق الكلدانية على امتداد الفرات الادنى [١: ٦٢٥ ، ٧٩٤ ، ٨٠٠ ، ٢: ٣٦ ، ٦٧] والمناطق الارامية في اواسط الفرات^(١٠٦) ونيري [١: ٤٤٧ ، ٧٧٥ ، ٢: ٢١ ، ٥٦ ، ١٦٨] وشويريا [١: ٥٠٢ ، ٢: ٦٠٧] وارارتو [١: ٦٠٦ ، ٢: ١٣] ١٧٢ ، ١٧٦ [١: ٥٨٨] وككروري [١: ٤٤٠] ، ومات - مناي [٢: ١٤٤ ، ١٤٩ ، ٨٥١] وزاموا [١: ٤٥٢ ، ٣٥٧] واليبي^(١٠٧) وارابخا^(١٠٨) ونامار [١: ٧٦٦] وعيلام^(١٠٩) وكزلندا^(١١٠) وماذي [١: ٥١٩ ، ٥٤٠ ، ٧٢١ ، ٧٦٨ ، ٧٩٥ ، ٨١٢ ، ٢: ٢٤] ، ومناطق شبه الجزيرة العربية [١: ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٨١٧ ، ٢: ٥٥ ، ٣٥٨ ، ٥٣٦ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٢٧٠ ، ٩٤٩] واليهودية [٢: ٢٤٠ و ٣١٢] .

ويمكن تفسير هذه السعة في القائمة على اساس ان هذه السجلات لا تدون في الغالب سوى القرى المنهوبة غير المحمية لا المدن المحصنة . ولم يكن من المعتاد ان يخفق حصار احد الحصون في الاستيلاء عليه ونهبه او فرض الجزية عليه ، في حين يكون سكان القرى المحيطة بذلك الحصن واثرواتهم ، الهدف الاول

(١٠٣) (١: ٤١٢ ، ٤٤٥ ، ٤٨٠) وكذلك (١: ٤٤٧) جزية تدفع بالاشتراك مع
بت - باحياني وحثي .

(*) كوتمو Kutmouh تلفظ باسم كوتماخ أيضا وهو لفظ ارامي .
(١٠٤) (١: ٢٢٣ ، ٤٥٩ ، ٤٩٨ ، ٤٤٢) في الحالات الثلاث الاخيرة كانت الجزية

ترسل مشتركا مع القبائل المجاورة بما في ذلك قبائل الموشكي .
(١٠٥) (٢: ٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٦٦ ، ٣٠٣ ، ٥٣٩ ، ٧٨٨) النص (٢: ٢٧٤)

يبين بأن الجزية قد ارسلت سوية مع المناطق القريبة .
(١٠٦) سوخي (١: ٤١٠) خندانو (١: ٤٦٩) لاقى (١: ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤٤٣) .

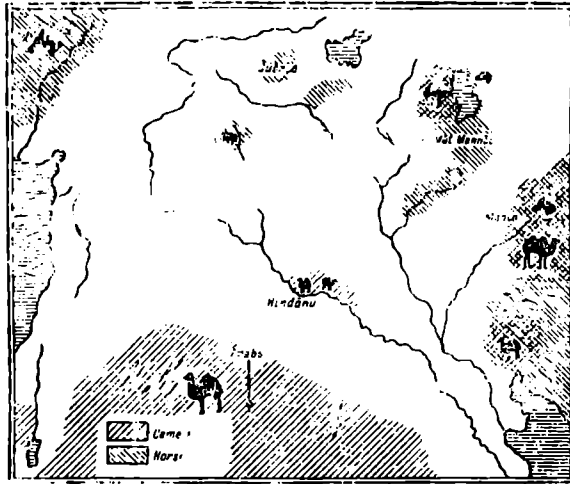
(١٠٧) (٢: ٢٣٧ ، ١٤٧) في الحالة الاخيرة سوية مع الولايات المجاورة .
(١٠٨) (٢: ٢٣٦ ، ٢٣٧) ١: ٧٧١ سوية مع الولايات المجاورة .

(١٠٩) (٢: ٢٣٥ ، ٨٠٤ ، ٨١١ ، ٩٢٠ ، ٤٥) في الحالة الاخيرة سوية مع
الولايات المجاورة .

(١١٠) (١: ٧١٩ و ١٤٩) في الحالة الاخيرة سوية مع الولايات المجاورة .

للاشوريين ، وتكون المنهوبات التي يستولى عليها من المواشي والرجال والنساء
عادة •

وتبين المقارنة بين خارطة المناطق الزراعية (رقم ١) وخارطة المناطق الفنية
بالمسوجات والمجوهرات (رقم ٢) وكذلك خارطة الصناعات المعدنية (رقم ٣) ، ان
هذه المناطق المقصودة متلاحمة فيما بينها وهذا ما يؤيد الرأي القائل بان المراكز
الحرفية كانت في الوقت ذاته هي المناطق الزراعية المتطورة وان الشيء البناء ، بصفة
خاصة ، هو مقارنة هذه الخارطات الثلاث مع الخارطة التي تمثل المناطق الزراعية
وشبه البدوية التي تعنى بتربية المواشي (رقم ٤) •



(٤) المناطق البدوية وشبه البدوية المتخصصة
في تربية المواشي

ففي الوقت الذي تبين فيه الخرائط الثلاث الاولى ، المراكز الرئيسة للشرق
الادنى الذي يقع فيما يسمى بالهلال الخصيب ، توضح الخارطة الرابعة مناطق
السهوب والجبال التي تمتد فيما وراء الهلال الخصيب •
وتشير الصناعات الحديدية والنحاسية على الخارطة رقم (٣) الى مناطق
التعدين ، ومراكز المرور وكذلك الى المستهلكين الرئيسين لهذه المواد الحرفية
المهمة ، اي الى المناطق الزراعية • ولكن اذا ما حاولنا ان نرسم خارطة لظهور

المعادن الثمينة ايضا ، فان الظلال التي تشير الى ظهور المعادن سوف تحتل الخارطة برمتها • ولذلك فانا اذا ما اعتبرنا المعادن الثمينة نتاجا لصناعة التعدين وليس اداة للتداول ، فلسوف نجد ان هذه الصناعة كان يجري توزيعها في كل مكان ، وهذا يعني ان صناعة التعدين كانت تهدف الى التبادل اكثر من كل فروع الاقتصاد الاخرى •

وما دنا قد انتبهنا من استعراض خصائص الانتاج وشروحه في اقطار الشرق الادنى التي ورد ذكرها في السجلات التاريخية ، فما علينا الا ان نحاول تحديد طبيعة استقلالها الاقتصادي ودرجة ذلك الاستقلال •

ينبغي علينا ، قبل كل شيء ، ان نحلل تقسيم المناطق الى : مناطق زراعية في الدرجة الاولى (الخارطة رقم ١) وإلى مناطق تعنى بتربية المواشي في الدرجة الاولى (الخارطة رقم ٤) وواضح ان مثل هذا التخصص لم يكن نتيجة خيار واع ، وانما كان يعتمد على احوال جغرافية محددة •

يقول «كارل ماركس» «ان الاحوال العملية الخارجية تنقسم الى صنفين اقتصاديين كبيرين اولهما : الثروة الطبيعية في صفة مادة ابي التربة الخصبة ، والمياه التي تربي الاسماك وما شاكل ذلك • وثانيهما : الثروة الطبيعية في صفة ادوات للعمل كمساقط المياه ، والانهار الصالحة للملاحة ، والاشخاب والمعادن والفحم وما شابه • ففي فجر الحضارة كان الصنف الاول هو الذي بيده الميزان • اما في المرحلة العليا من التطور فان الميزان كان بيد الصنف الثاني ، كأن نقارن انكلترا بالهند مثلا • او في العهود القديمة تقارن كلا من اثينا وكورثيا مع شواطئ البحر الاسود» (١١١) •

وهذه المقولة مستخلصة من نظرية ماركس عن التكاثر وطبقا لها فان التكاثر البسيط ، والتكاثر الموسع بصفة خاصة يحتاج الى تناسب بين اقسام الانتاج الاجتماعي (الصنف الاول وسائل الانتاج والصنف الثاني مواد الاستهلاك) مثلما يحتاج ايضا الى تناسب محدد بين كل الفروع داخل هذين الصنفين (١١٢) •

(١١١) كارل ماركس : رأس المال مجلد (١) طبعة موسكو ١٩٦١ ص ٥١٢ •

(١١٢) كارل ماركس : رأس المال مجلد (٢) طبعة موسكو ١٩٦١ ص ٤٣٨ •

كذلك انظر الملاحظة (٥٠) عن هذه النسبة الحيوية التي أمكن ملاحظتها حتى في الاعمال التي كان الانسان المتوحش يمارسها •

والتكاثر الذي يتم على نطاق خارجي ويجعل تطوير المجتمع ممكنا يجب ان يدعمه التراكم الوارد في الصنف الاول ، ويكون مثل هذا التراكم متيسرا عن طريق الثروة الطبيعية المتمثلة في ادوات العمل .

وطبقا للملاحظة « ماركس » السالفة الذكر فان المناطق الزراعية التي كانت تتمتع بخصب طبيعي مرتفع كانت نفسها مهد الحضارات القديمة في الشرق الادنى . وعلى هذا فان المناطق المسماة بالهلال الخصيب يجب ، من وجهة النظر التجارية الدولية ، ان توضع بين الاقطار التي تنتج المواد الاستهلاكية غالبا (الصنف الثاني من الانتاج الاجتماعي) . اما بالنسبة الى المناطق التي تعنى بتربية المواشي (الخارطة رقم ٤) والتي تنتج حيوانات الحمل ، فانها قد تصنف في شكل اقطار ذات احوال طبيعية ملائمة لتطوير انتاج ادوات العمل (الصنف الاول) (١١٣) .

ولسوف يكون لمثل هذا التحديد اساس طيب اذا ما نظرنا الى تربية المواشي من وجهة نظر التوسع الاخر للانتاج الاجتماعي في الشرق الادنى برمته ، وليس بالنسبة الى بلدان فردية .

وكما نرى من وجهة النظر هذه فان هذا المظهر من مظاهر تربية المواشي كان اكثر اهمية . ذلك لان ما يسلم من المواشي لغرض توفير اللحم ومواد الاستهلاك الاخرى المصنوعة من المنتجات الحيوانية (الصنف الثاني) لم يكن حيويا للتكاثر المتوسع . ولسنا نريد ان نذكر شيئا عن حقيقة كون المنتجات الحيوانية لم يكن يجري تصنيفها بين المواد الضرورية . ففي كل المراكز غير البدوية في ذلك العصر كان الغذاء الرئيس للقسم الاساسي من الشعب الكادح ، اي الارقاء واغلبية المنتجين الاحرار للثروة المادية ، يتألف من منتجات القمح (الخبز والجمعة) يضاف اليها زيت السمسم والبصل . ذلك لان متطلبات هذه

(١١٣) كارل ماركس : رأس المال مجلد (١) طبعة موسكو ١٩٦١ ص ١٧٩ د في الفترة المبكرة للتأريخ البشري لعبت الحيوانات المدجنة - وهي الحيوانات التي كانت تربي للانتفاع بها والتي كانت تعاني تغيرات بسبب ادوات العمل - الدور الرئيس في صفة ادوات للعمل ، الى جانب الاحجار المعدة للاستعمال والاخشاب والعظام وكذلك الاصداف المعدة للعمل بصفة خاصة ، .

الجماعة من السكان ، من الصوف لصنع الملابس يمكن توفيرها بيسر من المواد الداخلية لكل قطر على حدة (١١٤) .

وهناك دليل اخر لوضع مناطق تربية المواشي في الصنف الاول من الانتاج الاجتماعى . ونعني به اهمية حيوانات الحمل في الحياة السلمية كوسائط اساسية للنقل ، واستعمالها - بصفة خاصة - لدى جيوش كل دول الشرق الادنى في الفترة التي نتحدث عنها ، حيث كانت للعربات وللخيالة وعجلات الحمل اهميتها القصوى (١١٥) .

فحيثما جرى تعزيز الجيوش الاشورية بقوات من المناطق المستعبدة ، أو حيثما بعث احد الاقطار بقوات مساندة الى الاشوريين المتوجهين الى الحرب ، كانت مثل هذه النجذات تشير الى ما تضمنته من خيول (١١٦) .

وقد يكون هذا الدور الخاص الذي لعبته مناطق تربية المواشي واحدا من الاسباب الحقيقية القائلة بان القبائل التي تقوم بتربية الحيوانات في سهوب ماضي ، والتي اصابها تقدما ضئيلا كما يبدو حين ساندتها بابل ، ان هذه القبائل كانت اول القوات التي دحرت الجيش الاشوري ، واستطاعت في النهاية ان تحصل ، بصفة مستقلة ، على الزعامة في السياسة الدولية .

وعلى خلاف القياس كانت امكانيات المناطق الجبلية لتطوير الزراعة اقل من امكانيات الحضارات التي قامت في سهول الانهار . كما انها ايضا كانت

(١١٤) كان غذاء منتجي الثروة المادية في العراق على مثل هذه الشاكلة . وهذا ما أكدته نصوص اقتصادية وادارية عديدة لا حصر لها .

(١١٥) انظر تركيب أحد الجيوش في الشرق الادنى في اللوح (١ : ٦١١) ولنتذكر بأننا نتحدث عن التكوين الاجتماعي الاقتصادي الذي لعب فيه الارغام على الانتاج دورا حاسما . (انظر كارل ماركس : رأس المال مجلد (٢) طبعة موسكو ١٩٦١ ص ٤٧٩ عن عملية التداول في ظروف الاقتصاد الاسترقاقي الذي تم توطيده عن طريق الارغام المباشر على العمل .

(١١٦) حثينا وانكو (١ : ٦٠٠ ، ٦٥٥ ، ٧٦٩) اليهودية (٢ : ٢٤٠) قبرص (٢ : ٧١٠) طيبة (٢ : ٧٧٨ ، ٧٤٢ ، ٨٧) ممفيس (٢ : ٥٨٥) كلديا (٢ : ٤٥ ، ٢٣٤ ، ٢٧٤ ، ٣٢٠) كمبولو (٢ : ٣١ وكذلك ٧٨٨ سوية مع الولايات المجاورة) سوخي (١ : ٤٧٠) عيلام (٢ : ٤٥ ، ٨٠٤ ، ٨٠٩ ، ٨١١ ، ٩٢٠ ، ١٠٣٨) ساحل البحر الابيض المتوسط ، مناطق سوريا ومناطق آسيا الصغرى والجزيرة العربية برمتها (١ : ٧٧٢ ، ٢ : ١٨ ، ٥٥) .

أقل استعدادا لتربية المواشي من المناطق السهلية • ذلك ان تخصصها في صناعة التعدين قد عاد عليها ، بين أمور أخرى ، بالفائدة ، اذ ان التكاثر الموسع لم يتعرض لاي عائق في التعدين مثلما حدث ذلك في فرعين آخرين من فروع الاقتصاد حيويين لاي قطر في الشرق ، ونعني بهما : الزراعة وتربية الحيوانات • وما خلا هذه القييدات التي اوجدتها الظروف الزراعية الاجتماعية الاقتصادية القائمة ، فان اية محاولة للانتاج الموسع في الزراعة كانت تجابه في الحال بمشكلة النفقات الدورية • واكثر من هذا فان اي بيت زراعي كان يعتمد الى درجة كبيرة على توفر حيوانات الجر وعلى امكانيات الحفاظ عليها • وكانت هذه بدورها تعتمد على مستوى استغلال التربة لاغراض الزراعة^(١١٧) وكان هذا كله واحدا من الاسباب التي ادت الى تكرار اعتداءات القبائل البدوية على المناطق الزراعية •

ومن ثم كانت الزراعة وتربية المواشي مما تخضعان لفترات انقطاع دورية فصلية في الدورة الانتاجية ، وكان تأثير الجو غير الملائم يعقبه تلف الدورة التالية (اي انه يسبب الاخفاق في الحاصلات وما شاكلها) ، او الى انقطاع الانتاج بصفة مادية في عدد من الدورات •

اما بالنسبة الى التعدين فان العوامل الفصلية لا تؤثر فيه اطلاقا ، وان النفقات الضرورية الوحيدة لتوسيع الانتاج تتمثل في هيئة قوى عاملة جديدة ، وتجهيز الادوات البدائية للعمل •

ولقد ادى ظهور المجتمع الطبقي ونشوء الدولة في المناطق الجبلية فسي اواسط الالف الثاني قبل الميلاد^(١١٨) الى تعقيد الوضع تعقيدا كبيرا • ذلك ان مصادر المواد الخام في الاقاليم الجبلية قد غدت بالتدريج يصعب الحصول عليها

(١١٧) كان هذا واحدا من الاسباب التي جعلت الاجناس التي تقوم بتربية الحيوانات في مصر وفي بابل متفوقة على غيرها من الاجناس الاخرى (انظر النوح ٢ : ٧٧٨ واللوحين ٢ : ٧٤ ، ٨٧) •

(١١٨) يرى العلماء السوفيت في الوقت الحاضر ان ظهور المجتمع الطبقي يمكن أن يؤرخ بأواخر الالف الثالث واول الالف الثاني قبل الميلاد • - المحرر -

بحرية من الخارج ، كما اصاب الدمار مستعمرات الحرفيين والصناع من بلدان الحضارات الزراعية القديمة (١٩) .

وحين ظهرت اعمال الصناعات المحلية في المناطق الجبلية ، بما في ذلك الحرف الفنية ، لم يعد سكان المناطق الجبلية التي كانت غير متطورة قبلا (اذا ما قورنت مع بلدان الحضارات القديمة) يحتاجون الى المواد الاجنبية اللازمة للحرف (والتي كانت قبلا تؤلف المادة الاساسية في استيراداتهم) مثل حاجتهم الى الاتاج المحلي لفروع مستخلصة من الاقتصاد (اي تربية الحيوانات والتعدين) ذلك الاتاج الذي كان فيما سبق يصدر باسعار واطئة والذي يستطيعون الان استخدامه بكل جلاء لغرض توسيع الاتاج المحلي المتنامي للاقطار . وهكذا لم تعد الاقطار المتطورة بصفة اكثر ، تستطيع الاستعداد لتبادل دولي متساو في السلع بسبب انخفاض مستوى اتاج السلع المعدة للسوق .

وقد نتج عن هذا التطور الذي اصاب المناطق الجبلية تفويض كل اساس التكاثر الموسع في بلدان الحضارات القديمة . وكحقيقة واقعة دخلت هذه البلدان ، في الالف الثاني قبل الميلاد ، فترة ازمة في ميدان الاتاج المادي . والمرجح ان اشور استطاعت ان تحافظ على زعامتها في السياسة الدولية في اوائل الالف الاول قبل الميلاد . وهذا يعود ، على وجه الدقة ، الى ان وضعها الجغرافي قد وفر لها امكانيات اعظم لتنظيم التبادل الدولي عن طريق القوة [انظر دياكونوف: تطور العلاقات الزراعية في اشور ص ٨١ وكذلك ص ١١ وما بعدها] .

ومما له اهميته الفارقة في هذا الشأن ، ظهور سياسة مؤيدة للآشوريين في بابل اولاً ، وفي مصر مؤخرًا والتي وقف جيشها الى جانب الاشوريين (١٢٠) . ففي سفوح شمالي العراق وفي سفوح (زاغروس) وطوروس التي ضمتها اشور اليها

(١١٩) انظر كتاب دياكونوف : تطور العلاقات الزراعية في آشور ص ٣٧ ، ٣٨ .

(١٢٠) من المهم اكتشاف نوع الفئسات الاجتماعية التي ساندت الآشوريين في كل بلد .

(١٢١) في بلاس : نينوى وآشور ، باريس ١٨٦٧ ص ٨٤

V. Place: Nineveh et Assyrie, Paris, 1867, p. 84.

في بداية توسعها ، كانت صناعة التعدين تجرى على نطاق واسع جدا كما تبين ذلك الارقام التي أقتبست قبلا ، وكما كشفت عنه التتقيات الانثارية • ذلك ان قصر سرجون الثاني وحده كان قد سلم مائة وستين طنا من الحديد^(١٢١) • ولم تكن هناك ضرورات ايجابية لانشاء وحدة اقتصادية حقيقية في الشرق الادنى تقوم على اساس التبادل المتبادل للسلع ، سوى ان الاجراءات القسرية في الداخل وفي الخارج قد استطاعت اقامة تبادل دولي •

ولقد كانت طبيعة التبادل (اى التبادل بين مختلف الفئات الاجتماعية التي لها علاقة مختلفة مع الانتاج) بارزة في هذه المجاميع النموذجية الواضحة للانتاج في المدن • فقد كانت هذه المجاميع تشمل وسائل التداول ، والكماليات ، والاسلحة والمعدات العسكرية •

وهذا التركيب للثروة العامة قد تم توثيقه بالاتجاه النموذجي نحو التوزيع الاقليمي لمختلف فروع الانتاج ، حيث تركزت الحرف الفنية وزراعة الفاكهة في المراكز التجارية والادارية على حد سواء ، في حين لم يحصل الاشوريون خارج هذه المراكز وفي معظم غاراتهم على شيء ما سوى حاصلات القمح في الحقول والاعنام في المراعي او في القرى •

ولم يكن هذا التوزيع في فروع الانتاج سوى نتيجة لنوع معين من التبادل كان يقوم على اساس الاغتصاب الاقتصادي الفظيع • ولربما كانت اشور تتطلع بكل قوة للحفاظ على مركزها المهمين في التجارة الدولية داخل الامبراطورية • غير ان واسطتها التجارية لم تكن تنفع الاقطار التي قامت هي بتوحيدها ، ذلك لان اية سلع تشتريها اشور ، بالاضافة الى الجزية التي تقاضاها غصبا ، كانت تدفع اثمانها مما كانت تستخلصه من دافعي الجزية انفسهم •

وفضلا عن ذلك لما كانت اداة الدولة الاشورية قد توسعت وتنامت الحاجات الحضارية للاشوريين ، فقد تزايدت الجزية المفروضة على البلاد المفتوحة^(١٢٢)

(١٢٢) تشير كل النصوص التي تذكر فرض الجزية الى ان هذه الجزية قد ازدادت بالمقارنة مع الجزية التي فرضت على البلاد قبلا •

حيث غدت الارباح التي تحصل عليها هذه البلدان المتاجرة مع اشور قليلة اكثر فاكتر اذا ما قورنت مع الخسائر التي سببها نظام الجزية .

وكنتيجة لذلك فان التجارة الدولية الخارجية حتى وان كانت تستفيد من الحروب ومن نظام الجزية المفروض في الامبراطورية ، راحت هذه التجارة تبحث لها عن طرق بديلة كيما تتجنب المراكز الاشورية .

ولقد غدا التطور التلقائي لتقسيم العمل بين مختلف المناطق منافضا تماما لسياسة الاغتصاب المطبقة في الامبراطورية الاشورية ومع هذا التناقض الذي تنامي قدما ، اخذت وسائل النقل في الطرق الجديدة تزداد ، في حين راحت الطرق القديمة تنقلص .

ويبدو ان تفسير قانون النسبة المعكوسة بين ابعاد الكيانات السياسية ، من شاكلة الامبراطورية الاشورية ، واستقرارها كان يمثل الهدف الذي يتطلع اليه عن طريق التضخيم المتواصل لمثل هذا التناقض .

ومن ناحية اخرى فان التسلسل التاريخي لظهور امثال هذه الكيانات على انقاض الكيانات التي سبقتها ، يمكن توضيحه بالضرورة المستمرة لتنظيم التبادل الجبري والذي اعيق تطوره الطبيعي نتيجة انخفاض مستوى انتاج السلع التي تتطلبها السوق ولا سيما في ميدان الزراعة .

الفصل التاسع

التركيب الاجتماعي للامبراطورية الآشورية الحديثة

بقلم : في . اي . ياكوبسون (١٩٦٥)

بحثت مسألة تركيب المجتمع الاشوري كثيرا أما في مؤلفات ذات صفة عامة ، وفي كتب النصوص وغيرها ، أو انها لم تبحث الا في مظاهرها كلها بسل في بعض تلك المظاهر ليس الا ، أي ، بالنسبة الى دورها ووظائف ادارتها . ولا يوجد في الوقت الحاضر سوى مؤلف واحد اخضعت فيه المسألة برمتها للتحليل . هذا المؤلف هو اطروحة «أي . م . دياكونوف» المعنونة [تطور الاوضاع الزراعية في بلاد اشور] .

ولم تكن المسألة الرئيسة في الكتاب ، كما يبين ذلك عنوانه يسر ، ان تركيب المجتمع الاشوري قد تم درسه في هذه الاطروحة ، من وجهة نظر علاقته بتاريخ العلاقات الزراعية . وهذا لا يدع للمؤلف الامكانية التي يستطيع ان يحلل بها تفصيلا كل المعلومات التي تخص التركيب الاجتماعي والتي تحتويها المصادر . والبحث التالي محاولة لتصوير - بتفصيل أكثر حسب المستطاع - الوثائق التي تناولها دياكونوف قبلا ، وتلك التي لم يمسهما للسبب المين أعلاه^(١) .

(١) تتألف المطبوعات الاساسية للوثائق مما يلي : ك . ه . و . جونز «العاملات والوثائق الآشورية» ٤-١ كمبرج ١٨٩٨-١٩٢١ (ADD) ز . ف . هاربر «الرسائل الاشورية والبابلية» ١٤-١ ل . ١٨٩٢-١٩١٤ . ل . واترمان : المراسلات الملكية للامبراطورية الاشورية : دراسات جامعة مشيغان للمسلسلات ١٧-٢٠ ، ان ابر ١٩٣٠-١٩٣٦ (RCAE) . ج . فردريك : كتابات تل حنف برلين ١٩٤٠ ، ج . ج . فنكنشتاين نصوص مسمارية من تل بلا JCS ل ٧ : ٤ ص ١٤٧ (TB) . ك . ه . و . جونز «كتاب يوم الحساب الآشوري» ليزغ ١٩٠٧ (ADB) أما الوثائق من نمرود التي نشرت في مجلة (العراق) فانها قد استعملت بصفة جزئية في الموجز الحالي ولم تكمل دراستها بعد .

وسنبدأ تحرياتها بطبقة النبلاء والموظفين لان أهم الوثائق (جميع الرسائل والعدد الكبير من الوثائق القانونية) تعكس هذه الطائفة الخاصة من أفراد المجتمع الاشوري .

وسوف نتقل فيما بعد الى الاجراءات المباشرة وبذلك سوف تكمل ، كما تقول « العينة العمودية » للمجتمع برمته . فلقد كانت طبقة النبلاء تتألف من الاداريين . ففي العصر الاشوري الحديث كانت طبقة النبلاء الوراثة قد احتفت تماما . وهذه النظرة عن صفة الطائفة المهيمنة من المجتمع الاشوري ، كانت مقبولة من لدن دارسي هذه القضية .

أما المسألة الاساسية فهي وضع ملكية الكبار والصغار من أفراد الطبقة النبيلة . فاولا ينبغي ان نلاحظ بان الموظفين كانوا يمنحون مرتبات من قبل الملك . وكانت هذه المرتبات تتغير - طبقا لرسالة « هاربر : ٦ ٥٦٨ »^(٢) بالنسبة الى صنف الذين يتسلمونها . فهذه الرسالة (مرسلها مجهول) عبارة عن تقرير مقدم الى الملك وهو يتعلق بتوزيع كميات كبيرة من الفضة والذهب (الى مقدار يزيد عن ستة طالينات) وكذلك أشياء من الفضة والذهب ، ومواد من الملابس والطعام (السمك) وغيرها ، على القصر والملكة والامير وكبار الموظفين (سوكلو دانو أي ما يشبه الوزير الاول أو رئيس الوزراء ، « ترانو » رئيس اركان الجيش ، « رب ريشي » رتبة عسكرية رفيعة من رتبة القائد (جنرال) ، « توبشار ماتى أو توبشار اكالى » نوع من السكرتارية الحكومية أو رئيس التشريعات الملكية وغيرها) .

وواضح من النص ان هذه الاشياء كانت تستلم عن طريق دفع الضرائب « مدتو » أو كهبات « نمرتو » .

وتتضمن طبعة « جونز » قوائم عديدة^(٣) لوظائف الاصناف العليا والواطنة .

(٢) تمت الاشارة في اقتباس رسائل سجل قوينجق الى حجم وعدد النصوص في طبعة هاربر .

(٣) مثال ذلك ADD ٥٨٧ ، ٨٦٠ (جونز) ADD ، ص ١٠٣ ، ١١٠ .

ويبدو ان هذه القوائم من نوع نظام التوظيف التي يراد بها ان تستعمل بمثابة قوائم للرواتب • ومن المؤكد ان صغار الموظفين كانوا يتسلمون أقل الرواتب • ومهما يكن الامر فانهم يتضرعون الى الملك تماما بان لا يدعمهم يموتون جوعاً^(٤) •

وبالإضافة الى المرتبات من الملك ، يحصل الموظفون المليون ، كقاعدة على ما يبدو ، على أراضي مملوكة لهم • وفي الامكان تقدير حجم ممتلكاتهم تقريبا بمساعدة المعلومات التي عثر عليها في وثائق صكوك الاعفاءات الملكية ، والتي سيتم بحث دورها مؤخرا ، وفي الوثائق الخاصة بالأعمال التجارية •

والشيء المصور لهذا هو وضعية مال شخص يدعى « رماني ادد » الذي كان يتولى زمام امور الملك = امي موكل اباتي شاري ، أي مساعد الملك او مدير مزرعة ؟ والذي عاش في عهد حكم آشور بانيبال^(٥) •

فتحت تصرفنا ثمانى وعشرون وثيقة تجارية تشير الى فعاليات هذا الشخص ، تسع منها مؤرخة من سنة ٦٧١ الى سنة ٦٦٦ قبل الميلاد) • وهناك ثلاث وثائق اخرى على الأقل ((ARU ١٨٩ ، ٤٠٨ ، ٦٤٥) تحمل اسما لم يحفظ سوى جزء منه ربما تعزى اليه أيضا •

وهناك أربع وعشرون وثيقة تمثل معاملات شراء^(٥) وهي تبين ان « رماني ادد » قد حصل على ستمائة اميري من الاراضي ، وعلى أكثر من مائة بستان ، وحديقتين للخضار ، وثمانية بيوت أو أكثر ، وعلى ثمانين (نفس) [نبشتي] بينهم بستانى [كوهلر وانكناد ٤٦١] وعلى مراقب^(٦) وقد اشترى كل القرى [الو] مرتين (كوهلر وانكناد ١٦٧ ، ١٦٨) •

(٤) مثال ذلك هاربر ٧ ، ٧٥٦ وعدد آخر منها •

(٥) آشور بانيبال من أشهر أباطرة بلاد آشور وأكثرهم فتوحات وازدهارا وهو من أعظم ملوك الامبراطورية الآشورية الثانية (٧٤٥-٦١٢ ق م) دام حكمه اثنتين وأربعين سنة في الفترة ٦٦٩-٦٢٩ قبل الميلاد •

(٥) كوهلر وانكناد ٦٥ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٨٣ ، ٩٠ ، ١٠٠ ، ١٠٩ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ٢٠٠ ، ٢١١ ، ٣٦٥ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٦١ ، ٤٦٥ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٩٧ ، ٥٣٨ ، ٥٧٩ ، ٦١٤ ، ٦٢٥ •

(٦) اميرشو ARU ٤٨٢

وطبقا لعشر وثائق تشير الى أرقام السعر والتي بقيت سالمة ، دفع أربعة وثمانين مينا من الفضة أى حوالي طالين ونصف • وفي وثيقتين تالفتين تلفسا شديدا لم يمكن معرفة مادة المعاملة وسعرها •

هنالك أيضا خمسة صكوك تمهيدية (٩) (٧) تسجل قرضا لاشخاص مختلفين بمبلغ ٢٤ر٥ مينا من الفضة (نصف طالين غالبا) ، وقد ذكرت هذه كلها ، وكذلك ٥٧٥ شاة وسبعة وعشرون رأس ماشية ، وخمسون رأس أخرى من حيوانات أهلية أخرى •

ومع ذلك فقد لا تكون الوثيقة (٢٢٦) صكا تمهيدا وانها قد تكون تسجيلا لمشاركة (رمانى ادد) في بعض المعاملات التجارية (النص هنا تالف تماما) •

وهكذا يظهر من هذه الوثائق وحدها التي وصلت إلينا ، ان رمانى ادد كان يملك تقريبا (٤٠٠ هكتار من الارض ان لم يكن أكثر من هذا) (٨) وعشرات من الرجال ، والافا كثيرة من اشجار الفاكهة (أو الكروم) وبساتين الخضار ، والمنازل ، وكميات كبيرة جدا من النقود •

ومما تجدر الاشارة اليه انه وان كان يحمل لقباً مهما هو « موكيل ابائى دانو » الا انه لا ينتمي الى موظفين من مرتبة رفيعة •

ولم تكن الممتلكات الواسعة من هذا النوع في ذلك الوقت امرا استثنائيا • وهكذا نرى في رسالة موجهة الى الامير اشور بانيسال (٩) ان شخصا يدعى « شمايا » يقول ان ابيه كان مدينا بالف كيله من القمح الى الملك (ربما كانت هذه قضية بقايا من الضرائب) • وكان هذا قد دفع أول الامر اربعمائة كيله

(٧) كوهلر وانگناد ١٤١ ، ١٥٣ ، ٢٢٦ ، ٢٦٢ ، ٣٢٠

(٨) يتعقب دياكونوف (في كتابه الآنف الذكر) ب • مايسنر في كتابه « بلاد بابل وآشور » هيدلبرغ ١٩٢٠ ص ٣٥٨ في احتساب « الاميري » بأنه يعادل ثلثي الهكتار ، لكنه يوضح ان المساحة الحقيقية لد (اميرو) ليست محققة •

(٩) هاربر الجزء التاسع ص ٩٤٨ •

وطلب تأجيل دفع الستمائة كيلة الأخرى • فإذا ما اعتبرنا الكيلة الواحدة تساوي خمسة وسبعين كيلو غراما من القمح^(١١) فإن الألف كيلة تساوي خمسة وسبعين طنا من القمح وهو الحاصل الذي انتجه حقل تتراوح مساحته بين ثلاثين وخمسة وثلاثين هكتارا • فإذا كانت هذه الكمية هي بقايا الضرائب فإتينا نستنتج من ذلك ان مزرعة « شمايا » المحددة كانت تتألف من حوالي خمسمائة الى ستمائة هكتار •

كذلك تحتوي طبعة [كوهلرو واتناد في كتابهما النصوص الاشورية] سبع عشرة وثيقة تلقي الضوء على الفعاليات الاقتصادية التي قام بها شخص يدعى « كوكولانو » حامل لقب [رب كثير شا مور شاري = آمر كيبه الامير الملكي]^(١٢) •

تسجل ثلاث من هذه الوثائق شراء ارض^(١٣) واثنتان شراء بساتين. [كوهلر واتناد ٣٧٦ - ٣٧٧] • ولسوء الحظ كانت صيغ الشراء تالفة تلفا شديدا لكنها مع ذلك تبين بان مالا يقل عن واحد وعشرين اميري من الارض قد تم ادراجها في الوثيقة ٢١٠ وحدها • وهناك وثيقتان اخريان تتضمنان عقود رهن ارض • وطبقا لواحدة منهما كانت المزرعة المؤلفة من عشرين اميري من الارض برمتها، والبيت ، والبستان وساحة التذرية والبئر قد رهنتم لدى كوكولانو [كوهلر واتناد ١٢٠] • وفي وثيقة اخرى رهنتم قطعة ارض مساحتها أكثر من اميرين (١١٨) •

وكانت مدة الرهن في الحالتين ست سنوات • وقد عرف عن كوكولانو بانه اشترى أيضا ثلاثة بيوت في نينوى^(١٤) • وما عدا ذلك فقد اشترى ثمانية

(١٠) فردريك المصدر السابق ص ٣٨ ملاحظة (١) (رقم النص ٥٧) •

(١١) كوهلر واتناد : ٥٣ ، ٥٥-٥٧ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ٢١٠ ، ٢١٧ ، ٢٣١ •
٣٤٠-٣٤١ ، ٣٥٨ ، ٣٦٧ ، ٣٧٦-٣٧٧ •

(١٢) ذات المصدر ٢١٠ ، ٣٦٧ ، ٣٩٦ •

(١٣) ذات المصدر ٣٤٠-٣٤١ ، ٣٥٨ •

انفس^(١٤) في احدى القضايا مع الارض (كوهلر وانغناد ٣٧٦) وللمرة الثالثة (٥٥ - ٥٧) اشترى قتيات رقيقات ليجعلن زوجات لارقائه .

وهناك وثائق اخرى أيضا تتناول استبدال فتاة رقيقة برجل رقيق (٦٣٢) وشراء فتاة رقيقة صغيرة السن جدا من قبل ابن كوكولانو (٥٣) .

وهنا يجب التأكيد مرة اخرى بان مجموع مقدار الاراضي التي اشتراها كوكولانو لا يمكن تحديده . ولكن المعلومات المتوفرة لدينا تكفى لان نعتبره من كبار الاقطاعيين .

والمثل الثالث لهذا الصنف من الموظفين الذي عكسته مصادرها هو « شوما ايلاني » الذي كان يحمل لقب « موكيل اباني » . فلدينا ثمانى عشرة وثيقة تشير اليه^(١٥) . ففي اثنتين منها (١٠٣ و ١٨٦) نجده يشتري ارضا سوية مع أهلها ، تبلغ مساحتها ٥٣ اميري ، وثلاثة بساتين أو كروم - احداها تضم عشرة الاف شجرة او كرمة - وبيتا ، وكذلك ستة عشرة نفسا (جملة عوائل) .

وهناك معاملة شراء مبنى بيت كبير يضم عدة مباني (١٧٣) وفي احدى الحالات كانت مادة المعاملة غير معروفة (٦١٠) . وبالإضافة الى هذا كله اشترى « شوما ايلاني » عددا من الرجال والنساء : اربع عوائل (مجموع افرادها عشرون شخصا الوثيقتان ٥٩ ، ٨٢) ، وسبعة وعشرين أو ثمانية وعشرين شخصا اخرين (الوثيقة ٢٠١ النص هنا غير واضح تماما) على انفراد أو في صفة جماعات من عدة اشخاص^(١٦) . ويبلغ المجموع ست عشرة نفسا التي ذهبت مع الارض حوالي ثلاثة وستين أو أربعة وستين شخصا .

وهناك وثيقة اخرى (٥٥١) تسجل شراء شوما ايلاني لعدد غير محدود

(١٤) ذات المصدر ٥٥-٥٧ ، ٢١٧-٢٣١ ، ٣٧٦ .

(١٥) ذات المصدر ٢٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ١٠٣ ، ١٧٣ ، ١٨٦ ، ٢٠١ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ،

٢٦٤ ، ٢٨٢ ، ٣١٤ ، ٤٩٢ ، ٤٩٤ ، ٥٢٣ ، ٥٤١ ، ٥٥٤ ، ٦١٠ .

(١٦) ذات المصدر ٨٠ ، ٢٠١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٤ ، ٥٢٣ ، ٥٤١ .

من الارقاء بـبلغ يصل الى حد ثمانية عشر مينا من الفضة (ولكن ربما تكون هذه الوثيقة نسخة ثانية من الوثيقة ٢٠١) •

ان الحاجة الى مثل هذه الكميات من القوى العاملة لا تبرز الا اذا كان المشتري يملك املاكا واسعة •

وتناول أربع وثائق النقود التي أقرضا شوما ايلاني بفائدة ، (أكثر من سبعة مينا من الفضة) (١٧) • بينما تناول وثيقة أخرى تأجير ستة اميري من الزيت [الوثيقة ٣١٤] •

ولنوجز فنقول ان الاشخاص الذين اشير اليهم انما كانوا يملكون اموالا طائلة ، ويساهمون على نطاق واسع في مختلف اشكال النشاط الاقتصادي بما في ذلك تقديم مبالغ كبيرة من النقود في شكل قروض •

ولقد كانت ثروتهم أوسع من ذلك في الواقع • ذلك لان من الطبيعي ان كل الوثائق لم تبقى سالمة • ومما له صفته الخاصة انه لا يوجد بين الوثائق المودعة تحت تصرفنا أي من الوثائق التي تناول بيع الاموال غير المنقولة أو الناس • وحتى اذا ما اعترفنا بان مثل هذه الوثائق موجودة ولكنها ليست محفوظة فانها لا بد وان تكون أقل عددا من معاملات الشراء •

ومع ذلك قد يثور سؤال عما اذا كان اولئك الاشخاص الذين ورد ذكرهم قد اشتروا تلك الاموال لاستعمالهم الخاص

ان لقب « موكيل اباتي » يقصد به على أكثر احتمال مدراء المزارع الملكية، وانه ليس من المستحيل بانهم قد اشتروا تلك الاموال نتيجة ممارستهم لوظائفهم كمندراء مزارع ليس الا ، أي انهم حصلوا على تلك الاموال لحساب الملك •

ومع ذلك فان مثل هذا الافتراض ينبغي رفضه قبل كل شيء لان الشراء لمنفعة شخص اخر كان يسجل بطريقة مختلفة ذلك لان الشخص الذي كانت مصالحه تتأثر يدون اسمه بصفة محددة • وقد تستعمل الوثيقة ٤٣٦ مثالا على هذا •

(١٧) ذات المصدر ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٦٤ ، ٢٨٢ •

وما عدا ذلك ففي معاملات الشراء التي تعود الى الموظفين موضوعي البحث، وفي ذلك القسم من الصيغة المألوفة التي تبين من هم الاشخاص الذين قد يدخلون مع الموظفين في نزاع قد يثار حول المال المبيع ، لم يذكر سوى المشترين انفسهم وورثتهم^(١٨)، دون ان يذكر الملك قط .

أما حقيقة تملك طبقة النبلاء لمزارع كبيرة فيمكن استخلاصها أيضا مما عرف بكتاب يوم الحساب الحراني . (جونز : كتاب يوم الحساب الاشوري) ومن صكوك الاعفاءات الملكية^(١٩) .

ويتفق دارسو قوائم حران على تحديدها بانها خرائط مسح رسمت لإغراض الضريبة واعمال السخرة . وهي تضم اربعة رقم في حالة جيدة نسبيا (الرقم ١ - ٣ ، ٥ طبقا لمؤلف جونز) وثمانية عشر رقما اخر وقطعا تالفة جدا .

كذلك يوجد عدد من القطع التي لم تشر بعد . وانه لا امر طبيعي - بالنسبة الى القسم الموجود المتوفر للدراسة حسب - ان تكون النتائج المستخلصة مؤكدة في كثير ام قليل ، غير انه لا خيار لنا في ذلك لسوء الحظ . فلقد ترجمت الالواح المرقمة ١-٣ وه الى اللغة الروسية وتم التعليق عليها في اطروحة دياكونوف الانفة الذكر [دياكونوف تطور العلاقات الزراعية في اشور ص ٩٠ وما بعدها] . وسيكون استنتاجنا عن طريق الاعتماد بصفة أكثر على هذه الترجمة .

تناول خرائط المسح ، كما نعتزم ان نبين ذلك ، جملة أصناف من الاراضي التي تقع في منطقة حران ،^(٢٠) .

(١٨) مثال ذلك الوثيقتان ١٦٧ ، ١٨٦ وعدة وثائق اخرى (رمانى - ادد) والوثائق ٥٣ ، ٥٧ ، ٢١٠ وجملة اخرى منها (كوكولانو) ، الوثائق ١٠٣ ، ١٧٣ ، ١٨٦ (شوما ايلاني) .

(١٩) الوثائق ٤ ، ٦ ، ٨ ، (٩) ، ١٠ ، ١٥-١٦ ، ١٨-٢١ ، ٢٧-٢٨ وربما بعض القطع الاخرى أيضا .

(٢٠) حران : اقليم ومدينة : تقع المدينة على نهر البليخ الرافد للبحر الفارسي لنهر الفرات وعلى الفرع الشرقي منه وهي تابعة الى مملكة تل ابنا ، القديمة

واحدى هذه الاراضي قطعة خصصت مع الرجال الذين يسكنون فيها الى الموظفين . والشئ المميز بصفة خاصة جدا في هذا الشأن هو الرقيم (٥) [دياكونوف ص ٩٧ وما بعدها] . فبالنسبة الى الموجود من الاموال والاشخاص يعقب كل قسم من الاقسام باسم الموظف موضوع البحث . ويبدو ان هذا الرقيم يمثل جردا خاصا للموجود من الاموال من هذا الوصف .

وفي الرقيم (١) قسمت كل الاموال المدرجة في القوائم والناس الى قرى (الو) كانت لها كلها ، كقاعدة ، اسماء خاصة بها ولا يطلق عليها اسم فرد من الافراد . وليس هناك سوى استثنائين لهذه القاعدة . ففي القسم الثالث (العمود الاول) اعقب قائمة الموجودات من الرجال والاموال بالكلمات التالية (كل هذه هي) المزرعة الملكية ومبانيها) ، (اوروش لوغال) من منطقة مدينة ديمتو ، (ايتا كباني) اي تحت ادارة موظف ملكي ؟ [دياكونوف ص ١١٩] .

أما القسم الثاني فيحتوي النص التالي في القسم المطابق (كل هذا هي) المزرعة ومبانيها (اوروشي بعل ابوا) في منطقة القرية [٥٠٠] كوا ، ايتا كباني [٤٧ ، ٢ - ٥٠] .

أما الرقيم (٣) فانه على العكس يمثل قائمة مزارع مملوكة بصفة فردية (القسم الاول مستثنى) . مثال ذلك ان القسم الثاني يقول [نبخار شاخو - دوري مار شانبو سواو] « كل (هذا يعود الى) اخو دوري بن شانبوشو » . فهذا يعطينا بعض الاسس للافتراض بوجود حذف للحرفين (PN) اللازمين في القسم الاول وذلك خطأ من الكاتب .

ولكن اذا كانت ترجمة «اوروش» تعني «المزرعة ومبانيها» التي اقترحها دباكونوف [دباكونوف ص ١٠٢] صحيحة فمن الواضح ان يفترض بان حذف الصيغة التقريرية في هذه الحالات ايضا ناجم عن الاهمال . اما في بقية القطع فان أسماء القرى لم يحافظ عليها

وبالعودة الى الرقيم الاول يمكن القول بان هناك اربع (٢١) قرى قد وصفت بانها «ايتا كبانى» اي انها كانت بكل وضوح تحت ادارة موظف ملكي . وهذا يوضح ، بالمناسبة ، ان PN التقريرية في القسم ٤٨٢١ كان خطأ من الكاتب وقد يفترض بان عدد هذا النوع من القرى (ايتا كبانى) كان اكثر من ذلك ايضا ذلك لان جزءا من العمود ٣ من هذا الرقيم محطم ولكن بقية هذه الصيغة (ايتا كبانى) مازال باقية في احد المقاطع (لم يرقم السطر) .

كل هذه الظروف تقودنا الى نتيجة مؤداها ان الرقيم رقم واحد هو قائمة بالمزارع الملكية التي تدار جزئيا من قبل موظفين ملكيين وجزئيا من قبل رجال القرية المنتخبين (دباكونوف ص ١٢٩)

كذلك وصفت قريتان في الرقيم الثالث بانهما من نوع (ايتا كبانى) ولكن في قسم واحد حسب وليس في كليتها وذلك امر مهم [جوزر : الرقيم الثالث ٦٢٤ ، ٧ ، ١٠] . وهذا يسمح لنا ان نفترض بان الرقيم وان كان يتضمن قائمة الموجودات من المزارع المحلوكة بصفة فردية ، الا ان المالكين في حالتين كانوا في ذات الوقت هم الـ (كيوس) (*) بالنسبة الى بعض الاموال المحددة . فهذا المال يعود الى الملك ، ولكن المزارع ادخلت في هذا الرقيم لغرض الملاءمة كيلا يذكر اسم الشخص مرتين . واخيرا فان الرقيم الثاني يجب ان يعتبر هو الاخر ايضا بكل مظاهره كقائمة موجودات لمزارع خاصة .

تلك هي اصناف الاراضي الرئيسة التي ادرجت في قائمة موجودات «حران» . فالناس الذين كانوا يزرعون الاراضي التي تم جردهم معها لم يكونوا - كقاعدة - يملكونها كما انهم لم يكونوا يملكون البيوت التي كانوا يسكنونها ولا المواشي وغيرها . وهذا واضح من المقاطع التي سجلت فيها هذه الاموال او تلك بصفة خاصة بالنسبة الى الاشخاص بانها «ملك لهم» (٢٢) .

(٢١) في ترجمة دياكونوف (ص ٩٤) حذف السطر ٤٦ من العمود الثاني خطأ . انظر نسخة جونز الخطية .

(*) كيوس Qepus تعني «وكلاء الملك» .

(٢٢) جونز : كتاب يوم الدينونة الاشوري الرقيم ١ ، ١ ، ٩ (عشرة آلاف كرامة ،

بيتان عشرة امري من الارض كلها (الالواح ٢ ، ١١ ، ٢٠ (ثور واحد) ٣ ، ٥

(ثوران) ٣ ، ١٣ حقل من ١٢ (امري) .

وبهذه الطريقة تسجل قوائم موجودات حران الحالات التي يملك فيها الاشخاص التابعون قطعاً صغيرة من الاراضي (وواضح ان هذا يتم للمرة الثانية لغرض المطابقة والملاءمة وليس لادراج اسمائهم ثلاث مرات) •

ان هذا الصنف من الناس سيتم بحثه تفصيلاً فيما بعد ، اما الان فاننا سنتقل الى موضوع طبقة النبلاء •

لقد كانت ممتلكات النبلاء لا تشتمل على الاراضي المخصصة لهم بالنظر الى مراتبهم حسب بل المزارع الموروثة لهم والمبتزاة من قبلهم • فالوثيقتان ١٠ ٢٠ تحتويان على دليل عن مثل هذه الهبات الملكية •

فالتسليم يمنح «حقولا وبساتين ويوتا (و) اناسا» [الوثيقتان ٢٠ ، ١٩] وفي الوقت ذاته اعفاء من الضرائب وفي عدد من الوثائق الاخرى [انظر الملاحظة رقم ٢ في حاشية الصفحة ٥١٧] لم يمنح سوى الاعفاء من الضرائب •

وفي بعض الاحيان كانت قائمة موجودات الاراضي والناس الذين يوهبون يجري ارفاقها بصك الاعفاء من الضرائب •

ويتضح من نصوص تلك الصكوك والموجودات التي تعتمد عليها ان مساحة المزارع الممنوحة كانت كبيرة • فقائمة الموجودات المدرجة في الوثيقة (جونز : معاملات اشورية ٤٧١) تناول ما لا يقل عن الف وسبعمائة اميري من الارض واربعين بستاناً ومزرعة كروم وغيرها • اما مقدار «الناس» (نيشي) في مثل هذه الحالة فلا يمكن تحديده الا بصفة تقريبية حسب • فهناك حوالي مئة وخمسين الى مائتي عائلة اي من ستمائة الى الف شخص • وتسجل القائمة [جونز معاملات اشورية ٢٤٢] منحة لا تقل عن الف وخسمائة والف اميري من الارض ، واكثر من عشرة بساتين وكروم ، وما لا يقل عن مئة وخمسين عائلة من البشر • ومع ذلك فان هذه الممتلكات لا تؤلف مقاطعة واسعة وانما تكون عدداً من القرى الصغيرة المتناثرة في مناطق مختلفة •

ولنأخذ بنظر الاعتبار وبشيء من التفصيل البراءة المدونة في الوثيقة

(كوهلر وانكناد ١٥) التي لا تشير الا الى الاعفاء من الضريبة وحدها وليس الى هبات من اي نوع كان . ذلك ان المقدمة النادرة التي تؤكد حقيقة ان الوثيقة التي كانت تعتبر واحدة ذات اهمية استثنائية ، قد اعقبها تعداد للخدمات التي اداها شخص يدعى « بلتاي » الذي تم تمديد اعفاء امواله من الضريبة . فقائمة الخدمات التي تم اداؤها عامة جدا في صفتها وتكرر في صكوك اخرى ايضا^(٢٣) ، ثم يعقب ذلك الجزء الرئيس من البراءة او الصك .

« ان الحقوق ، والبساتين ، والناس التي حصل عليها تحت ظلي (و) استعمالها (حرفيا جعلها) مزرعته الخاصة قد جعلتها معفاة وكسبت (وثيقة بذلك)^(٢٣) وقبـ ختمتها بختم ملوكيتي^(٢٤) الى « بالتايا » الـ (راب شكيسي) ،^(٢٥) فوضته سلطتي واعطيته هذه الحقوق والبساتين لـ ٥٠٠٠٠ « قمع الغتصاب » (شي مساخي) لن يقتصب منها وتبناها (تبو) لمن يؤخذ منها والمأخوذ (سبتو) من اغنامها ومزرها ومواشيها لن يؤخذ .

[من الحقوق والبساتين سوف لا تفرض على اناسها ، الخدمة العسكرية واعمال البناء . فهم معفون من الضريبة (لفرض استعمال) الارض والمبر [٥٠٠٠٠] قصاصات الجلد التي لن تعطي [٥٠٠٠٠] - كما هو نفسه - فانها معفاة وهكذا يطبق الصك الاعفاء من كل ضرائب الدولة وواجباتها بالنسبة الى بالتايا نفسه والى « الناس » الذين حصل عليهم (اي ليس عائلته حسب بل عماله ايضا) .

(٢٣) مثال ذلك الوثيقة كوهلر وانكناد ١٦ (لفرض الاطلاع على الترجمة الروسية انظر (دياكونوف تطور العلاقات الزراعية في آشور ص ١٢٨ وما بعدها) .
(٢٣) ابوشو بت رامينيشو . يجب أن تترجم الكلمة «بتو» بأنها ملك او مزرعة وذلك بالمشاركة مع وثائق الاعمال التجارية .
(٢٤) هذا المقطع تالف ويقترح دياكونوف في دياكونوف ص ١٢٩ ملاحظة ١ انه يجب أن يعاد هكذا (فيشي مش اكلي تمش اس كروتيمش) وطبقا لذلك يترجم « اناس الحقوق والبساتين » ومثل هذه الاعادة مستحيلة مع ذلك ، لانه لا يوجد فراغ كاف لها (انظر النسخة الخطية للنص في جونز ٦٤٧) .
اما الاشارة الى الوثيقة كوهلر ٢٠ فليست مقنعة كثيرا ، لان الصيغة تختلف تماما (او نيشي شواتانو ايتا اكلي (ابشكي) الخ .
(٢٥) عن نسخة هذه الضرائب والواجبات انظر دياكونوف ص ١٢٧ وما بعدها .

والشيء المهم تماما هي قضية ما اذا كان النبلاء انفسهم يخضعون للضريبة وللخدمة العسكرية والخدمة الإجبارية • فبالنسبة الى الخدمة الاجبارية (اعمال السخرة) يكون الجواب نفيا بكل وضوح وذلك على الاقل بالنسبة الى افراد هذه الطائفة الاجتماعية الذين يحتلون مناصب في خدمة الحكومة ، وذلك لان واجبهام ازاء الدولة قد تم اتجاذه حقا • اما مسألة الضريبة فليس يمكن حلها بمثل هذه السهولة • فدياكونوف (في RZOA ص ١٣٣) يرى ان طبقة النبلاء كانت بصفة عامة ممتعة من الضريبة والخدمة الشخصية مما • وهو يستنتج هذا الرأي من نصوص صكوك الاعفاء التي تستعمل - عند منح الاعفاء من كل الضرائب والواجبات لعمال احد النبلاء - صيغة «مثلما هو نفسه فانهم احرار» (انظر ما سبق) •

غير ان الرسالة رقم ٩٤٨ التي اشير اليها تبين ان ملاكا كبيرا يستطيع ان يكون مدينا بكمية كبيرة من القمح للملك • ان التفسير المقبول لدين من هذا النوع هو انه قد تم عليه بصفة تأخيرات في الضرائب •

وهناك رسالة اخرى^(٢٦) نجد فيها شخصا يسمى ادينا اشور يخبر فيها الملك اسرحدون بان حكام وكبار منطقة «برخسلا» قد امتنعوا عن دفع الضريبة المفروضة عليهم بمقدار الخمس والمستحقة للمعابد •

كل هذه الحقائق تبرر الاستنتاج بانه حتى طبقة النبلاء كانت خاضعة للضريبة • والواقع ان الضرائب ، ولا يوجد تناقض في ذلك ، كانت تجبى من الارض ولو انها كانت تدفع عمليا من اولئك الذين كانوا يزرعونها ، اي الناس التابعون للنيل. غير انه لما كانت الارض تعود الى الاخير فان دفع الضريبة يقلل من دخله

ولقد كان الغرض من صكوك الاعفاء هو زيادة الدخل وذلك عن طريق اعفاء كل الذين يعملون في ارض النيل من الضرائب والواجبات اي ان الدولة بمنحها براءة الاعفاء تتخلى عن حقها في الحصول على ايراد من الضرائب والواجبات من صاحب الارض

وعلى خلاف كبار النبلاء كان صفار الموظفين تابعين كلية للملك • وهم يتلقون منه بصفة عامة قطعة ارض كانت المصدر الرئيس لدخولهم ، وهذه الدخول معتدلة جدا لان قطعة الارض كانت صغيرة •

وكان على صفار الموظفين ان يتحملوا الاضطهاد من لدن قسم من اسيادهم (٢٧) وان رسائلهم الى الملك تتضرع اليه بان لا يدعمهم يعانون الموت جوعا كالكلاب (٢٨)

ولقد حفظت (مجموعة قوينجق) (*) الكثير من الاسترحامات الذليلة لغرض التمييز في الوظائف (٢٩) او الحصول على منح (٣٠)

وكانت الوظائف الادارية وراثية بشكل واضح ولو ليس بنص القانون بل بالعرف • والحقيقة ان التعينات كانت تابعة بصفة نهائية للملك • فالشائع بصفة عامة هو تعقب الذرية خط الذكور في الوصول الى الوظائف اي الابناء او ابناء الاخ او الاخت في حالة عدم وجود الابناء

هناك رسالة بعث بها شخص يسمى « تيب - سل - اشارا » الى الملك سرجون تسمح لنا بالوصول الى هذه النتيجة • فهذه الرسالة تبين انه بعد وفاة احد الموظفين فان ولده او ابن اخيه او اخته يتركان دون معيل • وقد بعث تيب سل اشارا بهذين الولدين مع شخص آخر الى الملك وهو يناشده ان يعين احدهما في وظيفة الموظف المتوفى

(٢٧) انظر هاربر ١١ : ٩٢٥ وتحتوي الرسالة على شكوى من شخص يسمى « اميل بنو » بشأن قطعة ارض كانت تعود الى والديه كالمعتاد لكن الارض استرجعت واعطيت اليه أي صاحب الرسالة • غير ان شخصا يدعى « مانوكي » قد سنبه كل غلته ولم يترك له شيئا منها •

(٢٨) هاربر : ٧ : ٦٥٩ ، ٧٥٦ الخ •

(*) المقصود بمجموعة قوينجق هي مجموعة الرقم الطينية التي عثر عليها المنقبون في تل قوينجق الذي يقع في مدينة نينوى •

(٢٩) هاربر : ٧ ، ٧٥٦ ، ١٢ : ١٢٥٠ الخ

(٣٠) هاربر : ١٠ ، ١٠٣٤ ، ١٣ : ١٢٨٥ الخ •

وهناك رسالة اخرى تحتوي على دليل يؤكد هذه النتيجة (٣١) .
فصاحب الرسالة يتوسل الى ولي العهد اشور بانبيال بان يعينه في وظيفة ملاحظ
عمل التي كان يشغلها ابوه وجده . وكان وضع صاحب الرسالة دقيقا جدا لان
الكتاب الذي كان يعمل تحت امرة والده قد هرب بنقود الحكومة . ومع ذلك
فهو يتوسل الى الامير ان يأخذ بنظر الاعتبار الخدمات السابقة لوالده ولجده ،
وفضائل الملك السابقة عليهما ، ويشرح له براءته وان يعطيه وظيفة ما .

اما في الحالة التي يتوفى فيها الموظف دون ذرية من الذكور ، فان عائلته
تحرّم من الارض التي حصل عليها بفضل وظيفته وتنحط الى هاوية الفقر .
ويظهر هذا من رسالة مؤثرة جدا بعث بها احدى الارامل وجملة من بناتها
الى الملك تذكره فيها بسابق وعوده وتطلب مساعدته (٣٢) .

ولنتقل الان الى الناس الذين يزرعون الارض وبهذه الطريقة يعملون على
صيانة الملك نفسه ونبلائه الكبار منهم والصغار على حد سواء

فلقد مرت الاشارة قبلا الى ان الرقيم الاول من موجودات «حران» هو ،
في نظرنا ، عبارة عن قائمة بالمزارع الملكية ، وان الرقيمين الثاني والثالث قائمتان
بمزارع الاحرار ، اي رعايا الملك . ولكن الواضح ان التملك الحر للارض في
العصر الذي نتحدث عنه بواسطة الفلاحين ، كان في حالة تدهور .

هناك اشارة ذات صفة مميزة بشكل فائق عن هذا الامر تتمثل في المستوى
الواطيء جدا من تطور الربا لان المرابين كانوا معروفين تماما بانهم يزدهرون على
حساب المالك الصغير .

فهناك عدد كبير من الاشارات التمهدية قد بقيت سالمة غير ان مبالغ

(٣١) هاربر : ٩ : ٨٨٥ .

(٣٢) هاربر : ٨ : ٥٨٧ .

الاموال المقدمة عن القروض التي سجلت فيها كانت جد كبيرة كقاعدة (٣٣) ويبدو انه لم يحدث اي اقراض يقل عن مقدار خمسة «شواقل» (٣٤)

اما بالنسبة الى القروض العينية فانها في الغالب كبيرة جدا ايضا (٣٥) ماعدا قروض القمح فانها تكون صغيرة نسبيا (٣٦)

وتكشف مواد المال الذي يعرض كضمان عن ذات الصورة (٣٧) فعلى خلاف العصر السابق كانت قضايا ارتهان شخص ما او عدة اشخاص من افراد العائلة جد نادرة (٣٨) كذلك كانت المدد التي تقدم فيها القروض قصيرة جدا والمعتاد انها لا تزيد عن شهر قلائل

وفي الحالات التي يتم فيها رهن العقارات حسب تكون مدة القرض المقدم اطول مثال ذلك لمدة سنة او اكثر او حتى لمدة غير محددة اي الى حين التسديد .
فهذه الحقائق تسمح لنا بان نستخلص من ذلك نتيجة مؤداها ان معظم

(٣٣) كوهلر وانگناد ٢٤٢-٢٤٤ (من ٤ الى ٥ میناس من الفضة)

٢٩٨-٢٩١ (برنز الى حد طالین ، فضة من نصف الى ١٢ میناس) ٢٥٠

(٣ میناس وعشرة شواقل من الفضة) ٢٥١ (میناسان من الفضة) ٢٤٦

(خمسة ونصف میناس من الفضة) ٢٧٩-٢٨٠ (سبعة وعشرة میناسان من

البرنز بالتتابع) ٣٠٣ (طالین واحد ومیناسان ١٠٠٠) الخ .

(٣٤) جمع شاقل والشاقل وزن بابلي قديم لا يعرف مقداره على وجه التحديد في

الوقت الحاضر ، لكن جورج كونتينو يقدره بثلاثة من عشرة من الاونز المترجم

(٣٥) كوهلر ٣١٥ (اكثر من خمسمائة رأس من الغنم والماعز) ٢٢٦ (اكثر من

خمسمائة نعجة وخمسة وعشرين ثورا ، وخمسون رأسا اخرى من بعض

أنواع الحيوان) ٣٣٧ (بعيران) ٢٢ (٧٢ غنمة) ٣٢٢ (٣٠ اميري من القمح)

٣٠٧ (٢٣ اميري من القمح) .

(٣٦) نفس المصدر ٣٠٤ (٣ اميري) ٣٠٨ (٢ اميري) ٣٠٩ (٤ اميري) ٣١٢

(١ اميري ٢٠ كا) ٣١٣ (٥ اميري) الخ .

(٣٧) كوهلر وانگناد ١٣٠ ، ١٤١ ، ١٥١ الخ : أرقاء من ٢ الى ٥ فاكتر) ١٥٢

(٢٠٠ اميري من الارض عائلتان من الارقاء ثوران وعشرة اميري من حقل

مزروع (?) ١٢٤ (أرقاء وأرض) ١١٥ ، ١٥٠ (قطع أراضي من ٨ الى ١٢

اميري) الخ .

(٣٨) ١٢٥ (رهن المدين ولده ، و ١٢٦ (رهن المدين نفسه) .

القروض كانت عبارة عن معاملات بين اصحاب الازدقاق وفي بعض الاحيان قد تأخذ عقود المشاركة في الاعمال التجارية صفة قروض

كذلك لم يصل اي دليل يشير الى وجود الربا على نطاق واسع مثلما كان مطبقا من قبل اعضاء بيت «موراشو» التجاري في بلاد بابل • ففي كل الوثائق المودعة تحت تصرفنا تم تشخيص مراب صغير واحد حسب • وقد كان اسمه «بخيانو» وانعكست نشاطاته في ست عشرة وثيقة^(٣٩) يرقى تأريخها من الفترة ما بين سنة ٧٠٤ وسنة ٦٦٧ قبل الميلاد • وحتى لو اعترفنا بان كل الوثائق التي تصور اعمال الربا لم تصل الينا ، فان هذه النشاطات لا يظهر عليها بانها كانت واسعة جدا ، لانه لا توجد اكثر من وثيقتين بالنسبة لكل سنة • وكل هذه الوثائق تتعلق ، بطريقة ما او اخرى ، باقراض نقود او منتج طبيعي

وكان « بخيانو » يقدم في الغالب قروضا عينية (القمح) وكانت القروض صغيرة وهي قلة من الاميري عادة •

ولا توجد سوى وثيقة واحدة (كوهرل ٣٠٧) تسجل قرضا كبيرا يشتمل على ثلاثة وعشرين اميري من القمح • وهناك ثلاث وثائق^(٤٠) تتناول قروض النقود الى مقدار عدة شواقل من البرونز او الفضة •

هناك اناس كثيرون يلجأون الى خدمة « بخيانو » • فاحدى الوثائق (٣٢٨) - وهي في حالة تالفة - تحتوى على قائمة باسماء كل المدينين ، وكل واحد منهم قد اقترض من اميري واحد الى (٥٠ كا)^(*) من القمح • ولم يحدد أى تأريخ لتسديد القروض • اما الوثيقة ٢٣٦ فانها ايصال يبين بان اثنين من المدينين قد اعدا دينهما من القمح ، وان المدين الثالث قد اخفق في ذلك •

واخيرا ، وطبقا لاحدى الوثائق (٦٣٠) اعتق^(٤١) « بخيانو » رجلا (من العبودية ؟) وهذا يعنى على أكثر احتمال ، انه هو نفسه الذي كان

(٣٩) كوهنر وانكناد ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧-٣١٢ ، ٣١٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨-٣٢٩ ، ٦٣٠

(٤٠) ٢٣٨ ، ٢٧٩-٢٨٠ •

(٤١) [٠٠٠٠] « ابتتر » •

(*) اميري يعادل ١٨ غالون اما (كا) فهو واحد في المائة من الاميري

قد استعبد ذلك الرجل • ويبدو ان زبائن بخيانو كانوا يتألفون بصفة رئيسة من صفار الملاكين •

وكان صنف صفار أصحاب الاراضي أيضا يؤلفون ملاك الاراضي المرتبطين بالتزامات اداء الخدمة العسكرية (ارض السهام)^(٤٢) ففي بعض الاحيان تمتلك كل القبائل اراضي تحت هذا العنوان : اتوايا ، الغورورايا^(٤٣) ، الامكيا ، الكومشتايا^(٤٤) وغيرها • وكما يمكن استنتاجه من الرسالة المنشورة في [هابر ٢ : ٢٠] فان « ارض السهام » يقصد بها الارض « المعفاة من الضريبة » •

ولقد عرف « المستوطنون العسكريون » كطائفة في العراق منذ أقدم عصور تأريخه • والمعلومات المتوفرة لدينا عن المستوطنين العسكريين في الوقت الذي نتحدث عنه نادرة ، ومع ذلك فلا توجد أسباب تحمل على الافتراض بان أحوالهم تختلف بصفة جوهرية عن المستوطنين البابليين (ردوم)^(٤٥) •

تلك هي المعلومات غير المباشرة القليلة التي تصور حالة الاحرار من أصحاب الاراضي التي وجدت في الوثائق المودعة تحت تصرفنا • ولدينا معلومات أكثر تفصيلا عن أصناف اخرى من مزارعي الارض •

ولقد حفظت لنا رسائل الدولة بعض المعلومات عن أحوال الناس المخصصين للقصر ، أي الذين يخضعون لاداء خدمات معينة للدولة • فقد كان أفراد هذا الصنف يطلق عليهم اسم « حر » ، زكو « او » ، محرر « زكوي » ، وقد وجدت معظم الادلة الضمنية في الرسائل التي نشرت في هابر ١ ، ٩٩ و هابر ٥ ، ٥٣٣ •

(٤٢) ربما يقصد بهذه العبارة أن تطلق السهام على الاراضي فكل أرض يقع السهم فيها تكون معفاة من الضرائب - المترجم •

(٤٣) هابر : ٢ ، ٢٠ ، ٩ : ٨٨٣ •

(٤٤) هابر ١٠ ، ١٠٠٩ وتشير الرسالة التي نشرت في هابر ٩ : ٨٩٢ الى صنف مغاير من الناس • فبعد وفاة الأب يحول الملك بيوتهم أي مزارعهم الى الاولاد •

ولم تكن أرض السهام موجودة بصفة مؤكدة في بلاد آشور - المحرر
(٤٥) بحثت حالة الاخيرين بالتفصيل في بحث ياكوبسون : الاوضاع القانونية والاقتصادية للمستوطنين المحاربين في عهد سلالة بابل الاولى مجلة VDI

١٩٦٣ ، عدد ٢ ص ١٢٩-١٤١ •

قد استعبد ذلك الرجل • ويبدو ان زبائن بخيانو كانوا يتألفون بصفة رئيسة من صفار الملاكين •

ففي الرسالة المرقمة ٩٠ يسأل كاتبها الملك عن نوع الناس الذين ينبغي له ان يستخدمهم في عمل البناء • هل أجمع الناس المبتاعين ، (٤٦) ام الاحرار من الملاحظين في القصر ؟ •

وتحتوي رسالة ابلايا (رقم ٥٣٣) على اشارة الى رسالة من الملك تقول [... • • • • • حقا ان الرجال الاحرار (٤٦) يعملون لحساب الملك (٤٨) وعلى هذا فان رئيس الارقاء الذي كان يرأسهم (٤٩) لا ينهض بمثل هذا العمل وعلى هذا تقول الرسالة [ان المستوطنين الملكيين (٥٠) هم الذين سيؤدونه] •

تضع الرسالة ٩٩ العيد قبالة الاحرار أو المحررين • ومع ذلك فان الطائفتين تخضعان لسيطرة ملاحظ القصر • فالسطور ١٤ - ١٦ من القفا تسمح لنا بان نستنتج من هم الذين يقصد بهم الاحرار أو (المحررين) ، أي الناس الذين يجندون للخدمة التي كان يطلق عليها اسم « شبي شاري » وكذلك « شاكوتال » ، « الناس الاحتياط » وعلى أكثر احتمال هم من ذات الصنف لكنهم لم يستدعوا الى العمل بعد • ويعتزم كانت الرسالة ان يستخدم الارقاء في عمل البناء • وتميزا عن هذا ذكرت الرسالة المرقمة ٥٣٣ بان عمل الملك يؤديه الرجال الاحرار (طبقا لامر الملك) • وعلى هذه الاسس يسحب ملاحظ الرقيق الاخيرين من هذا العمل موضحا بانه سوف يؤدي من قبل « المستوطنين الملكيين » • وهكذا نصل الى عبارة جديدة هي « المستوطنون أي الرجال الاحرار » •

(٤٦) يترجم واترمان هذه الكلمة بالارقاء فالنص يقول [مارميش شمي فيش] والمعنى الحرفي لذلك هو (اولاد الامير) أو (اولاد المرتب) •

(٤٧) أورد النص مفردا (ز - كو - و) وقد استعمل هنا باسم الجمع •

(٤٨) [انينوخو اسبي شاري] قراها واترمان اني كتين وهو يفسرها بانها مقطع الحرف (ن) من كلمة «كانو» مع الحرف (ت) غير المثبت • غير ان مثل هذه الصيغة ليست موجودة •

(٤٩) اميل راب ارواني ميش م •

(٥٠) اميل شاكنونو اووت شاري •

وقد ورد ذكر الاحرار كصنف منفصل في الرسائل ١٤٣^(٥١) و ٣١١^(٥٢) و ١٢٦٣^(٥٣) وغيرها أيضا • والشيء المهم بصفة خاصة هي الرسالة المنشورة في هاربر ٦ : ٥٨٦ التي تتناول مختلف شؤون احدى المزارع • فهي تقول [« و » حاصدونا سواء كانوا عمالا بالسخرة^(٥٤) أو متوطنين^(٥٥) أو عبيدا للقصر ، فليرسلهم الملك اليّ وليشرعوا بعملهم^(٥٦)] •

يتضح من هذه الرسالة ان هناك ثلاثة أصناف من العمال كانوا يستخدمون في الاعمال العائدة الى الملك هم عمال السخرة ، والموطنون ، والارقاء ، لكن الرسائلين - كما لوحظ ذلك قبلا - المرقمتين ٩٩ و ٥٣٣ تبيان ان ال « شوي شاري » و « المواطنين » كان يطلق عليهم اسم « احرار » سورية او « مواطنين » • يوفر اصل الكلمتين وتاريخهما نواة لاصل هؤلاء الناس • فالكلمة « اميل شكنو » هي اسم الفاعل للدولة من المقطع (جي G) الذي كان يؤلف الفصل « شكنو » وتعني حرفيا « اسسوا » « توطنوا » تسبقها صفة حرفه الاشخاص أو صنفهم • ويتفق معظم الباحثين على تحديد تاريخها في حكم الملك [تغلات بلسر الثالث]^(٥٧) وهي بداية استعمال جديدة بالنسبة الى سكان البلاد المفتوحة • فقد كان سكان هذه البلاد قبلا يبادون أو يباعون كارقاء ، أما الان فان كل عوائلهم كانت تجبر على الانتقال الى بلاد اشور سوية مع أموالهم

(٥١) هاربر ٢ : ١٤٣ اميل زكو او شانشيني •

(٥٢) ذات المصدر ٣ : ١١٣ •

(٥٣) ذات المصدر ١٢ : ١٢٦٣ •

(٥٤) يضم النص كلمة اميل شاببي ميش وتعني الناس الذين ينجزون ان (اميل شاببي شاري) أي نوع من الخدمة الالزامية •

(٥٥) يحتوي النص على كلمة اميل شكني وقد ترجمها واترمان بأنها «مدير شرطة» وذلك خطأ حتما •

(٥٦) النص يحوي عبارة [انا مشرتي] التي كانت تعني عبارة (للخدمة) في العصر الآشوري الحديث •

(٥٧) تغلات بلسر الثالث أول ملوك الامبراطورية الآشورية الثانية دام حكمه تسع عشرة سنة في الفترة ٧٤٥-٧٢٧ قبل الميلاد ويأتي تعداداه مائة وثمانية بالنسبة لمجموع ملوك آشور كلهم - المترجم •

المنقولة • فهنا كانوا يعدون من بين « اهالي » بلاد اشور^(٥٨) [نشي مات اشور أي سكان الارض] • وبهذه الطريقة كان عشرات الالوف بل مئات الالوف من الناس يجري ترحيلهم •

تصف رسالة اسر حدون الى الاله اشور^(٥٩) اعادة توزيع هؤلاء الناس مرة اخرى • فقد كان قسم منهم يهدي من قبل الملك في صفة هدايا للمعابد • أما بالنسبة الى القسم الاخر فكان منهم [سواق عربات الحرس الشخصي ، خيالة الحرس ، « شكنوتى » افراد الجيش ، المراقبون ، الصناع ، الحرفيون ، المهندسون العسكريون ، حملة المظلات ، الكشافة ، زراع الارض ، الرعاة ، زراع الكروم قد اضعفهم باعداد كبيرة الى جيش الاله اشور الكثيف ، والى كتاب الملوك السابقين اجدادي ، ولقد ملأت بلاد اشور حتى حدودها مثل كثانة • أما بقاياهم فقد وزعتهم كالاغنام والماعز بين قصوري وحاشيتي وحول^(٦٠) قصري ، ورجال نينوى وكالخ وككزو واريلا] •

وهكذا كان الاسرى يجبرون على التوطن في الارض وهذا هو ما حدد لكلمة [ميل شكنوتى مش] أى « الموطن » • ان المشابهة بين هذه الكلمة ولقب « شنكو » (الحاكم) قد تدهش المرء لاول وهلة • ذلك لان اللقب في كل الاعمال^(٦١) يستعمل بمثابة « والي » أو « حارس الموضع » على الرغم من حقيقة ان هذه الترجمة في كثير من الحالات كانت مبتسرة^(٦٢) كذلك ورد العنوان في الرقيم الخامس من وثيقة موجودات « حران »^(٦٣) وقد ترجمه دياكونوف هنا بانه يعنى « الحاكم او المحافظ » ولو بتحفظ في الملاحظة الرئيسة بالنظر الى ان الكلمة قد استعملت أيضا بمعنى (بعض المهن أو الحرفيين ؟) • وقد اشار الى الوثائق كوهلر وانكناد ٤٧ ، ١٤٦ ، ٦٨٠ •

(٥٨) انظر دياكونوف تطور العلاقات الزراعية في آشور ص ٨٩ •

(٥٩) ث • باور : NF و ZA ٦٠.٦ (٦٠) ٤/٣ ، ١٩١٣ ص ٢٣٤ وما بعدها

(٦٠) في جونز معاملات آشورية كوهنر وانكناد ، واترمان مراسلات ملكية •

(٦١) هذه هي الترجمة التي أوردتها وترمان في وترمان ١ ص ٤٠٣ في الرسالة ٥٦٦

التي اقتبست قبلا •

(٦٢) دياكونوف ص ٩٧ ملاحظة ٥

ومما ينبغي ملاحظته هو ان الكلمة تعنى في الاصل « محافظ » أي ان اللقب كان لقب أحد الموظفين • ولكن (فورير)^(٦٣) قد برهن بان هذه الكلمة كانت منذ عهد تغلات بلسر الثالث قد استبدلت في هذا المعنى عادة بكلمة اخرى هي « بل بخاتي » •

وكان اللقب القديم ، والذي ما يزال يذكر في الاستعمال ، قد استخدم بمثابة كلمة من اللغة الادبية القديمة ، أو بقوة العادة • وقد ظفرت الكلمة « شكنو » في ذلك الوقت بمعنى جديد حاولنا توضيحه •

ويبدو اننا نستطيع ان نستنتج من البحث الجاري ان كلمة شكنو تحدد الاسير الذي اجبر على التوطن في الارض • وهذا هو السبب الذي يجعلنا نعتقد ان. في الامكان ايجاد تغيير في الترجمة الاعتيادية لرسالة اسرحدون الى الاله اشور وتمكن البرهنة على ان كلمة [ما اسو] تتضمن معنى (رتبة أو صنف) ان مثل هذا التطور في المعنى الاصلي لكلمة شكنو لن يثير دهشة أي فرد درس تأريخ العراق • فمما هو مشابه تماما قضية الكلمة « ايشكو » (بتشديد الكاف) التي استعملت في العهود السومرية لتؤدي فكرة « محافظ المدينة » وكانت في العصر البابلي القديم تصف صنفا محدودا من الفلاحين التوابع ، وهي تشبه في حالات كثيرة مماثلة كلمتنا « شكنو » هذه •

أما بالنسبة الى الكلمة « زكو » - بتشديد الكاف - ZAKKU أو « زكو » ZAKU فانها كانت تستعمل عادة ، وكما سبق ان اشرت الى ذلك ، بنفس المضى (في محتوى مطابق) وعلى هذا يجب ان تترجم (الاسير المحرر الذي يوطن في الارض) أو على أكثر احتمال (رجل معرض لخدمة خاصة) (عسكرية مثلا ؟) واعفاء هذا المحرر من أية خدمة اخرى •

ويبدو ان الترجمة الاخيرة أكثر صوابا • فهي مدعمة بالنص [كوهلر وانتقاد رقم ١٠] وهذا النص مهم ومعقد الى حد كبير • وان ميزته التفصيلية

(٦٣) نبي • فورر : اقاليم الدولة الآشورية لبيزغ ١٩٢١ ص ٤٩ •

تطلب المزيد من الفراغ واتنا سنلزم انفسنا بوصف عام لمحتوياته • ويحتوى النص على حديث للملك سرجون عن تاريخ بناء مقره الجديد أي مدينة دور شروكين (*) •

وقد كان الموضع الحالي لدور شاروكين مأهولا من قبل « المتوطنين » (سكنو) الذين يعودون الى الملك بكل وضوح • ويستمر النص فيقول (ان هؤلاء المتوطنين قد حررهم اشور نيراري الملك السابق لبلاد اشور) ، ووهب كلا من « كوني » و « اخو لمور » و « مافوكياي » عشرة اميري من الجبوب تطرح (ان ترجمة الحرفية عند ركبته) امام الاله اشور والالهة با - او التي استحقها منهم •

وهكنا وهب الملك « مستوطنيه » الى اشخاص فرديين ، ومنح هؤلاء المستوطنين اعفاء من الضرائب والخدمات العامة لكنه فرض عليهم تأدية واجب خاص هو تقديم هبات معينة الى المعابد •

ويبدو ان النص يجعل العلاقات بين الكلمتين (سكنو) و (زكو) واضحة بشكل واف •

وتبين الرسالة الى الاله اشور ان قسما من « الموظفين » قد أصبحوا مملوكين لاشخاص فرديين مثال ذلك أفراد حاشية الملك ونتيجة لذلك فان الدليل عنهم يتوقع ان يوجد في الوثائق التجارية الخاصة • وهذا هو ما حدث فعلا • مثال ذلك ان النص (كوهلر وانكناد ٤٧) (٦١٩ جوتز مراسلات ملكية) يقرأ ما يلي (المال الذي وهبه (بل نائيد) الى ابنه) • بيت في نينوى امام بوابة شمش (المقطع الاول من الاسم) اتيكومي (المستوطن) المقطع الاول من الاسم « دغيل ايلي » (المقطع الاول من اسم المرأة) تا زوجته عشتار

(*) ان هذا الاسم يعني باللغة الاشورية « الدار المقدسة أو دار سرجون » •

دور كالي • المستوطن س اغ ^(٦٤) ايخو (المستوطن ؟) اور كيتوليات) زوجته • شلحو بل لامور • المستوطن اور كيتورش (عند ابنته) ؟ • مانو كيومي (امرأة) ختيزه (امرأة) مورتاس (امرأة) باخي (امرأة) المجموع : بيت واحد عشر نفساً ^(٦٥) التي وهبها بلشيد الى بلتيا ابنتي ابنته • ثم يعقب ذلك اللعنة على الاتمين ، وقائمة باسماء الشهود ، والتاريخ •

والوثيقة تدون معاملة نموذجية لتحويل مال (بيعاً أو هبة) وهي واحدة من معاملات كثيرة وردت في (كوهلر) • ويبدو انها تؤدي الى نتيجة مؤداها ان « المستوطن » كان في نفس وضع الرقيق • ولكن هذا ليس صحيحاً على وجه التحديد لان أحوال المستوطنين كانت تختلف بصفة جوهرية عن أحوال الارقاء النموذجيين •

ويشتمل مطبوع كوهلر وانفناد عن النصوص الاشورية على معاملة اكثير أهمية انها معاملة بيع الناس ^(٦٦) وهي في حالة تالفة لكننا نستطيع ان نقرأ في النسخة الخطية اسم رجل (اميلو شاكين) ^(٦٧) ؟ مارشو (امرأة) سنيشونو ، ارداني مشى شانبخار عشرة نبشاني مش) وهكذا عرض للبيع « مستوطن » مع ولده وزوجه وعبيده •

ولكى نعرف ان هذه القضية كانت استثناء فان من الضروري بشكل واضح ان نبحث في أحوال كل اصناف الناس الذين يظهر ان حالهم كانت اشبه بحال الارقاء •

(٦٤) الكلمة مبهمه ويترجمها كوهلر وانفناد « حارس المدينة » في كل الحالات في هذا السطر يترجمانها « حارس المدينة المالك للارقاء » وذلك خطأ كما اشير اليه قبلاً • وواضح ان الترجمة يجب أن تكون « مثل هذا العدد من المراقبين أي المدراء لديه » •

(٦٥) من الواضح حدوث خطأ فيجب أن يكون ١٢ •

(٦٦) كوهلر وانفناد ٨٥ نسخة خطية جونز ١ ص ٢٥٣ •

(٦٧) لم يترجم كوهلر وانفناد هذا المقطع (أعطى أميل لوغار) في المعاملة •

وقبل تحليل الوثائق التي تصور احوالهم ينبغي ان يلاحظ بان هؤلاء الرجال كانوا يوصفون في الوثائق بطرق مختلفة ولكن يعرفون بحرفهم في الدرجة الاولى . والكلمات التي ترد اكثر من غيرها غالبا هي (اريشو) (أو الافضل ايكارو) الحارث . و « نو كرو » - بتشديد الباء - (البستاني) (كوهلر وانفناد ٥٥٦) .

وهناك أيضا الحرفيون ومربو المواشي^(٦٨) وتحتوى قوائم موجودات الاموال المعفاة من الضرائب^(٦٩) التي تخضع لصكوك الاعفاء قوائم طويلة باسماء هؤلاء الحارثين والبستانيين^(٧٠) ومن الضروري ان تذكر هذا بقصد تفهم أفضل للوثائق المقتبسة فيما يلي :

تبين الوثائق ان العيد وان كان يطلق عليهم اسم « اردو » الا انهم في عدد من القضايا كانوا انفسهم يمتلكون الاموال بل ويملكون حتى العيد . ففي كوهلر وانفناد ٥٢ وفي (جونز وثائق المعاملات الاشورية ٣٦٦) تجد ختم (زي . ٠٠٠) البستاني عبد (اسم سيده) مالك البستان (للبيع) تعقب ذلك فجوة ثم ترد اسماء الشهود والتاريخ .

وفي كوهامر وانفناد ٥٣ (جونز ٣١١) « ختم نبوبل اوشور عبد ادد رمانى مالك امرأة للبيع » . وقد يتكاثر عدد الامثلة على ذلك . وتسجل الوثيقة (٦١) اقدام عشرين على بيع جملة من عوائل العيد العائدين اليهما . فالوثيقة ٨٩ تسجل بيع عيد يملكون العيد بدورهم (انظر السطر الرابع) . وطبقا للوثيقة ١٢٣ تم رهن ست عوائل من الارقاء (مجموع افرادها سبعة وعشرون شخصا) سوية مع حقولهم ، وبيوتهم معا ، وبساتينهم معا ، وثيرانهم معا ، وحميرهم معا واملاكهم سوية في قرية (سدي شمالا) في منطقة (ريموسو) .

(٦٨) كوهلر وانفناد : ١٥١ ، ٥٣٥ ، ٦٥٧ ، الخ : كذلك تذكر احدى الرسائل اسم « اكار » (هاربر ٨ : ٨٧١١) .

(٦٩) نفس المصدر ٦٥ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ١٠٧ ، ٢٠٧ ، ٣٤٢ الخ .

(٧٠) جونز : وثائق المعاملات الاشورية ٧٤١-٧٤٢ كذلك عرف الناس الذين ادرجوا في قائمة موجودات حران طبقا لحرفهم .

وتسجل الوثيقة ١٢٤ رهن عبد سوية مع زوجته وثلاثة من اولاده واثنتين من بناته وماله . اما الوثيقة ٤٩٦ فانها تناول بيع احد الارقاء من قبل شخص يدعى « اشبوتو بن مشلمو » بستانى القصر اى عبد القصر .

هناك امثلة اخرى يمكن اقتباسها ولكن يظهر ان لا حاجة اليها . ويستتج من الادلة التى قدمت فيما سبق ان « الارقاء » كانوا يملكون اموالا خاصة بهم ، وان حقهم في هذا محترم ، مثل حقوق ذريتهم في ورتهم . فالوثيقة ٥٣ التى مرت قبلا تصور ان مشروعية المعاملة قد تكون فى المستقبل مثار تساؤل من قبل البائع نفسه او ورتته ، غير ان سيد الارقاء بصفة خاصة لم يرد ذكره . فالارقاء الذين باعوا اموالهم فى الوثيقتين ٥٢ و ٥٣ كانت لديهم اختام خاصة بهم يختمون بها الوثائق التجارية طبقا للعرف .

ومع ذلك يجب ان يلاحظ بان هناك احدى الوثائق (٢٥١) تسجل عملية بيع من قبل شخص يدعى « اخواريا » [شالي بتي = المدير ؟] الى « اد اشريد » محافظ احدى المدن ، فتاة رقيقة تعود اليه ، وقد ذكر اسم سيد البائع بين اسماء اولئك الاشخاص الذين قد يتساءلون عن شرعية المعاملة [كوهلر وانغناد ٥٢١ ، ١ : ١٥] غير ان الوثيقة لم تبين صراحة بان البائع كان عبدا .

وقد اظهر اهتمام خاص بحق اشخاص هذه الطبقة فى ان تكون لهم « عوائل » خاصة بهم . فقد كان الارقاء الذين يجرى توطينهم فى الاراضى الزراعية يباعون - كقاعدة - سوية مع عوائلهم ، وقد سبق لكل من جونز ودياكونوف ان اوضحا هذه النقطة [دياكونوف من ١٠٦] . ومن ثم وجدت وثائق [كوهلر وانغناد ٥٧ وغيرها] تسجل اقدام احد سادة العبيد على شراء فتاة رقيقة كزوجة لاحد الارقاء . ويكاد نص الوثيقة ٥٧ لا يختلف قط عن نص الوثيقة ٣٧ التى تسجل شراء احدى الزوجات لرجل من الاحرار .

وتتناوله الوثيقة ٦٠ بيع عائلة من الارقاء الاكبر فيها هو رئيسها واخيرا تسجل الوثيقة ٦٤ قضية عبد بيع سوية مع عائلته المؤلفة من زوجتين .

غير ان الاهلية القانونية والتجارية للارقاء لم تكن محدودة في هذا حسب . فهناك عدد كبير من الوثائق توفر الادلة على حق الارقاء في ان يكونوا من الشهود في المعاملات^(٧١) . وقد يظهر العبد بصفة مدعى عليه في المحكمة . فالوثيقة ٦٥٧ تناول قضية « حارث » يدعى « اخا لماشى » اقيمت الدعوى عليه بسبب سرقة ثور . ولغرض دفع الاضرار وضع المتهم تحت تصرف المدعي الى ان يتم ارجاع الثور . اما بالنسبة الى سيده فانه لم يظهر في المحكمة او يتدخل في مجرى العدالة اطلاقا . ولا توجد سوى وثيقة واحدة من هذا النوع ولكن اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان كتاب كوهلر وانفناد عن النصوص الاشورية يحتوي اربع وثائق حسب عن القانون الجنائي ، فان النسبة لن تبدو تافهة .

يتضح من نصوص صكوك الاعفاء من الضرائب والواجبات ، ومن رسالة اسرحدون الى الآله اشور (انظر ما سبق) ان جميع هؤلاء الحارثين (اكرو - يتشديد الكاف) والبستانيين « نوكربو » الذين كانوا يدفعون ضرائب ورسومًا ، كانوا معرضين في ذات الوقت لاعمال السخرة وللخدمة العسكرية ايضا . والحالة الاخيرة ذات اهمية خاصة . ذلك لان الخدمة العسكرية تعتبر في المجتمعات القديمة امتياز شرف للمواطنين الاحرار . وعلى هذا فلا يوجد فرق عملي حقيقى في الوضع القانوني او الاقتصادي لمختلف الزراع التابعين للارض . وقد نفترض بكل وضوح ان اشكنو ، والايكرو ، والنوكربو وكلمات اخرى كثيرة تحدد اشخاصا من ذات الصنف لكنهم لا يختلفون الا في مهنتهم او في اصولهم . ومع انهم جميعا ما يزالون يسمون ارقاء « اردوني » او « نفوس » « نبشتى » في الوثائق ، الا ان اوضاعهم قد شهدت تغييرا ملموسا ، وان الطائفة الوحيدة التي كانت تلقب بالرق في المعنى القديم للكلمة ، ربما كانت طائفة الارقاء المحليين .

اما بالنسبة الى الارقاء العاملين في الانتاج (ولا سيما في الزراعة) فيبدو لنا

(٧١) كوهلر وانفناد ٤٩ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ١١١ ، ١٥٩ ، ١٧٣ ، ٢٠١ ، ٣٧٣ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٥٠ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٥١٧ ، ٥٢٥ ، ٥٥٠ ، ٥٥٤ ، ٦١٥ الخ .

باننا محقون في استنتاج نتيجة مؤداها ان الفرق ، في بلاد اشور في العصر الذي تحدث عنه ، بين العبد والرجل الحر الفقير الذي يعمل في الانتاج قد بدأ يختلف تدريجيا ، فقد اصبح العبد يملك كل (او تقريبا كل) حقوق وواجبات المواطن . وان الفرق الرئيس (ان لم يكن الفرق الوحيد) بينه وبين الرجل الحر هو ان العبد قد يباع ولكن مثل هذا كان قبل كل شيء وليد الصدفة ليس الا . فاذا ما تم توطين احد الاسرى في قطعة من ارض ملكية ، واصبح عضوا في المجتمع فانه لن يختلف بصفة عملية عن الرجل الحر . ولكن اذا وقع في ايدي فردية او حدث له ان اصبح بين الناس الذين يسكنون في ارض اهداها الملك الى احد افراد حاشيته فانه يصبح عبدا آنذاك .

ليس لدينا دليل ايجابي يبرهن على ان الملوك كانوا يستطيعون ان يقدموا هدايا من اراض مأهولة باشوريين احرار الى افراد حاشيتهم . غير ان مثل هذا الدليل متوفر بالنسبة للمعابد . فتحت تصرفنا وثيقتان هامتان نشرهما « ابلنغ » ، نصا وترجمة^(٧١) وكلتا الوثيقتين مؤرختان في عهد حكم الملك سنحاريب^(٧٢) . فأحدهما (رقم ١ في مطبوع ابلنغ) تسجل تقديم سنحاريب لعدد كبير من الناس الى معبد عيد رأس السنة الجديدة [مجموع [٠.٤] النفوس ، وتلف قواتي]^(٧٣) (العدد غير موجود) . وبعبارة اخرى ان الوثيقة تشير الى توزيع الاسرى (الذين تم البحث عنهم قبلا) وان قسما معينا منهم قد خصصوا للمعبد . وفي وثيقة اخرى (رقم ٣ في كتاب ابلنغ) تسجل هبة عدة عوائل واشخاص فرديين الى معبد « زبابا » [نبخار ٤١ نبشتي اربا ايلايا] « المجموع احدى واربعون نفسا ، رجال من اربيل » (اي مواطنون من مدينة اربيل) .

وهذا يعني ان المعبد لا يتلقى بمثابة هبة الا الاشوريين الاحرار ، اي

(٧١) ابلنغ : النذور والهدايا للمعابد الاشورية برلين ١٩٥٤ .
(٧٢) سنحاريب هو الملك الرابع من اباطرة الامبراطورية الاشورية الثانية دام حكمه ٢٤ سنة في الفترة ما بين ٧٠٥-٦٨١ قبل الميلاد وتعداده الملك الحادي عشر بعد المائة من ملوك آشور - المترجم .
(٧٣) رقم ١ ، ١ : ٣٢ نبخار [٠.٠٠] نبشتي كشتي اومانيت .

مواطنون من مدينة اشورية اصلية • وعلى هذا الاساس يهدى الملك الاسرى الى
الحشد المعابد ، بينما يهدى الرجال الاحرار الى معبد اخر •

واذا ما استندنا فى حكمنا على هذا الاجراء فلا نجد شيئا مثيرا لان نفترض
بان الملك ربما كان يقدم هدايا مماثلة الى افراد حاشيته • فالشيء المحتمل تماما
هو ان الارقاء والفقراء من الاحرار حين يجتمعون كانوا يؤلفون سوية طبقة
التابعين من الناس •

ومع ذلك فان المظهر القانونى للمسألة يجب ان لا يبالغ فيه • فالشيء المهم
ليس هو الجانب القانونى على المدى البعيد بل طريقة الاستغلال • فهؤلاء كانوا
فى طريقة استغلالهم يختلفون اختلافا كبيرا عن طريقة الارقاء • ان هناك
غموضا محددا فى اوضاعهم القانونية مع عنصر من الالتباس فى استعمال
الكلمات وهذا من شأن ان يعزز الحقيقة الواقعة وهي اننا نواجه الآن ظاهرة لم
تتركز بعد فى المظهر الثابت للكيان الاجتماعى لكنها تشير الى بداية تغير مهم •

الفصل العاشر

~~المسيحية~~

بلاد بابل في العهد الاخميني (*)

بقلم : محمد . دنميايف (١٩٦٣-١٩٦٥)

في سنة ٥٥٠ قبل الميلاد غزت القبائل الفارسية مملكة ماذي وبعد خمس وعشرين سنة ، اي سنة ٥٢٥ قبل الميلاد ، افتتح الفرس بلاد مصر . وقد تميزت الفترة التي تفصل هذه الاجداث ، بالحروب والفتوحات التي نتج عنها تشكيل امبراطورية اخمينية كبرى تمتد من سهول آسيا الوسطى في الشرق ، الى البحر الايجي في الغرب ، ومن ارمينيا في الشمال ، الى اول منبع لنهر النيل في الجنوب .

ونظرا لسعتها ولسرعة تكوينها ، وقفت الدولة الاخمينية دون منافس لها في كل تأريخ الشرق القديم . ومع ذلك فان العلاقات بين الفرس ومختلف الامم الخاضعة لحكمهم ، لم تكن واضحة بشكل واف . كما انه لم يكن مستطاعا حتى الآن اعطاء صفة نهائية عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي سببتها السيطرة الفارسية على الاقطار التي كانت تؤلف الاجزاء التي تألفت منها الامبراطورية الاخمينية . فالمعروف انه الى جانب القانون التشريعي العام ، والعملات الذهبية ، والمقاييس الملكية للاوزان ، واستعمال اللغة الارامية كلفة

(*) الاخمينيون قبائل فارسية كانت تخضع لحكم الماذايين حكام شمالي ايران وقد ثار زعيم هذه القبائل وهو كورش على الحكام الماذايين وفتح بلادهم وخلع ملكهم استياكس ثم فتح اقليم لدا شمالي غربي ايران فاصبحت ايران كلها خاضعة له ثم جهز حملة على بابل فاستولى عليها سنة ٥٤٦ قبل الميلاد . وقد دام حكم الاخمينيين من ٥٥٠ ق.م الى ٣٣١ ق.م . وعدد ملوكهم أحد عشر وكان احشويرش هو الذي خرب بابل .

رسمية في كل انحاء الامبراطورية ، وجدت في كل مرزبانية من الامبراطورية
الاخمينية قوانين محلية وعادات وتقاليـد واديان ومقاييس للطول وللوزن ،
وانظمة للعملة النقدية ، وانظمة كتابة محلية ، ولغات يتحدث بها .

وبعبارة اخرى بقيت كل مرزبانية من الامبراطورية الاخمينية وحدة
اجتماعية سياسية مستقلة بمؤسساتها الاجتماعية وبكيانها الخاص بها .

ولم يسبب الفتح الفارسي بكل مظاهره ، اي انقطاع في التطبيق الاعتيادي
للقانون ، او الاقتصاد في الاقطار التي خضعت للحكم الفارسي . ومع ذلك
ففي ظل الظروف الاخمينية الملائمة بشدة ، نشأ التطور في التجارة الدولية ،
وحدثت التغيرات في الكيان الاقتصادي والاداري ، وارتفع القانون البابلي الى
اهمية القانون الدولي في كل بلدان الشرق الادنى . فقد استمرت حضارات
مصر وبابل وعيلام ، واقطار اخرى ايضا ، في تطورها . وفي ذات الوقت بينما
ظفر الاراميون باهمية كبرى من وجهة نظر الاحوال العرقية ، كان الفرس من
الناحية السياسية يلعبون الدور الرئيس ، ويمسكون في ايديهم بادارة الدولة
التي كانوا يحكمونها باداة بيروقراطية . وكانت هذه الاداة تشتمل على استخدام
اعداد كبيرة من الاراميين والمصريين والبابليين والعيلاميين والعبريين واليونانيين
الذين كانت لهم معرفة جيدة بالاعمال الادارية وبالظروف المحلية .

وفضلا عن ذلك هناك اسباب تحمل على الاعتقاد بان النظام المالي ، والعلاقات
الزراعية ، قد واجهت تحت حكم الاخمينيين تغيرات ملموسة ، وعلى الاقل
في بلدان الشرق الادنى . ويمكن تعقب اثر هذه التغيرات بمساعدة الوثائق
التجارية البابلية التي دونت اثناء الحكم الفارسي .

قبل القرن السادس قبل الميلاد ، وقبل الفتح الفارسي ، كانت بلاد بابل
تتألف من بلاد ذات مزيج من السكن . فبالاضافة الى السكان الاصليين ، هناك
الاراميون والعبريون والمصريون وغيرهم . وبعد سنة ٥٣٩ ق . م . وحين ضمت
بلاد بابل الى الامبراطورية الاخمينية ، اصبح اقليم هذه البلاد النخبة مهشا

للهجرة اليه . فما خلا ما وجد في بلاد بابل كما وجد في اقطار اخرى ، نظمت
المستعمرات العسكرية التي كانت تضم ممثلين من امم متباينة . وهكذا بدأ
تغلغل الايرانيين والليديين ، واليونانيين والفريجيين والساميين الغربيين والعرب
والمصريين وغيرهم ^(١) الذين استوطنوا تلك البلاد بصفة نهائية . وكانت نتيجة
ذلك اندماج الامم ، وامتزاج ثقافاتهما ومعتقداتها الدينية التي تميزت بشيء كثير
من الشدة . كان المركز الممتاز ، بين هؤلاء السكان المترجحي الاجناس
امتزاجا كلياً ، للايرانيين (الفرس والمآذيين والساكين والارايانيين وغيرهم)
وكانت الارستقراطية الفارسية تؤلف الطبقة العليا

تضم الوثائق التجارية البابلية في العصر الاخميني الشيء الكثير من الاسماء
الايرانية . فهناك العشرات من هذه الاسماء في سجلات بيت مورشو التجاري
في « نفر » ، والتي يرقى تأريخها الى القرن الخامس قبل الميلاد . ومع ذلك
ذلك فليس من اليسير على الدوام ايجاد خلفية عرقية للأشخاص الذين تعود
اليهم هذه الاسماء . ذلك لانه حدث في عدد من الحالات ان اصبح للناس
الذين يحملون اسماء بابلية ، آباء واولاد يحملون اسماء ذات اصل غير
بابلي ^(٢)

ويقترض [و . ايلرز] ان حملة الاسماء الفارسية الذين كانوا يعيشون
في عهود حكم كورش وقمبيز ، لابد وان كانوا من الفرس ، ولكن في الاخير
اصبحت الاسماء تعطى دون اية علاقة بالخلفية العرقية ^(٣) .

(١) هـ . ف . هلمبرخت وكلاي : الوثائق التجارية التي تخص اولاد مورشو في

نفر مؤرخة في عهد حكم ارتخشارش الاول BEIX فلادلفيا ١٨٩٨ ص ٢٨

(٢) كوهلر وانغناد مائة نص تجاري لبيبزغ ١٩١١ ص ٦٨ .

(٣) و . ايلوز استعراض كتاب كروكمان : الدولة البابلية في عصر الاسكندر في

مجلة OLZ ١٩٣٤ عدد ٩٣ السنة الثانية .

ونحن على استعداد لان نوافق « ايلرز » بالنسبة الى اولى مقترحاته^(٤) ، لان الضمائر والاسماء الايرانية الصحيحة يصعب وجودها في مصادر بابلية سابقة لتاريخ الفتح الفارسي . وعلى هذا فان الاشخاص الذين اشير اليهم باسماء ايرانية في عهود حكم كورش وقيمير وفي النصف الاول من عهد حكم دارا الاول على الاقل ، لا يمكن ان يكونوا ايرانيين الا بالولادة ، ذلك لانه لا بد وان مرت عشرون او ثلاثون سنة منذ تاريخ الفتح في سنة ٥٣٩ ق م . ، قبل ان يكون البابليون الذين اعطيت لهم اسماء ايرانية قد كبروا ، وذكرت اسماؤهم في الوثائق كموظفين او اطراف متعاقدة

وبالاستناد على الوثائق كان البابليون في القرن الخامس قبل الميلاد يطلقون في بعض الاحيان على اولادهم اسماء ايرانية ، وذلك اجراء يعود بصفة جزئية الى نفوذ الجنس الحاكم في الحياة الاجتماعية وفي الحياة الخاصة معا ، كما يعود الى الزواج المختلط من ناحية اخرى .

ومن الممكن اقتراح جملة من المعايير لفرض تحديد الاساس العرقي للأشخاص الذين يحملون الاسماء الايرانية . فهم يكونون ايرانيين (ماذيين وغيرهم) اذا ما وجدت اسماء ايرانية كثيرة نسبيا في احدى الوثائق ، او اذا كان حملة تلك الاسماء من اصحاب الاراضي او البيوت او اموال اخرى . وكذلك اذا كان الاب والابن او جملة من الاخوة او الاقارب الآخرين يحملون اسماء ايرانية . واخيرا اذا كان الاشخاص الذين يحملون اسماء ايرانية يحتلون مكانة رفيعة في الطبقة الابوية الرسمية .

ومع انه تم نشر حوالي الفي نص من عهد حكم كورش وقيمير ، الا ان عدد الاسماء الايرانية التي وجدت فيها ليس كبيرا ، وان حملة هذه الاسماء كانوا في الدرجة الاولى من الموظفين . وقد ذكرت اسماء الايرانيين بصفة اكثر

(٤) يبدو ان من المناسب تماما ان نشير هنا الى ان حملة الاسماء الايرانية في الوثائق البابلية ، يعتبرون بصفة عامة كإيرانيين . ولكن في الواقع يوجد ممثلون لامم ايرانية اخرى (كالماذيين والاريانيين والساكين وغيرهم) بين الفرس ايضا .

نوعا ما ، منذ بداية حكم دارا الاول في الغالب ، وكان كثير منهم اصحاب اموال غير منقولة

وكما يشاهد من النصوص تغيرت طريقة حياة طبقة النبلاء الفارسية ، وبصفة خاصة طبقة النبلاء البابلية ، تغيرا كبيرا في السنوات العشر او العشرين التي اعقبت اقدام فارس على انتهاج اسلوب افتتاح العالم . . ففي القرن السادس وحين شرع الفرس لاول مرة يلعبون دورهم في تاريخ البشرية ، كان مجتمعهم ما يزال يحتفظ بآثار شاحصة من الاوضاع القديمة للنبلاء ، وكان كيان العائلة ما يزال حتى ذلك الوقت من طراز ابوي . في هذا الوقت كان الفرس مشتهرين بعاداتهم اللينة ، والابتعاد عن البذخ ، والشجاعة الشخصية ، والتضامن الرفيع . فطبقا لما اورده «هيرودوتس»^(٥) كانوا يرتدون ملابس من جلود الحيوانات ولا يشربون الخمر ، ولا يأكلون كثيرا حسبما يشتهون وانما يتناولون ما قد يتوفر لهم . وقد ورد في اصحاح «اشعيا» انهم لم يحددوا قيمة للفضة ، وليست لهم رغبة في الذهب^(٦)

ولكن سرعان ما اصبحت هذه البساطة المقتصدة في المأكل والملبس أثرا ايدولوجيا عاش كجزء من احتفالات تنصيب ملوك الفرس . فما ان يرتقى احد الملوك الاخمينيين العرش حتى يلتزم بان يرتدي ذات الملابس التي ارتداها كورش قبل ان يصبح ملكا ، وان يتناول التين المجفف ويفمسه في قدح من اللبن الحامض^(٧)

ولقد اعتاد ملوك الفرس ونبلاؤهم ان يحملوا معهم في الحملات العسكرية خياما مطرزة بالذهب والفضة ، وموائد ، وطواقم للغسيل ، وزهريات وكاسات وانواعا غالية من السجاد^(٨) وغيرها .

(٥) هيرودوتس : الجزء الاول ص ١٧١ ، الجزء التاسع ١٢٢ .

(٦) اصحاح اشعيا ١٣ : ١٧ ولو ان النص يشير الى الماذهين الا ان المقصود بذلك هم الفرس في الواقع . فقد كان الفرس يذكرون باسم الماذهين في التوراة وفي مؤلفات الكتاب اليونانيين والرومان .

(٧) بلوتارك : ٣ .

(٨) هيرودوتس ج ٩ ص ٨٠-٢٨ .

واعتاد النبلاء الفرس ايضا ان يأخذوا معهم عند ذهابهم الى الحرب اعدادا كبيرة من العبيد والخصايا والطباخين ليخدموهم • وقد اخذ الفرس يرتدون الملابس الماذية الغالية الثمن ، ويحملون انفسهم بالقلائد ، ويحملون الى جانبهم الـ « الخروج » الذهبية • وكانت الاسماك الطرية من البحار البعيدة ، والفواكه المجلوبة من بلاد بابل وسوريا ، تقدم في الموائد الملكية •

وغدا الفرس اكثر انهماكا في الاعمال التجارية ، والعمل عن طريق وكلائهم الذين كان معظمهم من البابليين والمصريين والاراميين والعبريين وغيرهم • ويظهر من احدى الوثائق البابلية ان قمبيز بن كورش كان يمارس اعمال الربا اثناء حياة والده ، ويقرض النقود لقاء ضمان ، وذلك عن طريق مديره (٩)

ولقد دخل الفرس في معاملات مختلفة طبقا للقانون البابلي من امثال اقراض النقود واعارتها ، وشراء الدور وبيعها وكذلك شراء وبيع قطع الاراضي ، والارقاء • فهناك وثيقة من عهد حكم قمبيز تشير الى فارسي يدعى «ارتاروشو» كان رئيسا للتجارة (١٠) ويمكن استخلاص فكرة عن اعمال التجارة التي كان الفرس يمارسونها من الوثيقة المدرجة في مطبوع (نصوص تنقيبات اور ٩٩ : ١١)

١ - ٤ كور اوتاتوشا • بغيشو

٢ - امل اوزو او تابارو شاكاتي بي ؟ خانا

٣ - امل رب بيتي شا بغيشو ايتا موخي

(٩) ج • ن • شتراسماير : رقم ١٧٧ تسجل الوثيقة المؤرخة سنة ٥٣٥ ق.م • فرضا من « اموال قمبيز ابن الملك » بمقدار میناس واحد وثنت من الفضة • وقد رهن المدين بيته كضمان • ولا يدفع الدائن بدل ايجار عنه • وعلى المدين بدوره أن لا يدفع فائدة عن الفضة • وكان الامراء الفرس يمارسون عمليات ربا اخرى أيضا • فهناك وثيقة (انفناد VS ٣ ليبزغ ١٩٠٧ رقم ٢١٠) تشير الى قرض الى شخص يدعى داديا مقداره عشرة « كورو » من الشعير (١٥٠٠ لتر تقريبا) يعود الى بيت ابن الملك (أي ولي العهد) •

(١٠) شتراسماير : كمبرج ٣٨٤ امل راب غكورومش •

(١١) هـ • هو • فيغولا : الوثائق التجارية في العصر البابلي الحديث : نصوص تنقيبات اور ٤ لندن ١٩٤٩ لم تترجم الوثيقة قبل لكنها ترجمت الان •

۴ - ندين توم شمش ماري شا بلیل شار اوشور

۵ - ابل سن ایلان مش اینا اره ایوری اوتاتا •

۶ - ۴ کور ایناغس ماشیخو شا بغیشو

۷ - اینا اوری ایناباب کلکو

۸ - اینامدین

۹ - امل موکیتو بلشینو مروشا سنوبیا

۱۰ - مسوکا امارو شا ایریش موراشو (او)

۱۱ - موراشا نوخ انیم سن دیوشونو

۱۲ - مورو شا سن مشار اوشور

۱۳ - ندینتوم شمس امل تبشارو موروشا بلیلشا راوشور

۱۴ - ایل سن ایلان مش ادورکی اره کسلیمو اومو ۸ کام

۱۵ - ستو ۲۸ کام داری ایموش

۱۶ - شار بیلی شا متاتی

الترجمة ۴ کور^(۱۲) من الشعر تعود الى بغیش ال (اوزتایارا)^(۱۳) والتي

كانت تحت تصرف بل (۶) خانا مدير بغیش افرض ندين توم شمش بن بلیل شار اوشور

المتحدر من سن ایلانی • ففی شهرایارو الشعر ۴ کورو بمقیاس بغیش فی اور فی

مخزن الجوب علیه (اي المدين) ان يعيده (الشهود الکاتب^(۱۴)) اور • شهر

کسلیمو الیوم الثامن السنة الثامنة والعشرون من حکم دارا ملک بابسل ملک

البلدان^(۱۵) •

(۱۲) حوالي ستمائة لتر •

(۱۳) لقب ایرانی ما يزال معناه مجهولا حتى الان •

(۱۴) الکاتب هنا هو المدين نفسه •

(۱۵) سنة ۴۹۴ قبل الميلاد •

وهكذا ، وطبقا للوثيقة موضوعة البحث ، افترض بفيش ستمائة لتر من الشعير عن طريق مديره • وكان على المدين ان يعيد الشعير ، مستعملا مقياس الدائن في نهاية خمسة أشهر •

ومع ان هناك احتمالا في ان الملك يعتبر بصفة اسمية المالك الاعلى لكل الارض في الامبراطورية الاخمينية ، فان المصادر لا تحتوي على براهين من هذه النوعية^(١٦) قابلة للجدل •

ولما كانت هناك اقاليم جديدة قد تم افتتاحها ، فان بعض الاراضي ، وافضلها على وجه الدقة ، قد اغتصبت من السكان الهالكين ، ووزعت في صفة مزارع كبرى كاملاك موروثه وغير قابلة للتحويل بين أعضاء العائلة الملكية ، واصدقائهم وورفاق المجلس واقارب الملك ، وضباط الادارة البارزين ، والاشخاص الذين أدوا خدمات ممتازة للملك • ولم يستطع كورش وقيصر بعد ان يوطدا فعلا اركان امبراطوريتهما ، وقد حافظا على كل المؤسسات والعادات المحلية ، ولكن بعد سنة ٥٢١ قبل الميلاد ، وهي السنة التي شهدت تطبيق اصلاحات دارا الادارية والمالية ، احتل الفرس كل المراكز الرئيسية في الجيش ، والمراكز الاستراتيجية وادارة الاقطار المفتوحة ، واشغلوا مناصب المرازبة وأمري الحصون والحاميات ، ومحافظة المدن ، ووظائف رجال القضاء وغيرها^(١٧) •

(١٦) انظر جي • كاردشيا : سجلات موراشو باريس ١٩٥١ ص ٦-٧ ، ايلرز ١٩٣٤ ص ٩٥ • وهو يميل الى الرأي القائل ان استيلاء الفرس على بلاد بابل قد أعقبه إعادة توزيع الاراضي ، ولذلك فان كل الارض بكاملها أو القسم الاعظم منها قد غدا ملكيا ، أي ملكا لندولة • ومع ذلك فمن المحتمل بأن الاخمينيين لم يتصرفوا بكل الاراضي في الاقطار المغلوبة اعتباطا ، بل انهم صادروا الاقطاعات الكبرى للمنوك السابقين عندما لم يخضع هؤلاء للفاتحين بحض ارادتهم الحرة ، وكذلك اقطاعات النبلاء في المناطق المجاورة لهم مباشرة •

(١٧) مثال ذلك كروكمان : النصوص القانونية والادارية في العصر البابلي الحديث لينزغ ١٩٣٣ عدد ١٨٥ ، ١ • ث • كلاي : النصوص التجارية لاولاد موراشو المؤرخة في حكم دارا الثاني فلادلفيا ١٩٤٠ ، كلاي : المعاملات القانونية



وتضم مصادرنا دليلا على وجود اضعاف مضاعفة من المزارع الواسعة المملوكة الطبقة النبلاء من الفرس • ويبدو من المعاملات الفردية والرسائل التي كتبت باللغتين البابلية والارامية ان النبلاء الفرس قد توطنوا في أغنى مرزباتين من مرزبات الامبراطورية الاخمينية ونخص بهما بلاد بابل ومصر ، حيث حصلوا على مزرع ذات مساحات واسعة كانت تزرع بعمل الرقيق او تعطى بالاجارة • وتعطى هذه الوثائق صورة كاملة عن اغتصاب الاراضي العائدة الى الناس المغلوبين من قبل افراد الطبقة الارستقراطية الفارسية • فالاراضي القائمة حوالي « نفر » قد تم توزيعها على النبلاء الفرس (١٨) •

وكانت الحالة في المناطق الاخرى من بلاد بابل مماثلة تقريبا فعلى مقربة من « اوفيس » (١٩) في بلاد بابل توجد قرى تعود الى باريستيس زوجة داود الثاني (*) • وقد نستج من كلمات « زينفون » (٢٠) ان الارض كانت تزرع بواسطة الارقاء • وكان المرازبة والضباط الآخرون البارزون ، يمتلكون

والتجارية من عهود آشور وبابل الحديثة والفارسية في نفر ١٩٠٨ ، جورج كونتينو العقود في العهود البابلية الحديثة ، والاخمينية والسلوقية باريس ١٩٢٩ ، شتراسماير ، المصدر السابق ، كمبل تومبسون نصوص بابنية لندن ١٩٠٦ •

(١٨) • ايلرز BKU لايبزغ ١٩٤٠ عدد ١ ص ١٢ مثال ذلك ارتمرغا ، وبغيمري وغيرهم من الفرس ، وكذلك الملكة بريستيس و « سيدات القصر » كانوا يملكون مقاطعات واسعة في منطقة « نفر » • ت • كلاي : الوثائق التجارية لاولاد مروشو في نفر المؤرخة في عهد دارا الثاني فلادلفيا ١٩١٢ • وفي بعض الاحيان كانت للمزارع أسماء فارسية وهي مدينة بذلك الى اصحابها (ذات المصدر) بت بغداتي ، بت اوشتانا ، بت بارسا ، بت بري سا ومعناها « بيت بغدات ، وبيت اشتانا ، وبيت الفرس الخ » • وكانت هذه المزارع تقع في مناطق نفر وبابل وربما في أماكن أخرى • انظر ايلرز وكاردشيا في المصدرين السابقين •

(١٩) UM ٢ : ١ ، ٥٠ ، ٦٠ ، ٧٥ ، ١٣٣ TMHC ١٨٥ • زينفون الصعود ٢ : ٢٤ ، ٤٧ •

(٢٠) زينفون : الصعود ٢ : ٤ ، ٢٧ •

(*) اوفيس Opis من المدن القديمة في العراق تقع على الضفة الشرقية من نهر دجلة على أكثر تحديد ويعتقد ان موقعها كان في الموقع الذي قامت فيه قادية سامراء التي ما تزال خرائبها قائمة الى اليوم جنوبي سامراء •

القصور والساحات المعدة للقنص ، والميروج والمقاطعات الكبرى^(٢١) في بلاد فارس ، وفي آسيا الصغرى ، وسوريا ، وفينيقيا وغيرها من البلدان . وكان هؤلاء يستخدمون عمل الرقيق في مزارعهم الكبرى^(٢٢) . وكانت الطريقة التي يدار بها هذا النوع من المزارع الكبرى قد صورتها بكل جلاء رسائل « ارسام » مرزبان مصر ، والنبلاء الفرس الآخرين الى مدرائهم . وتتألف هذه الرسائل في الدرجة الاولى من تعليمات الى المدير تتعلق بجباية الرسوم وإدارة العيد .

وتظهر الوثائق ان « ارسام » تملك اموالا عقارية واسعة في مصر السفلى ومصر العليا على حد سواء ، وكذلك في ست مناطق مختلفة في الطريق من سوسة الى مصر ، من بينها املاك في اربيل ودمشق^(٢٣) . وكانت في مصر أيضا مقاطعات زراعية كبرى مملوكة للاميرين « فروغي » و « ورفيش » وغيرها من النبلاء الفرس^(٢٤) . وكانت هذه المزارع تدار من قبل المصريين ، وتزرع بمساعدة ال « غردا » الذين كانوا يجندون من الناس الذين اخذوا اسرى خلال القضاء على الانتفاضات التي حدثت في مصر ، أو من الاجانب الذين كان يؤتى بهم من الاقطار الاخرى بالقوة ثم يسترقون .

وبالاضافة الى ذلك ، تملك « ارسام » في نفر قطعانا كبيرة من الاغنام والماعز التي اجرها الى مزارعيه . مثال ذلك ان ارسام اودع في سنة ٤١٣ قبل الميلاد وعن طريق مديره ، ٢٣٨١ رأسا من الاغنام والماعز^(٢٥) الى رعاة مختلفين في مدى

(٢١) هيرودتس : ٣ : ١٢٥ زينفون ٣ : ١ ، ٢٥-٢٧ الخ .
(٢٢) دياكونوف : مزارع الرقيق العائدة للنبلاء الفرس VDI عدد ٤ ، ١٩٥٩ محمد دندماييف : الارقاء الاجانب في مزارع ملوك الاخمينيين ونبلائهم موسكو مجلة تروود ج ٢ ، ١٩٦٣ .

(٢٣) ج . ر . درايفر : الوثائق الآرامية في القرن الخامس قبل الميلاد اكسفورد ١٩٥٧ عدد ١ ، ٦ ، ١٢ . كذلك تشير الوثيقة TCL ١٣ ، ٢٠٣ الى حقل ارسام بجوار « نفر » .

(٢٤) ج . ر . درايفر : الوثائق الآرامية ١٠ : ١-٤ ، ١١ : ١-٤ ، ١٢ : ١-٧ .
(٢٥) لغرض المقارنة قد يكون من المهم أن نلاحظ ان « ثوتانتخييس » مرزبان بلاد بابل كان يملك ١٦٨٠٠ حصان من غير الخيول المعدة للحرب ، وأربع قرى

خمسـة أيام • وفي سنة ٤٠٣ قبل الميلاد عهد بالف وثلثمائة وثلاثة وثلاثين رأسا من الغنم والماعز (٢٦) خلال يوم واحد •

وفي بلاد بابل ومصر ، وربما في اقطار اخرى ايضا ، كان الفرس يؤلفون أكبر طبقة من ملاك الرقيق (٢٧) واقطاب الاراضي (٢٨) كذلك تملكوا دور السكن والمخازن والاموال العقارية الاخرى (٢٩) •

وكان الفرس يشعرون بانهم آمنون في بلاد بابل الى درجة ان شخصا يدعى « بغميري بن مثرديتس » استأجر بيت موارشو التجاري لمدة ستين سنة ، وكذلك حقلا مزروعا بالقمح وكالة ، وحقلا اخر ورثه بعد وفاة عمه « رشنـدات » • ويقع كلا الحقليـن على ضفاف قناة « سن » وقناة « شـلختي » المجاورة لحقل « رشومباتيش » الفارسي •

كذلك أـجر بغميري مساكن سكنية في « مقاطعة غالبا » • وقد دفع وكلاء بيت موارشو كل بدل الايجار عند توقيع العقد ، وكان الايجار يبلغ ١٢٠٠ كورو من التمر (أي حوالي مائة وثمانون الف لتر) • وبالإضافة الى ذلك تمهد آل موارشو ان يحولوا كل الحقول المستأجرة الى بساتين (٣٠) •

كبيرة تقع في السهل وكلها معفاة من الضرائب والرسوم وذلك لمساعدة هذه القرى على توفير الطعام للكلاب من نوع هندي كان يحتفظ بها هذا المرزبان [هيرودوتس ج ١ ص ١٩٢] •

(٢٦) BE ١ : ٩ ، ١٠ : ١٣٠ ، ١٣١ UM ١ : ٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨

(٢٧) درايفر الوثائق الآرامية ٧ ، ٩ ، ١١ •

(٢٨) UM ١ : ٢ ، ٨٤ ، ٩٣ •

(٢٩) طبقا لعقد من مدينة بابل مؤرخ سنة ٤٨٥ ق م • أجر « ارباتيـم الفارسي

بعض مخازنه عن طريق مديره وهو بابلي (VS ٤ : ١٩١) • وفي سنة

٤٨٦ ق م • أجر الفارسي « اربامخر بن برتاسامر » دارا في « بورسيبا »

كامبل تومبسون فهرس الألواح البابلية الاخيرة في مكتبة بودليان ، لندن

١٩٢٧ (١) ١٢٤ [واشترى الفارسي « برتمو » بيتا في مدينة بابل (DAR

٣٧٩ ، ٤١٠) • وأجر « تيراكم بن بغبان » مخزنه في نفر بمبلغ ٢ كورو

(٣٠٠ لتر) من الشعير لمدة سنة واحدة (BE ٩ ، ٥٤) •

(٣٠) BE ٩ : ٤٨ كتب العقد في نفر في سنة ٤٢٩ ق م • بحضور أم بغميري

واسمها « اساغيل – بنينت » وهي امرأة بابلية كانت أرملة الفارسي

مثرديتس • انظر كاردشيا : سجلات بيت موارشو ص ١٣٣ •

وهناك وثيقة أخرى^(٣١) مؤرخة في مدينة بابل سنة ٤٢٣ ق.م. تسجل استئجار حقله المزروع قمحا (شاشي زيري) من قبل الفارسي « اوخياغام بن برناك » من مقاطعة « كوغردي » والذي كان يقيم آنذاك في مقاطعة « خشتي » . وهناك املاك عقارية واسعة بصفة خاصة كانت ملكا للامراء (ماريتي) ولاولياء العهد (مار شرتي) وللملكات .

وكما أكدت ذلك الوثائق من بلاد بابل ومن مصر ، كان لهؤلاء محاكمهم الخاصة بهم ، وكذلك هيئات الموظفين والمدراء والحرس والموظفون القضائيون والاداريون الخاصون بهم^(٣٢) وكذلك النحاتون والصناع الآخرون^(٣٣) . بل كان الأمير « ارسام » يحتفظ حتى بقوات مسلحة تحت تصرفه .

وتوفر الوثائق من « نفر » شاهدا على حقيقة العلاقات التجارية التي كانت قائمة بين الامراء والملكات من الفرس وبيت موراشو التجاري . فقد كان الامراء والملكات وسيدات البلاط غالبا ما يؤجرون بيوتهم وحدائقهم الى بيت موراشو والى اشخاص آخرين^(٣٤) .

(٣١) UM ١ : ٢ ، ٥٥ .

(٣٢) نفس المصدر ١ : ٢ ، ٥٠ ، ٦٠ ، ٧٥ ، TMHC ١٨٥ BE ٩ : ٧٥ ، ٨٣ ، ٨٤ . درايفر : الوثائق الارامية ١٠ ، ١٢ مايسنر « بارسياس ١٩٠٤ ص ٣٨٤ » .

(٣٣) مثال ذلك انه كان للامير ارسام نحاتون خاصون له . وكان أحدهم يعمل في سوسه حيث أرسل من مصر لصنع المزيد من التماثيل (درايفر المصدر السابق ٩ : ١ ، ٣) وكان للامير قمبيز عبد ينحت الحجر : كورش ٣٢٥ ، ٥ .
(٣٤) هناك وثيقة من نفر مؤرخة في السنة الحادية والثلاثين من حكم ارتخشريش الاول (BE ٩ ، ٢٨) تسجل تأجير أراض وبساتين تعود الى « بيت احدى سيدات القصر الى بيت موراشو » وطبقا لوثيقة أخرى ([THMC ١٨٥]) ٣١٧ كورو ، ٢ بان ، و ٣ ستو من الشعير (حوالي ١٩٠٩٥ لترا) و ٥ كورو ، ٢ بان ، و ٣ ستو من الحنطة (حوالي ٨٣٥ لترا) دفعت الى الملكة باريستيس والى مديرها كبديل ايجار لجزء من أرض مؤجرة . وقد وقع العقد بحضور انظر كاردشيا : سجلات بيت موراشو ص ٩٥-٩٦ كذلك انظر UM ٥٠ ، « اشتبازان » قاضي محكمة قناة سن ونبومت اوبالط قاضي بيت باريستيس . ٦٠ ، ٧٥ التي تسجل تأجير أراض غدا نافذ المفعول من قبل باريستيس .



وكان الفرس انفسهم - كما يشاهد من رسائل ارسام والوثائق الاخرى - يسكنون في مدن كبيرة من أمثال بابل وسوسة وغيرها . ولما كانوا لا يرغبون في ان يخصصوا انفسهم للامعال التجارية ، فقد كانوا يفضلون ان يحيا حياة رعية ، في أماكن بعيدة جدا عن المناطق الريفية ، على ايراداتهم من املاكهم العقارية التي كانت تدار من قبل مدرائهم^(٣٥) .

وكانت الاموال العقارية التي تعود الى أفراد الطبقة الفارسية النبيلة . معفاة من الضرائب وذلك بالاستناد الى الوثائق . ومع ذلك فقد وجد في عهد حكم الاخمينيين نظام للزمة الاراضي قائم على أساس منح قطع من الاراضي يمنحها الملك الى محاربيه بشرط اداء الخدمة . وكان هؤلاء المحاربون يتسلمون القطع بصفة جماعية في كل المناطق . وكانوا يخضعون للخدمة العسكرية ويدفعون ضرائب الى الدولة . كذلك كانت الارض تمنح ، بشرط الخدمة ، الى موظفي الدولة حتى أوطأ طبقة منهم^(٣٦) .

وكانت هذه الممتلكات تطلق عليها الكلمة الايرانية (بفا)^(٣٧) وعلى اصحابها ان يدفعوا الضرائب^(٣٨) .

عن طريق مديرها . ووفقا للوثيقة BE ١٠ ، ٥٩ استؤجر حقل «ابن الملك» من قبل مديره «لباش» الذي دفع ٢٩٤ كورو (حوالي ٤٤١٠٠ لتر) من الشعير كبذل ايجار .

(٣٥) وهكذا تحتوي احدى الرسائل التي كتبها الامير «فروغي» الذي كان يقيم في بابل على شكوى مؤداه ان ايراد مزرعته المصرية قد تدهور [درايفر : الوثائق الارامية ١٠٠٠ ، ١ ، ٢] . وتبين رسائل ارسام وغيره من النبلاء انهم في وقت كتابة تلك الرسائل لم يكونوا في مصر وانما في بابل أو سوسة (المصدر السابق ٩ : ١ ، ٣ ، ١١ : ٣ ، ٥٠٥ كولي : اوراق البردي الارامية في القرن الخامس ق م . اكسفورد ١٩٢٣ ، الاعداد ٢٧ ، ٢-٣ ، ٣٠ ، ٤-٥ ، درايفر ١٣ ص ١١ .

(٣٦) درايفر الوثائق الارامية .

(٣٧) المصدر السابق ص ٣٩-٤٠ .

(٣٨) المصدر السابق ٨ .

وفي بابل كانت المنفعة المستخلصة من مثل هذه الارض تسمى « الكو » (٤٠) ،
اما في المصادر الآرامية فقد وصفت بكلمة مقاربة هي «هلوك» (٤١) .

واعادة توزيع الاراضى الذي طبقه الاخمينيون قد نتج فى صورة اصناف
مختلفة من الاملاك التى سميت فى المصادر والوثائق البابلية باسم « بت كشتى » ،
بت سيسى ، بت نركبتى وغيرها . فهذه الاملاك من الاراضى كانت تمنح الى
العسكريين الذين يكونون عرضة للخدمة العسكرية بصفة رماة سهام وخيالة
وسائقى عربات بالتعاقب (٤٢) .

وكان الاشخاص الذين يملكون مثل هذه الاملاك ملزمين ايضا
بدفع الضرائب نقدا او عينا ، فى صفة خمور وزيت وطحين وغيرها .

وكانت الخدمة العسكرية قد فرضت فى حكم قميز ان لم يكن ذلك
فى عهد كورش . والرأى القائل انها لم تذكر فى الوثائق قبل عهد دارا الاول
رأى خاطئ كما يبدو (٤٣) . وعلى هذا فان عبارة «بت كشتى» التى تعنى

(٤٠) انظر مثال ذلك شتراسماير : نصوص الكتابات البابلية فى المتحف
البريطاني . أعمال المؤتمر الدولي الثامن عشر للاستشراق مجلد ٢ ، ١ ليدن
١٨٩٣م الاعداد ٣٠ ، ١٠ ، وما بعدها اكلى شاشاري شا انا موخى زريتى
انيسستم (ايسلاك) « للخدمة الملكية فى الحقول المزروعة انه [معرض لها] »
والعقد مؤرخ فى سنة ٥٢٥ ق.م. انظر ايضا TOL ١٣ : ٢٠٣ ، ٢٩ منو
اينا موخى زتي شو شرو ايبلاخ « كل واحد من (المالكين) سوف يخدم الملك
عن حصته الموروثة » . كذلك ورد فى الوثيقة أيضا ان كل مالك من هؤلاء
الذين خصصت لهم حقول بجوار مدينة نفر ينبغي له أن يدفع الضرائب الى
الملك عن حصته من الارض . والعقد مؤرخ فى سنة ٤٦٣ ق.م. فى نفر . وفى
بعض الاحيان تطلق على العمل لحساب الملك عبارة « دلو شا اكالى = العمل
لحساب القصر » . انظر كلاي : رسائل ، من العصر البابلي الحديث من
ارك . مسلسلات جامعة ييل : نصوص بابلية مجلد ٣ ، ١٣٣ ، ٨ او « دلو شا
شاري = العمل لحساب الملك » النصوص البابلية فى المتحف البريطاني مجلد
٢٢ ، ٢٤٤ ، ١٧ .

(٤١) OLZ : ١٣ ، ٢٠ ، ٧ : ٢٤ .

(٤٢) ايلرز : OLZ : ١٩٣٤ ص ٩٤ .

(٤٣) كوتلا : قوانين الادارة البابلية فى عهد الملك ارتخشريش الاول ، كاردشيا
سجلات بيت موراشو ، ر . ن . فراي : تراث فارس لندن ١٩٦٢ .

« ملكية الارض » قد وردت في وثيقة مؤرخة في عهد حكم قميز^(٤٤) .
وهناك وثيقة اخرى من عهد قميز^(٤٥) . تحتوي على عبارة « بت اسباتوم » وهي
مساوية للعبارة الاكدية « بت سيسى » بصفة جزئية^(٤٦) .

ويرى « سودن » ان الكلمة تهجئة مغلوطة للكلمة [اسبا (اس) توم]
والتي يجب ان تترجم بمعنى (ففصصة !)^(٤٧) ومثل هذا الرأي يبدو غير
مقنع . فالوثيقة موضوعة البحث تناول قطعة ارض تعود الى الملك ، غير ان
استعمالها قد منح الى شخص يدعى « الي اكبي » ثم قام الاخير بتأجيرها لمدة
ست سنوات . وقد زرع قسم من الارض اما الباقي منها فقد بقي ارضا بكرة .
ولا توجد اسباب لاعتبار الارض مرجا من شجر الففصصة ، وان الكلمة
« اسباتم » قد تكونت على اكثر احتمال من الكلمة الايرانية « اسبا » مع اضافة
مقطع الجمع الاكدي وهو « اتم » .

وما عدا ذلك فلا علم لي بوجود وثائق تسجل ايجار امراج شجر الففصصة
ذلك لان قسما من الحقل موضوع البحث لم يحترث اطلاقا وهو
يحمل على الاعتقاد بان كل الحقل كان يوصف بانه « قطعة ارض ففصصة » .
والواضح ان قطعة الارض التي ذكرت في الوثيقة كانت ملكا ممنوحا الى
« الي اكبي » على شرط اداء الخدمة العسكرية .

والشيء الواضح انه خلال القسم المبكر من الحكم الاخميني ، كانت
الارض التي يتعرض اصحابها للخدمة العسكرية كالخيالة مثلا ، توصف في

(٤٤) VS ٨٥ ، ١ . زيرو بت كشتي الحقل المزروع امتلاك السهم . كتبت
الوثيقة في بابل .

(٤٥) VS ٥ : ٥٥ ، ٢ . الوثيقة مؤرخة في سنة ٥٢٣ ق م . في سيبار .

(٤٦) كاردشيا : سجلات بيت موراشو ص ٨ ملاحظة ٧ .

(٤٧) سودن . المخطوطات الاكدية . فايسبادن ١٩٥٩ ص ٧٥ (والففصصة Alfalfa
او الفصة نوع من الشجر - المترجم)

بلاد بابل بكلمة ايرانية ، وان كل النظام القائم للزمة الارض المرتبط بشرط الخدمة قد اوجدته الادارة الفارسية بشكل واضح^(٤٨) .

واخيرا فان الكلمة^(٤٩) الايرانية التي تعطى صوتا غريبا فى الاذن السامية قد تم استبدالها بكلمة اكديّة مساوية لها هي « بت سيسي » .

ومما تجدر الاشارة اليه ايضا ان الارض فى النص موضوع البحث كانت تعتبر جزءا من اموال الملك ، فى حين لم تشر الوثائق المتأخرة الى ان مثل هذه الارض كانت مملوكة من قبل الملك .

وعلى اكثر احتمال فان ممتلكات من هذا النوع كانت تعرف بانها تعود الى الملك اصلا ، وانها اصبحت ترهن فيما بعد^(٥٠) . ويجرى تحويلها ولو ان هناك شرطا ما يزال قائما يقضى بان يستمر المالكون الجدد على دفع الضرائب الملكية وتنفيذ الالتزام بالخدمة .

واخيرا فان قسما من الاراضى كانت تؤلف المال الذى يعود الى الملك فعلا^(٥١) . فهذه الاراضى ما تزال تستغل من قبل عبيد الملك ، بل انها توضع تحت الاجارة غالبا . وهكذا وطبقا لعقد مؤرخ فى سنة ٤٢٠ ق م^(٥٢) فى

(٤٨) وجدت الخدمات المرتبطة بمنح الاراضى فى بلاد بابل منذ أقدم العصور غير ان الاخمينيين اوجدوا بصفة عملية نظاما جديدا انظر كاردشيا : سجلات بيت موراشو ص ٨ .

(٤٩) الكلمة «اسباء ذات صيغة مازية . ومن المحتمل تماما أن يكون نظام الزمة فى الاراضى بشرط اداء الخدمة قد وجد اصلا فى مازي ثم استعارته الادارة الاخمينية .

(٥٠) ايلزر OLZ ١٩٣٤ ص ٩٤ .

(٥١) عن المزارع الملكية فى بلاد بابل انظر مثال ذلك (نصوص متحف اللوفر ١٣ : ٣٠٣ ، ١٥ شي زيرو نكندو لاشاري = الحقل المزروع العائد الى خزينة الملك ، الذى كان فى جوار مدينة نفر UM مطبوعات القسم البابلي فى متحف جامعة بنسلفانيا ١٧٢ ، ١٢ اكلو شا شاري = حقل المنك ، BE بعنة متحف جامعة بنسلفانيا الى بابل ٩ : ٤٦ شي زيرو شا شاشاري = حقل المنك المزروع .

(٥٢) TNHC (أي نص مادي فى مجموعة زوجة العلامة هلبرخت ٢-٣ ليبزغ ١٩١٢ ، كاردشيا : سجلات بيت موراشو ١٦٠ .

« الليل اشتبوا كبي » فى منطقة « نفر » تقدم رموت نورتا احد افراد بيت موراشو يطلب الى « لبلوت » الذى عين مديرا لحقول الملك المزروعة الواقعة على ضفاف عدة قنوات ، بان يؤجر له حقلا يقع بين قناة « بخت ادي تونو » وقناة نرغال . دانو لمدة ثلاث سنوات . وقد تعهد بان يدفع بدل ايجار سنوي مقداره ٢٢٠ كورو من الشعير (حوالي ٣٣ الف لتر) وعشرين كورو من الحنطة (نحو ثلاثة الاف لتر) ، وعشرة كورو من الحنطة المكتسية الاصلية (حوالي ١٥٠٠ لتر) ، بالاضافة الى ثور واحد وعشرة اكباش (٢٣) .

وكانت ارض اوزيووا المستأجرة التي تزرع بالفلال والمزروعات الاخرى ، تعود الى صنف من الاراضي الملكية (٥٤) .

وكانت كل هذه الاراضى التى تقع على ضفاف القنوات الملكية تدر ايرادات كبيرة للملك . وقد ازداد مجموع مساحات الاراضى الملكية فى عهد الاخمينيين زيادة كبيرة بالمقارنة مع العصر السابق الى درجة انه ، فى حالة شراء اموال غير منقولة ، كانت عملية الشراء تتطلب ضمانا بان لا تكون تلك الاموال اى الارض عائدة الى الملك (٥٥) .

وما خلا ذلك كان الملك يمتلك الكثير من القنوات الكبيرة (٥٦) . وتبين الوثائق البابلية ان مدراء الملك كانوا يضعون هذه القنوات للايجار مقابل بدلات ايجار عالية جدا . ففي جوار نفر كانت القنوات الملكية تؤجر من قبل بيت

(٥٣) تبين وثائق نفر ان بيت موراشو التجاري غالبا ما كان يؤجر الاراضى المنكية فى شكل قطع صغيرة الى تابعيهم أو المستأجرين الثانويين : انظر متحف بنسلفانا ٤ ، ١ ، ٥٠ ، ١٥٨ ، ٩ : ٦٣ .

(٥٤) بعثة متحف بنسلفانا أي « مسلسلات بعثة متحف جامعة بنسلفانا فى بابل ٩ : ٦٧ ، ٤ ، ١٠ ، ١٢ ، ٧١ ، القسم البابلي فى متحف جامعة بنسلفانيا ١٢٤ ، ٢ ، ١٥٠ ، ٧ شي زيرو ازبرا شا شاري » عن اراضى « ازبرا » فى العصور الفرثية انظر دياكونوف ولغشيتس : مزرعة ملكية فرثية فى نيسا فى القرن الاول قبل الميلاد VDI ١٩٦٠ العدد ٢ ص ١٩ ، ٢٥-٣٠ - المحرر

(٥٥) وهكذا نجد مثالا على ذلك فى وثيقة من «دليات» مؤرخة فى عهد حكم دارا الاول



موراشو الذي كان بدوره يقوم بتأجيرها الى جماعات من صغار اصحاب الاراضي .

وعلى هذا وطبقا لاحدى الوثائق^(٥٧) المؤرخة في سنة ٤٣٩ قبل الميلاد ، وفي مركز « رد مخو » بمنطقة نفر وقع سبعة من اصحاب الاراضي على عقد مع اليل شوم ادين بن موراشو ، وبلناصر بن اوشيزيب ، وادين بن (لم يحفظ اسم ابيه لان جزءا من الرقيم قد تكسر) . ويعطي العقد اصحاب الاراضي الحق في ارواء حقولهم خلال ثلاثة ايام شهريا (من اليوم الثانى عشر الى اليوم الخامس عشر) واستعمال ماء اقناة التى كانت « ملكا للملك » ابتاش بتوشا شاري) .

وعند الدفع كان على اصحاب الاراضي ان يقدموا ثلث الحاصلات والفواكه . كضريبة ماء « عن الاراضى المروية » وثلث شاقل من الفضة عن كل كورو من الاراضي المروية^(٥٨) وثلثى شاقل عن كل كورو من الاراضى المشطبة؟^(٥٩) .

واذا لم يحدد المزارعون الذين يستخدمون الماء لارواء الاراضي ففى العقد فان بدل الايجار سوف يرتفع وفقا لذلك . أما في الحالة التى يستعملون فيها الماء بكمية اوفر وزيادة عن المدة المحددة فى العقد ، فان عليهم ان يدفعوا غرامة مقدارها خمسة میناس من الفضة دون امر من المحكمة .

وطبقا لوثيقة اخرى^(٦٠) من نفر بلغ بدل ايجار الري ربع حاصل التمور .

تسجل بيع حقل مزروع ، وقد اعطي ضمان بأن الحقل ليس من املاك الملك
١٧١ : ٦ شي زيرو لاشا شاري شواو .

(٥٦) عن القنوات الملكية في بلاد بابل انظر مسلسلات بعثة متحف جامعة بنسلفانيا

١٣ ، ٥٨ ، ١٦ : ٢ ، ٦ ، ١٤ والقسم البابلي في متحف جامعة بنسلفانيا

(٥٧) مسلسلات بعثة متحف جامعة بنسلفانيا في بابل ٧ : ٩ .

(٥٨) ثلاثة عشر ألف متر مربع .

(٥٩) معنى هذه الكلمة غامض .

(٦٠) مسلسلات تنقيبات بعثة جامعة بنسلفانيا في بابل ٧ : ٩ .

بين المعلومات التي وردت في موفات الكتاب اليونانيين والرومانيين وفي الانجيل والوثائق المصرية ان ملوك الفرس كانوا يملكون ايضا قناة « اكس » في اسيا الوسطى ، وغابات في سوريا ، وايرادات صيد الاسماك في بحيرة موريس بمصر وكذلك مخازن في اقطار اخرى من الامبراطورية وعلى الاقل في بلاد بابل ومصر^(٦١) . وهناك سبب يدعو ايضا الى الاعتقاد بانه كانت توجد في بلاد بابل مزارع المدواجن تعود ملكيتها الى الملك^(٦٢) .

تبرهن المعلومات التي اعطيت قبلا على حقيقة ان النبلاء الفرس قد اغتصبوا الاراضي والاموال الاخرى التي كانت مملوكة في الاصل لسكان البلاد المفتوحة . فطبقا للسجلات المصرية القديمة^(٦٣) انه بعد احتلال البلاد من قبل المايزين (اي الفرس) امتلأت الاراضي والجزر بالبكاء وانه لم يبق واحد يسكن البيوت . ذلك لان المايزين قد امتلكوا بيوت المصريين وسكنوا فيها .

وينبئنا كتاب نحيا^(٦٤) ان في مقاطعة « يوده » الفارسية رهن الكثير من الناس حقولهم وكرومهم وبيوتهم ليتفادوا الموت جوعا ، او انهم اقترضوا الفضة ليدفعوا ضرائب الملك ، بل تخلوا حتى عن اولادهم وبناتهم وحولهم الى رقيق . وكان سكان « يوده » يتشكون بانهم لا يقدررون على اقتداء اولادهم من الرق او استعادة كرومهم وحقولهم من الدائنين .

وتبين الوثائق المستحصلة من بلاد بابل ان كثيرا من سكان هذه الولاية اضطروا الى رهن حقولهم وبيوتهم للحصول على الفضة اللازمة لتسديد

(٦١) هيرودوتس ج ٢ : ١١٧ ، ١٤٩ اصحاب ناحوم ٢ ، ٨ ، ٢٥٦ .
(٦٢) مثال ذلك ما ورد في تنقيبات جامعة بنسلفانيا ١٠ : ١٢٨ ، ١٦-١٥ ، والقسم البابلي في جامعة بنسلفانيا ٢ : ٦٣ ، ٢٥ و ٧٦ ، ٢٧ وتشير الوثيقة ١٦٣ ، ٢ الى شخص يدعى خنوبنا عين لتربية الدواجن العائدة الى الملك = اشورات لا شاري .

(٦٣) شبيغنبيرغ : اليوميات المصرية القديمة على ورق البردي ٢١٥ المكتبة الوطنية في باريس . دراسات الوثائق المصرية القديمة لايبزغ ١٩١٥ ص ١٨-٢٠ .
(٦٤) نحيا (ناحوم) الجزء الخامس ٣-٥ .

الضرائب الى الملك • وفى كثير من الحالات لم يكونوا قادرين على استعادة املاكهم ، وبذلك اصبحوا من العمال المأجورين الذين لا يملكون الارض ، وكانوا فى كثير من الاحايين يجبرون على تحويل اولادهم الى ارقاء • وطبقا لبعض المعلومات المصرية^(٦٥) كانت الضرائب ثقيلة الى درجة ان الفلاحين كانوا يهربون من الارياف الى المدن ، لكن الملوك يعتقلونهم هناك ويعيدونهم الى الارياف بالقوة •

ان الحقيقة الواضحة التى تبين ان الاقطار التى استولى عليها الفرس كانت مرغمة على ان تدفع سبعة الاف وستمئة طالين بابل من الفضة^(٦٦) من مجموع الضريبة التى بلغت مقدار اربعة عشر الف وخمسمائة وستين طالين ، تبثنا بكل غزارة عن امكانيات التطور الاقتصادى المحلى • ذلك لان انقسم الاعظم من هذا المبلغ يذهب الى الخزينة الملكية ويظل هناك لعشرات من السنين • ولا يجد سوى قسم ضئيل غير مهم من الفضة سبيله فى العودة الى الاقطار التى كانت تخضع للحكم الفارسي ، وذلك فى صفة مرتبات تدفع الى المحاربين وإلى الموظفين الملكيين^(٦٧) • ومثل هذا من شأنه ان يقف عقبة فى طريق تطور السلع وعلاقات سوق النقد ••

وكما يشاهد من عدد من الوثائق البابلية كان نقص كميات الفضة فى عهد الحكم الاخمينى يؤدى احيانا بالناس الى الالتجاء الى المقايضة مثال ذلك مقايضة التمور بالشعير وما شاكلها •

وبالإضافة الى تسديد الضرائب بالفضة او عينا كان رعايا الملوك والنبلاء يجبرون على ارسال اولادهم فى صفة ارقاء للعمل فى بيوت الملوك والنبلاء الفرس بصفة خبازين وطباخين وحملة الكؤوس ، وبوابين واطباء وخصايا

(٦٥) نبي • سيدي : نصوص القوانين المصرية هامبرغ ١٩٥٦ •

(٦٦) هيرودوتس الجزء الثالث ص ٨٩ وما بعدها •

(٦٧) التهايم وشتايل : اللغة الارامية فى عهد الاخمينيين فرانكفورت - مين ١٩٦١ - ١٩٦٢ ص ١٠٠ وما بعدها •

وغيرهم • فقد كانت بلاد بابل وحدها مرغمة على ان تزود الملك الفارسي
بخمسمائة فتي سنويا كنوع من الضريبة^(٦٨) •

وهناك اقطار اخرى كانت فى ذات الوضع^(٦٩) • ويحدثنا كتاب
« ايستر » بان رعايا الاخمينيين كانوا يجبرون على ارسال مئات النساء الى
الملك الفارسي بصفة محظيات •

واخيرا فقد استعبد الاخمينيون كل القبائل والسكان فى مناطق ومدن كثيرة
حين ثار هؤلاء ضد الحكم الفارسي ، واغتصبوا اراضيهم وجعلوها ملكا للدولة •
لقد انتقل العديد من الموظفين ورجال الاعمال من مجال العمل المنتج
وراحوا يعيشون متطفلين يستغلون كدح الفلاحين والحرفيين • وقد اثرت هذه
الاورضاع كلها فى تطور القوى الانتاجية فى هذه الاقطار • كذلك يجب التذكر
بان مناطق واسعة من الاراضى الخصبة قد غدت ملكا اما المفرس او للمستمرعين
العسكريين •

ولقد نجمت عن هذا زيادة حادة فى مقدار الناس الذين جردوا من تملك
وسائل الانتاج ، وربما استخدمت هذه الزيادة واحدا من الاسباب التي ادت الى
ارتفاع فى الاسعار بلغ خمسين فى المائة لمواد مختلفة من المواد الاستهلاكية ،
كما لاحظ ذلك دوبر شتاين^(٧٠) ، فى بابل اثناء الحكم الفارسي •

ولقد تميز العهد الاخمينى بتغيرات ملموسة فى نظام ضرائب المعابد •
فاذا كان الملوك الاكديون وافراد عوائلهم كانوا يدفعون جملا سنويا للمعابد
بالذهب او الفضة او المواشى وغيرها ، فان الاخمينيين لم يكونوا يدفعون اى جمل
او نذر •

(٦٨) هيرودوتس : ٣ : ٩٢ انظر ايضا ٩ : ٥١ •

(٦٩) هيرودوتس ٦ : ٩ ، ٧ ، ٣٢ بلوتادك ٢٦ ، ٢٧ •

(٧٠) ف • دوبرشتاين : الاسعار المقارنة فى بلاد بابل فى العصر الاخير AJSL
٥٦ ، ١٩٣٩ ص ٢٠ وما بعدها •

وكان يندر ان يتدخل ملوك الاسرة الاكدية الحاكمة فى شؤون المعابد ، كما ان مشاركة هؤلاء الملوك فى الايراد السنوي للدولة كانت ضئيلة ، وعلى العكس من ذلك كانت المعابد تتلقى الاراضى والعبيد وغيرهم كهدايا من الملوك . اما فى عهد الاخمينيين فان الصورة كانت مغايرة تماما . ذلك ان المعابد اصبحت الآن ملزمة بان تدفع الى الدولة مقادير كبيرة من الضرائب فى صفة منتج طبيعى ، كالاغنام والماعز والمواشي ، والشعير والسسم والتمور والخمر والجمعة والتوابل ، والزيت ، والزبدة ، واللبن والصوف ، وان تقوم ايضا بتهيئة العلف للمواشي الملكية ، والاقوات لموظفى الدولة ولعمال المزارع الملكية .

فقد كان على المعابد الكبرى ان تقوم بصفة منتظمة بتوفير مئات الرؤوس من الماشية ، ومئات الالوف من التار القمح للمائدة الملكية [انا نبتانى شا شاري] . وما عدا هذا كانت المعابد عرضة لاعمال الخدمة ، اذ كان عليها ان تبعث بفرق من خمسمائة رقيق او اكثر (من ازراع والرعاة والبستانيين والتجارين وغيرهم) للعمل فى البيت الملكى . وكان عبيد المعابد يربون الماشية ويطعمونها ويجزون اصوافها وشعورها ، ويصنعون الآجر للقصر ، ويقطعون القصب وما الى ذلك من الاعمال .

ولغرض ضمان تنفيذ التزاماتهم للدولة كان يعين ممثلون خاصون للملك ، ووكلاء ماليون ملكيون فى ادارة المعبد ، وليروا ان كل الضرائب قد تم دفعها بكاملها وفى المدد المحددة لها ، وان كل الخدمات قد انجزت فى اوقاتها حقا .

وكان يعهد بمراقبة اموال المعبد الى موظفين ملكيين ايضا وغالبا ما يقوم هؤلاء بتفتيش المعبد . كذلك كان الموظفون الملكيون يقومون بمراقبة عمل ارقاء المعبد الذين يبعث بهم للقيام باداء عمل اجبارى للدولة .

ان هذه الوقائع تأتى مطابقة تماما مع السياسة العامة للاخمينيين ازاء المعابد . فقد كانوا يتطلعون بشراهة الى انقاص ايرادات المعابد دون ان يجرحوا المشاعر الدينية لاهالى البلاد المفتوحة .

وهكذا فعندما احتل قمييز بلاد مصر اوقف تدفق الهدايا المستمرة التي كانت تناطر على المعابد فى عهد حكم فراعنة الاسرة السادسة والعشرين • ولم يسمح لسوى ثلاثة معابد لاستعادة ايراداتها(٧٠) •

يبدو ان التبدلات التى حدثت فى العلاقات الزراعية وفى نظام الضرائب الذى بحثه قبلا ، كان يمثل ميزة خاصة ليس لبلاد بابل حسب بل على الاقل لأكثريه الاقطار الاخرى ذات المستوى العالى من التطور الاقتصادى التى ادمجت فى الامبراطورية الاخمينيه

الفصل الحادي عشر

ارض المدينة في بلاد بابل

في العهد السلوقي (*)

بقلم : سر كيسان ١٩٥٣

لو اراد دارس النظام الاجتماعي الاقتصادي في الامبراطورية السلوقية ان يتحرى عن الاوضاع الزراعية فيها وان يستخلص معلوماته من المصادر اليونانية وحدها ، فان كل ما سيجده تحت تصرفه لا يتجاوز عددا محدودا من النصوص المقتبسة من آسيا الصغرى واكثر بقليل من المناطق الاخرى . فالكتابات في آسيا الصغرى وحدها (ونادرا ما توجد كتابات اخرى) تحتوى معلومات عن الحالة الزراعية . . . ويبين الدليل المتوفر ان الارض يمكن ان تمتلك من قبل الملك او من قبل المدن ، ولكن ملكية قطع فردية يمكن ان تتغير (فالارض الملكية يمكن ان تنتقل ، كقاعدة ، الى المدن) .

كان العمل في الارض يتم من قبل (المواطنين جبراً)

(*) نسبة الى « نيكاتورسلوقس » كبير قادة الاسكندر المقدوني الذي تولى الحكم في بابل بعد وفاة الاسكندر فيها سنة ٣٣١ قبل الميلاد وقد أصبح العراق وسوريا الكبرى كلها تابعة الى سلوقس الذي حكم من ٣١٢ الى ٢٨٣ ق.م . وقد بنى سلوقس مدينة جديدة سميت باسمه سلوقية تقع على نهر دجلة قرب منطقة الدورة جنوبي بغداد وتعرف آثارها باسم « تل عمر » مقابل سلمان باك ، فقدت هذه المدينة هي عاصمة الدولة السلوقية وانتقل أكثر سكان بابل اليها . نشر الكاتب هذا البحث في مجلة VDI ١٩٣٩ عدد ١ ص ٥٩ - ٧٣ .

(*) وضعها الكاتب أصلاً باللغة اليونانية وهي تعني العبارة التي وضعناها لها أعلاه .

الذين كانت طبقتهم الاجتماعية مشابهة للسكان العاملين فى الزراعة فى المجتمعات المدنية وإن بقيت فى كثير من المناسبات مبهمة •

وتعد قضية ارض المدينة فى الدولة السلوقية واحدة من القضايا المهمة كثيرا • فقد كانت قضية ملكية الاراضي بالنسبة للمؤرخين الماركسيين مهمة على الدوام ذلك لان صيغ تملك وسائل الانتاج ولا سيما الارض ، كانت مظهرا جوهريا للعلاقات الانتاجية •

ان البحث عن القضية الخاصة للارض التى تعود الى المدن ، وهي موضوع هذه المقالة ، امر ضروري بسبب الدور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الكبير الذى كانت تلعبه المدن السلوقية باعتبارها مراكز لاستغلال عمل الرقيق ، ولان الملوك فى علاقاتهم بالمدن كانوا يعلقون اهمية كبيرة على ارض المدينة • فقد كانت السيطرة على ارض المدينة تؤلف سلاحا قويا فى السياسة الداخلية التى انتهجها السلوقيون •

فلم تكن الارض التى تخصص للمدينة وتسيطر عليها مصدرا لاياردات الملك الذى كان يتلقى الضرائب حسب ، بل انها كانت مصدرا ايضا لاياردات المواطنين كمجموع وكذلك كمواطنين فرديين •

فما عدا الامتيازات الاخرى التى كانت تمنح الى المدن ، فان هذا الايراد يعتبر هبة ملكية ويحمل المدن على مساندة الحكم الملكى •

ولما كانت المقبسات اليونانية والمعلومات الادبية عن ارض المدينة فى العصر السلوقى قليلة جدا فلابد من تركيز الاهتمام على الوثائق المسماة لذلك العصر • فهذه الوثائق لا تكون دليلا اضافيا الى السجلات اليونانية حسب بل انها تكشف كذلك عن ظاهرة جديدة لم تترك اى اثر لها فى المصادر اليونانية • فالوثائق المسماة هى التى تعيننا على اعادة رسم صورة المدينة البابلية فى العصر السلوقى ، وتكشف لنا عن خطئ آراء اولئك الدارسين الغربيين الذين لم يروا كيانات سياسية مهمة فى الدولة السلوقية سوى « المدينة » الهلنستية •

لقد كان كين المدينة البابلية في ذلك العصر ذا صفة مميزة^(١) . ففي القرن الرابع قبل الميلاد كان يؤلف مجتمعا مدنيا تطور بالتدريج من اختلاط الافراد العاملين في المعابد مع طبقة حسني الحال تقريبا من سكان المدن . فمجتمع المدينة والمعبد هذا كان يشتمل على قسم كبير من سكان المدينة وكان يسمى « المدينة » او « المعابد » [مثلما كان موجودا في الوركاء] . ولم يكن تركيب المجتمع منسقا ولا حاسما . فقد كان هناك تدفق ثابت من القادمين الجدد كان البعض منهم من اليونانيين .

وكان عدد كبير من افراد المجتمع ، وان لم يكونوا كلهم بل وحتى اكثريتهم ، يشغلون دوائر في المعابد لكن خدمتهم في المعبد اجبارية .

وكان معظم اعضاء المجتمع اشخاصا فردين منفصلين عن المعابد وان كانوا مرتبطين بها بوشائج مختلفة . وطبيعى ان التقاليد كانت تلعب دورا مهما ، ذلك لان اجساد الكثيرين من المواطنين كانوا من افراد الاشخاص التابعين للمعبد ، كذلك كانت العلاوات التي تدفع الى المعابد ذات اهمية كبيرة ، وعلى وجه الدقة بعض الالتزامات المعينة التي كان المواطنون يلتزمون بها تجاه اماكن العبادة .

ولكن المشكوك فيه ان تكون الحقوق السياسية الناجمة عن عضوية الفرد في مجتمع المدينة والمعبد ، قد تجسدت بصفة ظاهرة . لقد كانت المدينة تمتلك حكومة ذاتية . وكانت هيئتها الحاكمة - (بخرو) اي « الجمعية الوطنية » تخضع لرئاسة ال (شمو) اي « راعي » او « حامي » المعابد - يبدو عليها انها كانت تتألف من موظفي المعبد .

(١) يستند الوصف الموجز التالي للكيان الداخلي للمدينة البابلية على الدراسة المفصلة لكاتب البحث المعنونة (المدينة ذات الحكم الذاتي في بلاد بابل في العهد السلوقي) الذي نشر في مجلة V.D.I. ١٩٥٢ عدد ١ ص ٦٨-٨٣ . فالمقال الحالي استمرار لتلك الدراسة وملحق لها . ففي البحث الاول اطلق على مجتمع المدينة والمعبد - والذي كان في الواقع من طراز المدينة البابلية في ذلك العصر - اسم « مدينة » . ومثل هذا الاستعمال بالمعنى الجديد كان يبرر طبع الفواصل المنفردة أما في البحث الحالي فقد وجد ان ذلك ليس بالامر الضروري .

ولقد اعترفت الحكومة السلوقية بالاستقلال الذاتي للمدن البابلية ، وان هذه المدن كانت تمنح عددا من الامتيازات من امثال اعفائها من بعض الضرائب والواجبات وحق استعمال نظام الادعاء العام الخاص بها والمستند الى القانون البابلي^(٢) .

وكان الملك ممثلا في المدينة باحد الموظفين (يسمى باللغة الاكدية «بكدو») ، والذي كان ينتخب عادة من بين المواطنين ويكون على قدم المساواة مع الجمعية الوطنية ، بل اعلى منها في بعض الامور

ولقد ظهر مجتمع المدينة والمعبد تدريجيا وقبل السلوقيين بوقت طويل . والمعروف ان المدن المتنازة التي كانت تتمتع بالاستقلال الذاتي الجزئي كانت قد وجدت في بلاد بابل على الاقل في اوائل سلالة سرجون (القرنان الثامن والسابع قبل الميلاد)^(٣) .

وحتى هذا الوصف الموجز يكشف عن تشابه في موقف السلوقيين ازاء المدن البابلية والمدن الهلنستية . فقد كانت الاهداف والوسائل في سياسة السلوقيين واحدة في كلتا الحالتين ، اذ كانوا يمنحون الامتيازات لغرض الحصول على مساندة لحكمهم

ويجب ان تعتبر اعمال البناء التي باشرها السلوقيون في المدن البابلية ،

(٢) سركيسيان الدور الاجتماعي للنظام القانوني والادعائي في بابل الهلنستية . مجلة ايبوس ١٩٥٧ عدد ٢ ص ٢٩-٤٤ - المحرر

(٣) انظر دياكونوف في مجلة VDI ١٩٤٦ عدد ٤ ص ٤١-٥٣ (انظر الان دياكونوف : كراس سياسي بابلي من سنة ٧٠٠ ق.م . في « دراسات تكريم بنولاند سبرغر المعهد الشرقي في جامعة شيكاغو » الدراسات الآشورية ١٦ شيكاغو ١٩٦٥ ص ٣٤٣ وما بعدها - المحرر

كأقامة المعابد مثلا ، جزءا من ذات السياسة • وكان هذا الأسلوب بين اساليب
اخرى قد ورثه السلوقيون عن الاسكندر^(٤)

تصف مدونة انطيوخس الاول^(٥) على رقيم من الطين اعادة المعابد في بلاد
بابل ومنحه اللقب الكامل للملك بابل الشرعي^(٦) وتصور الكتابات في الوركاء
وغيرها^(٧) موقف السلوقيين الوقائي ازاء المعابد البابلية

وكانت صدقاتهم الظاهرة تفسر على الدوام بالنفوذ الهائل الذي كانت المعابد
تمارسه دون منازع • ومع ذلك فان هذا التفسير ليس صحيحا الا بصفة جزئية •
فالواقع ان المدينة والمعبد كانا مرتبطين ارتباطا وثيقا الى درجة انه يستحيل في
بعض الاحيان رسم خط فاصل بينهما^(٨)

(٤) يقول ابيانوس [اناباسيس ٣ : ١٦ ، ٤] انه حينما دخل الاسكندر
مدينة بابل أمر البابليين أن يعيدوا كل المعابد التي دمرها خشارخيش
ومن بينها جميعا معبد « بيلوس » الذي يكرمه البابليون اكثر من بقية
الآلهة الاخرى • وطبقا لما ذكره « سترابو » في كتابه [١٧ : ١ ، ٥] كان
مقدار العمل كبيرا جدا ، وان اعادة المباني لم تكمل في حياة الاسكندر •

(٥) انطيوخس (انطيوخس) الاول ، ثاني ملوك السلوقيين أعقب سلوقس والده
في الحكم وقد دام حكمه ثماني عشرة سنة (٢٨٠ - ٢٦٢ ق.م) وهو واحد
من الحكام السلوقيين في العراق الذين بلغ عددهم ثمانية عشر ملكا - المترجم

(٦) طبقا لهذه المدونة كانت ألقاب انطيوخس الاول كما يلي « انطيوخس الاول ،
الملك العظيم ، الملك القوي ، ملك الكون ، ملك بابل ، ملك البلدان ، حامي
معبدي الالهين ايساغيل وازيدا ، الولد الاول المولود لسلوقس ملك
مقدونيا ، ملك بابل ، وتقول «نهاية الكتابة» « نبو الابن الاول المولود •
فبكرم منك قد يكون الدخول الى «ازيدا» المعبد الحقيقي ، صدقة تجاه انطيوخس
ملك البلدان ، ازاء سلوقس الملك ، تجاه ستراتونيسس زوجته الملكة ، قد
تستقر على شفتيك » [فايسباخ • كتابات الاخمينيين ١٩١٦ ص ١٣٢ •

(٧) كلاي • كتابات متنوعة في مجموعة جامعة ييل البابلية نيوهافن ١٩١٥ العدد
٥٢ ، فالكنشتاين طبوغرافية الوركاء ١ ، الوركاء في العهد السلوقي ليزغ
١٩٤١ ص ٤-٧ •

(٨) يمكن ملاحظة ظاهرة مماثلة بكل جلاء في أقطار اخرى غير بلاد بابل أيضا •



وعلى هذا كانت سياسة السلوقيين بالنسبة الى المدن ان تظل المعابد على مالها من نفوذ ديني ، في حين كان موقفهم ازاء المعابد ينطوى على ثقل مباشر على المدن • والواقع ان المعبد والمدينة شيء واحد بحد ذاته • ويمكن استكشاف موقف مماثل ايضا في معاملة الملوك السلوقيين والهلنستين الاخرين ازاء المدن والمعابد اليونانية^(٩) ولو ان الوحدة هنا بالطبع بين المدينة والمعبد لم تكن تامة كما كانت عليه في بلاد بابل • واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار عدم امكانية التفريق بين المدينة البابلية والمعبد البابلي ، فاننا لا نجد سوى سياسة واحدة بالنسبة اليهما •

وكانت ذات الاتجاهات قد تميزت بها سياسة السلوقيين الزراعية في المدن البابلية • فالمصادر المتوفرة لدينا تتمثل في نصين مسماريين من بلاد بابل في القرن الثالث قبل الميلاد • واقدام وثيقة عبارة عن سجل يومي موجز للاحداث في السنتين السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين من العهد السلوقي (اي سنة ٢٧٦ - ٢٧٤ قبل الميلاد ، تم اقصامه في نص فلكي^(٩) • فالوثيقة مؤرخة في سنة ٢٧٣ قبل الميلاد وكان كاتبها شاهد عيان للحوادث بكل وضوح • وينقلنا السجل الى اواسط الحرب السورية الاولى التي وان كانت قد وقعت خارج حدود بلاد بابل الا انها مع ذلك اثرت تأثيرا سيئا بالغا على رخائها • فقد انتشر الجوع والامر على الوافدة في البلاد ، ودفع بالناس الى ان يبيعوا اولادهم • ولم تكن

ففي المدن السورية (مثال ذلك في دمشق وحلب وحمص والرها ونصيبين) لا يمكن التمييز بين ما يعود الى الدولة او ما يعود الى الاله او بين القصر الملكي والمعبد فلقد بقيت حمص مثلا دولة معبد ومدينة معبد حتى العصر الروماني • (انظر روستوفزف Sehhw ١ ص ٥١٠)

(٩) جملة رسائل ملكية الى المدن الاغريقية من السلوقيين ، من ملك بثنيا من ملوك اثينا ، تزعم ان الامتيازات التي منحت الى المعابد تفيد المواطنين ايضا •

(١٠) نشر النص لأول مرة من قبل ابلنغ وشتراسماير في مقالهما المعنون (زراعة الرقيق في بابل الحديثة) في مجلة ZA ٦ (١٨٩١) ص ٢٣٤-٢٣٨ (نسخة خطية) ثم أعيد نشره من قبل الكتاتين في مقالة اخرى بنفس المجلة ٧ (١٨٩٢) ص ٢٢٦-٢٣٤ ونشر أصل النص وترجمته في آخر طبعة من قبل « سمث » في كتابه «نصوص تاريخية بابلية» ج ١ ص ١٥٠-١٥٩ اللوح ١٨ •

أكثرية سكان المدن في حال أفضل • فقد كان على سلوكية التي تقع على نهر دجلة ، وبابل ، ان تقدما كميات كبيرة من الفضة والمواد الغالية الأخرى إلى الملك لسد حاجاته العسكرية • ومع ذلك فإن الحياة في المدن لم تتوقف • ففي بابل مثلا استمر العمل في بناء معبد إيساغيل دون انقطاع •

والقسم الأول من سجل الحوادث هذا وصف لحوادث السنة السادسة والثلاثين من العصر السلوقي ، وهو يوفر معلومات كثيرة عن التاريخ السياسي (١١)

أما القسم الثاني الذي سنقتبسه هنا بنصه وبترجمته (١٢) فإنه يحتوي على معلومات مهمة عن ملكية الأراضي في مدن بلاد بابل [شتى ٣٧ كام أنتي أو سيلو أرخ إداري ٩ امل مشيري مت أكدي أو امل بكديو مش شاشاري شا ايناشتي ٣٠ كام انا مت سبردو انا مخي شاري اليكو أو اناسيكوكواوا ال شروتو شا اينما مخي نير ادغلات اتيرو مش ني ملك شبي بشتاش نوانا مخي امل ماري مش بيلي شي ؟ ري تشريتي اومي ١٢ كام امل ماري بيلي انا سيلوكواوا اوشيـــــ مش أرخي شياتي امل مومائيري مت أكدي شى نومون • شا اينما شتي ٣٢ كام اينما تعمي شا شاري انا كرومات امل بابيليا ش ••• امل بارسيبايا ش أو امل كوتايا مش اينادنومش (١٣) البخ شي نخ مما غبي شا اينما سيري مش (١٤) أو مخازي مش اينما تعمي شا شاري لباني امل ماري مش بيلي ايشو مش (١٥) اينما مخ خي بت شاري ايوش شتي شاري لبتيخ مادوتوم تم انا ايش شا ايساغيل الس بيلي أو شبليس بيلي لبشوني •

(١١) انظر لهمان : بحوث هلنستية في KLIO ٣ ، ١٩٠٣ ، ص ٤٩١-٥٤٧ •

(١٢) تستند ترجمتنا للنص على أساس ترجمة سمث وكل المناقشات - ما عدا مناقشاته - والتغيرات الجوهرية سوف يتم الاطلاع عليها في التعليقات والملاحظات •

(١٣) قراها سمث «ادينو» أي انهم أعطوا •

(١٤) هذا تعديل اقترحه شتراسمير وهو في نظري أكثر اقناعاً من التعديل الذي اقترحه سمث (اينا الالى) انظر ZA ٧ (١٨٩٢) ص ٢٣٣ •

(١٥) هذا التعديل عائد الي وقد أوضح المحتوى انه يتوقع هنا وجود فعل تملك وان لم يكن ضرورياً على أكثر احتمال « ايشو » « يملك » •

[السنة ٣٧ من حكم انطيوخوس وسلوقس في التاسع من حكم ادار حاكم
 «كد»^(١٦) والموظفون الملكيون^(١٧) الذين ذهبوا في السنة السادسة والثلاثين الى
 الملك في ميديا ، عادوا الى سلوقية المدينة الملكية^(١٨) على نهر دجلة . وقد
 كتبت رسالتهم الى سكان مدينة بابل ؟ وفي الثاني عشر من تشرين قادوا سكان
 بابل الى سلوقية . وفي ذات الشهر خصص ملك اكد للبيت الملكي الاراضي
 الصالحة للزراعة التي منحت في السنة الثانية والثلاثين بقرار من الملك^(١٩)
 لمعيشة البابليين والبورسيين والكوثيين ، المواشي والاغنام كل ذلك لسكان
 بابل (في الريف) وفي المدن ، قد تم بقرار من الملك السابق^(٢٠) . في تلك
 السنة تم انتاج كميات كثيرة من الاجر^(٢١) لتشييد معبد ايساغيل فوق بابل وفي
 اسفلها .

ومع انه من المهم تماما ان القطعة الآتية الذكر لم تخضع للتحليل الدقيق
 الذي تستحقه ، الوثيقة ، وانه لا يمكن التعويض عنه الا ان بعض النقاط الواردة
 في سجل الحوادث تحتاج الى تفسير مقبول بصفة خاصة .

(١٦) مرزبان بابل .

(١٧) كان هؤلاء الموظفون - بكندو شاشاري من الحكام بكل وضوح انظر سمث
 المصدر السابق ص ١٥٨ ومقالة بيغولفسكايا «بابل الفانية» في Uzlgu ' Sin
 ١٩٤١ وكذلك مقالتي التي وردت الاشارة عنها قبلا في VDI عدد ١ سنة
 ١٩٥٢ ص ٧٨ .

(١٨) في الصيغة البابلية والآشورية تشير عبارة (مدينة ملكية) الى أي مسكن
 للملك أو الى الادارة الملكية الاقليمية ، أو بكل بساطة الى أية مدينة فيها
 حامية ملكية .

(١٩) انطيوخوس الاول سوتر (٢٨٠ - ٢٦٢ قبل الميلاد) .

(٢٠) سلوقس الاول نيقاتور (٣١٢ - ٢٨٠ ق.م) . ومما يثير الغرابة حقا أن نجد
 سمث يتجاهل الحقيقة القائمة وهي ان هذا ليس هو انطيوخوس الاول بل
 ان والده هو المقصود هنا . ويلاحظ سمث في ص ١٥١ ان الوثيقة لو تحدثت
 عن سلوقس لذكرت ذلك بشكل أكثر تحديدا .

ومع ذلك فان الكلمة «لبانو» «السابق» الموجودة في النص والتي لا تشير الى
 سلوقس قد استنسخت وثبتت من قبل سمث نفسه .

(٢١) يبين هذا ان روستوفتزييف كان على خطأ عندما أصر بأن انطيوخوس الاول
 لم يقم بأية أعمال في ايساغيل وانه لم يبن شيئا سوى معبد «نبو» في بورسيبا
 انظر SEHWW ٣ ص ١٤٢٧ الملاحظة ٢٣٤ .

ومما له اهميته القصوى هو الدليل الذى يؤكد بان الارض قد منحت من الملك الى المدن البابلية . وهذا يضيف لمسة جديدة لصورة هذه المدن التي تظهر في صفة مجتمعات ذات حكم ذاتي تمتلك قطعاً من الاراضي

غير ان النص يشير مرة اخرى الى حقيقة اكثر اهمية ونعني بها ان الارض قد تمت اعادتها مؤخرًا الى المزرعة الملكية . فالدليل الاخير كان يمثل في نظر الباحثين تماما اهمية الحقيقة السالفة وهي اكر اثاره . وعلى هذا فان قضية الارض التي استعادها الملك هي التي يجب بحثها اولاً .

يستتج من النص ان سلوقس الاول كان قد منح في وقت ما اثناء حكمه بعض الدواجن الى البابليين ، وان انطيوخوس الاول قد استمر على سياسة ابيه ، وانه في اوائل حكمه اي في سنة ٢٨٠ - ٢٧٩ قبل الميلاد قد وهب البابليين والبنوريين والكوثيين بعض الاراضي الصالحة للزراعة . وبعد ذلك بخمس سنوات اي في سنة ٢٧٥ ق.م . استقر سكان مدينة بابل في مدينة سلوقية الواقعة على نهر دجلة وبعد ايام قلائل من استقرارهم هناك اعيدت الاراضي والماشية الى المزرعة الملكية . واخيراً وفي خلال تلك السنة ذاتها كان العمال في ضواحي مدينة بابل منهمكين في صنع كميات كبيرة من الأجر لبناء معبد ايساغيل وهو المبد الرئيس في مدينة بابل .

وهكذا فان النص يحتوي على وقائع جديدة تؤيد ما ذكر قبلنا عن سياسة السلوقيين بالنسبة الى المدن البابلية ، وان النص في الدرجة الاولى يوفر معلومات عن منح الارض والماشية من لدن الملك الى المدن ، وعن تشييد المعابد . ترى ما هو تفسير واقعة ان الارض والماشية قد اعيدت فيما بعد الى المزرعة الملكية ؟

لقد منحت الارض في السنة الثانية والثلاثين من عصر السلوقيين اي بمدة خمس سنوات ليس الا قبل ان ينتقل السكان من بابل الى سلوقية ، ومثل هذا قد وقع طبقاً لسجل الحوادث في السنة السادسة والثلاثين . وعلى هذا فان حقيقة كون الارض والماشية قد اعيدتا الى المزرعة الملكية يجب ان تعتبر بكل

وضوح بالنسبة للحدث الذي وقع قبل ايام قليلة ، اي بالنسبة الى استقرار البابليين في مدينة سلوقية التي تقع على نهر دجلة .

كان ترحيل السكان الوسيلة الاولى لدى الناس وعلى توسيع المدن في العصر الهلنستي . فقد يحدث في بعض الاحيان ان تندمج جملة من المدن المجاورة في مدينة واحدة ولكن الناس في بعض الاحيان قد ينتقلون الى اماكن بعيدة تماما (٢٢)

وينبغي ان يركز الاهتمام على الدليل الذي جاء به « يوسفس فلافيوس » (*) عن ظروف مثل هذه الترحيل او الانتقالات فقد اقتبس رسالة انطيوخس الثالث الى واحد من واضعي استراتيجيته ويدعى « نريوكيس » والذي امره بان يوطن الفتي عائلة يهودية من العراق وبلاد بابل في «ليديا» وفي «فريجيا» اللتين قيل ان حركات التمرد قد ثارت فيهما . يكتب انطيوخس في رسالته تلك قائلا : « وحين تجلبها - اي العوائل اليهودية - المترجم - الى الاماكن المشار اليها ، امنح كل فرد قطعة من الارض لبناء بيت وارضا للزراعة ولانبات الكروم واعفهم من ضرائب الارض لمدة عشر سنوات . والى ان يجمعوا ما حصدهم دعهم يتسلمون جرايات القمح المقررة لخدمتي » الخ .

وقد وردت عبارات مماثلة عن سكنة «ليدوس» الذين وطنهم انتبغونس في «ثيوس» .

ويرسم ايبانوس (في كتابه سيرويديا) السورة التالية لمدينة «ليسماشيا Lysimachia التي سكنها انطيوخس الاول فيقول «سكنها انطيوخس واستدعى الليسماكيين الفارين ثم اعتق اولئك الذين اخذوا اسرى وتم

(٢٢) مثال ذلك الكتابة المنشورة في OGIS ٢٣٣ التي تؤكد ترحيل السكان من مغنيزيا على نهر مياندر الى انطاكية في برسيس .

(*) يوسفس فلافيوس مؤرخ وقائد عسكري يهودي (٣٧-٩٥م) درس القانون ثم رحل الى روما وعاد الى فلسطين فقاد القوات اليهودية ضد الرومان لكنه مني بالفشل وضع عدة مؤلفات عن الحرب اليهودية اهم كتبه « الآثار اليهودية » ويقع في عشرة مجلدات .

استرقاقهم ، وكذلك دعى الآخرين واعطاهم المواشي والاغنام والادوات
الزراعية»

ليست هناك اسباب مهما كان نوعها تحملنا على الاعتقاد بان هذه الشروط
تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التي استوطن بها البابليون مدينة سلوقية
الواقعة على نهر دجلة . فالقضية كما يبدو واحدة تقريبا . وماخلا ذلك فاز
الدليل الذي اورده سجل الحوادث قد عززته المصادر الاخرى . فطبقا لم
اورده «بليني» الكبير (*) (ج ٦ ص ٢٢٢) كانت مدينة بابل قد «تخربت
واستنزفت بسبب قربها من مدينة سلوقية التي بناها نيقاتور» (*) لهذا «الغرض» .
ثم يستمر فيقول ان الفرثيين قد اقاموا طيسفون قرب سلوقية لغرض استنزاف
المدينة الاخيرة .

ومع ان ملاحظة بليني فجأة وليست دقيقة في النهاية ، فانه لم يكن
المستحيل ان تكون لدى سلوقس الاول مثل هذه الخطط تجاه مدينة بابل ، وانه
كان يعترم بهذه الوسائل ان يقوض منافستها السياسية والتجارية لمدينة سلوقية
وعلى كل حال فلم يكن بين المدن البابلية الكثيرة العدد كما نعلم سوى
مدينة بابل وحدها التي اسلمت سكانها الى مدينة سلوقية

وهنا كاتب اخر هو بوسنياس (**) يقول «اسس سلوقية على نهر دجلة

(*) بليني الكبير (٢٣-٧٩م) مؤرخ وسياسي ومحارب روماني شهير وعالم في
النبات أيضا . اشترك في عدة جيوش رومانية حاربت في اسبانيا والمانييا
وفرنسا . مات مختنقا في اليوم الرابع والعشرين من شهر آب سنة ٧٩م
حين ثار بركان فيزوف وغطى بمقدوفاته مدينة «بومبي» الرومانية الشهيرة .
ترك كتابا عن التاريخ الطبيعي اثنى وعشرين جزءا تحدث فيه عن الكون
والجغرافيا وعلم الاجناس والحيوان والنبات وغيرها .

(*) نيقاتور اونيكتاتور لقب يوناني اطلق على سلوقس الاول ويعني المنتصر او
الغالب .

(*) بوسيناس مؤرخ يوناني عاش بمدينة ميفابولس اليونانية في منتصف القرن
الثاني للميلاد وضع كتابا كبيرا عن اليونان وتاريخها وأحداثها ضمنه الكثير
من الاساطير والخرافات .

ووطن البابليين بصفة متآلفين هناك • وقد حافظ على اسوار مدينة بابل ومعبد
يلوس سالمة وسمح للكلدانيين بان يسكنوا حوالها •

وطبعا ان مثل هذا القول يجب ان لا يؤخذ حرفيا ، بمعنى ان سلوقس لم
يسمح الا للكهنة (الذين استعملت هنا كلمة كلدانيين لتطبق عليهم) بالبقاء في
مدينة بابل ، او انه « قضى » على المدينة كلية •

ووفقا لسجل الحوادث فان انطخيوس لم يستطع حتى سنة ٢٧٠ قبل الميلاد ان
يوطن جماعة اخرى من البابليين في سلوقية • ولكن يظهر ان حركة التوطين
الثانية هذه لم تحرم المدينة من السكان بصفة نهائية^(٢٣) • فبعد مرور عشرين
سنة اخرى من ذلك التاريخ كنا نسمع عن وجود البابليين ثانية • وعلى هذا
فحتى اذا ما افترضنا ان هذه الاستيطانات كانت تستهدف اشياء اخرى عدا اسكان
مدينة سلوقية ، من أمثال استئصال منافسة المدينة المجاورة لها ، فانها أي
الاستيطانات لم تكن تتجاوز تحديد تعاظم مدينة بابل وبقاء عدد من سكانها في
مستوى محدود ربما كان واطنا نسبيا فعلا •

وعلى هذا فان في مستطاعنا ان نقول بدرجة كبيرة من الثقة بان اعادة الارض
والماشية الى المزرعة الملكية ، كما ورد ذكرها في سجل الحوادث ، كانت قضية
خاصة • فلقد انتقلت جماعة من البابليين الى سلوقية الواقعة على نهر دجلة •
ولما كان على هؤلاء ان يحصلوا على كل شيء ضروري في سلوقية ، من المزرعة
الملكية على وجه التأكيد ، فان المنظم لامور الدولة قد وجد ان من حقه وواجبه
ان يعيد الى الملك ما قد منحهم اياه قبل خمس سنوات • والحقيقة ان النص يذكر
أيضا الى جانب اراضي البابليين ، كلا من البورسيين^(*) والكوثيين وهذا لا يطل
(٢٣) ب ١٠٠ توراييف : تاريخ الشرق القديم ج ٢ لنفرداد ١٩٣٥ ص ٢٥١ • كذلك
يعتقد توراييف أيضا انه لم يتم سوى نقل قسم من سكان مدينة بابل
حسب •

(*) البورسييون نسبة الى مدينة بورسيبا المجاورة لمدينة بابل المعروفة آناها
باسم برس نمرود •

أما الكوثيون فانهم نسبة الى مدينة كوثي المعروفة آناها باسم تل
ابراهيم والتي تقع على مقربة من مدينة اليوسفية الحالية •

النتائج التي توصلنا اليها كما سيظهر ذلك فيما بعد (انظر ما يلي) • واذ نعود الان الى قضية ارض المدينة ، فان على المرء ان يتذكر بان المدن البابلية كانت قد لعبت، في عهد الامبراطورية السلوقية ، دورا اجتماعيا وسياسيا مماثلا للدور الذي لعبته المدن الهلنستية • فلقد كانت سلطة السلوقيين تستند الى الدورين معا ، وكان الملوك يتطلعون الى استخدامهما للحفاظ على تماسك دولتهم من الاضطراب ، وللإبقاء على اخضاع واستغلال الناس التابعين وشبه التابعين (أي جماهير المتجنين والفلاحين منهم بصفة رئيسة) •

ولقد كان مثل هذا الامر ممكنا لان احوال المواطنين كانت ممتازة اذا ما قورنت مع احوال سكة الارياف (لقد تخيلنا لفترة ما عن التمييز الاجتماعي داخل المدن ذاتها) •

كانت المدن تمنح امتيازات محددة مثال ذلك اعفاؤها من مختلف الضرائب • وكانت لها حصة في الايراد الذي تغله الارض • وكان يتم عن طريق تسجيل أقسام من الارض الملكية في المدن المنشأة حديثا بمثابة ملك للمدينة ، وبالإبقاء على اعرافها التقليدية (مع شيء من التعديل) في تملك المدن القديمة • وعلى هذه الشاكلة كان الملك يصيب ارباحه وايراداته من هذه الاراضي التابعة للمدن^(٢٤) فالارض الملكية يمكن ان تحول الى ملك للمدينة بعدة طرق • فقد يضع الملك الارض تحت تصرف احدى المدن (وتلك هي الحالة التي شهدناها في سجل الحوادث انف الذكر) • وهذا الامر يحدث عادة عندما تؤسس مدن جديدة • وقد يبيع الملك الارض الى المدينة أو ان تمنح الاراضي من لدن الملك الى أشخاص فرديين ويتم تسجيلها كارض للمدينة^(٢٥) •

(٢٤) انظر و • لي باس : رحلة تنقيبية في اليونان وفي آسيا الصغرى ج ٣ ، ١ ، ١٨٧٥ ص ١٣١ • رقم ٤٠٤ • تتناول الكتابة من هيلاسا نصوصا عن أرض المدينة دفعت الى خزينة الملك وخزينة المدينة •

(٢٥) انظر رسالة بطليموس الثاني الى ملتوس (RC ١٤) وقرار ملتوس في جوابه على الرسالة (ص ٧٤) حيث خصص الملك اراضي واسعة الى المواطنين الذين ورد ذكرهم • وتحدث الكتابة OGIS ٣٣٥ عن مدينة «بتنا» التي اشترت أرضا من انطيوخوس الاول • عن الارض التي منحها الملك الى أشخاص فرديين وسجلت بأنها تعود الى المدن • انظر ما سيأتي بعد صفحات •

ان من العسير ان نقرر مدى مرحلة تطور ملكية المدينة للارض في بلاد بابل في فترة ظهور السلوقيين ، ذلك لان المصادر نادرة ، ولان هذه القضية لم يتم الكشف عنها •

فالمدن البابلية لا بد وان كانت تملك اراضي قبل ذلك التاريخ ، لانه حتى مثل هذه المراكز كبابل ونسر والوركاء التي كانت تؤلف مدنا بالمعنى الكامل للكلمة ، أي انها تمتلك صناعات حرفية متقدمة ، كانت تعتمد الى حد كبير على زراعة الارض • وعلى هذا فليس من المستحيل ان تكون الاوضاع التي شاهدها في بلاد بابل خلال الحكم السلوقي بالنسبة لارض المدينة ، كانت موجودة هنا أيضا وفي عصور قديمة •

تلقى الوثيقة الثانية التي تشير الى الارض في المدن البابلية ، مزيدا من الضوء على مشاكل لم يتم النظر فيها • فهذه الوثيقة عبارة عن قرار اتخذته الجمعية الوطنية في المدينة والمؤلفة من البابليين في صيغة بيان من قبل الموظف الذي يرأس الجمعية الوطنية لمدينة المعبد ، أي راعي معبد ايساغيل^(٢٦) وان الجمعية ذاتها قد ورد ذكرها في السطر السادس من قفا الوثيقة وان كان محتواه مبهما نوعا ما • ويرقى تاريخ هذه الوثيقة الى سنة ٢٣٦ قبل الميلاد •

وعلى مدى ما اعرفه فانه لم تدون قرارات في صيغة وثائق رسمية في بلاد بابل قبل القرن الثالث قبل الميلاد • فظهور مثل هذه الوثائق في الاراضي البابلية قد يعزى الى نفوذ معين من كيان المدن الهلنستية • ومما له اهميته الخاصة في هذا الشأن ، وثيقة اخرى من بلاد بابل مؤرخة سنة ١٢٦ قبل الميلاد - وهي عبارة عن قرار لتكريم أحد البابليين ، أي الموظف الرسمي الذي قدم خدمات مهمة للمدينة^(٢٧) • فهذا القرار له شبه بالقرارات المماثلة التي كانت المدن الهلنستية تتخذها •

(٢٦) عن الجمعيات الوطنية (بخرو) في المدن البابلية والموظفين الذين يرأسونها « شتامو » انظر مجلة VDI ١٩٥٢ عدد ١ ص ٧٦ وما بعدها •

(٢٧) نبي • يونغر • بابل الدولة الهلينية ليبزغ ١٩٣١ ص ٣١٩ •

ولسوء الحظ لم يعثر على أثر للوح الاصلي الذي يضم نص قرار مؤرخ سنة ٢٣٦ قبل الميلاد ، وكل ما عرف عنه مقطعان اقتبسهما « لهمان » (في كتابة اصلية غير دقيقة وغير مصحوبة بنسخة لها) في مقالة ، اذ ان هذا النص كان يفيد صاحب هذا المقال ولكن بصفة غير مباشرة (٢٨) .

كان الرقيم المفقود نسخة صنعت سنة ١٣٩ من العصر السلوقي (المساوية للسنة ١٧٣/١٧٢ قبل الميلاد) من مسلة حجرية مؤرخة في سنة ٧٥ من ذات العصر أي سنة ٢٣٦ ق م .

واذا حكمنا على الرقيم من طول سطوره بفانه لا بد وان كان يضم على الاقل ما بين أربعين الى خمسين سطرا من نص مسماري نشر منها « لهمان » سبعة عشر سطرا . فالمقطع الاول يتألف من السطور ١ الى ٩ من الوجه ، والمقطع الثاني من السطور ٢ الى ٩ من القفا .

يضم وجه الرقيم ما يلي :

[ارخ ادارو اومو ٨ شتو ٧٥ سيلوكا شارو شانوغال اوشيزيب ؟ شارمي امل شاتم [ايساغيل] ابلو شابلباني امل بابليا امل سارشا ايساغيل اكبو اومما اتيوواكسو شارو شبرتا دميكتا (٢٩) اتى ابشانا شواو ممّا شأتنيواوكسو ابو (٣٠)

(٢٨) لهمان Nocheinial Kassu ٨ (١٨٩٢) ص ١٣٠-١٣٢

ولغرض التغلب على الصعوبات الناجمة عن الطبعة المغلوطة للنص فانتني مدين بذلك كثيرا الى المعونة والنصيحة اللتين أبداهما دياكونوف . ولو ان نسخة لهمان قد اقتبست بكاملها وضمت الى الترجمة ، فان ما تنبغي الاشارة اليه هو ان النتائج التي توصلت اليها قد استخلصت حسب من المقاطع التي لا تترك أية شكوك بالنسبة الى قراءتها .

(٢٩) تهجنة لهمان هي « دمي ايك » بدلا من « دمكتا » . ان عدم وجود الشارحة بين المقطعين الاول والثاني يعود الى الاهمال بشكل واضح . أما عدم وجود (تا) النهائية فقد يعود الى خطأ الكاتب .

(٣٠) في ترجمة لهمان (ابيل) بدلا من (ابو) تعتبر خطأ واضحا أصلحه هو نفسه في ترجمته لكلمة (أب) .

شواو سيلوكو ابو ايشو شارو ايشات لا؟ رو؟ شي نومون مش شابت رمانيو نو؟
 شا؟ انا لت بابلي او برزيب شا اينا ١٥ ، ١٢ ، ٣٠ شابراتي او شي نومون مش
 شا انا كومو شبتوم شابت شاري او مامشا اينا (٩) ش نومون مش شواتونو (٣١)
 سكورا انا لوداكي اشاتيشو سيلوكو او انتيواوكسو ابلشيو ادينولوداكي
 اشاتيشو سيلوكو او انتيو او كسو ابلشيو انا امل بيليا امل بورسبيايا امل کوتايا
 اوينو او اشتورجمة] •

الترجمة [في الثامن من حكم ادار السنة الخامسة والسبعين من عهد سلوقس
 الملك (٣٢) هذا هو ما (٩) نرغال اوشيزيب شرّو ، راعي ايساغيل بن بلباني
 البابلي • كاتب ايساغيل قال : الملك انطيوخوس انجز (٣٣) رغبة جيدة • هذه هي •
 كل شيء سجله ابوه انطيوخوس (٣٤) وجده سلوقس (٣٥) ، الارض الصالحة
 للزراعة وبيته أو بيتها المصافاة لضواحي بابل وبورسيا والتي تقع في ١٥ ، ١٢ ،
 ٣٠ (٣٦) من الفرات وكذلك الاراضي الصالحة للزراعة (التي منحت ؟) بدلا
 من جزية ؟ للبيت الملكي (٣٧) وكذلك كل شيء ثمين (في هذه الاراضي
 الصالحة للزراعة) لقد وهبها الى « لوديس » زوجته ، الى سلوقس وانطيوخوس
 ولديه • اما لوديس زوجته ، وسلوقس وانطيوخوس ولداه فقد وهبوا (كل هذا)
 اما القفا فهد [لوداكي اشاتيشو سلوكي او انتيواوكسو ايلي مش شو انا
 ابش دمكاتي مش شماميش ؟ (٣٨) بيليا ش نومون مش شونو دمكتو لي اذكرو

(٣١) التعديل الذي أجرته أنا •

(٣٢) سلوقس الثاني كالينكوس (٢٤٧-٢٢٦ ق م) •

(٣٣) انطيوخوس الثاني ثيوس (٢٢٦-٢٤٧ ق م) •

(٣٤) « انطيوخوس الاول سوتر » (٣٥) سلوقس الاول نيقاطور

(٣٦) ان نظام القياس المطبق غامض كثيرا ولربما حذف لهما علامة مسمارية هنا •

(٣٧) أي الى البيت الملكي • • ويقترح دياكونوف ترجمة هي « الاراضي الصالحة

للزراعة التي تكون عوضا عن ضريبة » أو مال « البيت الملكي » •

(٣٨) واضح ان لهما قد بدأ باستنساخ النص من وسط الجملة • وكانت قراءة

لهمان لكلمة « شمامش » غير صحيحة • وان من العسير ان نقرر ماذا كان

يقصد بهذا الوصف • فهل هو « شا » في استنساخ لهما للكلمة « شا » أو

« شا = غار » وهل هو « مش = ميش » أو هو « مش = لد = لاك » أو هو



ش نومون مش انتوم غبى لبو ميمو شا امل بابليا امل باررسيابا او امل كوتايا
 غبى انا ش نومون مش لواو ازي زاشونوتو اوامو شاتوم بيلايا غبى شا
 ش نومون شبتو ايدو اينابت كيشو ؟ لبواو ممّا شا انا اوامو انا ش نومون لواو
 لي ازي انا شتوانا شاتوم كي ؟ مش غيش^(٣٩) اينابت كسى مش شي نومون
 مش نا مش مو ادينو » •

الترجمة [انشأ لوديس زوجته سلوقس (وانطيوخوس اولاده) لي جعل
 صدقة فليعلن البابليون اراضيهم الصالحة للزراعة ملائمة • كل هذه الاراضى
 الصالحة للزراعة بما فى ذلك كل شيء يملكه البابليون والبورسييون والكوتيون،
 قد يخدمهم بمثابة اراضى صالحة للزراعة الى الابد • كل بابلي يملك ارضا

«مش» وتلك غنطة لهمان بالنسبة الى «امل» (الكلمة التقريرية التي تسبق
 كلمة « بيلايا » ؟ • واذا ما استندنا فى حكمنا على محتوى النص فلا بد لنا
 أن نتوقع هنا وجود فعل « غار ما اشكونوما » ، « وأنشأوا و ٠٠٠ ؟ »
 والمقصود اما أن يكون لوديس وأولادها أو أحد ما ورد ذكره قبلا ، وربما هو
 انطيوخوس الثاني • وفى الحالة الاخيرة (التي تبدو أكثر صوابا فى نظري)
 ان لوديس وأولادها هم المقصودون من الناحية الاعرابية • والعبارة التالية
 الاحتراسية هي استمرار لخطاب « شتامو » أي « الحامي » المباشر الذي
 يبدأ فى الوصلة الاولى من النسخة ولا يمكن أن يكون هذا خطابا مباشرا
 لانطيوخوس ، لان الكلمة « اوامو » التي تتقدم الخطاب المباشر ويجب أن تقف
 بين الاشارة الى انطيوخوس فى الشخص الثالث (اشاتى شو الخ) واقتباس
 كلماته ، ان هذه الكلمة مفقودة • ومع ذلك فاذا لم تكن قرارا من انطيوخوس
 بل من رئيس الجمعية الوطنية للبابليين الذي أوردته رئيس الجمعية ، فان
 لوديس وأولادها فى مثل هذه الحالة لا يمكن أن يكونوا مقصودين بالفعل
 « لذكرو » ، لان مرسوم البابليين قد لا يشير الى أية تصرفات سواء بالنسبة
 اليها أم الى أولادها • وعلى هذا فان المقصود بالفعل الاخير قد يكون هم
 البابليون على الاكثر • ولا معدى لنا أن نترجم العبارة « لوديس زوجته ،
 سلوقس [وانطيوخوس ولداه] أسسوا ل (غارما) وصنعوا صدقة » ، أما
 كلمة مش فقد تقابل كلمة « شد = امنو » أو « كشيب اكنوكو » - المحرر
 (٣٩) قرأ لهمان كلمة «غش» بشكل غامض جدا وربما خطأ فى العلامة «باء» فى كلمة
 (امل با = امل اكلو) أي السكرتير أو «الرئيس» بالنسبة للعلامة غش •

صالحة للزراعة بصفة فردية ؟ فى « بت كنى » العائد له ؟^(٤٠) بما فى ذلك كل ما يملكون اليوم ، ان هذا قد يخدمهم كارض صالحة للزراعة الى الابد . ولما كانت ؟^(٤١) الجمعية الوطنية للبابليين و ؟^(٤٢) مثل اولئك الذين هم فى بت كنى ومثل ال ... فى بت كنى قد وهبوا الاراضى الصالحة للزراعة ... الى ال ... [٤١] .

يتناول القسم الاول من الكتابة التى كتبت فى سنة ٢٣٦ قبل الميلاد فى عهد حكم سلوقس الثانى حوادث وقعت فى عهد انطيوخس الثانى . ولم يذكر تأريخ تلك الحوادث فى الكتابة ، او أنه لم يصل الينا على اية حالة . ولكن يمكن تحديده بصفة تقريبية . فالنص يقول ان انطيوخس الثانى قد وهب بعض الاراضى الى زوجته لوديس والى ولديه سلوقس وانطيوخس . ان مثل هذا الحادث لم يكن قد وقع قبل سنة ٢٥٧/٢٥٦ ق م . عندما ولد انطيوخس الثانى والذي سمي فيما بعد باسم هيراكس^(٤٢) ، او بعد سنة ٢٥٣ قبل الميلاد عندما طلق انطيوخس الثانى زوجته لوديس^(٤٣) ذلك لان النص يسمى الاخيرة زوجته . والواضح ان تحويل الارض من لوديس الى المدن البابلية قد حدث خلال ذات المدة ، لانها هنا ايضا كانت تدعى زوجة انطيوخس .

ان هذين التصرفين : هبة الارض من لدن الملك الى لوديس وتحويل هذه الارض من قبل الاخير الى المدن البابلية ، يجب ان يظلا على حدة بكل دقة . ذلك لان هبة الارض من قبل الملك الى اشخاص فردين كان من الامور

(٤٠) العبارة « بت اكنى » غامضة . فاذا ما حذفنا من المعنى كلمة « كنو » - بتشديد النون - « كنو » ، اي منطقة « مجاورة » او « حدة » فانها قد تتحول الى « قطعة » او « جوار » وعلى هذا فمن المستحيل الاصرار على هذا التفسير .

(٤١) الى « شتمو » ؟ يبدو ان النسخ قد بدأ وانتهى فى وسط الجملة ، ولذلك فان من العسير ان تقدم ترجمة شاملة لهذه القطعة .

(٤٢) طبقا الى « جوستان » (المجلد ٢٧ ، ٢ : ٨-٦) كان انطيوخس هيراكس فى سنة ٢٤٢ ق م . فى سن الرابعة عشرة من عمره . وعلى هذا فانه يكون قد ولد سنة ٢٥٦/٢٥٧ ق م .

(٤٧) انظر RC ص ٩٢ .

الشائعة في الامبراطورية السلوقية وفي الممالك الهلنستية معا • فقد كان السلوقيون الذين يمتلكون مساحات هائلة من الاراضي الملكية يطبقون مثل هذه الهبات على نطاق واسع جدا •

واحد الشروط الاساسية التي على اساسها تمنح الارض من قبل الملك الى اشخاص خاصين (اي اقارب الملك وحاشيته والاشخاص الذين يقدمون خدمات شهيرة الى الملك وغيرهم) هو ان تكون ارضه جزءا من اراضي احدى المدن •

فالكتابات التي تشير الى هبات من الارض تؤكد هذا الشرط دوما ، وان مالك الارض الجديد اما يطلب اليه تسجيل ارضه كجزء من اراضي مدينة محددة ، او ان تعطى له حرية اختيار المدينة لنفسه • وهكذا فان انطيوخس الاول عندما منح اراضي صالحة للزراعة الى ارستوديسيديس مثلا ، اشار في رسالته الى ان الارض يجب ضمها الى « اليوم Ilium » او الى « سكبيس Scepis » (RC 10)

وقد ورد في المدونتين الحادية عشرة والثانية عشرة بانه كان يسمح للمالك الارض ان يختار المدن التي تقع ارضه فيها • اما في المدونة الثامنة عشرة التي تشير الى ذات الاشخاص كالمرسوم المعروف بالمسمارية ، ونعني بهم انطيوخس الثاني ولوديس ، فان الاخيرة قد تسلمت هبة ملكية ^(٤٤) تتألف من اراض شاسعة بنفس الشرط ، اي ان تجعلها جزءا من اراضي احدى المدن •

ليس في نيتنا ان ندخل في تفاصيل الاسباب الاقتصادية والقانونية لمثل

(٤٤) انظر أ. ب. رانوفسج : الهلنستية ودورها التاريخي موسكو ١٩٤٩ ص ١١٦ ، ١٥٠ وما بعدها • RC ص ٩٢ • لقد تقرر في الوقت الحاضر ان تلك المعاملة كانت هبة (متنكرة في صفة بيع) قصد من وراثتها انطيوخس الثاني أن يعوض لوديس مقابل طلاقها • ومن المؤكد ان مساحة الارض كانت حوالي خمسة عشر ألف هكتار (ت : ويغان : Ath. Mitt ١٤ ، ١٩٠٤ ص ٢٧٤ - ٢٧٨) وقد بيعت الى لوديس بثمن بخس (اذا ما قورن بسعة الارض التي بيعت) •

هذا التصرف ، لأن مثل هذه الأسباب غامضة • ومع ذلك يتضح من التحذيرات
النابة في المراسيم التي تنص على ضرورة مثل هذه التسجيلات ، ان هذا الاجراء
كان اربح للمدن منه لاولئك الذين سجلوا اراضيهم كاجزاء من اراضي المدن •
فلو كان التسجيل لصالح اصحاب الاراضي انفسهم فان مثل هذه التنبيهات تكون
غير ضرورية •

ان تعليلنا هذا تؤكد المدونة الثالثة عشرة التي يحذر فيها
مخطط مدينتي هلسبونت ومليفروس مواطني مدينة « اليوم » ،
بان كثيرا من المدن سبق لها ان اقامت الدعوى مطالبة بتسجيل الاراضي
التي منحها الملك الى ارستوديسيدس كارض لها ، وانه ينصحهم بان يحصلوا
على موافقة ارستوديسيدس عن طريق منحه بعض الهبات^(٤٥) • وعلى هذا
فتحن قد نفترض بان المدينة بالاضافة الى حصولها على مواطن ثري جديد ،
فانها تحصل في الوقت ذاته على حقوق باستحصال نوع ما من الجزية من
الارض التي سجلت كجزء من ارضها •

وهكذا نجد ان هبة الملك الارض الى لوديس في الرسوم المدون بالمسمارية
موازية تماما لما ورد من امثالها في الوثائق الاخرى ولا تحتاج الى توضيح
خاص •

اما بالنسبة الى الحقيقة الثانية اتى اشير اليها في الرسوم ، اي تحويل
الارض من قبل لوديس الى المدن البابلية ، فان في الامكان اعطاء تفسير كاف
لها مستمد من المعلومات التي اطلعنا عليها قبلا •

لا يوجد ادنى شك طبعا في انه لم تكن هناك في الواقع « هبة »
للمدينة مهما كان نوعها (كما يفترض ذلك رستوفتزييف مثلا) • فلاشخاص
الخاصون (وتظهر لوديس واولادها بهذه الصفة) لا يستطيعون ان يقلدوا
الملك بالنسبة الى الهبات ، لانهم لا يملكون ذات الفرص المتوفرة له ، ولا مكائته
الاجتماعية ، ولا مقدار املاكه • ذلك لان اموال الاشخاص الفرديين

(٤٥) ١٠ ب • رانوفيج : المصدر السابق ص ١٠٤ وما بعدها •

وايرادتهم مهما كانت كبيرة فانها لا يمكن ان تقارن حتى باملاك الملك وايراداته، ولا نود ان نقول شيئا عن الفرق في اوضاعهم القانونية • واذن تبدو « الهبة » غريبة بصفة خاصة اذا ما تذكرنا بانها قد انجزت بسرعة جدا حالما امتلكت لوديس واولادها الارض •

والواقع ان الارض لم تمنح اطلاقا بكل وضوح ، لكنها - طبقا للقاعدة العامة - قد تم تسجيلها كارض مدينة في مدن بابل ويورسيا وكوتى •

لا يوجد سوى سبب واحد حسب يدعو الى التساؤل عن عدم اعطاء تفسير واضح كهذا من قبل • فالكتابات اليونانية التي مر ذكرها الان تتحدث عن «المدن» الهلنستية ، في حين ان الوثائق المسمارية تتناول المدن البابلية •

فبالنسبة الى الباحثين الغربيين يبدو الدور الحاسم المبالغ فيه الذى ينسبونه، كما هو شأنهم ، للمدن اليونانية فى الامبراطورية السلوقية ، امرأ غير معقول على اكثر احتمال ، ذلك لان المدن المحلية كانت تتمتع بحقوق مماثلة لامثالها من المدن اليونانية • وعلى هذا فان مثل هذا التمييز لا اساس له بالمرة ، وقد تم تبياناه منذ البداية •

وهكذا فان المدونة الثامنة عشرة والمرسوم المسمارى ، والحادثان فى وقت واحد من الناحية الزمنية تقريبا ، يشيران الى مظاهر متباينة لحقيقتين محددين • ففي الكتابة السابقة يأمر الملك لوديس بان تسجل ارضها في احدى المدن ، في حين ان التسجيل ، فى الكتابة الاخيرة ، قد تم تدوينه • ولا يبدو هنا بان العبارات التى استخدمت لذلك قد ترجمت الى اللغة الاكديّة من اللغة اليونانية، وعلى هذا فان الوثيقتين مطابقتان في جوهرهما حسب ولكن ليس في عبارتهما • فالمرسوم يقول « ادينو او اشتورو = لقد اعطوا وسجلوا » فى حين تستعمل الكتابات اليونانية الافعال « تنازلوا و وهبوا » (٤٦) •

(٤٦) تركيب المزرعة التي تلقتها لوديس من الملك • انظر ص ٤٩١ السابقة التي تشتمل على قضايا مهمة كدليل على تركيب « المدينة » الهلنستية •

ومما تجدر الإشارة اليه حقيقة ان الارض كانت تسجل فى ثلاث مدن فى الحال ، ونعنى بها مدن بابل وبورسيا وكوتى . ولذلك ينبغى التذكر فى هذه المناسبة وطبقا لسجل الحوادث الذى مرت الإشارة اليه قبلا ، ان انطيوخوس الاول منح فى سنة ٢٧٩/٨٢٠ قبل الميلاد ايضا ارضا لذات المدن الثلاث بالتابع وكل هذه الاراضى الثلاث تقع قريبة احداها من الاخرى تماما . ذلك ان بورسيا التى كانت لزمن طويل تعتبر ضاحية لمدينة بابل لا تبعد عنها سوى خمسة عشر كيلو مترا ، وان كوتى على مسافة ثلاثين كيلو مترا من مدينة بابل .

وهناك قضية اخرى مهمة هي ان المزرعة التى كانت طبقا للمرسوم البابلى ، تقع فى ضواحي المدينتين (بابل وبورسيا) كانت قد سجلت كارض للمدن الثلاث (اي المدينتين اللتين ذكرتا ولمدينة كوتى ايضا) . وهذا يعنى ان الارض لم تكن مسجلة فى اي من المدن الثلاث على انفراد ، بل كوحدة فى المدن الثلاث جميعا .

وواضح ان المدن كانت مرتبطة بوشائج مماثلة لوشائج المقاطعة ، وهى ظاهرة كانت منتشرة على نطاق واسع فى العصر الهلنستى . وواضح ان وحدة المدن كانت تخضع لهيمنة مدينة بابل . فاذا كانت تلك هي الحالة فان من اليسير ان نفسر السبب الذى جعل سجل الحوادث ، فى الوقت الذى يتحدث فيه عن الاراضى الممنوحة للمدن الثلاث ، لا يشير الا الى الارض التى تعود الى البابليين ، حين يريد ان يبين ان الارض قد اعيدت الى المزرعة الملكية بالنسبة لتوطينهم فى مدينة سلوقية . ان السبب فى ذلك هو ان سجل الاحداث يستعمل العبارة الاصلية التى وردت فى منحة انطيوخوس ، اي اطلاقها على المدن الثلاث كوحدة .

وفى الوقت الذى يشير فيه القسم الاول من المرسوم ، الذى يسجل الاوضاع السابقة ، الى احداث كانت قد وقعت سنة ٢٥٣ ق.م . ، وعلى الاقل (منح ارض من قبل انطيوخوس الثانى الى لوديس واولادها وتسجيل الارض من قبل الاخيرين فى المدن البابلية .) فان القسم الثانى منه يتناول قضايا العصر

الذي اصدر المرسوم ذاته فيه ، ويحتوى على قرار من الجمعية الوطنية بالنسبة الى هذه الارض .

وطبقا لهذا القرار يجب ان تكون هذه الارض ملكا دائما للبابليين والبورسيين والكوثيين . وقد يبدو القرار غريبا ، ذلك لان الواضح هو ان لا يملك البابليون حق التصرف بالنسبة الى الارض التي تسلمها شخص مفرد كهبة من الملك ، حتى وان كانت قد سجلت كارض المدينة . ولكن الواقع ان هذه كانت هي الحالة الاصلية بالنسبة للامور التي حدثت في حدود سنة ٢٥٣ قبل الميلاد . ذلك ان احداث السبع عشرة سنة التالية قد جعلت قرار البابليين هذا امرا ممكنا . حينما توفي انطيوخوس الثاني سنة ٢٤٧ ق م . خلفه ولده الاكبر سلوقس الثاني الذي كان عهده عهد حروب غير منقطعة .

فقد تميزت بداية حكمه باندلاع الحرب السورية الثالثة (حرب لوديس) التي استمرت حتى سنة ٢٤٢ قبل الميلاد . ثم اعقبتها حرب السلالة الحاكمة بين سلوقس الثاني واخيه الاصغر انطيوخوس هيراكس . واذ انفصلت آسيا الصغرى عن الامبراطورية فقد غدت مركزا قويا لحزب انطيوخوس الذي وجد التأييد له في ولاية هلنستية كانت مستاءة كثيرا من سياسة السلوقين المركزية .

ان المصادر التي في متناولنا على خلاف بالنظر الى مصير لوديس . فطبقا لاحدى الروايات يقال عنها انها رافقت انطيوخوس وكانت الروح المحركة الرئيسة لحزبه . وهناك رواية اخرى تقول انها ماتت قبل انتهاء الحرب الثالثة (٤٧) .

(٤٧) يذكر ابيانوس (سيرويديا ٦٥) ان لوديس قتلت على يد بطليموس الثالث أثناء الحرب السورية الثالثة . وعن دليل بلوتارك (الاخوة المحبوبون ١٨) الذي يقول ان لوديس ساندت انطيوخوس في حربه ضد سلوقس ، يعتقد «بلوخ» (والذي تشاركه اكثرية الباحثين في رأيه) ان تاريخ ابيانوس سابق جدا (انظر بلوخ : بحوث يونانية ج ٣ ، ١ ص ٦٩٨ انظر رأي « نيس » المضاد في كتابه « نصوص الدولة الاغريقية والمقدونية ٢ ، ١٨٩٩ ص ١٥٤

ومهما يكن الامر فان العداء بين الاخوين فى سنة ٢٣٦ ق.م. كان فى ذروته ، وان الاراضى التى سجلت فى الايام الخالية كارض مدينة فى المدين البابلية ، قد فقدت فى هذا الوقت اصحابها الفرديين بصفة حتمية . ذلك ان سلوكس لم يعد يعتبر بمثل هذه الصفة منذ ان اصبح ملكا . ولم تعد الارض فى ذات الوقت تعتبر ارضا ملكية ايضا ، وقد نتج هذا بكل وضوح عن تحويل الملك ارضه الى المدن البابلية ، وقد وردت بعض الاشارة الى هذه الحقيقة على اكثر احتمال فى السطور المفقودة من الكتابة .

يبين المرسوم ان على البابليين ان يعلنوا بان هذه الارض «قابلة للتفضيل او « مفضلة » (دمكوم ليزكرو) . فالكلمة « دمكوم » فى هذا المحتوى ليست واضحة . ذلك لان المعنى الاعتيادى لهذه الكلمة هو « لطيف » ، « جيد » ، « قابل للتفضيل » . اما فى صفة الجمع فتعني « اعمال حسنة » ، « منافع » ، « اعمال آلهية » . ويعتقد « لهمان » الذى نشر الكتابة ان عبارة « يعلن الارض دمكو » تعنى ان يعلنها « ارضا للمعبد » (٤٨) .

ومع ذلك فان وجهة نظر لهمان واولئك الذين قبلوا تفسيره القائل بان الارض كانت قد حولت الى المعابد وبذلك لم تعد ملكا للمواطنين البابليين ، لا تطابق والجملة التالية من النص (السطران الرابع والخامس) التى تبين بكلمات عديدة ان هذه الاراضى ستفزع البابليين والبورسيين والكوثيين الى الابد . (ش نومون لزي ز شنوتو انا اموستو) . ويبدو ان العبارة غير جلية ، وان تفسير لهمان للمرسوم يجب ان يكون مغلوطا من الاساس . ومع ذلك فاذا ما تذكرنا طبيعة العلاقة بين المدن البابلية والمعابد وكيف انها كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا ، فاننا قد نتقبل ترجمة « لهمان » لكلمة « دمكوم » بانها تعنى « تعود الى المعبد » . بالمعنى المحدد ، ولو ان ذلك ليس هو المعنى الذى اراده كاتبها . فعن

(٤٨) يجب ان نوضح ان لهمان لم يعط أية أسباب لتفسيره هذا سوى منطوق الكلمة « دمكو » ، وان الباحثين الآخرين قد قبلوا ببيان هذا بمقدار ما يستحقه . فالمقطع الذى ترد فيه الكلمة لم يترجم كاملا فى حين ان المحتوى وحده قد يكشف عن صواب تفسير لهمان .

طريق اعلان الارض بانها « عائدة الى المعبد » يعترف البابليون بانها عائدة الى مجتمع مدينة المعبد ، اي الى المدينة . وهذا ايضا ما اكده السطران التاليان (السادس والسابع) من النص الذي يوضح ان بيان الجملة السابقة بالنسبة الى البابليين والبورسيين والكوئين قابل للتطبيق على مواطني مدينة بابل الاصلية ذاتها .

يحتوي هذا القسم من النص على معلومات عن تركيب الاملاك في المدن البابلية خلال العهد السلوقي . ولكن بعد اخذ الشرط الحالي في النص بنظر الاعتبار لا يفضل المؤلف استعمال برهانه ، لان قراءة هذه السطور وترجمتها لا يمكن ان تعد من الامور التي يعتمد عليها سوية . وينطبق ذات الامر على السطور التالية من الكتابة التي تختتم القسم المستنسخ .

ومع ذلك فهناك بعض المعلومات عن طبيعة ملكية المدينة للارض ، توفرها المعاملات الخاصة من الوركاء والتي تسجل مختلف المعاملات المتعلقة بالارض . وتعلق الاكثرية الغالبة من هذه العقود بامتلاك الارض داخل المدينة الاصلية^(٤٩) .

اما بالنسبة الى الاراضي خارج اسوار المدينة ، فقد ورد ذكرها في عقد فريد لبيع ارض صالحة للزراعة^(٥٠) . واذا ما تحدثنا بدقة فان هذا العقد

(٤٩) هناك العشرات من العقود الخاصة من الوركاء تسجل معاملات تتعلق بأرض المدينة . انظر أ . ت . كلاي « السجلات البابلية في مكتبة ج . بربون مورغان ج ٢ ، وثائق قانونية من الوركاء نيويورك ١٩١٢ ، شرويدر وثائق المتحف الملكي في برلين وغيرها . وكان لمواطني الوركاء قطع الاراضي الخاصة بهم والتي يستطيعون بكل حرية بيعها وتقسيمها ومقايضتها وما شابه ذلك . وكانت هذه القطع صغيرة نسبيا وكفي أن نقول انه - كما أوضحت العقود ذلك - لم تكن مساحة القطع المبيعة كقاعدة تتجاوز ألف كيوبت مربع (أي حوالي ٢٥٠ متر مربع) وانه يندر ان بلغت المساحة واحدا بالعشرة من الهكتار . وهذا هو ما ينبغي توقعه بالنسبة للقطع التي تقع داخل منطقة المدينة .

(٥٠) م . روتن : عقود العصر السلوقي المحفوظة في متحف اللوفر بباريس ١٩٣٥ العقد رقم ٨ .

لا يعود الى العصر السلوقي (اذ انه مؤرخ فى سنة ٣١٧ ق ٠٠) بل يبدو عليه ان فى الامكان استخدامه كدليل ، ذلك لان ظروف ملكية الارض فى المدن يندر ان تعرضت لتغيرات ملموسة فى عهد الحكم السلوقي حتى بالمقارنة مع العصور الفارسية السحيقة ، فضلا عن ذلك ، فان التغيرات التى حدثت كانت مرتبطة ، على اكثر احتمال ، بنشاطات الاسكندر ، وان بلاد بابل كانت على وجه التأكيد اول من يتقبل كل هذه البدع ، لانها كانت تؤلف الولاية المركزية لامبراطوريته .

يسجل لعقد المنشور فى مطبوع روتن (رقم ٨) بيع قطعة ارض مزروعة مساحتها ١٣٠٠ متر مربع وهى ربع الارض التى يملكها البائع . وتقع فى منطقة الوركاء (بيخات اوروكي) على مقربة من قرية « بيرتو » وقد وصفت حدود القطعة بشي . من الدقة . فالى الشرق منها تقع ارض مملوكة ايضا الى اشخاص فردين ذكروا باسمائهم . ولسنا نعرف شيئا عن حدودها الغربية وذلك بسبب وجود فراغ فى النص . والى الشمال تآخم القطعة شيئا ما وصف بانه « ملكي » (النص تالف هنا) وهذا قديكون هو الطريق الملكي الى الوركاء والذي كان يشار اليه تماما فى العقود حين يراد تحديد حدود القطع داخل المدينة . والى الجنوب تكون القطعة متصلة بارض المعبد ، ارض صالحة للزراعة ملك للآله « انو » (شى نومون بوشي انو) .

وعلى هذه الشاكله تمكنا محتويات الوثيقة ان نحدد بان فى « منطقة الوركاء » (طبقا لمفهوم عبارة المعاملة) نوعين على الاقل من ملكية الاراضى : ارض يمكن تملكها اما من قبل اشخاص فردين او من قبل المعابد . وقضية ارض المعبد معقدة نوعا ما . فقد ذكرت معها سوية وبالنسبة اليها دون شك اربعة اسماء مع القاب الاسرة المتصلة بها . ولسوء الحظ غدا من المستحيل العثور على علاقتها بارض المعبد موضوعة البحث ، وذلك بسبب وجود فراغ بسيط فى النص . وقد يكون (اصحاب الملكية) هم الذين يعملون فى ارض

معبد او الذين يمتلكون ارض المعبد عن طريق الاجارة • ولكن يبدو من
يحتمل كثيرا ان هؤلاء كانوا بكل بساطة مواطنين يتمتعون باستعمال ارض
معبد بصفة قانونية •

ان المعلومات التالية تؤيد هذا القول • فهناك خمس وثائق من الوركاء
في العصر السلوقي^(٥١) تتناول بيع مبان (ربما بيعت سوية مع اراض صغيرة
مصاحبة لها) كانت تعتبر من « املاك الآله انو » ، « مكورانو » وقد اجريت
معاملة البيع على اساس ذات المبادئ وبنفس الصيغ مثلما هو الامر في العقود
الاخري ، ولكنها تحدد ان المباني موضوعة البحث تقع على اراضي المعبد وهي ،
في القضايا الثلاث ، اثبات ملكية(*) المعابد ، وفي القضية الرابعة منطقة « الطبقات
المدرجة السبع • اي برج المعبد ، وفي القضية الخامسة منطقة معبد « اور » اما
الباعة فهم اولئك الذين يقومون باعمال الطين المعابد (في ثلاث قضايا) وقصار
نبيج (في القضية الرابعة) • ولا يشير الرقيم الخامس الى اسم البائع • وعلى
هذا فليس من الصواب القول بان الباعة كانوا يمثلون المعبد لانهم في اثنتين من
القضايا ليست لهم اية علاقة به •

والشيء الواضح ان الاملاك التي وصفت بانها ارض المعبد كانت تعود في
احدى المرات الى المعبد ، لكنها الان مملوكة كلها من قبل مجتمع مدينة المعبد ،
وان المعبد قد اعترف به تقليديا ، بانه هو المالك المطلق • وعلى كل احتمال فان
مثل هذا الملك يمكن ان يمنح بصفة عملية من لدن مدينة المعبد الى اي مواطن ،
ولو ان العاملين في المعبد هم المفضلون على اكثر احتمال •

ومن المألوف تماما ان ذات الظاهرة التي تتعلق باستعمال ارض المعبد من
قبل المواطنين ، قد شوهدت ايضا في العقد الذي سبقت الاشارة اليه ، عقد

(٥١) شرويدر : ١٢ ، ١٣ ، ٢٢ ، ٢٧ وكذلك الرقيم في متحف الدولة رقم

١٨٩٥٢ • انظر سركيسيان : معاملات مسمارية خاصة من العصر السلوقي

١٩٥٥ ، عدد ٤ رقم النص ٥ - المحرر

(*) سكري Siqqari يقصد بها في الآشورية اثبات الملكية •

«روثن ٨» • فعلينا ان نتقبله مع القرار الذى اشير اليه في المرسوم ، والذى بموجبه يبدو ان الارض التي اعلنت ارضا للمعبد قد انتقلت الى ملكية المواطنين •
فمثل هذا سيسمح لنا بان نستخلص نتيجة عامة مؤداها ان ارض المعبد في المدن البابلية خلال العصر السلوقي ، كانت جزءا من ارض المدينة ، اي جزء يعود الى مجتمع مدينة المعبد كمجموع ، وان فى الامكان تخصيصها للاستعمال من قبل المواطنين لتمييزها عن اقسام الآخر الذى كان مملوكا بصفة خاصة لمواطنين فردين • وطبعى ان هذه النتيجة تحتاج الى دليل اضافي بدعما

هناك قضية اخرى مهمة جدا وذات صلة وثيقة بالقضايا التي اثرت في هذا البحث ، ونعنى بها قضية الوضع الاجتماعى للتابعين وشبه اتابعين من الناس الذين يسكنون المدن والاراضي المسجلة بصفة اراض للمدينة • ان المعلومات الضئيلة المتوفرة لدينا عن المدن البابلية قد انتقطت من الوثائق التي اكتشفت فى الوركاء •

ففى منطقة الوركاء ، ومدينة الوركاء بالذات ، عاش عدد كبير من الناس الذين لم يكونوا محسوبين من مجتمع المعبد والمدينة ، ولا يتمتعون بالاستقلال الذاتى ، وبالاغفاءات والامتيازات التي كان هذا المجتمع يتمتع بها • فمثل هؤلاء الناس كانوا يخضعون للضرائب التي تجبى من قبل موظفى الخزينة الملكية^(٥٢) •

وكذلك نعرف ذلك ايضا من اعداد الارقاء الكبيرة فى الوركاء^(٥٣) والذين ربما كان عملهم يستخدم فى الزراعة الى جانب العمال المأجورين^(٥٤) •

(٥٢) انظر مجلة VDI ١٩٥٢ العدد ١ ص ٧٧-٧٩ فمثل هؤلاء الموظفين (كريفيلاكوي) كانوا معروفين أيضا فى بعض مدن الامبراطورية السلوقية • وانظر روستوفتزييف بابل السلوقية YCS ٣ ص ٦٢ •

(٥٣) عرفت اثنا عشر عقدا التي كان موضوعها هم الارقاء من الوركاء فى العهد السلوقي (بيع ومنحة ونذر للمعبد) انظر VS ٣ ، ٢٠ وغيرها • وقد ذكر بيع ستة من الارقاء دفعة واحدة وكان معدل ثمن الرقيق الواحد نصف مينا من الفضة •

(٥٣) VDI ١٩٥٢ عدد ١ ص ٧٢ •

وتلقي المصادر ضوءاً قليلاً على حياة منتجي الثروة المادية في بلاد بابل في العهد السلوقي ، ولذلك فإن القضية التي يجري البحث عنها لا يمكن تلخيصها إلا بالنسبة إلى علاقتها بالدور الاجتماعي للكيانات السياسية شبه المتمتعة بالاستقلال الذاتي في الإمبراطورية السلوقية . فما خلا المدن الهلنستية والمدن البابلية ، كانت هذه الإمبراطورية تشمل على العديد من دول المعابد ومدن المعابد في آسيا الصغرى وسوريا ، والمدن غير اليونانية في الساحل السوري الفينيقي ، وفلسطين وغيرها .

وكانت كل هذه الكيانات السياسية تختلف اختلافاً كبيراً في أصولها وتطورها التاريخي . لكنها كانت تحتفظ أيضاً بمظاهر معينة مشتركة ذلك لأنه وإن كانت المدن الهلنستية مثلاً قد أخذت أصلها من المدينة اليونانية القديمة (*) ، والمدينة البابلية كانت تاج ظروفها المحلية ، إلا أن هذه الكيانات كان لها تكوين مماثل ، وقد أقرت هذه الحقيقة نتيجة المشابهة بين أطوارها الاجتماعي والاقتصادي ، وعن طريق تشخيص دورها في الدولة . فكلاهما يؤلفان طائفتين أساسيتين من السكان : طائفة الأشخاص المحدودين نسبياً الذين يتمتعون بحقوق تامة ويؤلفون هيئة مميزة من المواطنين ، وفي قبالتهم طائفة التابعين وغير التابعين من غير المواطنين (العبيد وغيرهم) الذين كانوا يسكنون الأراضي المحيطة بالمدينة وتحت سيطرتها .

وكقاعدة كان الاستقلال الذاتي والأعفاء والامتيازات التي كان الملوك يمنحونها في الغالب للمدن لا تفيد سوى المواطنين ، وكانت موجهة إلى حد ما ضد غير المواطنين ، ما دامت هذه الامتيازات تميز امتلاك المدينة للأرض المحيطة بها ولسكانها . وكان الإرادة الناجم من هذه الأرض يتقاسمه الملك والمدينة ، وكانت المدينة في بعض الأحيان تمنح درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي

لقد كانت هذه السياسة ولا شك مناقضة لتركيز اتجاهات السلوقيين .

(*) المدينة اليونانية القديمة يقصد بها المدينة المستقلة أو شبه المستقلة وتسمى باليونانية بوليس

وفضلا عن ذلك فانها كانت تمثل الضمان الاول لنجاحهم . فقد كانت هذه الدرجة من المركزية قد نجحت تماما عن وجود كيانات مختلفة ذات استقلال شبه ذاتي ، وكانت تؤلف الشرط الاساسي للحفاظ على المركزية السياسية للدولة كمجموع . فمثل هذه المركزية كانت نتيجة حتمية وطبيعية لضعف الروابط الاقتصادية بين مختلف عناصر الامبراطورية



الفصل الثاني عشر

بيوع الاراضي في العصر السابق لحكم سرجون الاكدي (*)

دياكونوف

على الرغم من ان الوثائق القانونية لبلاد بابل، كانت منذ زمن طويل، تلقى مثل هذا الاهتمام، الا ان هناك مجموعة من الوثائق بقيت مهملة تماماً، وهذه الوثائق تتعلق بالاعمال والتصرفات الفردية في العهد الذي سبق حكم سرجون الاكدي . ولقد اشير الى بعض هذه الوثائق، بصفة عرضية، في المؤلفات التي تناولت موضوعات اخرى، ولكنها ماتزال - مع كل ذلك - تنتظر الترجمة، بل وحتى الملاءمة فيما بينها، ناهيك عن التعليق عليها من الناحيتين التاريخية والقانونية .

ويصعب في احوال كثيرة ترجمة مثل هذه الوثائق . ذلك لانه حتى مسلة «ما نشتوسو» المعروفة تمام المعرفة، لم تتم ترجمتها ترجمة كاملة حتى الآن . وعلى هذا تبدو ترجمة الوثائق السابقة لحكم المعنيين بالتراث السومري في الوقت الحاضر .

لقد كرس المزيد من الاهتمام لعدد لا يحصى من الوثائق الادارية السومرية، التي تخص المقاطعات الزراعية العائدة الى الملوك والى المعابد . ولقد انصب مثل هذا الاهتمام في الاتحاد السوفياتي، خلال السنوات الاخيرة، حيث ساهم العالم الاثري «ستروف» في تثمين قيمة هذه الوثائق باعتبارها مصدراً من مصادر المعرفة التاريخية، ولا سيما بالنسبة الى تاريخ الرق في الشرق القديم . كذلك وضع العالم «تيمينيف» دراسة اقتصادية كاملة ومفصلة للمقاطعات

(*) الذي هذا البحث في المؤتمر الدولي الثالث والعشرين للمستشرقين والذي عقد في جامعة كمبرج ببريطانيا في سنة ١٩٥٤ ، ومن ثم قامت اكااديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي . وذلك بعد الطبع والنشر . ولقد حصلنا على هذا البحث مترجماً الى اللغة الانكليزية بعد ان انتهينا من ترجمة الكتاب وقولت وزارة الثقافة والاعلام نشرة لاول مرة في سنة ١٩٧٦

الزراعية الكبرى العائدة الى الملوك والمعابد في بلاد سومر، حيث يجري الان طبع هذه الدراسة الموسعة .

غير ان الكثرة العددية جداً للوثائق الادارية، والمدى الذي تشغله في دراسات العلماء والمعنيين بالتراث السومري ، كل هذه الامور قد ادت الى تركيز اهتمام الباحثين، بالمقاطعات الزراعية التابعة للمعابد، الى درجة تم منا التخلي ، بصفة تامة، عن المظاهر الاخرى للحياة الاقتصادية في بلاد سومر.

فلقد كان المظنون، بصفة عامة، ان الاقتصاد السومري القديم، كان يخضع خضوعاً مطلقاً للمقاطعات الزراعية التابعة للمعابد . وهذا يعني بانه لم تكن قد وجدت في سومر، اية حياة اقتصادية اخرى غير تلك الحياة .

واكثر من هذا، ان احد الباحثين الملمين بالموضوع، وهو العلامة دايميل، كان يظن بانه يمكن القول بان الشعب السومري برمته، كان يعتمد، بصفة مباشرة او غير مباشرة ، على المقاطعات الزراعية التابعة للمعابد . وفقاً لذلك فقد تصور بان الاراضي الزراعية في سومر القديمة ، كانت مرتبطة بالاراضي التابعة للملك او للمعبد ، وان السكان كلهم كانوا يخضعون ليهات المعابد .

وحتى بالنسبة الى العصور المتأخرة من التأريخ البابلي، كان الاعتقاد السائد بصفة عامة، هو ان المجتمع كان يقوم على اساس الملكية الفردية، على الرغم من وجود الاراضي التابعة للملك وللمعبد .

غير ان الوثائق التي تصور الحياة الاقتصادية في بلاد بابل، قد تمت دراستها دراسة موسعة، من وجهة النظر القانونية الخالصة، ومن دون اعتبار بالنتائج الاجتماعية للاعمال التي تم تدوينها، اوبما كانت تلقيه من اضواء على اوضاع الحياة، لقطاعات مختلفة من السكان . كذلك لم تجراية دراسة تتناول اصل هذه الاوضاع الحياتية . ولذلك كانت الصورة على الدوام، يعوزها الاطار التأريخي .

وعلى هذه الشاكلة فان التساؤل بصفة جديدة، لم يتم طرحه الا في عصر متأخر تماماً، عما اذا كانت الملكية الفردية للارض قد نبعت من كان مطبقاً في العصور البابلية، ام انه لم تكن هناك ملكية فردية للارض بصفة عملية، في عصر يسبق تلك العصور البابلية .

والذي اعرفه هو ان الاستاذ «ستروف» كان اول باحث حاول ان يحل هذه القضية . ففي رأيه ان الملكية الفردية للارض ، قد نبعث من الارض التي كانت تروي بصفة اصطناعية ليس الا ، والتي كانت قبلا ارض مهملة غير مزروعة . في حين كانت الاراضي التي تروي سبجاً ، تعتبر على الدوام من الاراضي التابعة للملك او للمعبد . ومهما يكن الامر ، فان مثل هذه النتيجة لم يتم التوصل اليها ، على اساس المعلومات المتوفرة ، كما هو الامر بالنسبة الى التوزيع الاقليمي للمقاطعات الزراعية المختلفة .

وهناك تفسير آخر ، هو الذي غامرنا بطرحه انا والاستاذ «مغازنير» في الملاحظات التي ابديناها عن المجتمع الريفي البابلي . ولقد ورد مثل هذا التفسير ضمن تعليق على الترجمة الروسية للشرائع البابلية ولقد استند هذا التفسير ، بين مصادر اخرى ، على اساس دراسة اجراءات البيع السومرية القديمة . كذلك عالج الاستاذ «نيقولسكلي» هو الآخر ، نفس هذه القضية موضوعة البحث .

ولقد حاولت في احد ابحاثي ان ابرهن بشواهد من الكتابات التاريخية ، والوثائق الادارية ، بان هناك مابين اربعين الى خمسين في المائة من الاراضي على اقل تقدير ، وكذلك الثلث من السكان ايضاً ، كانوا خارج نطاق المقاطعات الزراعية العائدة الى المعبد في مدينة «لكش» في عهد حكم الملك «اوروكاجينا» ، ويبقى بعد ذلك ان نعرف ما كانت عليه اوضاع السكان الذين كانوا يعيشون في تلك الاراضي العامة .

من الامور الطبيعية ان المسكن الصغير ، على خلاف المقاطعة الزراعية ، التي تستخدم العمال بمقادير كبيرة ، ومن حرف متبانية ، لم يكن يحتاج الى تدوين نشاطه الاقتصادي الداخلي ، مثلما عليه الامر بالنسبة الى المقاطعات الزراعية . ونظر الوجهة هذا السبب ، فقد تعوزنا ، في بعض الاحيان ، الشواهد الوثائقية لوجود امثال هذه المساكن الصغيرة ، حقاً والتي لم يكشف عنها الا في سجلات التعامل مع العالم الخارجي ، من امثال بيع الاراضي ، او اجارتها .

غير ان اقتصاديات سومر القديمة ، وعلى الاخص ماتعلق منها بالتجارة ، وتبادل

السلع، لم تتطور الا قليلاً الى درجة ان مثل تلك المعاملات، لا بد وان كانت نادرة جداً.

ومع ذلك ولغرض اعداد طبعة كاملة لوثائق من هذا النوع، فقد استطعت ان اعثر على مالا يقل عن سبعين معاملة من هذه المعاملات يعود تاريخها الى عصور تسبق عصر السلالة الحاكمة الثالثة في اور، وان اكثر من نصف هذه المعاملات تعود الى عصر السلالات القديمة.

× × ×

لنأخذ الآن بنظر الاعتبار، الوثائق النموذجية من بين هذه الانواع من الوثائق. لقد تم طبع معظم هذه الوثائق منذ سنين عديدة. وكان البعض منها معروفاً معرفة جيدة، اوعلى الاقل، معروفاً باسمه. غير ان محتوياتها لم ينتفع بها، لا المؤرخون، ولا طلبة القانون، ومع ان الوقت لا يسمح لنا هنا باقتباسها بصفة تامة، الا انني سوف اخص النقاط الاساسية التي تتضمنها تلك الوثائق فالوثيقة الاولى تتألف من طائفة صغيرة من المذكرات القابلة للتصنيف، او من سجلات الصرف. ومع ذلك فان هذه الوثائق تنقصها الشواهد التي تظهر في معظم الوثائق، كما تعوزها التفاصيل الاخرى المميزة للتصرفات الشخصية.

تعرف هذه الوثيقة باسم لو «انكخيغال» ENKHEGAL ملك «لكش»^(١).

لقد سجلت في هذا اللوح ثماني معاملات لشراء الاراضي، التي وصفت بانها من نوع «غان سام» GNA SAM اي «الحقول المعدة للشراء».

ان هذا الامر وحده يكفي لتبيان ان الارض موضوعة البحث، كانت تقع خارج نطاق اراضي المعبد، وان الارض المخصصة للمعبد، لم تكن معدة للبيع، بل انه لم يكن يسمح عن بيع المنزل الذي اقامه، «خادم المعبد» (سوب لوغال، على اراضي التابعة للمعبد، وان السماح بذلك قد حدث لأول مرة، في عهد حكم، «اور وكاجينا».

تسجل الفقرة الاولى من الوثيقة بيع ما مقداره ثلاثة عشر «بور» من ارض الحقل، اي ما يعادل ثلاثة وثمانين هكتاراً، مقابل سبعمائة وعشرين «مانا»^(٢) من النحاس،

عشرين «غور» من الشعير وعشرة «غورات» من الحنطة، وان الارض قد اشترها انكخيغال ملك لكش، ولم يذكر اسم البائع في الوثيقة، ولربما يكون هو ذات الشخص الذي يظهر في فقرة تالية، تسجل بيع سبعة بورات» اي حوالي اربعة واربعين هكتاراً ونصف الهكتار، في موضع آخر، بمبلغ مائة وعشرين منا من النحاس.

ففي هذه الفقرة نجد ان اسم البائع قد ذكر، ويدعى «دوسي لوغال». وكلمة «لوغال» بالنسبة الى الكلمات السومرية بصفة عامة، لاتعني كلمة، ملك، بل تعني كلمة «السيد» او المالك»، اي صاحب الحق في القضية المشار اليها. كذلك ذكر اسم «دوسي» هذا ايضاً في فقرات اخرى ضمت كلها عبارات من ذات النهج الذي ورد في الفقرتين الاوليين.

كانت مساحة الحقول المملوكة لهذا الرجل، تبلغ تسعة وثلاثين «بور» الى حوالي مائتين وخمسين هكتاراً، وربما اكثر من هذه المساحة، وذلك بالنظر الى ان جزءاً من النص كان تالفاً.

ولقد ورد اسم مالك كبير آخر في وثيقتنا هذه، هو «نيم دو» الذي لقب «ساغ نانغا».

SAG NANGA ويشير هذا اللقب الى ان ذلك الرجل كان يشغل وظيفة رفيعة، لكنه لم يكن موظفاً في المعبد، لان مثل هذا اللقب لم يرد ذكره في وثائق المعبد. ونجد في معاملة بيع اخرى سجلت على احد التماثيل، اسم شخص يدعى «ساغ نانغا لوباو SAG NANGA LU BAU» من مدينة «أما»، وهو يقوم بدور المشتري الذي يشتري على نطاق واسع كميات من قطع اراضي الصغيرة، تتراوح مساحتها ما بين ثمانية «غان GTAN» الى «بورين» ويظهر «ساغ نانغانيم دو» في وثيقتنا بأنه كان يملك ثمانية عشر بور، اي مائة واربعة عشر هكتاراً، او اكثر.

ومن هنا نرى انه في العصر الموغل في القدم، حيث يعود تاريخ الوثيقة الى عصر اسبق من عصر سجلات «شروباك». كان يوجد مالكون كبار لقطع واسعة من الاراضي. صحيح ان هؤلاء الملاك، كما سنرى فيما بعد، قد لا يكونون من الملاك الفرديين، الا انهم كانوا يمثلون مجتمعات العائلة. فليس هناك اي شك بالنظر الى

هذه القضية، في ان هذه العوائل كانت غنية، ومن طراز غير معروف في سجلات المعابد، وذلك لان تخصيصات الاراضي لم تكن تتجاوز بضعة هكتارات، وكانت على الدوام شخصية بصفة محددة.

وصفت بعض الحقول التي اشتراها الملك انكخيغال، بانها قطعة التابع «نن كور غو». وقد عرفت هذه العبارة من سجلات معبد مدينة «شروباك»، وهي تشير الى اولئك الذين كانوا يحصلون على جراياتهم من المعبد. اما بالنسبة الى وثيقتنا هذه، فان عبارة «نن كور غو» ربما يقصد بها التابعون للملك.

وهناك حقول اطلق عليها اسم «قطعة الفلاحين»، «انغار» وكانن الفلاح م في السجلات القديمة الخاصة بالمعابد، يعتبر شخصاً تابعاً، ولكنه في معظم الحالات يشرف على الرجال العاملين في المعبد، وفي عهده جزء محدد من اراضي المعبد، وكان يكافأ على عمله باعطائه قطعة من الارض. كذلك كان في استطاعه ان يملك قطعة من ارض المعبد، مقابل مبلغ يدفعه الى المعبد، وتعرف هذه القطعة باسم «نغ NIGE5 وقد ورد ذكر هذه القطعة هي الاخرى في لوح انكخيغال ذاته.

وهنا نجد ان الفلاحين الذين ربما كانوا هم الذين اطلق عليهم اسم «التابعين» في هذه المسألة، لم يكونوا من التابعين للمعبد، بل من الملاك. ذلك لان مقاطعة زراعية تبلغ مساحتها مئات الهكتارات، لم تكن لتزرع على وجه التأكيد من قبل عائلة المالك بمفردها، وعلى هذا فلا يوجد دليل يؤكد الاستخدام الواسع للرقيق في المساكن الخاصة، في عصر متقدم مثل هذا العصر، ولوانه وجدت بعض الشواهد الوثائقية التي تدلل على وجود عدد قليل من الارقاء الفرديين. وكانت الارض المشتراة التي تبلغ مساحتها الف هكتار، وكذلك القطع الفردية، يجري تكوينها على يد الكاهن الاعلى (سانغا) للآله «نغرسو».

ولربما كانت اكثر اهمية بالنسبة الى دارسي القوانين، هي الوثائق التي تخص يسوع الاراضي المعروفة نسبيا، والتي تم العثور عليها في مدينة «شروباك» فهذه الوثائق لاتخص سوى القطع الصغيرة، وان الباعة والمشتريين هم رجال من مرتبة

صغيرة. ففي كثير من الحالات تكون الارض مملوكة لاكثر من شخص واحد. ولقد
وضح في بعض الحالات بان الباعة كانوا من الاخوة، او من الاقارب الادنين.

ومع كل ذلك يجب ان يلاحظ هنا، بان هؤلاء الباعة لا يمكن ان يطلق عليهم اسم
«مالكين»، وانها مجرد «رجال يستمتعون بالثمن - لو - شام - كو». (. والى
جانب الثمن الذي يتلقاه هؤلاء الباعة، فانهم يتسلمون ايضاً هدايا مختلفة، على
شكل اضافة»، مقابل الابنية القائمة على الارض الزراعية - نغ - دريغ - ئى - دو - NICI
DRIG - E - DU، وهدية عن «فخامة الارض نغ - با - NIG - BA، وهدية عن الملابس «توغ
TUG» وجراية اليوم من الغذاء = اوش - با - US - BA ونجد في احدى القضايا ان الجراية
التي تسلمها البائع كانت تتألف من الشعير، وذلك ازاء العشيرة «شي - باون - ش - SI

BA UN SI

وعلى حدة مما يتم دفعه الى الباعة، هناك مدفوعات يجري تسليمها الى اقاربهم،
والى الشهود النذين ربما تكون لهم علاقة نسب مع الباعة انفسهم. وكما هو الامر
بالنسبة الى القانون البابلي غالباً، فان مشاركة هؤلاء في صفقة البيع قد تكون مقابل
اسقاط حقوقهم.

في بعض الاحيان يتلقى الكاتب، وبعض الموظفين الخاصين مدفوعات من هذا
القبيل. وواضح ان قطع الاراضي المباعة والمدونة في وثائق شروباك، انما تكون
ملكاً للعائلة او العشيرة ولقد تأيد مثل هذا الاستنتاج بوثيقة متأخرة هي التي عرفت
باسم «الحجر الاسود» الذي يعود الى «لوماتور بن انا اناتور» ملك لكش».

لقد احدثت قراءة هذه الوثيقة شيئاً من المشقة. فقد نشرت في احدى
المجموعات التي تحمل عنوان «الحفريات في بلاد الكلجان»، وتمت الاشارة الى
وجه هذه الوثيقة وقفاها. بصفة خاطئة، كما لاحظ ذلك المنقب الفرنسي «نوانسوا
كوربودابخان» في مقدمة كتابه الذي نشره في الالمانية بعنوان «الوثائق السومرية
الاكديّة». ولكن التصويب الذي اجراه «دابخان» كان خطأً هو الآخر.

فالوثيقة فريدة حقاً، وليس لها وجه ولا قفا كما ذكر اطلاقاً. وانما نرى ان نص
الكتابة يسير بصفة دائرية عبر اربعة وجوه من الحجر الاسود. وحالما عرفت هذه

الخاصية في الوثيقة، غدا من اليسير قراءة النص، واصبح مستطاعا ملء كل الفراغات، وذلك بفضل مستوى اسلوب الكتابة فيها.

يسجل النص، الحجر الاسود، اذيع عمليات شراء اراضي قام بها الملك لوماتور LUMATUR. كان موضوع الوثيقة قد تم اعداده بشكل ثابت في هذا الوقت، ولم يعد يوجد اي اضطراب بين الكلمات المختلفة. تذكر الاتفاقية الاولى من الشراء مايلي: «ان تسعة اغان»، وثلاثة ارباع الـ (غان) من الارض التي باعها الافراد ا، ب، ج، قد اشتراها «لوماتور انا انا تاور، ملك لكش، بمبلغ اثنين. غور- ساغ- غال» من الشعير، مقابل كل (غان) واحد. وكمية الشعير هذه التي تبلغ تسعة عشر (غور)، واثنين وسبعين «سلا»، هو ثمن الحقل الذي تسلموه.

وتأتي في اعقاب ذلك قاتمة باشياء مختلفة من امثال الصوف، والاواني، والخبز، والسماك، والبصل وغيرها. كما ذكر ان المشتري تسلم بيت الـ (اوغ) بمثابة هدية له. اما الافراد ا، ب، ج، فانهم مالكو الحقل «لوغال غانون» ومن ثمة تأتي قائمة اخرى بالاسماء وكل الاشخاص المذكورين فيها هم من اقارب المالكين، فهم يطلق عليهم اسم «ابناء الحقل دوم- غان- مي DUMU-GAN-ME وكل ولد من «ابناء الحقل» (وبعضهم من الاناث) يتسلم هدية في صفة خبز، وسماك، وحليب، وغيره.

وتنتهي المعاملة بكلمات تقول «ان البيت العائد الى (اوغ) قد دق اسفينه في الجدار، وضب الزيت على جوانبه!» وتشير هذه القاعدة الى مراسيم الاحتفال بنقل الملكية، وكانت سائدة في مدينة لكش. ويمكن ان تقارن هذه القاعدة بالقاعدة المعروفة باسم «بوكانوا» التي عرفناها قبلا في معاملات البيع ببابل القديمة. وتسير المعاملات الثلاث الاخرى الباقية، على ذات النسق. ونجد في احدي القضايا امرأة، هي ارملة «ساغ نانغا» تسمى بانها «ربة البيت».

تحتاج دراسة هذه الوثائق الى شيء من التعليق. ترى من هم «ابناء الحقل» هؤلاء؟. لقد رأينا هؤلاء يدرجون مرة اخرى في مسلة «فانشتوسو» تحت اسم «اخوة اصحاب الحقل»،. وهؤلاء هم الاعضاء الصغار لمجتمع عائلي يتألف من ثلاثة

مالكين، هم رؤساء العائلة .

لكنهم في ذات الوقت يقومون مقام الشهود . وقد ظهرت هذه الحقيقة من المقارنة مع معاملة بيع اسبق زمنياً، تمت في مدينة «ادب»، وقد نشرها لوكنبيل D.D. LVCKENBILL في الجزء التاسع والاربعين من الموسوعة المعنونة «كتابات من ادب :

فهنا نجد مجتمعنا عائلاً واحداً يمثل المشتري ، عائلياً اخر يمثل البائع . وهناك قائمة مطولة من الشهود وصف بعضهم بانهم من ابناء «با - اوسان PA-USAN وهو اسم البيت او العائلة التي باعت الارض . ولقد تسلم هؤلاء الشهود هدايا، في حين ان هناك شهودا اخرين لم يتسلموا اية هدايا، وصفوا بانهم من الاغنياء بالاضافة الى شهود بيت (با - اوساف) . وختاماً نقول ان الابناء يأخذون في العائلة دوراً مزدوجاً، باعتبارهم اقارب للمالك، واعضاء في المجتمع العائلي الذي له الحق في الملكية، كما يمثلون دور الشهود في عملية البيع . وتظهر في بعض الوثائق طائفة اخرى من الشهود، وتعني بهم شهود المشتري .

والسؤال الثاني الذي يخص هذه المعاملات، يطرح عن ماهيته العلاقة بين اسرة (اوغ، بمجموعها ، وبين المالكين الثلاثة للحقل، لقد لوحظ ان عملية الاحتفال بنقل الملكية الى ايدي المشتري، قد تمت نسبتها الى اسرة « اوغ » بكاملها، وليس الى فرد مالك منها . وهذا يوضح لنا ان الاسرة بمجموعها هي المالكة للارض . ولقد تعزز هذا الرأي بالمعاملة الثانية التي دونت على الحجر الاسود . فقد جاءت هذه المعاملة متطابقة بتفاصيلها مع المعاملة الاولى

ذلك لان البيت موضوع البحث، والذي يعرف في اللغة السومرية باسم «ئي-E» قد اطلق عليه في هذه القضية اسم «مي - نام - نون - نا» ME - NAM - NUN - NA ولكن حين نأتي الى الصيغة أ، ب، ج، نجد ان المالكين قد وضعوا بشكل اضافي، بانهم هم الرجال الذين انتخبهم بيت «مي - نام - نون - نا» وان اسماءهم هي «ئي . غشتين . سود دادا غوني دولوغال»، و«غان - مي - لوشا (غ) و«باوئي ما - نام نون - نا - كا» . ويتضح من هذا ان اولئك الذين عرفوا باسم المالكين، لم يكونوا في الواقع اكثر من اشخاص من تم اختيارهم لتمثيل المالك الحقيقي، ونعني به مجتمع العائلة

برمته . وبيّن تحليل كتابات مسلة مانشتوسو، ان تلك المجتمعات العائلية، كانت تؤلف جزءاً من مجتمعات اوسع او عشائر، وان هذه العشائر كانت بدورها تمثل جزءاً من مجتمع القرية ودولة المدينة . فكلما كانت الارض المبيّعة اكبر مساحة، اصبح عدد الاقارب وافراد المجتمعات المشتركة في معاملة البيع، اكبر هو الآخر، واصبح نظام المجتمع المطلوب مصادفته على معاملة البيع اكثر رفعة وسموا .

فعندما اشترى مانشتوسو حوالي الفين وثلاثمائة هكتاراً من الاراضي الواقعة في منطقة «ماراد»، كان عليه ان يجهز بالاقوات لمدة يومين» مدينة «كزللو KAZALLU المجاورة، لانه كان يقيم في هذه المدينة آنذاك مالا يقل عن ستمائة رجل من سكان منطقة «ماراد» وان هؤلاء الرجال كانوا يؤلفون، من دون شك، اعضاء «الجمعية الوطنية» للمدينة، وان عليهم ان يصادقوا على معاملة البيع .

لقد كشفت معاملات بيع الاراضي في سومر القديمة، عن عالم جديد برمته امامنا . فبدلاً من تخصيصات الاراضي الصغيرة للرجال الذين كانوا يعتمدون اعتماداً كلياً على المعبد والملك، والذين كانت ادارة المعبد تسيطر على حياتهم سيطرة تامة، نجد ان الهيئة المسلطة على العائلة، ومجتمعات القرى كذلك، تقوم ببيع ماتملكه من اراض بصفة حرة .

وبدلاً من الدور التعسفي الذي يمارسه كاهن او ملك مستبد، وبدلاً من بيروقراطية المعبد، نرى ان هناك مجتمعات كانت تنتخب ممثلها انتخاباً، ولربما كانت تناقش اعمالها التجارية في «جمعية وطنية» وبالطبع فان هذه العملية عند تطبيقها في الحياة الواقعية، لم تكن نموذجية كما قد يتراءى ذلك من الموضوع الذي تم تلخيصه اعلاه . ذلك لان المجتمع السومري في عهد «الكخيفال» كان في الواقع مجتمعاً طبقياً، مقسماً الى اغنياء وفقراء، والى حماة وتابعين، والى مالكين للرقيق وارقاء . كما ان ممثلي المجتمعات العائلية، وان كانوا منتخبين بصفة نظرية، الا انهم كانوا من الناحية التطبيقية، ومن دون شك، اسياداً في عوائلهم . فقد كان في استطاعتهم ان يبيعوا قطعاً من الاراضي التي تؤلف جزءاً من ثروة العائلة بل على اكثر احتمال تؤلف حصصهم وحصص اقاربهم الصغار، والتابعين لهم، وكانوا يحجزون

لأنفسهم الجزء الأكبر من الثمن، في حين لم يكن الأعضاء الآخرون من المجتمع العائلي ليتسلموا سوى مدفوعات اسمية.

وبمرور الزمن أخذت روابط العائلة التي كانت تمثل بقايا المجتمع البدائي، تتفكك تحت ضغط الأحوال الاجتماعية الجديدة المتطلعة. ذلك لأن مسألة مانشتوسو، ماتزال تبين لنا بأن الأراضي الزراعية تعود إلى المجتمعات العائلية، ولكن المالكين الفرديين قد سبق لهم أن ظهرُوا بصفة بارزة في صفتهم هذه.

هنالك وثيقة من مدينة «سبار» (ابو حبة) نشرها الأستاذ «شل» V. SCHELL. وهذه الوثيقة تسجل جملة مشتريات للأراضي، وهي تتناول في قضايا كثيرة، البائعين الفرديين، وإن كانت هذه (الوثيقة تعود إلى تاريخ متأخر كثير عن تأريخ مسألة مانشتوسو. وعلى هذه الصورة فإن الملكية الفردية التي فناها في العصور البابلية القديمة، قد برزت نتيجة تفكك الصورة الأقدم لملكية المجتمع العائلي، والذي ظهر بشكل بارز في المقاطعات الزراعية الكبرى العائدة إلى المعابد والملوك.

والذي اعتقده هو أن معاملات بيع الأراضي الزراعية في العصر الذي سبق عهد سرجون الأكدي، تبين أن ملكية الأرض التابعة للمجتمعات العائلية في بلاد بابل، قد سبقت تملك الأرض من قبل المالكين الفرديين، وإن الاقتصاد الخاص بالمعبد، لم يكن يؤلف اقتصاد الدولة برمته.





فهرس الكتاب

الموضوع

مقدمة الطبعة الثانية

كلمة الناشرين

المقدمة

الصفحة

٥

٧

١١

الفصل الاول

٢٣

مسألة تكوين مجتمعات الرق وتطويعها ، واثارها في الشرق القديم .

الفصل الثاني

٩٩

اقتصاد الدولة في سومر القديمة

الفصل الثالث

١٣١

الاشخاص العاملون في مزرعة معبد با - اوو في لكش

الفصل الرابع

١٨٩

بعض المعلومات الجديدة عن تنظيم العمل والكيان الاجتماعي في سومر اثناء حكم سلالة اور الثالثة

الفصل الخامس

٢٦٣

ظهور الدولة الاستبدادية في العراق القديم

الفصل السادس

٣١١

اللاوضاع الزراعية في العصر الاشوري الوسيط

الفصل السابع

٣٥٩

المجتمع العائلي الموسع والحكم الذاتي في ارباخا

الفصل الثامن

٣٨٧

بعض القضايا الاقتصادية في انبراطورية اشور

الفصل التاسع

٤٢٣

التركيب الاجتماعي للانبراطورية الاشورية الحديثة

الفصل العاشر

٤٥٣

بلاد بابل في العهد الاخميني

الفصل الحادي عشر

٤٧٧

ارض المدينة في بابل في العهد السلوقي

الفصل الثاني عشر

٥٠٧

بيوع الاراضي في العصر السابق لسرغون الاكدي

خارطة طرق تجارة أسرى اليهود في علاء اساماء المدن ومناطق الانتداب

